





الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة

الطبعة العامة الموجبات والعقود
في الشريعة الإسلامية

الناشر
مكتبة الكشاف وطبعها
مكتبة

جميع الحقوق محفوظة للناشر

تقدمة المؤلف والمناشر

مكتبة الجامعة الاميركية

348.297

M211x4

V.1-2

c.1

١٧ / ٤ / ٤٨

النظرية العامة

للموجبات والعقوبات

في الشريعة الاسلامية

بمقتضى مقارن في المذاهب المختلفة والقوانين الحديثة

تأليف

المحامى صبحى محمد صافى

دكتور في الحقوق (ليون)، ب.ح. (قطن)

استاذ المحاسبة والقانون الروماني في جامعة بيروت الاميركية

رئيسة غرفة في محكمة الاستئناف اللبنانية سابقا

عضو المجتمع العلمي العربي بدمشق

الجزء الأول والجزء الثاني معا

يبحث في التصرفات الشرعية بوجوب عام
وفي التصرفات الفعلية والأعمال غير المبتاعة

67916

١٩٤٨

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or date.

Handwritten text, likely a date or a reference number.

Handwritten text, possibly a title or a reference number.

Handwritten text, possibly a title or a reference number.

Handwritten text, possibly a title or a reference number.

Handwritten text, possibly a title or a reference number.

Handwritten text, possibly a title or a reference number.

Handwritten text, possibly a title or a reference number.

Handwritten text, possibly a title or a reference number.

مقدمة

لبست الغاية التي قصدت اليها من تأليف هذا الكتاب ان اجمع في جامع واحد المذاهب الاسلامية في العقود والموجبات ، لان ذلك يتطلب مجاميع عديدة ومجلدات لا تحصى . انما الغاية من وضع كتابي هي استخلاص النظرية العامة للالتزام في الشريعة الاسلامية ، ومقارنتها بالنظرية العامة المعروفة في القوانين المدنية العصرية .

وانا لا ادعي ان المسلمين في دراساتهم الفقهية نظروا من حيث الاسلوب الى نظرية عامة تشبه النظرية الحديثة . بل انهم على العكس لم يفعلوا ذلك لان هذه النظرية رومانية الاصل ، وان الفقه الاسلامي لم يتأثر مبدئياً بفقه الرومان ، كما اثبت في كتاب « فلسفة التشريع في الاسلام » ، ولان المسلمين اسلوبهم العلمي ونهجهم الفقهي الخاص .

غير ان هذا الشاغل في الاسلوب الشكلي لم يستتبع تبايناً كبيراً في الجوهر . وما غابني هنا الا ان اسمي الى جمع المبادئ العامة للالتزام في الشريعة الاسلامية ، والى اخراجها في لغة النظريات الحديثة او في حلة الاسلوب الحديث .

ولا أنكر جهود من سبقني في هذا البحث الواسع الشاق . ولكن لا بد من الملاحظة ان تلك الجهود كانت محصورة بوجه عام في تابعة من النواحي فقط او في مذهب من المذاهب فحسب . واني لا ارى البحث في مذهب واحد كافياً للوصول الى تصوير النظرية الاسلامية الحقيقية ، بل لا بد لذلك من الانعام بالمذاهب المختلفة جميعاً ، حتى تصح بعدئذ مقارنة النظريات الاجنبية بالشريعة الاسلامية بكاملها لا بمذهب واحد منها .

وفوق ذلك فإن في المقارنة والمقابلة بين المذاهب المتعددة ، كما في مقارنة الشرائع الحديثة ، ميداناً وسبغاً لتسرين الفكر الفقهي والبعث والاستفادة . فقي هذه المذاهب جميعاً كثر لا يفتى من الآراء والنظريات ، المتوافقة جيناً والمتعارضة جيناً آخر ، والتي لا تخلو أبداً من قيمة علمية وفلسفية عظيمة .

وإني لا أنسى ولن أخفي ما وجدته في أثناء تصنيف هذا الكتاب من عقبات وصعوبات ، وما اعتواني من بأس في بعض المسائل ، أما لعدم توافر المراجع فيها ، أو لتناقض تلك المراجع . وكثيراً ما اختلفت الروايات في المذهب الواحد ، فكان البحث في التنقيب عن مصادرها وفي تحقيق أصحها من الأمور الصعاب .

وبما أوجب الزيادة في التدقيق والرجوع إلى الكتب الأصلية المعتبرة في كل مذهب ماجاء في بعض كتب المقابلات في المذاهب الإسلامية ، لا سيما في المختصرات منها ، من اغلاط وربما نتجت عن عدم انتشار المراجع الأصلية أو عدم طبعها أو تعدد الأقوال في المذهب الواحد . وآسف أن أرى بعض هذه المختصرات برغم اغلاطها قد ترجمت إلى اللغات الأجنبية ، ونقل عنها المستشرقون ونقل قبيل من الشرقيين المعاصرين ، فكان ذلك سبباً للتشويش والتضليل .

ولم يكن سبب الصعوبة فلة المراجع في بعض المسائل فحسب ، بل كان سببها كثرة المراجع أيضاً في مسائل أخرى . حتى اقتضى الأمر الرجوع إلى أقدم تلك المراجع وأصحها ونسبها جميعاً ومقارنتها بغيرها . ولن أنكر ما بدلت في هذا من وقت ، وما لقيت من مشقة كادت تسير بي إلى اليأس والفتور .

ولست أقصد بكل ذلك إلى أن أتمدح أو أن أظن فيها انفتحت من جديد وكبدت من صبر ، ولا إلى أن أبالسع في قيمة عملي وتألفي . بل إنما أقصد إلى الاعتذار عما قد يجده القارئ ، الكريم من الخطأ أو النقص . وما العصاة إلا لله وحده .

ولا يعتين القارئ ، إذا ما ذكرت له بعض المسائل البديهة المعروفة في القوانين الحديثة أو في علم الحقوق أو تاريخه ، لا سيما بعض أحكام القانون الروماني أو غير ذلك من المسائل التي لا تحتاج إلى بيان ولا توضيح . ولكن ذلك كان لا بد منه لأجل تسهيل المقابلة التي هي أول مقاصد كتابي . وكان لا بد منه أيضاً لأجل تقريب النظريات الحديثة إلى بعض أخواني الشرقيين الذين لم يطلعوا عليها بتفصيل ،

و الذين افسحوا لكفة لاجلهم

ولا شئت في انه لا يجوز الحكم على شريعة من الشرائع الا بالنقيض الى الرمن
والظروف التي وجدت فيها ، ولا يصح النظر الى شرائع المذبي عنظر الحاضر ،
كما انه لا يصح تقدير شرائع اليوم بمقياس المستقبل . واني اعتمد ان في الشريعة
الاسلامية ، مجموعها وعلى اختلاف مدها ، احكاماً عامة تصلح لان تكون
سما لنظره عامة في الاقوام ، واداك كان في بعض الامم الفرعية فروع او نقص
او خلاف ، فذلك منه اجزاء لا في الاصل والامكان ، واختلف السبع الفقهي
الاسلامي .

والاصل ان هذه الشريعة هراء ليست من اجود بحث رغم بعض اهلها ، بل
هي عامة لانه لا ير الصور الاحكام وان يجري على مده وحاصرة ، لام بعارف
الفقه ، شريعة كل زمان ومكان ، ولانه لا يكره غير الاحكام بغير الارادة
والامكان والله دات .

و من دون ذلك عصباً هي للشريعة الاسلاميه ، بقاؤه لانه لا يجوز اسكان
الحقة في العلم ، لانه ، ولا طمس هذه الحقائق او تشويهها ، كما فعل هر من الناس ،
صاعدهم بعض اهل بدر المصطفوية ، وادعوا معرفة هذه الشريعة ، بل
يرغمون ان يعرفوا وفق عقولهم ، فمستحيلون الا ان لا يصح ان يصح ان يصح
من لانه مترجم لغة رومن ، ويومنون ان ما عندهم الشرق من قوانين العرب
احد بديه هو دليل على ان الدين عصبه في هذا المصالح ، فكيف
ويستعملون كما شاء هواهم ، او كما منه عليهم اعتقادهم الموهوم ، و كما يؤهلهم
له دراستهم الطوعية .

و من كل هذا والله فان من العوامل التي دفعني الى تسليط في وارحو
ان اكون في الساحة قد توفقت بعض الدوافع الى الله التي شئت . وحسي ان
اكون على الاقل قد تفتت بعض ما جعله العرب والمسلمون في ميدان العاوم الشرعية ،
هذه لعمري التي يستحق مبررة سامية في تاريخ الاساح العسكري في العالم بلا مرأ .
وما توقعي لانه ، عليه بركات واليه اسب .

القسم الأول التصرفات الشرعية بوجه عام

الباب الأول كلمة عامة في المال وتقييمه

تعريف المال

إن علاوات الدين فيها سهم في حلتهم الإجماعية مشككة معقده . وأما
أكثره أشد كلاً وبعدة المعاملات الشرعية المتسوعة

وإن هذه المعاملات بالحدس ، عن بعد أو عن قرب ، الأفراد ما بينهم أو هم
فالأفراد ، سواء انظر إليهم معزولين كجزء من العائلة أو المجتمع ، كحصة
لعلامة من الأحكام على حقوقهم وواجباتهم ، وليس في المقام . أحكام الأحوال
الشخصية ، وهي حارجه عن دراسة في هذا المقام .

أما أموال الدين وبرونهم فهي متصلة بوضعها عن الضرورات الشرعية ، وتظهر
إلى الحقوق المنحرفة التي يتركز عليها . فلا نرى من أن يراه ما مرهناً بها .
وبأنهم أقسامها

وإن المال في المقام يختلف عن الشيء . هذا كان كل مال شيئاً فليس كل شيء
مالاً . شيء هو كل ما كان في الوجود . أما المال فهو الشيء المنصف بصفة أو
صفات معلومة .

ويطلق المال في عرفه القوي في اليوم على كل ما كاسب له قيمة تجارية ولكن

هذا التعريف لم يأخذه المحقق . فعسى المثال هو ما ينيل اليه طبع الانسان ، ويمكن
ادخاله الى وصف الحاجة (انما ١٢٦) . فسميتم هذا التعريف ، ولمعرفة
الخلاف الواقع بشأنه في بعض المذاهب ، يرى ان محل هذه الشروط المظنونة في الشيء
ليكون مالا عند الطبيب ، او لتكون له ، كما يقولون ، فله ان يله . وهى

اولا بحسب الشيء ، بعدرة الحاجة ، وان عمل اليه صعب الانسان ، وبعارضة
عصره ، يجب ان يكون له ، كما قد ، فله تحريمه ، فخرج من هذا ما ليس به من
هذه القيمة ، كالخبرة او كالاتى الحز . وذهب من الشافعي : لا يقع اسم على
الا على ما له فله - ع - ويزم منعه ، اما غير الحاجة عرب ، فله راء
كان لغوا ، لقرب بعض المشتق من ان ، او راء كان معصرا ، فليس الانسان فله
الى ابدل والموت . وعنى كل هذا التعبير مقبول عن الكتب الفقهاء الحنفية .
ثانيا - يسمى ، كما قد ، في حقه تعرف المحل الذي ذكره ، ان يكون الشيء
وبلا الادخار الى وصف الحاجة . وقد استخرج الخليلون من هذا الشرط الذي
اوجبه ان يسمى ، كحق السكن والاسكان وغيرهم ، لا يعد من الاموال
لا غير فله الادخار . وقد وضعوا في قواعدهم العامة : لا يؤول امره في
اعماله . ولكنهم استثنوا من هذه القاعدة اربعة في عقد الايجار ، واعتبروه
مالا متقوما . فدلوا بقاس في ذلك استجداً لضرورة راجحة

وتعدل هذه القاعدة مصري . من المرحسي : ان فله - للشيء - فله
والموت ، والموت صفة الشيء ، وادخله لوصف الحاجة . والموقع لا يقع وفه
ولكن اعراض كما يخرج من حيز العدم الى حيز الوجود . الا ان ، ولا حضورهم
الموت . ولكن هذا العمل المصري غير عملي ، لان مذهب احنبي يرى فيه
قواعد اخرى ، فيها حرج كثير على الناس . فله ، كما يرى في حقه ، ان العصب
لا يصلح مفعلة المعصوم . فله ان استولى احد بدون عقد او غير حق على دار
او دابة لآخر ، فله لا يجر على اعضاء ما كتب اخر ولا يعوق .

(١) كما نقله سيوطي في كتاب لابن خلدون . من ١٩٧

(٢) راجع مثلاً شرح عموي على لسانه وبعده . ج ٢ من ٢٩ .

(٣) راجع المجموع وشرحه ، من ٣٢٩ .

(٤) راجع جلد ١ ج ١١ من ٧٨ وما بعدها . فله من ذلك كما يرى من

الوقف ومال سمون بعد الاستقلال (راجع ج ١ من ٥٥٦ - ٥٥٥)

لذلك لا عرو من ان يرى الامام الشافعي تحالف الحقيقي في هذه المسألة ،
 فيعتبر ان هذا الشرح الثاني في تعريف المال ليس ضروري ، ويرى ان المنفعة مال
 مفهوم فمضى ، لا خلاف كالمضى ، وسان الوصف ان المال اسم لما هو محقق لاقامة
 له له ، هو عبده ، وانفع ما او من غير ما هذه الصفة ، وان تعرف مالية
 الشيء ، هو ان ، والسبب بعد ذلك فيقول المنفعة بالصدرة فيها ، . وقد ذهب الحنابلة
 هذا المذهب ايضا .

وان الشئ هي وان حدث وان غيرهما كما هو على حق في هذا القول ، لانه اوفق
لحاجتنا ان نرس في اخذ الاحكام ، و قرب لمبادئ العدل والاعتدال الصحيحة .
مع الارز كالت ولا تزال من العدم الرئسية المتصورة في تكوين طبيعة
الاشياء ، او هي كما هو غير الذي من عدم السلام والعرض الاخير من مجموع
الاموال ، فلا يعيب من ان يكون هذه المذبح من حيث هي عمه مائة او
مئة المالم المتقوم .

فأذن قد أحست المرأة ٦٤ من أصول الحركات الحرفية المثنى ، التي
عند أحمد في هذه المسألة ، حيث صرح على أن « يعرف بدأوله من الأعيان
والمعاني والحقائق على الأحوال هو في حكم المثلث منقسم » . وكذلك يعتبر أحد مع
أحمد أن « في العوائق العشرة من الأموال ، ونسب الأموال غير الحسية
تفريقها عن الأعيان أو الأموال الحسية » .

ثانياً من شروط المان المقوم ان يكون ، ساج الاسع به المحلة المدقة
١٢٧ فقد امدى ، لا عت تجر والخبر من الاموال المقومة في حقهم ،
لا لا يحسن هم الاسع كما وان كان عند بعض الفقهاء كافي حصة ومالك
غيره لا في حق غير المسكن ، كمثل الدماء ، الذين اغتدوا عداوتهم والانتحار
كما ان عند الشافعي وان حسن واي نور وان مع المذهب الظاهري ، فلا تعتبر

(۱) بعد از حسی فی مودع مذکور، و شرح مکتب (تذیل معی، ج ۲ ص ۱۳۹)

۲۱۔ فی کتابہ عند الحاکم فی مسندہ (ص ۱۰۷ - ۱ ص ۱۷۲)

۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۰، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۵۹، ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸، ۵۳۹، ۵۴۰

« Les corporels que tang possit, les incorporels que tang non possunt »

مثل هذه الاشياء المحرمة مالا متقوماً ، لا يسهل اى ائمة ولا الى غيرهم ولا
شك في ان هذا الحكم غير في الامور العتيقة ، يقتضى المادة ٦٤ من قانون
رابعاً - بشرط احصاء اموال المتقومات ان يكون محرراً ، ولا مالا يمكن
احراقه ، كاهواء الشمس والبحر وما اليه ، لا يمكن اعداءه مالا متقوماً
والسكك في البحر غير متقوم لانه غير محرر ، ولكن اذا اضطرر احد من متقومات
البحر الى المحلة المادة ١٢٧

وقد احسن الرومان موضع الاشياء الى لا يقل الاخراج خارج الاموال الى
تلك المرات ، وبذلك يروى ، وصاروا يجمعون في فئة واحدة ، من الاشياء خارج
الثروة ، والاشياء غير المتقومة

والامور التي قسم الى اقسام عدة اختلفت بحالات القوام وعصور التاريخ
وان بحث المتخصص يقتضي تحليلاً واسعاً من هذه الاشياء ، لا يمكن ان نذكر
او حدة ، من اهمها انه ذكره من جهة الاحكام بعدد ، وهي المتقومات وغير
متقومات ، المقدرات وغير المقدرات ، المقتنيات والمقتنيات ، والاعمال وما

المقدرات وغير المقدرات

امال نوعان : منقول وغير منقول .

والمنقول في اللغة هو الذي يمكن نقله من مكان الى آخر ، ويشمل النقود
والعقارات والحركات والممتلكات وما هو بوقت ، المادة ١٢٨

وهذه الاموال واضحة لا يمكن ان يكون من غير متقومات هي من الاموال
المتقومة وقد كانت من اهم في القدم ، يوم كانت وحدها واسعة من النقود والجن
والرأسمال ، كما كان الامر عند الرومان الذين وضعوها في فئة الاشياء الثمينة ،
وكانت الاموال عند العرب ، سواء في ارضها ام غيرها ، كانت اموالاً منقولة

(١) راجع ما يورد (ج ١١ ص ١٢ - ١٥) ، ونحصر (ج ١٢ ص ٨) رجم
(١٢٦٦) ، وراجع (ج ١٢ ص ١٢) ، وحذف (ج ١٢ ص ١٢) ،
(ج ١٦٠) ، وراجع (ج ١٢ ص ٢٢٢) .

(٢) Res extra patrimonium (القسم الثاني رقم ١) ،
(٣) Res mancipi (٣)

وإدراجهم في قائمة الافتصاف به ، وكانوا يتصرفون بها في أشتغالهم وأعمالهم ، وكانت من ثم موضوع كثير من أحكامهم ، وانثرت حولها مسائل عديدة ، واقعية وعرفية ، كما سبى في أمثلة لا تحصى وأوردت في الصفحة وعبرها من الكتب العقبة . ثم من أهم المقول القود وهذه كانت ولا تزال عند واثق البروه واسطة المدة لاسه .

ومن التبعات التاريخية من التقدم بعد عهد انقضاء العلية ، وكان في أول الأمر معداً غير مسكوك ، يورث عند كل معدة في كذا ثوب السلع ادية . القعدة ثم عرف بعد ذلك المعد الرسمي المسكوك من امة دول عتده

وقد بحثت المسألة في ذلك ، وحسب على أن القود جمع معد ، وهو عبارة عن الذهب والفضة (اذته ١٣٠) ، أي المسكوك ، هي معدة أعلى ارب مسكوكات العدة الراثة معدودة من القود عرفاً ، اذته ١٣٣٩ . ثم سبى المسكوك من معدة والعد ، فقد عد اذته في حكم القود ، اذ سبى امة من به كونه معدة من المعد عرفاً وعدة ، والا فهو في حكم العروس (اذته ١٣٤٠) .

هذا فمما في هم المسألة وقد اذ اليوم ، وقد سميت الاحكام بغير الاراد ، فحسب القود على جميع ما جرى معاملة عرفاً او عدواً كاذاة معدة ، وهي كانت نوعاً ولا شئ في القود الدارج في التجارة الداخلية أصبح رمزاً ، مؤلفاً من الورق الرسمي المطبوع ، حتى ان هذا النوع صار وحده مقبولاً في المعاملات في بعض البلاد .

وانواع أخرى من المقولات هي المسكبات والمورومات ، أي بقى مع المسكبات والورن ، كما سبى قرياً . فهذه بعضها مقولة ، لان ما لا يمكن قتله لا يصور به الكيل والوزن .

واخيراً العروس ، وهي جمع عروس المسكوك الزود او تحريكها ، ومعدتها لكل شئ سوى القود ، واصطلاحاً كل ما بقي من الاموال مقولة بعد ما ذكره . او عبارة المسألة ، هي ما عدا القود والخواتم والمسكبات والمورومات ،

(١) مع معاهدة معد ذهب في سنة مخمسة الف واربعمائة الف . الصادر في ١٦ ك ٢ سنة ١٩٤٠ .

كأنه (نقاش ، المادة ١٣١) ، وكأنه بعد قطع ، وما إلى ذلك .
 أما المثل غير المنقول لمصلحة المحلة ، أو المثل الذي لا يصحح المصطلح المصري ^١ ، فهو
 العقار ، أي ما لا يمكن نقله من محل إلى آخر كالحدود والأراضي ، المادة ١٢٩
 من المحل ، أو ما لا يمكن نقله بدون صريح أو صريح كالأشجار والواحة . فكل فصلها
 أو قسمها . وسكن البناء والأشجار دون الأرض بعد من الأموال المنقولة ^٢ .
 وقد قسمت المحلة العقار إلى محدود وغير محدود . فالأول هو العقار الذي
 يمكن تعيين حدوده وأطرافه ، (المادة ١٣٧) ، والثاني هو الذي لا يمكن تعيين
 حدوده وأطرافه . ولكن هذا التمييز لم يعد له أهمية كبيرة بعد ادخال نظام
 السجل العقاري في الكويت المنطبق في لبنان وسوريا وفي معظم البلاد الواقعة ،
 حيث أصبحت العقارات جميعاً محددة وتنفدت بصورة قسرية في سجل عقاري
 محلي ^٣ .

ومن الأشياء المنقولة ما يكون تاماً ومخصصاً لمصلحة عقار ، كالحيوانات أو
 الأدوات المعدة للزراعة والمرتبطة بالأراضي الزراعية . وهذه الأشياء ، المنقولة في
 الحقيقة ، تعتبر في القوانين الحديثة في حكم المثل غير المنقول ، توسعاً في معنى
 هذه الكلمة ، الذي أصبح يشمل أيضاً ما يكون من المنقولات منفصلاً عن العقار
 اتصالاً اقتصادياً ، أن لم يكن مادياً . ويرد هذا الحكم وحدة العدة التي تشدها
 المالك عند ربط ماله بالمنقول بعقاره . فعصي الأول بذلك تبعاً للمثل في وضعه
 وحكمه . وهذا جاء في قانون الملكية اللبناني السوري ، أن العقارات بالنظر إلى
 العدة المعدة لها هي أشياء . تنظر بالنظر إلى ذاتها كمنقولات ، غير أنها تكون تابعة
 لذات العقار . ويشترط فيها على كل حال أن تكون وذات العقار لما لك واحد ،
 وأن يكون مخصصاً لاستثمار العقار ، أو بصورة أعم ، لمصلحة العقار الذي تكون هذه
 الأشياء تابعة له ، كالحيوانات المعدة للزراعة والآلات الزراعية الخ . . . ^٤

(١) المادة الأولى وما بعدها من القانون المدني الأهلي .

(٢) مصر سرح علي حيدر تحت المجلد ١٢٨ و ١٢٩ من المحل .

(٣) راجع نظام سجل عقاري في سوريا . وفي قراره رقم ١٨٩ - ١٨٩

مدرسة في ١٥ مارس ١٩٢٦ ونديها في قراره رقم ٢٦ - ٢٦ مصرية في ٢٠
 نيسان سنة ١٩٣٧ وغيرها .

(٤) المادة الثالثة من القرار ذي العدد ٣٣٣٩ .

ودون الاراضي والعقارات من صعب الالحاح القنونة في معظم البلاد ،
لا سيما في شرعية الاسكان ، وفي شرائع الاحرى التي لا تزال في هذا الساب
ماثرة ، نظـم الاقصعي^١ . وهي اقل عقداً في القنون الروماني والقوانين
الاوروسية المدخولة عنه . اما الشرع الاسلامي والقانون العثماني فقد احدا نظام
وسط لا يزال نثره الى اليوم رغم صدور قانون الملكية الجديد .

وبعض العقارات في بلاده بصورة عامة اي بميوكة وموقوفه واميرية وميوكة
وموات . ونحن نكتفي هنا بكلمة نعرف كلا من هذه الاصناف .

الميوكة ، او عقارات الملك ، هي ما كانت في ملك الافراد مع حق التصرف
المطلق بالعين والتمتع . وقد حددتها قانون الملكية الجديد ، والعقارات الكائنة
داخل ممتلك الاماكن المدنية ، كما هي محدده ادارياً والقابلة للملكية المطبقة ،
وسنأتي من ذلك العقارات الفقة على اراضي حكومة حسن لسان البقية المستقلة ،
فانها تنفي حاصلة لاحكام العرف والعادات المحلية ، (المادة ٥)

والعقارات الموقوفة هي التي وقع اصبها وفقاً او جبراً ، بحيث لا يمكن
وهي ، بل تصرف بمقتضى الى الجهات المختصة

والعقارات الاميرية هي التي تكون رهنها لبدلة ، وبعض الصرف ، لظن لها
لقاء دفع بدل ، يسمى قديماً رسم الطابو .

والاراضي المتروكة هي ، كما عرفها المحقق ، « الاراضي القروية من العمران ،
تترك للايدي برعى ومخصصة ومحظية » (المادة ١٢٧١) وهي على نوعين المرافقة
والمحمية . ولأولى ، كما جاء في قانون الملكية الجديد ، « هي العقارات التي يخص
الدولة ، وتكون بخاصة ما حق استعمال عبيد » ، يتميز به واتساعه معين وفقاً
للعادات المحلية او الانظمة الادارية ، (المادة ٧) اما الثانية فهي « العقارات التي
تخص الدولة او البلديات وتكون حرة من الاملاك العامة » ، (المادة ٨) .

واخيراً الاراضي الموات هي ، في المجلد ، « الاراضي التي ليست ملكاً لأحد ،

(١) لاحظ المحصول على فكرة عامة عن مبادئ قانون الاراضي الانكليزي راجع كتاب
« المقدمة التاريخية لقانون الاراضي » (Historical Introduction to Land Law) تأليف
هولدسورت Holdsworth ، طبع اكسفورد ، سنة ١٩٢٧

(٢) راجع في تفصيل ذلك شروح علي حيدر وعائف بك على قانون الاراضي العثماني وكتاب
احكام الاراضي لعيسى المر (طبع القدس) وقانون لاراضي عثماني للعلي (دمشق) .

ولا هي مرعى ولا محتطاً لنفسه او هرة ، وهي بعدة عن أقصى العبران ، يعني ان جهير الصوت يوضح من أقصى الدور التي في طرف تلك القصص لا يسمع منها صوته ، المادة ١٢٧٠ ، وهي تصبح ملكاً لمن يجيبها بالادن السطحي . مادة ١٢٧٢ ، وقد حصصها قانون المصكوك بالاراضي الاموية التي يحصى الدور ، ولا تكون مبيعة ولا مخدمة ، فمحور لمن شغل اولاً ان يستحصل بادن الدولة على حق قصبة ، حين لشروط بيعه في انظمة املاك الدولة ، (المادة ٩ .

المقدرات وغير المقدرات

تختلف الاموال في مقاديرها ، وتختلف في طريقه حتى تلك المقدرة فتقسم من هذه الناحية الى قسمين ، المقدرات وغير المقدرات . ولان في ضمن اربعة انواع من الاموال ، هي المكبلات والموروبات والعدديات والمدروعات . وانما تشمل ما عدا ذلك .

فالمقدرات اذ هي الاموال التي تعرف بمقاديرها بالكيل او الوزن او العدد او الدرع . فمثل ما تكال الكمي والمكيل ، كعص الساعات والسهولات التي يباع كبراً . وهذا لا يوزن بالوزن والموزون ، كالسكر والطعام اليوم مثلاً . وقد لا تعدد لعددي والمعدود ، كالنص وغيره . وهذا احصيراً ما نفس بالدرع الدرع والمدرع ، كالفهش وما شابه .^(١)

ومن مقدرات ما لا يكون الا مقولاً ، كالمكبلات والموروبات كما قدمنا . ومنها ما يكون مقولاً او غير مقول . فالمدروعات مثلاً تكون نارة مقولة ، كالفهش ، ويكون نارة غير مقولة ، كالارض عندما تبيع بالدرع او بغيره من مقياس المساحة

ولا بد من الاشارة الى ان للعرف والعادة اهمية كبرى في تقسيم المقدرات حينما كان العرب والشمير من المكبلات في عهد النبي ، كما ثبت بحدوث الشريف الذي ذكرناه في غير هذا الموضع^(٢) ، اذ يباع اليوم من الموروبات في معظم البلاد . وكذلك يباع اللب في بعض البلاد وربما فهو فيها من الموروبات ، ويباع في غيرها

(١) راجع المواد ١٢٢ - ١٣٦ من المحل .

(٢) في كتابه فلسفة التشريع في الاسلام ، ص ١٨٤ .

لكل من اسكيات . واحيراً أيضاً يعتبر الترتيل من العدديات فيباح بالعدد في بعض مدن فلسطين مثلاً ، بينما هو من محرمات في سوريا ولسان .

وقد لاحظ القدماء هذه الظاهرة العرفية ، فروى ابن حزم ان وكل ذي عقل يعرف ان حكم المبيعات يختلف في البلاد اشدة اختلاف . فما يورث في بلدة كان في اخرى ، كالغنم والرب والدقيق والسمن . يباع الرب والغنم بعداد ونسكوة ورباً ، ولا يباع شيء منها بالاندلس إلاّ كيبلاً ويبيع السمن والدقيق في بعض البلاد كيبلاً ، ولا يباع عندها الا ورباً . والنسك يباع مرة كيبلاً ، ولا يباع «شبلنة» و«رطنة» الا ورباً . وكذلك سائر الاشياء ^١

وللعرف والمادة ايضاً تأثير على بيع المسكيات والمواريث والمقاييس فبعضها يختلف باختلاف البلاد والاعهـ ر . وهي من المظاهر الواضحة في معاملات الناس وقتئذ . فبالسكيات مثلاً ، ولا عرواً فهم من المحافظات المشهورين ، يتمسكون بقاعدتهم المتلوة في المقاييس مع اعترافهم بان القاعدة المتروكة اصح من قاعدتهم عليها وأنسب منها عمياً . وكذلك في بلادنا كان الرطل والدرهم وامتد القيراط أساس مقاييس المقدرات .

ولما أصدرت السلطة التشريعية في سوريا ولسان القرار عدد ١٩١٦ م . ب . ت . ر . ج . ٢٢ آت سنة ١٩٣٥ ^٢ بتقرير استعمال القاعدة العشرية والمترية للمقاييس والمسكيات والمقدسات ، بقي الناس يعاملون سرراً ، واحبباً جهراً ، بالمقاييس القديمة التي ورثوها عن الاسلاف ، والتي لا بد من ردح طول من الزمن من نقيتها من الاستعمال ولاقرار القاعدة الجديدة مكتمل .

الثبات والضمائم

الاموال بعضها يشبه البعض الآخر قبة ونوعاً ، وبعضها يعرّف عن غيره بقيمته أو بسويعه أو بالقيمة والسويع معاً . فيقال اصطلاحاً للثمة الاولى اشياء وللثمة الثانية القيميات .

(١) المجلد ٨ ، ج ٨ ، ص ١٤٢٩ من ٤٨٣ .

(٢) تم هذا تقرير بقرار آخر رقم ١٩٢ م . ر . الصادر بفسخ ربيع ، وبعد بالقرار

رقم ٢٢٤ ل . د . الصادر في ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ .

لكن الجنس الواحد من الخويج والبطاش من اعمل المصنع (العابريقات) التي ترفع على ان دراعها مكداً مرشاً ولا يوجد السموت في افرادها ، هو مثني . والحوانات والعديدات المعاونة ، التي يوجد بين افرادها تفاوت في القيمة ، مثل الطبع الاحصر والاصفر ، هي قيمة . وكسب الخط فبينة ، وكسب الطبع مثبنة ، (المادة ١١١٩) . ولقسم الاموال الى مثني ومبني اهمية قانونه ، برود لا يصاحب مثلي من الخلة

اولاً - في العصب اذا عصب احد مال آخر ، اي احده وسطه بدون حق ، ثم استهلكه او اصدعه او ابلعه ، كان صاحب لذلك اهل . وان كان المعصوب من المثنيات ، وجب على العاصب اعطائه مثله . وان كان من القيميات ، ربه دفعه فيه كما كان عند حصول العصب ، اي في زمانه ومكانه (المادة ٨٩١) .

ثانياً - في القسمة لو كان اهل مشتركاً بين اثنين ، فمعتز وجهه الاقرار في اثبات راحته ... وجهة المبدئية في القيميات راجعة ، ومعه ان لكل واحد من الشركين احد حصه من المثلث في عنة الآخر وبدون اده ، ولا يجوز له ذلك في القيميات ، لان الاولى يصور كما لو كانت معروفة ، والثانية لا يصور كذا ذلك بل تجب المادلة فيها بالتراضي او بحكم القاضي (المادتين ١١١٧ و ١١١٨) .

هذا القسم من المثنيات والقيميات مبني على السموت فالنظر الى قيمة الاموال ولكن اذا كان التفاوت بين القيس اي العرض المقصود به ، فمقسم الى قسمين آخر ، هو الجنس والنوع .

والجنس عند الفقهاء ، كما جاء في الخلة ، هو ما لا يكون بين افراده سموت فاحش بالنسبة الى العرض منه ، (المادة ١٤٠) . والنوع هو ما كان بين افراده تفاوت بالنسبة الى ذلك العرض . مثاله ، القماش جنس فيه انواع عديدة مختلفة : كقماش الصوف وقماش الحرير ، والقماش الاعمى والاحمر والاررق ، وقماش الاسكتلندي والبياني والوصفي ، وغيره جبراً . فجميع هذه الانتماءات عرض واحد متقارب بمعناها كلمة الجنس القماش ، ولكنها متباعدة في اوصاف معتوق في انواع مختلفة شتى كما بنا .

الاعيان والمافع

الاموال في الاصل اشياء حسنة تعرف بالحواش العديدة ، كالنظر واللمس ولكن

المنافع كما رأينا تعتبر اليوم أموالاً متقومة ، ونسب الأموال غير الحسية . وهي لا تعرف بالحس بل بالعقل والمعنى . ويدخل فيها بصورة عامة ما جرى التداول به عرفاً من الحقوق التي لها فائدة اقتصادية ، كحقوق الارتفاق على العقارات وغيرها . هذا ما قلنا به أيضاً ، كما ذكرنا أيضاً ، المادة ٦٤ من قانون أصول المحاكمات الحقوقية العثماني .

وسطور الحصة الاقتصادية في يومنا الحاضر نشأت منافع جديدة ، أهمها الحقوق الأدبية والعلمية والفنية والتجارية والصناعة المعترف بها للمؤلفين والموسيقين والمخترعين وغيرهم . فهذه لها ساقية اقتصادية هامة تأكدت بحسبها رسم الملكية الصناعية أو الأدبية أو الفنية في القوانين الحديثة الداخلية ^١ ، وفي المعاهدات الدولية ^٢

والاستصلاح انفعالي واسع في المجنة والكتب الشرعية الإسلامية يستعمل كلمة « الاعيان » بوجه عام لسيورها من المدفع وهي جمع على ، أي الشيء المعين الحاضر . ومرة أخرى المعنى الذي يعنى الشخص كمن وحضان وكسبي وصورة حديثة وصورة دراهم حاصرتي ، فكلمة من الاعيان (المادة ١٥٩) .

وبه رخص أيضاً كلمة العين بمعنى المذكور الدس . وهو ، يعرف المثل ، ما شئت في الدمة ، كقدر من الدراهم في دمة رجل ، ومقدار منها ليس بحاضر ، والمقدار المعين من الدرهم أو من صورة الحظية الحاصرتي قبل الاقرار . فكلام من قبل الدين (المادة ١٥٨) . وسيكون ^٣ في معنى الدس كلمة أخرى عربية

(١) راجع مثلاً في سوريا : وسائل مزارع عدد ٢٣٨٦ ، الصادر في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٢٤ ، وفيه ملاحظة شريفة ، كما في قرار عدد ٨٤ الصادر في ٣ كانون الأول سنة ١٩٢٤ والقرار عدد ٨٠ ، الصادر في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ وقرار عدد ١٦٤ ، الصادر في ٨ كانون الأول سنة ١٩٣٨ ، وقانون ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ .
(٢) راجع مثلاً في حجاز : مجلة محكمة تصدده على مجلس مفوضي آ. ر سنة ١٨٨٣ العدل ، مقالات لأحسة عديدة ، منها : مجلة في مدريد سنة ١٨٩١ وواشنطن سنة ١٩١١ ولأهلي سنة ١٩٢٥ . وراجع في حجاز : مجلة محكمة الأدلة لسنة ١٩٢٥ على مفوضي آ. ر سنة ١٨٨٦ . مجلة لائحة جديد على روم سنة ١٩٢٨ .

باب ثانى الموجبات أو الالتزامات ومصادرها

تمهيد

المعاملات بين الناس محدودة بنوع وفواعل تسمى حقوق البعض وواجبات الآخرين . فالحق ، بمعنى القانونى ، هو كل مصلحة اعترفها الشرع او العرف او العيون واخرى مما بينها .

والحقوق ، اذا كان في الناحية اولى ، على نوعين . فاما ان يكون متعلقة مباشرة بشيء معين ، كحق ملك ، فسمى عنده لعلاقة بهى شيء . واما ان يكون رابطة شخصه الى ذات ومبدى ، كادنى ، فسمى الحقوق شخصية او الموحدة .

وتقسم الحقوق الى عنده وشخصه روي في الاصل ، لا يحدله ترك في محصلة الاحكام العامة . وقد احدثت في العواصم الاصلية الجديدة ، فحدث في الحقوق العينية العقارية في عيون حكمه ، وحدث في الحقوق الشخصية في قانون العقود واموريات .

وموضوعها يقتصر على الفئة الثانية من هذه الحقوق ، بدت في الفئة الاولى مكتفين بكلمة سريعة عنها .

الحقوق العينية

هي تلك التي تتعلق بالصرف والتمتع بالاعين واهم عند الرومان وفي قانون الملكية الجديد ' حق الملكية وحق الاستعارة وحقوق الاربع والتأسيات

والرهون

ويُدعى لجميع هذه الحقوق ، إذا كان بمعنى لغة محدود ومبسوط في مورد ، وسنرى أن تسجل في السجل العقاري وأن البيع قد شطب لا يجمع ولا يعد حتى بين المتهمة وبين لا هذا السجل^١ ونحن قد عرفنا بعض ، ثم وضعه ، يقابل في المحلة والشرح الاسلامي

أولاً : الحق الملكية أو المالك^٢ . وهو يكون على ملكه الإسكان من غير أو عقول وقد عرفنا ملكه للمالك العقاري ملكه عقاره ثم
وحق المالك عقاره والمبيع والتصرف به حتى في حدود القواربي والقوررت
والأعطية . ١ - مادة ١١

هذا الحق اكتمل لحقوق المالك على الاطلاق فهو يشمل ، كما سبق وحلله
الرهون ، حق استعمال الشيء المملوك وسيدنا في تصرفه^٣ . ومعنى ذلك أن
مالك العقار ان - عمله فملكه له ، أو ان - ستمره ، ويؤجره إذا كان معيلاً
للأجرة ، أو يزرعه ويملكه ذلك من الاراضي الزراعية ، وله حق ان تصرف
به بيعاً أو هبة أو انشأماً أو ما الى ذلك .

ثانياً : حق الاستعجار وهو حق المالك ، اذا عين صاحبه حق
الاستعمال والاستعمال على شيء محض آخر ، دون حق التصرف به في حق
المالك الكامل الذي وضعه المالك لغيره لاجرائه^٤ ، ويخصص به الاستعمال
والاستعجار^٥ ، ويضمن حقه حق الاستعجار ، ومعنى انه يملك ذلك وحق
التصرف به في الشيء^٦

ثالثاً : حق الاربعية^٧ وهو حق عيني لا يكون الا عقدياً . وتغريبه في
قانون الملكية انه ملكية مرتبة على عقد معين شفعه عقد آخر معين هو ملك

(١) وذلك تقصى منه عشرة من قر - سجل عقاري رقم ١٨٨ الصادر في ١٥ آذار
سنة ١٩٢٦ ، عليه مائة خمسة من قر - رقم ٢٥ - صادر في ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢

(٢) Dominium

(٣) Usutendi, fructus et leatili Usus, fructus, abusus

(٤) لا يسمى حق الاربعية بـ *ususfructus* والاسم

(٥) راجع تعريف حق الاستعجار عقاري في مادة ٣٢ من قانون ملكية العقار .

(٦) Servitus

غير مالك العقار الاول ... (المادة ٥٦) . مثله حق المرور المعطى لصاحب دار على ارض جاره . وهذا النوع من الحقوق يكون على العقار لمصلحة عقار آخر . معنى انه ينسب للعقد ولا يسقط بغير مالكها او مالك احدكما .

هذه النوع من التقسيم والتحليل لم نسمعه من قبل . هذه الاحكام العدلية ولا الكتب الفقهية الاسلامية . بل انحدت هذه كلمة الملك بمعنى الحق الذي يشمل اي نوع كان من الانتفاع ، بما فيه الحقوق التي ذكرها جميعاً .

فقد ان وضع : اى مالك الاعيان حلقه مسدده ونمى ، وان العدول لا يمكن ان سوى الانتفاع ، على اوجه المأذون فيه شرعاً . فمن كان مالكا بمصوم الانتفاع فهو المالك المطلق . ومن كان مالكا لنوع منه فملكه مقيد ويخص باسم خاص بتأريده ، كالمشاع والمستعير وغير ذلك .^١

روايات الفحلة : ملك ما ملكه الانسان سواء كان اعياناً او منافع (المادة ١٢٥) . وهذا التعريف ، كما ترى ، يظن ان ما يقع عليه حق الملك ، اى الى الشيء المملوك او المصلحة المملوكة ، مع ان المهم في ذلك ليس الشيء او المصلحة بل الحق او الحكم الشرعي الذي يكون عليهما . لذا كان التعريف ابدى في السقوط عن ان السبكي اى ووضح من هذه الناحية . فبذلك هو حكم شرعي يقدر في حق او مصلحة يقتضي تمكن من انتفاعه من انتفاعه والعرض عنه من حيث هو كذلك .^٢

هذه ، املك يقدر في المعنى او في المصلحة . وذا كان في المعنى ، فهو املك بمعنى الحق الكامل الذي عرفناه ، وهو المعنى الدارج . وذا كان في المصلحة ، فحق من حق الانتفاع وحقوق الارتفاق .

من نوع حق الانتفاع الحق المعطى في الوقف بالبررة او الموقوف عليهم ، اى الذين وقف المالك لصالحهم ، ان يمتنعوا بسكنى الوقف او باستغلاله . وكذلك ايضا الحق في السكنى او في الاستغلال او في كليهما المعطى للموصى له في الوصية بالمسكن .

ومن حقوق الارتفاق ما اسمه كتب الفقه بالمراقق او بالحقوق المحسبة .^٣

(١) كتاب القواعد (القاعدة ٨٦ ، من ١٩٥) .

(٢) الاشياء والنظائر السيوطي ، من ١٩١ .

حق المرور وحق الشرب وحق المسيل . وهي معرفة في المحلة هكذا الاول
 « هو حق المشي في ملك الغير » (المادة ١٤٢) . والثاني « هو نصيب معين معلوم
 من الهرة » او هو الاسراع منه بسقي الحيوان والزرع (المادتان ١٤٣ و ١٢٦٣) .
 وحق المسيل هو « حق حريته المسيرة » والسيل والتوكاف^١ من دار الى الحرج «
 (المادة ١٤٤) ، او هو عبادة السرحسي « حق سبل المدة في ملك الغير »^٢ .

واما ان يكون فرداً شخص على وجه الاحتصاص ، واما ان يكون
 مشتركاً بين عدة « يكن فهو الملك اشاع » وحرمة اشاع في المحلة هو « ما يحوي
 على حصص شائعة » والخاصة الشاع هي السهم السري الى كل جزء من اجزاء
 المال المشترك « (المادتان ١٣٨ و ١٣٩) .

واما ان يكون المدة الكامل يقتصر ان يكون شاعاً ومقطعاً . فهو من جملة
 « يكن الاشاع » . فقدى كل المدة « ان من له الارض له حق في السماء
 وفي سفل الاعماق »^٣ . وجه نصيب في المحلة « كل من ملك بحلاصة » واما كما
 فوجه « وما يحدها » حتى يحصر في العرصه التي هي ملكه ، بالسم « وما يحدها
 شاع » و « ترابها » كحجر رصها واحدها بحراً ، ونشأها كما شاع عمقاً ، او
 بحكم نوا « المادة ١١٩٤ » . وكذلك في دون ملكه « شاع ملكه الارض
 ملكه ما فوقها وما تحته » وعنه فحور ملك الارض ان يحرس فيها شاع من
 الاعراس ، وان « شي من الانسة » وان يجري فيه من اخفوت الى اي
 عمق شاع ، وان يسرح من هذه اخفوت كل ما يمكن ان « يح » ضمن النفقات
 المدخلة عن القور والقرارات والاصح « المادة ١١٣ » .

وعلى المحلة ، ملك العين « طبق في الاصل » لا فده ولا شرط . ان هذا الاطلاق
 قييدات استثنائية ، هي الآتية :-

اولاً - حق الغير . فمصادرة المحلة « كل يحصر في ملكه كيب شاع يكن
 اذا طبق حق الغير » ، فسمع امالك من حصره على وجه الاستقلال ... (المادة
 ١١٩٢) . مثلاً لو كان لآخذ حق المرور على ارض الحرج ، فليس للجار ان يسي في

(١) مصدر وكف ، اي تقاطر وسال .

(٢) المبسوط ج ١٤ ص ١٧٠ .

(٣) في اللاتينية

أرسله ، يبع أو يفرق هذا الحق . وكذلك ، من أحدث في داره ، عيسى
له أن يمر رفاهه على هواء دار حرد . وفي البرية ، يقطع القدر الذي حرد على
هواء تلك الدار (المادة ١١٩٥) .

ثالثاً مراعاة القوانين والأحكام الدولية واللامعة في موضوعه بالضرورة كما
سبقي . فهذه البراءة تضع درة انتميه في بعض الاحوال بصدده الى ان يصح
العلم به ، ويكون هو احداً عند غيره الافراد ، او تعدد خلفهم في ملك
الاموال وذلك بمرور مسد الكسبي انه ومن اجل انصر احد من دفع ضرر
عدمه (المادة ٢٦ من المحلة

وامتدة هذه الاطراف عديدة من الميالات العقارات كالماء ، اعمام ، اعمام
للطريق العام ، او لخدمة عامة اخرى .

ومم اجرة الاثمة مشه ما حوت في دون املكه اءه ولا يجوز له حب
عقرا من يكون له طاب نفس يوفى على حرام او فاد او شرفه و غيره من
اشء به انه مشقة اءه اطلق على ارض مسورة و غير مسورة اءه صاحب الءه
المجاور ءه لم يكن مترا من اءه في من الحائط الذي يكون فيه ملك الءواحي
ومن الارض المسورة و اذا ءه تكن هذه مائة ءه ولا يجوز له فتح الءواحي و
الشء ملك الءه على عيو مترا و حب من ارض العرفة امراد اءه ءه كان الطق
ارضيا ءه و علو مترا و تعيين مسير من ارض الست ءه كان اءه قى عيو ءه
المادة ٦٦ .

ومنها أيضاً نظمه الحفريات والساحل والمنافع والآثار^٢ وما لم
ثالثاً - عدم اعادة استعمال الحق ، في النجدة وفي بعض المداخل الإسلامية
والقرآن الحديث^٣ ، هو دخرى تتعلق بطريقة سوء استعمال الحقوق ، إذ لم

(١) داحي في الأسلاك مائة ١٢١٦ من شجرة، ووصفه الأستاذ عيسى هـ. ر. في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٣٢٥ و ١٧ نيسان سنة ١٣٣٠ و ٢١ كانون الثاني سنة ١٣٢٩، وقرن حاكم ابن الكجرف ٢٩٩٩ صادر في ٢١ حاد سنة ١٩٢٥، ورسويع الأستاذ في الثاني ربيع ٤٥ هـ. صادر في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٧، وبعدها لا.

(٢) راجع سنة ١٣٧٠ من تاريخ محكمة، وتقرر في ١٩٦٦ أن السيد علي شريف
شافي سنة ١٩٣٣ نفق على زوجته وولد له ٤ أولاد، ٢ منهم ولدان هما علي سنة ١٩٣٥
والسيد صفاء، وتقرر يوم ١١٣ صدر في الاسم من آب سنة ١٩٣٣ شخص الحاجم

كلمة معصية في محله فكيفيها سبق اشد الوارد في المحلة انه ولا يسع احد من الحرف في مسكه ان لا اذا كانت ضرره عظمى وحسن (المادة ١١٩٧) وسعود الى ايضاح ذلك فيما بعد .
والآن هل اى اصح الحرفى الشخصية او الموحد

معنى الموحى والاثرام

في اللغة ، وحي فعل معناه اوحى ، فقل ، وحي عند السمع وحيو ، معى يوم ومن مثله فعل وحي ، واسم الله عن واقفون ، وحي بكره حرم وفتح ، وحيها موحى وموحى ، وحي ، بكره له « عث ارم شهر المحرم عند القديس » ، وحي ، بالفتح عند السطة هو من الكلام ما لا يكون بعباً ولا حياً ولا اسماً مأً

اما في الاصطلاح الشرعي ، فقد وردت كلمة الوحي من ثلاثة - وحي اول بكره الحزم معى من وحي او مرضى ليعرفه . والاحب هو الكلام لدى يصدر من احد القديس به مرضى الله على رآى حتى اذا دله على ان قد الاحب باقول ، وحصل الرضى والاعقاد وقد سمي بالاحب لان له كلام المجبه ، وحي وشب النصف ١٥١

وحيات الكلمة تسمى بكره الحزم معى . وحي اشهر بديه بالحيات وحي من ذلك ان الالف موحى الصواب . والحيات كى - حى هو وحي رد الشىء او اداء دله بالمشى ولفظه ٢٠ فهو بكره اخرى مصدر لا تروم انشئ . عن الالف او غيره من الاعمال الشبه

واحياء وردت كلمة الوحي فتح الحزم معى الحكم والثر الشرعي ، لدى تترتب على امر ما فقل ان وحي عقد سمع الصصح هو انتقال المسع من ملك لاسع الى ملك المشتري ، وتسمي سمع والنس ، وسادها ، الى غير ذلك من الشئ الى فتصير ذلك العقد وهي سمي موحى العقد لان الحكم والثر

(١) واجم قاموس محيط المحيط ولبان العرب لابن معور تحت كلمة وحي .

(٢) راجع مثلاً قواعد العزى عند السلام ، ج ٢ ص ١٤١ .

(٣) راجع وحي للمربي مصر ١٣١٧ - ١٤٠٥ ، وشذوذه عن (معجم المصنوع ج ١١ ص ٢٤١) .

الذي يوجه الشارع أو المعاقدين . ويسمى أيضاً مقصي العقد اذا كان العقد صحيحاً . اما اذا كان باطلاً فيكون موجب العقد الطلآن عن خلاف مقتضاه ^١ . وكلمة الموجب تكسر الخيم أو تمنعها استعملت لأول مرة في قانون الموحد والعقود المدني على رابع حديث . هو الحق الشخصي ، الذي يربط شخصين أو أكثر بوجه قانوني ، ويترجم احدهم (المدين) بحقه الآخر (الدائن) اداء شيء أو تقديم عمل أو الامتناع عن عمل معين . فيكون هذا الربط أو الارتباط حقاً شخصياً من حيث الدائن وموجهاً أو واجباً من حيث المدين . وهو يصدر كما ينبغي تفصله عن عقد بينهما ، أو حرم موجب للعيان ، أو حسب شبه آخر .

وعناصر الموجب هي : فرقته عن الاشخاص ، احدهما ايدان أو الدائنون ، والآخر المدين أو المدينون . ثم الربط القانوني الذي يربطهما ، ويعتبر بوجهه المدين مبرماً نحو ايدان . واخرى انموذج ، وهو اما اداء شيء ، أو تسليم شيء ، أو اجراء عمل ، أو الامتناع عن عمل معين ^٢ .

فقسم اموجبات لذلك الى انواع ^٣ اولها موجب الاداء ، وهو ما كانت موجهة اما دفع مبلغ من النقود أو اتياء اخرى من المنفعة ، واما اتياء بحق عيني . والثاني موجب التسليم ، مثله تسليم اسبق الواجب على البائع في عقد البيع . والثالث موجب العمل ، ومثله عهد ريدان مبيع لعمرو شيئاً أو ان يقيم له عملاً ، كإتلاف والحفظ والخدمة وهـ اى ذلك وارباع هو الموجب السلي أو موجب الامتناع ، مثله لو عهد بآخر ان يتنعم عن معاطاة نخرة او حرره معينة بالقرب من زجر آخر بحيثى مراحته ، كان على الاول موجب الامتناع عن العمل المطلوب .

وهذا المعنى والتعريف الجديد مصدره القوانين الروم . في ايضاً : فتعريف اموجب في كتاب (الاحكام) ليوستينوس هو : الربط الشرعي الذي يقيده

(١) راجع في هذا ما ذكره : جرس في ماركه ص ١٠٦ ، كما يلاحظ على غيره من عديدين في حديثه منحه على هذا . في شرح كتاب التدقيق ، ج ٦ من ٢٥٦ - ٢٥٧ . راجع أيضاً نفس الجزء (من ١٩٩) ، وكتاب مصادري لاسلام لبروس (من ١٤٢ - ١٤٥) ، ومادة ٢٢٣ من مجلة لاحكام عدله ، ورد الخطأ على لدر بخلاف ج ٤ من ٢٥٢ وما بعده .

(٢) Dare , praestare , facere , non facere

(٣) راجع شيئاً مواد ٢٥ - ٥٦ من قانون المدني .

(٤) كلمة الموجب Obligatio بمعناها هنا ، وهي مشتقة من فعل ربط obligare

وَجَوْأً لَادَاءِ شَيْءٍ إِلَى الْعِيْرِ ، عَقَتْهُى قَوَائِيسُ الْمَدِينَةِ ٥١ وَعَدَا التَّعْرِيفُ بَعْدَ الْيَوْمِ نَاقِصًا ، لِأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ إِلَّا مَوْجِبَ الْإِدَاءِ ، دُونَ مَوْجِبَاتِ الْعَمَلِ وَالْإِسْمَاعِ وَعَلَى تَعْرِيفِ بُولَسَ ، أَحَدِ فُقَهَاءِ الْعَرْنِ الثَّلَاثِ لِلْمَسْأَلَةِ ، الَّذِي يَقُولُ يَوْسُفُ بُولَسَ فِي مَدُونَةِ الْإِحْتِبَادِ ٥٢ ، أَنَّهُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ .

ولقد حلت معظم القوانين الأوروبية من مذهب المذهب . فليس في قانون
فانليون سوى ما ذكره في موضوع للعقد ، عند مبره في المادة ١١٠١ منه . أما
صد العقد ، هذا البند في كتاب العقد العربي يعرف المذهب . ورات
بمادة في معاش . ومسا . وهي عديدة حتى المجلد عن مذهب . ومن احدهم
تعريف الاستدحراس في مؤلفه^٣ ، وفي قانون المبيعات والعقود^٤ في
الذي وضع مشروعه . ففي المادة الأولى من هذا القانون : « المذهب هو راضة
قانونية ، تجعل الشخص أو عدة أشخاص ، حقيقيين أو وهميين ، هذه المدينون
تحمي شخص أو عدة أشخاص ، بوجهين بالذات » .

ولا بأس بهذا الاصطلاح الجدد بموجب ، لوم نسق هذه الكلمة معي آخر
في الاصطلاح العقلي لعربي كما قدمنا ، ولعل القدر هو الار الشرعي لامر ،
فيكون تارة بموجب بمعنى الجديد ، وتارة اخرى الضلال أو حكماً فزعاً آخر

وعلى كل حال ، فهذا الاستعمال الخاطئ لأصل من استعمال كلمة الله في اللغة التي
حدث في القانون المصري ، لأن العهد معهم من المعاهد وجاهه ، دون باقي المعاهد .
هذا استعمال بعض الأوصياء المصريين ، أمثال الأسعد دحي وعبول * وأندكتور
عبد الرزاق أحمد السهوري ^١ ، وغيرهم ، كلمة الالتزام عوضاً عن العهد . وفي
أبواب يرى أيضاً أن هذه الكلمة استعمالها الخاطئة على العهد عند تعريف العقد ،
فإن العقد التزام المتعقدين وعهدهم أمر الله ، وهي معروفة عند العامة في

Inst. 3.11: Obligatio est juris vinculum quo necessitate adhibetur (1) genitur ali quis solvenda res secundo iura postea civilis iura

دعة الفضة ، اندرجه معنى تعهد ،^(١) ربيع وهذا أحد معرّبو الذين اللسان في استعماله
عددة التوام ، مخرج مرادفه لعقد ، حره الصفة (المدة ٦٥٧) .

ومع ذلك كله ، ولا التزام ، وإن كان فيه معنى التعهد أكثر من غيره ، فليس
ما يقع له أو اصطلاحاً أن يدل على باقي أنواع الحقوق الشخصية المتحددة التي تثبت
في دعة أمرى ، بخلاف أمرى آخر .

اصطلاحات أخرى

لما رأينا أن معنى الواجب والالتزام معنى الحق الشخصي الذي هو
وهو أقرب منه في اصطلاح القمى الإسلامي ،^(٢) في غير الأصول كونه
واجب المحدود وفي غير الموعود كونه حق وكونه واجب

وهو أصول منه ،^(٣) في الواجب والالتزام ،^(٤) في غير الواجب
وهو في المحدود وغير الموعود ، فالواجبات والحقوق غير المحدودة هي ما
كان غير موعود ، في دعة الالتزام ،^(٥) في حدود المدة ، وهذا اختلاف ، دفع
حاجات الحق في دعة الالتزام ، وأما العرفي والحدود ، وهو معروف ، وهي
عن الالتزام ،^(٦) وهذا حق في الواجب والالتزام ، ولأنه في الحق
في الالتزام والالتزام ،^(٧) في غير الحقوق

في الواجبات والحقوق المحدودة ، وهي من واجب دعة الالتزام ، وهي على حد
أمرى ، كان من حقوق الله ، كالتجارة والصحة والمال ،^(٨) في ما كان دعة الالتزام
أمرى ،^(٩) آخر حتى يخرج عنه ،^(١٠) ككثير من الشكوك ، وفيما استلزم ،^(١١) وهو
أنه ذلك ، وهذا الضرب من الحق أو الواجب المحدود من الحق الشخصي
أو الواجب .

ونرى من جهة أخرى ، في اصطلاح عدو فروع الفقه الإسلامي ، كونه لائق
تعدده عدم ، وهذا معنى من في حد المدة الذي ذكره في الفصل السابق ،
وهي ما تثبت في الدعة ، كقيد من الدراهم في دعة رجوع ،^(١٢) أو مقدار من
بحر ،^(١٣) واما مقدار المعين من الدراهم أو من غيره الحطة المحصورة قبل الاقرار ،^(١٤)

(١) الدعة في اصطلاح معاهدات الأساقفة

(٢) هذا قول شخصي ، راجع تفصيل ذلك في كتابه في كتاب ربيع ، من ١٥٦ - ١٥٧ .

وكذا من قبل المتن (المادة ١٥٨)

وبعريف شبه هذا ، من قبل اوضح منه ونم ، هو تعريف القديس في الحوى .
فمنه ، الذين وعدوه عن حال حكمي يحدث في الدمة بسبع واسملاء ، وعبرهم ،
ولا مصدر الدمة كما نرى ، عقود ، من هو كل ما ثبت في الدمة سواء اثبت عن عقد
ام عن سبب آخر . وم هذا المعنى العام ورد في آية البينات ، من عدوصة يوصى
م . و د . ٢

وبسببه ، ولدى قرب من موجب ، وبذلك ثبت تعريف موجب دونه في
الدين والدين ، حيث قبل الاشخاص المرتضى ، دانون ومدنون ، وهذان
مشققان من الدين ، ولكن موجب والدين لا يتراذان ، بل يحدثان لان الاول
ان من الدين ، وليس ، كما ذكرنا في تعريفه ، هو اما الحكمي او ما ثبت في الدمة
من المال . وبعبارة اخرى هو موجب الذي يرمي الى اداء . ل من العقود او
من الاشياء المنسبة ، فلا يشترط في نوع موجب ، كموجب العمل والامساع .
ولا يكفي هذه الكلمة وحدها من سبب للتعبير عن موجب او الالتزام ، وعلى كل
ما عرف لم يات بهذا التعريف التام .

فصف اي حدث ان الدين معنى آخر خاص ، ولاصطلاح الدارج يستعمل
الدين بمعنى عقد القرض ، فذل اسماء من معنى القرض وهو اصطلاح قال به
بعض الفقهاء استعمال الدين حذروا القرض الى اجل معنى . وهو احيانا ما جاء في
احد الاقوال في تفسير الآية الكريمة ، ان الدين اسموا اذا تعاضدوا اي اجل
معنى ، وكسوه . ٣

فكلمة الصواب فقد استعملت بمعنى مسؤولته العود عن بوجه عام ، وبمعنى
المسؤولية اخروية بوجه خاص ، كما فسره في باب الضرورات العقلية . فهي اداة
قرينة من معنى الموجب اذا كان موضوعه المتصلة بالتعويض ، ولكنها ، كما ترى ،

(١) كما نقله ابن نجيم في الاشياء وانظاره من ١٤٤٢ .

(٢) سورة مائدة (٢١) . ١١٠ .

(٣) سورة بقره (٢) ٢٨٣ . راجع تفسير معجمي (ج ٢ ص ٢٦٣) ، والمحل
لاين حرم (جزء ٨ ص ٧٧ رقم ١١٩٠)

(٤) راجع مدني (ج ٦ ص ١٤٢) . حيث علم بمصوب ، اي شيء لاي يكون مدنا
لمسؤولية التعويض ، الى دين وعين .

لا تشمل باقي انواع المواجب .

ولابد من الاشارة احرأ الى ان الاصطلاح الفقهي اسمعيل احياناً كثيرة كلمة الصواب بمعنى الدش مثله فلب المحلة . والصواب يحاير في المصالبة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكمال . . (المادة ٦٤٤) .

النظرية العامة

ان نظرية الموحدات والالتزامات نظرية عاصنة ، وهي لا ريب مهم ما تتركه الرومانيون من بصريات والبحث فقهي . وهم يشمل صاحبه كبيرة من المعاملات الشرعية ، وجمع القواعد التي تتركز عشم جمعاً ، ولا تحمي . في ذلك من الفوائد العلمية والعملية . فدرس هذه الاحكام صاع اظهر الاساس الذي نبنى عليه كل الفصيلات الفرعية .

وبوسع ذلك ان الموحدات المتخذة ، سواءً نتج من «عقود أم من المحرمات المدنية كالانلاب والعصب وغيرها من في مصادر الصالح والالتزام ، كما يشبه في سائرهما ومصادر تعددها وانساب مقوص ، كالأداء والبرل والقادم عرور الزمن وما الى ذلك . وسبب هذا الشئ ان جميع هذه المصادر تسج ثراً شرعاً واحدة ، هو الرصد الفوقي الذي وضعه الموحد ، ولا التزام

ولا شك ، د في ان دورها كام في كذب واحد وبصره واحدة يسأل مهمها كثيراً ، وبوسع انة صا الشرعية التي اوجبه والشروط في مقصده . ولا صير بعد ذلك من ان تدفق الفصيلات العنده شكل من هذه المصادر على حدة ، دون أن ينسج جوهر لوعه الشامل الذي يحويها على العموم .

ولا شك ايضاً في ان هذا النحو من البحث العملي يمنع من السجية العمية تكرار قواعد والصوابط التي تشمل جميع مصادر الموحدات . فتكرار هذه الاحكام العامة لا بد منه ادا لم يجمع معاً في نظرية واحدة ، واداً تركت للعصول الخاصة شكل مصدر من مصادر الموحدات او شكل عقد من العقود .

ومن الاصاف ان نسب ان محلة الاحكام العدلية والكتب الفقعية التي نقلت عنها لم تأخذ هذه النظرية العامة على ما اوضحنا بل ان اكثر الاحكام المتعلقة بهذا الموضوع درست في ابواب محلفة ، على طريقة خاصه بترتيب كتب الفروع

العقبة ، حتى ان بعض ايضاً لا يجد الا في كتب اصول الفقه .
ولا عيب من ذلك ، فالفقه الاسلامي لم يثنأ تاريخياً عن بحث علمي ، بل هو
وليد انقضاء العصور ، التي كانت اسباب نزول الآيات القرآنية واسباب البنية
القولية والفعلية والتفريعية ، والتي كانت مدافعاً بلا حشاد والقياس والاستدلال
والاستحسان . هذه القضايا العملية وجدت قبل ان يوجد المبادئ العامة والقواعد
الكلية . وان علم الفقه الاسلامي لم يثنأ على المظنات في هذه بشوئها ، بل كانت
سأؤه على المسائل التي عرخت ومسائل التي افترض الفقهاء على طريقهم واصوهم
وادلتهم .

ولا عرو ايضاً من القول ان الشرعة الاسكيزية لم تنسج هذا التحليل الرومي
وم تاجد بالضرورة امامه لموجبات والاتزامات . وبغير ذلك ان هذه الشرعة لم
تدثر كثيراً في روماني ، كما تدثر في الشرائع الاوروبية وغير الاوروبية التي
نقت علم . فلاحري ان يكون الامر كما ذكره في الشرع الاسلامي ، وهو بعد
عن الدائر الرومي كما ثبت في غير هذا الموضع^١

مصادر الاتزام والموجبات

ان للاتزام بمعنى الذي عرفناه مصدراً عديدة ، اختلف كثيراً في تحسبها
وتنوعها ، ولا يرى هذا فئة من تعدادها . وقد قسمها فروع الموجهات والعقود
المالية الى اربعة قسم وهي : القرون ، والكسب غير المشروع ، ولا عمل غير
المحاذرة ، ولا عمل بقوله (المادة ١١٩)

فالموجهات هي بشأ عن تقبلون بتمتد منه مباشرة دون سواء ، كالموجهات
الكلية من ملأه محاروبين ، او كدبوت الحقة التي يوجبها القرون على بعض
الافرنه او الامساة (المادة ١٢٠) . وهذا النوع يسمى في الاصطلاح بعقبي
الاسلامي الموضع او الواجب الشرعي . مذهبه بقاء الروحانية واحده على الروح ،
تقتضي الشرع وحده من دون اي مصدر آخر

والكسب غير المشروع هو كل كسب جبه امرؤ لاسبب شرعي . وهو من
مصدر الموجهات في الشرع الاسلامي ، بالشروط والحدود التي يثبتها في محله .

(١) في كتاب مذهبنا في الاسلام ، بعض احكام من كتاب تاريخ ، ص ٢٢٠ .

ولا عمل عبر مساحه هي الجرائم أو شبه الجرائم المدسة التي يرتكبها شخص
وستتم صياغتها مستجماً ، كما ترى في الآلاف مثلاً ، أما الأعمال القسوية فهي الأعمال
التي يجري لأحداث لآل الف تولى ، وخاصة لأشياء الموحدة ، وهما العقود
١٤٧٧ .

وهذا القسم الحدث لم يكن متشعباً منذ القدم ، والتاريخ قد أثبت أن أول
مصدر الموحدة كانت الجرائم ، وإن أول مصدر الرامي كان العلاقة التي صدر مع
المعزم المذنب في حالة جوع نحو استعرا اندل .

ويفسر ذلك أن الحدة الأخيرة كانت في القدم بعد قطريه ، وكان الفرد
فيه يكاد لا يذكر ، بل إن كانت للعائلة والفلسفة من كبير شأن ، وقد كانت
تولى العلاقات ما شأنه عن آخره ، وروى الموحدة ما يقع منها ، وكانت أوسع
العوامل التي أسكرها العقل التشريعي ملته ، ينعقد تلك الجرائم وعقوباته .
الشريعة العسية

وأراء هذا كانت السيرة قطريه أيضاً ، والمعاملات والمعاملات الاقتصادية
محددة ومحصورة ، وكانت العقود تحت فئة وهي م تكت كمصدر الموحدة
لا بعد وقت طويل ، مرتت فيه بمرجع جديد ، ولكن في عدم مسير ، حتى
أصبحت اليوم بلا ريب اعظم مصدر الموحدة على الإطلاق . وعلى هذا السعد كان
يطور مرجع الموحدة في التشريعه الرومانية .

ثم إن الموحدة كانت عند الرومان على قسمين : وهما قسم الجرائم ، وشفي
قسم العقود^١ . إذ سطور الشرح ظهرت موحدة جديدة أخرى لم تكن مدخل في
القسم القديم ، فدخل معها في القسم الأول وسمي بأشياء الجرائم ، وادخل الثاني
في القسم الذي وسمي بأشياء العقود^٢ . فأصبح القيم واقعياً في كتاب الأحكام
لبوسيبوس^٣ ، بعد أن كان نسبياً في كتاب عيوس^٤ ، ولا يزال أثر هذا

(١) راجع كتاب ماين Maine ، القانون القديم law ، (طبع سنة لندن ،
١٩٢٧ م ١٠ و ١٧٩) ، وكتاب جبار القانون الروماني (باريس ، ١٩٢٤ ص ٤٠٨) .

(٢) Ex contractu ، ex delicto

(٣) Quasi ex contractu ، quasi ex delicto a il ex maleficio

(٤) كتاب دلت ، فصل ١٣ ، ٢ (Inst III 13 2)

(٥) الكتاب الثالث ، عند ٨٨ (G.III , 88) .

التقسيم في الفواوين الحديثة كقانون رسوم، بل حتى في اسريعة الاكبر،
وكن لا يعرف من هذا بحث هذا التقسيم ولا اعلم الحدية للخدمة، ونسب قسم
القانون الذي اسدي ذكره وانهم من كل ذلك ان يجب ان أهم مصدر امواجية
حداً هي العقود والجزاء، او عذرة معرني القوي اللباني هي الاعمال بقوية
والاعمال بغير اذلة، مع القوي من عذرة اذلي بحوي مصدر اخرى غير العقود
كعقود القوي وما شئ

وهذه امثلة در حجم العقود - رسوم موزون وحدهم الصروف اشترعه
و صرف في اصطلاح الاحكام هو كل عمل بشئ او امر وسج انشأ شرعياً .
و بصروف الشرع من نوع قوته وقوته ضمن العقود جملاً
و بصروف الاخرى الشئ، كالف وف و - و من عذرة ما لا حرة وما ان
دلت و بصروف القعدة هي الاعمال التي يكون سبباً للقيام، كالاف ما العير
او عذرة - و نوع الاول مرادف - اسماء لقوي اللباني الاعمال القوية،
والتي مرادف الاعمال بغير اذلة و غير النوع الاول من الذي اسدي سيج عن
عمل مشروء بحري حدة احدث الاثر الشرعي، مع ان الذي سيج عن فعل مادي
غير مشروء - مثله سيج عقده البيع و شرعي عقده نقل ملكه ابيع والتمس
وما سيج من اموات، وهو عن مشروء اخرى قصداً لانه الاثر الشرعي .
و لكن الاف من العير فعل مادي لا سيج موزون، ان يبعه ويحكم على - عذرة
بالبيان اللزم .

وكلمة بصرف بهذا المعنى مطلوب، على الرغم من ان اسمها في قانون
الملكه هي آخر^١ و لكن كلمة الصروف بقوية رة فهم منها انها تحصل بالقول
فحسب، مع ان تصحيح ملكه - بحري في العقود الحقة المعروفة، و سيج حتى
لا يشترط في عقد لأجرس، و مثلاً كالكوت في معرض الحاحه اعلى ما
منفصل في باب الرضى في العقود .

(١) راجع في هذا الموضوع في باب المحر والاكراه في البائع (ج ٧ ص ١٧١) .
و المذيع (ج ٩ ص ١١٩) و (ج ١٠ ص ١٢٠) من هذه
٢ - مذكور في معنى البيع - (P. 1880) . و سيج بصاً معنى
حتى معنى الارس لاجل و - (ج ١٠ ص ١٢٠) من قانون الملكية .

ومع هذا ، ونظام بر ما يور ترك هذه الاصطلاحات الفقهية العربية الناشئة
المفهومة والاحد بالعبارة العربية التي جاءت في القديون اللساني
وبعد ، فانصرفات القولية او الاممال القديونية تنقسم الى قسمين ارجما
واكثرهما هو قسم العقود ، وهو الذي ينتج عن اتفاق بين فريقين او اكثر والى
هو ما كان ناتجاً عن فريقي واحد ، وهو لا يصح الا في احوال استثنائية . اعلمها عمل
العقودى حين الحدود التي سببها ، والوقف اذا كان الموقوف عسهم غير معين ،
والاستقاطات المحصة التي لا توقف على القول وان كانت ترمد ببرد ، كما سبني
تفصله جميعاً في محله .

واجب لا بد من املاحة ان احكام الحقوق ، وان كان في الاصل ماضيها
للصين ، الا انه يكون على خلاف ذلك في بعض الاحوال ، فنتج حينئذ بعض
امور ب كما سبوضح في الباب الذي

وبن ، بعد هذه الكلمة العامة الوحيدة عن التصرفات الشرعية والموجبات
وتقسم مصدرها ، سكر في الانواب النافذة من هذا القسم عن اسماعيل لحقوق ،
وعن العسوي والتصرف مثل العير ، وعن الكسب غير المشروع . ثم تنقسم بعد
ذلك في قسمين متبعين عن الاممال غير المدحة او التصرفات الفعلية وعن العقود
من تصرفات القولية . ولا تعرض لاحكام الوقف الخاصة ، ولا للواحات « شرعية »
التي خرجت عن القديون او لشرع ، من نفقة وغيرها ، املاحة بعضها بالاحوال الشخصية ،
وعلاوة البعض الآخر بقديون الملكية او بديوب معرفة اخرى من دروع الفقه
وبعد هذا كله نوضح في قسمين آخرين مصدريل الموحات واحكام سقوطها
بوجه عام .

(۲) گولان وکات، بیرون مدی غریبی، ۲ ص ۲۸۲ ۳۸۲

اصطلاحهم المقول عن اللاتينية^(١).

وقد كُتبت وحده المقطع المسمو به من بعض اب قن مدونه امري
ومن ما حذر الشرع . فحده في مجمع حوار شرعيه في مصاب^(٢) ، وفي
القواعد مكانه من محله الاحكام القدره في حوار شرعي . في المصباح ، مثلاً ، لو
حضر ابن في مكانه ثم فوجئ به حواجر رخص وشبه لا ضمن حذر حذر شبهة
أدله (٩١) . ومنه ان حذر له فعن هو حذر شرعي ، وان حوار الشرعي
هو رفع عن المدعى مسؤولية ضرر الذي لحق بالحرب^(٣) . وهو قوله وهو لا يملكه
في الشرع عموده

و كقول احكامه عنه . اذا وقع في " ثر " به وهلاك وكان حذره غير
اثبت ، او مدونه . وكان الشرع منه مكشوفه والداحي صير^(٤)
وش الكسب القهقهة ونحوه . به لا حصره . يوضح هذه الفقه هذه الامور . فقد
دوت محله منهم كقولهم ، ونحن نقصد بهم عصم
مأله بحذر شرعي انما ان كسبه انما صدر استيق عنه ، وانما حرم ذلك
مقدار ، وحق منه ، وعطى ابداه ، ولا يحسن عنه . المادة ٦٠٥ ، لا . هل
هو حذر له .

وكذلك ان حذر هو وقوع شخص دكاً بعد دكاه جري وكسبت بحارة
لادى ، ولا يمتنع ذلك . . أدله ١٣٨٨ . و ان صاعده . . اذا استعمل
أحد مدونه وبحارة في سوق ، فليس لأرب هذه العسمة و " بحارة ان بحاروه
ولمعه من شبهة مدونه الصعوبة او بحارة ، وتقع انه طرأ على ربح . وكسب
حل . . أدله ٩٦٥ . وبعض ذلك بحارة العمل حق كل ارب . واما
استعمل أحد هذا الحق ، فليس لغيره منه ، ولا يملك مصاب منه

وشبه هذا قصة طريفة حدثت في تاريخ القصة الاسكتري في ايام ملك هنري
الرايع في أوائل القرن الخامس عشر . وهي قصة معروفة باسم " قصيدة مدارس

(١) *Lam vum sine injuria* . راجع كتابهم . دون حذر مدونه ، *Torts* ،
ص ١٥٢ وما بعدها .

(٢) راجع شرحه للمصباح ص ٣٩٨ .

(٣) لفتي ، ج ٩ ص ٥٧١ .

المعروف في غريستون^١ ، ونحضرنا معهم في مدرسة غريستون ديجي^٢ ، ثم
فتح مدرسة في ذلك اليوم ، وأنه حتى بعد ذلك ضرورتنا عن مدى صلاحها
وقد ردت دعواهم بغير أن الضرر في كل دول حتى
ومن بعد عدم الصلح بين استعمل الحق في ذلك في جميع المصالح ، ولو
شكى أحد مدونه إلى أي قاضي فغيره^٣ ، حصل له نفس الشيء^٤ .

تجارب المدا

مع أن الأصل كما قلنا أن استعمال الحق حذر ، وأنه لا يوجب الصلح بحسب
ذاته ، ولكن هذا الاستعمال قد يسبب للغير أضراراً جسيمة ، وقد يكون دافعاً
عن مجرد الضرر ذاته^٥ ، فمن منع هذا الاستعمال أضراراً ، وهو يكون موحداً
للصلح^٦ ؟

أما هذه أخرى ، أن وعدة الخو^٧ شرعي ، في ذلك ، بعد عدم نفس
هذا العهد من مبادئ^٨ .

هذا ما يؤيد دق ، الحروف^٩ ، وراه^{١٠} ، والتجارة^{١١} ، والصلح^{١٢} ،
والقانون^{١٣} ، وحرف^{١٤} ، من جهة^{١٥} ، وهي^{١٦} ، ولهم^{١٧} ، لأن الحقوق^{١٨} ،
وهذا قول^{١٩} ، في^{٢٠} ، وحقهم^{٢١} في^{٢٢} ، ظاهر الرواية والقانون الإنكليزي .

ومن جهة^{٢٣} ، أنه أحسن^{٢٤} ، في^{٢٥} ، لا يجب^{٢٦} ، أن^{٢٧} ، الحقوق^{٢٨} ، على^{٢٩} ،
معينة^{٣٠} ، وأن^{٣١} ، سنة^{٣٢} ، بعد^{٣٣} ، بعض^{٣٤} ، وراه^{٣٥} ، لا يجوز^{٣٦} ، في^{٣٧} ،
هذا^{٣٨} ، في^{٣٩} ، سوء^{٤٠} ، استعمال^{٤١} ، الحقوق^{٤٢} ، وهي^{٤٣} ، حصة^{٤٤} ، حصة^{٤٥} ، في^{٤٦} ،
فهم^{٤٧} ، من^{٤٨} ، على^{٤٩} ، السطة^{٥٠} ، جميع^{٥١} ، كل^{٥٢} ، ضرر^{٥٣} ، وحش^{٥٤} ، مع^{٥٥} ، استعمال^{٥٦} ، الحق^{٥٧} ،
الأنس^{٥٨} ، أي^{٥٩} ، وهي^{٦٠} ، السطة^{٦١} ، بعد^{٦٢} ، أن^{٦٣} ، سني^{٦٤} ، إلى^{٦٥} ،
أبو يوسف^{٦٦} ، ومحمد^{٦٧} ، الأحكام^{٦٨} ، العدل^{٦٩} ، وكثير^{٧٠} ، من^{٧١} ، الفقهاء^{٧٢} ، منهم^{٧٣} ، على^{٧٤} ،
السنة^{٧٥} ، جميع^{٧٦} ، استعمال^{٧٧} ، الحق^{٧٨} ، الذي^{٧٩} ، تقيد^{٨٠} ، به^{٨١} ، الإضرار^{٨٢} ، المحتسب^{٨٣} ، غير^{٨٤} ، وهي^{٨٥} ،
المعونة^{٨٦} ، أي^{٨٧} ، التي^{٨٨} ، إلى^{٨٩} ، بعض^{٩٠} ، الناس^{٩١} ، والقانون^{٩٢} ، اللبني^{٩٣} ، ومعظم^{٩٤} ،
القوانين^{٩٥} ، المصرية^{٩٦} ، الأوروبية^{٩٧} .

وإن في إيراد ثلاث صيغ مختلفة ونحن في هذا الباب نورد فصلاً خاصاً
لإيضاح كل من هذه النظريات ، وهي بصورة خاصة موقف المذاهب الإسلامية
منه وخلافه . وسنرى ما أمكن أن يخلص منها المبادئ الرئيسة التي
تستند إليها .

ونقد كتب الكثيرون في هذا الموضوع من ناحية الشرع الإسلامي . ولا
شك أهم أصوات في ذلك ، بولاً المحرر في بعض ما كتب^١ ، كان منه عدم التعرّف
بين المذاهب المختلفة والأحكام . ذهب واحد هو في الغالب المذهب الحنفي ، وبولاً
بوسع في النهاية الآخر^٢ ، كان منه الخروج عن الموضوع والذهاب إلى موضوع
آخر لا صلة له بمسائل الحقوق ولا بغيره .

(١) مقال في جريدة "الشرق" ، ١٠ - ١١ - ١٩٢٧ ، ص ١٠٠٠ . (Le Pègre : ses droits et de leur reconnaissance) ،
١٩٢٧ ، ص ٢٨٠ .
وصارحه (ص ١٠٠٠) : "هذه حرمية في الشرع الإسلامي" (ص ١٠٠٠) ، يقول :
١٩٢٦ ، ص ٢١٨ .

(٢) جمع من الأصوات من جهة أخرى ، مكررة بـ "مسائل الحقوق في شرع
الإسلامي"
(La notion de l'abus des droits dans la jurisprudence musulmane)
ص ١٩١٢ .

الفصل الثاني

نظرية الحق المطلق

المدة

هذه نظرية ليست باقعدة الكافة الخوار الشرعي مافي أصهان فمكاً
شديد ، وهو الحق حتى حدوده الشرعية مود على إطلاقه ، لا قيده قيد ولا
محدده حد .

ونقد من م من انهم الأله او حبة النيمان والذمعي واحمد من حسن
وداد نظري وغيرهم . فهذا وكثير من انهم تعرفوا هذا البحث منه
ذلك وحق الحرف به وفي الملاحات خواربه . ولا بأس بها من ان يشهد
بعض فتاويهم لايضاح ما ذكرنا .

قل او حبة ، وهو رئيس الكوفة وأمر العيس الأريب ، ومن تصرف
في مكة لا تمنع عنه وان كان صرر حربه به ، وحكي ان رجلاً صرر من
بئر حربه في داره ، فدى الامم الاعظم ثكاً مستغنياً ، فمسكر الامم
على الحرف في مكة ، بل هدى استغني الى حد الله قوله ، احقر في دارك
قرب منك البئر بالوعة ، ففعل . وكلا الامر من كما ترى فيه صرر وادى ، ولكنه
حترم بمسكرو او حبة . وعنده روى ان اهمام عن الوارل انه لو اجد احد
داره حظيرة لاعم فأدى الخير من هذا العمل فيس هم معه . وبذلك
الذمعي واحمد من حسن . وبه احد الحفوي في ظاهر روايتهم والشع الامم
سهر الدين المرعي في عملا بقيسى . اما ما روي عن ابي يوسف وبعض ائمة

أما إذا انعكس هذا الرأي فهو استبعاد ، كما سيوضحه قريباً^١
 وول محمد بن إدريس الشافعي في كتابه الإمام لا يملك عسلي رحاً من في
 له ما ليس بواجب عليه ، وأما رخص له أن يعول في ماله أن يعول ولو صر
 هذا بغيره ، من ولو صر بغيره ، وهذا كثر من رخصه عند عدة^٢
 وقال بن حزم بن هري : لا يصير الله من أن يقع الخمر من مصرف في
 مال منه مراعاة منع غيره ، فهذا هو الصحيح ، فعنه : يمكن أحداث منع
 من شاء في حاشيته من كونه أو باب أو أن يملكه أن شاء في دار حارة أو في دار
 غير دار أو في دار أو في دار أو في دار أو في دار أو في دار أو في دار
 رواه بن حزم عن أبيه أبيه الشافعي ، وعن أبي حنيفة والشافعي أيضاً
 وعنه : يمكن أحداث من شاء من منع حارة الرياح والشمس ،
 لأنه من شرطه غير المنع ، ويمكن أحداث من في حقه ما شاء من حمام
 أو فون أو رخص أو من غير ذلك ، وهذا من منع من شيء
 من ذلك^٣

وهذا أثر في أدلة إمامي شبهة بالضرورة الأوروبية ، التي تعتبر من
 وحده وأن حقوقه بحكمهم ، لا بد من الاعتراف عن حقوق الإنسان وعن حقوق المجتمع
 الذي ينسب إليه ، فهي ترى حقوقه هذه محصية ، لا تكون إلا من
 مشروع ، وهو هذا ما يجب سببه بحرية ، دون حيز ودون المسك كثر
 إلى العالم التي يجب أن تكون ولدت كل شيء ، وهذا هو الحق ، نظرية الفرد
 والجماعة ، هي التي تتركها ، ثورة الفرنسية في الغرب : من عشر ،
 وهي التي يجب أن تكون ، وهي الحقوق الأساسية ، لا أعزو من أن يرى
 القانون الذي يجري ، من أن يكون ، من أن يكون ، ومن أن يرى
 المذهب التقديري في فرنسا ، من أن يكون ، من أن يكون ، من أن يكون ،
 في أحسن ، من أن يكون ، من أن يكون ، من أن يكون ، من أن يكون ،
 بسمع ، من أن يكون ، من أن يكون ، من أن يكون ، من أن يكون ،
 من أن يكون ، من أن يكون ، من أن يكون ، من أن يكون ،

(١) - راجع فصح عن هذه (ج ٥ ص ١٥٠) ، وراجع ح ٢ ص ٢٢٢

(٢) - الإمام ج ٣ ص ٢٢٢

(٣) - المحلى ج ٨ رقم ١٣٥٥ و ١٣٥٧ .

(٤) - Individualiste

واسمه . وان الحق ، هي صفة مادية . ولا يمكن ان يكون
 خلق من اسمها مية ، للجهة التي لا بد من ، وهي ان لعين الواحد نفسه
 لا يمكن ان يكون ب واحد موافقاً للعين ومختلفاً له ،
 واحد بتر لا بد من الاشارة الى ان الصفة مفرده كات : لا نزل اقوى ،
 تكون في قانون الاكابرى الاميركي . وفي هذا يكون لا يمكن ان يكون
 شرعاً موحداً لأي شيء ، ولا يمكن معه ولو حصل ما هو . وهو انه لا
 لا بد في هذا من ان يكون الحق ، ان في مدي دارة . سمعته له
 ورا كات عند الاسماء بين الحدود اسميه . ولا يمكن في مدي دارة .
 كات الـ عت على سمعته دارة ، والعكس : يمكن ما في دارة في واحد
 الاحكام الاكابرى . لو صرف احد عن حسن ، في مكانه . وكان صفة شرع
 مشروعة ، فلا بد ان يكون في مدي مشروعة . من صفة في مدي
 ومن الظاهر ان ذكر ان الاكابرى حذوا على مدي صفة ، وقوا من
 مدي صفة . هو اسمها حقوق من مدي صفة .

مدي دارة

نعم ان الحق مدي في مدي صفة . كات : الحق هذا مدي مقدس .
 هو ان يكون اسمها الحق في مدي صفة . و مدي مدي مدي

(١) في كتاب مادي القانون المدي (١٩٢٩) ص ١٠٠

Le droit cesse d'être un droit et il ne peut pas être le seul
 abusif d'un droit qu'il est le seul abusif qu'un seul
 acte ne peut pas être tout le droit et contraire

(٢) كات : مدي مدي مدي (١٩٢٩) ص ١٠٠

برامورد مديكم (١٩٢٩) ص ١٠٠ . في كتاب كات :
 (١٩٢٨) كات : مدي (٨) . وكات :
 (١٩٢٨) كات : مدي (٨) . وكات :
 (١٩٢٨) كات : مدي (٨) . وكات :
 (١٩٢٨) كات : مدي (٨) . وكات :

(٣) كات : مدي (٨) . وكات :
 (١٩٢٨) كات : مدي (٨) . وكات :

صان من مدي مدي (١٩٣٦)

Hobbs and Silver Fox Ltd v Fox Ltd (1936) 4 K 1 68

وربه على مدي (١٩٣٦) كات : مدي (٨) . وكات :
 (١٩٣٦) كات : مدي (٨) . وكات :

الاستعانة بالحدود ، وتعديل في حقوق العبر ، فعدت بحج الصها على الفاعل
المعتدي .

ومواقع العيون سبب محو ويره حدود الحق التي توفى حارحة عن مثله استعمال
الحقوق ، اذ هي من البصيرت العقله والاعمال غير اساحة التي صوصه في كلامه .
ان لا يس من ان يذكر بعض هذه امراض على سبل المثال ، لسبب الفرق بينها
ومن عزم من الأمثلة في يكون مثله عن استعمال الحق المرد حين حدوده ،
خصوصاً وان هذه النظم من الأمثلة جميعاً ما اجرباً ، دون غير ولا تفصيل ،
كما تمت المحلة وكثير من الكتب العقلية .

وهي بحكمة الأحكام الشرعية وسيورها ذكرت أحوال الضرر وحش في علاقات
الطوارس . كما ثبت عن استعمال الخمر على ما سببه عرباً ، وممن كان
رأيه عليه مثله أبو جندب . وروى لأبي داود وأبو حنيفة ، وأبو
الحسن وأبو داود وغيرهم من الصحابة أدلة وحشاً فيه منع من هذه تصرفات
الطوارس . وروى في الحديث : لو انحدر في انصاف دار ذكأت حلال
أو حرام من طريق الحسد ودوران الصدوق يحصل وهن البلاء ، أو ما حدثت
فوق أو معصية لا يستصعب صعب الدار السكي فيها سببه من لصاحبه ورأى
معصية الهداية ضرر وحش . ١٠٠٠ سنة ١٢٠٠ . وحتى من حرم نفسه ، وهو
من أشد ما حرره الحرف الواسع ، ولا يجوز لأحد أن يدين على
حده ، ولا يدين ، وقد حرم الله تعالى أدنى المسرة .

ووفقاً لهذا كله ما حذرت في الآلة من الاستكثاري عن الدخان يساهم
في الإصابة ، و يعرف الآلة يشمل جميع الضرر الذي يأتي من العنبر في أثناء
العمل يمكنه أو يضره ، كالدخان أو الصحة المتواصلة وما إليها ، التي تكون
من الجوار وتضر بالصحة أو تخلق الراحة .

والسبعة ، يرى العريق في مواضع السبعة ومواضع السعاه طهراً في الصورة الفردية ، فمن جهة على المرء حرّاً في السعاه عنه ضمن شروطه وحدوده ، كما لو

١. د. محمد : ص ٤٠ (والتواخين الفقهية لابن جري (ص ٢٤١)

۱۷۵۷ هـ. ل - ۱۲۸۵ (۷)

۳. *Shahin*. رحمت یوں، بدکبر، (ص ۲۶۱ وما بعد)

في أحد دارّ ونداء ذلك الصرخ عن حارة ولكن من جهة ثانية ، هذا حرج
الاستعمال عن حدوده المعبية ، كما في صاعد النجاء وسمع الأصوات مرعوبة
للحوار ، فمسيب يكون حشد مقبولا ، لأن هذه الساحة قد تعد محصورة في حمة
وممكنه ، بل جازت ذلك أن حقوق الآخرين وملكيهم .

الفصل الثالث

النظام المأذون استعمال الحقوق

المسؤوليات الجارية

من التعريف المبدئي، نلاحظ عند حرب الرداءة، حذر الخوار وحسن الخوار، وقد
 انشأوا في ذلك فرائضاً شديدة حتى لا يجوز عدم مراعاة العهد والعهود،
 وشأنهم من عدم خوار، وهو عهد كان يولاه كبره مع من استجروا من
 الناس، ففصح بما حذر، عجزه وعده.

وقد عرفت هذه الأمور في الإسلام، من هي دولت، بما كان للتشريع الإسلامي
 من قوة، وكما كان من مبادئه والقضاء، ومن رتبته من حاكمه
 العادات والمعاملات، كان هذا الأمر، كما كان من رتبته هرشي في
 قواعد العدل وفروع الأحكام.

وشأن وجوب الأحكام في حذر الحرب والأعداء في ذلك، كما كان من رتبته
 أحد، وعلى العربي، من رتبته كمن وحارري العربي، وحار أحزاب،
 وفي الحديث الشريف: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه»^١.

ومن أثر ذلك، حذرهم حجة الإسلام العربي، أن حتى الخوار، يمكن كيف
 الذي يجب من أحيان، والذي، واسهر الرقيق، واسداه أخير، والمعروف^٢، حتى
 قبل في الأمان المأذونة، والخوار، ولم حذر.

(١) سورة غافر، (١٢) ٢٦.

(٢) صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٩.

(٣) حاشية على المتن، ج ٢، ص ١٨٩.

ومن اثر ذلك أيضاً الخفوق معدة الي محم شرع الحار ، كحق شفعه في بعض المذاهب ، وحق منع الضرر الحش كى سترى .

در القاسر

من البنية ت الشرعة وعدة لاه ، فده ، حده ، فده لاه بشت مشوه
 اشرع ، وحده لاه ، حده ربه ، تحت الشرائع عساه هي ان الشرعة مبنة
 على مقاصد أصية وعيايات أساسية وان هذه العايات رابطة صدقوى بوجه اى
 اشرع لاهى ودفع " برر عهم " و " حارة الفقهاء " هي ربهى حسب المصالح أو
 دره عساه وشرعه الاساسية كك شرعه اخرى سب على هذه اية عساه .
 ولقد كذب فيها الفقهاء المسلمون كثيراً ^١ .

وكاب من ابر هذه العدة عار . و فى عر هذا امراض من الوسع فى اذلة
 الشرع كالاسدح لى عده الحش ، وانحاح ابرجه عند اكس ، و لاصلاح
 عند العزالي ، وما الى ذلك .

وكاب من آثاره اى ان رضى الخفوق ضره اجمعه حاضه ، وان هم
 اى شرع مبنة معنة عود بمصده ادمه اوام مقر سده بده ربه
 مربوطه بها .

وهذه العدة بقصد ، لا قلب ، الى حسب المصلحة رأى دره امسده وهي
 تقصد احدا الى الاصل معاً . و داته حسب المصلحة والمصلحة فى مسئله واحدة ،
 وكاب امسده رائدة على المصلحة ، ودم مع المصلحة على حسب المصلحة ^٢ . ودهام
 ولب بحه الاحكام المدنية و دره امسده رأى من حسب اصابع ، اده ١٣٠ ،
 أو اولى من حسب اصابع ، كما فى عبارة كذب الاشياء والتعديرو ^٣ .

الضرر الفاضل

ان فعدة دره امسده هذه ، وان مد حقوق الخوار عند العرب وفي الشرع

(١) حرم مائة عده الاحكام فى مصالح لا يبرر لاهى من عساه . ح ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢

(٢) الاحكام المدنية ، ح ٣ من ٢٩

(٣) لان نجيم من ٣٦ ، ولسيطي من ٦٢ .

الإسلامي ، كل هذا سى عنه حتى يعف ، في العلل ، حواريه ، نظريه حصة
لنوع استعير الحقوق ، بقول شيخ امره من استعمال حقه اذا سيج منه ضرر ، حش
لنوع ، لانه مع الضرر الحش عن الحار اولى من انق ، المنفعة صاحب الحق .

واول من قال ذلك الامام مالك بن انس مصرّ فيه الى المضاعفة ، ثم صاحب
الى حصة الامام ابو يوسف محمد بن القاسم . و هو الزيادة في الامر ، ومأثوراً
بالاستصحاب ، وحديث الخلة الاحياء العامة . وقد تشي على رة مشيخ ومع
وهو خروا من الخلف ، فقلوا انه اذا تصرف احد في ملكه وتضرر حاره بذلك
ضرر ، لا يمكن لتحرره ، كما للحر ان ينفعه .

وبه المذهب في شرح الإسلام في لدولة العباسية من عهد داس المودود
المهدي^٤ . وعنه - وب نحه الاحكام القديمة ، وص على انه لا يمنع احد من
التصرف في ملكه الا اذا كان ضرره غيره وحش ، (المدة ١١٩٧) . ثم
فصل ذلك في المواد اللاحقة في باب معاملات احواره ، وسببه قود ، كل
احد المعنى على حاشه الملك . وما ورد وانس حاره منه ، لم يكن ضرره
فاحشاً ، (المدة ١١٩٨)

وذن ، في اعنه ، يدفع الضرر الحش في وجه كان ، اداة
١٢٠٠ . واره ضرر الحش من مروع القعدة العامة ان الضرر يزال ،
ونه ولا ضرر ولا ضرار ، (المدة ١٩ و ٢٠) ، وهي عدة سباني ابضاها في
باب التصرفات الفعلية والاممال غير المباحة .

والضرر الحش ، كعرفه المجلة ، هو كل ما يقع الخواص الاصلية بعى
المنفعة الاحلية المتصورة من انه كاسكى ، او يضر باله ، اي يوجب له وهماً
ويكون له اهدام . وينقسم قسمين كمرآة : اوهما الضرر الحش
الذي فيه محور على حقوق الآخرين ، كالدخان والصوت المواصل او كطرق
الحديد الذي يمنع السكنى او يحدث وهماً في بناء الحار او ما الى ذلك ، وكه ك

(١) مدونة كبرى (ج ١٥ من ١٩٧) ، وعواين عليها لاجري (ص ٣٤١) ،
وسرح الريني على كبرى (ج ٢ من ١٩٦) ، وعواين عليها (ساهن اهذه ، ج ٢ من
٢٥٦) ، ونفيع اهوى احدثية (ج ١ من ٣٦٧) ، وجامع نفصول (ج ٢ من ٢٦٦) .
والهجة شرح نفعه للبري (ج ٢ من ٣٣٥ وما بعدها)
(٢) رجع شرح على حشر على الخلة (ج ١ من ١١٩٧) .

وإنما هو إصرار داعية من دون حق وقد مرت الإشارة إلى والثاني الضرر
القاحش لدى نصيب الجرد دون أن يخرج عن حدود استعمال الحق العادي وإنه
ذلك عديدة ، فحاش بعضنا من الخلة .

أولاً - لو أحدث رجل سوءاً مرتعاً في قريته بغير آخر وسدّ مهب ريحه ،
فإنه يكلفه رفع الضرر القاحش . (المادة ١٣٠٠)

ثانياً - إذا سب الضياء بأكلمه ضرراً قاحشاً - وهذا أحدث رجل سوءاً وسدّ
مهبه شراً - فله حق حاربه وصار محال لا يقدر على القراءة معه ، من الظلمة - فإنه
يكلفه رفعه - للضرر القاحش . ولا يقل الضياء من السب كافٍ لأن باب السب
محسوس في غنقه للبرد وغيره من الأسباب . (المادة ١٣٠١)

ثالثاً - رؤى الحق الذي هو مقر السوء كصحن إداري والمصباح والشمعة
ضرراً قاحشاً - إذا أحدث رجل في داره ضياءاً أو ساءاً محسوساً ، وحمل له ضياءاً
مضاداً على الحق الذي هو مقر السوء حاربه الملاقاة أو المبالغة أصل بينهما طريق ، فإنه
يؤمر برفع الضرر ، ويصير ذلك الرجل محسوراً على دفع هذا الضرر بصورة منع
وقوع سطر ، أو ساءاً أو وضع حذيفة ، لكن لا يجوز على ساءاً
بأكلمه . (المادة ١٣٠٢)

وإنما معنى السوء في المدونة الكبرى أنه إذا وقع أحد أنوار ركوى في ساء ،
تشرف منه على ساء الجار وعدله فإنه منع من ذلك وحمل هذا موافقاً لكسب
عمر من الخطأ إلى أن يسهل .

وكذلك ساء في معنى أنه لو اضطر أحد إلى قطع م وثراب لغيره فضله
منه - فله مع إياه مع - فإنه في تلك الحال ، تمت بذلك ، صميمه المصنوع منه ،
روي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بذلك ، ولأنه إذا اضطر إليه جار الحق به من
هو في يده وبه حاربه فهراً ، وإذا ساء إياه تسب أي هلاكه منه ، يستحقه ،
فهزمه صميمه كما لو أحد طعامه وثرابه فهلت بذلك .

ما ذكره هو حكم الضرر القاحش ، وإنما إذا لم يكن الضرر كذلك ، فإنه
لا يمنع منه . مع المانع التي ليست من الخواص الأصلية كسوء الهواء والنظرة

(١) المدونة الكبرى ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) المغني ج ٩ ص ٨٠ .

ومنع دخول الشئ من ضرر وحش (المادة ١٣٠٦)^١ ، وإذا كان الواحد
 لا يوق منه لا يفسد غيره ، أو كلفه سدّه لأجل أن يصنع منه ، ونصر
 في مقر بناء ذلك الطار (المادة ١٣٠٣) .

وحاشاً لأحد من لاسية أن وعدة ديرة ، فاسد أولى من جلب النفع .
 تقضي بأن يوازن بين المنفعة التي يحسم صاحب الحق وبين الضرر الذي يصيب الغير .
 وإذا كان الضرر الذي رآه على نفسه ، منع استعمال الحق . أما إذا تساوى
 الضرر والمنفعة فقدم المنفعة مثله : فإن تجاوز الحد أن يجزئ أثر في مدته .
 وإذا جفها وجدب من رجاها ، فليس للآخر منع من الحق (المادة ١٣٩١) ،
 ولا جلب النفع منه وسدّه به جمع ضرر - دون فلا موجب لمدته .
 المعسدة على جلب المنفعة .

هذا في الجملة ، أما إذا كانت ، فحاشاً لئلا يمنع من سب يجوز أثر
 من رجاها ، سواء كان الضرر في وسد منكم ، أو في غير وسدته^٢ .
 وعلى الجملة ، تتلخص ضرر - بحدوده عدم الكسب أو ردس في المجموع .
 وهذا أن لا يمنع الساحة أن يجوز شرط عدم اليد ، أو أن لا تصرف
 إلا ما في حصة حقه ، أصبح إذا ضرر ، طر^٣ .

هذا العدم لم تذكره ، بل كتب مدعه العدم في الضرر
 الشرعي ، في الضمان ، وهي عدة نافذة لأجل نظريته بحدوده بكامله في مساله ،
 إلا أن استثنى من الضرر إلى حش ، أي إذا حش ، أو الخوار شرعي - في ضمان ،
 ما خلا أحوال الضرر الفاحش .

وحاشاً يرى أن أمثلة لا يشترط السد حيث في الضرر الدخس أي أن لا
 يصرف إلى مفعول الحق ، بل أي تسدح العملة الناشئة عن الاستعمال (إذا
 كانت النسخة مخرقة ضرراً) وهي مجموعة ، ولو كانت به مفسدة حسنة . وإذا
 كان الضرر غير وحش ، وساح ، ولو كان حدوده ناشئاً عن الضرر المختص .
 هذا كله ، متمم هذا المذهب بالضرر منه ، استعوه من النظرة المعسوة ، التي
 ينظر في استعمال الحق أو منة صاحبها كما هو موضح في الفصل الآتي

(١) سورة كدى ، في جميع دكر .
 (٢) مدونة الكبرى ، في جميع دكر .
 (٣) سابع شرح جامع ، من ٣١٣ و ٣١٤

الفصل الرابع

النظرية المعنوية لسوء استعمال الحقوق

قصد الاضرار

هذه النظرية كما نظرت في فروعنا الحقوق ليست مصفحة بل حادة لا يجوز
الاعتداء عليها ، وهي تنظم تصرفات الحقوق من ناحية علاقتها بالإنسان أفراد
الجميع ، وتزعم من كبره على مدافع ودرجات مختلفة ،
و نظرت بتوافيق في وجوب تقديمها صاحب الحق ووجوب الضرر إلى
مرض الذي يقع لأجله هذا الحق وهو وافق في أصلها حصصاً للضرر
الفردية ، التي تعد الحقوق على إطلاقها وهي أن يكون سوء استعمال
الحقوق ضرراً في عرف عامة الأسعير ، فبما يرى ضرورة أنه
لا يمكن لا جبراً في أدبنا هذه المبادئ ، يرى النظرية لهذه الضرر
به مستعمل الحق ، وقد كانت هذه منه حادة ، ولا يمكن أن يقع صاحبها من
استعمال حقه ولو ضرراً لغيره ، ضرراً وحشياً ، أما إذا كان لا يقصد من استعمال
حقه إلا الأضرار بالغير ، فهذا نوع من ذلك ومسؤول بالصلح

عنه الأضرار ، بل هي وحدها عين من الفعل المدح والفعل الممنوع ،
والفصل بين حسن الاستعمال والاعتداء ، وعلى يوحى ذلك ، إذا من أحمق في منكره
حائضاً عن الحد ، قصد ذبحه ، فمعه أو يحصل منفعته ، كمنع المنع من أو البصيص
من الوصول إلى منكره ، أو مع الضرر إلى منعه حلاً ، أو الأذى ، إذا كان

النساء هذه الأسماء أو اسم شئ مشروع آخر ، فهو حدث ، حتى ولو منع الدور أو الصب عن الحار . أما إذا كان ذلك الفعل له الأصرار المحض بالغير ، فهو نوع وهو موجب المسؤولية والأمان .

عند الرومان

هذه النظرية المعروفة عرفاً بالرومان وهي واثمة مدرجة عنهم كذا عدم إلا أنهم تركوا من بعض الأسماء السيرة ، التي تدل على أهم فكرها ، وهي أنها كانت حثيثة في بدء نشوئها ليس إلا .

من أمثال الرومان الشهيرة من مسبق الحق منهن الطيم ، وهم قد عرفوا أن ابنه لا يفسد بين أن يفسد في مسبقه واحدة أم مثل الحق والدين واحد . وقد نقل يوسيدوس في مدبرة الأحكام ، معروفة بالحكمة حميدة مدونة إلى مارسيلوس ، يقول هم : من يحرق في منكره ويحذب بذلك ابنه عن أثر حرمه ، فلا يكون صواباً ، ولكن شره أن يفسد ذلك سنة تحبين روحه . أما إذا فعله سنة الأصرار بطر ، فهو صواب من ومثرون بدعوى الأحكام .^٢

في الشرع الإسلامي

رأى أن لفظاً المنع بوجه عدم صواب الأولى لا آخر صفة سوء استعمال الحدوث . والذنب ، وهي التي أحدث نتيجة حرم ، ينهي إلى النظرية الذنب المدونة على النسخة وصرر العاقبة ، ولا ينظر في ذلك إلى الآية أو غيرها هذا بوجه عام ، ومع ذلك فقد شمس الفقهاء ببعض ، وقبوا شيء يشبه النظرية معصية التي نحن بصدد شئ كبيراً ، في وقت لم يكن فيه هذه النظرية قد عرفت واشترب كمد عام كما هي عليه الآن . وأما لا يريد أن يراجع فما كتب في هذه المسألة ، بل اكتفي بأن اصنع ما غنوت عليه كما وحده والكلام بعنه

١. Summum jussumma injuria (١)

٢. Denique Marcellus scribit , cum coepta suo fateri (٢) vicini fontem avertit , nihil posse agere de dolo arborum , et sane non debet habere , si non ante vicini incendit , sed solum appropinquare faciendi ut fecit . (D. 39. 3. de aqua , 1 , § 12)

مفسر لعناه ولما .

ومن اوضح ما رأته في ذلك ما كتبه احد فقهاء الاندلس «عروة في القرن الثامن للهجرة» الموافق للقرن الرابع عشر لميلاد . وهو «عقبة العرطبي اندلسي ابراهيم بن موسى اللخمي» المعروف بابي اسحق الشافعي . استوفى سنة ٧٩٠ هـ واشهر ما تركه الشافعي كتاب الموافقات في اصول الشريعة^١ والكتاب غير العدة ، واسع الحجة ، وهو من دون شك من امس . كتب في علم الاصول وفي التشريع الاسلامي ، وذلك شهادة الاحكام . الامام الشافعي محمد بن عبد الله بن عبد الله بن محمد الحضري^٢ .

وفي عروفت بحقوق دقيق في مقاصد الشريعة والمصالح التي يجب علمها وقد جمع الشافعي في هذا كتابا وافدا حكاية سنن واسماء وثباتها ومن في اندلس مصدقة مصدرة ولا مفسدة محضة ، وافقوا في الشريعة . عذب منها ، واذا تعارضنا نظر في الفسادي والتزجيج^٣ .

وهكذا اوجب الشافعي في الاحكام «شريعة الاسلام» ودعا بمقتضاها مني ووصفها فقال : وكل من اتبع في كالف الشريعة ، عذبها شرعا ، فقد وافق شريعة . وكل من وافق مقتضاها في ما وافق من اتبع في الكالف ما لم يشرع له فعمله حسن . وما ان اتبع من اتبع مقتضاها في ما لم يشرع له فعمله حسن . اذ وصفت بحسن المصالح ودرء المنكرات . وقد حاولت . لكن في تلك الايام التي حوالت من حسن مصدرة ولا درء مفسدة^٤ .

وبوصل هذا العلامة بعد ذلك الى ما ساء له من حسن والذين لا يرون في عي ، وما خرج عن ذلك من حسن مصلحة ودفع المنكرات . فقام الايام من هـ . الساجية او ما تسمى بحصرها في اربعة ووجوه حكمها كما يلي^٥ :

(١) صدر برهانه في كتابه دليل الارهاج بغير الله سبحانه والحق (١٥٠٠٠٠) (١٦٠٠٠٠) .
 (٢) طبع هذا الكتاب حديثاً في اربعة اجزاء ، في المطبعة الرجالية عصر ، مع شرح للشيخ عداة دار .

(٣) راجع كتاب اصول فقه الحضري ، ابعثه سنة ١٢٠٠ هـ ، من ١٢٠٠

(٤) ابيات ج ٢ ، من ٢٥٠-٣٢٠

(٥) المصدر نفسه من ٣٣٣ .

(٦) راجع في سنة نفس المصدر من ٣٤١-٣٠٢ .

أورد إذا كان معنى الحُرْثَة عَمَلًا لَا يَرْمِيهِ إِصْرَارُ الْعَبْدِ ، هُوَ قِيَّ حَثْرًا
عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْإِذْنِ ، وَلَا اشْكَالَ فِيهِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِسْدَالِ عَلَيْهِ ، لِشَوْتِ
الْمَدَّاسِ عَلَى الْإِذْنِ اسْتِدَاءً .

ثَبُتُ أَنَّ كَلِمَةَ الْعَمَلِ الْحُرْثُ ثَمَرُ عَمَلٍ يَرْمِيهِ إِصْرَارُ الْعَبْدِ ، وَكَانَ وَعْنَهُ لَا يَقْصِدُ
إِصْرَارًا بَعْدًا ، هُوَ يَقِيَّ حَثْرًا مَنْ ثَبَتَ حَقَّهُ فِيهِ شَرْعًا ، أَلَا فِي حَاجَتِهِ الْأَوَّلَى إِذَا
كَانَ حَثْرًا عَمَلًا ، وَعَمَلٌ شَيْءٌ يَرْمِيهِ ، وَلَا يَلْزَمُ بِإِصْرَارِهِ مَقْدَمُهُ عَلَى الْمَصْلَحِ
حَاجَتُهُ ، وَالْأَمْرُ إِذَا كَانَ مَعْنَى إِصْرَارِهِ حَثْرًا مِنْ بَوَاحِشِ الْعَقْطِيعَةِ ،
وَكَانَ تَوَكُّهُ لَا يَحْتَاجُ حَاجَتَهُ حَثْرًا ، كَنَجْمٍ يَثْرُ حَثْرًا بِإِصْرَارِهِ فِي الْعَقْلَامِ حَثْرًا
مَعَ الْمَدَّاسِ فِيهِ لَا يَرْمِيهِ ، صَدَقَ يَقِيَّ مَعْنَى حَثْرًا ، وَهَذَا الْحُجْمُ كَمَا يَرَى
مُؤَلِّقِي تَعْلِيلِهِ دَرَجَةُ الْمَقْدَمِ عَلَى مَنْ حَثْرًا مَقْدَمًا ،

ثَبُتُ وَهَذَا وَمَعْنَاهُ بِإِصْرَارِهِ الْقَصْدُ فِي التَّعْلِيلِ الْمَقْدَمِ أَمْرًا أَسْمَى أَحَقُّوقَ ،
وَكَلِمَةُ الْعَمَلِ الْإِذْنِ فِيهِ شَرْعًا ، مَقْدَمُهُ وَعْنَهُ أَلَا لِإِصْرَارِهِ ، هَذَا مَمْنُوعٌ
مِنْ دُونِ ذَلِكَ .

رَبِّهِ وَحَيْثُ فِي مَعْنَى الْعَمَلِ حَثْرًا شَرْعًا مَقْدَمُهُ إِصْرَارُ الْعَبْدِ ،
وَيَكُونُ وَعْنَهُ مَقْدَمُهُ مَعْنَى إِصْرَارِ الْعَبْدِ ، مَثَلُهُ أَمْرٌ حَاصِلٌ فِي سَمْعِهِ قَصْدًا
مَقْدَمُهُ شَيْءٌ وَحَيْثُ رَبِّهِ ، وَلَا اشْكَالَ فِي مَعْنَى الْقَصْدِ فِي إِصْرَارِهِ مِنْ
حَثْرٍ هُوَ إِصْرَارُ شَوْتِ الدِّينِ عَلَى مَنْ لَا حَثْرَ وَلَا إِصْرَارَ فِي الْإِسْلَامِ ، لَكِنْ
يَقِيَّ الشَّرْطَ فِي هَذَا مَعْنَى الَّذِي حَاصِلُهُ فِيهِ قَصْدٌ مَعَ الْعَمَلِ وَقَصْدُ إِصْرَارِ الْعَبْدِ ،
هَذَا مَعْنَى قَصْدِهِ عَمَلًا دُونَ قَصْدِهِ ، يَقِيَّ عَلَى حُكْمِهِ الْأَصَحِّ فِي الْإِذْنِ ،
وَيَكُونُ عَلَيْهِ ، مَقْدَمُهُ ، وَخُطَابٌ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِحَسْبِ مَصْلَحَاتِهِ وَهُوَ أَنَّهُ
أَمَّا أَنْ يَكُونَ بِإِصْرَارِهِ ذَلِكَ الْعَمَلُ ، مَكْنً مَحْصُلُ الْعَمَلِ لِلْعَمَلِ مِنْ وَجْهِهِ آخَرٍ ،
فَجَبِينْدُهُ لَا اشْكَالَ فِي مَعْنَاهُ ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ ذَلِكَ الْوَجْهَ الْأَحْلَ الْإِصْرَارَ ،
فَسَقَطَ عَنْهُ وَلَا إِصْرَارَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا أَنْ لَا يَكُونُ وَلَهُ مَحْصُلٌ عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ إِلَى
بَسْطِهَا الْعَبْدَ ، فَعَمَلٌ مِنْ تِلْكَ لَهَ الْحَقُّ مَقْدَمٌ وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ .

فَبِعِبَارَةِ أُخْرَى وَجِبَرَةٍ ، تَلْخِصُ قَوْلَ الْكَلَامِ أَنَّ مَنْ سَبَّ حَقَّهُ الشَّرْعِيَّ فِي
قَوْلِهِ مَعْنَى مِنْ اسْتِعْمَالِهِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ مِنْ رَأْيِهِ لَا الْأَمْرَ ، بَعْدَ
وَبَعْدَ مَعْنَى بَرَى ، عَلَى أَجْمَةٍ ، أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يَرْمِيهِ كَثَرُ مِنْ غَيْرِهِ بِرُوحِ

الشريعة الإسلامية ، ولما حدثت لشريف دية الأموال بالسلبات وقد لكن مري
 م بوى ، و يرى أنها هي بعض النظرية الحديثة أسوة استعمال الحقوق ، بل لم
 تكن رأس منها من حيث دقة التعصّل والعلل . لاسيما إذا نظرنا إلى
 إلى العصر الذي كتبت فيه .

القوانين الحديثة

إن معظم القوانين الحديثة لا تروى به اعتدلت ضرورة مضمونه سواء استعمال
 الحقوق أم سلبه على القصد وعلى سلب الحقوق وهي آخذة في الانتشار والوسع ،
 حتى أصبح أن يقال إن أصبحت عامة شاملة ، لولا بعض الاستثناءات من الشرائع
 الخاصة ، كالشريعة الإنكليزية الأميركانية .

ومن غير سائر القضاة هذه النظرية في أحاديث واحدة واحدة ، بل
 وكما هو واضح كلاً في هذه الشريعة كما أن حسن وجهه الأستاذ د. حوراني ، واستند
 « روح الحقوق ونسبتها »

وحده في أنه لا بد من الدوام بين البركي ، والمفهوم على أن هذه من
 القانون المدني الأوروبي ، أن ذلك أمرى ، بل إن بعض من حققه ، بل إن بعض
 موجهاته ، ووفقاً لمواضع حسن . وإن سواء استعمال الحق الظاهر لا يقع تحت
 حماية القانون .

وعلى القبول المدني الألماني على أنه « لا يجوز استعمال الحق إذا لم يكن القصد
 منه إلا إحداث ضرر لأخر » المادة ٢٢٦

فإن ترى في هذه النصوص وما إلى ، أن حصر في استعمال الحقوق أي سلب
 صحتها . وكذلك ينظر في بعض القوانين الأخرى أي على الشريعة ومقتضى
 الشريعة مثله جاء في مسهل القبول بين السوفيي الصادر ١٩٢٣ ، أن
 الحقوق المدنية في حق الدعوى ، لا لأحوال التي تكون من استبعاد غير

(١) De l'esprit des droits et de leur relative (١)
 (theorie dite de l'abus des droits)

(٢) Die Ausübung eines Rechtes ist unzulässig, wenn sie nur den Zweck
 haben kann einer Änderung Schaden zu zufügen

راجع بنفس المعنى المادة ١٤٨ من القانون المدني سوي

ثابتاً حتى ادعاءه في ديون اصول المحاكم المدنية الملبى و حتى
ادعاءه لدى قضاء مدح لكن شخصي حقوقي أو معنوي ، سب ، أو حدي ،
شملت حقوقه وصانته . ولكن الدعوى المقامة عن نفسه سيئة وقصد الإضرار
الضرر يجب ان ترد (المادتان ٢٩ و ٣١) .

الباب الرابع الفضولي والتصرف بمال الغير

الفصل الاول منع التصرف بمال الغير

المبدأ

من المبادئ الشرعية حرمة امره بان تصرف في مال دون معرفته به .
ومن المبادئ واجبة ميراث تخترم هذه الحرمة وان لا يعرضه .
وسامع هذه القاعدة انه لا يجوز لاحد ان يحد مال غيره ، وان تصرف فيه من دون حق . واذا فعل ذلك ، عمدًا صمًا او عاصيًا ، وكان فعله مضممة او عاصيًا ، وسدوا الحق ذلك في قسم التصرفات الفعلية ، وابتدح الصهل الذي يجب عسبي الفاعل .

وامهم في هذا المعرض ان من الحكم الشرعي الوضعي للتصرفات المتعلقة لمثل القاعدة ، من حيث صحتها أو بطلانها ، فسداً يكمنه عن منع تصرف ، بالغير في هذا الفصل ، ثم يذهب في الفصول التالية لبحث في الطرقات المختلفة لاحكام العصى .

جاء في المجلد ١ لا يجوز لاحد ان تصرف في ملك الغير بلا اذنه ، (المادة ٩٦ .
وود وردت هذه القاعدة في المجامع ١ نفس العدة . وهي كما ترى موصفة يجب

أشياء ، كما في الأشياء ، هكذا : لا يجوز التعرف في من غيره مع غيره .
ولا ولاية ١

فعلية ليس لاحد أن يستعمل مال غيره ، ولا أن يسهه ، ولا أن يهبه ، ولا
أن يهبه ، ولا أن يعيره ، ولا أن يهبه ، ولا أن يهبه ، ولا أن يهبه ، ولا
بصرف آخر ، لا بد من صاحبه أو بدو من الشروع . وكل تصرف كالقبض
القاعدة لا يصح إلا في لأحوال والشروط الاستثنائية التي يحددها في باب القسوة
وذلك أن تصرف في مال الغير لا يجوز في حال إلا في حال : إذن صاحب
مال ، أو ولاية عنه ، ونحن نوضح كلامنا بكلمة وحيدة

الولاية

من دون شك يجوز من غلبت جهة غير مدد أن ذلك غيره . ولا تصرف
فيه . ويكون الإذن صراحة أو دلالة فهو تصريح عنه ، صريح عنه ، حق
به ، كما في الوكالة أو الإجارة أو الإعارة
فهي الوكالة يجوز بموكل ، في كل أمر قدر هو على إحرازه ، وإن هو
إلى آخر ، ليقوم به مقامه . ويكون هذا بقوله من أمرا أو كذا . تصرف في دور
الغير . ويستعمل الوكالة في كثير من التصرفات الشرعية القوية ، وأهمها تلك
الدية ، كالوكالة بالشراء ، والبيع ، أو بالإجارة ، أو بركة ويجوز ذلك
وكذلك في الإجارة يأذن بمزاجه . ولا يسهه . والمنفعة من المأجور ، لانه
أجرة تدفع له . فبذلك هذا الإذن ، كان موعداً بمره ، والإذن وحده هو معيار
الإجارة ، وإذا جاوره استأجر ، كان موعداً بمره في الإجارة أو كرى .
دانة أي محل معين ، فليس له كمره ذلك المحل ، أو الدابة أو محل آخر
بدون إذن صاحبها ٢ .

(١) الأشياء وحوادث (س ١١٣) . انقضاء القسوة في شرحه على الأشياء
(س ٩٨) هذه العبارة مستثبة أن يقال : غير إذن (لا أدنه) أو ولاية . وقد
وردت القاعدة في قدر غير (س ٢) (س ٥٦) . لا ولاية ولا ولاية . ولا يصح .
ولاية عنه . ولا أحد عبارة حسني

(٢) راجع . س ١٢٤٩ و ١٢٥٩ من المحل

(٣) راجع . س ١٢٤٩ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ من المحل

أو الرجعي بقوله مدة مبهمة في كل ذلك وتصرف في أمورهم باسم الولاية أو لأحد
الشرعي وعرضه عند بعضهم سوءاً شديداً أنوا . وكذلك الموقف متون يقوم
بأموره ضمن حدود الشرع .

والولاية العامة هي نى بولاية الإمام أو القاضي الذي يسميه باسم أمه
العامة ويوجب هذه الولاية بحور للبعض من الأمر عند الضرورة وتصرف في ممتلكات
الغير من دون أدلة مثلاً وفي حق حريق في محله حر لولى الأمر أن تصرف لهم أمور
التي يجوز منعاً عن صرف الأمر .

وكذلك تصح الولاية العامة تكون أحداً أو القاضي أو العامة أو
شخصاً من العامة ، روى العمير عند عدم لائحة ٩٧٤ . وله أيضاً
تعيين الأوصياء عند عدمهم ، ومراقبتهم واعتدولهم الأذن بالإمام شرعاً في بعض
الأحوال ، وعرضه عند تحقيق أحد الشرعي ، وعلى ركن العتبات ، وعرضه
موجب بوجه ، واعتدول الأذن بحدود تصرف الولاية للضرورة أو المصالحه ، وله
إلى ذلك من الأمثلة الشبيهة .

والولاية العامة هي تصرف الإمام على الرعية في مصلحتهم . له كتاب
هذه الولاية مقدمة بمصلحة عقل في الفوائد الثمانية . وتصرف الإمام
على الرعية بموجب بمصلحة ، وفي الخلق ، وتصرف على الرعية بموجب
بمصلحة ، لائحة ١٥٨٥ . وهذه المصلحة بسبب أي الحدث الشريف ، كما في رابع
وكذلك مسؤول عن رعيته ، الإمام رابع ومسؤول عن رعيته ، والرجل رابع في
أمره وهو مسؤول عن رعيته ، والمر فرائده في سبب رعيته ومسؤول عن رعيته ،
والمخادم رابع في مال سيده ومسؤول عن رعيته .

والولي العام الحاشي وكلاهما راعيان حافظان مؤتمنان . فبعضهما بعد ما وما عساه
من التصرف في أمور الغير بعدل وإصلاح . فدون كلامه صواب ، أو كونه
الشهومي ، ومثله الإمام من رعية منزلة بولى من السبب ، وهو قول يستند إلى
حملة منورة وهو عمر بن الخطاب في خطبه عن التصرف في مال الرعية ، حدث

(١) قسوطي (ص ٨٣) ، ولانيم (ص ٤٩) .

(٢) رواه البخاري . راجع شرحه للشيخ ج ٦ ، ص ١٨٩ .

(٣) ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر ، ص ٨٣ .

قل : « أنا ومالككم كوفي نسبه »^١

والولاية ، العامة وخاصة ، وإن كانت من جهة الحكيم التي تدب
عنه ، وإصلاحه من مصلحته اليه ، إلا أنها تختلف من جهة ثالثة ، وهي القوة
التي يكون لكل منها .

فمنها : رتبة الولاية العامة على الخاصة ، فهي أن الولي العام ، لا سيما عند
عزل الولي الخاص ومراقبته ومجاسده ، ولا يعكس ، إذ لولاية خاصة يقدم على
العام ، إذ لا يصح ، من جهة أولوية تصرف

هذا معنى الثاني : هذه الكلمة الواردة في الأشهاد والمذكر^٢ وفي بعض الأحكام
العلمية ، وهي : « لولاية خاصة أقوى من الولاية العامة » ، وقد استدلوا على
بطلانها من قوله الفقهي عليه السلام : ٥٩

الملك لله بجميع ذلك ، إذ آخر المذوق غفر أوقف إرادة ، تحريم العرصة
العموم ، وإعارة الولي وحده ، مصورة دون إرادة العاصي ، لأن ولاية الأول
خاصة وولاية الثاني عامة . فبقية الولاية الخاصة على العامة ، لأن العامة لا يكون
الاعتماد على الأولى ، وهي لا تكون عند وجودها لا مبنية ، ومشرقة عليها
من الأخرى ، وكذلك ، لا يروح الفقهي اسم والمسمى ، إلا إذا كان كنهها
ولي خاص . وهذا السبب الذي بينا .

الفصولي والقرابات المختلفة

في اللغة ولاسمها ، اندراج ، الفصولي هو من تعرض له لا بعينه . وبه السه
في هذه الكلمة ، تدخل على أفراد ، بل حسب خلاف القيس على الجمع ، أي فصول
جمع فصل ، ومصاه الزيادة .

أما في الاصطلاح الشرعي ، فالفصولي : هو من يصرف بحق الغير بدون إذن
شرعي ، أمدة ١١٢ من مجلة () ، أو هو : « ره أخرى ، كل من يتدخل بغير
غيره ويصرف بها ، خلافاً للمادة العامة التي ذكرها ، ولما منع الصرف بحق الغير
بدون إذن أو ولاية .

(١) كما روى أبو يوسف في كتاب الخراج ، (١) ، من ٧ - .

(٢) للسوحي (من ١) ، ولان حم (من ٦٣) .

ما له لو ع زبد مال عمرو ، دون أن يكون وكلاء عنه أو وياً عليه ،
 أي دون مخصص من صاحب المال ، ودون من شرع ، فهو رافع فصولي
 وفي الحكم شرعي تصرفات المصوب صواب ومذهب محكمة فالطرفة
 الأولى بقول سلطان عمل المصوب ، ولو وافق عدها صاحب المال فهي منه ،
 بعد بيع ردها عمرو ، طلاً ، وإن قبل به عمرو .
 والطرفة الثانية بقضي بعد راعى المصوب موهبة على رضى صاحب المال ،
 وإن كان حجة وهدى ، وإن لم يكره فصح وبطلت .
 وخبره ثلثة ، حجة ، حكم محكمة تصرفات المصوب ، ولو لم يكره صاحب
 المال ، إذا كان موهبة ، وحزت بقصد الرجوع عنه .
 ونحن ، في الفصول الستة ، نعرض بالجزء من هذه التصرفات الثلاث ،
 وسنل مذهب المذاهب الأربعة مع أمع أدلها ووجوه الخلاف ونوفق فيها بسم

الفصل الثاني

نظرية بطلان أعمال الفصولي

المبدأ وقصره

إن عدم التصوي في هذه النظرية باطل ، لأنه لم يصدر عن ولاية أو إذن . وهذا العقد المصلح بقى كذلك ، وإن رفق عليه صاحب الحق ، لأن أصل العقد محرم وبطلان ، فلا يكون لاحد إحالة المحرم البطلان . بل يجب التصحيح عن التصوي ، بتواضع صاحب المال مع من قد قد مع الفصولي ، وإن انعقد معه عقد صحيح منه ، كأن العقد الأول لم يكن .

وإن هذا الحكم ، بعدم وفوف تصرف الفصولي على إحالة صاحب الحق وعدم بطلانه ملاحظه ، مثل البيع والشراء والكساح والوقف وميزر العقود والتصرفات القولية .

ومن أوضح الأمثلة على ذلك مع معصوب فلو عصب رجلاً له عمراً وعدم من حادثة ، واشتري يعلم أنها معصوبة ، ومع رجلاً باطل . ولا يملك عمراً وحادثة هذا البيع الباطل . بل له أن يفسد ابتداء من حادثة العقد جديد صحيح ، ككونه وحده المعسر .

أبناح هذه النظرية

فإن هذه النظرية من الفقهاء المسلمين أبو نور وداود الظاهري ، من أصحاب المذهب السني ، والامام أحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه ، والامام الشافعي في مذهبه الجديد^(١) وليس في القوانين العربية ، على ما تعلم ، ما يؤيد

(١) رجع المحقق (ج ٨ رقم ١٢٦٠) ، والامام (ج ٣ من ١٣) ، وبروس (ج ١ ص ٥) ، والمجموع (ج ٩ من ٢٦١ وما بعدها) .

الفصل الثالث

نظرية التوقف على الاجازة

المبدأ العام ونطاقه

لا ريب في ان اوكالة من بحير لو كس ، لا ريب — ، ان تصرف في ملك
غير وهذا الاذن من طبعه ان يكون مطلقاً لميل لو كس
و قد صحت ان يكون الاذن مطلقاً على هذا النحو ، فـ يمكن ان يكون اصباً
لاحقاً ؟ و قد جرى ، هل احسب ان ان يوافق على عرفت العصى التي
حررت دون اذنه — ق ، وان يصحح من لاحق ؟ نعم ، هذا ما قال به
نظرية السابقة — فعليه قويم الاذن اللاحق مقام الاذن له من . ان كما جاء في
العدة الشرعية ، الاحارة اللاحقة بمنزلة الوكالة الـ فـ ، والاحارة في الاسم .
كالاذن في الاستداء ٢

ومعنى ذلك ان عقود العصى لا تكون مطلقاً ، كما في النسخة الاولى ، من
معتبرة و قدوة على رضى صاحب الحق ، او على احده كما في التعبير الاصطلاحي .
و ان عمده صاحب الحق بالعقد الذي انخرعه بصولي واحده ، في رضى ووافق
عليه ، و قد هذا العقد صحيحاً وواحد و دائم بحره ، فـ صحيح العقد ، واعتبر كأنه م
كن بداً في عقد العصى موقوف ، لان صحته وصلاحه موقوف على الاحارة
او عدمها .

وقد احدثت نظرية من القوم من العربية القبول لاسكتري ، ومن المقتضى

١ - هذه - ج ٣ ص ٥٢

٢ - هذه - ج ٥ ص ١٢٣ ، و سابقه - ج ٢ ص ١٨٢

المسلمين الامام الشافعي في مذهبه القديم ، ولا مذهب جديد حصل في اجتهاد
الرواسد عنه ، والامام ابو حنيفة ومالك واصحابهم ، واهل الشيعة الامامية^٢
واي جانب المسلمين المعني الذي ذكره ، فقد استدلوا بآثارهم في نظرية من
الفتوى المسألة الى انشطة والقباس

في المسألة منه عديدة من اجارة عمل الفصولي ، يمكنني هذا بواحد من
مقدري ابو داود و"ترمذي" صحيحه ، ان الى من اعصى عروءه الي في
ديار بشري منه ، وشي من من ، وبعدهم من راجع منه ورد
عقال النبي (ص) : وبارك الله في صفته ،^٣ فوجه الاستدلال بهذا الحديث
ان عروءه باع الشاة الثانية من غير ادبي (ص) ، أي كان بيعه فضولياً ، ثم
اجاره الي (ص) فصار صحيحاً

ام القاس ، وهو على توصفة راجع على ذلك ، وفي هذه توصفة يست
باطنة ، بل هي مرفوعة على احراء النور ، ان احراء صاحب ولا صاحب
الفصولي منه ، وقد من عيب صحيح ، في ذلك من احراءه واصحبه كل من
العقدن وصاحب الحق ، ولعدم الضرر منه وان مع الشرعي^٤ .

وهذا الحكم في النسخة الثانية ، وان كان يحتمل قد ورد في كتاب مع عهدي في
كثير من الكتب الفقهية ، الا انه عدم شمل جميع عقود وصوتي ومثله
القولية والعملة ونحن نذكرهم بعض الامثلة ، ونحوه من بحسب الاحكام
المعدية غالباً ومن مصادر اخرى .

في العقود المأبأة

لقد وصفت المأبأة المدة في باب الوكالة فقالت : والاحارة تلاحقة هي

- (١) خصوصاً اذا تمت مائة من تصرف في مائة من رجب ، وان والافواه تلاحقة
في مذهب حنفي في كتاب عقود رجب (ص ١٧ وما بعده) .
- (٢) راجع آتون Aiton (فانوس عقد ١٩٢٩ ص ٤٨) ، وبداية مذهب
لان (ص ٢ ص ١٤١) ، وحنفي (ص ١٦) ، وراجع حنفي (ص ١٦)
للمعني ، ودين المحقق (ص ٨ ص ١٢٢) ، وراجع الاسلام (ص ٩٩)
- (٣) راجع هذه مائة حنفي في سني دو (ص ٣ رقم ٣٣٨٤ - ٣٣٨٧)
- (٤) فتح القدير على المفاتيح ، ص ٥ ص ٣١

في حكم لو كانه مبيعاً مثلاً ، ولو دفع أحد مال لأخر فمؤدقاً ، ثم أحضر حقه فاجابه ، يكون كماله ولا يملك المدة (١٤٥٣) ، ثم بحث المجلد في الحكم عقد المصوي في صورة الخدمة ، منه كل عقد على حدة

فبيع المصوي ذكره ابن السويع الى سلق + حق ابيع ، ورائي تعقد موقوفة على احده ذات غير اموات (١١١ و ٣٦٨ و ٣٧٧) ، نصت على ان هذا البيع اذا احضر صاحب الملوكة ووصيه او وصيه عنه ، والا امسح (المدة ٣٧٨) ، فمما اذا عاب احد الشريكين في المبيع اشترك وبيع الاخر حصه وحده غم ، لا يكون له ان يبيع حصه غيره ، ان شاء ابيع الآخر البيع واحد ضمن المبيع ، وان شاء ابيع حصه ، منه ١٠٨٦

ولا بد من هذه الاحدية مع بيع المصوي في المذهب الحنفي ، فلو لم يقن بيع مال الغير مثلاً ، ولو اكتسب المبيع ، ثم عدا حق المالك على المبيع مثله ، ولو دفع احد ماله ، لا اذنه ، ثم عدا المبيع ، ساقى لا يحدد العقد ، ويشد ، ولو باع المصوب المبيع المصوب ، ثم اشتراه من صاحبه الحنفي ، و انقص منه مائة ، ولو باع من المبيع ، ثم اشتراه من صاحبه الحنفي ، و

و لكن الامر على عكس هذا في قول ابو حنيفة المذاهب (٣٨٥) ، وفيه بيع من الغير ، اذا عدا المصوي المبيع من المبيع ، وكذا نص هو الحاكم عند المالكين ، ولكه يجوز عدم المصوي ، باع ان يقن ماله وان ورثه ، لا ان اشتره ، و نص في هذا المصنوع ان المصوي باع على ماله اخره ، ثم اشتراه من صاحبه ، فشرطه من اشترى منه ، ليس له جرائزه له ، وفيه نص لعمدة الساقى والحنفي من صاعده ان اذ ورث مصوي ماله ، وفيه نص البيع ، لان ميراث ليس بفعل ذاته ، ولم يجرده هو الى نفسه^٢

اما الشراء ، فحكمه كالمبيع في المذهب المالكي^٣ ، ولكن فيه مصلابا عند الحنفيين . فمقدم ، لو اشترى احد شيئاً لغيره ، كان العقد موقوفاً على اجازة هذا الغير المشتري له في حالتيه الاولى ، اذ اصاب المشتري التصولي العقد الى ذلك

(١) جامع الفصول (ج ١ ص ٣٢٣) ، والفتاوى البرارية (ج ١ ص ٥١٧) ، بهامش الهدية .

(٢) مذهب حنيفة ، ج ١ ص ٢٦٩ (ج ٢ ص ٢٦٩) .

(٣) ابن رشد في موضع المذكور

المير ، أي إذا اشترى اسمع باسم المير مراحلة ، والثنية ، إذا كان المشتري مصولي صفاً فحراً أو محجوراً عليه . ففي هاتين الحالتين ، لا يعد الشراء على المشتري المصولي ، حسب التصريح في الحلة الأولى وسبب عدم أهلية المشتري في الحالة الثانية ، بل يكون الشراء موقوفاً على إحرازه الإيجابي المشتري له ، بل إحرازه عليه وبلا عجل . ثم في الأحوال الأخرى ، فلنعد لا موقوف بل يعد على المصولي وحده . مثله ، لو اشترى أحد شيئاً باسمه الشخصي ، ثم اشتراه لميره ، دون أن يوكّل منه ، وإشراء صحيح نافذ على المصولي . ولا يعد عسلي المشتري به بمجرد إحراز العقد ، بل يعد مير . ثم يشتري اسمع من اشترى المصولي بفقد حديد منه . والسبب في ذلك أنه صرف لائب يكون في الأصل له لا مير . فإذا وجد بعداً عنه في الحال ، كما في المثل الذي ذكره ، عند مدون توفيق^١

وفي عدا هذا الفصل في شراء المصولي عند الخصم ، بقى عدة الأحكام اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة ، معتبرة في ضرر المصولي ، في المذهب ، لكي وإخفي وسيروهم من المذهب التي حدثت بصرف الثنية ، كما يوضح الأمثلة التي

مع ٢٠٠ في
فهي شبه صفاً ، ولقد أحراز المصولي موقوفه على إحرازه المصروف . وإن كان مصروف مير . وكذا ، وإن كان لأخره مير . أمثل ، عقده إحرازه المصولي موقوفه على إحرازه رتبة رتبة ١٤٠٠ - ١٤١٧

وفي هذه المصروف ، ورد . في لو ذهب أحد من غيره لا صحيح المدة) ، ولكن عند المدة . وإن كان صاحب المال صحيح ١٠٠ - ١٨٥٧

ومنه ، فقسمة المصولي موقوفه على لأخره قولاً أو فعلاً . مثلاً ، إذا قسم واحد المال اشترى نفسه ، فلا يكون القسمة جائزة . لكن المصنف ، وإن أجروا قولاً ، فإن قولوا أحسنت ، أو تصرفوا لخصم المقررة صرف الملاك ، متى توجه من لوازم الميث كسح وإيجار ، فقسمة صحيحة نافذة . (المدة ١١٢٦)

وأخيراً في عقد الصلح ، وإذا صالح أحد وهو مصولي ، يعني الأمر ، عن دعوى واقعته من شخص . . . فيكون الصلح موقوفاً على إحرازه مدعى عليه

(١) البدائع (ج ٥ ص ١٤٨) ، والقنای المهدية (ج ٣ ص ٨٢) ، وجميع المصنفين (ج ١ ص ١١٧)

(المبيع عنه) . ون احر ، مبيع الصبح و بومه بذله ، و بام بحر ، يطل الصبح
 ربحي يدعى على حده . هذا بشرط ان لا يضمن المصوب هو بذل الصبح ، و
 يصعبه اي دله ، و بشي الهه ، او سمعه اي العود . الآخر اني مبيع معه
 على ذيل البدل . ففي هذه الاحوال ، يكون مبيع متبرعاً كما سري
 (ائده ١٥٤٤) .

و كذلك تحت المجلة على ١٥٤٤ اذ فرض المستودع درهم الودعه لآخر الا
 دت ، ولم يحرص حسب صحتها المستودع . (ائده ٧٩٣) . ولابد لئلا من
 ذلك ان الودع امن مادوناً بالصرف في درهم الائمة ، و قد فعل كانه فصولاً ،
 مثله لو عقد مرحاً بذلك الدرهم مع احبي ، و فقدت ووقف على احره المودع
 صاحب المال ، ون احره صح منه وبنى فخره ، وان لم يجره عقل
 ومن الودع الشريك المصارف فهو لا يثبت حق اقرض من ال اضره دون
 تعويض ، فهو اقرض هذا المثل ، ففقدته ووقف على احره رب المال وذا احره
 وكان المثل في ذمت احره حجة ودر ، لا ولا .

في الاموال السكينة وفي سائر التصرفات الجارية

لا يقصر لائمة على ديون المصوب على العقود لائمة ، بل ليدب قسم اصة
 في العود و لائمة طت ائتمقه بالاحوال الشخصية و سائر تصرفات القولية ،
 كالزواج والخلع والعلاق والعتق والوقف ، و ما في ذلك
 في ارواح مثلاً ، لا يجوز لو كانت في بعض اشرايع ، كجري في القنوت
 العربي ، الذي يوجب حضور ارواح بالذات في محس العقد ، إلا في بعض
 مستثنات ائتمقه الضرورة مصلحة الجود والجدرة التي هي للحيوش المجردة *
 ولكن الامر على عكس ذلك في الشريعة الاسلامية . ففي محور بروحي او
 لاحدهم من يوكل و كيبلا يبوب عنه في عقد الزواج ، و ان و الادن والاحرة
 موكل ، كما جاء في المجلة (ائده ١٤٥٢) ، اذا كان الادن اللاحق والاحرة ،

(١) جامع القموين ، ج ١ ص ٣١٨ و ٣٢٢ .

(٢) ذات مصدر .

(٣) راجع في المصنف ، ص ١٠٨٨ ، و في ١٩ آب سنة ١٩١٥ .

القاعدة ان قبض العضوي دين غيره ، بدون ادع ، يكون موقفاً على اجرة
لذلك فان عيب المدين دينه الى ان يشترط ان لا يعرض له مائة من وجوه
الدين الى ان يشترط واخره ، فوافي هذا عنه وعن اشترائه شئت ، ثم تلك
الدين ، وهؤلاء يكون من مدين لا من مدين ، لان رخصه ماقتضى اجارة
حرف الفعل ، وقامت مقام التوكيل السابق ^١ .

وفي العصب ، ان لا رجلا عصب دين غيره ، وعنه من جني او اعطاه اياه
من آخر ، ثم اجرة دينه صرفة صبح مع جني مائة ، ولكن هل ان
هذه الاجرة توي العصب من وجوه الدين ، ووجه آخر هل ان تحقق
دين العضوي ، وهو العصب ، في حرف عقده ، وهو صبح " نعم بقر " العصب من
الدين ، عند محرم جني ووجه مائة ، وكونه عده دفع الدين الذي قصه
الى ان يشترط ^٢ .

ام الا لاف ، ففيه حرف قد وان تارة ، وعنه عنه الامر شي في السوير
وان يحتمل في اشارة ان الا لاف لا يوقف حتى يحقق الاجرة ، وان من
فعل الى ، فدين مائة رجب ، صعب او احدث م صعب ، لا يبر .
ولكن الصحيح ، ان دينه مائة مائة حلف ، وهو ، كما قلنا عن العادة ، ان
لا حلف يحقق الا لاف ، ومن ثم ان الا لاف من حلف دفع ^٣ .

فصل في الامانة

على الجملة ، يستلزم من الامانة العدة التي يردده من عقود امانة
والشخصية ، ومن الضرورات المالية والفعلية جميعاً ، ان يوقف هذا اعمان
العضوي على اجره صاحب الحق في امداد الاسلامه التي احب بالضرورة الذاتية ،
هو عقد امانة ، شاملاً جميع الضرورات شرعية ، ولا تقتصر على عقود العقود ،
تصرف من الضرورات فحسب .

(١) جامع عقدة مائة ١ من ٢٧٤

(٢) سورة مكرى ج ١ من ٤٤٠ . وشرح لاسمه بالجملة من عن المحصول الاحدية

ج ٢ من ٩٧ - ٩٨ .

(٣) الفتاوى البرية (٢ - ٢ من ٢٦٥ هامس الهدية) ، والاشياء والطبائير لان نجيم

(من ١١٣) ، ولتر محو شرح بوير الاجزاء (ج ٢ من ٥٥٩) .

وتقد أكثره من هذه الامثلة لاثبات هذه الحقيقة ، التي رعا عادت عن النظر ،
 حسب ما ذكرنا من في هذه المجلدات من أبواب كتب الفقه الاسلامي ولعل ما
 ذكرنا يكفي للوصول الى مقصده .

ففي هذا المعرض ، وعاماً في غيره أيضاً ، يدرس الفقهاء المسلمون المسادي
 العامة بطريقة تحليلية ، بمعنى استخراج المبررات العامة من الاصول العامة .
 محتوا في امثل العربية اولا ، واستخلصوا من مجموعها المسادي العامة الاساسية
 وهذا الاسلوب الاستقرائي يفسره ما عرفناه من اصول الشريعة الاسلامي ، ومن
 أدلته المقدسة ، التي هي عينيها عن الفقه ، ويقدم الاحكام وفق المسائل التي أوجدتها
 تجارب الحياة العملية ، والتي استلزمها الفقه على سبيل الافتراض
 ومن جملة هذه المسائل ، تكونت بعد ذلك مجموعة عامة للبحث والتفكير ،
 مجموعة كانت مبدئياً واسعاً للتفكير والاستقراء ، وكانت واسطة لوصولهم
 المتخصصين من الفقهاء الى اثبات ادوية العامة والقواعد الكلية ومن هذه
 المسادي : لا ريب المذهب العام ، امسح في النظرية الثانية ، لا سيما في المذهب الحنفي ،
 وهو ان عقود العوضي وحرفاته تنويع على الاحارة ، ان كان لها محيز وف
 احكامها ، والاعطى^١ . ونحن نسمع هذا مختصراً ببيان الاحارة وانواع
 وشروطها .

الاجازة وانواعها

ان الاحارة ، كما قلنا ، هي الادب الذي يوافق به صاحب الحق على ما
 احراه العوضي . وهو الذي يحمل حرفة الموقوف وقدره .

وكما يكون الاحارة بالقول تكون بالفعل . ومعنى هذا ان الاحارة تخص
 بكل لفظ او فعل يدل على الرضى^٢ . وفي هذا المعرض ، لم يكتب بعض الفقهاء
 بوضع هذه القواعد ، بل تنسبوا في بن الامور التي تعد كافية لدلالة على الاحارة ،
 والامور التي لا تكفي لذلك .

ومعنى ، وان كان لا يرى داعياً لهذه التفصيلات ، التي اوجدت الاختلاف بلا مبرر ،

(١) جامع فصولي ، ج ١ ص ٣١٧ .

(٢) راجع بعض كتب آسبون المذكور ، ص ٢١٢ .

بورداء مثله من ادماً للخدمة . فهي مع الفصول او احدها ، غير قبض اشهر او
الاجرة من قبل ادلك احدها فعليه لعقد البيع او الاحارة اندي جرى بدون اذنه .
وسكن لو قد ادلك للفصول ، بعد عنه بايع : اداسب واحسب ، ففقد
لا بعد كلامه احدها فولية ، لانه رء قصده لا سبها ، ولكن الامام محمداً اعتبره
احارة استجداً^١ .

وقد احسب الفقهاء في حكم السكوت عدم الخسيس والذم والخصم ،
لو باع فصولي مدك غيره بحضور صاحبه ، وهو ساك . فسكنه لا بعد احده
ومنه لو كان اسع منه ، وسكن بعد عنه . وفي ترويح فصولي كذا ،
لا بعد قبول التهمة وحده احارة^٢ .

أما عند ادلك من وان اني ادلي ، فسكن حكم الاحارة . فعدم ، لو باع
احد من غيره ، وكان ادلك احدها بحس اسع وسكن عنه ، او لو كان ادلك
عائناً غير بايع وسكن عنه فولية ، قبل هي العلم بزمه . مع وعند سكوه
رضي واحارة ، اذا لم يكن ساكاً اعتبر مع كسوه وسكن^٣ .

والنتيجة ان لاحارة ، اذا كانت رضي وموادها ، ففقد رضي ان يحصل كل
يدل على هذا الرضى والمواقفة ، سواء كان ذلك بربحاً ام خسران . فكان لاجري
بالمقام ، ادلس احصوا في هذه التفصيلات ، ان شعروا هذا بعد العلم . ثم انكر
بطريقه ، بل تقدير الفضي وحكمه في كل احد ، من « فقد » خسران ، بحس ظروف
الخاصة ورفقته الماده .

والاحارة بحس ان تصدر عن له لادن ما صرف . فمن ان يكون في لاصل
اصاحب الحق او لو كله . وقد كان هو جعيراً او محبواً ، ومحجوراً عليه ، كان
الاجازة لوليه او وصيه .

(١) الفتوى الحانية ج ٢ من ١٤١ (هامش الهندية) .

(٢) جامع صغير (ج ١ من ٣١٢ و ٣١٥) . وهذه (ج ٣ من ٨) ، ولام

(ج ٧ من ٩٣) ، والمبوط (ج ٣٠ من ١٣٩ — ١٤٠) ، وشرح كذا ، من نعمي ،

ج ٤ من ١٦) .

(٣) راجع شرح جده (ج ٢ من ٦٩ — ٧١) ، ولام في جامع مذکور .

البيع

عند عدم الإحارة يعتبر العقد متسرحاً^١ وليس على العقد غيره من التصرفات ويكون البيع صحيحاً من حيث الإحارة^٢ وقد رخصت في حب الحق أو وكراً أو وجهه أو إرادة عند التصوي^٣ ، انصبي ذلك العقد (المادة ٣٧٨) .

و كذلك يجوز بيع عقد أصلاً ، قبل حصول الإحارة ، من حيث الشخص الذي هو عقد مع التصوي^٤ ولكن هل يجوز التصوي هو ان يبيع عقد وبهذه ؟

أجواب : لا يجوز في عقد عدم ، بل في التصوي من حيث حق البيع في البيع وهو من عقود مدونة ، للحقوق عن غيره ، لا شرط ، لا يكون ذلك من الإحارة ، لأن العقد مدون صحيح ، لا يكون صحيحاً له في الترويج ، وليس للتصوي صحيح العقد الذي إجراء عدم ، لأن عدم من المجلس وعند الإحارة في يوسف في أحد قريه ، لأن حقوق العقد لا ترجع له ، بل هو له ، في نفس ، وهو محض ، أي من العقد ، الإحارة ، والتصوي الصحيح في الترويج ، في في نفس ، أي قول آخر لاني يوسف^٥

والرأي الخدمي في البيع متعارف ، ورد في عنوان الموحدة (المعقود المسمى من أحد لا يجوز إلا في البيع ، أي مطالب العقد بحجة ان البيع أحق على ملك الغير) (المادة ٣٨٥) .

شروط الإحارة

ان الإحارة لا تصبح بعد البيع ، مثله ، لو سمع ذلك ان فلاً آخر منك ، فمن لا حيز هذا العقد ، ثم قال بعد انهم احاروه ، لا يعتبر الإحارة ، لأن انقسوح لا يحرره^٦

وعلاوة على هذا ، ينبغي لصحة الإحارة توافر شروط أربعة ، هي وجود كل من العاقبة والنجير والمعقود عليه . وسنذكر ذلك أن الإحارة ، كما كانت مرفقة في

(١) حاشية (ج) ١ ص ٣١٤ بهامش هذه ، والإحارة (ج) ١ ص ١٨٨ نفس

هنا (١) وهذه (ج) ٢ ص ٥٥ وسرحي حاشية (ج) ٥ ص ٣١٢ بهامش (ج) تقرير

(٢) برره (ج) ٢ ص ٣١ بهامش هذه

العقد غير نشأه الله ، وحيث واقع شروط العقد الأساسية وفي خصوصه ،
وهذا التصحح هذه شروط
الأول والذي وجوده قدس ، أي التصدي ومن بعد ذلك فلا حرج
بعد وفاة أحدهم لا تصح .

الثالث وجوده غير صحيح حتى غير وفي هذا ، يمكن أن يشك أو ورثه
حتى لا يرق عقد ، لأن في القسم عند من يوسف ، في القسم الثاني ، كما أن التركة ،
وعندهم عاب ، وفيه من القسم على أحدهم العيب ولكن لا يربط عيب
من الأحرار ، وأن ورثه عنه ، فلا تصح لأحرار عند الأهل ، ثم خلاصه من
ونك ، صبح الله ، عند لأم في يوسف .

الرابع - وجوده المعمود عنه موضوع عقد ففي البيع مثلاً ، قدس تصح
الأحرار في بيع ، وفيه الأمن في كمال من العروس لا من نفقة غير ذلك
بيع و غير غير ، ثم صبح لأحرار ، وإذا كان هلاكه عند سببه أي
اشتري ، كان له ثبوت ، أو شأ من فيه ، في بيع عضوي ، وبما
صحيح مشتري .

و يمكن حالي جامع المصوب ، في بيع الله فيه من المصوب ، إذا هلك
الله الذي من حقه المصوب ، ثم أحراز ثبوت فيه ، أي أن هذا العقد .
و في الرابع عضوي بول لا يشك فيه ، فحظه اشتري فصح ، وأحرار في
البيع ، كان عند البيع حوزة و قدس في يوسف ، لا عند زفر
وفي عقد الأحرار ، كالمبيع ، قدس صحته لأحرار ، يجوز ، وذلك
الأحرار أن كان من العروس .

وهذه الشروط جميعاً ، وحسن صحة أحكامه عدالة في بيع عضوي وفي
أحرار ، ففي البيع وأحرار ، بشرط صحة لأحرار أن يكون كل من بيع
واشتري ويجوز واسمع ذلك ، وإذا كان أحد المذكورين هلكاً ، فلا تصح
الأحرار ، أمده ٣٧٨ ، وكذلك في أحرار يصب على الله ، بشرط في

(١) الج ٥ ص ٣١٩ .

(٢) جامع المصوب (ج ١ ص ٣١٤) ، وفي موضع المذكور .

(٣) الج ٥ ص ١٥١ .

(٤) في الموضع المذكور .

رابعاً : اذا كان الولد التابع الرشيد عائلاً ، وكان أبوه فقيراً محتاجاً الى
المعونة ، لم يكن للاب أن يسع ذلك ولده لمعقده عند الدخول بمحمد وفي يوسف
و... على الفعدة التي ذكرها ، لأن ولادة الاب رالت بلوغ الولد رشيداً ، ولكن
نا حصة ، حرره الاستصحاب في مثل هذه الحالتين مع عروضة انه ، لا عقراً له
حماً ، يجوز استصحاباً للورثة الكبار أن يسبقوا على التصرف من ذواتهم اذ لم
يكن لهم وصي ، وصلاً لو وجد مسجد بلا متولي ، وله أهداف تدت عنه ، حار
لأنه شدة شراء ، حصصاً للمسلم من تلك العلة ، ولا ضمن اسبق في هذا دونه ؟
مردداً : بوجهاً حديثاً ورصده بصورة مهم من سبب المسئلة ، حر
الاحيى احرازه الفهم المقصود من ذلك ، فانه ، لو اعتد فصب شيء رشده ، مدح
بمرحبي وذبح ، ولو ذبح في ادم ، ولو لم يشد ذلك ، أو لو وضع احده فسر
وهو حم على كائون ووضع الخطب بحد في الاحيى ووجدت وصح الاجم ،
او لو رزع امرارح رزعاً ففقه الاحيى ، فعمل الاحيى في جمع هذه الامثلة ، و
في حار لا يوجد الصواب ؟

وكذلك ولو حضر احد ، فله مدم داره ، فمده آخر الاذن ، لا ضمن
استصحاباً ، في الاصل في حكم ان كل عمل لا بدوت فيه الا س ثبت الاستصحاب
وهو كمن أحد ؟

وفي امدد الحربي حوت هذه المسئلة بحالها للفق من واحد يرت من باب
الاستصحاب ، وهو كما هو من لأنه لا صوبه اخذه هذا مذهب ومعارفه ، على
الجهة ، هو اني هو واحد وهو ان اذن صاحب الحق يصير فيها موجود
دلالة ، وبعدة أخرى يصير الاذن صماً . فرفقة لسر ، وارضى حادهم
وايمقوا عنه من ، وادويون دلاله بحكم صفة السر ، ان عتوا ذلك ومنهم
الاحيى اندي يرى لشدة مشدوده ومهنة لمدح ، مذروب مدح دلاله من طرف
الغالب ، وقس على هذا باقي الامثلة .

(١) رجع في باب وضع

(٢) رد المحتار في ذات الموضع . سعي الفقيه في التيقن بجه الدابة والقضاء في الجزء الثاني

(٣) بعض خمسة من باب (١) من باب (١) من باب (١)

(٤) جامع الفصولي ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٥) مجمع مصنفات المصنف ، صفة حجية مصر ٨ ، ١٣ ، ص ١٤٤

وهائذه هذا التفسير ان جميع احكام العضوى ، في صيربه الى شيء البنية في الشرع الاسلامى ، جميع مجموعته بحسب عدة واحده ، وهي انه لا يجوز لاحد ان يتصرف في حق احد إلا باذنه أو باذن الشرع .

والاذن ، سواء كان من صاحب الحق ام من قبل الشرع ، وسواء كان من قبله في الوكالة ام لاحقاً كما في اجراء عمل العضوى ، وسواء اذ كان صريحاً كما في وكالة الاجارة ام مستنداً بدلاله كما في الاستئثار التي يصح من عدمه العضوى بدون حرة ، وهذا الاذن ، مهما كان نوعه ، هو وحده الذي يجوز التصرف في حق الغير . وما دون ذلك فهو لا يصح ، ولا يمكن في الاصل ان يكون شيئاً لأي حكم شرعى ساعد .

المستنبطات من الدخالة بسبب الاضرار

المستنبطات التي مررت معنا ، والى صيرها عمل العضوى بدون اجارة صاحب اذن ، وانما كانت مستندة على فروع الاذن الصمى ، الا ان معظمهم ليسوا على الصلوة ، وان ضروره ، كما رأينا في غير هذا الموضع ، هي من سبب التسبب وزرع مخطورات في الشرع الاسلامى ، وفي غيره من القوانين ، والى حدت هذه الفروع من المستندات ، يوجد عدد الحفص خاصة ، فئة اخرى لم نعتبر بالاذن دلالة كما مر ، بل فسر فقط بضرار العضوى الموجود الى حرة ، او للمحافظة على ماله .

وام أمثلة هذه الفئة الجديدة هي الآتية :-

اولاً - اذا قضى احد الورثة دين المست المتوصل بذلك الى احد حقه من التركة بالقسمة ، فانه يرجع على التركة بما قضاء من الدين .
ثانياً - اذا اشترى اثنان شيئاً وعاب أحدهما ، فذوى رفيقه الخاصر جمع الناس الى الشائع ليتمكن من تسم المسع ، كان له دفع حق الرجوع على الدائب بحضته من الثمن .

(١) راجع كتابه : مجلة شرح في الاسلام ، ص ٢٤٥ .

(٢) ان بعض مستندات من هذا النوع في شريعة لا تذكيره في كتاب بوك ، خرائم

الدينه (The Law of Torts) ، ص ١٩٢٩ ، ص ١٦٢ - ١٧٦ .

ثالثاً : لو اختلفت اوقاف او هدمت او وثقت من جهة كل مظهر مالك ، وصلى صاحب الطبق الأعلى من صاحب طبق الاسفل ان يسي حصته المسمى هو من ساء الأعلى فوفقه ، ورفض صاحب الاسفل حصته منه ، ثم ساء الاسفل فوفقه ولو بدون ادعاء حاكم ، ولو له ، ي من يسي ، حتى يرجوع ساء الآخر في حصته في ساء الطبق الاسفل ، وحينئذ مع هذا الآخر من المعروف فيه حتى يقطعه حصته منصرفه وشتت في ذلك ، كما قد ورد في جمع صاحب الامني ولا صاحب الاسفل ، ويمنع هذان الساء .

رابعاً : من أحكام ارضي ، ان بعض اصناف التلازمة لاجل اصلاح المهرهون وحفظه تقع على صاحبه الراهن فيكون كالمداينة ، وكان حراً وبيع عن اجراء ما عده ، وحق الدائن ان يعق ماله على المهرهون بدون ادعاء ، حتى ، و بدون ادعاء ، يمكن في سببه وصير وكال هذا من فضاء الطور ، وحق له بعد ذلك ان يرجع على الراهن في حقه حصه الرجوع عنه .

خامساً : مرصداً في محله ١٠٨٦ ، يجوز لاحد شريكين بيع حصه شركته العتبات ، وام امتعت هذا البيع موقوفاً على اعادة هذا العتبات ولكن مع بيع في البيع حراً في لاحقة ، بائناً لضرورة ونقصه في المشتركة منه من الارفق للشركتين ، بحيث العتبات مشركاً دفعه واحدة ، في ذلك من رفع امشقه السجدة عن صغر ، حيث حصه الاخر الثلثة ، وله فيه من الملاحظة على حق العتبات قالت المحلة : « احد الشريكتين الحاضر اذا اجر الدوا المشتركة فأخذ من اجرتها حصه ، وحفظ حصه العتبات حراً ، وحين حصول العتبات فاحدد حصته منه ، (المادة ١٠٨٤)

سادساً : في حالة لو ان الواحد الذي أحده ادائن في مقابلة الدائن الذي له بدمه ثمن ، ادار عب أحد هذين المدينين في ملك ارضي وكال الآخر شيئاً ، ودفع الاول حصه الثاني من الدائن بدون ادعاء ، فلا يعتب مبيعاً يدفعه هذا ، بل انه ان يرجع على العتبات ما دفعه عنه ، إذ انه مع ذلك اضطراً لتخلص حقه .

(١) راجع في هذه المسألة : ١٣١٥ من غلاة ، وعلام بوقوع (ج ٢ ، ص ٣٢٦) ، ورد المختار (ج ٥ ص ٣١١ - ٢٣٢) ، و بوقوع لأن رجب (ص ١٤١) .
(٢) مما يؤول حصة ، ج ٣ ص ٦٦١ - ٦٦٢ .

فهمه الأمثلة ، وما كان من نوعه ، أعطت الاجبي الحق لان يصرف في حق غيره بدون ادبه أو احقره ، لان هذا يصرف ضروري هذا الاجبي حتى يصل إلى حقه أو حتى يحافظ عليه .

عقد الى الفاعلة

ان مدة عقد في امدهم الجمعي خلا عن المنسب الى اشخاص هي أن العقدون اندي اعق من ماله شيئاً لحب غيره بدون ادبه ، أو بدون اذن القاضي ، يُعدّ مبيعاً ، اعق وليس له حق بالرجوع على من كان الاعاق لحبه .
ويوضح رث ماله عدده ، ككفي بعضها ، من - ودّ ماله من محلة الاحكام العذلية :

اولاً - في عقد الاذوق ، المبيعات المتعلقة بصالح الشيء المذوق وصيه به عن الاحلال ، لعمه المقصودة يعود على الآخر ، في تحرى المصالح هذه سميات دون اذن الآخر ، كما نجد من قبل الرجوع ، ومن له طلب التصرف من الآخر وكذا ، في عقد المذوق على الآخر مثلاً عاقب اداه الى استكرام واسفؤه على صاحبها ، ولكن لو اعطى المصالح عاقب الداء بدون داء صاحبها ، موعاً ، يس له عدته من صاحبها ، المواد ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٦١)

ثانياً - من المصالح الى اعق على الشيء المذوق ما مع على الراهن ، ومن يقع على الدائن المرحن ، وكل من الراهن والمزمن ، اذا صرف على رهن ما لمس عليه بدون اذن الآخر ، يكون مبيعاً ، ومن به ان يفسد الآخر ، حرقه المدة ٧٢٥

ثالثاً - لو دفعه اليه يورج الى المفعة ، تنقذ على صاحبها ود كان صاحبها ، ويقع المصدوع الامر الى الحاكم ، واد اعق على بدون اذن الحاكم ، وليس له مفعله صاحبها ، مفعه على المدة ٧٨٦)

رابعاً - اذا غمر الشريك المذوق بدون اذن من شريكه أو من الحاكم كان مبيعاً على ليس به ان يرجع على شريكه بمقدار ما صاحب حصته من المصروف ، سواء كان ذلك امتث اشتراكه في القصة أو لم يكن (المدة ١٣١١ ، صاحب - اذا صح احد فصولا عن دعوى لغيره ، ودفع بدل لصاح من ماله ،

كان عمله تبرعا ، ولا رجوع له بدل الصبح على مصالحه ، اذا لم يخرج عمله .
(المادة ١٥٤٤) .

سادس - لو قضى أحد دينا عن غيره ، ولو كفه بدون امر أو بموئيد ، عند
مسيره ، ولا رجوع له على المدين ، فانه ، الا اذا أحرز هذا عمله .
سادس - لو غامر أحد دار امراته فلا ادب ، عند مسيره ، بما أنفقته ، وكانت العاهرة
طبا ٢ .

هذه الامثلة وما كان من أشهرها ، كما ترجع ، على فقه ، الى خلاصه واحدة .
وهي القاعدة العامة في المذهب الحنفي انه : اذا أنفق قسوي من ماله شيء لحساب
غيره ، أو اذا أدى عنه واجب بدون دية ، أو بدور ادب القضي في بعض الاحيان ،
عند مسيره ، أنفق ، الا في بعض الممنوعات الممنوعة على اذن صاحب الحق الصبي ،
و على اصغر القسوي الشامي ، عن سمعه لاوصول يثبت الى حقه أو المدة فانه على
ماله .

(١) جامع الفصول (ج ٢ من ٢١٢) ، و جامع جوده (ج ٢ من ٢٢٣) ، و شرح
الزيلعي (ج ٤ من ١٥٥) .
(٢) جامع الفصول (ج ٢ من ٢٢٩) .

الفصل الرابع

نظرية المنفعة

المبدأ: أصله وأصله

هذه النظرية رومانية الأصل^١ وقد نسمي شرائع فرنسا وألمانيا وغيرها من الشرائع الأوروبية ، واحدها ، عنها قانون الموحدة والعقود الألمانية^٢ . ونحن نقول فيها كلمة واحدة ، مستشهدين بما أمكن ، ودافعون الألمان في المصوي ، في هذه النظرية ، هو كل من قدم ، من جهة ، مدون قانوني ، إدارة شؤون الغير ، عن علم ، بقصد العمل لحساب ذلك الغير . ويشترط أن يكون العمل مدون به الموع ، وأن يكون عن علم . فإذا حدث أن شخصاً أدار ممتلكات شخص آخر عن غير علم ، لأغرضه أنه مدير ممكنه الخاص ، فالمال لا يكون حقيقياً خاصة لأحكام الكسب بلا نسب ، لأحكام الفصول^٣ .

والعضوي ، بعينه هذا ، يلتزم ، بمجرد مشيئة مدون ، عاقد مع صاحب الحق ، أن يتم العمل الذي بدأه ، وأن يعي بمصلحة غيره الرجل المختر ، وكما قبل عامة الآب الصالح ، وأن تصرف وفقاً لحشته حسب الحق المعنوية أو المقدرة ، وأن يقدم الحساب ويرد ما وصل إليه عن طريق إدارته ، المواد ١٥٦ - ١٥٨ .

(١) راجع بحث مصوب (Negotiorum gestio) ، في كتاب لأحكام لوسينديوس (Inst. 3, 27)

(٢) هو في مصوب (Gestion d'affaires, Geschäftsführung) ، مواد ١٣٧٢ ، وما بعدها من تدوين فرنسي ، و ٢٧٧ وما بعدها من تدوين ألماني ، ولود ١٢٩ وما بعدها من قانون الموجبات والعقود الألماني

(٣) المادة ١٢٩ من قانون موحدة ألماني وسائر ٦٨٤ و ٦٨٥ من تدوين اللدني الألماني .

هذا امر صاحب الحق عمداً في التصوي ، اعبرت الاحارة اللاحقة كالتوكاة
اللاحقة ١ . اما ادام بحر عمده ، وكان هذا العمل معداً ومطبقاً على قواعد حسن
الادارة ، فهو ، اي صاحب المال ، مكرم بمحبة التصوي وبحببه المبرر ان يرفع عن
التصوي بصفة ادارية وان يعوضه بحسبه او ثمة أسفه من البهت ، وفقاً
لاحكام عقد الوكالة المواد ١٥٤ و ١٦١ و ١٦٤

وبعد ان جرى ، حقق هذه بحرية والخدمة الشبه في اوجهه في العنصر
الذي من ناحية اخرى ، الاحارة اللاحقة كالتوكاة اللاحقة . ولكنهم يحملون عبء
عدم الاحارة . والخدمة الشبه بحسب تصرف التصوي ، وهو مبرر هو مبرراً
في المقتات التي تسهم ، الا في المقتات الضرورية التي ذكرناها . والظنوية
الشبه ، التي بحسب مصادرها ، بعد ان مفعلة رب المال بحسب الاحارة . فبعض التصوي
فيم ، مبرراً ، يدره العمل الذي بذله صورة حصة الى ان يصير رب المال ، ودر
على اتمه حصة ، وركون . ب ان المال مبرراً يرفع البهت عن التصوي والتمويل
عليه بما أسفه على وجه مقيد .

وقد اختلف في غير مقتات الالتزام في مقتات التصوي . فبعد الرومان ، كان
عمله بعد من نوع شبه العقد ، هو لشبهه ، ومن عقد التوكاة ٢ . وفي هذا
الرأي مبرراً في بعض المقتات لاورد ، التي اشقت من القنوت الرومي ، كما
يؤيده عدوان العرب لدى حوى احكام التصوي ، في المقتات المدي الفرنسي ٣ .
ان هذا ، ومن من مقتات بحسب العمل ، التصوي لا يبركر على الرضى ،
كما في العقد ، الاشبه ، لا من والحقه ، كما هو الرى المبرر اليوم ، ان
مصدر الالتزام في التصوي هو مشبه التصوي وحده ٤

-
- (١) في مقتات *Ratio habetio mandato acquiescentur* . وهو قول اولى بانوس كما
ورد في المقتات (12 4 و 12 5)
(٢) جمع لا يبرر صده عن شبه عقد (*quasi ex contractu*) في كتاب الاحكام
ليوسيب بانوس (في الجمع المذكور) . وكانت حجة (عدوان - وسان - ١٩٢٤) ،
عن ٦٤٩ و ٦٥٦) .
(٣) في كتاب الاول من مقتات مع مقتات (*Libro III, titre IV, chap 1*) ،
المواد ١٣٧١ وما بعدها
(٤) جمع مقتات حجة (عدوان مدي ، رقم ١٤٤٨) ، و مادة ١٤٤٨ (مبرر
الاحارة) من قانون الموحات الثاني .

وهو عدم ان الشريعة الاكلية أحدثت النظرية الثانية سابقة فهي لما كانت غير متأثرة بمذاهب الروم في كثير من الشرائع الأوروبية ، لم تأخذ بنظرية العصور الرومانية ، الا في بعض مسلمات بادرة ، كقائه المعدن والحسن سحره .

الشريعة الإسلامية

نقد رأيت ان الرئي الاسلامي الثاني في مسألة العصور انما صيربه الثانية ويرفض الالتزام بعدم الاحادة من طرف واحد الحق ، لا في بعض استنبات التي بسبب اى الضرورة او الى بعض لادب الصبي

وهذا القول ، اشتراطه الادب ككل تصرف في كل العير ، لا يجوز من فائدة عدمه اجتماعه . فهو ، بعد رد محتوي موضوع عدم الاحادة ، يقطع امرعات التي قد تدعى ، وضع حد لتدريس في امور الدس من قبل الاحاد ، بداعي السعي بعضهم ، ارجحة السهر على مصطلهم

ولا بد من الاشارة الى امر ، وهو انه اذا وضعت النظرية الثانية مع مستشاه العديدة التي يتأها ، الى جانب النظرية الثالثة ، رأيت التصريحي في حد من الوجهة العامة . والفرق الطاهر الذي يحق سبب ، عدم عدم الاحادة من طرف صاحب الدس ، هو ان الدس لا يعبر الاحوال الضرورة والادب الصبي ، مع ان الثالثة بعد المنفعة وثمة مقدم الاحادة بصورة عامة

وبالرغم من الرئي لثد هذا ، فقد كان من عقبه انما من كل خطوة بقرب كثير من النظرية لثمة وانما سكن هي حبيب .

فبعد الامام مالك ، خلافاً للشافعي وابي حنيفة ، من أذى عن غيره ديباً يعبر ادبه ، لا يعتبر موضوعاً ، بل له حق الرجوع على المدس في اذنه عنه . وكذلك ان القيم الجورة ، العقبه الحسي احدث ، الذي يرض في غير هذا الموضوع انما عن نظره الاقرب واحمد به التبر ، بحث في هذه المسألة ، بدون حمود ولا تقليد ، وتوصل

(١) Salvage وضع سبب سادس من كتاب Four and a half ، تأليف Williams and Bruce

(٢) شرح رسمي على كتاب (ج ١) من ١٥٥ ، و ١٠٠ مجلد حشره ٢ من (٢٤٧) ، وتنتهي الخامسة (ج ٢ من ٢٦٣) .

الى بيعة قيمة عدلة ملائمة لروح الشريعة الحقيقية . ونحن نوجزها فنصرف فيما يلي ،
نقلا عن كتبه الشيرة ، اعلام اموقي عن رب العالين ^١ ، نحفظ ما أمكن على
نقل كنهه وعدوانه ذاتها ، حتى لا تنهم بمسألة أو التوايل

قال ابن القيم : « فمن ادعى عن غيره واحد ، اسـه يرجع عليه ربه » ، مما
بالكتب والسنة « في الاله الكريمة ، وهل حراء الاحياء الا الاحياء » ^٢

فليس من الحراء الصحيح العادل من يحسن الى غيره ويؤذي عنه دسه ، ان يصيب
عليه معروفه واحسانه ، وان يكون حراؤه منه مـصاعة له ، ومكافأة عليه
بالاساءة .

وفي الكتب الكريمة ايضا ، « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض » ^٣
فصدرة ابن القيم ، « من ادعى عن ولده واحداً ، كانت ماله فيه ، بموتة وكيته ،
وولي من اقامه الشرع للطرف في مصالحه لصغره أو لعجزه »

ثم روى الحديث الشريف ، « من اسدى اليك معروفه فكافوه » ، وعنى عليه
بقوله « ونبي معروف فوق معروف هذا الذي احدث احده من اسرار الدين ؟ واي
مكافاة اصح من اصغره ماله عنه ودعاؤه ؟ واذا كالت الهدية ، التي هي تبرع بمص ،
فقد شرعت المكافاة عنهم ، وهي من اخلاق المؤمنين ، فكيف بشرع حوار ترك
المكافآت على ما هو من اعظم المعروف ؟ » .

وقد توسع ابن القيم الجوزية في ذلك ، وطلى هذا المبدأ على من « من في دل
غيره عملا غير ادبه . . . حطاً من المالك واحترار له من الصاع » . فـت من
يعمل ذلك يرجع على المالك بحرة عمه ويـ حرة من العفات . وان له هذا ، ولو
بدون وكافة بـنقه او احارة لاحقه . « فليس يقف الاذن في بـنقه الواحد من هؤلاء
وعيونهم على صاحب ادل خاصة ، لأن المؤمنين والمؤمنات بعضهم اولياء بعض ، في
الشقة والصيحة والحفظ ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر » .

واستشهد ابن القيم اخيراً بما نص عليه الامام احمد بن حنبل في عدة مواضع .
مما انه ادل للاحي ان يحصد روع غيره في عيـه ، على انه يرجع عليه بالاجرة

(١) في حراء شمس : ٢٢٤ ، ٢٢٩

(٢) سورة الرحمن (٥٥) ، ٦٠

(٣) لقوله (٩) ، ٧١

وسبقه . هــذا في قول ، من احسن العقول انه لو قرئت النورج الاخضر ، بسبب
مرض احدى وجنته او عصبه ، هــذا في قول ، وداعيم من يحصل له ان يعمد بسبقه
بمرض واحد ، لم يقدم على اخضره ، وفي ذلك من انه اهل والحق لصر
بذلك ، به شره في الكافة . وكان من اعظم محسبي ان دس الاحمي في
حجته والرجوع ، على ما كانه في اعق عليه ، حفظ به ومن عسى به . وفي
خلاف ذلك احد على الكيفية ، ومن احدهم .

ومن ذكر ان قيم عن ادمه ، انه لو اكسرت مفاصل رجل فوقع بها
في البحر ، فبعضه ، رجل حر ، وهذا القصوي على ما حده احره مثله . وهذا
نحن من ان قل لا احره به ، فلا غضب عنه بالمرض للسبب واشقة لشده ،
وبعضه ثم رجلا ، وبعضه من الآخر ثلثاً . وكل منهما قد يحصل . والمصلحة
في علاجه شره . والمؤسوس برونه وحاً ، وبعضه عمل مثل هذا ضائعاً وقال
هذا ، ما ، ويرى من احسن الحس بالسر به ، وسبح سمي به ، ما ،
وبه اموق ،

ذلك ، ذلك في من القصوي مفاصل له حب الم ، وداعيمه ، على ما له
والاحترار له من الصبح ، كان هذا العين بكرة ، وروى به ، وموجاً
عنه ان هو قد عظمه ، كانه من اشقة ، او به دفعه من العقول . ومن ذلك
ان الس بهر مفاصل على بعض وروى في الحفظ ، والصحة بهر معروف
وكي في ان القم ، بهر بهر المصروف لخصه ل احده ان بعضه ربيع ، وان
احده بهر بهر في حكم الشرع ، بهر بهر على ربح ، ولأصله مصلح بهر ،
ورغبوا عن حقه اموال بعضهم بعضاً ، وبعضه حقوق كثيرة ، وودت اموال
عظيمة . ومعروف ان شره من هــرت شره بهر ، يعقوب ، وودت كل شره ،
واشبهت على كل مصلحه ، وبعضه كل مصلحه ، بان ذلك كل الابه .

وايس قول ان العلم حاصلاً ، من بهر الرني التماس عند الحسنيين . وبعد
أوضح ذلك ان وجب بوجه عام ، وبن تأمل عديده انه يجوز للمرء ان يعمل عملاً
فيه قد يضر له الله او فيه اسفة ذنب ان معصوم من المهمة ، وانه يستحق
المطالبة بالعوض عن عمله هذا .

وعلى الخلة ، فهذا الساعي والدعوى ، الذي اوجسه الشريعة الاسلاميه ، فيها
من مراح من الدين ونقص ، ومن العبد والاحسان ، هو من ضرورات الخلة
الاجتماعية وهذه الساحة العمليه المعروفة براه صافرة هي مرة أخرى ، كما رأيناها
في باب سوء استعمال الحقوق ، وكما رأينا في مواضع أخرى عديدة .
ومن القيم الخيرة وعيره سدد من هذا الانس عسه ، وسوا عسه وجوب
المعروف على المصون ، الحق من الحق والحق في صلب الخلة عسى ما عيره
من الصانع وممدد موصو في ساحة عرسه من الخيرة ، يرويه المسعة في القواني
المعصره ومن الدعوى للذي . وعطوا بره . - طفا حديد على اية الشريعة
الاسلاميه دقة للحدود والحق وفق كل زمان ومكان ، و من من القواعد
الاسلاميه المبينة ، و من من روح من فيه وسعة

الباب الخامس الكسب غير المشروع

الفصل الاول النظريات المختلفة

النظرية العامة

منذ القدم ، لاحظ الفقهاء ان بعض الضرورات والاعمال تمنع حرر لشخص ،
ومحدث كسباً له مع شخص آخر ، دون ان يكون هذا الكسب وذاك الضرر
سبب من الاسباب المشروعة .

وأم هذه الاعمال دفع ما لا يجب . مثلاً ، لو ظن شخص انه مديون لآخر ،
فدفع له خطأ مديوناً من ائبل ، فهذا الدفع ضرر للدافع واكسب المدفوع له كسباً
لا يبرره سبب من سبب الكسب والتملك . فمدعي ان يكون للدافع حق
استرداد ما دفع ، وان يكون المدفوع له مديوناً مديوناً مديوناً .

ولكن ما هو سبب الاتزام فيما ذكره ؟ فهو العقد أم الحرم ؟ نبي هل هو
الانفاق لانشاء الرابطة الارامنة ، أم هو العمل امصر المحرم ؟ لا هذا ولا ذلك
فهذا الاتزام لم يكن مصدره العقد ، لان العقد د ركه الرضى ، والخطأ هنا مدع
له . ولم يكن مصدره الحرم ، لان الحرم يقتضى التعدي او العمل غير المشروع ،
والمدفوع له لم يقترب شيئاً منه .

وفي تفسير ذلك ، قال الرومان ان واجب رد ما دفع خطأ مبني على شبه

العقد ووجه الشبه فيه ان الدفع الخطأ يشبه القرص^١ ، فالدفع له خطأ محض على رد ما قص كما يحجر المستدين على رد ما استدان .

ولكن عبارة « شبه العقد » ، وان تكن مستعملة في بعض القوانين الاحمدية إلى اليوم ، إلا أنها كانت موضع نقد حتى من الرومان أنفسهم فكما قل يومسبوس ، ان من يدفع لا يقصد التعاقب ، بل يقصد لأخرى لا يفتق من العقد أي الدفع لاستقاط الموجب الموهوم^٢ .

والحقيقة ان مصدر الالتزام هذه هو الكتب غير اشروع ، والالتزام بلا سبب ، بخلافه وهذا المصدر لم يكن عدلاً في البدء كغيره من المصادر ، من كانت احواله محصورة معينة .

فبعد الرومان كانت هذه الاحوال عديدة ، وكان المتمصر فيها حق التعديل به دعاوى معينة ، كدعوى استرداد المدفوع خطأ ، ودعوى اسماء السبب ، ودعوى الالتزام ، وغيرها^٣ . وعلى الرغم من كثرة هذه الاحوال والدعاوى ، فان تدوين الروماني لم يتوصل إلى وضع مبدأ الالتزام في الالتزام بلا سبب كقاعدة عامة شاملة ، انما لم يفعل بعض الفقهاء الرومانيين عن ذلك هذا المبدأ على أساس طبيعي كبي . فقد كان يومسبوس ، من فقهاء القرن الثاني ميلاد ، هذه الحقيقة احقة - وان من قوانين الطبيعية والاعراف ان لا يجبي احد بدون حق كسباً بصراً لغيره^٤ .

ومثله في فرنسا ، هي القانون المدني على أنه قاعدة عديدة من الالتزام بسبب الكتب غير اشروع ، دون ان يضع هذا الالتزام كمبدأ عام وعلى الرغم من ذلك فالمطربة العامة في هذا الباب موجودة عندهم ، بسند العرف القديم ،

(١) تدعى بمس لفرج الدفع خطأً منه بريس (*Mistaken et Promissum*)

(٢) *Non potest solvendi animo per amittat, in hoc care videtur, ut discrat potius regoriam quam contrahat Inst. 3, 27, 1*

(٣) *Conditio sine causa, conductio indebita, hoc est a rem vers.* (٤)

(٤) راجع هذه الدعاوى وسروطها وصورها في كتاب تدوين الروماني جبر ، ص ٦٤٢ - ٦٥٠

(٥) *Jure naturalis acquiritur est cunctis et in alteris de re vel et (٥) iura rei occupacionem Dig. de regis juris, 1, 20*

و زیدہ احمد الفصحہ و زنی رجال القیون .

ام فواہی الحلیۃ ، ہم اقرب امداد موجدہ عم فی بعض صریح . مثله ، جاء فی قیون امدادی الادائی « من بحر شئاً علی حسب العیر ، سواء ہدایہ من ہدایہ غیر او طریقہ اخرى ، لرب حسب شرعی ، غیر ہدایہ الیہ » (المادۃ ۸۱۲) .
وشہہ ذکرہا فی قیون الموجدات السویری ، المعبونہ فی ترکیبہ .
(امادۃ ۹۲) .

و جبر ، من الصغری ان یجد ہذا البصرۃ العرفۃ فی قیون الموجدات و یعقود الیہ ، و ہو فی ہذا ، مبی علی حسب الآراء الخفویہ . فہذا المعبون وضع امدادہم فی فصل اول ، و سابعہ بحث مسئلہ « لایح » فی فصل ثانی و لا بأس من ان باقی بکلفہ سریعۃ عن ذلك .

فان قیون السدائی « من بحی لایسب مشروع کسباً صریحہ غیر ہدایہ ارد ۱۱۰ مادۃ ۱۴۰ » و شرط تحقق الالتزام علی ہذا الموجدہ مشروعاً ہی ان یبحر شخص کسباً ، سواء نکالہ شرعاً ام غیر مشروعاً ، و ہذا ام ادعاء ، وان قدس ہذا الکسب حدیقہ من حسب الکسب مدہ ، وان لا یبر دیک سب مشروع ، وان لا یكون ممکن مدہ ، کی من مضبوطہ ، سوی حق امدادہ .
المبني علی حصول الکسب (المادۃ ۱۴۱) .

واثر ہذا الالتزام ان الکسب یبرہ یبرہ بقدرہ اکسب بوم الاداء . و لا یبرہ اکثر من ہذا القدر الا اذا کاسیہ سبہ ، او ادا فی قیون علی خلاف ذلك (المادۃ ۱۴۲) .

وجہ القیون الا ان عدل علی بحثہ اعدہ لایجب . فقہ : « من یظن انہ مدیون ، فلو فی ما یس فی دمنہ ، علی اثر حطب قیونی او فعی ، یحق بہ ان یطالب الکاسب بآرد » . مادۃ ۱۴۳ . من احوالات الی بحور فہا الاسترداد والی لایبحور . مدنت ۱۴۴ - ۱۴۵ . و صرح فی الحکم وان القواعد الموضوعۃ لاکسب غیر المشروع ، علی وجہ عم ، سیری احکامہ علی ابدہ ما لایجب . المادۃ ۱۴۶ .

(۱) کہل وکائن ، المعبون سبی عریسی (سہ ۱۹۲۱ ، ج ۲ ص ۲۱۷) .

Wer d. red. die Leistung eines Anderen oder so sonstiger Weise auf dessen Kosten etwas ohne rechtlichen Grund erlangt, ist ihm zur Herausgabe verpflichtet.

القانون الانكليزي والطريق المحدودة

نوجه عام تعتبر الشريعات الانكليزية والاميركية واحدة ، سبب نشأته هو لمي ومبادئه العامة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد اختلف في امور فلسفة ، سبب في السبب اندي يمكن مصادره . ولذا يجب ان نلاحظ في دولتنا - خاصة الاميركية - عمل الى النظر العامة للكسب غير المشروع التي قدمها في الاحكام الانكليزية ، و ان احكامنا ، من اوسع حصرية محدودة منه على شبه العقد وعلى العقد الضمني . ومنع حق المدعاة في حالات خاصة معينة .

مثله لو دفع احد دولا لآخر خطأ ، او استلم مائة م سحق ، ونحو ذلك - في الجداع والاكراه ، فهي جميع هذه الامثلة يجب على الكسب ردده . فانه الى انكسب منه ^١ .

وكذلك ، لو تمهد احد لآخر ان يقوم بعمل وان تقدم شيئا ، او ان يدفع مائة ، ثم سكت عن افعاله ، او لو تم مصادره ولكن على وجه مختلف عن الوجه - في الشروط في العقد ، او لا تحقق ، مصادره يعرض له على نفسه مائة ، سبب عدم الرضا حسب الاتفاق . ولكن الاحكام الضمنية مجمع في الامر ، وانما اعطى المهد في مثل هذه الحال حق حسب مرفوض امين ^٢ ، في حسب مرفوض اندي سبب مائة المبل والشئ الذي دفعه على ذلك الصورة .

١ - شترج في هذه الاحوال ، ان المبل ان يكون ضروري القصة و هو نعم كافي . انما يجب ان في الامر عدداً حديد حسب الفرقين ، ليكون سبباً الا ان تزام . ثانياً . وهو عدا ذلك ، في اذا كان ضروري القصة لا تسمح بافتراض العقد الضمني ، و لا يكون المصلحة شئ على الاطلاق ^٣ .

وقد نفت نظرية عقد الضمني وشبه العقد رغم ما فيه من حدود وصيق ،

Quasi - contract or implied contract (١)

(٢) ان حكمه في هذه الحالة (KELLY v. M & W) (١٩٠١) وكتاب آسول ، وكاتب

آسول ، قانون العقد ، صفحة ٤١٦ :

Quantum Meruit (٣)

انما حكمه في هذه الحالة (Sumner v. Helms 18٨٨ (Q B ٦73) ، وفي

وهذه الحالة (Craven Ellis v. Carousell 1٩٣٤ (K ١٢٠) ، وكتاب آسول ، صفحة

أساس الالتزام في هذا الباب أي يوم الحضر ، ودلت حتى في الاحوال التي لا أثر فيها للمقدار أو شبهه . وهو نصير لا تنوره إلا أنساب تاريخه تتعلق بأصول الحكمة الاسكلمرية القديمة .

هذه لا عرو من انت ترى بعض علماء القانون الاسكلمري ، قديماً كالبرود ماسيد^١ ، وحديثاً كوفيد^٢ وفريدمان^٣ ، يسمون للتخصص من نظرية العقد - لصبي الضيقة ، ويطالبون بان تستند بها النظرية العامة للكسب غير المشروع^٤ ولكن سعيهم لم يجد النجاح الذي يستحقه . بل على العكس بقي ، من القصص ومن رجس القانون معاً ، معارضة ترمي الى المحافظة على النظرية القديمة^٥

Lord Mansfield (١)

P. H. Winfield, W. Friedmann (٢)

(٣) راجع مجلة قانون نفسه Law Quarterly Review ، سنة ١٩٢٧ ، ص

١١٧ - ١٥٣ .

(٤) ذات المجلة ، لسنة ١٩٣٩ ، ص ٤٧ - ٥٣ و ١٦١ - ١٦٣ .

الفصل الثاني

الشريعة الإسلامية

مبدأ منع أخذ مال الغير

إذا كان لا يجوز لأحد أن يصرف في مال غيره بلا إذن أو ولاية ، فمن باب أولى أن لا يجوز لأحد أن لا يغير بلا إذن شرعي . ونفس هذه القاعدة الإسلامية إلى أدلة مقدسة صريحة .

في الكتاب الكريم السبي القاطع : « لا تأكلوا أموالكم بيسكم بالآكلين »^١ وفي الحديث الشريف الصحيح : « لا تأخذوا أحداً منكم ماله من غير إذن »^٢ ، وأما أحد علماء الحديث فهو يورد عليه : « وفيه - وعلى اليد ما أخذت حتى تؤده »^٣ فعلى هذه الأدلة يثبت القاعدة لكتابة المذكورة في المجموع^٤ وفي مجلة الأحكام العدلية^٥ ولا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا إذن شرعي » (المادة ٩٧) وأسباب التملك تختلف باختلاف القوانين والمذاهب . ففي المجتهدين : أسباب التملك ثلاثة . الأول الداهل من مالك إلى مالك آخر ، كالسبع والهيبة . الثاني كون واحد حراً لآخر ، كالزنا . الثالث إقرار شيء مباح لا مالك له . وهذا إما حقيقي وهو وضع اليد حقيقة على شيء ما ، وإما حكمي وذلك نتيجة سببه كوضع اليد لجمع ماء المطر أو نصب شجرة لأحد الصيد^٦ (المادة ١٢٤٨) . مثله لو اشترى أحد شيئاً ، حق له أخذه حسب الشراء . وكذلك لو مات رجل وترك مالا ، فورثه بإحدى

(١) سورة مائدة ٤ - ٢٩

(٢) رواه سيوطي عن محمد بن يزيد بن جهمي وخازن (صحيح كبير ، ج ٣ من ٣٥٠) .

(٣) رواه سيوطي عن محمد بن سعد بن جهمي (صحيح كبير ، ج ٢ من ٥١٥٥) .

(٤) راجعه مع شرحه صاحب الفتاوى ، ص ٣٢٩ .

سبب إعياء . ومن على هذا في حساب السبب . ونحن على كل لا نتعرض
لتفصيله الآن .

ودون لا بد من سبب شرعي لأحده من العير . ومتى كان أحده لا سبب يوم
الآخذ رده . سواء كان هذا لأحد قصد لرفعه ، أي يستتر من عير أنما
سابق ، أم قصد العصب ، أي أثبت السبب غير حق ، أم بقصد إعياء ، أم
سببه أعقد محظي . سبب الشيء المأخوذ هو سبب ارتداد

والأخذ لرفعه أو عصباً هو من الأعمال غير الشرعية . وسببنا نحن مع سبب
الخراج المديونية والدرجات المتأصلة في سبب لاحق . إذ سببنا البحث هنا في
الكسب غير المشروع ، بمعنى الذي يتعرض لعدم وجود وسيله أخرى له لمداءة
صاحب الكسب .

وقد عده التي قدمت توسع ، يرى ، من الناحية أنه لا سبب غير مشروع
لأنه يشمل جميع أنواع الأخذ بلا سبب . فمن يقوم هذه النقطة مقام سبب الطريقة ؟
هذا سؤال دقيق . ونحن نرى من الجواب أنه ان يوجر أولاً بين الأحوال التي
يخص بها هذا الكسب عصباً ، على أن سببنا بعد ذلك في المبدأ العام الذي يجمعهم ،
وفي السؤال الذي نحن بصددده .

ولا بد من الملاحظة أن معظم الآمنه . التي سببنا على ذكرها ، مأخوذة من
الحكمة ومن أمدها أحسن . وهذه الآمنه ، وإن كان أحداً يحدف في حكمها
في مذاهب أخرى ، إلا أنها كافية لبيان علة المقصودة منه ، وهي الاستئثار بالخص
والإصرار للعبد الذي يتطوي عنه

دفع ما لا يجب

الدفع في الأصل يكون أداة لواجب شرعي صحيح . فعليه كان يدفع لغير
هذا الواجب موحناً على المدفوع إليه أن يرد ما قبضه ، لأنه أحده من العير بلا
سبب شرعي . هذا معنى القاء علة لتكليه المذكورة في المجموع أن دفع المرء ما
ليس بواجب عليه يسترد^١ .

(١) هذا في سببنا جميع . سببنا نحن في عمل أربع من سببنا لأن من
القسم الثاني .

(٢) المانع في شرح المحامع ، ص ٣٢٠ .

ويكون دفعه لا يجب أما نتيجة حصاً ، و . تعرض لم يتحقق ، أو تعرض غير صحيح . واليك أمثلة عن كل ذلك :

أولاً : لدفع حصاً من فوائد المحلة لحوزته عن كتب الاشء والنصير القاعدة الكسفة : لا عبوة ، على البني خطاه ، المادة ٧٢ .

فإن طيناً حداثاً عليه وثباً وقاه ، ثم من خلافه ، أي من انه غير مديون ، فله استرداد دفعه ومنه لو أدى المدين المدينى الدائن ، ثم دأ به كسبه مرتبة اخرى ، دون ان يعمى بالاداء الاول ، كان للكسب حتى الرجوع على الدائن واسترداد دفعه خطأ بدون موجب .

وكذلك ، لو ادعى أحد داراً في دار رجل آخر ، فصاله هذا على بدل من الدار وسدده له ، ثم رهن المدعى عليه انه كان اشترى الدار من المدعى من الصلح ، فبطل هذا الصلح ورجع على المدعى رد الدار .

وفى على هذه الاشء عرف من نوعهم . وعلم حمداً انه لا عبوة ، فادفع خطأ وان يدفع ان يسترد ما دفعه على هذا الوجه ، لانه دفع بلا سب شرعي .

ومن يطعم ان يشترط الاسترداد وجود الخطأ ، لان دفعه لا يجب فصدت يكون اما حصوله على الغير ، وحكمه مرتبة في باب القسوى ، راد برغمه فلا موجب فيه الاسترداد ، لان التبرع من سبب البعث ، ولا رجوع عنه بعد القبض . ومن نوافر شروحه في مذهب الحنفي ، رضى عن القسوى نصاً في مذهب اخرى كما سترى في حقه . وهذا بوضوح . جاء في شرح الوهب بانه لا يشترط ان من دفع شيئاً ليس راجعاً عنه فله استرداده ، الا اذا دفعه على وجه اهنة ،^١ .

١ : يدفع لا تعرض صحيح لا يكفي ايدفع الصحيح ان يكون له سبب أو غرض ، بل يجب ان يكون هذا الغرض شرعياً صحيحاً . فادفع أحد ما لا لغرض غير صحيح ، كما في دفع الرشوة ، وان له حق استرداد ما دفع ، عملاً بقاعدة التي ذكرت : يدفع ما ليس بواجب عليه يسترد ،^٢ .

ثانياً : الدفع لغرض لم يتحقق جاء في الجامع ، ان يدفع اذا كان لغرض لا

(١) رجع لأيه . وحدثت للتوصي (س ١٠٦) ، ولان نعم (س ٦٣) ، وان يريه (س ٣٢) ، (س ٤٤) . وشرح علي حيدر على مادة ٧٢ من مجلة (٢) شرح حموي على لسانه ، ج ١ ، ص ١٥٤ . (٣) مجمع . روجه . يقع في مجمع مذكور .

يُجوز استرداده ما دام هذا العرض دقاً^١. أمّا إذا لم يحقق العرض أو السبب المقصود، أو إذا رُل بعد تحقيقه، فمبنيته يحق لمن دفع أن يرجع ما دفعه كله في الحالة الأولى، أو جزءاً منه في الحالة الثانية.

مثله ، و كانت النجدة في عقد الاحارة : « تترى الاحرة ، المتعجب . يعني لو مسلم
المسافر الاحرة قد ، ملكهم الآخر ، وليس المسافر استردادها » (المادة ١٤٦)
وتعني ان الدفع كان حراً ، و موجود ، ولكن اذا فشت الاحرة لعدم دفع ، كما
لو استؤجر طراح للعرس و مات أحد الزوجين ، أو لو استؤجرت مرصع تطوف و توفي
الطيف قبل اتمام مدة الاحارة (المادة ١٤٣) ، أو اذا كاتب الاحرة فسدته عند
اكتفائها ، فليس المسافر استرداد ما دفعه بسبب فوات العرس المقصود ، أو استرداد
ما راد من الاحرة عن امددة المدة المدة للمصح بسبب زوال هذه العرس والمسافر
نصاً في الاحرة بعد مدة أن يحس الشيء المسافر في يده حتى يسوفي الاحرة الذي
عجلها للآخر . ٧

وما ذكره شمل جميع حوال الطلاق والفسخ في عقود بصورة عامة فهي
كل مرة يكون العقد فاسدا او مفسوخا ، غير ان من المذهب ان - ستؤد
دفعه او - اكنسه الآخر منه ، وذلك بشروط معينة تختلف باختلاف الاحوال
واما ما في ٢. و ان هذه الاحوال ، حسب عقود نفقته او اعجوره عليه بسبب عديم
اعتنه للعقد ، مثا ، اذا كان الصبي مخجورا عنه ، و - له لا يحج امره ولا
استقراره ، و في ذلك من الضرر المخلص في حقه . و ان فرضه الا ان شيئا ، و
دام عين الشيء ، فاما كان صاحب المال ان ستؤده ٣. وكذلك اذا رخص الوي
اجرة بيع لصبي الصغير في املاك التي اعطيت عقد الصبي موقوف على هذه
الاجرة ، وليس يشتري استرداد الشيء الا ان يكون الصبي قد تحقق ذلك في
مصلحة التي لا بد منها ، وحينئذ يبرم الوي رد الثمن ٤

(١) الناعم في الوصف المذكور .

(۲) ۱۹۷۱-۷۲ ص ۱۸-۱۹، شماره ۱، نشر ملی، ص ۱۷۶

• ۱۰۰ •

3) در بهر یک $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{2}$ از γ و γ در $10^8 - 10^9$.

(۱) جامعہ حکماء ص ۱۸۰ (۲+۳ عشرین) ص ۱۳۱ و ۱۳۲

(٥) القوانين المثقة لأبن حبري، ص ٣٢٠.

والحكم في استرداد دفع ما لا يجب ، سواء كان الدفع حصاً أم لعرض محرم
 أم لعرض لم يحقق ، هذا الحكم موافق لما ذكرناه في القواعد الاخيرة ، وشبهه
 حصة بدعوى انتفاء السبب ، كدعوى استرداد المدفوع خطأ ،
 ودعوى السبب غير المتحقق او غير الصحيح ^٢ .

تعويض المتل

العرض بوجده ^١ مستق ومقتدر . ولأول هو العرض المتفق عسبه في العقد .
 وشبهه ، او تعويض المتل ، هو التعويض المتعارف مثل العمل او الشيء الذي قدمه
 المدين على طلب المتعويض . ويكون هذا عدة عند عدم وجود العقد ، او عند رواله
 او فساد ، او عند عدم تسمية البديل فيه .

مثله في الاجارة ، كمن حاد في المحلة ، والآخر المسمى هو الأجرة التي ذكرت
 وجب من العقد . واجر المتل هو الأجرة التي قدرها اهل الخبرة السليمين عن
 العرض ، انما هو ٤١٥ و ٤١٤ . واد كان لآخر مساوياً واحتلف فيه
 المقومون ، وجب اعتداد الاجر الوسط ^٣ .

وقد قدما ان الشريعة الاكثيرة معب عن التزم شيئاً وبعد ما فاصلاً ، وعلى
 وجه تخالف لا يبرمه عن المتعاضد بالعرض المسمى في العقد . ان اعطته حق طلب
 متعويض المتل ، اذا كان يمكن الاستدلال من ظروف الحال على وجود عقد مؤول
 ضمني ، ورفضت كل تعويض فيما عدا ذلك .

وفي الشريعة الاسلامية اتمه شبهه عن تعويض المتل ، ولكن لا يسد حتماً
 الى تعديل العقد الصبي . واليك حص الامثلة منها ، نقلاً عن المجلة وعن غيرها من
 الكتب المختصة ، مر به بالدرج حسب علاقه بالعقد أو شبهه . وعلى هذا
 النحو ، امكن تقسيمه الى فئات هي : العقد الصبي ، عدم العقد المتل ، بحالة
 العقد ، العقود العسده .

Condictioes sine causa (١)

Condictio ob iniuriam vel injustam causam

(٢) لا بدعوى سبب غير صحيح

العقد الضمني وما سببه

في باب الاحارة من امثلة عديدة عن العقود الضمنية التي نرى فيها احرة المثل . وهما كآلهما :

اولاً - لو ركب احد في بحر المسحور او روارق المواي او دواب الكراء من دون مة ولة ، ولم يكن الاحرة معروفة ، لزم على المستأجر حر المثل ، (المادة ٤٣٧) .

ثانياً - لزم احرة مثل اصطنع حرمه على حصة او صاع له شيئاً بدون عقد ، ادا كان العدم من محرم ، الاحرة او كان الصاع معروفاً تلك الصفة (المادة ٥٦٣) .

ثالثاً - من اعطى ولده لاسد لعله صعه ، من دون ان يشترط احدهم للآخر اجرة ، فيعد نعم الصبي ، لو طاف احدهم الآخر بحرة ، يعمل يعرف البلية وعادتها (المادة ٥٦٩) . عاذا كان العرف يشهد للاسدد ، حكم له بحر مثل عمه وادا كان يشهد للصبي ، فلهذا احرا مثل على الاسد .

فمن جمع هذه الامثلة وما اشبهها ، وان كان لا يوجد عقد صريح واتفاق معين على الاجرة ، الا انه يوجد عقد ضمني حقيقي ، مبني على الاحتياج والقول بالدلالة سواء بالنعطي العملي ام بالرجوع الى العرف والعادة . بذلك كان الاحتياج تعويض المثل فيها مسبباً على العقد امثوز ، لا على حسب آخر من سبب الالتزام .

انما لا بد من التسليم بان هذا العقد الضمني جاء ضعفاً او دوصاً ، فلا بأس من تدعيمه وتقويته باب نظر اليه من ناحية حادثة ، هي ناحية المكسب غير المشروع .

وعلى كلر ، فمن قد ذكرناه في هذا المعرض ، على سبيل المقارنة والمقابلة مع احوال اخرى شبيهة ، ليس فيها مبرر ساويل العقد الحقيقي . ومن امثلة هذه الاحوال ما يلي .

اولاً - ادا تعي احد ناظر على الوفاء وبه يشترط الوفاء له احرة ، فان له

(١) راجع فيها ، عما مواد لحة في سذكرها ، الاسماء وبناظر لان عمه (من ١٤٦ - ١٤٧) ، وشرحه عمر عبون الصائر العموي (ج ٢ من ٢٢٠ - ٢٢١) ، واعلام الموقفين (ج ٢ من ٢٢٤) ، وبعود لان جـ (فاعلمه ١٥١ من ٢٢٢) .

تعويضاً يعدل الاجرة لمثل عمله ^١.

ثانياً في المحلة ، من يستعمل مالا غيره معداً للاستهلاك ، يبرمه دفع اجرة المثل لصاحب المال (المادة ٤٧٢) .

هذان المثالان ، وان كانا يشبهان احوال العقد الضمي الذي ذكرناه ، الا انه لا يمكن فيها ادويل العقد الحقيقي ، وذا صار تعليلهما بنسبة الكسب غير المشروع ، كان هذا التعليل صحيحاً وقائماً .

تحرير الفرض السابق او مخافته

في بعض الاحيان سمي العقد ، ولكن رغم انه يثبت أحد الطرفين به سبب الاضطرار ، ووسع الاستناع بآثاره . فمثل هذه الحال ، يحق للطرف الآخر أن مطالب بموحيض ائتمن بدلا من هذا الاستناع . ويكون التسوية عند بعض آثار العقد السابق ، كما لو كان هذا العقد مالياً .

إنما هذا المبدد ليس الا من باب التمسك . لأنه يكون في الحقيقة على قدر الاضطرار فقط ، ولأن الدل الذي يحكم ، عطائه على سبيل المعوضة ليس السدن المسمى في العقد ، عرض وحده ، بل هو بدل ائتمن . ونحن نرى أن الجواب دفعه لا يرتكز على العقد لعدم التحديد الدام ، بل انه يفسر بنسبة الكسب غير المشروع . وبوصح هذا بعض الامثلة . فهي محلة الاحكام العدلية ، لو استأجر احد رورقاً لمدة معينة ، وانقضى المدة في أثناء الطريق فلاحارة سد حتى يصل المستأجر الى الساحل . ولكن يلزم المستأجر دفع موعود عن الاستناع بالورق خلال المدة السابقة . وهذا التعويض لا يكون حيا السدن المسمى ، بل يكون مبدلاً لأجر المثل (المادة ٤٨٠) .

ومثله ، لو استأجر احد أرضاً وررعها ، وانقضت مدة الاحارة قبل ادراك الزرع ، فالمستأجر أن يفي الزرع في الارض الى ادراكه ، ويعطى صاحب الارض اجر المثل عن المدة الرائدة (المادة ٥٢٦) . ويكون ذلك حتى ولو اسي المؤجر وأصر على قلع الزرع

(١) فتاوى ائمة (ج ٢ ص ٢٢١) ، والخبر (ج ١ ص ١٣ و ١٤ و ١٧) .
وسبق الحديث (ج ١ ص ٢٢١)

والحكم كدست في المستعير الذي يزرع الارض . ودائقي الورع بعد نهاية الاعارة ، فالمستعير ان يستعده عند ادراكه بحر الشئ وب وجب الاخر على المستعير ولو لم ين ان الارض في لاعارة ان المستعير يملك مفعلة مدونة بدون بدل .. (المادة ٨١٢) .

وهذا الحكم في المستأجر والمستعير دل به الحعيون من باب الاستعانة ، خلافاً لذلك الذي يقضي بقلع الورع عند نهاية مدة العقد ووجه الاستحسان هو دفع الضرر عن الزارع ، لا سيما وان الورع له قيمة مدبومة .
وطبعي ان هذا الحق لم يحط له صاحب اندي زرع الارض ، لان فاعله لا يمسد ان عقد سابق بل وقع صاماً فوجب اعدامه لا بغيره .

فواضح ، فثبت ان اذ يره على غصب الاستدخ من العقد بعد رواه من معرفة العقد من ناحية مدته المشروطة . ولكنه بوحده احوال غيره يكون اذ يره فيها من ناحية موضوع العقد . مثله ان النسي في الكبر ، ولو من حد حد صاً ان يحبط توبه فمبصاً ، فمحصه فـ ٢ ، فمحصه التوب فـ ١ . فمحصي الخط فمحصه الفساد واما الحد فقد ، ودفع اخر امثل للحد . فمحصي امثل فمحصي . فمحصي فمحصه العقد ، من اقصاء الاستحسان والاتفاق .

الفرد الخامسة

في المذهب الحنفي بوجه خاص ، كما سبى ، فله من العقود ، لا بعد صحبه ولا بطله ، بل هي ومصر بين انفسين وتسمى العقود الفاسده . وهي بصورة عامة العقود المشروعة اصلاً ولا وصفاً ، تسمى اما صحبه بعذر دائم ، وفاسده بعذر بعض اوصافها الخارجة (المادة ١٠٩) .

ومن أهم اسباب الفساد في العقود فاسده الجانبية في العقود عليه . فمن العقود الفاسده مثلاً ، البيع الواقع على شيء غير معبرم او اتسع بدون سمة الثمن ، او الاعارة التي لم تتعق فيها اسعة او الاعارة بوجه فاسد له رغبة او اعارة مالي التيم

(١) زيمي على ك . ج ٥ ص ١١٤ ١١٥

(٢) فسرته . يعني في شرح ك . ج ٥ ص ١٢٠ ١٢١ ، وهو الذي يلبه
المكان عيسى .

«قل من اجر المثل»^١.

وهذه العقود بعضها مطلق صحيحاً ، كفي في البيع والقرض^٢ وهما اذا فسخ بشري البيع او اذا فسخ استعراضي الشيء موضوع القرض ، صحيح العقد وبعض هذه العقود القسده يصح فسخه فربما من جهة في اكثر احكامه ، كما في قوله^٣ . ولكن البعض الآخر لا يمكن ان يفسخ كذلك ، كما في الاحارة والشركة ومثله^٤ . وهو الحكم في الاداء الخواتم لا يطره اي معاوضة انشروحه اي لدل انفسى ، معرض وجوده في العقد ، بل يضر اي تعرض امثل ، شرط ان لا يرد على انفسى .

ففي الشركة مثلاً ، اذا كانت صحيحة يراعى شرط البعض في قسم الارباح ويمكن ان يقسم الربح في الشركة القسده على مقدار رأس المال فلا شرط لاحد الشريكين ربيدة ، ولا غيره للشرط^٥ (المادة ١٣٦٧ و ١٣٦٨) وكذلك اذا فسدت القسده والبراعة وامدوره ، كان للعمل آخر مثله^٦.

وفي الاحارة القسده ، لا يجب دفع الاخر بمجرد القدرة على الاستعانة ، بل يرم الاخر فقط ، لا على الخلفي والاخر الام ليس له انفسى في العقد ، معرض وجود القسده ، هو انفسى شرط ان لا يكون الاخر مسمى مثله^٧ ، ولو استأجر احد العلم عم او صحبه ، فبذكرت مدة العقد الاحارة على المدة ، حتى ان الاستدانة بحق الاحارة تكون حاصراً ومهيئاً للعلم ، فرب التمهيد او لم يقرأ . وان لم تذكر مدة العقد احارة قسده ، وعلى هذه الصورة ، انفسى فقرأ التميد والاستدانة بحق الاحارة ، والا فلا ، (المادة ٥٦٨) . ويقصد بها بالاعره اخر امثل ، شرط ان لا يرد على انفسى في العقد

ومن الاحارات القسده احيى عقار الوفاء او السهم بقل من احارة المثل . وفي هذه الحار يرم المأجر دفع احارة امثل الحقيقية (المادة ٤٤٩) .

وان هذه الامثلة التي ذكرناها مأخوذة عن المحلة وكتب الحصة . ولكن ابداء الذي تطوى عليه لا يقصر على المذهب الحنفي فحسب ، بل اي قال به أيضاً

(١) مواد ٢١٣ و ٢٣٧ و ٤٤١ و ٤٥٠ وما بعدها من محلة .

(٢) مادة ٣٦٦ من محلة ، وجامع قصصين (ج ٣ ص ٧٦) .

(٣) الدر المختار (ج ٢ ص ٦٨٢) ، ورد مختار (ج ٥ ص ٤٦٥) .

(٤) الاشباه لابن نجيم ، ص ١٤٧ .

غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى ، مع تفصيل لأقسامه من بيانه في هذا المعرض .
ولابد من الإشارة الى ان باب العمد مبنية على الجهة في المذهب الحنفي
وفي اعمدة مد عده المادة ٦٤ من قانون اصول المحاكمات الحقوقيه المقتضي ، كما سباني
في باب العقود .

وعلى الوجه ، نحن نرى في العقود العمد هذه ، كما رتب في الامثلة السابقة عن
العقد **العمد** ، هي او الحالات المشبهه ، وعن عمد عقد أو محققه ، ان المبدأ الذي
يشمله جميعاً واحداً . وهو يرمي إعطاء من ليس له عوض تقضي العمد ، حسب
قده أو رولته وعده اكتمل عوضاً عادلاً وهذا العوض المعدل هو عوض
الشيء الذي سحبه من العمل أو الشيء الذي قدمه طالب العوض نحو الكاسب .
وهو عوض لا يبرره عطفه ، ولا مصدر آخر لا يترتب ، كما سباني ، سوى مبدأ
الكتب غير مشروع

الانضمام

من حيث السبب المعروفه الاضمار التي . عن انضمام شئين يمكن بمقدور
او احدهما صورته لا يمكن معاً تميزهم وفصلهم ، او لا يمكن ذلك دون ضرر
كثير ، كما ترى في البناء ولعرس في أرض المير ، وما إلى ذلك وغير الاضمار
يرتكز صورته عامه على القاعدة الأساسية التي لا بد من بيع ، او انه العرق مدع مع
الأصل .

وعرض هذا ، من جهة المير الحاصل في ملكية الاشياء المنصبة او المنصبة ،
يعود الى بحث اسباب الملك ، ومن ثم يخرج عن موضوع الطاهر . ولكن من
كنس ملك غيره ، انضمام على هذا الوجه سوجب عنه احداً تعويض الخسر
تعويضاً بحسب اختلاف الأجزاء والمذهب . ونحن نوضح فيما يلي مصداق من هذه
الاحوال على سبيل المثال :

اولاً في جهة الاحكام العدليه ، ولو خرج ملك احد من يده لا قصد ، مثلاً
لو سقط حبل ثما عليه من الروضة على الروضة التي تحته ، يسع الأول في القيمة

(١) خبر مثله مشبه في المذهب الحنفي وفي كتابه هو عند لا ربح (نفعه ٤٧
من ٦٧ - ٦٩ والقاعدة ٧٩ من ١٥٣) .

الاكثر يعني ان صاحب الارض التي فيها اكثر يضمن لصاحب الاقل قيمة ارضه ويسلكها مثلاً لو كانت فيه الروضة العذب قبل امدتها خمسة وثمانية اسيقي الف ، ضمن صاحب الارض صاحب الارض فيسبها ويتسبها كما اذا سقط من يد احد لؤلؤ فمه حمون ، والقطعة دجاجة فيسب خمسة ، وصاحب اللؤلؤ يعطي الخمسة ويأخذ الدجاجة (امدته ٩٠٢) .

وعند دجاجة في العاصي اعمده ان اذا ابيع صغير لؤلؤة وكانت فيها اكثر من قيمته ، فصاحب اللؤلؤة ان يجد الصغير نفسه . وإذا كان من اللؤلؤة شيئاً غير ، فلا شيء على صاحب الامر^١

ثالثاً الصاع . وعصب احد شيئاً ويؤثر بعض ارضه مربعة شيء عنه من دجاجة ، كما لو عصب ثوباً ورضه ، وطبخ كحلل مختلف اعداد

وهي بمعدل اثني والخمسين ، يصير العصب والمعصوب منه شركين بمدة قيمة كل من الشئين . وإذا بيع الثوب اذ وقع ، فمعه يقسم بين المالكين بمدة النسبة . هذا اذا بقيت قيمة الشئتين دون تعبير . ولكن اذا رادت فمئتهم ومربعة لصاحب الشيء الذي رادت فمعه ، وان عصب كان المقصود على العصب وفي هذه امدته يحوز للعصب ان يقع الصاع دجاجة ، وكذا صاع من يقص من دجاجة الثوب^٢ .

اما في امدته اداكي والحمي ، والمعصوب منه بخلاف ان شاء ضمن العصب فمعه الشيء ، وان شاء امرد المعصوب عصباً واعصى العصب فمعه المربعة^٣ فمعه قيمة المربعة ، كما ترى ، هو من يوع المعوص عن الكسب غير المبرور

ثالثاً الباء والعريس . لو عصب احد ارضاً وبني عليها داراً او عرس فيها المبرور ، فعند احمدين حمل والاثني لكل من العصب وصاحب الارض ثلث طاب الفيع بشرط المعوص عن مقصود الارض ، وليس لأحدهما ان يجز الآخر على ابقاء الباء او العرس . ولكن اذا طلب صاحب الارض فذلك الباء او العرس وقبل بعصب بذلك ، كان على صاحب الارض ان يدفع هذا العصب قيمة مسا

(١) هدية ، ج ٥ ص ١٢٨ .

(٢) راجع يعني (ج ٥ ص ٢٣١) ، ودية محمد (ج ٢ ص ٢٦٥) ، ومهد

لشيري (ج ١ ص ٢٧٥)

(٣) راجع لثالة (لالة ٨٩٨) وشرح موهب خليل (ج ٥ ص ٢٨٧) .

تلكه على هذا الوجه ^١.

ثم عند ذلك ، فصاحب الارض يختار بين ان يأمر العاصب بقطع ما ساء أو عرسه ، وبين ان يسلك العرس أو الساء مع اعتناء العاصب فيه مقوفاً بعد طرح اجرة القلع ^٢.

وبقرب المذهب الحنفى في هذه المسألة من المذهب المالكي مع بعض الخلاف في التفصيل ، والكروحي وبعض الحنفية ان حرق قنوا ان صاحب الارض ان أمر العاصب بقطع الساء والعرس اذا كانت فيه أقل من قيمة الارض ، اما اذا كانت قيمته اكبر ، فله صلب ان يسكنه ويدفع قيمه دون ان يؤمر بالقطع ^٣.

ولكن هذا القول مخالف لما يعنى به . فنقول ان حرق في المذهب الحنفى هو ما احدث به حجة الاحكام العدلية ، وان كان المعصوب ارضاً وكانت العاصب تشاء علمه او عرسه او اشجاراً ، يؤمر عاصب بقطعها وان كان القلع مصرّاً ، فلمعصوب منه ان يعطي قيمته مسحق القلع ويصعد الارض ولكن لو كانت قيمة الاشجار او الساء اريد من قيمه ، الارض وكان الشاء او عرسه بوعده صاحب شرعي ، كان حمله لصاحب الساء او الاشجار ان يعطي قيمه ، الارض ويتمكها . مثلاً لو انشأ احد على العرصة امورونه له من ولده ، تصرف ارضه من قيمة العرصة ثم تنهرها مسحق ، فله ان يعطي قيمة العرصة ويصطط ^٤ (المادة ٩٠٦) .

وشبهه بما جاء في دواين الملكية الهندية السورى ، مع بعض فرق في التفصيل فليراجع ^٥.

ولابد من الملاحظة اخيراً ان المحلة اوجبت أيضاً التفرع عن الكسب غير المشروع في عمارة الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة ، كاطحون والجمم وان عمّره احد الشركيين بادن شركه أو بادن الحرة ، كما ، فحكمه عرصة في باب العسوي ولكن ان عمّره بعد امتناع الشريك ومن غير أدنى الحاكمة ، فله ، كما

(١) الام (ج ٣ من ٢٢٢) ، وفتح القدر مع مجموع ج ١١ من ٣١٣ . ٣١٤ .
والمعنى (ج ٥ من ٣٧٩ ٣٨١) .

(٢) ساج والاكليل للمولى (هامش الخطاب ج ٥ من ٢٨٧) .

(٣) بررية (ج ٣ من ١٥٩ هامش الهدية)

(٤) المواد ٢١٥ - ٢١٧ من القرار ذي الرقم ٣٣٣٩ .

جاء في الحلة ، ولا ينظر الى مقدار ما صرف ، ولكن له أن - توفي انقدار الذي أصاب حصة شريكه من قيمة الباء وقت التعمير ، (مادة ١٣١٣) . وهذا هو يعينه الاثر ، بلا سبب مشروع ، وهذا هو معيار العوض من الكسب الحاصل رابعاً - الرزق في هذا الموضوع أيضاً - لا بد من مذهب . فمن لا تعرض له ، بل يكفي برواية الحدوث الشريف ، من رزق في ارض قوم معين ادهم ، فليس له من ارض شيء وله منه ^١ . ومما ان ارض تنقضي لصاحب الارض ويكون برار من الارض واحدة عنه ، لا ان ينقضي صاحب الارض يترد ارض له اياه دفعه احرة الارض عن مده ارضه ^٢ . وعند اخصه اذا كان ارض مضافاً ، فليصاحب الارض ان يأمره يقع لرض بعد مده ^٣ .

ومما احتجب المذهب او تعددت العائلات في المثل التي مردده ، أو غيرها من نظيرها ، خلاصة الى لا شئ في كل مده ككتب امرؤ شئاً أو مالا على حساب غيره . سبب الاجتهاد او الاختلاف ، كان على الكسب صورة عامة ان يحاسب الحاضر ، اكتسبه منه على هذا الوجه .

عود الى المدعى العام

هذه هم الاحوال التي يكون فيها الكسب غير مشروع غداً . وهي سبب حصرية ، بل ان ينوع كثيراً ، بخلاف مذهب في اواب عقه الخلفه ، ^١ . لا اكتسب بما قدم لئلا يخرج عن أصل المده ، الذي هو موضوع الادعي ، الى التفصيلات والتفرعات التي لا حصر لها .

ومن عود الى القاعدة العامة انه لا يجوز لأحد ان يأخذ مال أحد الاصل شرعي . وقد بين آخراً أصاب الكسب اشروعه ، ولا علاقة لنا بتفصيله . ام واجب العوض عن الكسب الحاصل فيكون محتجاً بخلاف سبب هذا الكسب .

(١) روى يودود (ج ٣ رقم ٣٤) وروى مع خلافه في اللغة في مسند حميد وسنن ترمذي وابن ماجه (صحيح كبر ٣٠٠ ص ١٩٥)

(٢) ترمذي عقبه ابن حري (ص ٢٢١) ، وفتح مده في موضوع مسدود ، وسنن (ج ٥ ص ٣٩٢)

(٣) حاشية عليه في ج ٢ ص ١٠١ .

هذا كتاب الكسب بحثاً عن سبب مشروع كالعقد وما شابه ، كان العقد نفسه
أو السبب المشروع الآخر هو مصدر الفصول الثلاثة ، فليس وجوبه أو عدم وجوبه
وعلى مقدماته ، وشروطه . وإذا كان الكتاب مدخلة على غير مشروع ، كالحرم
والعصب ونحوهما ، وأما هو هو بخلافه مصدر الالتزام والحيثيات والعقد
والآخره أدب كلامه مصدران مستقلان لالتزام ، يربط في موضعها
و يكون الكتاب بحثاً عن من الفصولي . وقد رتب حكم هذا العمل
واختلاف المذهب والضرر فيه ، ورسمه في بعض مصادر من مصدر الالتزام ،
صبيبة مشيئة الفصولي وحدها .

وفي هذا عدة مصادر ، التي هي أحكام الخاصة ولا علاقة لها في هذا
المعرض ، يوجد حوزة شيخهم كسب لا يبرره سبب مشروع ، ولا يكون فيها
من سبب آخر مدعاة هذا الكتاب . فهل مثل هذه الأحوال في الشرع الإسلامي
خبره عامة بحكمهم ، وما يكون خبره مدعاة للأثر . ولا سبب ؟ هذا هو السؤال
الذي بحث بحثه وأجواب عنه في حوزة هذا الموضوع المهم .

وقد قدمنا في الشرع الإسلامي ، نقر بالاشتراك الالتزام في حوال مصنف عديدة
من الأثر ، غير المشروع ، كالبرداد المدفوع بدون وجوب ، ونحوه من المثل ،
وحواش الكتاب سبب الألق والاختلاف ، وما إلى ذلك . ولا بد من الاعتراف
أحياناً بالشرع الإسلامي رفض اعتبار الكسب في مواضع أخرى وعدّه تبرعاً بمن
صدر عنه . وقد مرت بعد امثلة عديدة من ذلك في باب الفصولي وحكم خبره في
المذهب الحنفي

وعلى الرغم من أن الحكم الشرعي في هذه الأحوال لم تقبل به جميع المذاهب ،
كما أوضحنا في حوزة بحث الفصولي عللاً عن أن القيم وغيرها ، فليس في ذلك خروج
عن القاعدة الإسلامية العامة . فممنوع هو أحد من الغير فلا سبب مشروع ،
والشرع كما غير من أسباب السبب مشروعة . وإذا عين أنه لا شرع يقتضيه
الشرع اعتراضاً دون أن يكون نتيجة إرضى الذي هو ركن عقد البيع الحقيقي ،
فقد أن الشرع يرفض وجوده حكماً ، والشرع أو القاون هو سبب من أسباب
السبب ومصدر من مصادر الالتزام كغيره من المصادر أو الأسباب الشرعية
الآخرى

وعلى الجملة ، ولا نبرم سب الاثراء غير المشروع بوضع شكل عام في
 الشريعة الاسلامية . ولكن فيما عدا بعض الاستثنائات انبثقت في بعض مذهب على
 اعتبارات النوع ، لسب ادى في جوهر الشريعة الاسلاميه وحققهم ما منع من معنى
 مبدأ عدم الذي اوضحه ، وهذا المبدأ العام سب القعدة العامة انه لا يجوز
 لاحد ان يحدد مال احد بلا سب شرعي ، حيث ان هذه التي تشمل جميع انواع
 الأحكام على الإطلاق . ثم الذي يجوز ان يضمن احد هذا المبدأ من رتب اولى ؟
 وهو بلا ريب مبدأ من احسن المبادئ وعدمه . وهو ايضا موافق عمده .
 ومبدأ ثلاثة الكرمه . لا ركاوا اموالكم ، كبروا حسن . واي ناطل قسم من
 الاكابر على حسب العجز الامور شرعي . وشرعه ، كما صدق من قول ،
 « هي عند كاه ، ورسمه ، كما ، رسمه كاه ، وحكمه كاه » .

القِسْمُ الثَّانِي

التصرفات الفعلية والأعمال غير المباعة

الباب الأول

التعويض المادي في الجنايات والنصب

الفصل الأول

معلومات عامة

تأثير الجاهل والمضايقة

نحن نعلم ان الشرائع مصدر من مظهر الحجة الاجتماعية ، وترتيبها ووقتها
لنا موزن مقدّر معلوم . ونحن نرى لذلك ان — متعاقبة بنفسه ، شدة العقاب
والعير كالمجتمع نفسه ، حتى صارت قاعدة تدل الاحكام بتدليل الاعصار والامصار
قاعدة كلية اذلية .

وإن بعض النواحي الشرعية أكثر بعلها تلك الحجة من البعض الآخر وهي
من ثم نحس أكثر من غيرها أثر مظهر المجتمع . ومن هذه النواحي ، بدون ريب ،
احكام الجرائم على انواعها المتبينة . فهي مصدر ، منبئة الاصلان ، عادات المجتمع
واخلاقه وتقاليده . فلا عجب ان من ان يرى الاحكام مرآة للبدن الذي نشأت فيه ،
وصورة مصغرة للبيئة التي شرعت لأجلها .

ولا ينبغي ان ننسى ، اذ ادرسنا احكام الجرائم في عصر من العصور ، ان

الاعتناء العامة والخاصة

تتم احرائه في الفواص الخاصة ان فليس . احداها الحرائم احرائه ، وهي الافضل ، محرمه في قانون العقوبات ، والتي تعاقب مقرونه باسم الحق العام تأديماً له ، وحرراً لغيره ، وحفظاً للامن والنظم . والفئة الثانية هي الحرائم المدنية ، اي افعال التعدي الباصرة التي تروم وعنه براءه الضرر وتعويض المضرر به . انه من وسكون على الفعل احباً حراماً حرائه وحرماً مدياً ان واحد ، كالقتل او السرقة ، كما انه وسكون حراماً حرائه فقط ، كحصول السلاح الممنوع ، او حرماً مدياً فقط كاتلاف مال الغير .

لذا كان شره الحرائم حيين . احداها عمه ، تنزل وحده نظر الدولة الى الحرية ، . بصره من عقوبات لاحل الموضع على الامن والنظم العام . والاحية الذمة خاصة ، تتعلق بالمرء المضرر من الحرية ، ومن وجهه بصره اليها وحده مطلب التعويض هو او عائلته .

وقد كانت لائحة الخاصة في القدم اقوى من الذمة العامة . فشر او الانتقام الشخصي كان الالباس الدرع للشرع الحرامي التدمر . وسنه ان سمعان الدولة لم يكن آسند قويا ، بحيث يقوم بذنب المجرم او بحصيل حق المضرر . فقديماً كان الحق للقوة ، وكان المضرر هو او قسله يحصلون حقهم منهم ، دون ان يوقع انتقامهم شيء سوى تدمرهم عنه بالعمو او بالصبح على مال مضمون

ومن اقدم الفواص الحرائية ذنون القصاص ، بما فيه من بساطة ومساواة . فكان لكل جرم عقوبة من نوعه : العنق بالنس ، والعين بالعين ، والس بالسن ، وهكذا . وقد كاب هذه القاعدة موافقة للعدل العطري ولحاجات المجتمع القايي ، ذلك المجتمع الذي غير شظف العيش وعنف المعاملات وحس الشر .

وبدأت شوكة الدولة بالمو ، احدث هي تنظيم هذا الامر . فاكثفت اولا شعيب بدل الصلح او التعويض الالراي . ولم يكن هذا الدل يحوي التعويض المضرر محسب ، بل كان فيه ايضاً ما يريد عن هذا التعويض ليكون ببرة العقوبة الخاصة ، التي اعتبرت وحدها كافية لاطفاء ثورة الانتقام عند المضرر وذويه .

ومع شعور الدولة بمرها المتزايدة ، طفقت على شيئاً شيئاً بوضع الأحكام

على أساس عام فلا يطر في ذلك الى مصلحة الفرد فحسب ، بل تراعى المصلحة العامة والامن العام والسلامة الاجتماعية . فترت بذلك السجبة العامة لشرعية الجرائم واصبحت منعقدة عن الدحية الخاصة بصورة ظاهرة جلية

وهذا التدرج في التطور لم يسر على وتيرة واحدة في جميع الأمم وسلاسل ، بل كان سيرة على طرق مختلفة مدسة ولكن الخلاصة التي لا راء فيها هي انه كلما رجعت الى الماضي في تدرج شرعية الجرائم بس الدحية الخاصة أمور واضع من في العصور اللاحقة . او بعدة عصرية ، كانت معظم الجرائم في القدم مدسة ترمي الى موعص انتصرو ، ولم تكن جرائمية تقصد الى مدممة المجرم باسم الدولة والحق العام ^١ .

ولا بد من اذنه الى ان التعريق بين الحرم المدني واخرم الجنائي لم يكن دائماً واضحاً كوضوحه اليوم فمن أراد ان يدرس الحرم المدني في القدم لم يمكنه ذلك دون ان يعرف اي الحديت والجرائم الجنائية ، بسب احتلاط العنشين وتشارك بعضها بعض .

العقوبة والتعويضات

من الطبيعي ان يقابل هذا القسم في الجرائم تقسيم شبه في العقوبات والتعويضات فاما الحرم الجنائي فينتج عقوبة عامة يعرض باسم الدولة او الحق العام ، وتعد واسعة نائها المدعي العام ، ولا تقتصر معفو المنصرر ولا بالصلح . واما الحرم المدني فهو من مصادر الموحات ، وهو يرم فاعله يضمن اذانة الضرر الناشئ او دفع المعوض المناسب . ويكره واجب الضمان فيه ان حق الضرر يتولى هو ضمه ، ويسقط بالبراء او بالصلح .

وعند مدد الجرائم المنسوبة الى الفاعل ذاته ، اذا كانت جرائمية تداخلت عقوباتها العامة وادعت بعضها في بعض ، فلا يعرض منها الا عقوبة واحدة . اما اذا كانت مدسة فلا تداخل فيها ، بل يجب التعويض عن كل منها .

وهذا الفرق بين العقوبة العامة والضمان المدني لم يكن دائماً كما هو اليوم فهي

(١) راجع كتاب ماين و مابون عدم (Maun's Ancient Law) ، طبع في (Dent & Sons) ، ١٩٢٧ ، ص ٢١٧ وما بعدها .

القديم كان بين الاثنين فئة وسطى تسمى العقوبة الخاصة . وهذه الفئة ، وإن كان
في معنى العقوبة ، إلا أنها وجدت لتصلح المصدر لتوقف عقوبته على طرده ،
وتسقط بتنازله عنها بالصلح أو بالإبراء .

أنواع الجرائم المدنية والمجتمعات العامة

الجرائم الجزئية واحكامها وعقوبتها كلها خارجة عن موضوعنا . أما الجرائم
المدنية ، أو الناحية المدنية من الجرائم ، فهي وحدها مما في هذا البحث .
وتكون الجرائم المدنية على أنواع متعددة . فمنها ما كان واقعاً على شخص
الإنسان ، كالقتل والضرر ، ومنها ما كان واقعاً على ماله ، كالعصب والاختلاف ،
ومنها ما أصاب شرفه أو عرضه ، وما إلى ذلك .

ويمكن في القوانين القديمة طرده عامة للحرمة المدنية ، بل كانت أحكام كل نوع من
الجرائم خاصة به ، وكانت الجرائم محدودة بمعيه هكذا كان الأمر مثلاً عند الرومان .
ولكن معظم القوانين العصرية وجدت نظرية عامة للحرمة المدنية ، كمنظرة
العقود العامة ، وافتتحتها مبدأ المبدأ الذي صيغ جمعاً . « قانون الموجهات والعقود
المدنية مثلاً أحد هذا المبدأ ، ونسب هذا الحق » كل عمل من أحد الناس ينجم
عنه ضرر غير مشروع لتصلح الغير ، بحجر فاعله ، إذا كان مميزاً ، على التعويض
(المادة ١٢٢) . وهو نص شبه نص القانون المدني الفرنسي (المادة ١٣٨٢) ،
والقانون المدني المصري (المادة ١٥١) . ونعمته جاء في القانون المدني الألماني « من
يقدم قصداً أو تقصيراً على الاعتداء بغير حق على ماله ، في حياته أو حياته أو
صحته أو حرته أو في حق آخر من حقوقه ، بحجر على ماله من الضرر الذي
المادة ٨٢٣) .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد حافظت بعض الشرائع اليوم على النظرة القديمة .
ومن هذه الشرائع الشريعة الاسكندنافية ، إذ ليس فيها حتى اليوم طرده عامة للحرمة
المدنية ، بل هي فئات معدودة من الجرائم الخاصة ، لكن هذه أحكامها المعينة لها
سمي هذا البحث في الاسكندنافية بقانون الجرائم جمعاً ، لا قانون الجرائم منفرداً .

الشرعية الدستورية

قسم الحقوق ، عند علماء أصول الفقه الاسلامي ، الى اربعة اقسام : حقوق الله الخاصة ، وحقوق العباد الخاصة ، وما فيه حق الله وحق العبد والاول راجع ، وما فيه لغيره والثاني راجع . وقد انقسمت الفئة الاولى ، الى حقوق الله الخاصة ، الى خمسة انواع تدور بين العبادات والمؤمن وما كان مشتركاً بينها جميعاً وكانت : فقه مداه . ونحن نكتفي به ، من هذه الأقسام ، ، تتعلق بالمقومات والصفات الناجمة عن الجرائم دون غيرها ^١ .

فقد أولا بحقوق الله الخاصة . وهي شعرب الاصول ما نعتق بها لمع
العلم ، من غير اختصاص بحد . وهذه ، ككس عصبية الخطر شامه البيع ، وقد
نسبت الى الله تعالى عظمى واحلالا وتقدير . ومن هذه لعنه من الحقوق العقوبات
الكامنة كالحدود الخاصة ، والعقوبات القصرة كحرمة القبل من اميرات . وهي
كما يستوفى باسم الجمع العلم ، رغم عفو انصر او بدله ، لصبح الا في بعض
مبشرات هسة . وقد كات امة الحدود ايم الدويه الله سنة موطا . عصب
صاحب الشرطة

والقصر الذي يضمن حقوق الفرد الخاصة وهي ما تعقب مصلحته خاصة
لاحد الناس ، كعمره مال الغير ، فدية ، خلافاً لتلاوي ، بحري فيها الأثر ،
وسبقه مصلح وانفعو . ويدخل فيها الصناعات بصفة العدة . كحقوق دفع بدل
المسكنات ، كما يدخل الصناعات الى فيها معنى العمولة الخاصة ، كالنبي والأرض
وحكومة العدل ، على ما منوضعه قريباً .

والقدم شئت هو ، اجمع فيه حق الله وحق العبد وكما حق الله تعالى ،
كجهد القدر عند الخصال اي بقوة من يرمي المعير سبعة ارباب . وهذا لا يخبر فيه
الارث ولا سقط بالعفو عنهم .

[illegible]

والقسم الأخير يجمع أيضاً بين حق الله وحق العبد ولكن حق العبد فيه أعلى ، كالتقصص ففي هذه العنة يجري الارث ويصح العمو أو الصلح على مال معلوم وإذا أردنا ، على الجملة ، مقارنة هذا التقسيم وتفسيره بالاصطلاح المستعمل في قانون الجراء الحديث ، وضعنا الحقوق والعقوبات العظام معادلة لحقوق الله وما يدخلها من عقوبات ، ووضعنا الحقوق الخاصة مرادفة لحقوق العباد . من جهة ، عند الحدود بالتعريف الحديث من العقوبات العامة . ومن جهة ثانية ، نقابها في فئة الحقوق الخاصة المصنفة الخاصة كدفع بدل الملهات ، والعقوبات الخاصة كالقصاص ، وما احتشمت فيه صفات الممان والعقوبة كالدنة والارث وحكومة العدل . أما التعريف المعروف في الشريعة الاسلامية ، فانه يكون ثارة من حقوق الله وثارة من حقوق العباد ، كما سنوضح في محله .

وبقصد من عقاب الحياة وانعدين الى عابدين احدهم ردعهم هم عن ارتكاب الجرائم وانعاسد ، والثانية جعلهم عطاء لمن يريد ان يعمل مثل فعلهم ورجح العير عن التشبه بهم^١ وهاتان العيبتان ، الردع الفردي والرجح الاجمعي^٢ ، هما اليوم ابصاراً من اسس العلم الجنائي الحديث .

والعقوبات ، سواء اكانت عامة ام خاصة ، هي في الاصل معيبة مقدرة ، ولكم في الوقت نفسه معاونة متنوعة . وسبب ذلك ، كما قال ابن القيم الطورية ، انه قد تفاوتت مراتب الجنايات لم يكن بد من تفاوت مراتب العقوبات . وكان من المعلوم ان الناس لو وكلوا الى عقوبتهم في معرفة ذلك وترتيب كل عقوبة على ما يستلزمها من الحماية جسداً ووصفاً وقدر ، لذهبت هم الآراء كل مذهب ، وتشعب هم الطرق كل مشعب ، ولعظم الاختلاف واشتد الخطب . فكدهم ارحم لراحمي واحكم الحاكمين مؤنة ذلك ، وارال عنهم كلمته ، وولى بحكمته وعلمه ورحمته تقديره نوعاً وقدر ، ورتب على كل جناية ما يناسبها من العقوبة ويليق بها من السكال . وجعل هذه العقوبات دائرة على ستة اصول : قتل وقطع وجلد وسبي وتعزيم

(١) اعلام التوقيين عن رب العالمين ، ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) او الاحكام الخاص والاحترار العام (Spezial und General Prävention) . اجم كتاب عرو (Garraud) ، في موضح في قانون مدني (Précis de droit criminel) ، باريس ، ١٩٢١ ، رقم ١٢١ .

مال وتعزير^(١) .

ولقل حمل عقوبة اعظم الحايث ، كاحدية على النفس او على الدين او على الاعراض عند البعض ، وذلك حفظاً لحدة النفس ، ومعاً بعد الدين ولاختلاط الاسباب ، وما نحر معها جمعاً من المعاصد العظيمة .

وجعل القطع عقوبة السرقة والحرب وقص من جنة قطع الاعضاء . ووضع اخيد عقاباً للرب والشرب والقدف . ومن عقوبات الرب ايضاً العي والتعرب .

اما تعزيم اهل فيكون في احوال عديدة ، اهمها متى كانت العدة حرمان الجاني ومدة تلك سقن قصده ، كعقوبة القتل بحرمانه من ميراث مورثه ، وكعقوبة الزوجة البشرة بسقوط نفقها الواجة على الروح .

واخيراً باقي التعزير . وهو عقوبة غير مقدرة ، متروكة لى اجتهاد الامام ، لاسباب في الاحوال التي لا عقوبة اخرى .

وبعد هذه المقدمة الموجزة عن قسم الجرائم من الساجدين الجرائية والمدينة ، لابد من الاشارة الى ان الفقهاء المسلمين قد درسوا الحرم المدي في نظره عامة ، كالتي رايها في بعض القوانين الحديثة ، بل بحثوا في الموضوع على الدجو العملي الذي انعوه في العقود . فحكم الحرم المدي رايها معترة في ابواب مختلفة من نفقه ، اهمها الحدوت والحدود والعص والالاف .

وقد توسع بعض الفقهاء في رب الالاف وطلقوا احكامه على مسائل متنوعة عديدة . ونحن نبحث فيه عن الاحكام العامة التي يمكن استخلاصها ، وعما اذا كانت تصلح لان تكون اساساً لنظره عامة للحرم المدي في الشريعة الاسلامية .

لا بد من ذلك من كنه سرعه في الحدوت والحدود والعص ، لسم بفكرة عامة عنها ، ولتبين انشاء ذلك علاقتها بالموضوع الخطير ، وكيف يمكن ان تكون مصدراً للالتزام وللضمان المدي .

الفصل الثاني

الحدود والتعزير

الحدود بموجب عام

الحد لغةً معناه المنع ، وشرعاً هو الاسم العقوبة مقدرة بحق حادثة ما إلى ، ولقد وضع هذه العقوبة رادى للمجرم وراخراً لآئمه ، فسميت بذلك حداً لكونها مانعة من ارتكاب الفواحش .

والحدود المراد على الطائيات سبعة وهي : الزنا ، والربح ، والرب ، ولقدوف ، والسرفه ، وقطع الطريق وشرب الخمر . ولكن من حكماء حصه طوله ، كتفي هذه حكمه وحيزه ، عدان من أولاً بعض الاحكام العامة لجميعها .

والحد ، كما قد ، عقوبة مقدرة على معصية في الشرع ، خلاف للدين الذي هو متروك لاري الامم كما سترى . وهو من حقوق الله ، وبذلك لا يسمى "نقصان" حداً ، لانه من حقوق العباد .

ونترس على كون احد من حقوق الله لا يستعد بالعفو ولا يصلح ، ولا

(١) راجع في بعض الحدود وحالاتها ما ذهب اليه : ابو حنيفة ج ٩ ص ٣٦ وما بعده ، وهذه (ج ٢ ص ٨٠) ، وابو عبد الله ج ١ ص ١١١ ، وجرير (ج ٥ ص ١٢) ، وندب (ج ٧ ص ٢٣) ، وجرير (ج ٣ ص ١٦٣) . ونحوه وسرجه لأخبار موسى (ج ٣ ص ٣٥) ، وآلاء (ج ٦ ص ١١٥) ، وهدى (ج ٢ ص ٢٨٢) ، وسورة الكبرى (ج ١٦ ص ١٢) ، وجرير على سبيل جيل (ج ٥ ص ٣٢) ، وحدثنا وجرير (ج ٦ ص ٢٧٦) ، وابن جري (ج ٣ ص ٢٥٣) ، وجرير وسرجه (ج ١ ص ١١٩) ، وجرير (ج ١١ ص ٢١٣ وما بعده) ، وندب (ج ٢ ص ٣٥٩) ، وندب (ج ٢ ص ٢٧٦) ، وجرير وسرجه (ج ٢ ص ١٥٦) ، وجرير وسرجه (ج ٢ ص ٢٥٧) ، وندب (ج ٢ ص ٢٥٨) ، وجرير وسرجه (ج ٢ ص ٢٣٥) وغيرها ..

في حد القذف عند بعض الفقهاء ، فعليه دافع أمر الحد إذا كان ، فليس يجمع بدم
الثباتي و صفة عن اعترافه . ولكن سكونه في كل نوع الحد كما يجمع الحد ، عملاً
بالحديث الشريف : « تعفوا الحدود في سبكم » ، ثم يعني من حد فقد وجب « ١ » .
وقد اختلف الفقهاء في ما له بعد اجراءه من بسويع الحد ، كما لو سرق أحد
شيئاً وهو من حد في ذلك سرق مرة ثالثة أو أكثر ، فمن يجب عليه حد واحد فقط ،
أم عليه اكل حرم حد ؟ و جواب عند جمهور الفقهاء ان الحد واحد ، كان اشهر
من نوع واحد ، لانه لا يجب شيء من الحدود نفس احرم حتى ثبت عند الحد ،
ولان العدة استلزمة من الحدود ، وهي الدية والرد والرجوع ، ثم يخص هذا
الحكم . وهذا ، كما ترى ، شبهة مدخل المعقولات والحدود - المعروف في
القوانين اجراء الحد .

الشبهة في الحدود

والجواب مذهب الظاهري ان الحد واحد ، كما قال حق الله ، لا يثبت
إذا وجدت شبهة ، لقوله تعالى : « تلك حدود الله فلا تمسوها » ٢ ، ولكن الرأي
الساكن عند أصحاب مذهب ورع ، ان الحدود يثبت ما ثبت ودفعهم
الاحداث الشرعية ، وادروا الحدود بـ « ثبت » ، وادفعوا الحدود بـ « استلزم » .
ادروا الحدود على الامس ، استلزم ، وان كان له يخرج وجدوا عليه ، في
الامس ان يحط ، في المعوجح من ان يحط ، في العنونة « ٣ »
ومعنى هذه الاحداث صحيح ، وهو انه في العقوبات يراعى عند الثالث حاسب
المتهم ، كما قرأ ذلك العلم الجناحي الحديث .
وفي لشرع الاسلام ، استلزم هذه القاعدة بعض الفروع منها ان الحد

(١) روه بدود وساني في سبائك في سبائك . راجع الجمع معناه في سبائك
(ج ١ ص ٨٠-٨١) ، وساني في ود (ج ١ ص ٢٤٧) .
(٢) سورة (٢) ، ٢٢٩ .

(٣) روى حديث الأول : سبائك من سبائك لا سبائك . وروى خاتمي في سبائك
حسبه وخرج من سبائك خدمتي . سبائك فاح حه جرمي وسبائك وسبائك . وقد
قال ان حرم وغيره من هذه الاحداث و سبائك او غير صحيح . راجع لاسانه وسبائك
للسبائك (ص ٨٤) ، وسبائك لاسان (ج ٧ ص ٨٧-٨٨) ، ولخلى (ج ١١ ص ٢١٧٩) .

يسقط عن أصاب شيئاً محرماً وهو جاهل بنحره ، إذا كان ذلك في موضع شبهة .
ومنها أيضاً تشدد الفقهاء في الأدلة التي تنسبها الحدود .

يوضح ذلك أن جمهور الفقهاء أجازوا لمن أقر في حد من الحدود أن يرجع عن
أقراره ، وذلك خلافاً لما في ليلى وعمان البتي وأوسع المذهب الظاهري الذين
منعوا الرجوع عن الأقرار مطلقاً ، وخلافاً للإمام مالك الذي لم ينقل الرجوع
إلا في الشبهة .

وفي الأقرار أيضاً ، هل الإمام أحمد من جمل أن حد الزنا لا يقع على منهم
المقر إلا إذا أقر على نفسه أربع مرات ، وراى الإمام أبو حنيفة أن هذا الأقرار
يجب أن يحصل في مجلس معرفة . وعن صاحبه أبي يوسف ، ينبغي في الأقرار أن
يحصل مرتين في حد السرقة وحد شرب الخمر . ولكن جمهور الفقهاء ، ومنهم
الإمام مالك والثوري ، قالوا بأن الأقرار مرة واحدة يكفي في الحدود كما في
غيره ، لأنه إذا صح الاعتراف مرة أو ألف مرة فهو كإقراره .

وكذلك يرى في الشرع تشديداً بشأن الشهادة أو اليمين الشخصية المطلوبة في
الحدود . فالصائب المطالب في الراي الشافعي هو أربعة رجال في الزنا ، ورجلان في
في الحدود ولا ينقل شهادة البتة تداً ، فإعداد بعض أقوال من المذهب
الظاهري وغيره ^١ ومن تشدد في قبول الشهادة ما اشترطه أبو حنيفة وأصحابه
أن دعوى الحدود لا تسمع بعد مضي امدة الطولية ، لا إذا كان للشهود عذر كعدمهم
عن سب الحكة ، أو إذا سبق بالأمر حق العدة كما في القذف . ومنه أيضاً ما
اشتراطوه من وعيهم بأن الشهود الأربعة في الزنا يعني أن يجيئوا معاً ويحسموا
ويشهدوا في مجلس واحد .

ولابد أخيراً من الإشارة إلى أن من مبادئ الحدود بالشهادات سقوط الحد
بأنوبة أحياناً بعد التماس إسقاط تنوبهم قبل القدرة عليهم ، مما ينص
آية الكرسي ^٢ وإلا الذين كانوا من قبل أن تغدروا عليهم ، فاعلموا أن الله غفور
رحيم ^٣ وقد روي عن الثوري في مذهبه العراقي القدماء ، أنه قد يسقط

(١) راجع تفصيل ذلك في باب أسباب من كانتا غلبة التصريح في الإسلام ، ص ٢٨٢
وما بعدها .

(٢) سورة المائدة (٥) : ٣٢ .

الحدود كله بسورة ، قياساً على ما ذكرنا . ولكنه رجع عن قوله هذا في مصر ،
وذكر في الأظهر من مذهبه يقول لما يقول به الرأي السائد عند جمهور بافي المذهب ،
وهو أنه لا يسقط بالتوبة من الحدود إلا حدثاً محاربين .

على من تمام الحدود

شترط لآه من الحدود أن تكون منهم ربعاً عفوياً . فعليه لاحقة على الصغير
القصر ، ولا على المجنون . وذلك عملاً بالحدوث الشريف : « رفع القلم عن ثلاثة .
عن الله حتى يسقط ، وعن النبي حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر »^١
وعند ذلك ، ولحد نصيب المرأة والرجل ، والحر والرق ، والمسلم وغيره
اسم عند البعض ، والشريف والوصع ، مع تعديل في كل ذلك . ونحن نرى من
بعض الأحوال الحاجة بصورة سريعة .

أولاً - العبد . ثم ما يوجب النزع في شأنهم ، لعدم العتق من ذلك في
هذه الأيام . فقد قال طائفة قلته أنه حد العبد كحد الأحرار . وهذا طائفة
أخرى أن حد العبد في الحد كله على نصف حد الأحرار ، عملاً بالقول المذكور من
عصمت مرتبة كبريت صغيرة . وعلى كل ففي المذهب به فصلات أخرى لا
يكون لذكرها .

ثانياً - المرحى . من الفقهاء من قال أن الحد يؤخر عن المرحى حتى يبرأ ،
ومهم من قال بقر عليه الحد حسب وسعه وطوره . وعند جمهور الفقهاء يؤخر
الحد عن المرأة الحامل حتى تضع جنينها ، وعند بعضهم حتى يسعي الولد عنها .
وفي القوانين الحديثة اليوم ، « يؤجل حد الإعدام لحامل إلى أن تضع جنينها »^٢
ثالثاً - هل تقدم الحدود على أهل الدماء ؟ ثم أم محصاة بالمسألة ؟ في هذه
المسألة أيضاً خلاف كبير . فقد روي أن حرم عن أبي طالب أن لا حد

(١) أخرجه أحمد في مسنده ، وأبو داود وصحاحه في مسنده ، وحاكم في مسنده .
وأخرجه أبو داود وحاكم أيضاً بلفظ آخر : « رفع القلم عن ثلاثة . عن المجنون لغوب على
عنا حتى يبرأ ، وعن المرأة حتى يسقط ، وعن الصبي حتى يكبر » . رجع إمامنا الصغير (ج ١
رد ٢٢٦٣ و ٢٢٦٤) ، وصلى أبو داود (ج ٢ رد ٣٩٨ و ٢٢١) .

(٢) بقرة الأخيرة من مادة ٢٣ من قانون العقوبات الألماني . وعملها مادة ١٨ من قانون
جرم ألمانيا .

على أهل الدمة في الرد ، وعن ابن عباس أن لا حسد عليهم في السرفة ، وعن أبي حنيفة وإن كان لهم لا يحدون في الرد ولا في شرب الخمر ويجحدون في القذف وفي السرفة ، وعن الشافعي وهل يصاهر أن عليهم الحد في كل ذلك .

رابعاً - لأشراف ولاهوه . ثم يفرق الشرع في الحدود بين حنقت الدس . والجمع سواء في ذلك . وإن الكبير من سكار عن كثرة الانم ومعهذه ، وأربع من ترفع عن ردائل لا عن . فهي الحدوث الشريف : « أعيبوا ذوي أهانت عثراتهم لا الحدود » . وفسوا حدود الله على في العبد والقريب ، ولا يحدوا في الله لومة لائم ، ٢ .

ويستوعب هذه المتأوه كراهية الشدة في الحد . فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما أن - مرة كرم الذي من في المرء أعزومه التي سرفت . فبالتس من أشجع في حد من حدود الله ، ثم قد وحظب فلا يباي الدس ، من من منكم أحم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف منم أعتبوا عليه الحد . وأما لو اب دهمه سب محمد سرفب يقطع محمد يده ، ٣ .

الحد والقطع

من أخطأ في رخصة الدمة أو العفووت في الشرائع القديمة كانت بوجه عدم حرمة حد . فهي فبوت لألواح الأتني عشر الروهاى مثلا كانت عقوبة سرفة المشهودة الحد والاستوةق والاعدام . ومترى عرباً في الشرع الإسلامي أن قطع اليد عقوبة السارق ، وإن الصرب أو الجلد هو عقوبة مقدرة في الرد والقذف وشرب الخمر . وفل بان هذه الحدود مفصلاً ، لا بأس بكلمة موحدة في هاتين العقوبتين من الناحية الاجتماعية الحديثة .

وقل هذه الكلمة ، لا بد من التذكير بأنة من العقوبات لا يمكن أن يورن بميزان واحد ثابت . بل إنها مرتبطة بالوقت الذي وضع لأجله ، وبالكال الذي طقت فيه . وإنه إذا كان منم لا يروق لبعض الناس اليوم ، فهذا لا يعني أنه

(١) أخرجه أبو داود وغيره . راجع سننه ، ج ٤ رقم ٤٣٧٥ .

(٢) أخرجه متأري . راجع جامع الصغير ، ج ١ رقم ١٣٦٥ .

(٣) صحيح مسلم (ج ٥ ص ١١٤) ، وشرح أبيي على بخاري (ج ٢٤ ص ٢٧٦)

هذا القسم يمكن جعله في صوره الخاصه ، وانه غير صالح حتى في اليوم الحاضر .
 وهذا يقتضيه السبق ، وكررنا كغيره من الحدود لا يضمن الا بعد نبوي
 والتدقيق ، ولا يوجب الاستيعاب الحظا ، وسقطت دلالت ولا ريب في انه
 كان ضروريا في المجمع العربي ، وانه لا يزال ، نعم ، ومعه في كثير من الاقاصي
 اليوم . يؤسد ذلك ما يردنا من احاد الالاد اجبره والجدد ان السوره اصعب
 نادرة فيها ، عدان وحسب الحكومه المعهودة عند العمرة اشهد به الاسلاميه ،
 وان من به حجة في الامور اجرائيه غير كذا ان من سده العمرة ضروره
 لبعض الامور المحرور في ايام الخليفة ، على الاقل من نسب العقوبات المعصمه
 لانه كانه في القصص المضطرب من ردد فردي او حر احاديثي . ثم
 ذلك ان شهور مختلف حسب من الاحكام العديدة ، لا يخصص ، لا يثبت ،
 وحسب اهل حتى معبر بحده اللصوصيه من رملانه ، ولا يثبت ، قد خرج منه حتى
 يعود الى ماله دون تردد ولا حيز ؟ هل حيز المجمع والاساسه ان قطع مدي
 هذا الشرير الأنفة ومعه من تكرار محله مثل الخسر وتوخر غيره انما
 وهل قصوا هذه الاحكامه ، بما يجب من هذه الصوره المتطرفة ، وسأنا من
 نأخذ امثال من ذكر ؟ فادعي بعض خبره في هذه المسائل ، وبقصصنا
 فلب وائت .

اما الخلد والعرب ، فلا بد من الملاحظه انه يكون موجود في جميع الحدود ،
 ويكون ايضا في حد آخر كمن يراه احدا حسنا ، وسواء صفة العرب .
 فهو أشده في التعذيب ثم في حد آخر ، ثم في حد الشرب ، وجمعه في حد عذوب .
 وهذه لعقوبه ، الي (سنده بعديه) الموجه ، عند محمد (ص) ، هي : اموصة ،
 عند غيره ايضا . فعند الاسكندر السوم مثلاً ، وليس من يسكر خطهم من الرهي
 والبدن ، يحكم بالجلد على اللصوص والمشردين وبعض المحرمين والأحداث ، وعلى
 غيرهم في احوال أخرى عديدة .

(١) انظر كتاب يفة عرب ، جورج انطونيوس ، ترجمه الركابي ، دمشق ، ١٩٤٦
 من ٣٧٩ وما بعدها .

(٢) حصاره ، مع سبوت في حق حرائر في بيروت .

(٣) راجع محمده (حو) في كتاب Principles and Practice of the Criminal Law
 تأليف هاريس (S. Harris) ، لندن ، ١٩٢٦ ، ص ٤٢٠ .

وتأثر من الصواب إبقاء هذه العقوبة في القوانين العصرية تأديب تلك الفئة من المجرمين ، أولئك الذين لا يفهم العقوبات الخبيثة العادية .

هذا الزمان

انفق الفقهاء على ان الزمان هو كل وطء حصل بدون رواح صحيح ولا شبهة رواح ولا ملك على . واحتجوا في بعض ذلك بمسبوقه وفي الحق به . وقد وقع الخلاف بصورة خاصة في مسألة تطبق حكم الزمان على النواص وانسان النهم والتروح بالمخدرات من لسان وما أشبه . ولا يخفى للتوسع في كل هذه الامور .

وقد كانت عقوبة اربعة حدية في الشرائع القديمة . ففي الشريعة اليهودية كان عقابهم الموت أو الرحم حتى الموت ^١ . وجاء في القرآن الكريم : اربابة والراي فحدوا كل واحد منها بحد ، ولا تخذلكم بها رافة في دين الله . ان كنتم يؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهدوا عذابها طرفة من المؤمنين ^٢ . هذه الآية قد حصنها الله بغير المحض من اربعة ، وأكملها بعقوبة التي . ففي الحديث الشريف ، الذي رواه ابن عمر ، : حدوا عني ، حدوا عني ، فقد جعل الله من سبيل ، السكر ، الكرخ حد مائة وهي سبعة ، والذب (غير السكر) بالثب حد مائة والرحم ^٣ .

والمقصود من الاحرار لداون المليون المتروكون رواجاً صحيحاً حقيقياً ، وبشرط ان جميعه ومالك ان يكونوا مسلمين . هؤلاء المخلصون عقوبتهم الرحم بحدية حتى الموت ، بدليل سة التي (الذي رحم معرو وامرأة العامدية ، وبدليل آية الرحم ، الشيعه ادا رب فرجهم الله ، بكالا من الله ، والله عري حاكم ، وهي آية روي اما سحت من سورة الاحزاب لفظاً لا معنى ^٤ . وقد دل جمهور الفقهاء ، خلافاً لحسن البصري وداود الطاهري وغيرهما ، ان من وجب عليه الرحم لا يجحد قبل ذلك ، لعدم العائدة

(١) راجع مثلاً جسد عدم . سر الشبه (٢٢ ، ٢٣) . ودموس كتاب مقدس للدكتور يوسف (بيروت ، ١٨٩٤ ، تحت كلمة زنا) .
(٢) سورة النور (٢٤) ، ٢٤ .
(٣) صحيح مسلم شرح النووي ، ج ١١ ص ١٨٨ وما بعدها .
(٤) تفسير الكشاف للزحري ، ج ٣ ص ٢٢٥ .

وأما غير المحضين ، فعدتهم حدد مائة موط والتعريف أو التفسير ستة كاملة . وقد احتج في التعريف : فقال أبو حنيفة أنه ليس حداً واحداً ، بل هو راجع إلى رأي الأمم ، فإن رأي فيه مصلحة حكم به من باب التعريف ، وإلا فلا . وقال مالك ولاوراعي أنه واجب على الرجل دون المرأة . ولكن جمهور الفقهاء قالوا بوجوب التعريف على الإطلاق . وروى أيضاً عن عمر بن الخطاب أنه من أربعة من أمية من حلف فحقق بأروم ، ففان عمر ولا اعرب بعدها احداً .^(١)

ويشت الزمان ، كما قلنا ، ولا يعرف أو يشهد أربعة رجلين ، مع الخلاف والشروط التي ذكرناها . أنه لو ظهر اثنان امرأة لا زوج ، وادعت أنها استكراه ، فلا حد . عسى عند جمهور الفقهاء إلا عند مالك ، فإنه أوجب الحد علم اتمام بات بهارة نذل على استكراهها ، كعصودها . مسبعة أو ما إلى ذلك .

حد السرقة

السرقة شرعاً أحد مال الغير حصة واحدة بشروط معلومة . فيخرج عن هذا التعريف ، عند جمهور الفقهاء ، العصب والاحد جهراً والاحد لاساً وحدهم الودعة وحدهم بهارة . وروى ابن أحمد بن حنبل وأهل الظاهر الحقوا بحد السرقة .^(٢)

والسرقة أحكام ومصطلحات عديدة تتعلق بسرقة ولسارق والعقوبة . وفي كل هذا وجدت فروق في المذهب وروى أحدث كثيره اختلاف في صاحب المذهب . ونحن لا نرى أن ذكر من كل ذلك إلا البديهي العامة ، وخاصة ما كان مما استغنى عنه . فاسرقة شتر في ان نابع بصرى معصاً . والصاب عند أهل العراق درهم أو عشرة دراهم مصرودة ، وعند أهل الحجاز ثلاثة دراهم من العصب أو ربع دينار من ذهب . وما كان دون هذه العتبة لا عقاب عليه .

وكذلك شتر في اسرقة ، عند جمهور حلقاً للظهرية ، أن يكون في حرر . والحرر هو الموضع الذي يجزر فيه انسان عن ابدي الصلوص ، كالدار والصدوق أو غيره . جرت عادة الناس أن يحفظوا فيه ما هم . فعله لاحد على روق الشيء من غير حرر ، كالشتر المعلق وغيره .

واحيد يكون السرقة عند جمهور الفقهاء في كل شيء ، مسئول يجوز بيعه و حده
 المعوض فيه . ولكن ان حسمه قبل ان لا قطع فيما يتدرج به العباد ، كالمواكب
 الرصه والصنم ، ولا في كتاب اصله مدحاً ، كالخيل والحشيش والحطب .
 اما السارق ، وجب ان يكون بالغاً فلا يحرق ، سواء كان حرّاً ام عبداً ،
 وحلّ له امرأة ، مملوكة ام ذمت . وهذا كان ان يكون حراً وكاب مسروق . يبيع
 حراً واحداً ، فضع الخراج عند جمهور الفقهاء . ولكن ان حسمه وان لم يبيع فلا لا
 قطع على ان يكون متعدداً ، حتى يكون ما احب كل واحد منهم .
 ولا يحد له عند وجود الشيء ، مائة دحد على ان يرق اذا كان احد الثروين
 عند الجمهور . او كان ان مسروق منه عدة دحد ، او كان احد الفروع والاصول
 عند الشافعي واحداً ، او كان مرقاً دار حرمه بحرمه عبد اني حسمه . وقد حرم في
 ذلك اربع امهات بداهي ، ودحوا اخذ في هذه الاحوال كما
 وكذلك عند الحنفية وفي احدى رواي الشافعي واحداً من حبل ، سفوف واحد
 للشبهه ايضا . ادعى السارق ما مسروق او قسماً منه منكبه . وهذا هو الشافعي
 السارق الظريف .
 وصاحب المال ان يعفو عن السارق فليس رفع الامر اي حلاً لا بعده . ولكن
 اذا ملكه السارق المسروق بعد اعلانه احداً ، سواء بالارب او ببيعة او بالبيع او
 بسب آخر ، فلا يقتص عنه الحد الا عند الحنفية .
 اما عقوبة السارق فهي القطع ، بدليل الآية الكريمة : « والسارق والسارقة »
 وقطعوا ايديهم » ، وبدليل الآية الفرائض والفقيه . فان رقب المرأة الاولى قطع
 يده اليسرى من مفصل الكعب بالانفاق . والسارق للمرة الثانية يقطع روجه اليسرى
 من مفصل الكعب عند جمهور الفقهاء ، خلافاً لاهل الصاهر الذين قالوا بقطع اليد
 اليسرى . ثم عند مالك والشافعي وفي احدى رواي احمد بن حنبل ، تقطع في
 السرقة الثالثة يد السارق اليسرى ، وفي الرابعة روجه اليسرى ، وفي الخامسة يعرر
 ويحبس . اما عند اني حسمه ، فلا قطع عليه بعد المرة الثانية ، بل يحبس في الثالثة
 حتى يتوب .

حد القذف

في اللغة القذف معناه الرمي والشم . وفي الشرع هو الإبراء من المحصن
بالزنا . واحذف القذف عند جمهور الفقهاء هو أن يكون المذنب عذراً مباحاً حراً
مسلماً عفيفاً عن الزنا .

ويكون القذف بصرح الكلام . ويكون أيضاً بـ « عرض عند مائك »
وكذلك عند « شامي » نوى القاذف بغير صفة القذف وعصره به . ولكن لا يحد
القذف إذا كان المذنب أحد فرعه كالولد وولد الولد ، وهذا عند جمهور الفقهاء
ما عدا مالكاً .

وعقوبة القذف معصية « لالة الكفر » . والدس يرمون المحصنات ثم لم يتوا
بأربعة شهداء ، جسدوه من بعده ولا قبلوا به . شهادة ابتدأ وأولئك هم العاصقون .
ألا الدس ذوات من بعد ذلك وأصلحوا . دن أمه عمور رحيم » . ودس عقوبة المعتري
هي الحد . وفوق ذلك ، إذا لم تنب ، ترفض شهادته عند جمهور الفقهاء . إذا
ثبت بذهب صيغة « بسبه أي العبر من أربعة شهود ، فلا شيء عليه » .

ولو قذف أحد آخر مواراً ، فعلى القاذف حد واحد « لا يطاق » ، عملاً بقاعدة
التداخل أو ادعاء العقوبة . ولكنه احتلف في حكم قذف الموجهة إلى جماعة .
وعند مالك وأبي حنيفة ، ليس على قاذف الواحد واحد ، عملاً بدات القاعدة .
وعند شامي ، على القاذف حد واحد لكل من المذنبين ، باعتبار حق العدد
عنده هو الرأى في حد القذف . أما أحمد بن حنبل فقد فعل مثلاً . الحد واحد
إذا كان بذهب بكلمة واحدة ، ومتعدد إذا كان القذف بكلمات متعددة كـ « كمدد
المقدورين » .

ولا خلاف عند الفقهاء في أن حد القذف يتعلق به حقاً ، حق العدد وحق
الله . فعليه لا يقام هذا الحد إلا بطلب المقدور ، اشتمل حقه به . وهو يعني العار
عن سبه . وإذا كانت القذف موجهة إلى ميب ، فيكون الطلب من نصيبه القذف
في سبه .

أما الخلاف فهو في ترحيح أحد الحقيقتين على الآخر ، أحق العدد غلب أم حق الله ،

وفي المروء التي تشرح من ذلك . فقد الخنفس والامم الاوراعي ، حتى انه
أرجح من حق العبد في القذف ، ولذا لا يسقط حده بغير المقدوف ولا بمرأته ،
ويبطل موته ، ولا ينتقل الى ورثته . ولكن عند جمهور الفقهاء ، يعتبر حق العبد
غالباً ، فإذا حرر المقدوف ان يسقطه ، وإذا مات انتقل حقه إلى ورثته .

حد الشرب

شرب الخمر والمسكرات محرّم في الشريعة الاسلامية . وعلى شارب الخمر ، عليها
وكثيرها ، الحد بخلاف ، عملاً بالحديث الشريف . « من شرب الخمر فجلده »^١ .
اما وفي المسكرات ، فهي في حكم الخمر عند اهل الحجاز ، بدليل الاحاديث
الشريفة : « ما أسكر كثيره فقلبه حرام »^٢ . كل مسكر حر وكل حمر حرام^٣ .
كل شراب اسكر فهو حرام^٤ . ولكن عند اهل العراق لا حد في غير الخمر ، لا
إذا سكر الشارب منه باعداد الاسكار على التحريم ليس إلا .

وفي السكر يعتبر اقصى عاصه عند ابي حنيفة . وهي عوده العدة على العقل .
لا يميز المراء بين الأشياء ، فيصل الى درجة لا يعرف معها الارض من السماء ،
والمروء من القبة ، والرجل من المرأة . ولكن عند صاحبه ، يعرف السكر
« ان يختلط كلام الرجل فلا يتميز حده من مرله »^٥ .

وعقوبة الشرب أربعون جلدة عند الشافعي وقائون عند الجمهور . وفي حكاية
القوليين ما يؤيده من سنة النبي (ص) وعمل الصحابة . فقد روي عن النبي (ص)
انه قال : « من شرب بصفة من حمر فاجدوه ثدي »^٦ . وروي مسلم عن علي بن
ابي طالب انه قال : « حد الذي (ص) اربعين ، وجد أبو بكر اربعين ، وعمر
ثمانين ، وكل سبعة .. »^٧ . وسب تشديد عمر بن الخطاب بنفسه الشرب في ايامه .

(١) راجع احراجه في الفصح كبير لسيوطي ج ٢ ص ١٠٢ .

(٢) احراجه . حمد واصحاب السنن الاربعة وغيرهم . راجع الجامع الصغير ، ج ٢ رقم ٧٨١٥ .

(٣) صحيح مسلم ، ج ٦ ص ١٠٩ .

(٤) ذات المصدر ، ص ٩٩ ، وبخاري وشرحه المصني (ج ٢١ ص ١٧٠) .

(٥) المسودح ٩ ص ١٠٥ .

(٦) نقله لسيوطي عن البخاري في الجامع الصغير ، ج ٢ ، رقم ٨٧٧٠ .

(٧) صحيح مسلم ، ج ٥ ص ١٢٦ .

وقد استشار الصلحة في ذلك ، فاشترى عليه علي بن أبي طالب بعض الشرب على القدر ، لأن المرء إذا سكر هدى ، وإذا هدى افتري ،^١ ولشوت الشرب ، فباعدوا الأقرار أو اليه الشخصبة ، سكرهم رخصة الخمر وحدهم لوجوب العقاب عند مالك وفي إحدى روايتي أحمد بن حنبل ، لا عند باقي الأئمة .

ولابد أخيراً من التنبيه إلى أنه لا حجة على الشارب إلا إذا كان محذراً ، علماً بما يشربه . فإذا كان مكروهاً أو جاهلاً بالتحريم ، فلا شيء عليه . أما شرب الخمر لتداري أو لدفع العطش فهو غير حائز عند جمهور الفقهاء إلا إذا كان لدفع عصة . وسنذكره ، كما جاء في الحديث الشريف : « إن الله تعالى لم يجعل لي شفاءكم في حرم عليكم »^٢ ولكن نأحبهم حذراً ، وأصح الشرب في مثل هذه الحالة ، عملاً بقاعدة الضرورات تبیح المحظورات .

محرور آخرى

من الأمور المهمة التي ينبغي السها أولو الأمر في كل عصر ومكان المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ، ومعاقبة كل من سكره صفو هذا الأمن بقوانين عامة راحرة . ومن الظهي أن نجد في الشريعة الإسلامية ما يمنع من الاعتداء على الدين وحرمة الناس ومن الخروج عن طاعة الأمام ، وأن نجد ما يحمي الإسلام والدولة الإسلامية من الغش والمعاصي ومن كل عدوان عيب .

وقد وصفت الشريعة الإسلامية هذه العدة حدوداً وأحكاماً لمعارين وقطاع الطريق والسعاة والمرتبدين والرافدة والسجرة ومن التهم . وهذه الحدود والأحكام معة مبة ، يصبغ المجال عن تفصيلها جميعاً . هذا سكرهم شعرب احمداني عن أهمها -

أولاً - السعاة - وهم أهل البي والظلم ، الذين يخرجون عن طاعة الأمام يتأول حق أو ولاية . ويقبلهم في العصر الحاصر العصاة الذين يقاومون الدولة لسب سياسي بقصد الاستلاء على الحكم أو تغيير شكل الحكومة أو دستورها .

(١) المعني : ج ١٠ ص ٣٢٩ ،

(٢) لوطي عن الصرامي ، جامع صغير ، ج ١ ، رقم ١٧٧٣ .

هؤلاء ينحري الامم ، مذهبهم ، ولا ، ويسعى في اعدتهم اي طعنه . ون
نموا ، ارجحوا عن قصته ، وكأولاً في مئة من العدد والسعة ، حار له فنهج حتى
بمردوا الى الحق .

ففي الكتاب الكريم : « يا أيها الذين آمنوا حذروا من ذكركم وأنتم ،
وعداءكم شعوباً وقد أتىكم الله بآياته ، أن تقولوا بآياته ، أن الله
عزم حيزاً ، « وبما طاعت من المؤمنين اقتضوا وصيواً ، « وبما طاعت
اجتماعاً على الأحرار فقاتلوا إلى سبي حتى تحيى ، « يا أيها الذين آمنوا
ببعضها بالعدل وأقسطوا ، « إن الله يحب المعتدين . »

ثانياً - قطاع الطرق والمهاجرين وهم الذين شهبوا السلاح ، وقطعوا الطريق للناس ، وسعوم من الزور ، وفقدوا الى حلتهم واحقتهم حصاراً ، حرج امير أو داخل امدن عند جمهور النعم ، مع قول اني حسنة وعيره ان قطع الطريق لا يكون الا حرج امدن

وفي هؤلاء ثلاث الآية الكريمة : انا الله الذي يحركون الله ورسوله ،
ويسعون في الارض فساداً ، ان يذبحوا ، او يدسوا ، او يقتلوا ، او
يؤرثهم من خلاف ، او يسبوا من الارض ذلك هم حريقاً في عذاب وهم
في الآخرة عذاب عظيم الا الذين آمنوا من قبل ان يقبلوا عليهم وعملوا نافلة
غفور رحيم . ٣

وهذا احتلف في غير النسي ، منهم من قال : الحسن ، ومنهم من قال :
معناه العرب . وكذلك احتلف في ترويض العقوبات المذكورة . فبعض العقوب :
قالوا ان الاءم محب في نطقها . اء الرئي البئد قوله ان القبل من اقتصر على
القبل ، والقبل والصلب من قبل واحد اء ، وقطع البد النسي والرحن النسي
من اقتصر على احد اء ، والنسي من احد اء النسي ومن اء اء اء .

ثالثاً - المرء . وهو من رجع عن الاسلام طوعاً ، بقول او بالفعل .
وحكمه ان يعرض نفسه للاسلام ، وان لم تنب ، كان حرازه قتل ، عملاً لحديث

(۱) حجاب (۲۴) و ۱۳

$$\tau = \tau^*(0) \delta_{\tau,0} + \delta_{\tau,1} + \tau^*(1)$$

(٢) تفسير القمح الرازي، ج ٣، ص ٢٩٧.

الشريف « من بدل دمه فاعلمه »^١ . وحده امرأة والرجل في ذلك سواء عند لائمه
ما عدا ، جميعه ، وانه قال لا تقبل امرأة من نجس هي نسو^٢ .

القرار

الحدود التي قدم سائر هي العقوبات العامة المفترضة شرعاً ، أما نوحته بعض
الاحكام التي لا تدخل في هذه تلك الحدود ، ولكن الحكم بحكم فيها بقوة سمي
التعزير والتعزير لغة كالحد معناه اسع . وشرعاً هو العقوبة التي يدرجها
الحاكم على جناحة او معصية لاحد فيها .

وكون تقرير بصورة خاصة في الاحوال التي تكون شروط الحدود فيها غير متوافرة جميعاً ، مثله لو سرق أحد شيئاً فبنته دون حد السرقة ، او لو احتلس أحد مالا او عصبه ، او لو قذف أحد آخر بغير ثوبه ، كما لو شتمه وقال بهياً فاسق او قذف للفقير « حرر » وما أشبهه ففي كل هذه الامثلة وعطوفتها ، لا حد على السارق او لأحد او القاذف ، لعدم توافق شروط الحدود الشرعية . ولكن لما كانت هذه الافعال محرمة وكاتب من اممنا التي بناه الدين والآداب ، كان من الحس تركها بلا عقاب ، وكان من نعم المستحسنين من الضروري تقرير فعلها .

وكذلك يكون التعبير في أحوال أخرى ليس من جنسها أحد على الإطلاق وهذه الأحوال العديدة مسبوقة لا حصر لها مثله يوضع أحد آخر صاعداً لا يوجب الغشاض ولا اللفة ، عرره الحكم . وكذلك نقل من يحرم عن العبيد إذا اشتبه

(١) روه بخاري ٥٨٢ واصبحت من اربعة رجع صحيح بخاري وسبعة ابي
 (٢) ٧٩ من ٢٢٠ ومنه في حدود ا. ح. (٤٣٥٩) والجامع الصغير (ج ٢)
 رقم ١٨٥٥٩

٢١. في تاريخ إصدار أحكام خاصة على المدعى في المادة ١٠٠ من المرسوم رقم ١٠٠
تاريخ ١٩٣٤، وكذلك نص المادة ١٠١ من المرسوم رقم ١٣ تاريخ ١٩٣٦
من المرسوم رقم ١٠١ تاريخ ١٩٣٤، وكذلك نص المادة ١٠١ من المرسوم رقم ١٣ تاريخ ١٩٣٦
وكان هذا القرار لا يفي على ما هو عليه من غير أن يقرر رقم ١٣ تاريخ ١٩٣٤
سنة ١٩٣٩

واحد من النقص ، ومنهم من أنس ، أنه لا ضبط لعدد الجندات ، وإن
 للقاضي أن يقصده أو يردده ، فليس أي عدوت الخمر من وأخر ثم رأى ما يقتضيه
 المصلحة من الزجر والردس . وأول أصحاب مذهب حديث العشرة الأصوات أنه
 يختص بمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واستدلوا ، في استدوا إليه ، على ما روي عن
 عمر بن الخطاب أنه حكم على معن بن ربيعة ، بسب تزويدهم بسب المال ، بلطيف
 مائه ، ولطيس وحق . وهذا أقوال أخرى لا محل لرددها .

وصفه المبرور أنه كالحديد يمتنع به حق ، حتى الله وحق العبد فإذا كان حق
 العداءات ، كما في لشم والحرب وه اله ، سقط تعزير بقو استعير ولكن إذا
 كان حق الله تعالى ، كما في التزوير وأعداء عباد والاحرار ، من وماله ، فلا ينوب
 للمعدوم ، بل يبقى حق السلطة ، يسوقه الحق لا لاجل القوة والهدى والحق كما في
 بعض المصنفين ، يجوز على التعزير لا يحتر ، وذلك عند جمهور الأئمة ما عدا الثالث فممي^٢
 والتعزير أدن ، وإن كان بخلاف الحدود غير مقدور ، إلا أنه شبيه من ناحية
 كونه مستوفى في عاب الأمر كعمو ، عده . وأما يرى من ذلك أن التعزير في
 الشرع لأسلامي وسنة عده مرة ، مع إلحاقها بالحدود ، ودفعاً للمصلحة
 العامة ، التي قصي زجر المفسدين ودينهم ، حفظ لراحة الأهلين في المجتمع
 وحياتهم من كل عت وعتوان .

وعلى الجملة ، فهذا دليل آخر جدد على أن الشريعة الإسلامية ليست من الجود
 بحيث وماها به بعض الناس . بل هي على العكس ، بل للضرورة والاحتياج من حسب
 المصلحة في كل عصر وزمان . والتعزير ليس إلا وسيلة كغيره من الوسائل ،
 تجبز للقاضي أن توسع في تطبيق الأحكام الخيرية^٢ حسب كل واقعه وحسب كل

(١) راجع في حذف مدع في هذه المسألة شرحي هي وسوي المذكور ، ومعني في
 موضع المذكور ، ونحوه ، ج ١١ ، ص ٢٢ ، وعنده (ج ٦ ص ٩٩) ، والقوانين
 العقبية (ص ٣٥٨) ، وهو بخلافه على ما في (ج ٢ ص ٢٤) .
 (٢) الأحكام الشرعية المذكورة (مجلة المحمودية نصر ، ص ٢٢٩) ، وفيه لم يذكر
 (ج ٤ ص ٢١٢-٢١٣) .

(٣) راجع ما أتت عليه الأهرام في هذه المسألة من مؤيد لدون المذكور
 في لاهي في آب عام ١٩٣٧ ، في النشرة القومية جمع المصنفين
 Bel du Ministère de la Santé et de la Justice
 (١٩٣٧-٣٨ ص ٣٥٦-٣٥٧)

محرم ، لأجل التوجه إلى العدة المعصودة من كل عقوبة عامة ، وهي ردع المحرم وتذكيره ورجوع أمثله عن فعله . وهذا لا ريب ، واسع لأف من ما نحن من القوانين الجزائية العصرية إذا افحصي الأمر ، ولجراحة تبار بدسة والطبقات الاجتماعية المتقدمة

النضام في الحدود

بما وضعه في هذا الفصل يسلط الحاجة العامة الخاصة لبعض الأفعال المحرمة ، بعضها من حقوق الله ، وشعاع بالعقوبات أو الحدود التي تفرض على مقتضى . وم يسمي بالحدود ما يوسع أكثر من بوسع بل أن ما ذكرناه عنها هو كثير بالقداس إلى موضوع الأضي ، وهو الضمان أو المسؤولية المشقة عن هذه الأفعال المحرمة من فاحتها بدسة الخاصة

ومن الضممي أنه إذا كان الفعل الموجه لأحد الناس في ، لا حق الله الخالص دون حق العبد ، أي إذا كان ضرراً ماً فقط دون أن يصاب به أحد من الناس ، كما في شرب الخمر و لزدة العادة عن الإسلام ، فلا يكون لأحد أن يطالب القاعل بالصمان على الإحلاق .

وكذلك إذا احتج في العمل المحرم حق الله وحق العبد ولم يكن ضرراً مادياً معقولاً ، كما في الزنا والقتل ، ولقد اعتبر كافي كعقوبة عامة عن حق الله وكنعوي عن ذوي حق العبد المضر ، ولا ضمان على الله عن غير ذلك .

أف لو كان العمل المحرم الموجه للعبد قد سبب حسرة دة لأحد الناس فهل يصح دعله تلك الحسارة ؟ مثله في السرقة ، هل يجب على السارق عدا الحداث بعيد المال المسروق أو أن يضمن قيمته إذا تلف ؟ الجواب يحتاج إلى التفصيل بين حالتين : حالة لقاء المسروق بعينه وحالة تعلقه .

ففي الحالة الأولى ، لا خلاف ولا شك في أن المسروق منه أن يستعيد ماله ، بدليل الحديث الشريف : « من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به »^١ . وإذا حصلت زيادة في المال ، فهي لصاحبه أيضاً . وكذلك لو كان السارق قد تصرف بالمسروق بالبيع أو الهبة أو غيرها من أساليب التصرف ، ولصاحبه أن يسترده من

(١) نقله من حديث روه بوزيد ج ١ ص ٢٠٢ - ج ٢ ص ٢٥٢

امشترى أو من الموهوب له أو من أهل السرقة ولكن عند تعبير المروق أو
نقصه واحد لاجتماعه على آخر ، يكون حكمه كحكم المثل المعصوب كما سرى في محله .
فما في الحلة الثانية ، أي ما تلف المثل المروق بفعلات أو بالاستهلاك ، أهل
يجب على السارق صدمته ودمه في السنة بخلاف من النقص ، ينقص في
أقوال ثلاثة : -

وهي الأولى وهي وحده من حبل وغيرهم فهي من القرون ذات الشيء
المسروق ، يرمي إليه أن يعطي صاحبه مثله كان شيئاً ودمه يوم السرقة أو
كان شيئاً ولا ينفق هذا القيمة دفعة واحدة ، لأن في السرقة حق به وحق المدة ،
وحد من استبداد حق الله والحيوان استبداد حق العبد ، ولا أعرج وجود أحدهم من
لرؤم الآخر ، وكذلك وضع الطريق وكل من استبدل شيئاً ، ينقص فيه
أو لا يقطع ، فلا فرق بين ذلك ، ومضاه من الله ، والقضيه لا يقطع عزمه من
استبدل لاسيما .^١

والقول الثاني ، وهو الأصح ، لا يوجب الحق على السارق إذا كان موصراً ،
مصلح السر من يوم السرقة إلى يوم ، وهو أحد ركبي ، خلافاً للقول الأول ،
لا يوجب حقاً على سارق المصروع ، ولا يوجب عليه عقره ، إلا مع دمه
وقطع يده .^٢

والقول الأخير ، وهو أنه رعد الخوف واليوري وإن شرمته وغيرهم ،
لا يوجب مع الحد الشرعي أي صدمته على السارق عند هذه السرقة أو استهلاكه ،
لأن الحد وحيوان أو القضيعة والعزم لا يوجبون . ويذهب ذلك من «سارق إذا
صدم مسروق يملكه مده وقت الواحد ويكون قد أخذ ماله ، ومن ثم لا يجوز
اعتباره سارقاً ولا إقامه الحد عليه . وسندون يضاف إلى الحد الشرف :
ولا يعزم السارق إذا أقبح عليه الحد » .^٣

(١) لام ، ج ٦ ص ١٣٩ . راجع أيضاً (ج ٢ ص ١٠٤) ، وهي (ج ١٠
ص ٢٧٩) .

(٢) راجع والأكلان لمختصر حسن مرق ، بهامته ، ص ٣١٣ .

(٣) هذا مختصره ، كما نقله في حاشيته (ج ٢ ص ٢٣٨) . وفي هذه
عن الألفي ج ١ ، الحديث مختصر آخر : « لا يوجب على سارق عند فعله يده » . راجع لهذه
وشرحها (ج ١ ص ٢٦٢) .

وهذا القول لاجل ، كما ترى ، فيه جرح على السن وصرح كبير . ولحدث المذكور صفة الكثيرون من الفقهاء ، ولم يرو على كل حال في الصحيحين ولا في غير السائر من كتب السن . هذا الى ان الذي بين انه حدث منقطع ، وقال ابو حنيفة انه مكسر^١ . اما الحسن العجلي الذي استندوا اليه ، فهو مبني على اعتباره ان الحسن ذلك السارق المسروق منه يوم الاعداء . ولكن هذا الاعتبار غير راجح ، وليس يرى ما يورث ذلك شيء . هذا بلغة واعداً ، ولا ما يفسر الآخر الرجحي لهذا الحديث في اذهبي .

ولما اوضحنا الحسنيين بعض المسندات التي عندهم القاسية . واهمها :
اولاً - انه حدث المسروق او امهات وه يحصل القطع لسقوط الحد باسمه او بسبب آخر ، كان على السارق ضمن المسروق
ثانياً - اذا ارتكب السارق سرقة متعددة ، ولم لا تحدث الامرة واحدة كما عزم . واذا اقم الحد على السارق محصور احد المسروق منهم فقط وحبسه الى حين ، فاحدث ابو يوسف ومحمد بن الحسن بقولان من السارق : حاشا من السرقة كلها الا السرقة التي قطعت يده بالخصومة فيها^٢ .

ثالثاً - روى هشام عن محمد انه لما يسقط الحسن عن السارق قصده لتعذر الحكم بالهبة . وما دونه هبةي بالحسن ، لأن السارق الخسران والقصص له لك من حمة السارق^٣ .

وفيما عدا السرفة نجد امثلة عن الضرر المادي في احوال اخرى من الحدود ، مثل ما يبينه النجدة من اموال اهل العدل في حال الفل . فهؤلاء النجدة لا يصحون ما ابلغوه عند جمهور الفقهاء ، لان هذا احسان السهم بغيرهم ويتأثمهم على العودة الى طاعة الامم ، بعكس قصد مهم انه يبعدهم عن ذلك ويقرهم عن الرجوع الى الاسلام . ولكن قيل في رواية عن الامامع الشافعي واحمد بن حنبل ان اهل السعي يصحون ما يبلغون ، حرمانهم وعبرة لامشهم ورعاية لحقوق الناس^٤

وكذلك أيضاً يجب لصان في احوال اخرى من الحدود . فعند الخبيثين

(١) يروى في موضع ذكر

(٢) بسوحد . ج ٩ ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) مع القدر ، ج ٤ ص ٢٦٣ .

(٤) يعني (ج ١ ص ٢) ، وبسوط (ج ٩ ص ١٨٢) ، والبيان للسراني (ج ٢ ص ١٥٨) .

أقسامهم ، مجتمع الحد والعتق ، خلافاً لقد علمتهم في بعض المصنفات ، كما لو رأى
 أحد مخافة تكرار الآخر أو لو شرب خمر الدمى . فهذه عدة الحد الواحد في الحالتين ،
 يضمن المجرم نقصان البكارة في الحالة الأولى ويضمن قيمته في الحالة الثانية^(١) .
 وأخيراً لا بد من ملاحظته أن ما قدمناه يصدق لأفعل أي يعاقب عليها بالحد
 الشرعي أما لأفعل محرمة الأخرى ، التي فيها أحد من العير بدون حق ، سواء
 كان عليها عور أو أم لم يكن ، فإن العتاب فيها مع لأحكام العصب والأبلاف ، كما
 سنبينه في موضعه قريباً .

(١) الصحيح حمادة ، مع ١ من ٢٩ .

الفصل الثالث

الجبايات والجرائم الجنائية

تقديم

كلمة الجباية أو الحرقة في اللغة تعني الدس . وفي الاصطلاح الفقهي هي كل اعتداء على أحد أو لغيره أو أدل . وقد حصلت كلمة الجباية اليوم بمعنى الجريمة المحصورة التي يعاقب عليها العقوبات الأربعة^(١) . وكذلك اعتبرت هذه الكلمة في كتب الفقه بصورة خاصة على الجباية الواقعة على الأبدان أو الأعيان فقط ، كالقتل وقطع الأضراس والحرق . ونحن نعمل على هذا المعنى الخاص الأخير^(٢) .

ولما مرأى في أن الجبايات أحياناً تقع على نفس الإنسان كانت ولا تزال من أهم الجبايات التي استعقب واستحق أكثر العقوبات . ولقد كان الشرع أو الانتقام الشخصي أساس النظم الجزائي في العصور القديمة . فلا عرو من أن يجرد الشرائع القديمة قسبة على الجاني ، لأجل رحمة ، ولأجل حق الأبدان والمحظوظة على الموضع .

ومن المدهي في تلك الشرائع أن يكون قانون القصاص^(٣) ، الذي يقضي على الجاني مثل ما عاقبه ، هو العقوبة التي يؤدي هذه العدة من ناحية ارتجاء ومن ناحية إطفاء ثورة الانتقام . فقد دنا قال حكيم العرب : القتل ائتم للقتل .

(١) راجع بيان هذه عقوبات في سابق كتابه من قانون جزاء مناهج وأداة ٣٧ من قانون

العقوبات الأساسي

(٢) مجمع المصنفات ، ص ١٦٥ .

(٣) Lex talionis

والقصاص ، دون نفقته العبد العريزي والماء واه بقطرته . ومن يرصني من القنيل غير قن العنق ، ومن يكسهم غير الحب من لرد حوحيهم بصفعي ولا روء .
 حذهم للذئ ؟

ولكن ، تطور الامم من حبة القداوة الى حياة المدنية والحضارة ، تغيرت صفة العقوبات ، فحذف عصر النار شيئاً فشيئاً ، ووقع مقامه عصر الحجر والحديد ، حتى ان هذا صبح لوم العصر الآدمي طام حراً ، وكذا كان من غير المندسة الدراج في بحسب العقوبات حمةً . والى يرى لليوم من دون لقصاص لا الاعداء في من ، الى مدته المرسى من قنقه . في في طراح والطرائق احبته ، فقد زال بقدر من الشرعة اخر له واحد است مكانه عقوبات اخرى حمة منه ، فهم الحس والمرة ، الى به .

انفاص في الشرع الاسلامي

ليس من محمل ما كان عليه العرب في حمة بهم من حمة . بطة ، عدهم القبيلة وروث . فكان اذا حى احد افراد القبلة على احد من قبيلة اخرى ، فمات قبيلة اعدي عليه بدمه وسار به ، حى دا اعصب من الحى او من قنقه هداًت وطمانت مغيرة ذلك وحده حمة كرامته ورافراً اعبره ومكاسم . ومن الطبيعي ان يسمع هذا ما قرأه عن حمة عرب احدهم في عوهم ومكاسم للشر ، وعن افتسهم ما منهم ، وعدهج عن ذلك من عدوه وعنه . وعدهج عن عدم للشر حمة ، بل لم يكن يوقع انفسهم لنفس واحد غير افس ، فدهه بامرها .

هكذا كانت حمة العرب عندما حمة الى العربي (من رساله الشرعة . هذا لما أقر القرآن الكريم دعدة القصاص ، كان ذلك اوفق ما يكون حمة العرب ، ومجمع ما يكون لوضع نظام الحدة على اساس عادن حمام للمساعدة . وبعد ان كان الامر موحى في الاصل من ، أصبح مرنكر على مبدأ ايمان الله وعلى الآله سكرية . فمن اعدي عسكم فعدوا عليه مثل ما اعدي عليكم ، وعدهج

(١) شرح مائة على هدية . ج ١ ص ٢٤٨

(٢) مائة ٣ ١٩٤ .

آت اخرى صريحه هي : « يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى »^١
 « وكتب عليهم فيه ان النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن
 والرجل بالرجل »^٢ والخروج قصص ٤

فقد وردت وصح القرآن الكريم القصاص للقتل والقطع والجراح . وقد خصصته
 الله وحصره في حديات العمد وفي المواضع التي تعج فيها المنة ، على ما سيأتي
 - - -

ومن مقاصد القصاص الاسقام والتشفي الصدر ودرك العظ ، كما صرح بذلك
 الفقهاء . فعبارة المرحبي : « ان الشرع أوجب القصاص نفي الاسقام وشفاء
 الصدر بقولي ودفع العصب عنه »^٣ ولكن القصاص ، وان كان فيه التشفي أو
 احبر على هذا الوجه ، الا انه عقوبه بقصد في الاصل أي الارهاب والردع للمصلحة
 العامة . ويؤيد ذلك ، ورد في القرآن الكريم : « ولكم في القصاص حياة
 يا اولي الابواب »^٤ .

مقاصد القصاص

القصاص في الشرع الاسلامي عقوبة حدية . فمما جاز فيها العمو والصلح .
 وفي الآلة الكريمة : « فمن اعيا له من شيء فرباع بالمعروف وأداء
 اليه رحمة » ، ذلك بحيف من ركب ورحمة . فمن اعدي بعد ذلك فله عذاب
 الامم .^٥ وبمعنى ذلك ما كانت عليه العرب من حياة فدية . فممن يمكن من
 امصالحة ترك العداوة والبغضاء بين القتل المختلف ولا المصافي مما يحذر ذلك من
 التفرق والفتن . بل كانت المصلحة كل امصلحة في اتخاذ الصلح بين تلك القبائل
 والسعي لاداة لاحقاد ما يمكن ، حتى نعم الرأف بها وبوطد العلاقات الجوارية
 احسن ، التي هي اساس الحياة الاجتماعية .

(١) سورة (٢) ١٧٨ .

(٢) سورة (٥) ٤٥ .

(٣) سورة (٦) ٢٦ ، ص (٦٦) راجع يفسر شرح يعني على كنه (ج ٦ ص ١٧٠ ،
 ونهيد (ج ٢ ص ١٩٦) .

(٤) سورة (٢) ١٧٩ .

(٥) سورة (٢) ١٧٨ .

انه لا بد من الاشارة الى هذه العقوبة الخاصة بفرقة من العامة من اوجه عديدة أهمها لاثبتة

اولاً - لم يكن أمر تعدد القصص متروكاً الى الاولاد عند جمهور الفقهاء ، بل يخط ذلك بالسند او بوقف على ادب منه^١ وايضاً - لم يكن للقبس وراث وربي يطيب اسمه القصص ، كما الحكمة هو لوبي وله من اهل الصبح معه ، ولكن ليس له العقوبة لانه حرر لادبه^٢

ثانياً - لا تأثير للناجح ولا للعقوبة عند ما ثبت وعنده من المندسة اذا كان الله قد حرى عنه ، اي صورة حذاع القتل وادخاله الى موضع وفاته حمية لاجل حذاه له . وعلى الرغم من الصبح والعفو ، للسند في هذه الحان ان يحكم على القتل بالاعدام باعتباره من فئة الخوارج . ومنه في قطع الاطراف ، كما لو قطع احد يده رجل او فقهه على وجه العنة ،^٣ كما ان به من احدى حتى يوب^٤ ثم عند ما ثبت والاراعي وهل امدسه ، من قبل آخر محمداً يكون عليه فعلى عنه قريب ، قبل او صاحوا معه ، دون الحكمة بحده ما به موجد وعنده او معه صفة^٥ .

ثالثاً - عرفنا من بحث الحدود والعقوبات في الفصل السابق ان لاجل ازالة او ازالة لاه اب يؤدب الحاني بطريق الحرير بواحه تجدد ، من مسد وضع وحيد وحسن ونهي . وللهذا ايضاً ان يقس طريق السياسة كل من تكرره منه القتل او سمي في الارض فساداً^٦ .

فهذه الادلة جميعاً وما اليها يزيد دهاء الله من ان القصص ليس عقوبة خاصة بخصه ، بل هو عقوبة شبه عامة ، لا يفسد من الولاء العامة للسند ، وهو يسوقها او يستدل بما ما يقوم مقامها ، اسكون ذلك حرراً لاجلهم والفساد وعظمة وعبرة لامثالهم .

(١) الاحكام سبعة في موردتي ص ٢٢٧

(٢) الدر مختار شرح تكملة الامهر (ج ٢ ص ٦٨٨ ، و ص ٩ ص ٤٧٦)

(٣) بدو كبرى (ج ١٦ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) ، وموافقت حسن (ج ٦ ص ٢٣٣ ، و لادبه فعلى (ج ٧ ص ٢٩٩) ، و قوله عليه لان حتى ص ٢٤٦ .

(٤) ص ٩ ص ١٥٦٧ ، وحتى (ج ١٠ ص ٦٩ - ٧٠) ، وبدو المختار (ج ٢ ص ٣٣٥) .

(٥) لاجل شرح مختار موصلي (ج ٣ ص ١٦١) ، وسنوه (ج ٢٦ ص ١٢٤) .

العقوبات الأخرى للجانيات

إن الخديت الحية هي نفس وقصع الأطراف وإخراجها، وإن القصاص شرع عقوبته بحية العمد في أوضاع التي أصبح فيها إجراءه مستحيلًا، وعند عدم القصاص، يجب على ذوي دفع الدية أو لأرثش أو حكومة العمد دية هي: يؤخذ من أصل دية من النفس، والأرثش إجماع دفع في الحية على دون النفس، أو حكومة العدل هي: مائة دينار في الأحوال في لا يقدر فيها، وقد أُلحِقَ الأحكام التي صدرت وجمع هذه العقوبات كلها، فوق صدم عقوبة خاصة، يدرج في معنى حبس المستور أو بونته.

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن الشرع الإسلامي، إذا كان مرتبطاً من نفس والعقد، لا واحدكم عم، وما أوجد عقوبات دية إلى جانب العقوبات الدنيوية في ذكره. وهذه العقوبات إنما هي الأثر والكمرة، ونحن طبعاً لا نعترض.

هم، من يكفي فقد يكلمه بسرعة عن أحكام القصاص وأحوال، يعود بعد ذلك إلى مسألة الغنائم في الجانيات.

قتل الممد

القتل أنواع عمد، وشبه عمد، وحادث، وممد، أخرى بحري الخطأ، ومن

(١) عند تعريف الكافي كما ورد في التناوي الفتية، ج ٦ ص ٧٥.

- (٢) ج ١ في حباب، صدر ج ٢ ص ٥٩ وج ٢٧ ص ٨٤ وما بعده، وما بعده.
- (٣) ج ٤ ص ١٢٨، وج ٥ صدر ج ٨ ص ٢٤٠، وج ٦ صدر ج ٨ ص ٢٨٨، وج ٧ صدر ج ٢٣٣، وج ٨ صدر ج ٦ ص ١٩٧، والآخر صدر ج ٣ ص ١٥٥، والآخر (ج ٢ ص ١٢)، وما بعده، ج ٢ ص ١٨٤، وج ٣ صدر ج ٢ ص ٢٥٥، وج ٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٢٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٣٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٤٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٥٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٦٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٧٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٨٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩١ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٢ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٣ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٤ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٥ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٦ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٧ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٨ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ٩٩ صدر ج ٢ ص ٢٠٥، وج ١٠٠ صدر ج ٢ ص ٢٠٥.

نفس ، وقتل بحق ، ونحن سداً أولاً بقتل العمد . وهو ان يقصد الخ في القتل
ببصر القتل شيء يقتل في العمد ونحوه أمحروب من ذلك .

وعقوبة هذا القتل أو الاعدام ^١ في الشرع الاسلامي وفي كثير من الشرع
القديمة والحديثة ، والعمد معناه هذا القصد ، ولو لم يكن فيه سبق تصور وتصميم .
وكذا في القوانين الاكبري ، لا يشترط الصور والتصميم في قتل النفس
لاستحقاق عقوبة الاعدام ^٢ . ونحن نرى ان هذا عدل وأي عدل ، بل نراه ضرورياً
لأنه يقبل جرائم قتل ولأنه حمى الناس في المجتمع . ولكن بعض الفقهاء
الحنابلة ، ومنهم من يوجب العتبي (مادة ١٧٠) واللهي (مادة ٥٤٩) ، يشترط
لاعدام القتل أن يكون العمد بمعنى سبق تصور وتصميم

ويشترط لقتل من شرب في قتل والمقتول ففي قتل ، يعني أن يكون
علاً عاماً ، وان لا يكون والداً للقتل . فعليه لا قصاص على الصغير والمجنون
والمعمور . وكذلك لا قصص على الوالد اذا قتل ولده ، لشبهه به في الظاهر بقصد
نفسه لا قتله ، مع قول الامام مالك ان على الوالد القصاص اذا قتل ولده على
وجه عمد المحض ، كما لو دبحه أو شق ظهره ^٣ . ويجب في كل ذلك دفع الدية عند
عدم القصاص .

وإذا كان القتل مكرهاً على القتل ، أي مأموراً من غيره طعنه كالاستنصاف
أو بمن يجاهد ، والقصاص على المكره والمكره أو الأمر والمأمور معاً عند مالك
وأحمد بن حنبل وعند الشافعي في إحدى الروايتين عنه ، وعلى الأمر وحده عند أبي
حيفة وصاحبه محمد بن الحسن وعند الشافعي في الرواية الثانية عنه ، وعلى المأمور
دون الأمر عند زهر وفي المذهب الطهري . أما أبو يوسف فقد قل بأن لا قصاص
على أحد منهما ^٤ .

ويشترط في المقتول ان يكون دمه مأموماً لدم القتل أو أعلى منه من حيث

(١) قال للعبد من جسد عمد . ان حامي عمدته ونحن عمد .

(٢) راجع كتاب هارس ، قانون عقوبات ، ص ١٤٧

(٣) القوانين القوقية لابن حري ، ص ٣٤٦ .

(٤) ص ٩٠ ص ٣٣٠-٣٣١ ، والمجلى (ج ٨ ص ١٤٠٣) ، والوجه (ج ٢ ص

١٧٤) ، وتكملة تصانيف (ص ٢٤) ، وهدية (ج ٣ ص ٢٤٤) ، وسند (ج ٧ ص

١٧٩) ، وعروق العراقي (ج ٢ ص ٣٠٨) .

حرية ودين ، إلا عذابي حده ، وء يقول بقل الحر إذا قبل العبد وقل اسم
إذا قتل الذمي .

ويسمى القصاص عند جمهور الفقهاء بـ «عدم القتل بنفس الطريقة التي قتل
بها» وكانت غير مجزئة بعض، تخفف بمائة في العقب ولكن ارجحية وان
حصل في احدى روينيه ولا بد من عدم الا بالسيف، ووفق للحدث
اشرف ولا «ورد الا بالسيف» وفي القصاص، كما في الحدود على ما بينه،
لا عدم امره اذ من يحكموم عقب لا بعد وضع حمل.

والقصص هو حق لأولئك النفس وهم ورثة في قلوب جمهور البغاة عدائك ،
فقد دل على الأول - هم عصاة ذواب لث والاحوات والروع والروحه والاولاد ،
اسمة حقيقهم في القصاص ، بل ينفوا عن النفس ، وأن يتصلحوا ، مع على الله
أو على غير الله ولو علم - عصاه ذواب لبعض الآخر ، حقة القصاص لانه لا يحرق ،
ونفي حق من لم يبع مقهوراً على نفسه من الله ، ولا يجوز الصالح على الله ، لا
يرضى بقتل عدو في حربه ومات ، ولكن عبد شفعي واحمد حسن ، للأولاد ،
أن يحرقوا ، القصص وإما ، حرقا ، نوحى القصاص ، ثم لم يرض ، ودلت
بالاستدلال الحديث ، من نفس له نفس فهو بحر المطر ، بل أن نفي دور - .
ان 'نفدي' .

بأني أنواع الفل

ما قدمت كان في النفس العمد . ونحن نسمع الآن بين ما من أنواع القتل ، وهي :
أولاً : شبه عمد . وهذا أحسن في تعريفه وحكمه . فهو يوجه عام أن
يقصد الحادي الصرب ، لا القتل ، له لا تقتل عساً ، كالمص الحفصة ، وأن يموت
المصروب من ذلك . وحكمه كقتل العمد عند ما ثبت ، خلافاً لما في الأئمة ، إذ إن

(١) حرية من مائة (مائة صغير ، ج ٢ رقم ٩٩١٨) . وبعد عقوبة الأعدام : يوم
بطرق محله هما شن كافي لاداء وفي شكله ونفس الولايات المتحدة الأمريكية ، وفتح
بالقضية (كلمة بين) كافي وساو كاري كورنو كافي معطى لولايات الاميركة في افرات
عقوبة لاعدمه ويري برصاص كافي بعض عبيد عسكريه في سنة ١٥٠ من قانون
العقوبات العسكرية .

(۲) حرجہ ۱۰ مدحہ و مثنوی و و ۵۰۰ ہجری فی ۱۰۰۰ کبیر (ج ۳ ص ۲۲۳) .

عنده لا قصص على آلة بل على الله الله المعصية ، بمعنى الذي صوّجه
ثابتاً - من الخطأ المحض . وهو ان يرمي الخاني أي شيء ، كالصيد ، فيصيب
رجلاً وبقية ، أو بعدة أي يوسف الخطأ هو ان يريد الانسان شيء فيصيب
غيره ^١ . فمن لا قصص على الخاني ، بل يحب الله العذبة .
ثالثاً ما يجري بحرى الخطأ مثل الداء اذ ينقلب على رأسه أو يعض عذبه
فقتله . فهذا سوم شته من الخطأ ونعطي حكمه ايضاً .

رابعاً - العيب السب . وهو ان لا يقبل الخاني العيب مباشرة ، بل يمسك
بقنله تعدياً ، مثلاً لو حفر الخاني بئراً أو وضع حجر في غير مكانه فوقع البنت
فيه وماتت . فمقوله هب ايضاً لدية لا القصاص ^٢ . وسرى الفرق بين مباشرة
والسبب معصلاً في باب الاثلاف ، مع نملة اخرى عديدة .

والكى د كتاب السب قد حصل تعدياً ، كما لو حكم الحاكم على رجل باقتل
طامعاً عادياً موعداً واعترف بذلك ، او لو شهد شاهدان على رجل كذاً وموعداً
وعدم بالاسد ذى شهادتهما ثم رجمه وعرّضه . فعليه ، ففي ذاك القصاص على
الخادم عبد الله فعي ومن حصل . والحكم كذلك عند ملك في مسألة صبي العظم
لا في مسألة شهود رور ، الا ما روي عن شهاب بن عبد العزيز القنسي اذا كفي اياه
قال : بالقصاص في ذك ايضاً . ام عند بني حنيفة ، ولا قصاص فيه ذكرنا جميعاً ، لان
الحكام يكتوبوا شري ، بل مستبين كما في حجر البئر واحداً عسده لو حارس
أحمد آخر في بيت فطقت عليه . بل حتى مات لم يصح شيئاً ولكن عرر على ما
صنع ، خلافاً لحد حبه ابي يوسف ومحمد بن الحسن ، فهدمهم حصن فاعل الله
لانه مستحب ^٣ .

خامساً واحيداً - القتل بحق . بمعنى في جميع انواع القتل التي عددها ابن
نكون قد حصص بدون حق . اما اذا كان القتل بحق . كما في قتل الخللاد ، محكوم
عليه ، او في القتل ضرورة دفاعاً عن النفس او عن المال او عن العرض ان لم

(١) كتاب الخاني ، ص ٩٣ .

(٢) المغني (ج ٩ ص ٥٦٤) ، والاحبار (ج ٣ ص ١٥٨) ، وسننه لكرى (ج ١٦

ص ٢٤٥)

(٣) راجع لحد (ج ٢٦ ص ١٥٣ و ١٨١) ، وسننه (ج ٩ ص ٣٣٢) ، وسننه

الخرشي على صيني حليل (ج ٥ ص ٢٢٠ و ٢٢٢) .

مخصص الذوق الا . قبل ، فليس في ذلك قصص ولا دة ولا حزن ^١ مثله لو رى
 احد رجلاً يري مع مرته او أحد بحرمه ، حار له فتنها عند الجمهور ^٢
 ومنه لو حكى لادم عن رجل راعى جدياً وفقاً للبيه اشربة تحت المصروب
 من داء ، ولا خلاف ان لا قصص على الامام . وكذلك لا يحب عليه ولا . في
 على ابدل دفع الدينة لاوله انقول عند جمهور الفقهاء . ولكن الشافعي حالفهم
 وولى تحب الدينة لورثه على عاقلة الامم . وقد بعض الشريفي نجح على
 من الماس ^٣ .

الفضائل

من خدم تحت حجة الله قبل لا . من كرامة في مدته انتم . وسامة ، وذلك
 عندنا يوجد في محلة . من لا يعرف . فاعمة عند البعض هي ان يحجب اوبى .
 القتل حين يسأ على صدق دعواهم ، وعند البعض الآخر هي ان يحجب اندعي عنه
 او اهل المحلة حين يسأ على برائتهم . وقد كات القدماء معروفة في الجاهلية ، ثم
 اقرنوا الستة ومن عدها اربع الفقهاء . و قد طاعة منها عمر بن عبد العزيز
 هؤلاء دونوا بعدم حوار الحكم على الاطلاق . وعلى كل فقد احتجبت المداهب في
 شروطها واحكامها ، ونحن لا نرى محلاً لفصل ذلك ، بل يكفي بذكر ما ورد
 عن القائمة في مذكرة جمعية بحمد الاحكام العدلية :
 ومن المذكرة - و اذا وجد فليس في محلة فكان لا . ذلك له ، ولم يكن .

(١) راجع محله بدرى شرح صحيح بخاري للشيخ (ج ١٣ ص ٣٣ - ٣٦) ، واهي
 (ج ١٠ ص ٣٣١ - ٣٥١ - ٣٥٢) ، وشرح صحيح (ص ١١٩) ، والام (ج ٦ ص
 ٢٦ - ٢٧) ، وكتاب بروق للبخاري (ج ٢ ص ١٨٣ - ١٨٤) ، وخبى (ج ١١ ص ١١١٣) ،
 ونجم صحاب (ص ١٦٩) .

(٢) عمدة بخاري (ج ٢٤ ص ٢١ - ٢٢) ، واهي في توسع مذکور ، ونجم صحاب
 (ص ١٧٢) . وراجع خلافة في الام (ج ٦ ص ٢٥) .

(٣) راجع سنن (ج ٩ ص ٦٤) ، واهي (ج ١٠ ص ٣٥٩) ، والام (ج ٦
 ص ١١٧٦) .

(٤) هذه مذكرة تألفت في دار . سنة ثمانية الهجرية في ٣ رمضان سنة ١٢٩٣ هـ
 (٩ سون سنة ١٢٩٢ م) ، اوسنة ١٨٧٦ م) .

معروفاً ، وجبت القسمة والدية على اهل المحلة . اما اذا كان عليه ثلثة ثمانية او
 بالافراد او كان معروفاً ، فلا فدية ولا دية على اهل تلك المحلة . وكذا لو ادعى
 وارث القتل على واحد معين من غير اهل المحلة التي وحد فيها القتل ، فليس
 مورثه ، سقطت القسمة والدية عن اهل تلك المحلة . ومثله ايضا اذا ادعى الوارث
 على واحد معين من اهل المحلة التي وحد فيها القتل ، فسقطت القسمة والدية عن
 اهل تلك المحلة . وفي كذا الحال يجب او شهد اهل المحلة لوارث لدعواه فسد
 شهرتهم .

الفصل في الخبايا على ما رويته النسخ

ان الخبايا الواقعة على ما دون النفس فسد قطع الاعضاء او الاطراف ،
 والحراج ونحو القصص في بعض هذه الخبايا ، ان اقترنت بمبدأ وشروط
 معينة . ولكن متى كانت على سبيل اخفاء او منى فقد سمح احد الشروط المطلوبة ،
 كان على الخبي ان يدفع الدية او الأرض او حكمه العبد وان شروط القصص
 في هذه الخبايا هي نفس الشروط المطلوبة في حدس القتل ، وهي ان يكون
 الخبي عاقلاً بالغاً بحدوثه وانس ولدته لمجيئ عنه ، وان يكون دم المجني عنه عدد
 جمهور بمقتضى مساوياً لدم الخبي او اعلى منه حرمه احره والدس ، كما اوضحنا .
 وعلاوة على هذه الشروط العامة ، يدرى لوجوب الفحص في خبايا قطع
 الاعضاء ان سواها فهو بعض الشروط الخاصة ، بحسب ما يقتضيه حال الخبايا وعقوباتها .
 وهذه الشروط هي .

اولاً - يجب ان يكون العضو او الطرف قد قطع من بعض كالكوع والرفق .
 فعليه لا قصص فيها لا فصل له او لا حد يسي اليه والباءت على ذلك هو للمجني
 والا حيد في الاقص من من الدم او ارادة و الحلف .
 ثانياً - يقتضي للعضو المضروب قطعه فصلاً ان يزل العضو المقطوع في الاسم
 واموضع . مثله بقصع اليد اليمنى حبة القصع اليد اليمنى ، وقطع اليسرى
 باليسرى ، وهكذا .

ثالثاً - ينبغي عند الجمهور استواء العضون المجني عليه والمقتص منه . فعليه لا

يقطع مثلاً يد الحظي المصححة حراء قطعه يداً شلاء ، ولكن العكس حائر .
 ويقع القصاص بصورة خاصة في قطع أو قطع العين والالفة والأدنى واحسن
 والشفة والد والرحل والاصبع والرفق ويحرف . ولا قصاص في كسر العظم لعدم
 التأكيد من المائلة ، الا في السن ، وان قطع فقلع وان كسر يكسر بقدره بمشار
 أو برود .

اما اخروح وشجاع الرأس ، فقد اختلف في تركه وتعرفه وحكمه .
 فعدده من حري ، وهي عشرة اوجه ابدية وهي التي يدمي الحيد ، ثم الجرحه
 وهي التي يشق الحيد ، ثم السامع وهي التي كشط الحيد ، ثم البصمة
 وهي التي يشق اللحم ، ثم الملاحه وهي التي تقطع اللحم في عدة مواضع ،
 ثم الدائبة وهي التي يفتق بها وبين كسوف العظم ستر رقيق ، ثم الموصلة
 وهي التي يوضح العظم اي يظهره ، ثم المنة وهي التي تهشم العظم ، ثم المنة
 وهي التي تكسر العظم . ثم المنة وهي التي يفتق بها لدماع وهي بخضة
 بالرأس ، والمثقة التي حل الى الخوف وهي بحصة واحد .
 والرئي المنة عند الفم ، هو انه لا قصاص في الجروح الا في الموصلة . وما
 عدده فله بما ترضى من ، وان حكمه عدل بقدره القوي .

المراتب

ان القصاص واجب عند جمهور الفقهاء في حدات العمد ، سواء أوقعت على
 النفس أم على ما درم . وكذلك هو واجب في حدات شبه العمد عند مالك ، كما
 أوضحه . وعكسه في كل حدية تكون عقوبتها القصاص اذا اقتصرت هماً ، تثبت
 فيه الدية اذا ارتكبت خطأ اي بدون عمد أو قصد . وهذا معنى الحديث الشريف
 « العمد تزد والخطأ دية » ، ومعنى الآية الكريمة « ومن قتل مؤمناً خطأ
 فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله »^(١)
 فمدى يكون الدية واحدة عند عدم العمد في القتل وفي قطع الاعضاء الي نصح

(١) القواين لفتية ، ص ٣٥٠ .

(٢) - حه عددي في كسر . وقوله سورتي في اجمع صغير ، ج ٢ ، رقم ٥٧٢٦ .

(٣) سورة النساء (٤) ، ٩٢ .

فيها مائة وفي الموصلة في الخرج ابدى كسب النجم عن بعضهم ، ونحو بديه
أيضاً في حديث العميد عند سقوط القصاص بصلح على ابنة أو مدم أو امرأ أحد
الشروط اللازمة ، كما في حصة الوالد على ولده أو في حصة القاصر والمجنون ،
والقاصر ومن كان في حكمه كالمجنون لا يمكن صدور العميد عنهم بسبب اشتراك
النسب الكافي لسكون القصد المنطوق بالكف ، ولذا جاء في الحديث : « عميد
الصبي حبط »^١ ، وروى علي بن أبي طالب عن النبي « عمده وحقيقه سواء »^٢ .
ومقدار الدية الكاملة ثلث من الأبل وهو بقدر مائة ما كان ولا ير ل هذه
الطوائف من قومه في بلاد العرب وأنواع هذه الأبل من حيث أنواعها وحجم
معش ، وهو بحسب ما يلاف الأحرار والمذاهب ، اختلافاً يصحق إعماله عن
تفصيله^٣ .

وفية الدية ، أي كات من غير الأبل ، ألف دينار من ذهب ، أو عشرة
ألف درهم من الفضة عند سبعة عشر ألف درهم عدل ثلث ونس حبل ، ما
عند شامي في مدونة الخدم ، ولديه في الأصل مائة مئة ، وإذا صدر هذا الأصل
وجب دية في دية الأبل منها مئة ، واستدل على ذلك ، روى ابن فية
الدية كات على عهد بني أمية ثمانية مئة ، أو ثمانية آلاف درهم ، وإنما نسب
كذلك حتى لا يفتخر من الخدم ، فرأى أن الأبل قد علب فراد ابنة أي ألف
دينار أو ثلثي عشر ألف درهم ، وهذا يكون دية الدية مقلده بقلب قيمة الأبل
حسب كل رة ومكان وهو قول ، كما روى ، ووجه مقول .

ولا تحب الدية شيء غير ما ذكره عند أبي حنيفة ومالك ، ويمكن عند
الشافعي وعند أحمد بن حنبل وغيره من فقهاء المذاهب أن يجوز دفع بدل الدية الفية

(١) ذكره الموصلي وغيره من فقهاء الحنفية ، راجع الأحرار ، ج ٣ ، ص ١٤٧

(٢) زاد المعني على الكبير ، ج ٦ ص ١٣٩ .

(٣) صدر في عهد خلافة هدية سابعة هي عشرون من نحاس (أي في سنة ١١١١ م من أمير)
وعشرون من نحاس وعشرون من ذهب (أي في سنة ١١١٢ م) وعشرون من فضة (أي في سنة ١١١٣ م)
وعشرون من دية (أي في سنة ١١١٤ م) ولده دية هي خمس وعشرون من نحاس ومئة من
لؤلؤ وحبات ودرع (سفيح - ص ١٢٦ ، وروى لأحمد بن حنبل في مسنده ١٨
و ١٠٩)

(٤) التهذيب ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

شة او مائتين من القن أو الحلل^١ .

وتكون اذية كاملة في حصة القن . وكذا هي كاملة في قطع بعض الاعضاء ، كالاذن واللسان ، وفي ذهب احد الجوارح ، وذهب ب العمل والضرر ويسمع ويشعر والدوق والعضو . والاذية كاملة ايضا في قطع البدن والرجلين والعيون والاذنين والشعبي ، ومن ثم يكون في كل واحد - منه من الروحاني نصف الذية . ويكون في الجفون لاربعة منه وفي الواحد رهم . وايضا يكون اذية كاملة في الاصابع العشرة ، ويكون لارض كل اصبع عشر الذية . واحداً لكل من ارض ودره نصف عشر الذية .

اما في الجراح والشوج ، ولارض هو ثلث الذية في جرح المضمرة او الخشعة ، وعشر ونصف العشر من الذية في جرح امقبه ، وعشر اذية في اذية واحدة ونصف العشر في الموضحة .

وفي قطع الاعضاء والجراح عضلات اخرى لا يحل ان يدره . فقد اختلف في معاشل كثيرة . منها : لا يقع عيب الاغور ، فهم نصف الذية عند الشامي واني حسبه واذية الكاملة عند الشافعي . ومنها الخلاف في قطع اذن الاخرس ونحو اليد الشلاء ، وما الى ذلك .

وعلى كل حال ، ففي قطع الاعضاء والجراح الى بلفص المصمة او الحن والي لا يوجد فيها فصص وانس منه او ريس مقدر شرعاً ، يجب عزيمة متروكة الى تقدير القاضي وتسمى حكومة العدل . مثله يجب هدمه في كسر عيب النس من القدم ، وفي اذية على كل عضو لا مصمة فيه كنسويد الوجه وموجح الرعدة ، وفي جراح المستطمة واخذوش الي مؤثر في حمل الالام ، وما الى ذلك .

وحكومة العدل عند جمهور الفقهاء هي حره من الذية نسبت الى ذية النفس بسنة نقص الحدية من قيمته انجى عليه لو كان رفقا بصدته نبي هو عيب^٢ . ومعنى ذلك ان المجني عليه يعوم كالمو كان عدواً من الحدية ثم يقوّم بذهب ، والحكومة هي حره من الذية بقدر الفرق بين القيتين . وهذا ما ذكره الطحاوي من الحبيب . ولكن للكرخي قولاً غيره ، وهو ان حكمت القاضي طيبين عدلين

(١) بداية المجتهد (٢ ص ٣٤١) ، والمعي (٩ ص ٤٨٢) ، والمدينة الكبرى (١٦ ص ١١٧) .

(٢) هذا كلام ابن قاسم القرني . راجع شرحه لميجوري . - ٤ ص ٢٢٧ .

لعدة مقدار ثمرة هذه اذرة ريسه الى مياشي او يقرب اليه من احوال التي
 ها ارض مقدر ، ثم يحكم الارش نسبة هذا المقدار الى ارض الحرة المقدرة^١
 وان ما قدمه يعطى لذات الرحل الاحرار مسلمين ، لان الاولاد والرق
 والذين لم يولدوا في بطن امه احد ا . غير انهم - حسب ذل الرحل في
 القتل بالاحلاف ، وفي رقي الحيات الحرة عند الشامي والي حسمه
 رده قبل لدمه من ربه له اسير عند في حسمه ، وهي على النصف من عند
 ذلك ومن حسن ، وعلى الثلث عند الشامي . وفي هذا حرج سهمي عن الزهري
 ان ذل الصراي واليهودي كانت مثل ذل اسم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعمر وعثمان ، وان معونه حد نصف ذل لدمه اسم ذل سهمي النصف لأهل
 القتل ، وان عمر من عند عمر بن حفص هو ايضا نصف امه والعي حصة ذل^٢
 أما العبد فليس سهمي فليس سهمي عند جمهور الفقهاء ، مع اشتراط ان يحميه
 وتسلمه بمحمد بن الحسن ورور وبعض الاثني ان لا تملك هذه العمة على ذل الحر .
 وحجة الجمهور من عدم مال ذل الا انه يوجب حسمه في الاموال
 المملوكة^٣ .

واخير لا بد من كلامه عن ذل الحر . فان ضرب امرأة حرم و - ثم ضرب
 حرج الحر حيا ثم مات فوجب في ذلك دفع امه اكامة . ولكن اذا حرج الحر
 ميما وقبضت الام حية ، كان ذل احلى عمة في رقبة فبها نصف امه وهو
 خمس من الال والعمة في الزني اسند عند الاثني الاربع هي لورثة الحر .
 وقال بعضهم كالبث وربعه هي لأم حصة ، لأن احلى شدة عمو من اعظم^٤ .

من برفع الميراث

كان النظم الف . في الوالتوي محمد الطم الاجماعي العربي في احواله وكان
 أهل القبيلة الواحدة متآزرين متعاضدين ، ينصرون بعضهم بعضاً ، ويتشاركون في

(١) الطائفة ج ٧ ص ٣٢٤ .

(٢) من الاوطار ج ٧ ص ٥٥ .

(٣) عمي (ج ٩ ص ٢٨٢) ، وندوة عجب (ج ٢ ص ٢٤٣) ، والنجي (ج ٨ ص ١٢٦٨) .

(٤) المسعود (ج ٢٦ ص ٨٨ و ٨٩) ، وحي (ج ٩ ص ٥٢٢) ، وندوة لعجب (ج ٢ ص ٢٤٥) .

عمداً ولا عمداً ولا صلحاً ولا اعتزاعاً^١ . وإيضاً دفع عنها تحمل الدية والارش
في احوال اخرى . وهناك ايضاً جميعاً

ارلا - في حاياب العمدا ، بقي الاصل ان يدفع الدية او الارش من له
الحائي الخاص .

ثانياً يدفع الحائي لاعقله كل دية وحسب ما حثره لا نفس القتل ، كما في
الدية اذ لم يلح عليه مع اهل النفس ، انه هي لارمة بالعمد والعقد لا لسري الاعي
ء دية ، وكما في الدية المحكوم به بالاسد ذى عتراء الحائي دون دية اخرى ،
لان الاقرار بوجه واحدة يرم المقر وحده دون دية او في امرى آخر .

ثالثاً في حده الدية اذا رحت الدية على المؤن ، فهي من ماله وحده عمداً
جمهور الفقهاء .

رابعاً نتجس الحائي هو لا بد منه الارش اذا كان دون ثلث الدية عند من
مدته . بذلك وان حسن ، او اذا كان دون ما يجب في قلع السن او في حرج
الموصلة عند من حرك ، اي نصف عشر الدية وهو خمس من الاس . وقد
جاءت الشافعي في ذلك قول : العقل عقلا ، ومقل دية في مال الحائي دون
ء دية قل او كثر ، وعقل اخذ على دية الحائي من دية العقل او صنتر ، لان
من غرم الاكثر عزم الاقل^٢ .

خامساً - ذهب بعض الفقهاء الى ان دفع ذكره حسناً لالتزام العمد فيه .
ولادامه ، ان اوجب دية شبه العمدا على الحائي . والامم الشافعي في موضع دية
م حده العي او المحزون في ماله . وروى ان حرم عن عثمان النبي انه لم يعرف في
الدية ، وروى غيره هذا القول عن ابي بكر الاصم^٣

وفي الدية كانت العاقلة هي النفس . وقد بقي معه كذلك في الراي البند
عند اهل الطهر ، ومنهم مالك وان حسن في حادثة الزواجر عنه . فان دية

(١) خالف فيما ذكره من كلام بن عباس ومن كلام يحيى (ص) وقد روى جميع
بعض آخر هو : لا عقل حاسب عمداً ولا صلحاً ولا عزم ولا دون رس
به صفة . (راجع يحيى ج ٥ ص ٣٠٠ - ٣٠٦) . وندج (ج ٧ ص ٢٥٥) ، وندج
المختل (ج ٢ ص ٣٤٢) .

(٢) الام ، ج ٧ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٣) يحيى (ج ١ رقم ٢٤٠٢) . وندج في موضع ذكره .

الحاي عندهم هي العصاة اي قردوه من قبل الاب . ولا يدخل فيها طبعاً النساء . ولا الصبيان واعيان ، لان من اديه على سبيل العبرة بدلائم كان في الخافيه من «عصره» بأسف ، ولا عبرة في العبي والمعتوه وامراته . وسدلك انصاراً في الشافعي ، «سنة» اقرء الاصول والفروع . وقد استند اهل الجمار في مذهبهم هذا ان ما عرف عليه الناس في زمن النبي (ص) ، وايي سكر .

ولكن الامر تغير في عهد عمر بن الخطاب ، الذي نظم الجيش وادواوين من الرجل امة على المكلفين الاحرار ، ثم وضع ادييات على اهل الديوان ، بعدد ما عده كل واحد منهم . وقد ذهب هذا المذهب فقهاء مدرسة العراق . وقد رآه من مسؤوذه القبيح كات توبكر على العبرة والعدوان ، وانه لما اعقب العبرة من القبيلة الى ادبوان وم الديوان مةم القبيلة في تحمل الدية . وبدا لا تجب الدية على القبيلة ، لا بدام يكن اسم الحاي مقدماً في احد الدواوين . ثم انفس البعسل احداً ، يد كان القدر بسبي إلى طائفة تسمى بطرفة أو بصف ، فعدته هم اهل حرمه أو حنقه

واخيراً ، لو كان الحاي لا عاقلة له ، بيت مال المسلمين يجعل دمه ، وذلك عند جمهور الفقهاء ومنهم صاحبنا اي حبيبة . ولكن عند اي حبيبة وابن حنبل في إحدى الروايتين عنهما ، تجب الدية في مثل هذه الحال على الحاي في ماله لا على بيت المال .

ابن شاذان استحقاق الدية ، بالرأي الذي يفتوه حاشية في الاصل ، اي واحده المدفع حلاً ، إلا إذا اشترط نجبتها بمصالحه ، أو إذا كانت على العاقلة في حله الخطأ ، أو ما كان في حكمه ، فعدته يكون مؤجلة في ثلاث سنين .

وعنى الجملة ، نحن نرى من كل ما تقدم انه لم يعد لالتزام العاقلة في الشرع الاسلامي إلا نطاق صغير محدود . وبفسر ذلك حصة هذا الالتزام الاستثنائية تنقيس إلى القاعدة العامة الاساسية « ولا تزداد رارة ودر أخرى » .

(١) راجع شرح موى (٣ مش خطاب ، ج ٦ - ص ٢٦٦) ، وسهد (ج ٢ - ص ٢٢٨) (٢٢٩) . وحى (ج ٩ - ص ٥١٤ و ٥٢٤) ، وحاشيع (ج ٧ - ص ٢٥٦) . ولبسوط (ج ٢٧ - ص ١٢٤ و ١٣٢) . وجمع لاه (ج ٢ - ص ٦٨٩) . وحرر نسق (ج ٨ - ص ٢٠٠ - ٢٠١) .

الضمان في الجانيات المخفية

في الحقيقة ان بحث الجانيات الخفية وعقوبتهم — يتعلق بقانون الجرائم وهو خارج نطاقه عن موضوع كتابنا في اموجات المدنية ومصادرها وحكامها — وكما لم يرنا من الكلام مبرراً في هذه الجانيات ، كما حكمت في — مدود في الفصل الثاني ، لا يظن اننا جميعاً من علاءه ونسفه صاحب اثر مسؤوله المدنية التي تقع على الجاني من جرائم جنسية ، وعلى غير ذلك ، ان البحث فيها يستلزم مجالا طويلاً ، ولم يكن ما كتبناه الا كتمه موجه حد بالقياس إلى ما جاء عنهم في كتب مدقه واصوليات

ولقد رتبنا ان جرائم الجاني في هذه الجانيات تكون مدة العقوبة ، ونارة اللذة أو الارش ، ونارة جرمي حرمات — في نفسه القضي

والقصاص عقوبة لا تجتمع معها اللذة ولا شيء آخر من الصالحات — لعل في الاطلاق^١ . ومن ذلك ان عقوبة القصاص ، وان كانت تشبه العقوبة العامة من أوجه كما اوضحنا ، لا تقع في الاصل عقوبة خاصة وصفت أصلاً بآثارها ، واعتبرت بموجباً محدداً ، وان يمكن هذا القول في ذاته ، انه^٢ وعند عقود القصاص بوجه آخر ، لا يوجب اللذة ولا شيء آخر في تركه ، عند الجاني والمدعى . ولكن عدالة وهي من حيث يجب اللذة في هذه الجانيات وتدفع من تركه الجاني او تركه المدعى^٣

وعلى كل حال ، ففي اللذة عند وجود معصية أو فعل من واحد ، ومن العقوبة الخاصة والصلوات فصفا العقوبة اللذة بمراتب مقدرة تقدير شرعاً معصية ، والله لا يظن فيها الى الضرر الحقيقي الواقع في كل معصية من المعصيات ، الا في ذات

(١) مدني ، ج ٧ ص ٢٢٩

(٢) كانت الشريعة الانكليزية اقدم من غيرها في جعل عقوبة الجاني في تركه مدني ، وكانت مصر من ثم تدعو جرمي خاصة على عقوبة مدني ووجهه بغير مدني (*Actio per seculum non moritur cum persona*) وهذه القاعدة مدني عند ولا تزال قائمة اليوم ، على الرغم من استحداث مدني في دلت عليها ، رجع في ذلك كتاب بولوك Law of Torts ، ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) شرح كبري مدني ج ٩ ص ٢١٧ . ووجدته في (ج ٢ ص ١٧١) ، والندائم (ج ٧ ص ٢٤١) .

الخليء . أتفق من ثنى الدواء واحرة الاطباء^١ . وكذلك قال محمد في الجمع
صغير ورجل ضرب رجلا . ثم سوط فخرجه ورجل^٢ . ثم رثنه رثن
الضرب^٣ .

ووافق في قدم . ان قول الصاحب ضرب من . ذي . طلبة ، التي بوجع
عني المجرم في مسائل الضرب واخراج ان عوض الحق عنه من كل . كسبه من
درره ذي ومعيوي

ومن اخير معاه من مع الفقهاء . من تفرع المنس وندقم . معي
حوادث . ماوى . لو خرج احد رجلا فخرج المخرج عن الكسب . ووجع في الخرج
دفع . بندقه واندوا . وقد عني صاحب الحامدية عني ذلك معبر . ان اندوا
راجه في كل حال . و . بندقه اي . الضرب . والشرب . والكسوة . ثم لا يح
الا للفقير الدار عن الكسب حتى يروا من جرحه^٤

١ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٢ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٣ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٤ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٥ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٦ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٧ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٨ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٩ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٠ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١١ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٢ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٣ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٤ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٥ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٦ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٧ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٨ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
١٩ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .
٢٠ - ١٥٥ . ج ٢٠ ص ٨٩ . وندم وندم . وندم في معبر . كس . ١٥٥ .

الفصل الرابع

العصب

التعريف

ان الميث كذا في الحقوق يقع في حق الموقوف أو الشرع ، ولا يخل التعدي عنه بوجه من أوجهه ، والمقدر - ان حرمة الميث تتطابق مع التعريف في ذلك بغير حدوث دن ، ومع احد من الغير فلا يثبت شرعي . ومن ثمر هذا الحلة الشرعي "عدت ظاهراً وعدت فعله مظلمة" .

فأذن ان احد مـ ل الغير ان يكون سبب مشروع فهو عند حلال مـ ل ، وان ان يكون بغير حق فهو محرم وتحدد آتاه وهدم . ويسمى الأحد مـ ل ، ان كان الأحد مستعده ، وشروطه المعلومة . ويسمى محرم ، ان كان الأحد مكافئة في صحراء ، وفي داخل المهر عند الفحص ، ويسمى محلاً ، ان كان الأحد احتلاصاً من بدنه ، ويسمى حائماً ، ان كان الأحد واقعاً على ما تضمن عليه . ويسمى الأحد أغيراً عصباً ، ان كان الأحد جهازاً وفهراً^(١) . وكذلك محرم أحد مـ ل الدس بطرق انكار الحق ، والعش والرشوة والمهارة وما الى ذلك^(٢)

وان العصب لغة معناه الأحد بدون حق . أما في الشرع ، فقد وقع في تعريفه اختلاف بين المذاهب ، ففي مجلة الأحكام العدلية ، "والعصب هو أحد مال أحد وجبته بدون اذنه ، ويقال للأحد عصب ، ولهذا انصوب معصوب ، ولصاحبه معصوب منه" (المادة ١٨٨١) . ولكن هذا التعريف ناقص ، كما ترى في الرأي العلمي المختار العصب هو ازالة يد المالك المحقق ، وانبت البدن المستقلة بالاستقلال على

(١) خلاف لفظ التعدي ، طبع كرون ، مع ٢ - ١٩ ص ١٤٦

(٢) مؤيد فقهاء ص ٣٢٩

من 'منقوم' يحترم قبل اللق ، دون ادن ، على من محقرة ' .
فيشروط في العصب اذاً شروط في فعل العصب ، وفي ان العصب ، وفي
صفة الاحد وطريقته . وهاك ايضاحها بالبحار : -

اولا - فعل العصب . نقول الشجدة او حبيطة وان يوسف ، على ما جاء في
معريف ، ان ركن لعصب نصين آخرين . اوهي ارايه يد ادك انقعه عن ماله
والثاني وضع يد العصب المستقلة مكانه بالاستسلام على العصب . ولا يتم العصب
عنده الا باجماع هذين العنصرين في فعل العصب . ولكن محمد بن الحسن قال :
يكون في العصب ارايه يد ادك وان اتت يد العصب مكانه ليس بشرط .

هذا في المذهب الحنفي . اما في المذاهب فم م تشترط ارايه يد ادك ، بل
اعبرت ركن العصب بثبات يد العصب على ذلك العبر بدون حق . وبعبارة
اخرى ، ان العصب في في المذاهب هو الاستسلام على حق العبر عدواناً . وهذا
الفرق في المعريف يسع خلافاً في بعض احكام العصب . كما سهرى

ثانياً . المذاهب . يعني ان تقع العصب على . ل 'منقوم' يحترم . فعنه
من أحد شئاً غير منقوم كاحصه وما شئ ، او شئاً غير يحترم كمال المحرب ،
لا بعداً صاً . وكذلك اختلف في عصب الحجر . فجمهور الفقهاء . قولون انه اول
كاتب الحجر لمسه فلا يصور عصب لاه لا عدت ملا يحى المسه ، ومن ثم لا صرنا على
منقوم . ولكن اذا كاتب لدمي ، فعلى العصب ان اعبر . دفع قممها عند ذلك
واني حصة ، لا عند الشافعي وان حل وان نور واسع المذهب الطهري .

وكذلك لا يجوز عصب اساقع عند الحنفي ، لان حصة لا بعد لا عدم ،
خلافاً لجمهور الفقهاء كما رأينا . واحيراً شرط في المذهب الحنفي ان يكون
العصب قابلاً للقل . فعليه يجري العصب في هذا المذهب في ان المذاهب المنقول وحده

(١) مسودح ١١ من ٥٥ ، و ١٢٣ من ٧ ، و ١٢٣ من ٧ ، و ١٢٣ من ٧ .
(٢) راجع شرح . و ١١ من ٥٥ ، و ١٢٣ من ٧ ، و ١٢٣ من ٧ .
المرشدي على سبيل تحليل (ج ٤ من ٣٤٥ و ٣٤٧) .

(٣) راجع في ركنه في باب (منوم) .
(٤) عند . كمن . على عصب . و ١٢٣ من ٧ ، و ١٢٣ من ٧ .
بواق ١٢٣ من ٧ ، و ١٢٣ من ٧ ، و ١٢٣ من ٧ .

دون العقر . لعدم يسكن من أحده ونفسه . ولكن محمد بن الحسن ورره من
الطبيين ودعي أنه المذهب قالوا مكاب عصب العقر بمجرد الاستيلاء عنه ^١ وقد
أحدث امثلة برري الحنفي المحدث . بالرغم من التعبير الذي اعتمدته في عنوانه
فصل عصب العقر . فعنى العصب في هذا الفصل هو المعنى اللغوي لا الشرعي الذي
يبدأ به ^٢ .

وعنى كل يرجع في تعريف الاستيلاء أو انتاب البدأى ما يعرف عليه الناس
هو ، كما قال العراى ، يكون « فى الممولى بالقل ، لا فى الدانة » فكيفي هيبت
الركوب ، وفي العراش الخيوس عنه فهو عاب الاستيلاء ، وفي العذر نشب العصب
والدحول وادراج المذنب ^٣ .

ثالثاً - صفة الأحد وطريقه لا بعد الواحد عصباً ، لا إذا كان بدون أدن
المعصوب منه ، وهو بدون أحده . وهذا ظاهر لا يحتاج الى تنص . وكذا
يجب أن يكون الأحد حرّاً لا حصة ، ليعرق العصب عن السرفة ، وإن لا
يكون مع المكثرة ليعرقه عن المحررة ، كما أوضحها في فصل الحدود .

وبعد الجواب ، وسواء الأمانة من نوع العصب عند جمهور الفقهاء . وبعد الحنفيين
والشافعيين وغيرهم من جحد الودعة والأمانة يعتبر عصباً ^٤ . ولذا جاء في امثلة
والحل الذي هو مذهب للعصب في إزالة العرق حكمه حكم العصب ، كما أن
المسودع إذا أكر الودعة يكون في حكم العاص . وبعد الانكار إذا تذهب
الودعة في يده فلا تعدّ تكون صامساً ، المادة ١٩٠١ . ولكن بعض المذاهب
يعتبر جحد العربة رفياً كما مرّ في فصل الحدود .

رد الاصل أو الجدل

من المبادئ الشرعية الأساسية أن تردّ الحقوق باعتبارها . عند الامكان ^٥ .
وبعداً اخرى ، يجب في الموحات انهاء الأصل ما دام يمكناً ، ولا يجوز انهاء

(١) لجر (ج ٨ ص ١١١) ، وشرح كنج (ج ١ ص ٥٠٠) (٣٧٥) .

(٢) ١٠٥٢ وما بعده . وشرح علي حيدر في مقدمة كتابه هذه المادة .

(٣) الوجيز ، ج ١ ص ٩٠٦ .

(٤) المتوسط (ج ١١ ص ١١٧) ، ورد المختار (ج ١ ص ١٥٥) ، ورواجع (ج ١ ص ٦٢) .

(٥) قواعد الاحكام للشيخ عفا الله عنه ، ج ١ ص ١٦٨ .

الدل ، لا إذا بعد الأض . وهذا معنى القعدة الكلية الواردة في المعامع^١ ، وفي
المعلة وهي : « إذا طلع الأض بصر إلى الدل » (المدة ٥٣) .
وهذا الأض يسمى في الاصطلاح الأداء ، وإليه الدل يسمى القعد ، والبدن
هو ، عطاء المش ، إذا كان الأض من اثلاث وسمى هذا القعاء الكامل ، أو هو
إعطاء ، فإنه إذا كان من القيعات وسمى هذا القعاء الناصر .
وطبق هذه القعدة في باب العصب وفي أبواب أخرى من الموهجات كما سرى
في دراساتنا القديمة . فعلمه يوم العاصب في الأض رد المعصوب عساً ، المادة ٨٩٠
من المجلد ١ ، وإذا استهلك العاصب هذا المال أو تلف أو دمع بتعديده أو بدون
بعده كان عليه إعطاء منه إن كان من المثبتات ، أي من الأشياء التي يوجد مثله
في السوق بدون عاروت ، يعتقد به ، وعصمه فإنه إن كان من القيعات ، المادة ٨٩١ .
و . كتاب المير لأشياء وأعيانها تنقل مع الرمان والأمكنة ، ويجب تحديد
الوقت والمكان الذي ينظر إليها عند تعيين الدل الواجب على العاصب . فإن كان
المعصوب من القيعات ، يوم انعاصب قيمته في زمان العصب ومكانه ، المادة
٨٩١ عند المحقق والمحققين ، وفي وقت بعده في المذهب الحنلي . أما عند
الشافعي ، فعصم العاصب المعصوب بأقصى قيمته من وقت العصب إلى النصف^٢
وإذا انقطع مثل الشيء المعصوب ، أي بعد وجوده في السوق ، كتاب على
العاصب دفع قيمته كما هي يوم المقاصة عند أبي حنيفة ، ويوم العصب عند أبي يوسف ،
ويوم الانقطاع عند محمد بن الحسن وفي المذهب الحنلي . ولكن القيمة المتغيرة في
أصح الأقوال في المذهب الشافعي هي أقصى المبلغ من يوم العصب إلى يوم الأعوار
أو الانقطاع . وقال أئمة المالكي والشافعي والمذهب الطاهري ، بغير المدعي ، بل
أن يهل العاصب حتى يوجد مثل المعصوب فتستوفيه منه ويبين أن بأحد قيمته
في الحال^٣ .

(١) راجع شرحه التاسع ، ص ٣١٠ .

(٢) أبو حنيفة (ج ١ ص ٢٠٩) ، وشرح الحرسي على سبيل جدول (ج ١ ص ١٣٥) .

والرواس المربع (ج ٢ ص ١١٥) .

(٣) يوم مره (في وضع مذكور) ، وتقدمه (ج ١ ص ٨) ، وشرح حواش على

سبيل جدول (ج ١ ص ١٢٧) ، ج ٥ ص ١٢٧٨ ، وفتح المبرر (بتدليل المجموع) ج ١١ ص

(٢٧٢) . والمحقق (ج ٨ ص ١٢٥٩ ص ١٤٠) .

وان ما قدمته يصق على استهلاك المعصوب أو بضعه أو صناعه ، سواء حصل ذلك بضعه بعد من العصب أم بدون بعد ، لأن لعصب مقداراً من سائر معدّات يوجب البضع والصحة ، وهذا الحكم يجري على عصب العنقار عند من قول « مكاب عصبه » ، فأنوحه وسيد ، أبو يوسف ، اللذان فالأبدم بصور العصب في العنقار ، وقد اشترط العددي للصحة ، وفلا من ثم أنه العصب لا يصح العنقار إن لم يدرى به منه ، كالمسبل والحرق وما أشبه^١ . وكذا عند ذلك ، إذا عصب أحد « بضعه شيء » كالعنقار والذئبة ثم هلك عن الشيء من سائر مساوي ، فإنه صاب يدفع فيه المذمة التي تعدى عليها ، لا قيمة عين الشيء^٢ .

المضمان والرباوة

لا يكفي أداء الشيء المعصوب عباً وحده نصراً ، ولا طراً عنه بقصدت سبب تغير سعره في السوق ولا حتى على العصب^٣ . أم إذا كان البض سبب استعمال به صاب أو صناعه ، فعلى العصب حين مقدار هذا البض ، وفي ذلك اختلاف وعصب في المداعب لا يرى محلاً له^٤ ، بل يكفي ثبوت استعماله ، أخذه من محلة الأحكام العدلية .

وفي المحلة ، وإذا كان سعر المعصوب وفيه بعد العصب ، فليس لصاحبه أن لا يقبله ويطلب بقبضه التي في ربه العصب . ولكن إذا طرأ على قيمة المعصوب نقصان بسبب استعمال العصب ، فغير المضمان . مثلاً إذا جفف الخوان الذي عصب ورده ، عصب إلى صاحبه ، فبدم حينه نقصان قيمته . كذلك إذا شق ثوب الذي عصب وطراً بذلك على قيمته نقصان ، وإن كان الثوبان سيران ، يعني لم يكن بعباً ربع قيمة المعصوب فعلى العصب حينه نقصان قيمته ، وإن كان وحشاً ، أي إن كان الثوبان مساوياً لربع قيمته أو أزيد ، فالمعصوب منه بالخيار ، وإن شذت قيمته نقصان القيمة ، وإن شذت تركه للعاصب وحسب منه تمام قيمته . (المادة ٩٠٠) .

(١) بعدد واحد (في موضع ذكره) . و « عوين عليه » (من ٤٣) .

(٢) شرح الخرشني ، ج ٤ ص ٣٥٧ .

(٣) شرح حرشي (ج ٤ ص ٣٥٧) . و « ذة ٩٠٠ من مجلة الفقهاء لأوزي »

(٤) راجع بداية العهد ، ج ٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

وعوق رد لأحد مع تعرض القصاص عند وجوده ، يرمى المصوب بـ **يرث**
 الزيادة المودعة من المصوب . فعليه - في المجزأ - روائد المصوب أصح منه (١) -
 استهمكم المصوب جميعاً مثلاً إذا استهلك المصوب من الخواص المصوب و
 غيره الخاضع حال كونه المصوب في يده ، أو من المصوب الذي جعل
 من كونه المصوب في يده ، تحتها حيث أجاز ، فإن المصوب منه - كذلك لو
 اعتصب أحد بيت من الفس مع غيره واسترداه المصوب منه ، جاز أيضاً العس
 الذي جعل عند المصوب ، (المادة ٩٠٣) .

قوات المظفر

فقد مات العصب بحسن مع رية الشيء. وأندوه ومقدار بقعه وبه رية ثانية ،
هو بحسن عوصه. ذلك من الحدة ، ذلك كان من الحدة في عين الشيء .
وكرر من بحسن العصب فوفت معده هذا الشيء ، أي من بحسن ما فدت على
صحة من معده والرجع سبب العصب منه بلو عصبه رجس دة أو داراً ،
فمن عصبه ذلك حارة أعوات بدموع ص حجب من يسكني أو الركوب ؛
الحجب لأنه في الحوائط عن هذا السؤال . ففد الشفعي بوجوب اعتدال ذلك
بمعده ، ورفض الحصة ذلك إلا في بعض المسائل ، واحمد به ثروة وسطاً .
وهذا بيان هذه أبنائه باختصار :-

اولا، مذہبی اُتے

في هذا المذهب ، و قد قيل ان مع حور الانزال ، و قد ورد في الشافعي
 و اذا عصب الرجل من الرجل دابة فاسعده او ه ساعاه و المذهب عليه ، او داراً
 و سكره او اكره او ه سكره و قد ذكره اكره او سكره به علة اسعده
 او ه سكره سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره
 الا ه سكره سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره
 حديث سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره او ه سكره

$$1.8 \times 10^{-2} \text{ mol/l}$$

۱۳۳۲ - ۱۳۳۱ - ۱۳۳۰ (۳)

وتعبر في ذلك ان المنفعة عند الشافعي ، كما في قوله ، من موقوف موقوف ، نصبت
 كذا في الاموال ، هذا الى انه لا يجرى للمصنف ان يجمع ، معصوب ، واما بقوله
 المتمسك من ذلك لانه طم ، وفي الحديث الشافعي ، من اخرج حرم حق ،^١
 ولقد صدق عمر الدوسي عند السلام عليه ، ان اشرع قوم بعد نوح و
 مؤلة الاموال ، لام ، هي التعريف ، وجرى من جميع الاموال ، من عصب قومه و
 داء ، واما كل سنة الف درهم ، وجرى في هذه جميع سنة ، مع ما قد دفع تساوي
 اصداف وقيم ، وجرى قومه ، فكانت في ذلك من العبد والاهل ، الذي
 لم ترد الشريعة بشئ ولا بما يقاربه ،^٢
 تأمل - المذهب المالكي .

عنده الكثرة ان حقيقة الشيء لا تدرك من شئ بمحض الوجود الا بال
قوات الحقيقة التي هي اعم من ان تدرك من شئ بمحض الوجود الا بال
الذي يحيط بالوجود او الحيز او العلم لان هذه هي حقيقة الوجود
الحقيقة وكذا لا شيء على وجهه بالذات الا بالذات او كونه
او بوجهه والى ذلك ان يكون او لا يكون ، فبذلك يكون الوجود
ثالثاً - المذهب الحنفي ،

امتنع الائمة في المسبب الحقيقى المتنازع على علم ضلالتهم مع الاعتد وجود عقد
أو شبه عقد فعليه لا يثبت له حصة من دفع الشيء معصوب ، لان المدفع ليس
مستوفى له ، أي لم لا يثبت له ما قبله ، و هو بعد استبداد
بدلته في احدث الشرف ، و الحاح وجهه .

وان بحالة الاحكام العمدية اجرت مدناً . يذهب الحموي في هذه المسألة كما في غيره . فذهب الحديث الشرعي الذي من تفسيره قوله : الخراج باصناف

(١) قطعة من خشب أحمر حيد وانب داود وشمسي . راجع - ٤٦ - اني داود (ج ٣ ، ص ٢٧٣) ، والجوامع الصغرى لبيوطي (ج ٢ رقم ٨٣٤٤) .

(٦) قیود الاحکام ، - ١ - ص ١٧٢ .

(۳) مدونہ جاری ۱۴ ص ۶۲ ۶۵

(٤) الميوط : ج ١١ ص ٧٨ .

(٥). ولاء سنجي في جامع صغير (١٠ رقم ٤١٣) تخلص كتب من الاربعه
ومستجد ومدرسه حاكم وهو حديث قديم. حرقه على سجنه في شهر ٨. ١٢٥٩
س. (١٣٦).

[illegible]

وان الحرف المعني "أو" يخرج من "حصة المدة" مع أنه كل من صار غير مدح .
وهو مصدر من مصدر "الآزام" ، لأنه يوجب على المدعى تعريض اعتدائه من
الضرورة الذي ينتج عنه . وذلك أن موضوع الالتزام الشئ "عن حريم" هو واجب
التعويض أو هو ماله أخرى "نتيجة" مؤثر به "التي يقع على المدعى من جراء
جرمه" .

وسمى هذا الواجب في الوثائق "التزام" ، وسمي الدفن "موت" ، والصلوات
معدية في الأصل كونه "معدية" من "الآزام" ، لأنه من "الآزام" من "الآزام"
أن كل من مات ، وفاته "كل من مات" ، المدة ١١٦ من "الآزام"
وكان يوجب "في" "الآزام" ، "كل من مات" ، "الآزام" ، كما في
"كل من مات" على "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام"
"كل من مات" ، "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام"
"كل من مات" ، "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام" ، "الآزام"

لا ضرر ولا ضرار

قد في مقدمة الباب "قوله" "لا ضرر ولا ضرار" ، وهو في العوالم "مصدر" "لا ضرر ولا ضرار"
مصدر في كل حرفة من الحرف "لا ضرر ولا ضرار" ، وهو "لا ضرر ولا ضرار" ، وهو "لا ضرر ولا ضرار"
"لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار"
"لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار"
"لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار"

والأثر "لا ضرر ولا ضرار" ، وهو "لا ضرر ولا ضرار" ، وهو "لا ضرر ولا ضرار"
"لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار"
"لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار"
"لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار"
"لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار" ، "لا ضرر ولا ضرار"

الامتثال في الشريعة الإسلامية . فعندما لا يصح ،^(١) يعني منع كل اعتداء صريح أو كل إصرار بتغيير بدون حق ، كما أن عبادة الإصرار ، أقوى ذلك ويؤيده وتؤكد عليه معنى آخرى من في فصل خمس ، أي في الفصل المتعلق بحكام الصيام

شروط المسؤولية

ليس كل فعل حرام ، وليس كل ضرر موجباً للتعويض بل يجب أن يكون الفعل مفسداً للإلزام أن يتوفي شرطاً معيناً . ففي البدائع من ثلث آلاف موجب للصحة أنه يجب أن يقع اعتداء وإصرار ، سواء كان ضرراً مفسداً^(٢) وهو مريض فيه ، بمعنى الحرف الذي ورد في الدور من الحديث .^(٣) وفيه من أن يوجب والعقود البنائية ، وإلزام عمل من مفسدة الغير بدون حق ، وشبه الحرف من نفس من مصدرة الغير بدون حق ولكن عن غير قصد (المادة ١٢١) . فلهذا من هذا أنه شرط لأحوال التعويض أو تحقق المسؤولية الحرة ،^(٤) نوافر بعض الشروط ، وهي -

أولاً - يجب أن يكون العمل مفسداً .

ثانياً - يجب أن يحصل الضرر اعتداءً أو عدواناً ، أي بدون حق

ثالثاً - يشترط أن يكون الضرر نتيجة الاعتداء ، مباشرة أو تسلسلاً

رابعاً - يشترط في التشريع الإسلامي ، وأما في القوانين من المعروف أن يكون الحرف قد حصل عدواناً في بعض الأحيان ، وخاصة في حال السب أو في أحوال الضرر الناجم عن طغوان ، أو الأشياء الخدمية ولا بد من الإلتزام منه إلا أن يبعد في هذا المعنى لا معنى المقصد فحسب ، بل ضمن الإلتزام وعدم التعرض .

وختاماً ، بعد إتمام هذه الشروط ، يصبح الكلام في فصل على حدة على الترتيب الآتي العمل الضرر ، العدواني ، سباً مفسداً ، ثم سبب من غير حق أحكام الصيام الواجب . وبعد ذلك بحث في الباب الذي في جوانب خاصة من الصيام ، كالمسؤولية عن غير العير ، وجباة الحوان والحوامد .

(١) بقى في ناسخه معه « Alterum non laedere » .

(٢) نتائج خاتمة في سب الشرائع ، ج ٧ ص ١٦٥ .

الفصل الثاني

العمل الضار

المعمل

ان الضرر الذي يوجب التعويض يترتب عن فعل غير مشروع ، وهذا العمل يكون
ان يترتب من فعل غير مشروع ، وهو لا يكون عملاً مشروعاً ، بل من غير مشروع ، والقول
الضرر ، وسبب ذلك ان العمل ، وهو غير مشروع ، ولا من غير مشروع ، وبوجه هذا
الاختلاف المختلفة من الاعمال غير المشروعة .

ولا يشترط ان يكون العمل اضراراً بواحدة من اقسامه ، وان يكون له علة لا تكون
واضحة ، والقول بالاحكام في وضع الاشياء ، وان يكون له علة لا تكون
الضرر ، لا يحتاج الى بيان .

وسكون العمل اضراراً بواحدة من اقسامه ، وفي هذه الحالة ، وهو يرجع
الى اضرار عن شئ من اضرار الحكم في دعوى ، وهو ان يكون له علة لا تكون
الحكم لا يقتضي في الرئي السبب ، بل هو من غير مشروع ، وان يكون له علة لا تكون
الضرر ، اي بصنفا المال المحكوم به .

وكذلك ان الضرر لا يترتب عن اضرار من غير اضرار ، وبوجه هذا ، اذا
يجب منه ضرر لا يترتب عنه ، فانه لا يترتب عنه من اضرار من غير اضرار ، وبوجه هذا
عن ترميمه ، وضرر من سقوطه احد الناس ، كان حادثة مسؤولاً عن الضرر ،
شروطه عند كرها في الباب القادم .

(١) ج ١٧٢٢ من مجلة ، ك ١٧٢٢ من مجلة ، ج ١٧٢٢ من مجلة ،
و ج ١٧٢٢ من مجلة ، ج ١٧٢٢ من مجلة ، ج ١٧٢٢ من مجلة ،
الاحكام (ج ٢ من ١٥٩) .

وسكون السود احداً من أسباب الضيق ، سواء أكان هذا سبباً مباشراً
و فعلاً وامتناعاً ومراحاً من كل ذلك مثلاً من اقام الدعوى على غيره افتراء
ميو حق ، ثم قرأه منظر في دعواه ، وطاعه يعزوه . وكذلك من سعى الى
الخطأ والسطو واشتكى او اتهم بلاحق ، كان عليه حين ما عزمه امدعي
عنه في قول محمد بن الحسن الثاني وقوله من في هذه المسألة ، رجحاً للمعتري
وحبابة لاموال الناس .^١

واجبراً عند من منه الاموال الضرر لا كراه ، كما سألني في الدرس بقدم ،
والجاء او يعزى ، كما سألني في بحث العقود وعيوب الرضى

الضرر المادي

لا بد من وجود الضرر . وحب الضيق في الضرر من الضيق المجرى .
والعمل الذي به احد لا يكون سبباً للشكوى والضرر ، ولا للمطالبة به
معيض على الاطلاق .

ولا يشترط ان يكون الضرر حدثاً في الامن غير المباحة ، ان يكفي فيها
ضرر الغير لا حب الضيق . وحدث خلاف ذلك في النظره المأذنة التي استعملت
اشبه في الامن . وحدث واحد من الخفون ، اذا لزم في ذلك كما رأيت الا الضرر
حدث .

وحقق الضرر في الاموال بالاف ومعه . حراج الشيء ، من ان يكون
مستحقاً له مفعة مصلو به منه غيره ، وهو ما ان يكون تاماً ، ويسمى الاستهلاك ،
تفتق الخواص ، وخرق البوب او كسر العود او ما اوى ذلك ، واما ما
يصون به ، ويسمى الاف ، كما في خرق البوب او قطع رحل ابدان في
او ما شبهه .^٢

ويجب في الاف ان يكون الشيء مستحقاً ، وان يكون هذا المال
مستحقاً محترماً . وهذا في القيد الاول من هذا الكتاب ، هي اقسام المقوم

١ . مع جميع دعوى جديده ا ح ١ من ٣٠١ و ٣٧٣ ، و ح ٢ من ١٩٠ ، وجميع
اصابات (من ١٥٤)
(٢) القواين الفقيه (من ٣٣٢) ، والدائع (ح ٧ من ١٦٤)

والخلاف الواقع شأنه في إدمان لاسلامه . وسأعود الى تكراره لأن .
 فعلية لا صورية من حيث الحقيقة ، فلا أتبعه لا في لشرع . ومثله لا صوري
 على ما ذهب الى الخرفي لأنه من غير محترم ، ولا على صنف الخمر أو خم الخمر إذا
 كان لاسم لأنها غير مفهومة أي لا فية بها كحبه ، بخلاف ما ذكره لدمي في مذهب
 بعض الفقهاء ، كالحفيين والمذاكيين ^١ .

وعلى العكس يكون الصواب واحداً على من ذهب الى أن قوماً محترمة . وأنه
 يجوز ما يوافق على من كسر حده فوضه في صواب أو باع أو في غير ذلك ، وعلى من
 حتى على عداوه أو شبهه أو شيء آخر ، فوجه المذهب المحترمة ^٢ .

الضرر المعنوي

هذا كما لا بد من الضرر المادي في الأول ، ومن كمن الضرر المادي في
 غيره . ثم تكفي ذلك لأحد الصواب في الضرر الحديثة . لذا ورد في قانون
 الموجودات والمفقود المنساني أنه الضرر المادي بعدد ما يضر به في
 (ج ١٣٤)

و في شرع الاسلامي ، فلا حد في الاضرار من الضرر المادي ، ومن
 الصواب بل هو ضرر لأمر لا يمكن وقوعه من غيره ولا جمهور الفقهاء ، ولو
 شبه حد آخر فانه في نفسه ، والواضح على وجهه ، فحرجه به بمراتب شرعية
 في حدود مذهب ، وهي كل هذه من حيث على حدي ^٣ .

وربما ذلك ، كما من الفقهاء ، من من على لزوم موصى صواب ضرر
 الاذي في حالة الام . فلهذا من في وصف الجواب الحقيقة ، وهو حد الصواب
 أي حسنة هذا الشأن . وهو انه في الضرر أو الخرج الذي لا يتوقف على موصى
 على حدي ، حكومة العدل ، أي موصى بضرره الذي لا يتوقف على ما لحق بالضرر
 أو الجروح من الألم .

(١) انظر تفصيل ذلك مع المراجع تشقه في الباب الاول من هذا الكتاب .

والكتاب من ج ٥ ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٢) راجع المحلى ، ج ٨ رقم ١٢٧٧ - ١٢٧٨ .

(٣) محلي (ج ٩ ص ١٠٥) وسيدنا ج ٣ ص ٨١ .

أدفع إلى هذه أن الضرر الأدبي ، كما في الشئ ولا ، وإن كان لا يوجب الضمان
في الأصل ، لا سيما أثره لا عقبان هو يوجب التعرض على أخلي كما قد مره
تقصي وعده العقاب المتوقف على شكوى المسترير منه موصى ذلي كافاً في
الضرر الأدبي .

وإذا ما ذهبنا إلى أن الضرر من قسرة على بعض عهدنا قد مره
لا يرى موحداً ، لا موصى من الضرر الأدبي ، ولا يرى إلا ، لا سيما
موقوف على أن الضرر الذي لا يوجب الضمان ، إنما هو الضرر الأدبي ،
وهو ، لا سيما من يرى ، لا سيما من يرى ، لا سيما من يرى ، لا سيما
من يرى ، لا سيما من يرى ، لا سيما من يرى ، لا سيما من يرى ، لا سيما
لا سيما من يرى ، لا سيما من يرى ، لا سيما من يرى ، لا سيما من يرى ، لا سيما

الفصل الثالث

التعدي

معنى التعدي

من الامور المعروفة في كل اللغات ان الكلمة الواحدة تسعمل نحواً في معنى محدد . وهذا الاختلاف في الاستعمال لا يخفى ان غير معمول ولا لا تمام . ومن ثم نشأ لكلمة التعدي في اللغة العربية ، وهي اسمعت في معنى عديدة ، ولكن في مسند محقق ، وهي كلمة قرأه هذه النظم قد يعني لا يتعلق عني هذا متعدد في الاستعمال فلهذا شرعنا كبرى ، كجاء في بعض دلت .

فقد استعملت كلمة التعدي ، لاسم عند الفقهاء ان كان معنى واحداً أو احرم بوجه عام . والتعدي بهذا الاصطلاح يقسم الى اقسام ، فكون في الاموال كما يكون في النفوس والاعيان . وفي ذلك :

واستعملت هذه الكلمة عند النحاة ، وهي تعني عصب امتهه ، وهي الاسيلاء على ربه من غير عصب ، وهي الاسيلاء على منعهه بعدد . فهذا المعنى قال ابن عرفة التعدي هو ، لا ينصرف في شيء غير اذن ربه دون قصد تلكه ، وفان من عجز في ارجوره ، فجمعه الحكماء ، (التعدي عصب امتهه)^١ .

وكان الاستعمال الذي نذكره هذه الكلمة في عطفه هو معنى الظلم والعدوان ونحوه . وهو حقوق . فحق من العمل حرى حرياً ، بمعنى انه حرى بدون حق أو محرومة في حق الغير . وهذا المعنى . كبرى ، هو نفس المعنى اللغوي . وهي

١ . غريبه من ٣٣١

(١٦) راجع منحه منحه (ج ٢ ص ٣٠٤ و ٣٥١) . وتاج ولا كال .

مفروق (هاشم الخطاب ، ج ٥ ص ٢٧٤) .

اللعنة ، تعذّي تعذّيّاً أو اعتدى اعتدّاً ، معناه جاوز ، فيقال تعذّي الحق أي جاوزه ، وكذلك تعذّي واعتدى أي مر ، وعدا عنه عدت أي عصى ، ويجوز أن حقه ، وهذا هو المعنى الذي سمي به الأول في هذا الباب وحده ، لكن لا يكرى كونه التعذّي استعصباً ، حيث أن المعنى العبد وعدم التحرر ، كما لا يجد في بعض كتب اللغة ، ولكن هذا الاستعمال معهود ، بحسب الانتباه إليه ٢ .

التعدي في العمل الصالح

من كل عمل صالح مجزئاً ومتمماً ، من لا يتعدى مع والحریم من أن يحصل هذا العمل بمقتضى ما يكون حق أو جواز شرعي ، ففعله العبد في هذه الحالة كإتيائه ، هي أن لا يجوز شرعياً في العمل ، سواء أورد الشارع عن عمل مباح أو عن العمل على لا يوجب العرق ، وتعدى لا في مستند دره . في باب استعمال الحقوق .

وعين الضرر يكون مدته ، وذلك كالتعدي في فصل عدم ، ولكن في كل حال ، يجب أن يحصل تعدياً ، أي لا جواز شرعي ، ومنه أنه ذلك عبادة ، يمكنني ببعض منها على سبيل الإيضاح .

أولاً في الأعداء مدته ، يكتب الخلة عن الدماء في مسألة قطع الأشجار في ملك الغير ، واشتراط أن يكون ذلك غير حق ، ص ٩٢٠ ، لأنه إذا كان بحق ، كما لو جرى ذلك ملك مثلاً ، فلا حرج فيه .

وكذلك لو هدم أحد داراً مثلاً ، دون صاحبها لأجل وقوع حريق في الخلة وانقضاء

(١) هذا في جمع تقويمات مبررة ، راجع مثلاً لأن العرب تحت فعل عدا ، في فصل العبد من حرف الواو و .

(٢) هذا في الأشياء وأجزاء من جسم (ص ١١٣) ، وفي الخلة (ص ٩٢ و ٩٣) ، قاعدة المأثر خاص وإن لم يمتد ، وتكتب لأخص الأعداء ، وسأتي تفصيلاً لاحقاً ولكن التعدي في ذلك غير محقق ، (ص ١٢٦) ، مع إقراره أنه أحد هذه القواعد عن الأشياء ، قد عليها قاعدة معنوية وضع فيها كلمة معني مكان عند طاعت حكماً : « مأسر خاص وإن لم يمتد ، ويمتد لأعداء كان ممتداً » ، وقد كان هذا من أسباب غلط في عدم التمييز بين التعدي والتصد عند بعض المتأخرين .

٥ الجواز الشرعي باقي الصان .

و تكون أحوال الشرعي في أحوال متعددة متنوعة ، يورد أهمها ، على سبيل التذكير والنسب ، وهي استعمال الحق ، واداء العير ، أو اداء أوّل الأمر ، واصورته

فهي استعمال الحق بحسب علم ان من يستعمل حقه ، لا يمتنع عليه في الاصل ، ولو بضرر العير من هذا الاستعمال ، وحدث فيها خلافاً لما استلزمته الشريعة في باب استعمال الحقوق ، ونحن لا نعود إلى تكرار ما قلناه بهذا الشأن ، أما في أنواع ضرر العير ، فلا من سكتة ، وحجرة يوضح كلامنا .

أما صاحب الحق أو أوّل الأمر

لا ريب في أنه لا يمتنع على من يستعمل حق غيره ، لأنه لو حذر أحد ثراً ، في ذلك غيره ، فلا ضمان عليه لأنه غير معتد بهجرها .^(١)

ومنه ينبغي البعد في الأصل قبول المعتدي عنه في إتلاف الأموال وفي قطع أوتار ، أو إخراج ، وسد ، أو عصبه هذه الأشياء ، حسب حقائقها ، وهي لذلك تحصل السقوط بالأدلة والأدب ، فعليه لو أمر أحد آخر أن يقطع يد أو رجل ، أو يقطع ، أو يفعل هذا ، أو يتركه ، فلا يمتنع عليه ، ولكن يسكت وحده لا يمتنع .^(٢) مثله ، من رأى العير شق رقبة فسكت حتى - ساد فيه ، ضمن الشق ، أي ان سكوت صاحبه لا يعدّ قبولاً وموافقة على الإتلاف له .

هذا في أموال وإخراج ، وفي النفس فلا عيرة قبول الحق في عصبه ، لأن عصبه نفس الإنسان لا يحصل إلا بالحد . وإذا لو فسد أحد آخر فبني فقهه ، وضمن واجب ، أي أن الدية واحدة على من رغب قبول النفس وأدبه ، وأصلاً بحسب الفقه في ذلك عند بعضهم كالإمام وهو الحق .^(٣)

ومنه يجب الحكم براءة التوبة في القوايين العصرية من عصبه بدمية الخافي بضرر يحصل ، إذا كان ، ووقعه المعتدي عنه ، وحدث في إتلاف الأموال ، وإيضاً في الأعداء على لادن ، إذا كان هذا الأعداء ، لا يؤثر عن لامن المصم أو على

(١) يعني ج ٢ من ٥٠٠

(٢) مدح ج ٧ من ٢٢٦ و ١٢٨ (٣) مجمع مصنفات (س ١٤٨)

انصاحه العمامه : انه لا ينبغي الصيام الا اذا كان في العميات اخطر منه ، وفي حده الاب
ملاكمه التزيم ، ولعب كره القدم ، اغريش ، وه شطرنج ، ويصعب لا ينبغي في
المسورة وه السبي .

ولا يشترط لسفي التهدي ان يكون الاذنه مضافاً الى صريح ان يكون لاحداً
عند بعض الفقهاء . ولقد ريب ان الاحراز يحق الضرورة العمدة ، في ان حصة
صاحبها في الاحقة سفي الحيث عن صاحب في مذهب الامام ميث ، والامام محمد
صاحب في حقه . وحقه عن صاحب من الغير في القول سفي به عند الجمهور .
وعين هذا الحكم وتكرره في غير امكن من الف عمدة الحكمة . لا يجوز
لاحد ان صرف في ميث غير لازمه . وعنده تجري مجرى مجوز الصرف في حق
الغير متى كان باذن صاحبه .

واب السقطات ومن يقوم بقومته ، فانه من الولاه العمدية على مصالح الناس
ويعود لهم ، بعد ازالة يد مورثهم بعمدة ، كتاب التبريق وما أشبه
فعبه جاء في كتاب الفقه انه اذا حضر الرجل في سوق العامة ثوباً او شي فيها
ذكائب دون ذوي الامر ، فهو غير حرم ما عطف به من شيء لانه لم يكن معتدماً في
هذا التمسك والعمل . وهذا شبه بعض الفقهاء في ذلك لغير بطلانه ، وفي الخاتمة
يرتكز العمل على اذن شرعي ، ومن ثم ينبغي التعدي لأن العمل لم يحصل طهراً
مما هو حق

وهذا أيضاً معتمد بحكم الأحكام العقلية الصالحة عن عدم دار عيونه دون اوي
الامر، الاحتمال مع سبب الحرق في المعنى ٩١٩

(١) راجع إلى مقدمة "Vocabulaire Filomarin" في كتاب بولوك المذكور ، ص ١٦٣-١٦٦ .

٢٣

(7) $\frac{1}{2} \sqrt{2} = \frac{1}{2} \sqrt{2}$

$$\phi^2 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} \right) = \frac{1}{4}$$

الضرورة

من القواعد الكلية الثابتة ، في مجلة الاحكام العدلية وفي كتب الفقه كالاتي .
والضرورة ، ان الامر يدعى تسع ، وان الضرورات تبيح المحظورات ، وأما قوله
بجلب التيسير .

وهذه القاعدة مبني على انه شرعي ووضوح قصده وانما مقدمة بقوله .
وهي ان الضرورات تقدر بقدرها ، وانما حار حذر من قوله ، وانما حار حذر
انه رخص ما يحد من حار حذر ، وانما حار حذر من قوله ، وانما حار حذر من قوله ،
ويزال الضرر الاشد - ضرر الاخف .

ومن أهم هذه بقوله العدلية كانه زيادة في مع " وفي قوله ، وهي ان
والاضطرار لا يبيح حار حذر - عرج على هذه القاعدة ، وانما حار حذر من قوله ،
الجوع في كل صفة لأخر ، حار حذر ، (زيادة ٢٣) وهذا الحكم مبني على
عنه جمهور الفقهاء ، لانما حار حذر ، وانما حار حذر في حار حذر ، فلهذا روي
عنه ، وانما حار حذر ، كل من حار حذر ، ولو حار حذر ، وانما حار حذر ،
مع القدرة على ذلك ، وانما حار حذر مع ضرورة حار حذر .

وكذا المذكور ، وانما حار حذر في حار حذر ، وانما حار حذر ،
منه فلا حار حذر ، ان كان حار حذر ، وانما حار حذر ، ١٩١٩ ، وانما حار حذر
كان حار حذر ، وانما حار حذر ، فانما حار حذر في حار حذر .

ومن أمثلة هذه ، وانما حار حذر ، وانما حار حذر ، كذا في حار حذر ،
لم يحكم حار حذر ، وفي الفعل ضرورة ، وانما حار حذر ، وانما حار حذر ،
وهذا حار حذر ، في مسألة الحار حذر ، الذي يحرم على امره ، ولا يقدر
هذا عن الامساع منه الا بصره ، وانما حار حذر ، وانما حار حذر ، يقولون ان

(١) من تخصيص ذلك مع ذلك ومصدره ومبني على ضرورة وحار حذر .
(٢) فلفظ التشريع في الاسلام ، من ٢٤٥ وما بعدها .

(٣) المجموع وشرحه المفاتيح ، من ٣١٢ .

(٤) له وفي له في (ج ٢ من ٩) - وعنه يوفيق ، ج ٣ من ٨ .

(٥) مدو في حار حذر (ج ٣ من ١٦٥) حار حذر ، وانما حار حذر (ج ٢ من ٢٥٢)

(٦) نظير ما حار حذر ، حار حذر ، حار حذر ، حار حذر ، حار حذر ، حار حذر .

على الدين صحت فسمه ، لأنه بنفسه عبود لاجب عنه . ولكن بقي منه المذهب
فإنما بعدم الصحت ، لأن الفعل كان ضرورياً لدفع شر الهمة ^١ . وهو قول وجهه ،
لأنه لم كان يفتي قبل لأن من دفعاً عن النفس أو المال أو العرض بدو عبث عقاب
ولا صحت ، فكان من باب أولى أن يحكم كذا في مثل الحيوان الصالح

و سببه مذهب جمهور الفقهاء في القتل عنه التي وصحبه ابن رجب ، وهي أن
من ألبس ثياباً لدفع ربه ، أو لطلبه لدفع ربه ، أو لطلبه لدفع ربه ^٢ . وهذا
ما يعرف عند جمهور الفقهاء بالحكم في . لأنه كل مال الغير حراماً عن الحكم في
مسألة من الحيوان الصالح

وأما ، وإن كان دخول ثياب الغير لا يجوز في الأصل بدو ادركه ، وإن
أولى الأمر ، إلا أن ذلك في أحوال الإحتضار أيضاً . مثله في حال الضرر
بحود للمرة دخول ثياب الغير ، إذا كان هذا المثلث مرفوعاً عن نفسه ، وكان
الدخول سهواً . وكذا في دخول دخول من الغير لأجل صلاح داره محل ،
أو لأجل دفع الضرر عن نفسه ، أو دفعه ، أو دفعه أي ذلك من الأسماء ^٣

وإنما فيه وجه دفعه عنه ، من عين الضرر ، سواء أكانت مسجلة في
صاحب خير أو أدب ، أي أمر ، أو دفعه عن ضرره ، كل هذه لا صحت عدم
الأمكان . بخلاف من دفعه عن نفسه ، أو دفعه عن الضرر ، أو دفعه عن الضرر
الصحة في دفعه ضرره ، والعرضي يتولى ، يتفق ورواؤه من الأعمار إلى
المباحة والأهمال المحرمة .

(١) الخراج في موضع السدكو ، يعني (- ١٠٠ ص ٣٥١ . ٣٥) ، ولأم (- ٦
ص ١٧٢) . وروى (في موضع السدكو) ، والخبر (ج ٨ ر ١٢٦٤) ، ورواه الشيخ
(ج ٢ ص ٢٦٩)

(٢) القواعد لابن رجب ، القاعدة ٢٦ ص ٣٦ .

(٣) رد المحتار على الدر المختار ، ج ٥ ص ١٧٣ .

الفصل الرابع علاقة الضرر بالجرم

المباشرة والتسبب

لا يشترط في المسؤولية الجنائية من أن يكون الضرر ناتجاً عن الجرم ، وعبارة
ثانية لا يشترط للضرر من أن يكون مبرراً ، بل يكفي أن يكون سبباً في وقوع الضرر .

ومن هذه الناحية ينقسم الأضرار التي تنجم من الجرائم إلى ثلاثة أقسام : وهي
الأضرار المباشرة ، وهي الأضرار التي لا تحتاج إلى وساطة شخص آخر ، ولا تظهر إلا
وإنما الأضرار غير المباشرة ، وهي الأضرار التي تحتاج إلى وساطة شخص آخر ، ولا تظهر إلا
الأول هي الأضرار المباشرة ، والثاني هي الأضرار غير المباشرة ، والثالث هي الأضرار
التي لا تحتاج إلى وساطة شخص آخر ، ولا تظهر إلا في حالات معينة ، ولا علاقة لها
بالجرم .

والفصل الثاني من هذه الأضرار ، الذي لا يشترط في وقوعه في القواعد العصرية
للمسؤولية الجنائية ، هو الضرر الذي ينجم عن الجرم ، وهو الضرر الذي ينجم عن
الأضرار غير المباشرة ، ويجب أن ينظر إليه بعين الاعتبار ، على أن يكون
متصلة اتصالاً واضحاً بالجرم ، أو شبه الجرم ، (المادة ١٣٤ ، الفقرة الرابعة) .

وللشرعة الإسلامية نظرية خاصة شبيهة من حيث المبدأ بالنظرية التي ذكرها ،
فهي تعتد بالأضرار المباشرة ، والأضرار المنسوبة تسمياً عن الجرم ، ولا صلة لها
بغير المباشرة والتسبب .

وفي الجملة ، الآثار من شره هو تلف أشياء مادية ، ووقوع من فعله وعل
مباشرة (المادة ٨٨٧) . فالفاعل المباشر هو من حصل التلف بفعله من غير أن

يتخلل بين فعله والتنف فعل محتاو^١ .

مثله في الإشارة من تقصع والعين وعمرهم ، محض الالاف ، لا^٢ ،
الى محل نصب ،^٣ دون ان يحصل به فعل آخر او عنه جرى

و هربف انصب هو و حدث مر في شيء ، معني اي ، في شيء آخر ، معني
جري مادة ، (المادة ٨٨٨) ، وهو ان يحذف محض الالاف عنه ،
فعله جرى ، اذا كان النصب عنده بوضع ،^٤ وشتره ،^٥ فاقوى ،^٦
يكون النصب في شيء في الالاف محض الالاف ، او غيره ،
يشترط ان يكون ضررا او محض بوجه عنه ،^٧ من حرم

مثله ، من وضع حين قدس يكون ،^٨ معني بوجهه اي لا يصح
وانكسر ، و يكون حين قدس مع الطل من شره و كبر القديس ،^٩
و كدس ،^{١٠} شق احد حرفا منه ممن و مع ذلك معني ، يكون قدس في الحرف
مباشرة والسمن تسبياً ، (المادة ٨٨٨) .

وقد ذهب من اورد من حريم اي ان آخر من ان شره والذات ،
وهو من كلامه في اي ذره ،^{١١} معني هو عرق رزم في لاس
والك لا عزم على ،^{١٢} في المحرك ،^{١٣} و هو ،^{١٤} من وجوده في
ماله من المن ،^{١٥} من الأكل ،^{١٦} على القديس ،^{١٧} من آخره ،^{١٨}
ولقد رددت ،^{١٩} في من مكن ذلك في ،^{٢٠} وسميه الشرع في
الاسلام ،^{٢١} .

وكن يورد فيما هي مع من مثله نصها في امره و نصاب ، ومن امنه عدم
النصب عند ان شيء

(١) عن الواو عنه ،^١ كالب عنه ، كما عده حوى في من عوى ،^٢ من لا .
و انما اثر ،^٣ ج ١ من ١٩٦ .

(٢) مناع ،^٤ ج ٧ من ١٦٥ .

(٣) الحجر ،^٥ ج ١ من ٢٠٦ .

(٤) الفروق للفراي ،^٦ ج ٢ من ٢٧ .

(٥) في باب مصادر التشريع الخارجية ،^٧ ص ٢٢٠ وما بعدها .

الاضرار مباشرة

من صمم كتب الفقه الاسلامي في باب الاضرار والعقوبات برؤية الاضرار
مباشرة من من أمثلة السبب ، وعبر ذلك ان هذه الفقه من الاضرار بسيطة لا
تحتاج الى عبء وتوضيح ، ولم يكن من ثم مدافعاً للحداف وامسافة .

ولا ينبغي ان يفهم من ذلك ان احوال الضرر في الواقع من من احوال
السبب فتعذر في باب الحدود وحديث على القوس والادان ان معظم
تلك الاضرار تحصل مباشرة من الضرر واحوال العمد وشبه العمد والخطأ في
القتل وقطع الاعضاء والخراج وما شابه ، يكون مصفاه مباشرة لا سيما .

وكذلك في باب الاموال ، لا يخل احوال الضرر — داه مباشرة عن احوال
الاعتداء بالسبب — انه يصح بالاعلام من وضع شجرة العود ، وضع حيوان
وقطع طرارة او اخرب بوبه وسفقه او هدمه او احرقه او كسر
وعصمه ، و... في ذلك لا يعتد ولا يخص .

والا كان من حظ ان يسبب من الله افعالهم فمقتضى احوال الضرر ما
مسؤوله فمقتضى السبب ما من اي مسؤوله في احوال السبب فلا يوقع
بذلك ، ولا العقوبة ، سواء في الحرام او في العدم .

الاضرار نهياً

يوجد السبب كما قد في كل مرة يكون فمقتضى الضرر نهياً من السبب
الاصلي مباشرة ، من عن غلة اخرى متوقع حدوثه ، عما من هذا السبب على حري
العدو ، وحينئذ حدثت امسرة ووجد السبب كما أوضح ، يوجد العلاقة بصلته
الضررة من ضرر والخرم ، ووجد من ثم مسؤوله الجزئية

وهو ممكن بمعنى الضمان عند هذه العلاقة ، أي من كان الضرر نهياً عن
غلة غير الغلة المتوقعة عدة من السبب الاصل

(١) من مباحثه في جامع الفصول (ج ٢ ص ١٣٩ و ١٢٧) ، والبدائع (ج ٧
ص ١٦٥ و ١٦٦) ، في سبب في سبب (ج ١ ص ١٣٥٢) ، و... ٩١٣ و ٩١٢
و ٩١٨ و ٩٢٠ من مجلة الاحكام العدلية

(٢) راجع في حكمه في مباحثه المذكورة ص ٢١٢

وفي مسائل النسب أو عدمه السبب وما يتبعه من وجوب الصلح أو عدمه ،
 مسألة متنوعة لا يخصها حقوق الكتب العقبية ، ولقد اختلف الفقهاء في احكامهم فيها
 اختلفا اختلفا ، حتى سجد البعض ان احكامهم وامتنع في الشريعة الاسلاميه
 مدعيه ومنه وصه .

ولكن لا يشترط هؤلاء في وقوعه ، بل يحكمهم ويرى ان ادعاءه معروفه
 وجمهوره مقبوله مقبول في حوزة الموضوع وفي امد العلم الذي يرتكز عليه ، لا
 وهو استرخاء المشرقة ، والاعتراف على ما عرّفهم ولكن لخلاف كان في عصر
 امد على مسائل العقوبة التي امدت في عقوبه وهي امد الواحده من همد
 مسائل امد من ي وجوب النسب ، وهم من بعده ، وكل من المرفق أدى
 ثابتاً لقوله بحججه وبراهينه .

وهذا الذي في الاحكام هو على ما في رأي راء اليوم في احكامه الخدمه
 مدعيه الذي العلم على مسائل واقعه ، معروفه ، ودون في كلا الاحكام لا
 خلاف في مدعيه ، والمدعيه الشرعيه ، ان الخلاف كل الخلاف من لا في تقدير
 لوله مع ومسيره ، وعندهم الفرضي وشرعي
 ولا ريب في ان مبدء حكم الشرعي لا يوهج امده لاحكامه ، فمدعيه لا
 صحيح ما في الامر ، فمدعيه ومخروجه .

ولكن سيري في بعض المدعيه ، فمدعيه من فمدعيه السبب على ما البحث في
 مدعيه الفصد والقصور مشروعه ، فمدعيه مدعيه الفصد على الاصله من المدعيه
 اختلافه شهرة ، وسعره ، الفصد ، والنسب والاصول امدى الفصد العلم
 في مدعيه ، وهم هذه مسائل بعض السبب في صباع الطيور وما فيها
 ويرقى ، وحسن المباحث عن مكيه ، ومكس ، ومذبح ومطهره

النسب في صباع الطيور او الطير وما البرها

في محله لاحكام العدليه ، ولو فتح احكام اصطلي لآجر وبرت حيوانه
 ورمع ، او فتح باب فقصه ودر الطير الذي كان فيه ، يكون صامتاً ، امد
 ٩٢٢) وهو قول محمد بن الحسن الحلي ومالك بن الحسن ، أي قول جمهور الفقهاء
 امسهم . وحججه ان فتح الفصد او لاصطلي سبب لصانع ، فمدعيه ، لان القرار

من صرع بطير والحيوان ، وهو أجهد حسن وجهه
والكنى ان حنيفة وابن يوسف ولا عده الذين في ذلك ، لأن الطير والحيوان
يحارون في حركاتهم ، فلا يكون الجمع سبباً في صبيحتها ، بل الشفعي واصحابه
فقد حاربوا قولاً وسمعاً ، وهو ان الذين يوجبون إذا هرب الحيوان أو صعد
الطير من دوره ، أو إذا هجم النمل الطير أو الحيوان على الغراب .
ون الخلاف الزاعم في هذه المسألة واقع ، صحت الفقه في مسألة السبب را
حل رباطها فهدت أو غرقت ، وفي مسألة التقى المذبح أو وجد إذا حل واحد ورطه
فهرب ففيه من ان من ضمن الفاعل المصروع عند مالك وأحمد بن حنبل ومحمد
بن الحسن ، ولا حنيفة عند ابن حنيفة وابن يوسف والشافعي . وهذا الفقهان الذين
يعتبر السبب موجوداً ، لأن المصروع فيما ذكرناه يجري عادة كمنه للمعل . وعند
الآخرين لا سبب في الأمر ، لأن الألفاء يمكن منه من الخيل ، بل كان سبباً
أربع في مسألة عرق السبب واحد . الله في مسألة غرابه

الزرق والندفاق ما فيه

لو فتح أحد رفاقه شيء ، منع كالزرق ، وفيه من هذا النوع رافع ،
فعمود الفقهاء يذكرون النمل من هذا الأنواع . ولكن في كتاب
في الرق شيء حمله وصاب سبب حرارة الشمس والندف ، رافع كتاب الأنواع
سبب ربح أو زوال ، فمعههم كالجدي في أول الهدم . وهذا معتق سبباً ، ومعه
كذلك وان حسن أو حوا الذين مطلقاً ، والله في ذلك بعد السبب في السبب
بالربح أو بالزوال ويوحده فيما سوى ذلك . وجه في جامع الفوائد ، قاله
هو أن المصراع في الرق لا يضمن في الاشتراك المصراع في نفسه ، أنه لو قهره
في موضع آخر كان من سببه . وعند الخلاف هو أنه شبهه بغيره في الضمان
التيه من الأمانة .

- (١) رافع في هذه الأمانة وما فيها . شرح ج ٧ ص ١٦٦ ، جامع الفوائد (ج ٢
ص ١١٦) ، وشرح سيدي حسبل ليدسي (ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩) ، عروقي (ج ٢
ص ٢٧ - ٢٨) ، وبقولها غيبة (ص ٣٣٩) ، وبتدعيه أجهد (ج ٢ ص ٢٦٢) ،
وفيه عرس شرح الوحيدة ، رافع لمجموع ج ١١ ص ٢٤٣ - ٢٤٧ ، وبعني (ج ٥
ص ٤٤٩ - ٤٥٢) ، وروس رافع (ج ٢ ص ١١٧) ، وبتدعيه ليدسي (ج ٢ ص ١٩٧)

فيما لا شيء عليه . وكذا من بني حاشاً فقدم ، فخرج ابن ميثاق ، أو
مودة أخرى ، لأصحاب في كل ذلك لأن الضرر غير مباشر وبعد ، وليس مسبباً
من الفعل الأصلي بصورة متصلة لازمة .

ومن تأثر به ابن ميثاق لو شرب أحد سيقاً في وجهه إحداهن أو دلالة من محل
شاق فخرج ومث من روعته أو ذهب عقده ، أو صاح أحدهم بصي أو تحوّل
منه سببه فوقع من سطح أو نحوه موت أو ذهب عقله وما أشبه ، فهي كل ذلك
قعح الحجاب على الله عن لاء مسبب عنه . ولكن لو صاح أحد على وجهه
كثيراً لموت من خوفه ، لا ضمن إلا أن يكون نتيجة فحاشة . وكذلك لو صاح
أحد على امرأة أو رجل على داره سببه فحصل له رعب واسقطت جسام الله ،
ولا سيما في كل ذلك عند الحجاب . وعنده أن الموت أو الإضرار يمكن من
صاح ، من من الخوف وهو م صادر عن الدافع . أو عارده ثانية ، ليس في
هذا صلة بسبب ونتيجة بين الفعل المشكوك منه وبين الضرر الحاصل .

وأذا شرب أحد سيقاً على حر فهرب منه ، أو جازع فهرب لمف بوقوعه من
من شق أو عطف حقه ، أو غوصه في بحر ، أو عرقه في ماء ، أو
بحر فهرب ، أو فترسه من حوان أو ما أشبه ذلك ، فهي في كل ذلك حجاب على
شهر السبب الحجاب في خوف عن هذا السؤال . وبعض كاشمير من حصل
بقولون ضمني الم عن مفسد ، سواء أكان الضرب حساً أم كـ شير ، أعني أم
شير ، أو فلا أم يحول . والبعض الآخر كاشمير بقولون بعدم الحجاب إذا كان
الضرب مفسداً فلا ضرر ، إلا أن يكون هلاكه من الوقوع في بحر معصية .

وأخيراً احتجب الفقهاء الخوف في مسألة من وقع في بحر فهرب من الله ولا
دون أو الأمر لموت جوعاً أو غماً . وهو حمله يرى أن لا تنعكس على حذر الشئ ،
لأن أرحم من وقع ومات من الله ، وهو الخوف والعم ، والحجاب أنه يجب إذا
مات من الوقوع . وعند محمد عليه الحجاب في الوقوع كالم ، لأن ذلك حصل بسبب
الوقوع في البحر ، ولو لا ذلك لمات جوعاً ولا غماً . وكذا عند في يوسف عليه

(١) نحو ج ١١ ق ٢١٢

(٢) مجمع معاصرين ج ٢ ص ١١٢ . وهي (ج ٥ ص ٥٧٨) .

(٣) فتاوى حنابلة ج ٢ ص ١٩٤ و ١٩٥

(٤) الفتاوى (ج ٩ ص ٥٧٧) ، والوحي (ج ٧ ص ١٤٩) .

أصبح في العم لا في اخوع ، لأنه لا سب للعم سوى الوقوع فيه ، وإما اخوع
ويعتقش فلا يخلص «الخ» ، وكذا «لو دخل واحد أسيراً وسعد
عنه سب حتى مات جوعاً» ، فهو س من عند بن يوسف ومحمد ، لا عند أبي
جسفة ؟.

وعلى احمه ، وخلاصه التي لا شك فيه ، والتي تسبح من كل ، تقدم ، هي
الجمهور الفقهاء ، يوافقوا على وجوب الصلوات عند السب وعلى سبه في الكسب
العدة لعدم السب ، ولكنهم اختلفوا في تفسير وجوب السب وعدم وجوده
في مص سب والصداء ، الى عرجت عليهم ، او الى مسودته في الكسب ثم
وذكرهم .

نقد الراغبين

يذهبون من على خبر ولتر ، ويشتركون في ، يدور شؤون معشهم
وترتب معملهم في الخ ، كذلك مع الاستيفاء من دون أحد ، على شر
وارتكاب الحرام

وبدا عدد يجرمون في حرم واحد ، وكذا حرم من دونه واحده ، وب
كذلك حرمه مشرب وحرمه منس ، ومثله ، والصلوات ، والاشترار ، وانه
في الخ ، اذ قيل حرمه رجلاً واحداً ، كان نقص من عدم حرمه ، بل جمهور
فهم الامور ، وحده وانما ان شارب واحد يوجب حق ، كان الذين
عنه ، لا يشرى ، وكذلك في الحدود ، اذا كان المجرمون حرمه ، وكان
المسروق مبيعاً واحداً فقط ، عرفت جميع عدد ملك ومن حرمه ، وأصبح
لا يملك عليهم عند في حقه ، وشافعي ، إلا ان يبيع ما يملكه كلاً منهم مبيعاً
شرعياً تاماً .

هذا اد كان ضمن المبيع من نوع واحد ، ولم يدا حلف عنهم ، فهي حكمه
بصل واحد ، مثله في البرقة ، لو اشترى رجلاً في عتق حقه ، فحصل

تم ذكره في ٢ من ٥٣ ، وكذا في الزائغ للطورى (ج ٨ ص ٣٤٨) .

(٢) حقه صواب ، ص ١٢٢

٢ ، ص ٢٣١

أحدهم واحد من ، وبذلك لاخر وهو ، صرح جرحه . فذهب على الدحل
وحده عند ظهور القبر ، لا ، هو الذي حقة . ولكن ارجعه الى عدم
مسؤولية الاثنين كليهما ، لان السرقة لا ، لا ، يجب والاحراج . وبذلك هذا
الاحتياط ما نعلمه من شدة العقوبة في السرقة .

ومن مسائل الخلاف في دعوى لو حرج ثوب آخر جرحاً وجرحه .
ثالث جرحه ثوب ثوب بمقتضى دعوى من احرجه ، ولو وضع ثوب جرحاً في
الطريق غير حق ، ووضع احد ثوب جرحاً غير جرحه من ثوب وجرحه .
فبعد البعض كاي حرجه في دعوى من احرجه ، يكون احكاماً على الـ
اثلاث ، لان احكام احرجه من ثوب ، ولو جرحه ، كلاً ، في الحرج ، يكون
الاحكام من دعوى ، النصف على الدعوى الاولى ، والنصف الآخر على الثاني الذي
حرج الجرح الثاني ، والذي ادعى احرجه الثاني ، وذلك باعتبار ان فعل الثالث
وحده من ، ومن ،

ولو كان من ادعى جرحه في ثوب احرجه عند ظهور القبر ، ومن ان جرحه
من دعوى مسؤولين جميعاً ، فبذلك من احكام دعوى ان الواحد من
الآخرين ، ودون ان يكون من ، كان او من ، فبذلك ثوب كذا .
منه ، ولا جرحه له على جرحه . وهذا في روى موسى بن عبد الله الذي
في ثوب الجرح ، وهو ، ولا يرد ، وورد جرحه .

وإذا دعي من دعيه رتبه في ثوب العصب من ان الثاني ، فبذلك في
له شخص آخر من العصب ، فبذلك يجوز ان شاء من ثوب العصب الاول ،
ثم صم ، الذي وفي حجه صم الاول ، يرجع هـ على ثوب ، دعه ، ولا
يعكس .^١

واحدة في بعض مذاهب ، كذهب الى انكي مثلاً ، اذا دعي اكثر من احرجه
ون الواحد . من افراده يثبت عن من الجمع ، لان هؤلاء كما كملوا عن عصبه
بعضاً . وكذلك اذا عدد السارقون او المصرون او المحرمون ، فكل واحد منهم

(١) من - الشعر ، ج ٢ من ١٦٦

(٢) من - ج ٩ من ٥٦٥ - ٥٦٦ .

(٣) المأذنان ٩١٠ و ٩١٢ من مجلة الاحكام المبدلة .

ص من تجمع م^١ حدوده ، لأن حصص ذوي بعض ،
 أما في بعض القوانين الحديثة ، فبعض من موقوفات الدعوى ، ويكون أحدهم
 مسؤولاً عن جمع الضرر بحده ، بضرر إذا طأته بيت ، ولكن شرطاً للصحة من
 بعض الشروط ، مثاله جاء في قانون الميراث ، فحق الميراثي أنه : إذا بش الضرر
 عن عدة أشخاص ، وببعض من الذين يكون موقوفاً عليهم ، أولاً إذا كان هذا
 اشترافاً في الدين ، ثانياً إذا كان من الأشخاص الذين يترتب عليهم جرم ، كل شخص من
 ذلك الضرر (المادة ١٣٧) .

وأما هذه المقتضى ، إذا كان الدعوى من فئة واحدة ، وانقسم اداًم
 يكونوا كذلك ، بل كان أحدهم مدعياً والآخر مدعى ، ولأصل تقديم المباشر
 على مسبب ، ونحن نوضح الآن هذا الأصل ، ثم نذكره في بعض النسخ .

قاعدة تقديم المباشر على المسبب

في القواعد الكلية من كتاب الأشبه والمختلف ، إذا اجمع السبب وجرود
 والمباشرة ، قدمت المباشرة ^٢ ، أو : إذا اجمع المدعي والمدعى ، أصف الحكم
 إلى المباشر ^٣ .

وقد نقلت بحمل هذه القاعدة وهو : إذا اجمع المباشر والمسبب ، يصف
 الحكم إلى المباشر ، مثلاً لو جهر رجل نراً في لظرفي العام ، فأنشأ أحد حيوان
 شخص في تلك البئر ، حين الذي القى الحيوان ، ولا شيء على جهر النثر .
 (المادة ٩٠) .

وورد في قواعد من رجب : إذا استند آلاف أموال الأديمين وبغوصهم
 إلى مباشرة وسب ، تعلق الضمان بالمباشرة دون السب ، إلا أن يكون المباشرة
 مسببة على السبب ^٤ .

فإن جهر أحد نثراً تعدياً ، وجاء آسان ودفع آخر والقائه في النثر فذلك ،

(١) شرح المختار على سمي حسن (ج ٢ ص ٣١٦) ، ووجه شرح جمعه
 ج ٢ ص ٣٣) .

(٢) عبارة كتاب بوضي ، ص ١٠٥ .

(٣) عبارة كتاب ابن نجيم ، ص ٦٤ .

(٤) كتاب القواعد لابن رجب ، القاعدة ١٢٧ ص ٢٨٥ .

فالقضاء على الدافع دون الطهر^١

وذكر ذلك من الدافع فيه ركزه هو انه عن انه شر للفعل ، وليس حرقه شر
الا مفسداً ، فطهر الجرح عند اخرى من الطهر وعلالاً ، وقد عرفت انه شره على
الذنب ، لان ارجح حجة ، ولان وثق الشريعة بعدمه الراجح عند المعترض ،
وتعمده ، في محله انه لو فعل حاد فعلاً يكون حاداً لنفسه شيء ، فحال في
دفع لوفد فعل احتسابه ، يعني ان شخصاً آخر انفع بدت الشيء ، شره ،
يكون ذلك من شر الذي هو صاحب الفعل الاحد في صدمته ، دة ٩٢٥
ومن هذا اننا نزيد اخرى عدمه ، لان شره انما هو للموجب
وهو وضع ربح محرم ، وحقه آخر ، او حب مكسب ، فممن بالطهر وان
ووقع ما يراو على السكينة ، وهو ، فالحق في واضع الطهر دون الحاد
ونصب السكينة ، لان رادع الخمر كالدافع به ، واداء الجميع الطهر والدافع
فالقضاء على الدافع وحده^٢ .

وأما لو دلل احدنا على من من فيه ، فالحق على الرق لانه
مباشر ، ولا شيء على ان لا يفسد ، وكذلك لو وقع احدنا في دار فحرق
النفس فيه ففسد ، فحين الدافع عدمه فهو المقوم ، ويعتبر عند مالك^٣
وكذلك امير ، ولو كانت الدية مبروطة ، والرب موقوف ، فحين احد حرمه ،
واتى غيره وضع الرب فحرم ، فحين على الدافع وحده لانه هو مباشر^٤

الفتايات

ان لقاعدة تقديم الدية على التمسك بمسببات ، يكون وهو المصائب نادرة

- (١) بحر (ج ٨ ص ٣٤٩) ، والبحر (ج ١ ص ٢٠٩) ، وشرح سيدي خليل للمواقف
- (مباحث الخطاب ج ٥ ص ٢٧٨) ، وكتب القواعد في الموضع المذكور
- (٢) القروق للقرافي ، ج ٢ ص ٢٠٨ .
- (٣) رمي (ج ٩ ص ١٥٦٥) ، بحر (ج ١ ص ٢٠٩) ، وشرح سيدي يوسف (ص ٩٦) ،
والبحر (ج ٢ ص ١٨٠) ، وفتح الصالحات (ص ١٨٠) .
- (٤) فتح بحر (ج ١١ ص ٢٤٧) ، ولاسه وفتاى لاس بحر (ص ٦٤) ، وشرح
الحراسي على سيدي حسن (ج ٤ ص ٣٥٠) ، وجامع الفتاوى (ج ٢ ص ١١٦) ، والقوانين
التفنية (ص ٣٣٢) ، وفتح الصالحات (ص ١٥٣) .
- (٥) فتح الصالحات ، ص ١٤٨ .

مسؤولاً مع المباشر ، وفرة مسؤولاً وحده . ونحن سنرى بعد هذه المسندات
أولاً - تضييق التسبب مع المباشر .

والفهم : « ان التسبب إنما لا يصح مع المباشر إذا كان سبب شيئ لا
يعمل بانفراده في الانلاف ، كما في الحفر مع الآلة ، دون الحفر لا يعمل شيئ بدون
الآلة » . وإما إذا كان سبب يعمل - عورته مشتركة ، « أي شيء » التسبب
ومن شيء .

وقد توسع الفهم في نظري هذا المذهب . وهو أن بعض لاشئ من ذلك ، معصية
من مذهب الخليفة . هذا في عدم من الأكرام ، التي سيوضح في الباب
القديم ، والتي تكون في التسبب مع ما مع أنه شرع بعض الفهم .

فهرز وحسن من عدم . فمكة أو أحده . حل آخر حتى أذكر كذا عدم وعورته ،
أو يراد حل عدم عند حتى بعض منه ماله ، وحيث على عدم وحده عند أي حديد
دون لأحد . والى : « عدم حصة محمد وحسن الجمع ، أي « نظام المباشرة
والأحد أو هذا التسبب » . وقد نجد كما يرى ، أن له صفة ، وأرب للخصم
أحد ، « التي من الدولة محللا فرع في الجزاء لأصية ، سواء من الجهة
المادية أم من الناحية الجرائية .

وكذا لو استأخذ أحد شخص آخر فقه ، فليسك بعد منسوبة إلى مباشر
بعد البعض ، كما في ، يكون إلى وحده مسؤولاً . وعند عورته ، كما في
واحد من حديد ، « هو حكم ، ملك كحكم الفل إلى شيء » .

وشبهه ، « كمنه من حذر نراً شخص موهي ، « فزاد فيه - شخص آخر ،
فان الحافر المتسبب والمرد في المباشر شأن في الضمان عند بعض الفقهاء ، ومنهم
المالكيون :

« وجيز » ، « ما ين من دل - رفاً على شيء عورته ، فلا صحت على الدال .

(١) الزيلعي على الكثر ، ج ٦ من ١٥٠ .

(٢) جامع الفصولين ، ج ٢ من ١١٥ .

(٣) لأحد : « حار للسوسي (س ١٩) ، ومعني (ج ٩ من ٥٦٦) ، « وروايت لأحكام

لغير من عند سلامة (ج ٢ من ١٥٠) ، « وروايت لأحد : « حار (س ١٢٧ من ٢٨٧) .

(٤) شرح الخريزي ، ج ٤ من ٣٤٨ .

هو الصانع مع انه منسب ، وحدث لعدم وجوده شر مسؤول عن وضعه .
وكذلك أيضاً لو عثر أحد المحترمين عرف واجعه فوقع في شره فبعد معرفة
المباشر يكون جافر الترخص مماً ، مع انه منسب ليس إلا .
وبعد ، فحين يرى من هذه الأمثلة انه لا يمكن تقديمه شر على المنسب عند
احدهما ، وحدث لانه مباشرة أوجب من المنسب ، ولكن متى كان المنسب مع دلائل
به شره في قوله ، كان المنسب على المنسب وان شره كانها ، وكذا هي كان المنسب
قوى من مباشرة ، سب عدم وجوده شر أو عدم مسؤوليته ، وسب تعدد
معرفة ، فهي كل ذلك يكون المنسب وحده صمد ، خلافاً للأصل الذي ينبغي

الفصل الخامس

الخطأ الجرمي

النظريات المختلفة

لقد قدّمنا أيّ الآن شروطاً متعددة لادّعاءه لتكون الجريمة . وهي الفعل ، والحرر والتعدي ، وعلاقة الضرر بالعمل . ولكن نكفي هذه الشروط وحده لا يجنب المسؤولية الجريمة ، أم يجب علاوه عليها أن يكون الفاعل خاطئاً ، أي أن يقع الفعل عن قصد منه أو عن تقصير أو عدم تحرر .

في هذه المسألة نظرتان أحدهما توجب وجود الخطأ ، والثانية لا يوجد . وقد سبقت الأولى نظرية الخطأ ، والثانية نظرية الخطأ . ونحن نوضح كلاً منهما بكلمة وجيزة .

ولا بد من الملاحظة أن كلمة الخطأ لا تعني عدم القصد ، كما في استعماله ، للقتل الخطأ سرقته عن أقل العمد . بل تعني الخطئ والاسبب والخطأ (كسر الخاء) ، فيندرج تحتها القصد والتعمد والتقصير وهذه الاحتمالات

وتعريف القصد هو الإرادة المتوجهة نحو الفعل ونتجته ، كما في القتل بطلاق الرصاص بقصد الإصابت . ويعرف عدم التحرر هو الإرادة المتوجهة نحو فعل دون حسان نتيجة ، كما في إحراق عن خطر دون اكتمال كالتسرع إراقة في سوق السيارة وما أشبه . أم التقصير فهو إهمال أمر يجب إحراؤه والالتزام له ، كما في تفويت حفظ شيء واجب في بعض الأحيان .

والقصد إذن هو الإرادة المتوجهة نحو نتيجة معينة . وعدم التحرر والتقصير هما

كل عمل أو امتنع اجباري حرى بدون انباء إلى حانحة المنعقدة منه
 في نظرية الخطأ ، يجب ان يكون الفعل خاصاً بمعنى الذي ذكرناه ، حتى
 يكون صامداً ، وادالم يكن كذلك ، لاسباب القصد أو التقصير أو فله الاحتراز ،
 فلا مسؤولية عليه ولا ضمان .

ثم في نظره المحصورة ، فمقصوده سوجب على كل امرئ ، ضرر معين دون
حق ، سواء كان حاضراً أم غائباً ، فهذه النظرية لا تنظر الى الضرر من الناحية
العملية كملاوت من الاندفاع من المصلحة ، بل هي فاعل الحزم واستمراره ،
من نظر اليها كمن غلاقت من أموال الفريقين ، فبالا لوجود اثنان ، احدهما
ارسلت العين مهر والثاني حرره منه ، وكان الخلاف في الرجوع بينهما ، فالفعل
يقضي بحمل الأول وحده بسعة العين الذي ارتكبه ، هذا في انه ما كان امره
يدفع من غيره إذا كان مفيداً ، فكذلك عنه هو انه يتحمل حرره إذا كان مضرراً .
وعلى ما لا يحد من المحصورة ، نراه من غير جبر وبه نرى نرى . وفي كلا الحالتين
على فاعلها ان يجزي - نجر - سواء كان مقصوداً أم غير مقصود ، وسواء اكاس
منظرة ومتوقفة أم لم تكن .

ولا شئت في هذه النظرية لعدمها حسب النظرية المتقدمة اليوم ، ونقود
العدالة ، وهي روح ، عدم النظرية الحقة ، كما ترى في دساتير الكاثوليك ، وأما رأينا
وعندها ، فإنه في قانون الماني الفرنسي ، وكل من من الانبياء ، حسب صر
للغير يوم من وقع الصر بحضرة ، بضمه ، وكل امرئ ، مؤثر عن حرر اسدي
يسمى لس هذه فحسب ، بل بغيره ، أو بعدم تحرره أصلاً ،^٢
وعلى الرغم من ذلك ، فإن مصره ، انما خيرة كتابه ، ربيع مديوس في هذه البلاد ،
سواء في التشريع أو العقيدة ، في الاجتهاد القوي^٣ .

(۱) بحر کائناتی عالمی بحری - شمس کوٹل وکاپیٹن (ج ۲ ص ۲۶۷) .
و تألیف بلائیل (- ۲ رقم ۸۶۳) .

(٢) مادرت ١٣٨٣ و ١٣٨٣ منه اجر مائة ٨٢٣ من قانون سدي الأساني ،
والمادة ١٢٣ من قانون الموحات والبقود الأساني .

(۳) راجع مذکور : کتاب کولان و گایسان مذکور (ص ۳۶۸ - ۳۷۲) .
 و راجع تردد الاحقاد لفرسی الاحقر فی مقاب محمد عفری دلو ، انتشار فی مجلة
 du Droit (پاریس ، نیشان ۱۹۴۵ ، ص ۱۵) .

موقف الشريعة الإسلامية

لم يكن موقف الشارع الإسلامي موقفاً مثلاً، كواحدة من النصوص
التي فصلت بين الله تعالى وذكرهم، بل هو أحد نصوص الشريعة الإسلامية
في أحوال المسلمين، ولم يوجه في أحوال المسلمين.

ولكن إذا عرفت ذلك، لا ينبغي أن يفتقد إلى أن الشريعة الإسلامية
هي قواعد كلية من أجل الأحكام الشرعية، لا أن الشريعة الإسلامية
والناس لا يفتقد إلى الشريعة الإسلامية.

وكانت هذه قاعدة معروفة في الإسلام، عند ذي في الحديث، وأما ما
يعلم من قول أحد مؤلفي الشريعة الإسلامية، فقد ذكر في كتابه، أنه
الشريعة الإسلامية في كتاب الله هو الشريعة الإسلامية في الإسلام
الشريعة الإسلامية، بل كانت معروفة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم موجودة في الإسلام
الكتاب الله عز وجل، وهو الذي كان يرى في الشريعة الإسلامية، من أحكامها الشرعية،
التي أحسن، لا سيما في موقف الإسلام في الإسلام.

فقد ورد في الشريعة الإسلامية، في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا فِي الْأَصْنَافِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، ولا يشترط في الشريعة الإسلامية، بل هو أن الشريعة الإسلامية
بالعلم من دون العلم، ولا شيء، فهي قوة خفية، كما في حديث أبي سعيد
هو ممكن أن يشترط عند من العلم، ضعف الخفاء، لا حاجة إلى العلم، بل
لثبوتها، ووجودها بالفعل، وقرينة من ضرورة الدعوة.

والقد ورد أن لعقمة لم يسموا كلمة، بل لعقمة الذي ذكره، بل استعملوا
مكالم كلمة العمد، ولا ريب في أن معنى هذه الكلمة لا يحصرها بالقصد، بل
بل دخل فيه التقصير، وادعى العمد، وعلى أربعة من أن العقبة، ثم اضرحوا ذلك
وم يحدوا معنى كل هذه الكلمات، ولا شك أن هذه هي الحق، ودونها، تكفي

(١) سئل في سورة الكهف، ص ٢٠٢.

(٢) ص ١١٣، وعبارتها هي: ١٥ - ما من من لم يصعد، والتعبير لا إلا إذا كان
متعمداً، ونقل في الجامع، ص ٢٠٢، مع ضعف باللفظ (الجامع وشرحه النافع، ص ٣٣١).
وذكر في حديثي في حديث، ص ١٢٠، به عن هذه الدعوة عن أبيه، وكان
تعبير معوضه كما ذكره.

الاستدحان بمعنى المقصود بها حياً هو شبه معنى الخط في الصيغة الأوروبية التي قدمت.

ويحق بوضوح هذه التهمة ، ويزي جسيقاً أولاً في الأحوال المشبهة ثم في الأحوال السبب على اختلاف أنواعها ، وليس أخيراً أحسن عدم الصواب في فهم ولا من الملاحظة في دور الأمانة في هذا المعرض لا كبر ما أوردها في العصور السببية ، ولا قصد أي أن يكون حجة حرة ، ولا في حكمها في جمع المذهب كعبي هدف مهم من الخلة ومن الكتب المقيدة ، وإن كان ذلك من مذهب حرة ، فإنه إلى وجه من حرم انبساط الذي سلكته المقوم في درس حرة ، وحقق ، وفي فهم والمكيوم ، واقتداء ، ونحن نرى الآن أن الخلاف بينهم كمن في الذي ، كان في المبروع فقط ، على نحو خلاف الذي رآه اليوم في أحدهما

المفاد في المباشرة

من ثم من ذلك مذهب . هذا هو الأصل في الأحوال المشبهة .
 وبمجة لأحكام العدة ، وإلا كيف أحد من غيره الذي في هذه وفي سبب
 أمينة قصداً أو من غير قصد يضمن ٤٠٠ ٩١٢ .
 ومن ثم هذه بقده ، في الخلة أيضاً ، وإلا كيف أحد ويقتض على
 من آخر وأما يضمن (المدة ٩١٣) وكذا بح الصواب ، إذ نفس المضم
 على مدع (غيره) وكسره ، وأولوهم (أحد) سبباً أي هدف في مذهب
 وسبوره واجب شديداً بغيره ، وفي هذه الأحوال م يمكن الألف مقصودة ،
 ولكنه رغم ذلك كان موحداً للصواب ، لأن القصد هو خلق به ليس ضرورياً
 لإلزام الفاعل المباشر .

وليس السبب لا يتوقف الصواب في الألف مباشرة على لعدم ٢ فساد من
 انتف أحد مال غيره على رغبة أنه ماله يضمن (المدة ٩١٤) .
 وهذا بقدر أيضاً ما سببه في السبب القدم من انت الصبي فصار إذا انت

(١) مجمع بشارات ، ص ١٤٠ .

(٢) المائت ، ج ٧ ص ١٦٨ .

مال غيره يكون مباحاً (المادة ٩١٦) فهو كان لتعمد ، عمداً الخس الذي عرفه ، من شروط المنة ، كان هذا الحكم مقسولاً ، اذ لا يتصور عند القهر من وجود القدر او الجور والاعداء المعروفين شرعياً او عرفاً . هذا الاصل بعض مستثبات ، واهم المستثبات التي رتبها لعمده قدمه اذ شرة على السبب . فهي لاحوال التي قدم فيها السبب على اذ شرة لا تكون الصالح على اذ سبب ، ان يكون على السبب لان الخطأ عليه وحده . وفي هذه المستثبات وما ان اعوان لا يجب ان يكون على اذ سبب عدم خطئه ، بخلاف لعمده . فله ان لا يباشر خدمه وان لم يتعمد .

الفصل قهراً

ان احوال السبب في الضرر قصد هي أقوى احوال سبب بلا مراعاة . وان المسؤولية هم واضحة صفة ، مـ مدعى ان يكون في خلاف كبير ، هذا يقتصر على القبول من السبب .

وقد مرّ معاً ، ان شدي ابرور سبب شدي ضرر المحكوم عنه ، وانها اذا رجعت عن شدي وأقرت كدنها غير مـ سبب المدعى عنه من ضرر ، فعلى شدي ابرور كما ترى سبب مقصود من الشدي للأضرار بشهود عليه .

واضحاً و محذور ان من خلا ، وقصده سبب بقصده ، وقصده ومما ، فانه طع مسؤول لان عمله من نوع السبب قصد . ولكنه لا يكون مسؤولاً لان عمل ذلك بدافع المصالحه .^١

ومن بطر هذه الامثلة ما جاء في الفقه انه . ولو جعلت دابة احد من الآخر ، وفرت عنه ، لا يرمي الصالح . انما اذا كان احدنا قصد ، فيصن . وكذا اذا جعلت الدابة من صوت المدعى الي رماها الصمد قصداً لاصيد ، فوقع وتفت ، أو اكسر احد اعصابه ، فلا يرمي الصالح . انما اذا كان الصياد قد رمى السديفة بقصد احدها ، فحصل (المادة ٩٢٣) .

وكذا لو سدت احد ماء أرض لآخر أو ماء روضته ، وبسدت ممر روضته

(١) في بعض النسخ من هذا الكتاب

(٢) مجمع الآراء (ج ٢ ص ٦٦١) . ومجمع المصنف (ص ١٦٨) .

ومعروسة ويجب تكون حياً . ٤ . مدة ٩٢٢ .

وحيث لا شئ في روح الألبان في الأصل ان يجب ان يكون في ميزانه
وسكن نوعه هو ان تحت اجواب مائة عبوة ، وحسب الماء فيه فعدد المسح ، كانه
حياً ، لا . من بالانلاف عهد ، ان يعرف بوجود المسح وذن الماء من رطبه

الفصل في نصير

كثير من يكون على امره انواعي من بواحد وان سم . وفي توالى
عن اراهم عند مقصر ومسؤولا عن بيده نصيره .

ومن ثم فتنه النصير الذي في حقه من تحت حظه من الصبر ومن كان
في فتنه . فانه لو غل احد حساً صديقاً حرّاً من فتنه ، وقتره سبع ارجسه ،
فهل على عهده العبد ان يكون حده . كانه وفي رفر الحبي من لا حبه في دنه ،
بالاذا وضع حبي في مسحه او في ارض كثير من الاعمال . وعمل عدم الصبر
ان العصب لا يحقق في الحر ، وان هلاكه . يمكن سفل من شدة الحوائط
واختاره . وسكن الرعي عمار عبد الحدي من روح العبد على العاصب استجماً ،
لأنه لم يموت عن تولد حقه انه فعصب ، بل اهل حظه هو ، وكان نصيره من
نحوه سأل احد . وبعد عبوه الذي كل اسباب حر كبير نقل وقد اهل حظه .
وقد اختلف الحفون في مائة الصبي الذي سجد العاصب ونقصر في حظه ،
فيقبل الصبي منه او يرمي نفسه من الدابة بسبب هذا النصير . فعند في بوءه
يضمن العاصب الحر في هذه المسألة ، وعند محمد بن الحسن لا نصيه .

وكذلك يرى الحفون في فروعهم ان العاصب واجب في احواله اخرى
من هذا النوع عمدة . فقد قالوا مثلاً انه لو حارب الام وتركته ولده الحفون
الباع الشاة من غيره ، فوقع هذا في البر ، وهي صمة لأنها قصرت في حظه .
وسكن لا نصير اذا كان الولد في الصمة السادسة ، اذ هو يقدر عاده على حقه
نفسه من النار .

(١) مسودة (ج ٢٧ ص ٢٢ ، وجمع مقبول (ج ٢ ص ١٢٦)

(٢) راجع في كل ذلك . ١٠ (ج ٧ ص ١٦٦ - ١٦٧) . وجمع لاجه (٢٠ ص ١٦٦) .

وفتح امره (ج ١١ ص ٢٢٧ - ٢٢٨) ، والبيوط (ج ٢٦ ص ١٨٦) .

طَبْهُ هُوَ مَنْ : رَجَعَهُ اَيْضاً : « اَيُّمَا طَبِيبٍ تَطْبِبُ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُ لَهُ تَطْبِيبٌ
قَسْرٌ دِيْنُهُ عَنِ هُوَ مِنْ » .

وقول الاسم الشفيعي «اد امر احد» لرحمن يحبه ، وبحس علامه أو مظهر
داعيه فتبعوا من فيه به ، وان كان فعل ما فعل مثله ، فيه الصلاح المفعول به عند
آهل العلم بتلك الصلوة ولا يصح من غيره ، وان كان فعل ما لا يفعل مثله من أراد
الصلاح وكان عالماً به فهو ضامن .

وقد اُصِّدَ ١ : « إن استأجر الرجل الرجل أن يحجزه حبراً معلوماً في دور
أو دون فاحترق الحبر » ، مثل أهل المصممة ، وقد كان حبراً في حن لا يحجز في
منه ، وسبق الدور أو منه حبراً أو تركه تركاً لا يتوكل منه ، فهذا كانه تعذر
بعضه على كل حال ٢ . ومثله قل مالك وغيره أيضاً ٣ .

ومفسر هذا الحكيك تحقّق الحبل وعدم السدر . فمبنيه لو انتم ذاك ، لم يكن ما نور الصبغ . مثاله : في العبد ، ان عذر حبيب منه شره لوضع قدفع اجراء صالحة فمما يهدم من دهر لله ثوته ، وان طيباً غير حاهل طيب منه امرأة دواء ، فاعطه الدواء وشره . ثم ما به ، فكذلك الصوى في هذه المسائل ومطهر ان لا تنال على العذر او القصد مضافاً :

وحيثما لا بد من ارجاع من الخيل فيصود في هذا المعرض هو الخيل الظاهر
الاصح ، او هو عدم اموره والحوادث المبرحة في المختار الوحد . اما الخيل
الظفر او الخيل الميري ، الذي لا بد منه في كل حرفة او صومعة او مهنة ، فلا
يعتقد به عالياً . هذا صرح المذهب الحنفون وغيرهم من المذاهب لو اختلف في بعض
احكامه فهو ارباب لا يضمن ان هو يضمن وحيثما لا بد من حرفة او مهنة ، فلا
وهذا بلا مراة هو الصواب فيه ، انه لا يكتف بفسد الاو سفي و ، وان

(۱) روحی بودود سجنی . و وی لایا تکیه کردی و او را در جایی که می نشست
 حضرت امام علیه السلام (ج ۲ رقم ۸۵۸۶) و حسن ابن داود (ج ۱ رقم ۱۵۸۶
 و ۱۵۸۷) .

١٦٦ (٢) الم (٢)

(٣) المذونة الكبرى ، ج ١٢ ص ٣١ .

(۱) مادی خبریہ (۲ ص ۱۹۴)، روح - مادی خبریہ (۳ ص ۲۹۸)۔

(٥) الفتاوى المهدية ، ج ٣ ص ٢٧٨ .

الكهن والعصبة لله وحده ، « وفوق كل ذي علم عليم »^١

عدم الخطأ والمسؤولية

بعد ان وضح لدينا ان لا مسؤولية ولا ضمن في الاصرار انسياً الا اذا كانت
الفاعل معيلاً او حاضراً بمعنى الذي ذكره من الطبيعي ان لا يكون فيه مسؤولية
بعد انتهاء النعمة او الخطأ .

ولقد ورد معنا بعض الامثلة من ذلك فيما مر سابقاً ولكن اوضح ما يكون
اربعه : مسؤولته : هو في احوال حطاً ، وهي عليه ، او حطاً شخص ثالث ، او
احوال القوة القاهرة . وذلك ايضاً ذلك بانه عبثية ، بحرية من مواضع محدده
ومداخل شتى

اولاً - خطأ الجني عليه

ان يحمل لذي يقوم به أحد الناس اذا اتاه فعل من آخر ، وكان هذا الفعل سلباً
لضرر هذا الآخر ، فلا ريب في ان فاعل الفعل الاول غير مسؤول عن الضرر
الحاصل .

منه بوقدم أحد من آخر سلاحاً ففعل به ، فلا ضمن على صاحب السلاح
ومنه ذكره آتياً انه لو حفر أحد في اثر في ارضه وترك النار مكشوفة طهره ،
ودخل الارض به ، انسان يصير موقع في النار ، فلا ضمن على حفره لأن الخطأ
كان من الواقع^٢ .

وكذلك لو حفر أحد بئرآ في الطريق العام ، او رشت فيها ماء يراقى به عدة ،
ومرّ انسان على البئر او على ابناء عمداً وسيف ، ففسد على الحافر أو الراش شيء ،
لان نسبته قد انقطع بمشقة المرور بعدد من قبل انصر^٣ .

ومن اشبه ذلك : لو سار رجل على دابة في لطريق ، فحسب انسان او صر بها
فصعته بوجع مقتنه . ففي هذا لا ضمن على صاحب الدابة أو راكمها ، بل يعتبر

(١) سورة (٢) ٢٢٣ ، يوسف (١٢) ٧٦ .

(٢) يعني : ح ٩ ص ٥٧١ .

(٣) انظر (ح ٦ ص ١٤٥) ، ونجح لاهر (ح ٢ ص ٦٥٥) ، ونجح لاهر (ح ٢ ص ٦٥٥) ، ونجح لاهر (ح ٢ ص ٦٥٥) .

دم الحس وهو رقيق لا يذوق من لحمه ولا ركه هو الذي حتى على عصبه ^١ .
والموت ^٢ هو الذي يحدو حن وحسنه ، ويستمد من هذا الرخا ل شيء وهو يراه ،
وامكنه ان يحدو به من حتى يرح ، ولا يذوق على المتعق ^٣ ، لان حسبه قد
وضع تقصير صاحب .

ثانياً - غطاء شخص ثالث

ان قد قد في حصة الخي عنه سري احد في حصة الشخص الثالث ^٤ .
ووضع احد رأس رق في شيء واحد ، وهو ان من هذا الشيء قداب
نير حراره وانذوق ، يمكن الشخص على وجه ارق من على مقرب ^٥ .
لانه يذوق شيئ قوي من سب الحج . وقد يذوقه اعدا عن ^٦ .
قدسم ، شر على ، سب ، ولا يرى منه من تكرار منه في الفعده .

ثالثاً - العزة الماهرة

ان الآفة الماهرة في حد تعبير الغضب ، والقدرة الماهرة في الاصطلاح
الحديث ، هي : لا يرى في تحت العقود ، كل امر عريض خارج عن مدخل
الآفة .

واقدمر مع انه اذا ربح الشيء معصوب في يد الغاصب ، سب حظه
او سب سوي ، كان الغصب مسؤولاً ^٧ . وتعد به الغصب ، فترس التعمد
عند الغاصب وانه حمل غير مباح تحت داته .

اما فيما عدا احوال الغصب ، فلا خلاف لا يوجب الضمان اذا كان حادثة ناجماً
عن سب سوي ^٨ . مثله او ينشأ من احد صا وذهب به غير اذن أهله ، تمت الولد
معه أو مرض ، فلا شيء على والده ، لان الموت يمكن بغيره . ولكنه يضمن فيما

(١) يسود ج ٢٧ ص ٢

(٢) مجمع المصنفات ، ١٤٦ .

(٣) فتاوى ابن حجر ١١ ص ٣٥٥

(٤) انظر المأد ٨٩١ ص ١١٧ و ١١٨

(٥) شرح الخريفي على سيني خليل ج ٤ ص ٣٦٤

الاحوال التي تنتمي اليها هذه المسؤولية ، ووضح بصورة خاصة ان لاصحاب معنى كان الضرر ناتجاً عن خطأ انصرح عنه .

وهذا أيضاً أحوال تقع متوسطة بين تلك التي ذكرها . وهي أحوال تكون فيها الخطأ مشتركاً بين الفعل والمنصر ، وكما هو من ثم واجب الضمان مجتمعاً على الباعل .

وان هذا السبب اشتراك المنصر في حدوث الضرر بجده بصورة مستمرة ، عام في بعض القوابل الحديثة . مثله نص في دول الموحدت والعقود المدة في على انه اذا كان المنصر قد اعترف خطأ من شأنه ان يحمي الى حد ما سعة حصه لأن يزيلها ، وجب توزيع السعة على وجه يؤدي الى تخفيض بدل التعويض الذي يعرض للمنصر ، (امددة ١٣٥) .

وهذا المبدأ ، وان لم يرد بصورة عامة في كتب الفقه ، لا اساساً يستلزم به بقره من مجموع ما تركوه من القضايا والمسائل المتخلفة به .

في المجلة ، لا بد لو جرت أحداث ما بينه ونفق ، يصح تمام قيمته . وانما لو شئت ، واشتق بخرم من ، يصح نصف القيمة كذلك لو جلس احد على اداس ثوب ، ومنه صاحب عبيد عام بحبوس الآخر واشتق ، يصح ذلك نصف القيمة ، (امددة ٩١٥) . والحيات هـ ، كما ترى ، م يكن مآلاً ، بالنظر لاشتراك الفعل والمنصر في العمل والخطأ .

واظهر ما يكون هذا النوع من الاشتراك هو بلا ريب في مثل الاصطدام . وهذه طبعاً م يكن كما هي بيوم في حوادث السيارات واذا احاد وما الهـ ، لعدم وجود هذه الاشياء في ذلك الزمان . بل كانت حوادث الاصطدام معروفة بين امشاة الدواب والسفن واليك حكمه فيجـ

اولد - اصطدام المشاة او الفارسين

هذه امثلة عترض حدوث اصطدام بين رحلين ماشين أو راكبين على دوابين أو بين راكب ومشية ، وعترض ان ينجح من ذلك تلف في النفس أو الدابة أو المال أو في هذه الاشياء جميعاً .

والحكم في ذلك في المذهبين الحنفى والحنبل ان كلا من المصطدمين عليه ضمان

جميع ما نصف من الآخر ، من ذرة او نفوس غيره . ولكن عند زهر الحنفي وفي
المذهب المالكي والشافعي ، على كل من المصطلحين نصف ما نصف ، لأن
النصف حصل معها معاً ، فكأن النصفين منصفاً عليهما .
وقيل إن الحنفي ولو ايفاً تضمن كل من المصطلحين نصف ما نصف ، لو كانا
عمدين في الاصطلاح .

ولكن اذا حصل الاصطلاح من ركنين احدهم من ذرة والآخر واقف ، فعلى
الاول وحده نصف ما نصف ابو ذؤيب ، وليس على هذا ان تضمن ما نصف كلاهما .

ثانياً - اصطلاح سبقتين

د كان الاصطلاح قد حصل بسبب عزم من جانب ركنين احدي السبقتين ،
والثاني غيره . وهذا هو الركن المزمع من كتاب : ذرة على صفة (سبقتين)
ورده عن لاخرى . قال : أو مكلف به في جهة اخرى غير هذه .
أو لم يكمل آتياً من الخلف والرجوع وغيره .
ثم قد كان احدي السبقتين من ذرة والاخرى واقفة ، أو كان احدهما
مصدرة والاخرى مجمدة ، ففي ركن يكون الصنف على ركن السبقتين من ذرة
او المصدرة ، ان كان مفترطاً في الملاحظة .

ولكن قد كان الاصطلاح قد حصل بسبب عزم من جانب ركنين احدي السبقتين ،
والثاني غيره . وهذا هو الركن المزمع من كتاب : ذرة على صفة (سبقتين)
ورده عن لاخرى . قال : أو مكلف به في جهة اخرى غير هذه .
أو لم يكمل آتياً من الخلف والرجوع وغيره .
ثم قد كان احدي السبقتين من ذرة والاخرى واقفة ، أو كان احدهما
مصدرة والاخرى مجمدة ، ففي ركن يكون الصنف على ركن السبقتين من ذرة
او المصدرة ، ان كان مفترطاً في الملاحظة .

(١) راجع في حوادث الاصطلاح في ركن . كتاب الام (ج ٦ من ١٦٥ - ١٦٦) ،
والموجز (ج ٢ من ١٥١ - ١٥٢) ، ونحو (ج ١ من ٦٠ - ٦١) ، وشرح كثير
(نيل مني ، ج ٥ من ٢٥٦) ، ونحو (ج ٨ من ٣٥٩) ، ونحو (ج ١٠ من ١٠٠) ،
والاخر (ج ٢ من ٦٦١) ، ونحو (ج ١٠ من ١٠٠) .

أشياء كذا وهـ سبيري ميلا ، على أن هذه السبعة تترك ويرجع إلى السبعة العادية
المسه على العمل الشعبي ، يعني به نظري في ذلك من سبيري ضروري في من
أخطأ سبيري تركه كل من المصنفين^١

الفصل السادس

الصياح والتعويض

أدلة الضرر

هذا الباب يرد فيه الشروط المقررة في العمل حتى لا يضر به مآله في الشرع الإسلامي ، لا بد من كفاية الأثر الشرعي بما أخرج . وهذا الأثر هو الدين أو التعويض الواجب .

وأدلة أن كل أضرار هو محقق بالشرع ، فمن الطبيعي أن يوجب الشرع رفع ما يضره من الأضرار في القواعد الشرعية ، والضرر يزال ، وهذه قاعدة من قواعد الفقه ، التي قلنا ، أن مقتضى العمل الشرعي " أن يفي " (الفقه عظم ٣) .

وهي يمكن من دفعه في هذا القول ، وفي لا يراه في أن هذه القاعدة من القواعد المهمة ، هي مبدأ كسب الأضرار والضرر ، وبموجب الأحكام العادية (المادة ٢٠) ، وبما عظم هو أضرار أخرى ، فهم جميعاً من العدل والنفع الشيء كثير .
ويزعم الفقه ، أن هذه القاعدة في الحديث الشريف : " لا ضرر ولا ضرار " ، وقد مر بحرجه في أوّل هذا الباب . وكذلك مرّ مع أن عبارة " لا ضرر " قد تفرقت بمعنى منع الإضرار بالتغيير بدون حق .

(١) مرّت معاً القواعد الأخرى ، في كتابنا " دفعه " ص ١٠٠ .

(٢) هو بولطيس محمد . وروسي . في سنة ١٢٢٢ هـ . (ص ١٠٠) .

من ١٢٥٠

٣ كما نقله نوح لادن سكي في جمع جوامع ، راجع " راجع معنى " ص ٢٧٣

(٤) للبيوطي من ٥٩٠ . ولان حرم من ٣٠

وهي توجه عدم بوجوب اعطاء مثل الشيء ان كان من اشياء ، واعطاه فبينه ان كان من القسمة او ان يعتبر الجواز في التنبؤ^١ .

ولكن يجب التلخيص ان هناك شيء الشك في اذلاف بلا عصب يشارك الامم في العصب عند الحلق ، ولم يترك في العصب الى قسمة الشك يوم عصبه في القوس المحركة ، ترى الآتي في الشك بلا عصب ان قسمة معين يوم الشك بلا خلاف^٢ .

ويجب الاشارة الى ان هناك يكون في حال الحلق في عصبه ، ولا سيما في عصبه ، كما هو الامر في بعض حالات الدم^٣ .

ام يوم المعرض وجهه ، وان كان عدة من النقود ، الا انه لا يكون واحداً بحيث لا ياتي من الميزان في القسمة ، ودون محور ان يكون المعروض من غير النقود في احوال عديدة ، فمن حيث يجب اعطاء المثل كما قدمناه ، وكذلك عند جمهور الفقهاء ، يجب حينئذ الضرر عيناً ، او يجبر المندفع واداره صحيحاً كما كان ، متى كان ذلك ممكناً .

ومن أمثلة هذا إعادة يد الحائط المهدوم كما سري . وايضاً في الخلاصة انه لو قد حدثت حصة او وثق ما سار ، كما إعادة ما فسد اي ما كان عليه ، ان كان يمكن اعادته^٤ .

وهذا النوع في طرق المعوض قريب على اتمه ، ورد في قول المؤرخين والعقود اللامني فقد نص فيه انه لا يكون للمعوض في الاعمال من النقود ، ويخصص كسب حصص وصرر غير انه يحق للقاضي ان يسه شكلاً يكون اكثر موافقة لمصلحة المتصور ، فبعد حشد عدا ، وسكن ان يكون على الخصوص بطريقة البشر في الخمر^٥ (المادة ١٣٦) .

(١) راجع المادة ١٦ في فصل عصب من باب سابق ، و ٢١٦ من مجلة ، و ٢١٦ (ج ٧ من ١٦٨) ، و ١٦٨ (ج ٥ من ٢٧٣ - ٢٧٤) ، و ١٦٨ (ج ٣ من ٣٥٦٧ - ٣٥٦٨) .

(٢) الاشارة الى ج ١٢٦ ، ص ١٢٦ .

(٣) راجع على ك ، ج ٦ من ١٢٤ .

(٤) راجع جميع معوض (ج ٢ من ١٣) ، وجميع معوض (ص ١٤٧) ، وجميع (ج ٨ رقم ١٢٦٧) .

التعرف الجزئي

لا شك في أن ما فهمه عن أحكام الصلوات يتعلق بأحوال الانلاف النام . ولكن إذا كان الانلاف حراماً ، أو من نوع ما سمونه الافاد أو النقص ، أو هو الحكم الواجب ؟ إن الحروب عن ذلك تحتاج أن تفصل .

فلاجل في النقض أو الافاد السير ، أن يدفع الحثي فمة هذا النقض لا خلاف . إذا جاء في المنة أنه لو أطر أحد على مال غيره نقصاً من جهة القيمة يضمن نقص القيمة . (مادة ٩١٧) . وهي ذلك أن الشيء يقوّم صحيحاً وقوّم بعد النقص . ثم يكاف أحثي أن يدفع إلى صاحبه ما من التفسير .

هذا في النقص السير . ولكن هل يجري من الحكم في النقص العاشر ؟ لقد رأينا سابقاً في العصب أن النقص العاشر في فمة الشيء المعصوب عصى صاحبه الجبار ، إما أن يصب فمة العصب ، أو أن يترك الشيء للعصب وصمة تمام فميه (نسخة أدلة ٩٠٠) . أما في الانلاف بدون عصب ، فهل يصاحب الشيء هذا الجبار ؟

قول ما لث به إذا كان الافاد وحشاً بحيث لا تدب المنفعة المقدودة من الشيء ، كقطع يد الدابة أو ما شئ ، فقد جاءه بحثي أن يتعد فمة النقص وأن يعطى الحثي الشيء لنفسه ورمه فمته كاملة . وروي أن أن حبي . والثمن فلا في الانلاف بدون عصب لأن ليس لصاحب الشيء ولا فمة النقصان .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد دل الخفصون بما فهمه من ذلك في الانلاف الجزئي العاشر ، إن كان هذا الانلاف شبيهاً في الواقع بالانلاف الاسم . مثله لو قطع أحد أعضاء شجرة غيره ، فإن كان النقصان وحشاً ضمن القاطع فمة الشجرة ، ولا فمة النقصان . وكذلك لو ألبس أحد مصراعي اللب أو أحد روجي الحذاء ، فم أن الذي لا فائدة منه وحده ، كان لهالك أن يسهه للحياتي ووصفه

(١) المحلى (ج ٨ رقم ١٢٦٠) ، والام (ج ٣ ص ٢١٨) .

(٢) نسخة شرح عصبه ج ٢ ص ٣٥٣ . ٣٥٤ . وسيد محمد (ج ٢ ص ٢٩٤) ، ويعقوب أفندي (ص ٣٣٢) . وشرح حرسي (ج ٤ ص ٢٦٥ . ٣٦٦) .

(٣) مجمع الصلوات ، ص ١٤٧ .

ثم القية ، وذلك في مرتبة اخرى ، خلاف ذلك في عين الفري من وجوب ضمان المتلف لا غير ٢

عن الامثلة والطوارئ

بعد ان اورد على ما يرى المدة في العين وحكامه ، يرى من الامثلة ان يوضح عن امثلة العرصة بهمة الى غيره في امثلة في عين كسب المقام ،

اولاً قطع النحر

في المحلة : لو وضع احد الاشجار في روضة غيره ، غير حق ، فحده بحجر ان شاء احد فله الاشجار فانه يورث الاشجار مقصوده للقطع ، وان شاء احد من فلاح فله مقصوده و قد يقع في الاشجار مقصوده فلاحاً لو كانت فله الروضة حين يكون الاشجار في عشرة آلاف ، ولا يجوز خمسة آلاف ، وقسمه الامير حين ، وقد حرم في روضة الاشجار المقصوده لقطع واحد خمسة آلاف وبن ، حرم في روضة الاشجار المقصوده اربعة آلاف ٣

ثانياً - هدم البناء

ورد في المحلة اصلاً انه : اذا هدم حديقاً غيره ، كالحبوب والحب ، فصاحبه بالخيار ان شاء ترك القية للهدم وحينئذ فله مائة ، وان شاء حصد من قيمته مائة قيمة الانقاض وحينئذ القية المائة ، واحذو الانقاض ، ولكن اذا ساء الهدم كالاول بغير من الصلح ، اربعة ٤١٨

وهو كذلك ، وان مذهب ابي حنيفة وان يورث من روضة الطهري وغيرهم بخبر من هدم حائط ، وساء غيره ان يورثه ، لا اذا هدمت البناية فيرجع الى قيمة المهدوم . وهذا من الاحكام الشرعية وقد فصل الامام محمد بن العصف في ذلك ، فمن انه اذا هدم رجل حائط احد من ضمن فله ان

(١) حاشية على ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) الفتاوى البربرية (سماش الحدية) ، ج ٣ ص ١٦٨ .

(٣) راجع اصلاً ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٤) هـ ، بكر تعليل "تكملة لبحاري الحنفية" ، ج ٣ ص ٣٨١ هـ (عن التواتر

سنة في راجع حاشية التكملة) ، ص ١٨٥ .

الباب الثالث

أحوال خاصة في الضمان

الفصل الأول

المسؤولية عن عمل الغير والاكراد وسعة فاقدى الاهيه

البعد القربى والنجدة عن عمل الغير

ولا ترد واردة وور اخرى ، هذه آية كاة ، هي عماد الشريعة الاسلامية ،
اشهرها الآية التي وحدثت بين الناس وعضد في مدي واحكام زوجه ارجح
مدا ، مع ان التبرعات الخفية ، التي لم يرق من الفرد وده ولا عن مسؤول ،
ومسؤوله العبد

وكذلك لا يكون هذه ، تحت الشريعة ، وهي قمر مبدأ السعة الفردية
الذي يوجب ان يكون الفرد مسؤولا عن عمله لا عن عمل غيره ، وان يكون
مسؤولا وحده عن ذلك ، وعن في هذا مبدأ الا ما جازى العقل والآخر العبد ، كل
اموافقة وكل الملامة ؟

فلا عجب ان من ان ترى السعة الفردية اليوم من ذوات الشريعة في
عواين العصرية ، ومن ان ترى هذه العواين في هذا الشريعة الاسلام
على ان مبدأ سعة الفردية ، كمنه ، ذي لاسه ، لا يكون من مستند
تقدم اعداءه وعرضه ، كمنه ، لا يكون من مستند ، كمنه
مرد ، مستند اي مستند من عرض اصلح ، والى ما يجب في ذلك من

التوجه يثنى وتفضيل أهمها على المهم منها .

وتنظر في هذه المسئلات ، وهو ، مرحلة في هذه مقدمة من الاحوال ، يكون قسم الفرد ، مسؤولاً عن عمل غيره ، وهذه الفئة محدودة في احوال معينة ، كاذ لا يخرج عنها . وهذه أهمها ، كما ورد في القرآن ، ونعقود الناس في فصل "المؤمنين" ، وهم عن فعل الغير ، وهو ، كما هو ، ونوب حوى احداث الطرقات ورده الاذكار المتفرقة .

جاء في هذا القانون ، ان : مسؤولاً عن الادراك التي تحدث اشخاص آخرون ، هو مسؤول عنهم ، وعدد من محدود مخصص ، - - - - - ١٢٥ وهم الاولاد في صرون وسلامة واحدة ، والذين ، والذين ، مسؤولون عن كل عمل غيره ، كاذ ، الاولاد له دروس ، في نوب معهم والحاصلون منهم .

وهو المنسوب ، وبان الصانع مسؤولون عن الضرر الناجم عن الأفعال ، في المباحة التي يأتيها الطنية او من حواء ، في ، وجودهم بحسب مذهبهم ، على ان الحكومة هي التي جعلت هذه الدلائل من "عدم الرسمى" ، والى هذه بحق بلاشك من انفسهم ، في ، في وسعهم مع العلم ان الذي شئت عنه ، ورفق لثقة ، في ، عن الضرر غير مسؤول لعدم ادراكه ، (ا. د. ١٢٦)

وحيث ان هذا ، وان السند والوثيق مسؤولان عن ضرر العمل غير المدحمة في قسم الخدم او المولى في انفس العمل ، او سبب العمل الذي انجزه هو فيه وان كانا غير حريص في امرهم ، شروح ان يكون هما سبب فعله عليها في اذرافة والادارة ، - - - - - ١٢٧ .

وان هذه المسئلات وما اليها ليست ، توجه عام ، بعيدة عن مبدأ "عدم الفرد" ، كما ظهر لأول وهلة ، بل هي في حيز من مصلحة ، قسم جمعاً يكون الفرد المسؤول عن غيره ، حيث في اغلب الأمر ، وقد يقترن العنصرين ، كاذ ، وحسب الخطأ وتواضع . وهذا الخطأ ليس ، لا لتقصير في جهته من وكل اليه امره ، والله بعد في مراحله وفي السعي لثقة من ، من ، موآخذ عليه .

وفي الشريعة الاسلامية طائفة من المسئلات ، في على ذكرها في هذا الفصل .

وهي في هذا كما سيأتي أدت - بسببه كسفة كثير من الخدش - واعتبر ذلك على ما
يصدق ، كما يعتبر أيضاً غيره من مواضيع الاحلاف والوفاء ، وما عمله من خلاف
في العصر والبيئة والاحوال الاجتماعية .

وهل كان عند العرب والاسلام ، أو عرهم في زمانهم ، ايمان ، وامضاع التي
يخشى بها والاراد من "العلم" ، حتى ينظر الشرع في امر مسؤوله عنه ، حتى
العلم والعدالة عن فعل هؤلاء ، ؟ وهل كان في الاسلام ، في العصور ، التي
اشهرت بنسب فراشه وفساده ، وما يسميه يوم في اجتماع الخدش من ذلك
في الرصد ، هل في زمن شد في الخدش ، الله الله ، حتى يحذر اذنه ، ولا يوصد ، على
اقرب من الذي يحتمل في زمانهم ودرجته ، وعلى السعد في حتمهم وفي السر
على شئهم ومنه خبره ؟

ولكن ، ان هذا الخدش في المبدأ ، لا يرى مدته من القول ، بل
الشرع الاسلامي ، وهي التي تفتد في مواضيع اخرى عديدة ، ماله لا تصور مع
المدى ، وهلاكة كل زمان ومكان ، هذه شرا حقا ، من فهم من الادب في
هذه المسألة ، وفي حجاب العصر الحديث ، ان معنى فكس سوء مدعى ذلك
بوجهها راسوها ومبادئها

وهل من ذلك الخدش اشرف ، كما كان في زمانهم ، وكان مسؤولي عن ذلك ،
الامر ربح ومثوب عن رعبه ، وارواح . اع ومثوب عن رعبه ، وليس
من ذكره من المسؤولين عن علم العير ، رعبه ، فما صلب منهم وامن وكلهم ؟
وهل في هذا الخدش حكم الامم ، في ذلك ، وانه مدعى ؟

نبذة ارساء ومن كان في حكمهم في النظرية العصرية

ان ما قدمه في فصول السيرة يتعلق من كان في الامم ، يدرك ما يحزنه
من الاحمال ويسأل عن نتائجها بوجه عام .

على ان من الناس من لا يفقه ما يعمل ، ولا غير الخبير من شره ، كالحسي الصغير ،
ومن كان مثله كاعين واعوه . فهذا الناس يحجور عليهم ، أي ممنوعون من
العرف القوله كما سيأتي في باب أهله العاقد من قسم العقود ، ولكن ما هي

(١) مراد من هذا في بعض الاوان من هذا مع من يمد الاوان من هذا كتاب

مؤثرينهم في حدوث القصة أي في الإلحاق الضرر إلى سبب ضرر لا غير ؟
أخمينون الضرر في نفسه ، أنه يكون وليس مسؤولاً عنهم ؟

هذه المسئلة أصبحت قوائم في أطوار غيب ، وهي صطوره للمودة إلى موضوع
الحظ الحربي وهل هو من شروط الصيانة أم ليس منها .

فإذا شرط الحظ الحق المسؤولية حرمة ، فهذا يستلزم حتماً اشتراط
السير والادراك عند التعرض ، أن لا تصور فيمن لا يدرك ولا غير أن يعبد
شئاً وأن يكون حظه صغير ، وعدم الضرر فاعلمه والضرر كلها أمور
تقتضي العقل والفهم والتسيز .

وإذا في الرأي السائد اليوم في قوائم التعرض ، الذي ينبغي أن يعبد إلى
ضرره الحظ في أنه في الحرمة ، لا يكون إلا من مسؤولاً وحده ، أما لم
يكن يميز فعبه لا ، الذي الضمير غير السير والادراك ، وشبهه على الإلحاق
الضرر التي تقتضيها عن غير ادراك

غير أن اشتراط الادراك في حدوث القصة قد يؤدي إلى حرمان المتضرر
من التعويض ، ولولا الاحتياطات الآتية :-

أولاً : وضح أن الرأي السائد اليوم من أن يحسن الإساءة والارضاء
بعض الأضرار الخيرية التي لا تولد الضرر المعلوم معهم والخصومات
لولا بهم ، وأن كان هؤلاء غير مسؤولين بعدم ادراكهم

ثانياً : نعم ، كما جاء في الأصول السابقة في الأصل ، وقد اختلفت مسؤول عن
الأعمال غير مسجلة التي لا تدرك ، إلا أنه قد صدرت الأصرار عن
شخص غير مدرك ، ولم يستطع المتضرر أن يحصل على التعويض من خطئ من
الخطئة على ذلك الشخص ، فحق التعويض ، مع مراعاة حالة الفرقين ، أن يحكم
على فعل الضرر شعوبين عدل ، المادة ١٢٢ ، ٢ .

موقف الشريعة الإسلامية من نية الصغار وأشباههم

إن هذه الشريعة ، بما أتت من نيات ومخاطبات في مسألة اشتراط الخطأ ، وبما

(١) مادة ١٢٦ من قانون موحات وعقود في ، مذكورة أعلاه .

(٢) راجع ص ٨٢٧ - ٨٢٩ من قانون مدني لثاني .

أخيراً توسط في مدغم بشأن القصرين ومن كان في حكمهم ، وفصل توجه عام
بين أحوال المباشرة وأحوال التسليم .

وهي أحوال المباشرة ، مع العقبة . القعدة ان المباشرة من وان لم يسمت
هذه ، فقد ر . في حسابات أبو قعدة على «نفس ان العاصرين ومن كان في حكمهم ،
وان لم يكن عليهم القدر ، إلا ان الله يكون واحدة على عاقبتهم او في ما هم
و كذا في احوال الاموال مباشرة ، ضمن هؤلاء هم الضرر الذي - ثروته ،
ولا يكون وجوب مسؤولا عنهم لدا ح . في حالة الاحكام القعدة ، في فصل مدبرة
الاف ، . ، و اذا أضاف حي مال غيره ، فغير محاسب من . . وان لم يكن
له من ، بسطر الى حال ثروته ، ولا ضمن وله ، (امدد ٩١٦

و يكون الصبي في الاف مال مباشرة مسؤولا في . له ، سواء كان مبرأ أم غير
مميز ومن الظاهر ان يجري هذا الحكم فيما عني في فدي الاهنة عبر الميراث ،
كالمحور والمعمورة ومن بهم وهذا القول مقبول عند جمهور الفقهاء ، . . ع .
بعض التردد عند جماعة من المالكيين .

والصغير ذوالمحور والمعمورة مع حرمها ، عبارة المجلة ، محجورون لذاتهم .
وهم وان لم يعتبر تصرفهم القوي ، لكن يصمون حلال الضرر والخسارة اللذين
نشأ من فعلهم . مثلاً يرمى الصبي اذا أضاف مال الغير ، وان كان غير
مميز ، امدد ٩٦٠

وعن هذا كاه يرجع الى ما قلناه من ان القعدة لا شترط في احوال المباشرة
ام في احوال التسليم ، فلا بد لوجوب المسؤولية من الميراث والادراك عند
الذبح وان هذا القول ، وان لم يذكره الفقهاء صراحة ، لكنه يستمدى من
عرفه من اشتراط القعدة في الاضرار تبدأ ، عملاً بقاعدة والمسبب لا يصح الا
بالعمد . . ويستند أيضاً الى واضح العكس من ان ما ذكرته المجلة عن صبيان الصبي
(امدد ٩١٦) ، ورد في باب الاف مباشرة فقط . هذا الى ان في كتب الفقهاء
أمثلة تؤيده ولا تقصر الا به .

(١) راجع مدخل (٧ - ١٦٨) ، و «دوى لندوى» (ج ١ ص ١٨) ، و «مع
الصحاح» (من ١٧ و ١٦٣) ، و «دوى من غيبه» (من ٣٣٣) ، و «شرح خطبات علي بن ابي
حسن» (- ٥ من ٢٧٨) ، و «موسمات» (شرح سنوسي) ج ٢ ص ١٨٩ . . ولا يهاج للسكي
في شرح سنوسي (مدخل مدخل سنوسي) ج ١ ص ١٠)

مثله جاء في الحديث : لو دبر بصي على ابدنه فوطأ ابناً فمعه ،
 وان كان هو من سبب عسر ، فمعه على عاقبة الصبي . وان كان بما لا يرجع على
 ابدانه جعيره ولا سبب علم ، فمعه الفاسد ههنا . وبعبارة اخرى ، لم يكن
 الضمان واجباً على الصبي في ابدانه فوطأه ، لانه صغير لا سبب عده على ابدانه ،
 ولان ثبوت السبب في نفسه الامر حدث فهو من ثم لا يثبت الضمان الذي شترط في
 كل ضرر حصل تسبباً .

ثم معنى الضمان والاداء ، فمعه احوالات في ابدانها والقوانين فهي موصفا
 عتوب من سبب سبب ، وفي عتوب ثبوت الامر للثبوت . وعلى كل ، فمعه
 سبب حدث موصوف في باب الاداء فمعه موصوف .

ولان من ملاحظته ان الوبي احكاماً يكون وجهه ابدانه في مسؤولاً عن فعل
 الصبي ، وان كان الوبي قد اورد احكاماً من ، وحدث شرهه . في سبب كرها
 في باب في باب الامر .

الاکرام

من الاكراهات المقيدة ، يكون مقتضى ثبوت عتوبه ، ولا يصح على واحد
 ، ومن هذه الاكراهات الاكراه ، فهو من ادائه . فمعه ثبوت الفرض ، ووصفاً
 بضرر وبتعاقبه . وقد كان وجهه ابدانه فوطأه ، وشرهه ، احكامه
 اي قسم موصوف ، معاً من ثبوت الاكراه . ان كفاي من احكامه على
 هو خاص بالتصرفات المعقولة .

وبوجه عام ، ان الاكراه هو ضرر احد على من من عتوبه بضرر حق من
 دون ربح ولا اذى . ١٩٤٨ . وهو عتوب من عتوبه على وجهه .
 القسم الاول هو الاكراه المسمى ، الذي يكون بالضرر الشديد . المؤدي الى
 اضرار النفس او وضع عضو . وثاني الاكراه غير المشجي ، الذي يوجب العم
 والام فقط ، كأضرب والخس . ١٩٤٩ .

وفنده هذا القسم في ابدان الحتمي ان الاكراه المشجي ، وحده يعتبر نافلاً
 للضمان . فمعه ، كما جاء في الحديث ، ولو دبر احد اضرار فلان والا افلح

أو قطع أحد أعضائك ، وأنت ذلك ، يكون الأكره معتبراً ، ويوم الصيام
على غير فقط ، وأم لو قال أنت فلان والا أصرتك أو أحسبك ، وأنت
ذلك ، فلا يكون الأكره معتبراً ، ويوم الصيام على استيف فقط ، المادة ١٠٠٧ .
وذن في خلاف الامور عند الحقيق ، يكون الأكره المهيء ، والأكره
الدم واجباً للصيام عن الأمور المكروه ، ويكون الصيام على الأمر المكروه وحده ،
ولأن المنسب هو المكروه من حيث المنع ، وإن المكروه بمولدة الآية على معنى أنه
مستوف لاخر راحة وإستيف . وإن كان لاكره فصلاً للصيام على المكروه ،
لأن لاكره الفاص لا يحمل المكروه . أنه المكروه ، ولأنه لا سلب الاختيار أصلاً ،
وكذا عندك عندك ، يكون صيام على المكروه الأمر وحده . أم في
ذهب إلى أني ذهبهم يرى وجوب صيام على المكروه وحده ، إلا إذا كان عندك ،
و صيام حمله يكون على الأمر المكروه . ولكن يرى في ذلك . ونقول
بتضمن مكروه والمكروه معاً ، وجوب في إذهب ظهر في ، يكون صيام
على الأمور مكروه وحده ، لأن لاكره في هذا إذهب لا بدع إذهب .
هذا الذي ذكره هو حكمة لاكره في خلاف الامور . أم الأكره في
الحالات على أن من فقد مرتبة حكمه معاً مع اختلاف إذهب فيه ، ولا فائدة من
مكروه .

حكم لاكره

م كل وجه الآخرة في هذا الفصل من حيث أنه يكون أحد ما بدأ
مؤثره مكروه عن عمل الأمر كذا فصل فحسب ، إن كان ذلك صلاً قصد مقارنه
مجب آخر ورثه في هذا الأهمية في هذا الفصل ، وهو بحث الأمر
ولاكره هو مؤثر من غير أن يكون محذور في منكره هو وفي مثل الأمر وقت

(١) الفوائد ج ٢ ص ١٧٩ .

(٢) - - - - - ١٢٤ ص ٢٠٠ - - - - - ٢٠٢ ص ٢٠٢ .

مدني حله ووجهه حله مدني - - - - - ٢٤٨ - - - - - ٢٤٨ .

(٣ - - - - - ٢٧٨) - - - - - ١٠ - - - - - ١٠ .

(٣) راجع الفصل الثالث من الباب السابق .

كان العمل المأمور به في ذلك الأمر ، فلا يحسن على دفعه المأمور ، لأن الأمر من نوع الإذن الصريح ، والأذن كما علم يجيز التصرف في ملك من صدر عنه .

وبن كان العمل المأمور به واقعاً في ملك الغير ، فلا عبرة به في الأصل ، لأنها بعد أيضاً أن الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل ،^(١) لذا جاء في القواعد السككية من الأشـ والتصور^(٢) أن « الأمر لا يصح للأمر » . وجاء في المحلة والتصرف الفعلي على ما علم لا الأمر ، وما يمكن بجوابه ،^(٣) اهـ ١٨٩ .

ومعنى ذلك أنه لا أمر بتصرف آخر دون كرهه نائباً لعمل محلاً ، فإنه على وحده مسؤول عن نتيجته دون الأمر مثلاً ، وأمر بتصرف آخر كغيره ، فلا يمكن قبله .^(٤) وإن جرد في نوبه ، ودعا على أنه على . ولا شيء على الأمر^(٥) .

وسكون الله عن مأمور مسؤولاً ، حتى ولو كان التصرف هو الأمر نفسه مثله . في بعض الكتب الخاء منه أو أمر بحال محلاً آخر بوضع حجر في الطريق ، فعليه الأمر وعصب ، وأحسن على وضع حجر في الطريق ، وكذلك لو كان الأمر محلاً من ذلك ، وإن ذلك على نائب ، فمقتضى الأمر أو علامه ، وكذا لو كان الأمر مأموراً به ثم عصب به الأمر حينئذ .

وسبب سعة مأمور دون الأمر هو أن الأمر قد يكون من نوع الإكراه لا يؤثر في إرادة المدعي بإرادته . وإذا كان هذا ما كان به فيكون قد عصبه بحراً طوعاً ، ويكون مسؤولاً . وبعبارة أخرى ، رتبة واحدة بعد المدعي الشرعي .

فمسئله ، أو تقدم المسبب الأقرب على المسبب البعيد . وهذا التمسك يسبب ضعفاً مسؤولاً الأمر ، إذا كان أمره من نوع الإكراه الخلقى كما أوضحه آخراً . وعلاوة على حله لا كراه ، فإنه بوجه في الشرع الإسلامي أحوال أصنافه تكون فيها أمر مسؤولاً عن غيره ، وذلك بسبب الأمر الشبه بالإكراه ، أو بسبب الأمر العادي حلاً ، وسبب خاص آخر .

وأهم هذه المستندات أمر المسبب ومسؤوله الدويرة من غيرها ، وأصحاب في

(١) مادة ٩٥ من المحلة . راجع أيضاً مادة ١٥١ من قانون في سرحدات الدين في الفصل الأول من الباب الرابع . من القسم الأول من هذا الكتاب .

(٢) لأن حكمه من ١١٣ .

(٣) نقاوى لحاشية ١٤٤ . ج ٣ من ٤٨٣ . ونجى حجاب (ص ١٥٦) .

(٤) كما نقله الفخايف ، في مجمع الصانعات ، ص ١٨٩ .

جباية المند ، ومسألة الصبي والاجير ومامور . وذلك بغير انضمام جميعاً

امر السلطان ومسؤولية الدولة عن عمالها

إن امر السطاح ، الذي يجب طاعته ، هو الذي يحكمه المأمور أي م من أمراء ،
هو عبارة الاكرام ، وحكمه كحكمه عملاً ، فلا لزوم للتوقف عنده ، مثله حال
السوقعي الشافعي ، لو كان خالداً رجلاً ، أمر الامم صماً ، وهو جاهد من ذلك ،
والصواب على الامم لا على الخلال ، وهذا موافق لمذهب الشافعي في الاكرام ،
جاءه .

ويكون السطاح مسؤولاً عما عن اصرار عماله ، وان لم يكن في
المسألة اكرام او امر ، فقد روي ما ذكر وعمر بن عبد العزيز كان يهوصا من
باب من القدر انما عن اعمام السطاح ، انه روي يوصف ان حالاً أني
طاعه عمر بن عبد الله وروى عنه عمر بن مؤمن عن ربيعة بن عمر بن حاش
من انهم قدسوه ، فموصاه ان عبد الله وعنه آلاف درهم .
هذا وقد ثبت تحريروا في حديث في مذهب السطاح الدولة فروي ان
عمر بن الخطاب قال لعنه من مذهب ، وروى ما في ابراهيم ، عدي ، فهم من
معلمهم يعلمون لانفسهم لا لغيره .^١

الصبي المأمور

هذا في كتب الجند من مذهب ، ولو مر رجل في بيع وفد في أرضه
فممن اعدت اي أرض جده ، وعنه شئاً ، يصح الألب ، لأن الأمر به صحيح ،
فانتقل من الابن اليه ، كما لو باشره الأب .^٢

- (١) راجع (ج ٢) من ١٢٣ - ١٢٤ ، وروى ج ١ من ٣٥ . وراجع لعموم
- (ج ٢) من ١٧ - ١٠٨ .
- (٢) الامم هو مؤلفه صبي ، من ٩ .
- (٣) كتاب جرح ، من ٦٨ .
- (٤) كما في شيخ محمد بن علي ، في رد المحتار ، في شرح حاكم ، بولاق ، ١٩٣٦ . من ٩
- و ٢٦ .
- (٥) رد المحتار على الدر المختار (ج ٥ من ١٨٦) . وراجع صحاح (من ١٦٢) .

ويعتقد ان سب ذلك هو ان امر الوالد غيرة الاكرام المعوي على ولده ، و
هذا بخلافه من واجب الطاعة والاحترام فيكون في الواقع كأنه يحرم على من
مؤمرته ، ويكون لو لمه مسؤولاً عن دفع امره .
ولقد قد ان الأصل في الشرع الاسلامي ، خلافاً للمذاهب التي ، ان النصي
مؤمر في ماله عن عمه اخري . ولكن هذا الأصل استند ، متى كان النصي
مأموراً بأجراء هذا الفعل .

فالمعتمد في ذلك عند الجمهور ان النصي انما هو اذا دفع من المير ، ضمن
هو الضرر ، ولكنه يرجع ، دفعه على الأمر ، فيكون هذا الأمر مسؤولاً عن
عمل النصي المجرم ، لأن امره يندرج في النصي منه لا كونه اجراً
مثلاً فمن عن القصة ان امر أحد حسناً في له ، ومن مكانه ، ١٠٠ مـ .
وسقطت منه على حاشش وعشت في له هو وحرق ، نصي ضمن ، ولكنه
يرجع على الأمر بما يصح .

وكذلك لو امر النصي قبل . حتى أو يحرق ماله أو ماله ، كان نصيباً على
هذه الامور في احواله الاولى وعنده في ماله في الخوف لاخير من ، كان قد من
في جميع هذه الاحوال ان يرجع على الامر . دفع .

ولكن شتر في الامر ان يكون راعياً له ، فلهذا لا يملك امره ، كان
مصلحة له ، ولا يرجع على الأمر ، ولو امر احد صبي ، ودر عادة
على ان يملك على ، واما من سرق ، فوجبت له العاقبة ، واما
على عاقبه نصي وليس له حق يرجع على الأمر ، لأن امره ليس فقط ،
والإبطاء متفصل عنه .

الضمان في جنابة الجهد

لسا في معرض يسمح . ما يوسع في حجة عبده ، ووجهه ووجهه

(١) لاسه واصل . لا . من ١١٤

(٢) كبح عصبه . لا . موضع شك

(٣) سعي على . لا . من ١١٥

(٤) كبح الأمر . من ٢٠٠

السيد منه أمثل ، وحلاف المذهب في كل ذلك . أمسا لا بد من كلمة مريضة
في مسؤولية السيد عن أعمال العبد التي توجب التعويض والصيانة
دلائل في ذلك أنه لو ارتكب العبد جرماً يوجب الصيانة ، ولصيان يكون في
منه ، وإدام يمكن له ذلك ، وحكم عند جمهور الفقهاء ، أي في مذهب أبي حنيفة
ومالك وأبو حنبل ، أن السيد لا يجبر بين أن يسير العبد المحمي عليه وبقي أن يعاقبه
بدفع الصيانة عنه . ولكن الشافعي ومن بعده من حنابلة العبد يكون دينا في رقبته ،
يسأل عنه لاجل إيداعه ما يجب في ذلك ، إلا أن يعسكه المولى وينتهي هذا الذي
عنه أم عند مذهب الظاهري ، وإن لم يكن للعبد مال ، وصيانة يبقى دينا
في دمه حتى يصبح له مال في رقبته أو بعد عقه ، وليس على سيده فدائه ولا
بيعه أبداً .^١

إن ما ذهبنا إليه من مسؤولية صاحب العبد ، سواء أكان قد أمره أم لا ، هل أم
ممكن . ولكن لو كان العبد مأموراً من قبل سيده أو من قبل غيره ، فهل
يكون الأمر مسؤولاً ؟ لا شك في مسؤولية عديم الفقهاء . ونحن نرى هنا
أجماً ، كما في مذهب الصبي ، أن يعقل بصفة الأمر يستند من جهة إلى الأكرام
أهملوي ، والدعاء بوجوه في العبد نحو أمره ، لا سيما أن كان لأمر سيده ، ويسد
من جهة أخرى إلى لزوم مقابلة البيع الذي يحسه لأمر من عمل العبد بالمرور لذي
يشأ عنه وفقاً للقاعدة « الغرم بالغرم » .

والصواب في المسألة أنه لو أمر أحد عبد غيره بالأذى (أمره) أو بقتل نفسه
فالأمر مبطل . وكذلك إذا أمره باللاف مال غير من سيده ، والصيانة التي
يدفعها سيده يرجع به على لأمر . ومن باب أولى ، إذا أمر أحد عبده بالبغي ، فعلى
الأمر صيانة ما حصى . ولكن إذا أمر أحد عبد غيره باللاف مال سيده ، فلا صيانة
على الأمر . هذا موجب ما وجدته في بعض الكتب الفقهية ، لا سيما كتب الظاهريين .^٢
وروي هذا المعنى أن عليه مخاطبة من أبي لمتعة سرقوا مائة لرجل من مريضة ،

(١) وأصح المبسوط (ج ٢٧ ص ٢٠) ، وهذه (ج ٤ ص ١٠٥) ، وشرح ابن أبي عمير
الكنز (ج ٦ ص ١٥٣) ، وفتح الباري (ص ١٩٥) ، وفتح (ج ٩ ص ٥١١) .
والقوانين لفقيه (ص ٣٥٢) ، والمحل (ج ٨ رقم ١٢٦٨) .

(٢) الأشباه لأن محرم (ص ١١٣) ، وشرحه الحموي (ج ٢ ص ٩٨) ، وورد المختار
(ج ٥ ص ١٨٧) ، ولحق (ج ٩ ص ٥١٢) ، ولحق (ج ١١ رقم ٢١١٤) .

الفصل الثاني

التعنة الناحية عن فعل الحيوان

جناية الحيوان

الناس والأشياء هم قسمان كبيران ، لكل منهما أحكامه القدسية الخاصة بالناس وما خلقهم من الاشياء من المعنويين كالشركات والدولة وما أشبه ، هم وحدهم المحقوق ، وعليهم وحدهم الواجبات

أما الاشياء ، فلا تصور ان يكون لها حقوق او ان تكون عليها واجبات . بل انما هي نفسها موضوع للحقوق والواجبات التي تكون للناس والاشياء ، وعمل تقاضي فيه .

وما الحيوانات والبهائم لا حروب من الأنبياء ، ومن الطبيعي ان تكون كسائر الأشياء لا يكتب حقاً ولا تتحمل واجباً ولم تكن لهذا الأمر التسمي الواضح بل لم يجد ما يصفه في بعض الشرائع القديمة .

ففي الشريعة الموسوية وغيرها ، كانت الحيوانات ذات ألفت بعبارة أو شئت بحدكم كما يجرم من سبي الانسان ، كأنها مسؤولة عن أفعالهم وعما ينتج من ذلك من الواجبات .

فقد جاء في العهد القديم : « إذا بطح نور وحلاً أو امرأة ميتة ، يجرم النور ولا يؤكل لحمه ... أو إذا بطح بساناً أو بطح ابنه ، فموجب هذا الحكم بفعله »^١ . وكذلك جاء في قوانين افلاطون : « إذا نسبت دابة أو حيوان آخر عوت أحد فاهن القليل بداعونه بالقتل ، وبما كنه حراس البلد . ثم يدعونه بعد الحكم عليه »

ويطرحونه خارج الحدود^١ .

على ان هذا لم يدم طويلا ، فشرعة الاسلام والقوانين الحديثة جميعا لا ترى الحيوانات الا اشياء لا مسؤولية لها ، ولا توجب المسؤولية الا على صاحبها او جارسها في بعض الاحيان ، وشروط بيئها قسريا .

وقد يقال احب اليك للحيوان حقوقا ، كما روي ذلك محمد بن الرقيق للحيوان اليوم . ولقد يعمد لأول وهمة ان هذا يخالف شريعة من ان الحقوق لا تكون إلا للابن دون الحد والحيوان . ولكن هذا هو الصاهر اعص ، والحقيقة بعكسه . وهذا بيان ذلك .

لا مريه في ان معظم القوانين الحديثة تجمع معاملة اخوان القاسمه ، وتعترف من هذه او تقرب في مذهب . ولكن هذا في الواقع ليس حقا للحيوان ، بل هو حق مجمع الذي لا يسبح بالاعمال العبدية الشده ، ولا يصدر او حشنة المؤلمة^٢ . وشبه بذلك ما جاء في الشريعة الاسلاميه لا يجوز لأحد ان يضرب اخوانا على وجهه ، ولا ان يؤذيه على الكبره والعدو ، ولا ان يلفظي ان يقع هذه القسوة وان يعرضه عن . واقدروي ايضا عن عمر بن الخطاب انه كان يضرب من يحمل دابة ما لا تطلق^٣ . ومما يثير ذلك من دون شك ما يعرفه من ابراج في شريعة بين الدين والاخلاق والقضاء ، وما كان يسجد هذا ابراج من داخل وأخبر .

الضمانه الناتج عن فعل الجوان في الطريقه العصريه

بعد ان تمت المسؤولية عن الحيوان معه في تحييه من الضرر ، لا بد من النظر في مسأله الضمان لواجب في ذلك على صاحبه او على جارسه . ففي القوانين العصريه ، لا شئ في ان صاحب الحيوان او جارسه ، يدان بحد خطئه بل على الذي جرسه في الدب السابق ، يكون مسؤولا عن الضرر الناشئ عن فعل حيوانه .

(١) كما فعله سارود في كتابه *Le Pêcheur* (علم حقوق) ، ص ٤٣١ .

(٢) انظر قانون مرسى صادر في ٢ مارس ١٨٥٠ ، وكذا كتاب غارو ، يوجن في قانون

اخره رقم ٣٨) ، وكذا كتاب هريس (قانون جزاء) (الجزء ٢ من ٢٦٤) ، ص ٧٦١ .

٧٦٢ من قانون معروف للناسي بسعة شفاعه من سبي . معاملة حيوانات .

(٣) مقيح غارو جندته (ج ٢ ص ٣٧٩ ، ورسمه شج محمد صليبا بذكره ص ١٣٨)

وكذلك في بعض القوانين أيضاً لا يشترط اثبات الخطأ للحيوان مثله ورد في القانون المدني الفرنسي أنه « صاحب الحيوان ، أو من يستعمله في مصلحة استعماله ، عن الضرر الذي يحدثه الحيوان ، سواء أكان في حراسه أم كان قد حصل له هرب »^١ . ونعده بعض قانون الموحدة والعقود المدني على أنه إذا حارس الحيوان مسؤول عن ضرر حيوانه ، وإن سكنه قد حصل له هرب . المادة ١٢٩ .
وانت ترى أن هذه النسخة التي تقع على الحارس هي تبعية مادية محضة من نوع الخطأ التي لا تشترط الخطأ^٢ . وهي مبنية على اعتبار أن الحراسة تقتضي حفظ الحيوان ، وإن حدث له الجوارح بحرقاً حقيقياً لحارس بالقرعة القانونية^٣ . وبناء على هذه النسخة المادة ١٢٩ في القانون المدني أنه لا ترفع النسخة عن الحارس إلا إذا قام الدائن على قوده هربه أو عي خطأ ارتكبه المضرر^٤ . المادة ١٢٩ . أي إذا عي هذه القرعة من قبل عدم حقيقته هو صاحب الحيوان حدثت له ضرر أو القوة القاهرة أيضاً .

وبكلمة أخرى ، صاحب الحيوان المضرر وشبهه المضمنة الدائمة عن بعض الحيوانات ، أو عن حيوانه كما سترى في الفصل القادم ، مبنية في القانون المدني على فكرة وجوب الحراسة . ويكون ثمة المالك أو الحارس مستندة من القانون في إثباته برفع الضرر عن كل حدث يرتكبه^٥ .

موقف الشريعة الإسلامية

« جناية الضحية » . كما راعى المشرع من « العواقد » الكفة في الجمع الخلفي^٦ وفي بحثه لأحكام المادة ٩٤ . ومعنى العجه « المدة التي لا يمكن ، ومعنى الحد وهو « يكون معنى فقهه آخرى . ذلك أن جرم الحيوان لا يحد فيها .
وناب هذه الفاعلة مبنية على الحدث الشريف « العجه » بحد أو بخرجه .

^١ ١٣٨٨ هـ . وهو في قانون مدني سابق ٨٣٣ و ٨٣٤ .

^٢ كما في كتاب جبران المذكور ، ص ٢٠٢ رقم ٥٢٣ .

^٣ (Presomption de faute) . كما في كتاب كمال وكتاب كمال ، ص ٩٧ .

^٤ (أ) اظهر تقرير نائب رئيس اللجنة الاستشارية شرعية لائحة المخرج في ٣١ كانون الأول

١٩٢٢

(٥) مجمع وسرجه ، ص ٣١٨ .

ولكني لا سبب لمثل لغة والتسرع ، لا يرى بداً من تبيان بعض الأدلة التي استندها السلف فيها . فقد جاء في الحديث الشريف أيضاً : « من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين أو في سوق من أسواقهم ووطأت بيد أو رجل فهو صانع في ذنوبه » (١) . وفي رواية أخرى : « من وقف دابة في سبيل المؤمنين أو في سوق من أسواقهم ووطأت بيد أو رجل فهو صانع في ذنوبه » (٢) . وفي رواية أخرى : « من وقف دابة في سبيل المؤمنين أو في سوق من أسواقهم ووطأت بيد أو رجل فهو صانع في ذنوبه » (٣) . وفي رواية أخرى : « من وقف دابة في سبيل المؤمنين أو في سوق من أسواقهم ووطأت بيد أو رجل فهو صانع في ذنوبه » (٤) . وفي رواية أخرى : « من وقف دابة في سبيل المؤمنين أو في سوق من أسواقهم ووطأت بيد أو رجل فهو صانع في ذنوبه » (٥) .

وعلى أمله ، فقد عده حجة المعجزة ، وعبارة محضه : « قد عده حجة المعجزة » . وهي معطوفة على غيره من القواعد والأحداث . وحصلها جمعاً يدل ، كما قال الشافعي ، « على أن ما أصاب المعجزة من حرج وغيره في حال حرج ، وفي حال غير حرج ، وفي هذه الدلائل على أنه إذا كان على أهل المعجزة حرج ، صبروا ، أصابت ، ودم ، ولكن عليهم حرج ، ودموا ، أصابت ، ودم » . ومعنى القصة عدة أدلة عند جمهور الفقهاء ، هو : « أن حجة المعجزة غير مصونة ، ولكن أرادوا بذلك أنها لا يمكن عقوبة ولا إقحام في حرج ، حيث يجب على الحفظ ، « أصاب إلى هذا أن الحفظ عليهم فسرراً كمنه المعجزة في عدة حجة المعجزة ، حار » .

فكل ذلك وما إليه يدل على أن الأصل في إشرع الإسلام الصحيح في حجة ، الحجة شروط معلومة ، وبما في عدم الصحة عند فقدان أحد هذه الشروط على أن يصح هذه القاعدة ، ومعرفة مواضع وحروب حجة الحيوان على حجة وعدم حرجه ، ومن ثم معرفة مواضع الصحة وعدمه ، كل هذه كان مبدأً للاحتجاج ولا خلاف في إدها ، ولكنه اختلاف في الفروع لا في المبادئ ، أو أقل هو اختلاف في تطبيق القاعدة على القضايا العملية ليس إلا .

(١) حرجه الفريسي وسهمي ، كما في سنن لأبو حنيفة ، ج ١ ، ص ٢٧٥ .

(٢) روضة الباقين ، محمد بن إدريس ، ج ١ ، ص ٢٧٥ .

(٣) سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٣٥٦٩ و ٣٥٧٠ .

(٤) اختلاف الحديث (في موضع المذكور) ، وفي (لوائح) في موضع المذكور .

(٥) اختلاف الحديث (في موضع المذكور) ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ .

(٦) نيل الأوطار ، في موضع المذكور .

(٧) الميسر ، ج ٢٦ ، ص ١٩٢ .

شروط الضمان

طبق الفقهاء كقوله حاشية الجيوان على ما يحدثه الجيوان من ضرر في النفس أو المال . وهذا المعنى نستعملها نحن أيضاً في هذا المعرض .
وان شروط الضمان في حاشية الجيوان هي بوجه عام ذات الشروط التي تنبأ على ذكرها في مسؤولة لالان عن عمل نفسه وهذه ، وان لم يذكرها الفقهاء صراحة ، إلا أنها مدخ من الآلة ومثل التي استعرضوها .
وهذه شروط وجود العمل المبرر والمعتنى ، وعلاوة على شدة أو الخسار ، والعمد في الأضرار بسبباً ولا بسبب الحكمة تعتبر تحقق هذه الشروط

أولاً - العمل المبرر

واضح ان لا يمكن حدث لا ضرر ولا حرج فيه في ذلك ، بل في كل حال والتكرار .

ثانياً - العمل

يجب في أصل الضرر ان يكون موجبا حق ، أي ان يكون حق الغير وحق العامة فعليه لا يكتفي به عمله .
مثله في الحق ولا يكتفي به عمله الذي حرمت عليه تركه وتركه .
حال كونه في ملكه ، وكما كان ذلك في المادة ٩٣٠ وكذا في المادة ٩٣١ ادخل احد دونه في ملكه بغيره ، فلا يصح حمله في صورتي ذكرت في المادة ٩٣١ ، حيث ان هذا كالكثرة في ملكه ، وان كان انتم دون ادب حجه بضم ضرر تلك الدابة وحدها على كل حال ، فهي حرج كونه راكناً أو متحركاً أو قائماً أو موقوفاً أو موقوداً عنده وغير موجود . (المادة ٩٣١) .
وتبصراً : ولو ملك الدابة ، التي كانت قد رخص صاحبها في ملكه ، دونه غيره ، التي لم يرضه ورضي في ملكه ذلك ، لا يبره الدابة وادبها في ملكه دونه صاحبها ، فبضم صاحبها ، المادة ٩٣٨ . وسبب هذا التفرقة ان من الأول ، أي رخص الدابة في ملكه حرج ، خلاف العمل الذي يرضه

في ملك العير ، فهو تعذر موجب للحيان .

ومنه أخيراً ، إذا وجد شخصان داشبهما في محل مماحق الرصد ، و لم يلب
احدى الدائمين الاخرى ، فلا يدهم الحيوان . مثلاً لو انصب دابة الشراكين في
دار دابة الآخر ، عند رطابهما في ملك الدار ، لا يبرم الصاب ، (المادة ٩٣٩) .

ثانياً المباشرة والنسب

ان حده الطوارىء ، وان كانت مباشرة بالنسبة الى الحيوان الذي لا يكون
مسؤولاً هو ابداء ، الا انها تكون عادة نسبياً بانفس الى صاحبها أو راكمها .
على انها تكون احياناً مباشرة بالنسبة الى راكمها ايضاً ، كما في حده الدابة
المركوزة ، غير المجموع ، فهي محقة ولو دبت دابة مرتبوة لاحد على شيء من
أورجانه ، في ملكه أو في ملك العير ، و بنفسه ، وهذا التراكب قد ينافى ذلك
الشيء مباشرة ، فيحصل على كل حال ، (المادة ٩٣٩) .

و يعتبر ذلك ان التلف حصل من ارادك وتقل الدابة ، والا ان اداها
آلة ، وكان الاثر الخاص بهذه الدابة ، وكان هو من ثم مسبباً لمباشرة
وكذلك قال الشافعي ان دابة الله وسننها ، وراكبها ، دابة الله على ان
بما شئت ، حصل ، ولا رصدها من فدية ، ويكون حسنة كاداة من ادواته ،^١
وان الصاب لا يكون الا في مباشرة والنسب . فعليه ان يصون عدم عدم
المباشرة والنسب الدائمين المحقة ، لضرر الذي حدثه الحيوان بنفسه ، لا
بفساده من جهة ، (المادة ٩٢٩) ، اذا دبت آه وسكب ، وكان معترفاً في
حفظه كما سبى ، مثلاً ان فصدت ، اذا اكلت هرة رجل دابة غيره ، لا يضمن
صاحب الهرة ،^٢ ، إلا في احوال شقيقتها .

رابعاً - النعم في التسبب

قلت ان اقتبس لا يضمن ، ولا يضمن ، ومن ان النعم معه الخطأ الدرع عن

(١) الدائم ، ج ٧ ص ٢٨٩ .

(٢) الأم ، ج ٧ ص ١٣٨ .

(٣) الفتاوى الخيرية ، ج ٣ ص ٢٨٤ (بهامش الفدية) .

العقد أو السهير أو عدم التحرر ، وقد ان لاحظ ان عدم التعبد بهذا كما يجري حكمه ايضاً في جنة الحيوان

ومثل من المحلة بوضوح ذلك . ففيها ولو كانت الدابة حراً ، ولم يقدر الرّاكب على ضبطه ، واضرت في يوم الضمان الماده ٩٣٧ . ومنه ان الرّاكب عند الدابة اقتطع سبوره ، وشتره ان ثبت الرّاكب بغيره عن ضبط الدابة . فعليه حمل الرّاكب ان لم يثبت ذلك ، او ان يبين انه هو المحرك للدابة على الجموح ، وروي عن يومهم القضي انه يجب في هذه المسألة ، واول من خرج به قوله ان الدابة تكون حراً ، كما لو رمى سبه طارحاً ، وحسب خلافه .
وعند بعض مدرّسات الآلات بعضاً من الآلة في العقد والمقصر وعدم تحرره مع اختلاف في هذه المسألة ، كما يجب بعد ذلك بحري في مسألة من يرمي الدابة ولا بد من معرفة حري ابي أو وهو ان هذا انقسم بوجه عام الى من تزلزل له ، ومن ان له هو بغير حدث بحدوده لأجل من جمع بين والآلة .
وقوله وهو رده . وفيهم ، ولا بد من دليل على ان الدابة بغيره ، كما هو
يقال لها من النظريات العصرية .

احوال العقد

ان حوال العقد في جنة الحيوان ، كما في جنة الانسان ، وصحة لا خلاف فيه ، ولا يجوز فيه الا بحد لا يخلو كلامهم
ومن ثم انه ذلك ، لو جرى او حتى احداهما على ان او على حيوان
فقدرة ، كما في الدابة في يوسف وحمود الفقيه ، خلافاً لآل حنيفة
وكذلك لو تم احد هرة الى حمة او دجاجة وكلمة من رده ، ومن
الملف .

واخيراً ايضاً لو أرسل احد مبيه فاعانت في فورها شيئاً ، كان الموصول ضاماً ٢ .

(١) انظر في هذه (٢ - من ٢٥) . وانظر ا - ج ١١ رده ٢١١ شرحه
(٢) جمع عليه (٢ - من ١١٨) . وانظر ا - ج ١١ رده ٢١١ . وانظر في رده
ج ٣ من ١٠١ . وبيان هذه ، وانظر في هذه (ج ٣ من ٢٨٢ و ٢٩٠) . وبيان هذه .

اهوال عزم التمرز

تحت هذه تدرج احوال ومثل كدعة مسوعة بحمم جمع وحيد ،
وهو ان صاحب الحيوان او واضع اليد عليه يتهدد اني فعل في الحيوان ذنبا اب
يقصد اني ما يحدثه الحيوان من الضرر نفسه ، ولكن هذه الضرر يمكن الاحتراز
منه والتبصر فيه . وهاك أمثلة ذلك : -

اولاً : لو اني أجد حية على درعة الطير فمددت اليها او حيواناً ، حتى
التيقن اني قد اخطت من مقصود ، ولكن الدرع وان ، لكن مقصوداً ايضاً كد
دنه ، الا انه يسجد مسخرة من اليد حية على الضيق ، وكان دلائل كتابه حيا
هذه السجدة والنحر من

ثانياً : لو اني اجد دية ففعلت اليها في فورده او فرت وحدود رحلها ،
و ضمت اليها ، حتى ، دية ففعلت اليها في فورده او فرت وحدود رحلها ،
الحيوان يود من عمله ، فكان هو يذممها

ثالثاً : من منه ضرار الطيور من سبب عدم عزمه او حرامه او حرمه
في اكلة عن يوف الدواب في ضرر في حرمه او في محرمه ليس له حق
التنويم

دوب اكله - وليس لأحد حتى يوف دية في ضرر في حرمه
سواء دية او دية او دية او دية في حرمه ، حتى على كل حال ،
سواء دية او دية او دية او دية في حرمه ، حتى على كل حال ،
لوقوف الدواب ، كسوق الدواب والمكسوف دية او دية او دية او دية
(المادة ٩٣٤) .

وهذا الحكم ، لا يترى بسبب اني احدثت الشك في دية او دية
ومن وقف دية في حرمه من - بل بسبب اني سوقي من اسو فهم ، ووجدت
بيد او رجل ، فهو ضامن .

وشبه ذلك في المنحة ايضاً ، ولو رجع الشك في حرمه ، ليس له فيه

(١) جامع الفصولين (ج ٢ ص ١١٨) ، والفتاوى الحنفية (ج ٣ ص ٩٠ - من ص ٩٠) ،
٢ - سورة ج ٢٧ ص ٢ ، وهدى ج ٤ ص ١٦٤ ، ورض المربع (ج ٢ ص ١١٨) .

حق ربه حيوان ، ويعتد دابة الرابطة أولاً دابة أو حية مؤخر ، لا يسم
الحيوان ، وهذا كله الأمر يعكس ، فحرم الحيوان ، دابة ٩٤٠
و بعد . يذكر أخيراً أحكام حية حيوان ، دابة معه ، في رابك أو
دابة ، وقد مررت مع حية لدابة ، ذكر كونه غير المخرج وحده ، في ملك و كنهه
أو في ملك الغير ، ولكن في الحكم إذا كانت دابة في الصرق ٩٤١

معلوم أن الكلب أمرى حتى يمرور في الصرق الدم ، ثم مرأه حتى العير
أجلاً ولا حذر من الأضرار ، عير أن معه ، أخذوا في مواضع وحوب
الاحتزار وعدمه ، وفي مباح هذا الاحتزار ومواضع الحيوان في دابة .

وفي هذه المسألة كتب الجهد على أن الكلب أحد حتى ضرور في الصرق ، ثم
مع حيوانه ، عليه ألا يضمن المار رابك على حيوانه في الصرق ، ثم الضرر
والخسار الذي لا يمكن التعرر عنها ، مثلاً أو اشتر من رجل ابتداء عر أو طي
وبوت ثوب الآخر أو دفت برحه المؤخرة ، أو طمت بدمها وأصرت ، لا يبرم
الحيوان . ولكن يضمن الرابك الضرر والخسار الذي وقع من مصدمه أو إدامة
بده أو رسم ، دابة ٩٣٢ . والقائد والشي في الضربى العام كالرأب ،
يبي لا يضمن إلا ما حصه الرابك من الضرر ، دابة ٩٣٣

وحلاصة المذهب الحنفي دابة هي رابك ابتداء أو ساقها أو دنتها مسؤول
عن قتلته بالمصادمة أو بدها أو قتلها أو رأسها ، وأنه غير مسؤول عما سلفه بالرجل
أو باليد . وهذا الرأي الوسط وله أيضاً أحد من حبل في إحدى الروايات عنه
وقد علق أصحاب هذا المذهب التعجيل الذي قدمه به فيمكن الاحتزار من
جانب مقدمة ابتداء لا من جهة مؤخره ، واستندوا أيضاً إلى الحديث الشريف
« أرجو أن يجره » ، أي أن حية رجل ابتداء لا يضمن فيها ، ولكن هذا الحديث
شك في صحته كثير من العقم .

أما في الدابة ، فمعهم كدود الصهرى قالوا بعدم العين في هذه الاحوال
جميعاً ، ومعهم كالثقفي رابك حبل في الرواية الثالثة عنه قالوا بوجوب الضمان

(١) جامع الفصولين ، ج ٣ ص ١٩٠ .

(٢) روى أبو داود ، صحيحه ، ج ٢ ص ٤٩٢ .

على الإطلاق . وهذا مالمك . والتأني والتأني والراكب كاهم صمدون لما احدثت
الدانة الا ان ترمح الدانة من غير ان تعمل بها شيء ، ترمح له ^١ .
وان رأي الشافعي كما ترى أقرب الى القوايين العصرية والى العقل والمنطق ،
وارفق للعدل والحاجات الناس في الحياة الاجتماعية . وهو بدون شئ يتوصل عدم
التحرر في جميع هذه الاحوال ، ولا يرى ما يوجب التعريق بين مقدمة الدانة
ومؤخرتها ، كما فعل الجعوني ومن ذهب مدعهم .

احوال التقصير

ان النسب ، بالتقصير ، كما نعلم ، يكون في الاحوال التي يميل فيها الاسباب
اجراء أمر كات يجب احرازه ، او يفرض في جملة شيء كان يجب حفظه ، ثم نتج
من هذا الاهمل والعرض ضرر للتقصير . وان احوال التقصير في حاة احبوا
كثيرة ، ولكن قد اختلف فيه في ادياب الاسلاميه اختلاف كبير ^٢ . وذلك
بعضها :-

اولاً :- رأينا ان الضرر الذي احدثه الحيوان نفسه ، أي دون مباشرة ولا
تسبب من احد ، لا يصيبه صاحبه . ولكن لو استهلك حيوان مال احد ، ورآه
صاحبه ولم يمنعهُ يضمن ^٣ . (المادة ٩٣٩) .

وسبب مسؤولية صاحب الحيوان بها هو تقصيره في منع حيوانه من التسبب
الاضرار . وقد اتفق في هذا الحكم جمهور الفقهاء ^٤ .

ثانياً :- ولدت الجبهة ^٥ من ذات دانتها في الطريق العام ، يضمن «اصرر» الذي
احدثه ^٦ (احدثه ٩٣٥) . وما سبب الدانة لا تركب و همها والتقصير في حفظها
ثالثاً :- الحيوانات الخطرة .

(١) بطر في هذه المسألة . (١٢٧ من ١٢) . وهو (ج ٤ من ١٦٠) .
وشرح الزبيدي على المكار (ج ٦ من ١٤٩) ، وبقاوى خاتمة (في توضع الذكور) ، وشرح
الهي على حارثي (ج ٩ من ١٠٣) ، وشرح الزبيدي على موصى بذلك (ج ٤ من ١٩٨)
١٩٩) ، وبتوبة الكبرى (ج ١٦ من ٢٤٤) ، وبتوبة الجهد (ج ٢ من ٢٤٥) .
٢٤٦) ، وكتاب الام (ج ٧ من ١٣٨) ، وبتوبة (ج ٢ من ١٨٦) ، وبتوبة (ج ١٠
من ٣٥٨) ، وبتوبة للشهد (ج ٢ من ١٧٨) .
(٢) الفروق للقرافي ، ج ٤ من ١٨٦ .

من المعقول ان ينير الحيوانات في درجة حصرها ، وان تعافت من ثم درجة الحفظ المطلوبة فيها . ومن المعقول ان يكون واجب الحفظ في الحيوانات الخطرة اكثر منه في غيرها .

ولاشك في ان عدة وحشية العصاة جبار ، لا يجري حكمهم في بعض الحيوانات الخطرة ، كالكلب العمور ، والثور او الكباش الضويع ، والغرس الكدوم ، والخن العضوض ، والاسد والامر والدب ، وما اله . فهي هذه فئة من الحيوانات ، احبب العقاب واحلف الرذائل عنهم كثيراً .

فقد روي عن القاضي شريح ان مثلاً له رجل « ابي دحيت در قوم ، فعقرني كلبهم وحرقت حراي » فوزه القاضي فقال : « ان كنت دحيت بادم ، فهم صامون وان كنت دحيت بغير ادم ، فليس عليهم شيء » . وقال بذلك ايضا بعض الفقهاء ، كاشعبي واحمد بن حنبل ، وحجهم ان واجب الحيوان فرط بعينه فهو ص من ، الا ان دخل اسن داره بغير اذنه ولا ضمن له .

وقال آخرون ، كالحنبل وابن مذهب انه هري وعبرهم ، انه لو دخل ابن در رحل عنده كلب عمور او دابة مؤذنة ، دة او بغير اذنه ، فعقره الحيوان او نلف ماله ، فلا ضم له على صاحب الدار .

الا ان الحارس ارجح الصواب في حالة الاشبه دعوى صاحب الحيوان وداره بالحرقه على حارة الخطر مثله في المذهب . . . وضمن صاحب الثور المتوح والكلب العمور اذنه ، اذا تقدم احد من اهل بخله وقرسه ، قوله حافظ على حيوانك ، ولم يحدد عليه ، المادة ٩٢٩ .^٢

ان مالك واصدقه وصديقك قد تاملوا بمرء صاحب الحيوانات الصادرة او الخطرة ما انبغى ان كان غشاً بم مؤذنه ، وان كانت معروضة بالافساد ، لان عليه هذه الحان ربط وحفظ .^٣ ثم انه لو لم يجد احد كلاً عمور في

(١) حكي (ج ١ ص ٣٥٨) ، وروس (ج ٢ ص ١١٢) ، وعنى (ج ١١ ص ٢١١) .
(٢) انظر ايضا حكي في موضع المذكور ، وعناوى الخيرة (ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧) ،
ولفناوى (ج ٣ ص ١٠٦) ، وشمس (ج ٤ ص ١٠٦) ، وعناوى حاشية (ج ٣ ص ٢٨٢) .
بهاشم الهدية .

(٣) انظر حكي في موضع المذكور . وشرح سادوي على صحيح (ج ١١ ص ٢٢٥) .
والنيران للشعري (ج ٢ ص ١٥٢) .

موضع لا يحد له بح - ذه فهو ص من ١ حتى ١٠ كـ وكـ مـ كـ في
موضع يسرع الخ - ذه ٢ حـ ٣ كـ ٤ بـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
انذاره^١
ر - حـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
اوراكب .

من في هـ - ذه ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
هـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ

وهـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
هـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
هـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
هـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
هـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ

اما في الآء فقد عرفوا في الالف اروع ولاشجار وما اليه من ما تحدثه
الهم ثم منه - اهر وهـ - تحته نلن - دلوا بعد الفيات - وهـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
ورط الراعي في حفظها وحماها في دث عهـ - وكـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
معص الفهم - - كالث وان جيل - دلوا تصمى صاحب - مطلقاً - وحـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
كاشدعي اشتروا سعيه ان يكون مرفقاً في حفظه

وقد استند جهور اعظم - في هذا المعرفي ان وهـ - الفحي شرجيه - ولي
لسته السبه التي ورثه - قن - وهي ان اسي - حـ ١ حـ ٢ حـ ٣ حـ ٤ حـ ٥ حـ ٦ حـ ٧ حـ ٨ حـ ٩ حـ ١٠ حـ
والسبب - حفظه - سهر - وان على أهل الموائى حفظه - نلن - وان عيهم تيمون
م اعلمه ليلاً - ومعاره اخرى - معص اعلات الحوان - لا دثلا على القصير
والاممال في حفظه - بعدد تنبه بعد دث مساً عن هـ - القصير - وهـ وحاً
الضيان على صاحبه .

واخيراً روي عن اللث وعطاء وسجسون اهم - دلوا تصمى صاحب الموائى م
اعلمه ليلاً أو - سهر - بدون غير - وهو قوله - كما ترى قرب من النظرية

العصرية التي قدمنا^١ .

على من يجب التضامن في جبانة الجوان

بعد ان فهمنا ان الجوان التي توجب التضامن هي الجوان التي لا تملك من معرفه الشخص الذي يقع عليه هذا الضمان .

والجواب بوجه عام ان الجوان التي لا تملك من معرفه الشخص الذي يقع عليه هذا الضمان هي الجوان التي لا تملك من معرفه الشخص الذي يقع عليه هذا الضمان .

وهذا قد يرد في جواب ان الجوان التي لا تملك من معرفه الشخص الذي يقع عليه هذا الضمان هي الجوان التي لا تملك من معرفه الشخص الذي يقع عليه هذا الضمان .

واذا كان على من تملكه ركن من اركان الضمان ان يكون الضمان على الركن الاول ، انه هو المتصرف في العذر على كفه ، الا ان يكون الاول

(١) انظر في هذه المسألة : مجمع فقه مصر ج ٢ ص ١١١٥ ، وشرح النووي حاشية (ج ٢ ص ٢٩٩ و ١٣١) . و انظر على ما في ج ٩ ص ١٠٢ و ١٣١ ، و على الاوطار (ج ٥ ص ٢٧٥) . و انظر : النووي على من تملكه ركن من اركان الضمان (ج ١١ ص ٢٢٥) . و شرح البرقاني على مواهب (ج ٢ ص ٣٧) . و انظر في (ج ٢ ص ١٨٦) ، و هو من الفقه ١ ص ٣٣٣ ، و وجه (ج ٢ ص ١٨٦) . و على (ج ١ ص ٣٥٦ و ٣٥٧) . و الحاشية (ج ١ ص ١٢٦٥) . و انظر على ما في (ج ٢ ص ١٢٧) .
(٢) راجع على (ج ٥ ص ٤٥٥ و ٤٥٦) . و راجع فقه مصر (ج ٢ ص ١١٩) .
و شرح النووي على صحيح مسلم (ج ١١ ص ٢٢٥) .

منه صغيراً او مريضاً او محووم ويكون الذي المؤني لدفعه ويكون العجاف
 عنه ، و ان يكون الواكع المؤخر مسدداً الصدد بحركته او صرجه ابدانة
 ويكون الصدد عديم على اركانها جميعاً
 فما اذا جتمع القنودات ثقب و تركب ، و اذا اجتمع انبساطهم ، و
 توضع افعالهم عليهم بمقتضى وحلاف و يرى محلاً لسرعة
 وبعد ، فمعنى معنى من هذا ان حركه الحوون لا يكون عادة الا سماً ،
 واه شرحه في هذا المذهب ، ووجود عبادان فخصر و عده لأحقر ، و ان
 سب يكون في لاص من ، و مع ، و سواه ، كانه يمكن ان يكون و سب
 و سب و مع ، و سب في راع الذي الشرح لأشياء ، و سب من و سب
 على الحوون في القنودات ، و لا سب في حوون و حدث : عقود لا ي

(١) المعنى ، ج ١٠ ص ٣٥٩ .

(٢) بدو به كبرى ، ج ١٦ ص ٢٤٤

(٣) بدو به كبرى ، ج ١٦ ص ٢٤٧ ، و معني في مدفع مدكو ، و سب

(ج ٧ ص ٢٨ ، و معاني حله ، ج ٣ ص ٤٩٥ ، و سب حله)

الفصل الثالث

التبعة الناجمة عن الجوامد

المبدأ العام

إن مدعيه في جناية الحيوان والخلاف فيها بين المدعيين مدعيه والنظر في
الأسئلة بحده ذات توجه عام في تقرير الشئ عن الأشياء الخدمية .
فهي القواعد الحديثة من نظرية المدعيه ، التي لا تشترط اثبات الخطأ ،
وإنه ليس وجوده قترافاً ، يطبق على الجوامد . فكل من حارس هذه الأشياء ،
مسؤولاً عما تسببه من الأضرار للمعي .

مثلاً : لو كان المدعي قد وقع حادث ولحقه ضرر في علي ، إن حارس الجوامد المدعوه
وغير المدعوه يكون مسؤولاً عن الأضرار التي تحدثت الجوامد ، حتى في الوقت
الذي لا يكون فيه بحادثه أو مراقبه المدعيه ، كالمرة وقت السير أو
الوقوف غير طبيعي أو تصدع الأسوار ، وقت سدهه ذلك المدعيه
لوضعه لا تزال إلا إذا قدم الحارس المدعي على وجود قوة دافعه أو حجة من
المنصر ولا يكفي أن يثبت الحارس أنه لم يترك خطأ^١ .

وفي القربى الأكثري يرى بعض المدعيه أيضاً ، ولكن في الضرر الحاصل
من الأشياء الخطرة فقط . وحتى هذه الفعه بقعة قصة رابلاس على
«لانشير» . وهي قصة صدر حكم عام ١٨٦٨ وأثبت مبدأ عدم إلهاب من
وضع في ملكه شيئاً شديداً الخطر ، كان مسؤولاً عن الضرر النشئ منه ، وإن لم

(١) مادة ١٣١ مدعيه برسمه لا شرعي عند ٥١ مؤرخ في ٥ تشرين الثاني

يكنى واضعه مهيلاً

في الشرع الاسلامي ، مما يقر منه مسؤولية علي هذا الرجوع ، ان اعتبر في الاشياء لا يمكن ان توجب مسؤولته ، الا في حده البسب بمعنى والشروط التي مرتتبه معه .

فما يرى ، وما في حده الحيوان ، ويري ذنب تسمه نفس احدث الشرع الذي مرتب في ذنب المعرض ، وهو المعصاة الجبار ، واليثر الجبار ، والمعدن الجبار ، ومن اذنبه سقوطه عن شروجه ، لو حذر احد ثراً او معدناً في بحر بحره له هذه ذنب ، فسقط في ثراً او اذنب شخص آخر ، ولا يلزم علي احواله وكذا لو اذنب احد من بحره في مكانه ، فمربوب عنه ، ولا يلزم علي صاحبه .

ولقد رتب في الابواب الثلاثة مثبته من هذا كثيرة ، تعمق بوضع الاشياء في الطريق العام ومسؤولته وضعهم عن الضرر الذي تحدثه ، وعميق باصطدام بعض هذه الاشياء ، وبهذه واليران وغيره . ولا تخالفاً لاءدم كثر رأ في هذا المعرض وهي جميعاً من مسائل الاصرار ، التي شتت للصفات وجود الله ، وهذه المختص .

وانما يكفي هنا بدرس من ان الضرر الذي يقع عن الجنبين والالامية ، او عن وقوع بعض الاشياء اسقولة ، دون غيره الذي هو من نوع ، والذي يمكن معرفته حكمه بقاس علي ما ذكره او علي ما يذكره .

الخطأ والادب

ان صاحب السببية مسؤول عن الضرر المنبثق عن افعالها ، اذا حدث ذلك بسبب عدم التصحيح او بسبب حسنة العيب في سبب . هذا ما ذهب اليه المؤلف في الفرنسي .

وشبه هذا النص في مجملته في الشريعة الاسلامية في فصل الخاطئ المنزل .

(١) شرح علي حيدري (ج ٩ من ١٠) ، وشرح بيروي علي مسند (ج ١١ من ٢٢٦) .

(٢) مادة ١٣٨٦ م . وحسب مادة ٨٣٦ من قانون مدني لآدي

القول الآخر : ان المصنفين فقد احدثوا استحداثاً ، خلافاً للقدس الذي يقضي
عدم الصواب معتقاً كما ذهب الاول .^١

وشروط هذا ذهب ثلث لاهل الصواب في هذه المسألة ان يقدم احد اصحاب
الاهلقة و صاحب ائمة مذهب الخائض في مقوضه فعليه ان يحفظ الخائض من المطالبة ،
و ان يثبت له لا يثبت له ، ولا يصح ما عني من كنه .

وقد اجتهد في الاصطلاح العلماء ، وعرفوه في المذهب والاسم والنوصية
دفع حرر منصوص وانتهى في وقته ، سنة ١٨٨٩ ، وبشروط في التقدم
ان يفي بقرينة كافيته ، وان يكون من ذوي العلم والحق .
وبشروط حرره لاشهد على هذا المذهب ، حتى ان اكره صاحب الخائض امكن
البيان بالشروط .

والصواب في هذا ، ان يكون في عدم الخائض احد وارث غيره
حرر ، فقديم اهل البيت ، ولكن وكما احدثه ، الا ان لا يقدم ولا ،
وكما قدمه ، فقديم قومه ، فقديم خائض ، ، وكان حتى وقت يمكن
عدم الخائض ، فقديم اصحاب ، ولكن شروط ان يكون من اصحاب
حق التقدم ، وان يفي ان كان الخائض مذهب على الخائض ، فقديم ان
يكون الذي تقدم من سكان بيت المقدس ، ولا بعد تقدم احد
من اخرج ودينه . وهذا كان قد احدثه على طريق الخائض ، فقديم ان يكون
لدي عدم من حق امره في رتبة طريق وان كان الامم ، فقديم على طريق
م ، فلكل احد حق التقدم ، (سنة ٩٢٨)

واذا كان حق التقدم محصور شخصاً او اشخاص معينين ، كان الخائض
م الا ان ملكهم ، وان الصريق الخائض هم ، فهؤلاء عدمية الخائض فقديم ان
يهزم ، وان سقطوا عنهم في ذات ، ولكن هذا التخيير والاستعاضة لا يجوز ان
في حجة من الخائض الى الصريق عدم ، لان حق التقدم فيه عدم احصاً .^٢

(١) سنن (ج ٢٧ ص ١٠٠) ، وهي في صحيح تكملة ، وسنن (ج ١٦
ص ٢٤٧) ، وحرر (ج ٨ ص ١٣٥) ، وحمد (ج ٤ ص ١٥٨) ، وفتح (ج ١ ص ١٥٨)
(ج ٨ ص ٢٤١) ، وفتاوى حبه (ج ٢ ص ٢٠٥) ، وفتاوى حبه (ج ٢ ص ٢٠٥)
(٢) سنن (ج ٢٧ ص ١١٠) ، وهي (ج ٩ ص ٢٧٤) ، وفتاوى حبه (ج ٣
ص ٤١٤) ، وفتاوى حبه (ج ٣ ص ٤١٤) .

وعلى كل حال ، فإن الشبهة عند وجوده يقع على صاحب الخطأ ، ومن
شترط في الذهب لذات أن يقدم الخطأ به هو ، وإن لا يصح مطاعه ، مستودع
والسعيير ومسأجر والمزمن ، لأن ليس هم ولاية القرض ،^١
وإن كان الخطأ مشتركاً بين عدة أشخاص ، وعدم الدية إلى أحدهم ،
أو قدس أن لا يحل على أحد منهم ، لأن أحد الشركاء لا يمكن أن يقض
خاطئاً كما لا يمكن من غيره ، ولكن في الاستحسان عند أبي حنيفة في رأي
البائت عند باقي الفقهاء ، يصح من طولب بعض بحصة نصيبه بما أحدثه الخاطئ ،
بما كان من صلاح نصيبه ضرراً في حقه أي لا يجزي أملاً المصاحبان أبو يوسف
ويحمد في ذلك على هذا الشرط صاحب نصيب ضرراً^٢

و كذا في حق الخائف بين قوله في مسألة إعرار الحاج من عدم رفع القرض
أخذ به الجمهور ، وهو جواب صاحب الخطأ ، فقص فيه بعض حتى سقط الخائف ،
أي ضرراً في فطرته ، كما في بعض المسائل ، وفيها على صاحب الخطأ عند محمد
أن لا يضمن ، ولكن لا يضمن في حقه لا يضمن لأحد ، فرفع القرض عند
سقوطه^٣ .

و قد مر من الإشارة إلى مسألة شقق الخائف ، وإن كان شقق
لا يضمن منه الموقوف ، وذكر في كتابنا في الاستحسان ، إذا كان يخشى منه
اللاهدم ، مثل أن يكون شقوقاً معرضاً ، فحكمه حكم الخائف ، لأنه
يخاف منه الذهب ، فأنشأه لأن

و بعد ، وقد مر من هذه المسائل في مسألة الخطأ ، أي يضمن
و قد مر عندنا ، أن الحد من ذهب الأول الذي تقوى عدم الدية ، طبقاً لذهب
لا يوافق العدل ولا الصيغة ، وإن ذهب الذات فيه كمنع على أصحاب المسائل
لأنه لا يوجب مسؤولية لهم ، وإن كان فصرحهم ظاهراً لعدم وعرفوا أي حد
يضمن الناس بوضوحه ، لأنه وضع الضرر ، لأن القرض لهم الذهب في هدمه يخشى

١ - مدع (٧ - ٨) من ١٢٨١ ، وهذه (ج ٤ من ١٥٩)

٢ - مدعي على كذا (ج ٦ من ١٢٨) ، وفيه مدار (ج ٨ من ٢٤٣) ، وهو

١ - ٢٧ من ١١ ، وفيه في ما يصح ذكره .

١٣١ - مدع و قد مر في ما يصح ذكره

(٤) المي (ج ٩ من ٥٧٤ - ٥٧٥) ، وتجمع على (ج ١٨١)

وقوعه ، وهذه هي معنى تعسفي خفي ، وهو الخبيث . ان الخبيث ^١
 ان المذهب الذي الذي يوجب جهنم بدور مطقة - مع دهم ، هذه أشد
 المذاهب الإسلامية التي أصبحت لاسية خطيرة . وهو يوجب عسهم لاسية في
 امورهم التي تحتى حصول الضرر من . لا تكلف الناس لاسية عهم ومطقتهم
 براه هذا المذهب

قد جرد أدلة المذهب الذي بقي من الخبيث وم الخلق من
 تشقق وغيره تقصيراً بحد ذاته كاملاً للمذهب ، ويرى في هذا المذهب
 السامع عن سقوطه ، هذا المذهب يلا . قرب المذاهب الإسلامية الى النظرة
 العسرية ، وفق المذهب . من من المذهب السامع في
 موده هو مذهب السامع في موده . وهو من مذهب السامع ،
 اعسهم من الاحد . ان شوا عن موده . ان حدودا جوده في السامع
 في ان لاسية ، التي هو مذهب السامع ، مذهب السامع في مذهب السامع
 مذهب السامع . مذهب السامع . مذهب السامع . مذهب السامع . الى
 ذلك مذهب السامع

وقوع بعض الاشياء المختلفة

من يرى ان تكرره مذهب في السامع بالاحرار من جراء وضع بعض
 الاشياء الخشونة ، كما . ما يرى في النظر في مذهب ، ولا ان السامع
 مذهب مذهب السامع . ان اذكر مذهب السامع وحسنه في كتب عقبة
 وهما مذهب السامع -

اولا لو وضع خد حرة او حرة على حافته او سطحه مذهب السامع في
 ان السامع او حرة ، او مذهب السامع . مذهب السامع على واحة ، لا .
 لم يكن مذهباً مذهب في ملكه ، لان وقوع حصن من غير فعله .
 ولكن لو وضع ذلك مصرف فوق الصر في العم ، فوق ملك المذهب ، فهو
 مذهب مذهب وقوعه من الضرر لاسية مذهب في عمله ، كما لو كان حطاً ، ^٢

(١) بسوط ، ج ٢٧ ص ٩

(٢) جامع مصوب (٢٠٢ ص ١٢٦) ، مذهب (ج ٢ ص ٢٧) ، وبني (ج ٩ ص ٥٧٧) .

ثانياً - ومما جرى من كتب الحديث : درجات وضع كل منها حرة في
السرقة فتدحرج أحد عشر على (أخرى ، وكسر ، حرق ، عرق كل منها ،
عند أبي يوسف ، فية جرة الآخر
و لكن لو تدحرج أحدى آخرى فقط وصارت الأخرى ما كسرت حرقاً ،
والسارق على صاحب حرة الفداء ، لأم ثبوت جرح وضع في السرقة ولا صاحب على
صاحب تدحرجه ، لأم مدرة أن حسن أحد تدحرجه عن موتهها تدخرج
صاحبها عن الضمان ، وزال حكم فعله .

هاتف في الشرفانة الفدية

لا مرا في أن هذا البحث كان طويلاً ، فيسألني أي ما ح . عنه في الكتب
وقرأني التي ، بضرورة العامة في المسؤولية الخيرية .

وكانت ساءت على ذلك ما عرّفه من أن الشرعة الإسلامية لم تكن وحدة
مبدئية الطفرة والاصحاح سبلي ، من كانت مبنية على القضاء العمدة والحرية
والاستقرار ، وهي هذا السبب درست الخرائط مبدئية ، كلاً على حدة ، كما يرى في
الشرعة الاسكائرية حتى اليوم .

ووعم ذلك ، فهذا الاستدلال الفقهي لم يعمد ولم يعم الأئمة المسلمين من
استخلاص القواعد العامة لأدبسه ، التي تركز على أحكام الخرائط على
اختلاف أوعم .

ويجب بحسب ما قد يوفق أي أنتم انه يطلب للمسؤولية الجريمة في
الشرعة الإسلامية بعض الشروط مبدئية ، وأن هذه الشروط توجه عام
شبهة شروط الظروف الحادثة ولقد اتسب بصورة خاصة أن الخلاف بين
الفقهاء لم يكن إلا من نوع الاحتداد في الفروع والمسائل ، ولم يكن في
الاصول والمبادئ إلا نادراً .

وعلى كل حال ، فخلاصة التي لا شك فيها هي انه ، وفي هذا احوال المشرعة ،

(١) جمع مصريين في جمع مذكور ، ويجمع عليها بـ (س ١٠٩) ، ومما يرى في
(ج ٣ ص ٤٩٨) .

لا بد من التعمد أو التقصير أو عدم التحرر في الإصرار نسباً وإن هذا الأصل لا يطبق على عمل المرء منه فحسب، بل يطبق أيضاً على فعل الحيوان وفعل الجرامد دون هريق أو عبيق .

فهرست الجزء الاول

من كتاب النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الاسلامية

٥٠٠

٥

المقدمة

القسم الاول . التصرفات الشرعية بوجه عام

الباب الاول — كلفة عامة في المال وتقسيمه ٨

ابواب الثاني — الموجبات او الالتزامات ومصادرها

الباب الثالث — استعمال الحقوق

٣٥ الفصل الاول — الحرام لشرعي باقي العباد

٣٩ الفصل الثاني — نظرية الحق المطلق

٤٤ الفصل الثالث — النظرية العامة لسوء استعمال الحقوق

٤٩ الفصل الرابع — العبثية المدعومة لسوء استعمال الحقوق

الباب الرابع — الفصولي والتصرف بمال الغير

٥٦ الفصل الاول — مع التصرف بمال الغير

٦٣ الفصل الثاني — نظرية بطلان اعمال العصري

٦٥ الفصل الثالث — نظرية الموقف على الاحراء

٨٢ الفصل الرابع — نظرية المنفعة

الباب الخامس — الكسب غير المشروع

٨٨ الفصل الاول — النظريات المختلفة

٩٣ الفصل الثاني - الشريعة الإسلامية

القسم الثاني "التصرفات الفعلية او الاعمال غير المباحة

الباب الاول - التعويض المدني في الحوادث والعصب

١٠٨ الفصل الاول - معلومات عامة

١١٦ الفصل الثاني - الحدود والتعويض

١٢٦ الفصل الثالث - احوال احوال الخدم

١٥٦ الفصل الرابع - العصب

الباب الثاني - الاعتداء على الاموال والنظرية العامة للتصرفات الفعلية

١٦٥ الفصل الاول - معلومات عامة

١٦٩ الفصل الثاني - العمل الصادر

١٧٣ الفصل الثالث - التعدي

١٨٠ الفصل الرابع - علاقة الضرر بالجرم

١٩٤ الفصل الخامس - الخطأ الحتمي

٢١٣ الفصل السادس - الصيانة والتعويض

الباب الثالث - احوال خاصة في الصيانة

٢١٩ الفصل الاول - مسؤولية عن غصب الغير والاكره وسوءه وقدي الاهلية

٢٣٢ الفصل الثاني - التبعه الناجمة عن فعل الجوراء

٢٤٧ الفصل الثالث - السعة الناجمة عن احوال

٢٥٥ فهرس

انتهى الجزء الاول

الاعلاط المطبعية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٣	٧	تمريقه	تعريف
٢٦	١٣	اولها	اولها
٢٩	١٠	لذمة	الذمة
٢٩	١٥	خاص	خاصاً
٣٨	٧	لداهب	المداهب
٤٢	١٩	ا	ما
٥٢	٧	خاصه	الخاصة
٦٠	٢١	الخاصر	والخاص
٦٣	١٤	يكون	يكون
٧٨	٦	الاحارة	الاحارة
٩٠	٩	مأله	مأله
١٠٨	١٥	الاحكام	هذه الاحكام
١١٠	٢٤	يزيد عن	يزيد على
١١٦	هامش ص ٢	الفتح	فتح
١١٧	هامش ٢	سور	سورة
١٣٩	الانخير	٢	٣
١٤١	٣	هذا	هذا القتل

الصفحة	السطر	الخطأ	العواب
١٤٢	١	طرية	الجرة
١٤٤	١٦	القائمة	القائمة
١٧٦	١١	معتد	منعد
٢١٣	٥	كلمة الاثر	كلمة في لاث
٢١٤	١٢	اذ أخذ	دا أخذ
٢٢١	١٣	ملائته	ملائته
٢٢٢	١٣	المنصرو	المنصرو
٢٢٧	١	والاحير والمأمور	والاحير والمأمور
٢٣٠	١٦	الاحير	الاحير
٢٤٥	١٦	حيث الدانة	حيث

انتمى طبع هذا الكتاب على

مطابع الكشاف

في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٧ و ٩ آذار سنة ١٩٤٨

THE GENERAL THEORY OF THE LAW OF OBLIGATIONS & CONTRACTS UNDER MUHAMMADAN JURISPRUDENCE

A comparative study of the Islamic rites
from the modern standpoint

BY

SOBHI MAHMASSANI

PROFESSOR OF THE LAW OF OBLIGATIONS
AND CONTRACTS IN THE
UNIVERSITY OF CAIRO
AND
OF THE LAW OF OBLIGATIONS
AND CONTRACTS IN THE
UNIVERSITY OF AL-AZHAR

VOL. 1

All rights reserved

Printed in

DAR AL KACHAFF
86 RUT LEBANON

Printed in Lebanon

نقدمة المؤلف وأنا شر

لمكتبة الجامعة العربية

في بيروت

ص ١٠٠

النظرية العامة

للموجبات والعقوبات

في الشريعة الإسلامية

تحت مفارن في المناهج المختلفة والقوانين الحديثة

تألفت

المحامي صبحي محمد صافي

دكتور في الحقوق، د. ف. ح. م. د.

أستاذ للعلوم الشرعية في جامعة بيروت الإسلامية

رئيس جمعية في محكمة الاستئناف في بيروت

عضو جمعية نقابة المحامين في بيروت

الجزء الثاني

يمتد في نظرية العقوبة في مفارن

الموجبات ونظمت إلى مسقطها

الكتاب
مكتبة النور للطباعة
بيروت

جميع الحقوق محفوظة

النظرية العامة

للموجبات والعقود

في الشريعة الإسلامية

أ. ح. الثاني

القِسْمُ الثَّالِثُ نَظَرِيَّةُ الْعَقْدِ

البَابُ الْأَوَّلُ مَعْلُومَاتُ عَمَامَةٍ

الفصل الأول المشيئة المفردة والعقود

المبينة المفردة

إن التصرفات الشرعية هي بعبارة الفقه المسمى بوعيان العقلية والقولية ،
أو هي بعبارة القديس الحدث الإجماع عبر المساحة والاعمال القانونية .
ولاشك في أن التصرفات العقلية كانت في الشرائع القديمة أول مصادر
الالتزام ، ولكنهم بتقديم المحصورة وأوردت لسادات والمعاملات الاقتصادية أحدث
مصادر في الأهمية شيئاً وثيقاً بالقياس إلى التصرفات القولية ، وبالفهم بوجه
ح من إلى العقود التي أصبحت اليوم أهم مصادر الالتزام بالأمر .
فبعد أن درسنا في الجزء الأول التصرفات العقلية أو الحرائم كمصدر من مصادر
الالتزام ، نبحث الآن في التصرفات القولية . وهي ، كما عرفنا ، كل عمل مشروع
جرى بنية أحداث الأثر الشرعي .

ولقد أوضحنا بما أن الضرورات القولية أو الأفعال القلبية تنقسم قسمين .
أولها قسم العقود ، وهو الذي نسجم عن اتفاق بين فريقين أو أكثر ، وإن في ما
كان ناتجاً عن إرادة فريق واحد . فمن في هذا القسم ينحصر المدى له من
لنظره العقد في الشريعة الإسلامية ، بعد أن مرّ مرتين سريعاً بالضرورات القولية
الصادرة عن إرادة فريق واحد

فهذه الضرورات الأخيرة فيجب حشد النقاس إلى العقود ، بل هي لا يصح إلا في
أحوال استثنائية . وهناك أهم هذه الأحوال -

أولاً - الضرورات المعنوية في الأحوال والشروط التي مرتت معها
تسبب الضرر والايّام ، وهي تتعلق بقسم العادات من عقيدة الإسلامي
ثانياً - الاستحداث في الأحوال الشخصية ، كإطلاق والداق وما سببه
ثالثاً - الوقف والوصية ، فمعد جمهور الفقهاء يكفي لصحتها إرادة لوازم
أو الموصي وحده ، دون قبول الموقوف عليهم أو الموصى لهم ، إذا كان هؤلاء
غير معينين ، كالعقراء والمساكين . وما عدا ذلك فبموجب خلاف من الفقهاء .
رابعاً - عند بعض الفقهاء توحيد فئة من الضرورات ، بمقتضى أو بصح
إرادة مفردة من أحد أطراف دون قبول من الآخر . ومن هذه الفئة الأبوة
وفي لامة طيات ، والكفالة ، مع بعض تفصيل بين المداهب .

وفي الجملة ، لا تعقد الكفالة وبعد انحباب الكفيل وحده ، ولكن أن شاء
المكفول له ردّها عليه ذلك ، وبقي الكفلة ما لم يردّها المكفول له . . . (المادة
٦٢١) وفي الأبراء أيضاً ، لا يشترط الإبراء على القبول ، ولكن يرتد بغير
لأنه إذا أبرأ أحد آخر ، فلا يشترط قبوله . ولكن إذا ردت الأبراء في ذلك المجلس
بقوله لا أقبل ، فيكون ذلك الأبراء مردوداً ، بمعنى لا يبقى له حكم . . .
(المادة ١٥٦٨) .

وبالتدقيق في هذه الفئة من الضرورات في المذهب الحنفي ، ينبغي أن نقول
فيها موجود في الحقيقة ، أو أن وجوده مفروض فيها . ويدل على ذلك أنها ترتد
بغيره ، أي أنها لا تصح إذا عرج العريق الآخر بعدم قبوله ولكن بعض مذهب ،

كالمذهب الحنفي والقول المختار من المذهب الشافعي ، يعتبر أن الأبرار كجميع
الأسقطات يصبح بدون قبول المذهب ورمز رده له فهو أدنى يحصل في هذه الحالة
بارادة المسقط وحدها ^١ .

وحيث لا يتوسع في هذه الأمور جميعاً ، لأن بعضها كما ترى يتعلق بالعادات
كالدور والاعتاد ، أو بالأحوال الشخصية كالعلاق والعقود ، أو بحكام الوفاء
والتوصية ، ولأن البعض الآخر سبني فخصه في بحث من بواب العقود والموجبات .

الرصد بالمطافاة

من المبادئ المعروفة عند القدماء أن بعد أحد الناس قدماً بمكافأة من يعمل
له عملاً من الأعمال . ونحن نرى ذلك عساً في أحوال صبيح بعض الأمور ، حيث
بعد ما حرم يدفع جزاء من يردّه إليه . فمن يترجم بواعد دفع ما وعدته ؟ أي
هل تكفي إرادته المفردة لوجوب ذلك ؟

عند الرومان كان الوعد بالمكافأة مبرماً بواعده ، وكان ذلك من الأحوال
الاستثنائية التي تكون فيها المبرم بواعده المبرمة دون عقد راعي . ومن
أهم أثاره الوعد بمكافأة من يرد العبد المحارب ، أي حارسه ^٢ .

وشبه بذلك ما يوجد في الشريعة الإسلامية في باب العبد الآتي . والمحارب وفي
باب العبد ^٣ . وأما ما هو أن يحمل أحد شيئاً معلوماً من عمل ، كما هو
هو صاحب العبد الآتي ، من رده أي فقه حسيون درهم ، مثلاً .

وحيث أن عند جمهور الفقهاء ، عند أحدهم ، يعتبر شرطاً من شروط
عقد الإحارة . ولا يشترط فيه قبول العامل ، ومن أن يعمل الذي قدمه قوم
مقام هؤلاء . وضعه الحاملة أم عند حاش من الطرفين ، أي أن يكون شكل من
الحامل أو العامل أن يمسح من إمام العمل . ويشترط لالتزام أحدهم أو الوعد
أن يكون الحامل أو الإحارة معروفة ، ويشترط أيضاً عند البعض أن يكون

(١) ينظر في هذه المسألة بعض ثلث من كتاب حرم من عند الله من هذا الكتاب

(٢) راجع كتاب العبد - وما في حرم ، ص ٤٨ . وبتجولة لقوانين الرومانية

(Textes de droit romain) له أيضاً (ص ٨٦٤) .

(٣) بتأليف الجيم ، أي بصيها أو فتحها أو كرحا .

هذا العمل يسيراً^١ .

د عند العمل ، فلا يجب العمل المستقيم . من أهم قولوا استعانة في مسألة
العدد الآتي أو لا رب نان من يردده أي صاحبه يستحق جعلاً قدره أربعون درهماً^٢ ،
ن رده من مسافة سمر أي مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً . وهذا المبلغ واجب الدفع ،
سواء أوعده صاحبه أم لم يعهده ، وهو واجب عند أبي يوسف ، وإن كانت قبضة
العدد من منه . ولكن عند محمد أن كانت القبضة أقل من أربعين درهماً ، ينقص
من رده بنفسه إلا درهماً واحداً .

ويجوز أصح بين الطرفين على أن من هذا المبلغ ، لا على إرادة . وإذا كانت
المسافة دون مسيرة سمر أي أقل من ثلاثة أيام ، فقد قيل إن العمل يكون بحسبه
الكل يوم ثلث لاربع أي ثلاثة عشر درهماً وثلث لدرهم ، وفيه أنه يكون ما
يفتق منه المرفق أو ما يقدره القاضي عند اختلافها^٣ .

وأخيراً لابد من الملاحظة أن دون التوحيث والعقود اللبني أقر أيضاً أن
الاجب وحده يكفي للاتزام دون قبول أو اتفاق ، إذ كان هذا لا يجب من
نوع الوعد بمكافأة (مادة ١٧٩ ، وقدم الاحتمال) .

العقد وقهره

في اللغة معنى العقد ، كسر العين ، القلادة ، ومعناها الأحكام والشدة ، فيقال
عقد الحسن أي شدته . واصطلاحاً العقد عبارة المجتهدة في التزام المتعاقدين وتعهدهما
أمرأ ، وهو عبارة عن ارتباط الاجب باقبول . والعقد يتعلق كل من الاجب
والقبول بالآخر على وجه مشروع يظهر أثره في متعلقها ، (المادتان ١٠٣ و ١٠٤) .
وليس كل اتفاق عقداً . فهو اتفاق إنسان على تزوجه أو على قضاء الشهرة معاً ،
ولا عقد بينهما بل . والعقد ، كما يدل معناه وتعريفه ، هو الاتفاق الذي له أثر

(١) انظر (ج ١ ص ٢٤٠) ، ومباحث الفقيه (ص ٧١) ، والروس أربع (ج ٢

ص ١٣٢) ، وندوة الكبرى (ج ١١ ص ١٠٠) . وشرح الخارشي على سيدي حسن
(ج ٥ ص ٥٩) .

(٢) صفة بورق سبعة مثاقيل .

(٣) فتح القدير على المفاتيح (ج ٤ ص ٤٣٥-٤٣٧) . والحر (ج ٥ ص ١٦-١٦١) .

شرعي ، وهو العلاقة الالزامية الدائمة

هذه ، ذكره المحقق في تعريفه ، وهذا العقد عنه الشرائع أحدثه ^١ . فقد جاء في ديون الموحدة الله في أن العقد هو الإلزام الذي يرمي إلى إنشاء علاقات إلزامية (المادة ١٦٥) .

وإن كلمة العقد تقرب أيضاً بمعنى من كلمة العهد ، ففقدناه أو عهدناه بمعنى واحد وفي الكسب كما ترى معنى الإلزام والالتزام . ورجح أن يكون أحدهما واحداً ، لأنه ثبت في علم المنطوق بعرضه أن إنشاء الإلزام يقع أحياناً التشابه في المعنى .

ولاشك في أن العقد من مصطلحات الإلزام ، وإنشاء العقد والعقود والعهود واجب وثبت في القرآن الكريم ، حيث جاء فيه : **وإذا كنتم آمنوا أفروا** بالعقود ^٢ ، وأفروا بالعهد ^٣ .

وإيجازاً لا بد من الإشارة إلى أنه كما شرط الحق العرفي للعقد ، كذلك يجب انعقادها لرفع العقد وإخراجه . فلا يجوز لأحدهم مفرداً أن يرفع العقد بمجرد إرادته ، لأنه كما علمنا من معنى في بعض النسخ من جهة تفسيره مردود عنه ^٤ . (المادة ١٥٥ من مجلة) .

(١) وهذه هي أصول في حكمه بحكم عدد (Law of Contract) من (٢) أن العقد هو اتفاق بين شخصين ، لأن **Contract is agreement resulting in obligation** .
(٢) سورة نائلة (٥) ١ .
(٣) الأمراء (١٧) ٣٤ .

الفصل الثاني

اقسام العقود

وسمى العقد، والمحلة المقود اسماً عديدة . ونحن نذكر من أهمها وهي العقد الصحيح والعقد الباطل ، العقد المبرور والعقد الموقوف ، العقد المبرور وغير المبرور ، عقد المبرور وعقد المبرور ، عقد ثبت العقد وعقد عداك المبرور .

العقد الصحيح والعقد الباطل

أن العقد الصحيح ، مبرور له والعقد ، هو العقد المبرور ، دائماً ووضوحاً (المادة ١٠٨) أو محله أخرى هو الذي يجمع شروط العقد والصحة التي تستعملها في الدالة دم ، والذي ليس فيه صحة مع العرض المقصود منه .
وأن العقد الباطل هو ، كما هو أن يجمع ، ما لا يكون مشروعاً بطله .
أي هو العقد غير المبرور الذي لا يصح ولا يكون مشروعاً أصلاً (المادتين ١٠٧ و ١١٠) .

ومثل بوضوح ذلك ، البيع الذي يعقده المعلن الباطل بشروطه اضطورية صحيح .
ولكن البيع يكون باطلاً ، إذا كان البيع محسباً ، أو إذا كان المبيع غير مقدور التنازل ، أو إذا فقد منه أحد شروط الإنعقاد (المادتين ٣٦٢ و ٣٦٣) .

ومن العقد الصحيح والعقد المبرور عند الطبع وفي المحلة نوع ثالث من العقود هو العقد العاقد ، وتعرفه أنه العقد المبرور أصلاً لا وضوحاً . أو بعد أخرى هو الذي يكون صحيحاً باعتبار دونه أو أصله ، ووضوحاً باعتبار بعض أوجهه .
إخارجه (المادة ١٠٩) وهذا يعرف العقد المبرور الباطل ، الذي لا يكون

مشروعاً لاصلة ولا يوصفه ١ .

ومن أهم أسباب لزوم في العقود صحة الخطة في موضوع العقود عليه .
من العقود الدسدة مثلاً ، السع الواقع على شيء غير معلوم ، لأن ذلك كما قد
الجنة ، سع المحلول فسد ، فقول له : نفع المشتري بمثل جميع الأشياء التي
هي ملكي وكون المشتري اشتريه . وهو لا يعرف تلك الأشياء ، فليس فسد .
٢١٣ هـ . وكذلك غير فسد السع بدون نسبة النسي أو شيء مؤجل
أو مدة غير معلومة . أمواد ٢٣٧ و ٢٤٨ و ٣٦٦ ، أو الأجرة بدون تعيين المدة
أو الأجرة بوجه دفع المدة (١١٩ هـ) وما بعدها . ويكون العقد فسداً
أيضاً لصفة حرجه أخرى ، كما في الأجرة مال السيم دون من أجرة مثل
(المادة ٤٤١) .

وإن أعيد له سد في العقد النقص في بطله أيضاً ، سيما لا يكون له ظل
حكم مطلقاً ولا يقلب صحته أدنى ، ترى العقد الفاسد يصح بغير رد له الفاسد ،
ويظن بفسده من قبل أحد المتعديين قبل زوال هذه الصفة إذا كان العقد عليه
موجوداً . مثاله : يمكن من المتعديين فتح السع لفسده ، إلا أن هناك المسع في يد
المشتري ، أو استهلكه أو أخرجه من يده ، مع صحته أو حرجه من آخر ، أو راد
فيه المشتري شيئاً من ماله . كما لو كان المسع داراً ففتره أو أرحاً ففتره
أشجاراً ، أو بغير اسم المسع وإن كان حقيقته فطهره وحدهم دقيقاً ، ظل حق المسع
في هذه الصورة ، (المادة ٣٧٢)

وبصورة خاصة ، لقد مررنا مع سابقاً بعض العقود فسدته بقلب صحته
بالنقص كما في السع والقرص . ففيها إذا نقص المشتري السع أو نقص
المتقرر من الشيء موضوع لقرص صنع العقد ومرر مع أيضاً أن بعض هذه العقود
يصح بالنقص فربما من الصحيح في كثير أحكامه كما في لزوم . وكذلك رأينا أن
بعض العقود فسدته كالأجرة والشركة وما إليها ، لا ينظر فيها إلى الموصفة
المشروطة أي البدل المسمى ، فمرص وحده في العقد ، بل ينظر إلى نوعه أدنى

(١) الأشياء في موضع ذلك . هذا هو معنى حسن العقد لفسده ، وإن كان قد استعمل
حيث بوجه عدم معنى العقد غير صحيح ، كما كان طام فسد ، كما في الدر المختار
(ج ٢ ص ٢٢٢) ، ودرر الحكاه (ج ٢ ص ١٦٨) وغيرهما .

شروط ان لا يرد عن الدين المسمى^١ مع انه لو كان العقد باطلاً في جميع هذه الاحوال لما كان له من اثر شرعي على الاطلاق

وهذا المبرق بين العقد باطل وامس لم يقل به الامم الشافعي فعليه اسطر والحمد مترادون ، الا في بعض العقود ، كالكفالة والعسكرة وشركة والفرص المصرية والمجمع من فرق الكراج وسكنه في البرق ، وما شابه^٢ . وكذا قال الامام بن حزم وداود الصوري بعدم بطلان عقد طين والعقد الجديد^٣

وعلى كل فان اسباب الفساد اشد على وصف احده في مذهب الحنفي وفي مجلة الاحكام العدلية قد العتبا ضمناً ، رتبة ٦٤ من ديوان اصول المحاكمات لمقوفة المتي ، ان عطف الحق على حق لا يبرأ منه الموقوف ، ورتبة وصف العقد . وهذا يستلزم العقد الجديد في معظم الاحوال المذكورة في مجلة رخصت ابداءه ، في دفتره لاجرة ، هو : اذا اتفق العاقدان على النقط الاصلية من المدة ، عند العقد ، ووجه تذكير النقط الفرعية ، وادام اتفاق العاقدان على النقط الفرعية ، فمذهب المحكمين حد الامام بن حزم في هذه النقط .

العقد النافذ والعقد الموقوف

من العقود ما كان خاضعاً من حقوق الغير ، وما لم كان مخصصاً له . فحقه يسمى موقفاً . ما كان لا يمتنع له حق لغيره ، وكان مخصصاً له في الخلق . وهذا ١١٣ و ٣٧٤ . مثلاً لو ربح احد له العري عن حقوق الغير ، وكان هو حراً شروط الاهلية ، كان موقفاً

والعقد الموقوف هو الذي حلق له حق الغير ، ولا عند الحكم الا عند اعادة صاحب الحق (اعدان ١١١ ، ٣٧٧) . وهذا العقد مقبول في الرأي السائد عند الفقهاء وخصوصاً عند الحنفيين . ومذهب الصوري هو ان العقد الموقوف لا يفسد

(١) طر مدركه في كتاب عمر شريح (جزء ١ ، ص ٩٧) ، وجامع الفصول (ج ٢ ، ص ٥٢ وما بعدها) .

(٢) الاشياء والنظائر البيوطي ، ص ١٧٨ .

(٣) شرح كبير (ج ٢ ، ص ٥٦) ، وعلمى (ج ٨ ، ص ١٤٦) .

باطلاً ، من بعد موافقه على رضى صاحب الحق الذي تعلق حقه به ، او على احدى
كما نقول في الاصطلاح ، اذا علم صاحب الحق ، لعقد الموقوف واحده اي وصي به
ووافق عليه ، صدر لعقد موافقه ، وادام لم يجز ، ودرى به ، فصح العقد وعدة كونه
لم يكن ، وبكلمه اخرى ، انتهى هذا الصرب من العقود ، موقوف لان صحته ، ومصلاته ،
او بده وعدمه ، موافقه ، سوفه على الاحرة وعدمه .

وهم هذه العقود موافقه هي -

اولا - عقد العضوي في النظرية الاسلاميه المحررة . وقد حكمه عنه مفصلاً ،
هنا يرجع في محله ^١ .

ثانياً - بعض عقود بيع الميرى في باب أهله المدة ان الصبر لا
تكون الحرة ، الا في الصبر في القولية ، وانهم اذا كانوا من فئة الصبر والميرى ، بمعنى
الشعرى الذي سمعوه ، فكلمهم احراء بعض العقود ، فكلم هذه العقود ، وده ،
ولو بدت موافقه لولي ، ان كان هم فم مع محض ، كقول الهده وما اى ذلك ،
وكون موافقه على احرة ابوي ان كانت دائرة من البيع وصرر ، كالمع
والاجارة وما أشبه .

ثالثاً - بيع صبي الميرى . له لادن رايه ، كان العقد موافقه ، اي ان
موافقه الميرى موافقه لولي ، فلو لم يحرر ان راي العقد مفيد
لمصلحة الصبر ، وان عده او احرة وصح العقد وعد ، والعكس بالعكس
(انظر ده ٩٦٧) . ويلحق بصبر الميرى موهو والسببه كما سبى ، فثبت
٩٧٨ و ٩٩٥ .

رابعاً - الصبر الموهون ، مع انه لو لم يحرر ، من المعلوم ان شيء
الموهون ، منق به حق ابدى امرتهن وحق الميرى اراهن جميعاً ، وهذا مثلاً اعتبر
الموهون ، لما يكون بيع الموهون موافقه ، بمعنى انه اذا عده اخدم دون رضى
الآخر ، فان العقد موافقه على رضى هذا الآخر ، وان احرة صح وعد ، وان لم
يجزه بعض وافصح ^٢ .

وأمّا - الوصية وما الخلق به . من احكام الشرع الاسلامي ان يوصيه لا تجوز

(١) في ج ١ ، أبواب ٦٥ .

(٢) راجع في ج ١ ، أبواب ٣٦٨ و ٣٥٧ و ١٧٤٧ ، وسرر حقه ب على سدي حسن

(ج ٤ ص ٢٦٩)

لوارث إلا أن يحرمه ربي لورثته هذه الوصية وذلك لتكون الوصية في من
هذه أحد موقوفه ، على أحزابهم ، أن أحاروها صحت ، والابطال ، ويعتق
روحية من هذه الدفعة المنة ومكان شهادتها من العقود التي بمقدورها ... لمرة في
مرض مؤلم ، كما في ١٤٠

وان فقه العقود الموقوفة لم يقلح بعض الفقهاء إمامهم ، فقد روي عن
الشافعي في مذهبه الجديد ، وعن ابن حنبل في إحدى الروايات عنه ، وعن داود
الطاهري رابي نور من أمته إمامهم الدفعة ، أنهم اعتبروا العقود الموقوفة بطلانها
لأنها صدرت في علم بدون موافقة الغير الذي خلق حقها فيها ، أي كالم في أصلها
بحرمه وبطلانها ، فلا يكون لأحد إحالة مخرجها من غير أن هذا الأصل مستثنى
في الوصية وهذه المصلحة وما أشبهه ، ونحن لا نرى محالاً لفصلها ، لأن ...

ولقد بحث في هذه الطريقة في باب تصرفات القسولي ٢ ، وأوصيها به من
حرم ونصق وسري عر ديث من الامثلة في دراسة المقدمة .

الفصل الأول في غير اللزوم

ان العقود الموقوفة ، وإن كانت صحيحة غير موقوفة ، لكن يكون من أحدنا
م يسمى في الاصطلاح الشرعي حراً ، ومعنى حراً يكون أحد الموقوفين حراً
في فتح العقد أو في القيد عليه . مادة ١١٦

وتقسم العقود الموقوفة من هذه الدفعة قسمين : أو هي العقد اللزوم ، وهو العقد
الذي لا يري عن الحريات ، والتي لا تؤثر على اللزوم ، وهو العقد الموقوف الذي
فيه أحد الحريات (المادتان ١١٤ و ١١٥) .

وأما طرقها أي هذه العقود الموقوفة من حيث لزومها ، فإنها ثلاث فئات
العقود اللزومة من أحدها ، والعقود الحرة أو غير اللزومة من أحدها ، والعقود
اللزومة من جانب وغير اللزومة من الجانب الآخر . وهذا القسم عشرة نوع العقود

(١) راجع في هذه المسألة حاشيتي ١٤٠ ، ج ٢ ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ (هامش هذه) .

(٢) لا بد من بحث موسمي (ص ١٧٦) ، وموعده لا يربح (مادة ٥٣ من ٨٦)

وما شابهها .

(٣) في ١٤٠ ، أول ص ٦٢

له ، رئيس المدين الراس ان يعط الرهن دون موافقة - في المرات (المواد ٦١٠ و ٦١٦ و ٦١٧) .

عقد المعاوضة وعقد التبرع^١

ان عقد المعاوضة هو - ما كان البيع فيه ائتماعين جمعاً ، كالباع والمقبضه والابارة . ففي البيع مثلاً ، فكما يكون البيع المشتري يبيع يبيع يكون أيضاً للمنافع بالنسبة .

ما عقد التبرع ، فهو - ما كان البيع فيه لاحد الباعين دون الآخر ، كالمعطي والمقبض . ففي هذين العقبين ، البيع هو للمعطي له وللدون الوهاب والمقبض وللقسم العقود الى معاوضة وتبرع أهمية في بعض المداهب والاحد في عقود المعاوضة انما تم برضى المنة دون اشتراط القصد - مثله ، في عقد البيع ، فكيف الايجاب والقبول انشئت انك بمشري في المبيع ولا يبيع في النقص للمحل . ولو قبل القصد . وبمارة اخرى ، ان القصد ان يبيع المبيع والاش من شرط لهم البيع ، كما انه ليس بشرط ايضا لهم سائر عقود المعاوضة^٢ .

اما عقود التبرع ، ففيها خلاف في المداهب والقوانين - مثلاً في عقد الهبة ، محد ثلاث نظريات مختلفة ، لا يرى تماماً بكلمة وحيدة عن كل منها^٣ .

فالنظرية الاولى تعد عقود التبرع بمنزلة عقود المعاوضة ، اي انه فكيف فهو الايجاب والقبول . وقد دل هذه النظرية من العقهاء المسلمين الا انه ملك وان ثور ودارد الضمري ، وقدلت بها بعض القوانين الحديثة - مثله جاء في قانون الوصايا

(١) في المادة ١٦٩ من قانون الوصايا و عقود الاضي ، - من مبروه اصطلاحاً آخر حديثاً ، هو عقد الوصية وعقد الهبة . ونحن نحب لاتحد الاصطلاحات الحديثة ، - عند وجود الاصطلاحات العربية ، لا سيما ان كانت هذه الاصطلاحات واضحة صحيحة راسخة .

(٢) راجع لبقائهم (ج ٥ من ٢٢٢) ، ولانديس ٢٦٢ و ٣٦٩ من المحل .

(٣) راجع ببسوط (ج ١٢ من ٤٨) ، وشرح كتابه على سيدي حسن (ج ٦ من ٥٤) ، وانوسير (ج ١ من ٢٤٩) ، ووسير (ج ٦ من ٢٤٦ و ٢٥١) ، والمحل (ج ٩ رقم ١٦٢٩) ، وبداية المذهب (ج ٢ من ٢٧٣) ، والام (ج ٣ من ٢٨٤ - ٢٨٥) ، والاميران للشراية (ج ٢ من ١٧) .

والعقود الليدي لا يشترط النص فيها ، بل يكفي واعي عريق لنقل
 ملكة الامور فهو ، الا ان يصرح به او الحقوق العينة بصفة
 كما يصح لانها لا يقيد في السجل العقاري ١٥٧٧ و ١٥١٠ .

وفي النظر إليه ، لا ماحية ، لا يحجب النقير فحسب ، بل يحجب فوق ذلك
 بعض الموهوب من حسن الموهوب به ، وهذا هو مدح الأئمة التي حسبه والثقة
 والدوري وغيرهم ، وهاهنا كنه لا يحكم مدحه في القعدة الكلية ، لا ماحية
 الا يقصده ، (المدة ٤٧) ، وفي باب احده حيث جاء (ثم قد امة لا يحجب) وقول
 وم ، فحسب ، المدة ٨٣٧ ، وسبب مدحه في ذلك شرعي ، وفي
 عمل عقلي

وقد انشأ شرعي هو الحديث الشريف فقد روى الجمهور عن النبي (ص) انه
 قال لا تحرقوا ولا تمسوا ولا تعجلوا ولا تفسدوا ولا تملوا ولا تفرقوا ولا
 تباغضوا ولا تتحاسنوا ولا تملأوا ولا تفرقوا ولا تملأوا ولا تفرقوا
 ابن آدم مالي مالي وهل لك من مال الا ما بك وبك وبك وبك وبك وبك وبك
 او تصدقت فامضت ؟ وما سوى ذلك فهو مال الازالة ^١ . وامضاء الصدقة هو
 ايعازها ، ولا يتم الايعاز الا بالتقصي .

أما المذهب الثاني ، فهو أن عقد البيع عقد مبدئي فيه ، وهذا لا يصدق
في هذه الأديان ، وإنما انساب الروايات كان قوياً فلا يزال بحسب الضعيف ، حتى
يضم إليه ما يشاء ، وهو : أنه في هذه الأديان مبدئي ، أما الحبث عقده
التيك للمبره .

واخيراً في النظر، الثالثة، وهي الاسم احمد بن حنبل، لا صحيح احمد، في
المكتبات والمروءات الا بالقصص، وتصح في غير ذلك من الاشياء بمجرد العهد
بغير قصص.

والى هذه المعطيات الثلاث ، لابد من اضافة نظرية اخرى اجنبية ، هي التي

(١) ذكره مصنف مسود في موضع المذكور وهو غير موجود في كتب الحديث مشهورة وقد روى صاحب نسبي (ج ٦ ص ١٢٤) عن مروزي (ج ١ ص ١٢٤) وعنه (ج ١ ص ١٢٤) انه لا يجوز الا مقومه ٢ ، وم نسب هذا لقول ابن سي (ص) ، وكذلك في نسخة اخرى انه حديث شريف في الام في الموضع المذكور .

(۲) روح و تمد و نرمی و مثنای و غیره هر پنج کلمه، ج ۳، ص ۲۹

(٣) المبروط في ذات الموضع ،

تتوزع حجة هذه في كيون شكل معاً ، ككذلك في الكتاب من في العيون
 من في المدة ٩٣١ ، أو ككذلك في "كتاب من في يدى حكمه في قرون
 الدين الذي - ٥٨٠ - وعبر ذلك ما بعد في سنة في سنة عدي علم
 السوي من عدي ، ويوجد في سنة من سنة في سنة في سنة من
 على ، ويوجد في سنة في سنة مع شكل يوقع كل خلاف ورواع
 ولا يشأ من سنة حين ب حدى ، وتتوزع في سنة في سنة ، كما في
 بعد سنة ، من عدي "الروح الصا" و"سنة" و"سنة" و"سنة" في
 سنة و"سنة" في سنة : سنة ٨١ سنة من سنة في سنة في سنة
 و"سنة" في سنة : سنة ٨١ سنة من سنة في سنة في سنة : سنة

١٣٢٠

عنود تمليك العين وعنود تمليك المصلحة

ما عقود في كون موافقة من سنة ، في سنة ، في سنة ، في سنة
 اشتري منك المصلحة وكس - السنة في سنة ، في سنة ، في سنة ، في سنة ،
 كالوكالة والكفالة وما أشبه .

والسنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
 في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
 في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
 في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة

وهكذا يكون عقود في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
 في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
 أمثلة من هذه الأقسام جميعاً .

أولاً - عقد تمليك العين موافقة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
 ويسمى البيع عن النسيئة ، ويكون لكل من البيع والشراء من الآخر

ثانياً - عقد تمليك العين لأغراض في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
 عوضاً - المدة ٨٣٣ من السنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
 ولا يدفع عوضاً عن المصلحة ، يكون في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة

عندئذ ائمه بشرط موافق و كونه حكم كجاء الى مع توجه عام و كذا في
 ثانياً عندئذ مع موافق و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق
 الخ و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق
 فليكن الذي من حيث موافق و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق
 و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق
 و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق
 بعد الاستعمال و كذا في موافق و كذا في موافق و كذا في موافق
 منفعة الشيء الموصى به بدون بدل .

الباب الثاني شروط انعقاد العقد وصحة

الفصل الأول تعداد هذه الشروط

المقالة العامة

لا يكون من مذهب الفقهاء المذنبين أن العقد ينعقد بغيره من غير أن يشترط فيه شروطاً معينة من ضمن الأحكام العامة التي تنطبق على جميع العقود، ومن ثم فإن الأحكام الشرطية أو الأركان اللازمة لتكون عقد ومقدرة

ولأنه في كل واحد من هذه الشروط من الترتيبات، فإنه لا يشترط لانه يصح وقوع العقد ولو كان على من عهده، ويحكم في حيزه واحدة، كما يكفي فهمها لعدم معصم العقود في الشئ، ووجهها في الشئ، ولا في عدد مرات هذه الطريقة إلا لأحكام الخاصة بكل عقد من العقود

وفي صفة العقد يوجد صفة من الأحكام من الشروط العامة لاعتقاد العقد على وجه صحيح، وهذه الشروط هي: ١ -

أولاً - شكل العقد في بعض الأحوال الاستثنائية التي يصفها هذا الشكل

ثانياً - رضى الطرفين أو إكراهي، وهو الأصل في التعاقدات

ثالثاً - أهلية الطرفين، من حيث العقل والسن وما شابه.

رابعاً - موضوع العقد ، وما يجب فيه من وجود وتعيين وإمكان وإسراع .
خامساً - سبب العقد أو الفرض المقصود منه .

الأسلوب الفقهي الإسلامي

لقد لاحظت في غير هذا الموضع مراراً عديدة أن الفقه الإسلامي لم يكن يوحده
على الشطرات ولا على الأساليب البحثية . من هو صورة حقه وأيد الاستقراء
والاستخلاص الذي يوصل إلى الفقه ، من دور الفقه ، بدرجة ، ذلك الفقه الذي
استعرضه ، إلى كانه مبدأً لاحقاً دعم وموضوعاً لاحقاً .

ولا عروءاً من أن تراهم يدرسون العقود كلاً على حده ، ولا يردون على
فرضه ، بل يجمعون من أن يجمع بينه الأحكام العقلية هذا الأسلوب
الفقهي ، وإن لا يحددهم ضرورة عدمه للعقد . ويرى الحق تذكّر شروط العقد
وغيرها ممتدة في أبواب العقود المختلفة .

وحتى - من في هذا البحث أن يسجد حتى يخرجه العقد الفقه في الشريعة الإسلامية
من كتب الفقه عديدة ، وخصوصاً من يهتدون بوجه العودة في العقود الخاصة
لأشياء في باب عقد البيع .

وقد سبب محلة شروط العقد ، فغلب على الكتب الفقهية الخاصة ، إلى أربعة
أقسام : شروط لانعقاد وشروط الصحة ، وشروط للزوم وشروط البطلان .

شروط لانعقاد هي العقدان وتعيينهما ، وصحة العقد أو الإيجاب والقبول ،
ومن بعد في الموضوع انعقد عليه ، فإنه جاء في المحلة ، بشروط في انعقاد
البيع ضرورية ، أي الإيجاب والقبول من أهله في وقت أمية وانعقاد
أي نحن معقود عليه ، من لحكمته ، المادة ٣٦٦ . وقد مر بعد أن يكون
حد شرط الانعقاد لأصله هذه بجهن العقد مستنداً ، فضلاً لا حكم له .

وشروط الصحة هي الشروط المتعلقة بوجوب العقد الخارجية ، من يكون
معد على وجه مشروع ، وأن يكون حاشياً من شروط العقد ، كالحالة في
موضوع انعقود عليه . وقد أوضحنا أن سببه أحد هذه الشروط
هي عقد العقد ، وأوضحنا حكم العقد المفسد عند تخلف

من شروط الزوم والعقد ، فهي أن يكون العقد لازماً وهذا ما ذهب إلى أن

عرفه ، أي من يكون عرقاً عن تجارات وغير موقوف على اجارة حد يمتد
حقه فيه .

ولاشك في انه يمتد تحت الاذن هو معرفة شروط الشيء بعقد ، وهي
حدودة عامة شروط أي حسب شروط الاعد والصفة وقد استأجر بعض
العد ، ركاب القضاة ، و - كما ، حتمون وانهم قد استعملوا الركس على ما يجب
وقبول وحدهم .^٢

وكن حل ، فحين لا يقدم هذه الاصطلاحات الخسفة ، دونه يكن الشك ،
السمين توجه عدم كفاية شروط الاعد ، الا اذا افترض الامر التوضيح
والفصل .

١ من اجل ما سبق في ص ١٠ (ج ١ ص ١٣٢) ، وفي القوانين الفقهية لابن حري
(ص ٢٤٥)

(٢) راجع في هذا عنوان فصل اى ص ١٧٧ في ص ٢٣٣ في لاجه بقاء
و ٦٢١ في كتابه ، و ٦٦ في برهان ، و ٨٢٧ في ص ١٤٥١ في الوكيلة

الفصل الثاني

شكل العقد

الشكل عند قديماء

لم يكن - زده وانما هزرت الاقصة - من ليس في عصره - هي هذه الروم
من الموت والادعوى - ومكان في ذلك عصره - حتى - هذه - زده من الله
امسأله والله - في الله -

من ثم في روي - الله - في - رابع - من المفوت -
كان شكاه - عقده - وكان - في شكل - والله - في - عقده - حتى
ان الله - الله - شكاه - الله - الله - الله - الله - الله -
كان عقده في - الله - الله - كان في - الله - الله - الله -
ادام - رابع - الله - الله - الله - الله - الله - الله -
وبؤد هذه الخلفه - الله - الله - الله - الله - الله - الله -
الشرعة - الله - الله - الله - الله - الله - الله -

في اقدم عقد رومي معروف، وهو عقد قرين الشكلى اسمى - مكسوم -
(١) رجع في ذلك كتاب من - الله - (Maine's Ancient Law)، في الباب
الاسم - ومن - الله - الله - الله - الله - الله - الله -
المعاصر، وهو - الله - (Diamond)، في كتابه «قانون المصور الاولى» -
(Primitive Law)، طبع - الله - ١٩٣٥، ص ٣٩١ -
(٢) - الله - (Nether)، - الله - الله - الله - الله -
يود من - الله - (Maine's Ancient Law)، - الله - الله - الله -
الخيار يقول - الله - وهو قول - الله - (Hushke)، - الله - الله -
لديون - الله - (٥)، - الله - الله - (Brakland)، - الله - الله -
(Manual of Roman Private Law)، طبع - الله - ١٩٢٤، ص ١٠ -

في قريته بعد عرس اثنتي عشرة ليلة ثم رجع وتكبروا ذاتي الرسوخ والانساء،
حتى انه في ذلك عرس اذع شراباً من لاد حتى في مخونه هو اعبد
المره بعد ذلك وقت العصر في ان ارجل من يوحنا ككاهن يوحنا من
دمرون، وبن اوسد وارث في ذلك نفس في طوت ومعه و
و. ح. ب. ش. هـ. الا انه بعد ذلك كان امر في حربي في قريته حرك من
النفوذ لانه و. ب. ح. ب. ش. هـ. من يوحنا ككاهن يوحنا من لاد
و. ح. ب. ش. هـ. القود العفود، و. ب. ح. ب. ش. هـ. من يوحنا ككاهن يوحنا من لاد
لا يشاء العفود، كما توضحه في الفصل القادم.

وهذا المبدأ لا يحتاج إلى اثبات ولا إلى شرح فهو موجود في جميع النصوص
جميع الكتب المقدسة، ويظهر في جميع النصوص المقدسة ولا يشاء الا بعض
الاشياء في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
و. ب. ح. ب. ش. هـ. من يوحنا ككاهن يوحنا من لاد في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
القواعد التي تطبق على جميع العفود هي معده لكن في جميع النصوص لا يوجد من
من هذا النوع من العفود في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت (المادة ٢٢٠) وفي
الاساس يكون العفود مجرد رضى المتعبد في الاحبار في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
في صيغة رضى المتعبد في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت المادة ١٧١
في ك. الشريعة احد واحد هو الاعقد في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت وفي ك. هي لا تصاب
الشك الا في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت

المعنى في تفسير العفود

ان مبدأ العفود الرضائي في الشريعة الاسلامة من اوليات الاحكام. وانه متى
عنى رضاً من السوء السوء، اصبح مثلاً لا يواتر، وهو ان الاعمال والبيوت وال
لكن امرى ما يرى، وهذا النص الشريف رواء للصحيحين وكتب السني
الاربعة وسائر المسند والمصنفات الموثوق بها

(١) راجع أيضاً كتاب حوسر المذكر، ج ٢، ص ٨٥. *Institutes Coutumieres*, t. I, il 1, aux 2-3. On a vu les breuils par les chartes et les hommes par les chartes, et au an val l'ine stupie promesse au con et anet que les stipulations du droit romain.

ومن شأنه ذلك أيضاً ما قلناه ان البراءة لو صيغته حمل حجية وكافة ،
والموكلة بعد موته وصية ، لان استطور المعنى ، ومعناه انه اذا عيّن حد غيره
وصيةً سقطت اموره في حياته يكون وكيلاً بحسب معناه ، لا وصياً بحسب معناه ،
لان الوصية لا تكون ، الا بعد الموت . ومنه لو كان العيّن في الوصية لموط
الموكلة ، فمعنى المعنى يكون انفس وصية لا وكيلاً رغم لفظ الوكالة .

وكذلك عقد الذي جاء بعد امته مع ذكر النكاح يعتبر بيعاً ، والعقد الذي
جاء بعد الاعارة مع اشتراط الاجرة المبرومة غير اجرة . فهي هذه الاحوال
وما اشبه ، من العقد توافق معناه لا وفق نصه .

وبعد اجنب في عكس هذه الآلية . ان قال المبرور وغيره ، استسبب من
اقتضاه التي ذكره ، ان البيع بدون من اطل ولا يكون فيه ، وان الاجارة بدون
اجرة باطلة ولا يكون اعارة . وقد عكس معصم ذلك في الاعارة مثلاً ان معنى
الاجارة موجود فيها ، ولكن الاجارة فيها معنى الاعارة ، لا معنى البيع الموصى ،
والاعارة تفيد عدمه .^٢

وبحق لا يرى مبرراً هذه الاستنباط ، ويرى ان مبرر اي قدر الفهمي
في معرفة به استعاضد في جميع الاحوال على الاحكام . فكون ذلك قريب اي
روح الشريعة وحقيق . وعلى كل ، فهي هذه الاستنباطات بعد تحليل وتردد
هذه بعض الفقهاء .^٣

وعلى الرغم من هذه التفصيلات الاحكام ، العربية ، اذ في اصل في الشريعة
الاسلامية ان مقدم مبدء القصد الحق . وقد صدق في القيمة الخيرية في تصوير
ذلك حسب دل . وان الاعارة في العقود والاعمال تحقق ومعناها ، دور
ظواهر الفاعل والفاعل . . وان القصد روح لعقد ومصاحبه ومطلبة . فاعارة
القصد في العقود أولى من اعتبار الاعطاء . وان الاعطاء مقصودة لغيره ، ومقصد
العقد هي التي تراد لنفسها . . وقد ظهرت اذنه الشرع وفواعله على ان

(١) الفتاوى البربرية ، ج ٢ ص ٤٤٩ (هامش الخدية) .

(٢) بديرية (ج ٢ ص ٥) ، والبحر الرائق (ج ٦ ص ٢٢٠) ، ولاسه ولطائر لان

بحيم (ص ٨١ - ٨٢) .

(٣) الاشياء والظواهر البيوطي ، ص ١١٢ - ١١٣ .

القصود في العقود معتبرة ، وانما يؤثر في صحة العقد وعياده وفي حله وحرمة . .
 وان اسمه قدس ، وان أعبراً خلاف ما اعطى عنه في النص ، واعتبره بما صحراه
 وعقده . . وصداقه عقد ، وقد أشد ما عني ما في قوله ، ولا سيما قوله
 المبكر في حقه العقد ، وهو مصطلح ومقصود . .

و بعد ، و ان ترى ان هذا المبدأ هو هو ما قرره الفقهاء في العصر و ان
 عنه و ان اموجات و العمود اللذي من ان و على القضي في لا عمل و ان
 يقف على به امتزج و ان كان الالتزام من ح و واحد) ، و على قصد المدة قد
 حرمه) و ان كان هذا يعاقب) ، لان يقف عند معنى الحق الحزني و ان
 (٣٦٦) .

المذنبات الكلبة في الشريعة الإسلامية

ان من الاحوال ، خلافاً لما نحن الذي قدت ، ما يكون من شئ من ضرورتاً
لصحة العقول او كمال معرفة ، فلهذا دون المعنى ، وذلك ان من اى اهمه عقد في
ملك الاحوال او اى اعتد رات اخرى خاصة وهذه مستتب بحده في الشريعة
الاسلامية كما عده في غير من القواني ونحن نكفي هاهم -

۱۲۸

ان يروج من العائلة وركن المجتمع الامراء وهرء يقرب عليه من
شائع شرعية ، كالنبي والفقهاء واداء الله ، يعتبر بحق من اهم موقوف
والدعوت ولا يجب ادان من ن يرى معظم الشرائع قدماً وحدثاً يعني به ،
و مطلب تصحيحه يعني لشروط الشكامة وعبر الشكامة .

وفي اري السني امداهب الاسلامه ، لا يصح عقد الزواج الا بشهود
ويجب لذبت عبد الشامي واحمد بن حل والاوراعي والسعي والشفعة الزميه
وعيرهم شهادة رجلين ، ولا تقبل فيه شهادة النساء . وعند الحنفي والسعي تقبل
شهادة رجلين ، او رجل وامرأتين . وان أهل الظاهر لا يثم الزواج الا باعلان

(١) اعلام الموقعين عن رب العالمين : مج ٣ ص ٨٢ و ٨٣ و ٩٦ .

(۲) راجع معناه مادة ۱۱۵۶ من قانون امدني ندر هي -

شكامة أو بطر، لا يجوز. رتبة شهوة و... شروط شكامة مرسومة ولا تكون الرتبة مرفوعة ولا صحيحة بدون استثناء هذه الشروط. رتبة القوايين الخاصة

هذه القوايين الخاصة يوجد فيها بعض من هذه الشروط والاشكال القويمة. ومن ذلك ما مراد في دول الحدود من قواعد شكامة مطبوعة في بعض المعاهدات والحالات، كما ينصحه والسيد الامر... وثالث، وعبر... ولكن لا يرى هذا محلاً لذكر جميع هذه الاحوال الخاصة ولا المتضمن. وبالملاحظة الأخيرة... وهي... هذه شروط شخصية وقد سمحاً واحدة... هذه... وهي... ان... هو عند اللواتي الخطية الى... معظم القوايين الخاصة... في... مفرد... على ما اوضحته في غير هذا الموضع... في... هذه الاحوال لا... هذه شروط... لا... على... بل هو... هذا... ويمكن ان... لا... لا...

-
- (١) في المادة الجديدة من قانون المذكور، هذه... ٣١٥... ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٣، و... ١٨ شباط سنة ١٩٤٦.
- (٢) راجع قانون «الشك» المبرر في... ٣٢٠... ١٣٢٢... ٧ نيسان سنة ١٣٣٠... ١٩١١... ١٠٠... في... ٣١٥ و ٤٠٣ و ٤٠٦ وما بعدها... ٢٨٢.
- (٣) في الفصل الرابع... ٢٨٢...

الفصل الثالث

الرضى

السند الاول

الايجاب والقبول

التعريف

ان ما كان رضى من احد من الطرفين وهو رضى هو الرضى
المتكبر رضى وهو الرضى الذى لا يرد عليه ولا يرد عليه الا على من
احد الطرفين لا يرد عليه ولا يرد عليه الا على من
الصادرة من الفريق الآخر .

والتعريف هو الذى لا يرد عليه ولا يرد عليه الا على من
التعريف وهو يوجب ذلك التعريف وهو الذى لا يرد عليه
لا على احد الطرفين ولا على احد من الطرفين
فعلى هذا التعريف ملاحظات ثلاث : -

الاولى ان كلمة وكلمة رضى رضى على الا ان كلمة رضى
ان رضى ان لا يرد عليه ولا يرد عليه الا على من
يكون رضى رضى على الكلام ، كما كانه والاشارة والمعاني وغيرها .
الثانية ان استعمال كلمة رضى على ان الالفاظ الموضوعه
الاحاد لا يمكن ان يرد عليه فاصح رضى فلا مقبولة اذا كانت رضى
الثالثة لان الاصطلاح الشرعي والاستعمال العرفي صار على ذلك وان لم يكن

ايحياً ولا يموتاً، إذ استعملت في اللاحق عن امر حصل في الماضي
 لأنه في لغة الان لا يحب هو الكلام الاول والقبول الكلام الثاني
 فمعهم من ذلك انهم يتوهم ان اللاحق الذي يكون فيه الاحب من قبله للقبول وقد
 استبح شرحهم انهم اجازت رأي العقيدة فخصت به شيئاً من بعد لا يعتقدوا
 صدور الاحب ب والقبول في وقت واحد وهو رأي اسروي عن الفماني^٢ ،
 وقد رجحه بعض المتأخرين من العقيدة^٣

وتة رأي آخر يقول بخلاف صدور امرين والقبول ب واحد وهو رأي
 معقول لان اللاحق في العقود الرضى في حصول الرضى ب واحد لا حب والقبول
 انعقد العقدة سواء كان من قبله من قبله ب واحد وهو رأي اسروي^٤ الى
 مصائب اخلاصه كما قل في المردى^٥ ، ووجهه ان يحرم في غيره^٦ ،
 وذهب اليه بعض علماء العرب^٧ .

وان ترى ان هذا خلاف تجري في الواقع ، لانه ذهب من صدر حديثاً
 بخصوص الاحب والقبول ب واحد وهو مذهبهم في غالب الاحكام عند روات
 مسنده ولا يصح ان ينسب امرين من قبله ب واحد وهو رأي اسروي^٨ ، فمن صدق
 واحد من كون الامور في الواقع من غير ان

ارتباط اللاحق بالقبول

ان الرضى هو رضى الاحب والقبول ب واحد من كل من الاحب والقبول ب واحد
 شرطاً من الرضى ، ولا بد من رضى احدهما ، لاخر لاجل حصول العقد ، ومن
 هذا المذهب مذهب كلام من هذا المذهب لا يكفي وحده الاثر ، وله

(١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٢٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٣٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٤٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٥٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٦٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٧٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٨٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩١) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٢) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٣) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٤) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٥) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٦) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٧) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٨) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (٩٩) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...
 (١٠٠) انظر شرحه في ١٦٧-١٦٨ ومن قبله من ...

امواج من معادن له الخار في الرجوع عن البحر ، فمن ان يتعلق به القول ،
 ومن العقد الآخر بحر قبول العرض او برفضه . وهذا واضح ديث
 أولاً ان الايجاب وحده لا يكفي للاعقد ، لان المشتري المبردة لا يكون
 في الاصل سبباً لالتزام ، الا في المستثنات لى مرتين بعد سابقاً فعليه يجوز دائماً
 لصاحب الموجب في الشرع الاسلامي ان يرجع عنه قبل انعاقه بقول
 العقد الآخر .

وهذا الاصل مقرر في معظم الشرائع القديمة والحديثة ، على ان
 بعض الشرائع الحديثة ، كفرنسا ، في الاصل ، اعلنت ان
 من تعرض على آخرائه عقد مبرم برفضه ، لا بد ان يتقدم اليه حرية
 الرجوع .

ومن مبادئ والمفرد المثلث ، وهو ذهب مدنياً وسطاً . وبعد ان
 نص على ان الايجاب لا يبرم صاحبه في الاصل ، فمن انه يستطيع الرجوع عنه
 دائماً ، راد على هذا النص ان الامر يكون على خلافه عند يتصل من صفة
 الايجاب او من يتصرف اليه حذره . ومن نص القبول ان صاحب الايجاب
 كان سوي راءه ، كما في الايجاب انقروا بغيره ، والايوب بدراسة
 وفي الامور التجارية . او قد كان وعد تكافؤ المادة ١٧٩ ،

ثالثاً ان التعريف الموجه اليه الايجاب بحر من قبوله وردة . ومن ان في
 الشرع الاسلامي اصله من هذا الاصل على الاخلاق .

غير ان التعريف المثلث ، وان كان قد ثبت مبدأه من بوجه اليه العرض
 حر في رفضه ولا يتصل بغيره من امتناعه عن التعاقد ، الا انه لا يثبت حريته ،
 وثالثاً نظره سواء استعمل اخفوق . وهذا الامور ، يتعلق بح من يضع
 هو عنه في معرض من شأنه استدراج العرض ، وكان حر بحه المظهر او صاحب
 العبدى وصاحب المظلم ، وارب تعمل بحه العمل . وفي هذه الحالة يجب ان
 يستند منه عن تعاقد الى ان يبرم حره بقول ، والا كان امساعه مستنداً
 وسحر ان يبرمه الشعة من هذا الوجه . المادة ١٨١)

شروط القبول

١- ان القبول هو الشعر الثاني للرعي . وأما طه مع الاكحاب يحصل الانعقاد
وم العقد ، ولكي شروح بك استوفاه . وهذا هي -

ولا يعني ان صدور القول من سقوط الاكحاب وسقط الاكحاب يرجوع
مصلحة عنه او بوقته او عقده الا انه لا يكون او الاعمه او غيرهم ، وذلك كانه
قبل قبول الطرف الآخر .

وبعد من وقع الرجوع الصبي ترك الموعد بحسن العقد قبل ان يول الآخر كما
يبري ، أو تكرار الاكحاب قبل القبول . وهذا في عقد بيع ، ككرار
الاكحاب قبل القبول . طان الاول ، ويبري في الاكحاب الثاني . فهو في البيع
للمشتري هناك هذا الشيء ، ثم فرش ، . بعد هذا الاكحاب من ان يقول المشتري
فلت رجوع فقال بعثت له ثلثه وعشرين درهماً . وهذا المشتري ، بعد الاكحاب
الاول . ويقعد البيع على ثلثه وعشرين درهماً . المادة ١٨٥ .

و صورة عامة ولو صدرت من احد امة فليس بعد الاكحاب وقبل القبول هو
أو فعل من على الاعراض من الاكحاب ، ولا عبرة بالقول الواقع بعد ذلك .
مثال لو من احد امة فليس من واشترت واشترت من الآخر من القبول ، ثم آخر و
بكالام احدي لا يعتق له عقد البيع ، بل الاكحاب ، ولا عبرة بالقول الواقع
بعد ، ولو قبل احد من المحسن . (المادة ١٨٣ .

وكذلك سقط الاكحاب من لا امة فودعه ، ويبري من القول . وسقط خبر
يرفض القبول مرة أولى ، يعني ان الطرف الآخر اذا رفض العرض الموجه اليه ،
ولا يمكنه ان يقبل مرة أخرى الا عرض جديد ، لانه رفضه الاول اسقط الاكحاب ،
والساقط لا يعود .

ثانياً - في الرعي البند ، لا يصح القول الواقع بعد الاكحاب من بعض

(١) رجع هذه . وفي عقد بيع على في البيع (ج ٥ ص ١٣٥ - ١٣٧) . و قد
الهدية ج ٣ ص ٣٠٣ . وسرر في عقد بيع على (ج ٤ ص ٢٤١ - ٢٤٢) ،
والمعروف سرر بيت (ج ٩ ص ١٦٩ - ١٧٠) . وفي عقد بيع على (ج ٤ ص ٢٤١ - ٢٤٢) .
ج ٨ ص ١٠١ - ١٠٢ .

الاحب ، الا لا يجوز شعص واحد سوى طرفي عقد ، فوجه الداع
ولا يصلح الواحد عاقداً من الجانبين .

ولكن هذا لاجل مستحبات فهي الاستجداء عند الحميم وفي قول بعض
الاشعبي وغيرهم ، الاب ان شئني من ولده صغير او ان يسرع ماله مثل قيمته
او ان يفسد من عذقه ، ومن العقد في ذلك بحسب الوالد فقد ، وبمعلوم
بحسب عدم القول بحد ، وبعد الاب اتصالا في حق نفسه ، وبما عن حقه
و لكن يجب في الحاله الارى ، في حقه اليمين ، في نصب العصى وكذا نقص
اليمين باسم الصغير

ويعرفه لاسماده يعرف في الاباء من حسن الاعمال ولولاه وكمال
اشغفه بوجهه وكذا في الاباء ان يدع من احسن ولده الصالح من الآخر
واكن لا يجوز ان لا يلقى ولا يرضى الاسم في الرائي المحرم

مجلس الضم

[illegible]

فدا اشتروا امير، الحود محسن في الاحباب و غيور³، واشترطه المحلة في
الدور وفي عهد محمد⁴، ولكن بعد اشتراطه في جمع العقود امثلة
هذه الاحلاف فيه في بداعه⁵، ان الخلاف، فقد كان في مدة حتى

- ١- في ١٤٣٠ هـ من ٢٠٠٩ م. ودر شهر رجب حذر - ٢٠٠٩ م. ١٤٣٠ هـ
- ٢- وحيث اني موضع المذكور، وراجع مضمون ج ٢ من ٢٠٠٩ م.
- (٢) راجع في عقد البيع المادة ١٨١ من المجلد.
- (٣) ليدافع، ج ٥ من ١٣٧٠.
- (٤) في المادتين ١٨٢ و ٤٤٥ منها.
- (٥) يعني سنة ١٠٠٩ م.

المعنى فليس بالرجوع عن العقد بعد القول وقدس في المحسن . وهو قد دلت الى اختلاف فقهاء في تفسير الحديث الشرح . فليس من شأنه ان يكون له معنى واحد بل يعرف . وهذا الحديث ، وإن كان وارداً في البيع ، لأن حكمه عام في غير البيع من عقود المعاوضة ، كالتحريم والبيع ، وصرف ولا حارة واحداً ، الصالح والقبيح . وما ش .

ومعنى (أنه يسكو) من خذت حربي ، وقد رواه كثر من عرق أو ارده . فله معنى المهرق ، لا اله ، وأخروا كل من لم يهتد به في رجوع عن العقد بعد القول . دام لأجل الآن في المحسن ، واستبعد هذا الخبر عن المحسن نصاً . وهذا من ذلك كغير من الصحة ، ولأنه لا يفي وان حسن و يروى في الصحيحين وأهل الظاهر وغيرهم .

وهل معنى هؤلاء ان عقد البيع لم يلحق به من يفتقد لاهم لا يعرف المفسرين ، منهم وسيدهم . ومعنى ذلك ، حقيقة ان حرم : وإن كان واحداً . فمن أجازها . حدث ذلك العقد أحد الآخر مكره ، ولو بعد ذلك . وهم ، بل ان قول أحدهم الآخر . احترازاً عن معنى البيع و سطه . وإن دل على صحة العقد في البيع ، مرة أو مرة أخرى ، وليس بها أو لأحد من بعده .^١ وإن هذا أصلاً ذهب الإمام لأوراعي ، فمفسر المهرق عرق الأمان ، إلا في مسنداته ، هي مرادها لعدم صحة خبرات من أوردها وقسمه الأمانة من الشركاء .

ويراد هذا المذهب دون من قالوا بوجوبه . فلهذا محمد بن الحسن والإمام مالك والشافعي وغيرهم . فهم قداء يروا ان مقتضود من المهرق هو المهرق لأقول ان حرم من الرجوع عن العقد في المجلس حتى يكون ، وهو يعود بعد القول .^٢ .^٣ .^٤ .^٥ .^٦ .^٧ .^٨ .^٩ .^{١٠} .^{١١} .^{١٢} .^{١٣} .^{١٤} .^{١٥} .^{١٦} .^{١٧} .^{١٨} .^{١٩} .^{٢٠} .^{٢١} .^{٢٢} .^{٢٣} .^{٢٤} .^{٢٥} .^{٢٦} .^{٢٧} .^{٢٨} .^{٢٩} .^{٣٠} .^{٣١} .^{٣٢} .^{٣٣} .^{٣٤} .^{٣٥} .^{٣٦} .^{٣٧} .^{٣٨} .^{٣٩} .^{٤٠} .^{٤١} .^{٤٢} .^{٤٣} .^{٤٤} .^{٤٥} .^{٤٦} .^{٤٧} .^{٤٨} .^{٤٩} .^{٥٠} .^{٥١} .^{٥٢} .^{٥٣} .^{٥٤} .^{٥٥} .^{٥٦} .^{٥٧} .^{٥٨} .^{٥٩} .^{٦٠} .^{٦١} .^{٦٢} .^{٦٣} .^{٦٤} .^{٦٥} .^{٦٦} .^{٦٧} .^{٦٨} .^{٦٩} .^{٧٠} .^{٧١} .^{٧٢} .^{٧٣} .^{٧٤} .^{٧٥} .^{٧٦} .^{٧٧} .^{٧٨} .^{٧٩} .^{٨٠} .^{٨١} .^{٨٢} .^{٨٣} .^{٨٤} .^{٨٥} .^{٨٦} .^{٨٧} .^{٨٨} .^{٨٩} .^{٩٠} .^{٩١} .^{٩٢} .^{٩٣} .^{٩٤} .^{٩٥} .^{٩٦} .^{٩٧} .^{٩٨} .^{٩٩} .^{١٠٠} .

١ . حديث في صحيح بخاري . ٢ . حديث في صحيح مسلم . ٣ . حديث في صحيح أبي داود . ٤ . حديث في صحيح الترمذي . ٥ . حديث في صحيح النسائي . ٦ . حديث في صحيح ابن ماجه . ٧ . حديث في صحيح أحمد . ٨ . حديث في صحيح أبي يعلى . ٩ . حديث في صحيح ابن خزيمة . ١٠ . حديث في صحيح ابن حبان . ١١ . حديث في صحيح ابن أبي شيبة . ١٢ . حديث في صحيح ابن ماجة . ١٣ . حديث في صحيح ابن أبي عمير . ١٤ . حديث في صحيح ابن فضال . ١٥ . حديث في صحيح ابن بكير . ١٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ١٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ١٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ١٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٠ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢١ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٢ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٣ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٤ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٥ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ٢٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٠ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣١ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٢ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٣ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٤ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٥ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ٣٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٠ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤١ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٢ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٣ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٤ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٥ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ٤٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٠ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥١ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٢ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٣ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٤ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٥ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ٥٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٠ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦١ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٢ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٣ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٤ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٥ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ٦٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٠ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧١ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٢ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٣ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٤ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٥ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ٧٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٠ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨١ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٢ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٣ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٤ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٥ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ٨٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٠ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩١ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٢ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٣ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٤ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٥ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٦ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٧ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٨ . حديث في صحيح ابن بطة . ٩٩ . حديث في صحيح ابن بطة . ١٠٠ . حديث في صحيح ابن بطة .

بالمرحلة ، والدلالة تكون بالإشارة أو بالفعل أو بالسكوت في معرض الحاجة .
 ونحن نوضح في الفصول الآتية هذه الطرق مع بيان خلاف المذاهب فيها ،
 ونوضح أيضاً حكم العقود الحاصلة بين غائب ومكان انعقادها وزمانه ، ومقارنته
 ذلك ، صرنا أحدثه

و- يرى صاحبى ووضح عمق الفقه ، المذهبى في هذه المسائل جميعاً ، فهم لم
 يكتفوا بوضع الفقه الذى ألفه فى أصول البرهانى في العقود ، بل طبقوا هذا المذهب
 على شئ من شأنه ، الذى يبرهنه ، مذهبى عن هذا التواضع .

وهذا كل ذلك على الترتيب لآتي -

أولاً - الأليات والفسوس ونقول والفعل والإشارة

ثانياً - حكم السكوت .

ثالثاً - المكانة والمراسلة .

تأليف: محمد عبد الرحمن

في المحل « سبعة السع » صيغة مضارع أيضاً ، اذا اردت ان يكون كتابك مع
واشتري واذا اردت الاستقبال لا يبعد ، (المادة ١٧٠)
ثالثاً - صيغة الاستقبال .

١٠- في سوع المحلة : صفة الاستقل التي هي معنى الوعد المجرى ، مشمل
 مبيع وسأشتري ، لا ينفقها المبيع ، (المادة ١٧١)
 وسيد ان الاستقل ليس فيه الاشياء ، بل هو من قبل الوعد المجرى ،
 وان عد الوعد لا يتم الوعد به في الرأي السائد ، كما يرى في موصعه .

ولذلك تم إقرار المادة صحة الوعد بالسبع ، خلافاً للقانون السابق ، ولديبول المادة ٦٤ من ديبون اصول المحاكمات الحقوقية العثمانية .

رابعاً - صحة الامر أو الطلب .

لو كان أحد الآخر : « هي تملك » ، فأجابته : « نعم » ، فقلت : « هل يعتقد البعض بذلك ؟ » في الحقيقة يعتقد بعضهم يقول صحة المقعد ، وهو قول مالك والثوري ، والآخر يقول بعدم صحته في الأصل وهو قول أحمد بن حنبل .

عليه - في المحلة - لا ينفذ البيع صحة الأمر كبيع واشترى ، إلا إذا
 كان طريق الأمانة على أحد ، فحينئذ ينفذ البيع وهو لم يشتري يعني
 هذا الشيء ، فكذلك من الدرام ، وهو البائع يملك ، لا ينفذ البيع ، أما لو كان
 البيع لمشتري أحد هذه المائتين من الدرام ، وهو المشتري أخذته ، أو قال
 لمشتري أولاً أحدث هذا شيء ، فكذلك عرشاً وهو البائع حده أو قال أنه
 يملك له ، لا ينفذ البيع ، وفي قوله حسده واسه يشارك فيها معنى ها هنا
 بعث فقد (المادة ١٧٢) .

خامساً - صيغتنا الاستفهام والمزول .

هذان لا ينعقد بها العقد في الأصل لعدم وجودية الالتزام بهما^٣.

(١) اطر المادة ٤٩٣ وما يندرج من قانون موحى والنقود ، والمادة ٧٧ وما يندرج من قانون ملكة

• १५५३ ई. (१५९६)

(٣) انبي (ج ٤ ص ٤) ، واعلام لوميين (ج ٣ ص ١١٠) ، والاشباه والطائر لاس
تجميع (ص ٩) .

والخاص بوجه عدم هذه العصليات ان الايجاب والقول في العقود صحيح
صحة اذ هي و بصحة موضوعه كان يدل على الحال ، لان في هذه الصعس
معنى الاشياء في لاسمها العربي الاهوي ولاصطلاحى . ولكن الايجاب والقول
لا يصح بانصحة الاستعمال التي هي معنى الوعد المجرد ، ولا يصح الامر اذ لم يدل
على الحال انصحة ، ولا صفة العمل ولا استعماله .

غواب هذه الصعس بسبب من الشك ولا من الغش شيء . ونحن ، وان
كان لا فرق المقصود عسب جميعاً ، لانا لا نرى في الايجابين للعرف العربي في
ادبهم ولو كان عرف على غير ذلك ، لكانوا حروا عن ترجمه كما كان

و قد دلت اهم رجوعاً ، خاصة ان يعرف في مساهمة تحت استعماله من الكلام .
مثله ، في الجمل ، والايجاب والقول في السع عذر عن كل عتسب مساهمين
لاشياء السع في عرف البدق ، المادة ١٦٨ . وتمهده حواء في عقد كماله ،
والجواب الكفيل ، في عدم الكماله ، هي الى ان على العهد ولا التزام في العرف
والعده . مالا لاول كسب او ان كسب نون من . تمهده الكماله ،
المادة ٦٢٢)

أصف ان ذلك ان الرئي انه عدم جمهور الفقهاء كما يرى في بوجع لاله
في المعاهد ، من فرق بينه وبينه . والخاص والاشارة وحسبى . لسكوت في
معرض احده ، خاصة مثله سترج الراعي ، بعد ان دل بصفة مع الاخرس وشرائه
بالاشارة والكسبة ، وان هذا يحسن ان يصحبه بخصوصه بسبب داحده في . مع
عده .

وعلى الجملة ، بسبب اختلاف الفقهاء وعصمهم في هذا الباب مرة اخرى الا من
بوع المردوع ومن بوع المرحضات الى استعراضه على عدتهم . ومن قصدوا مساهمة
جميعاً الا الاسماء الى معرفه به المعادس ، وحدث يكون هذه الاشياء وحيث
لا سكوت .

فهم ، كما لا يخبره من الشك في العقد ود ، بل هو من باب تجري الرضى
الحقيقي ، الذي يجب ان يكون من بوع الاشياء الاخرى ، لان من بوع الاحصار
او الوعد المجرد وهو ، كماله ثمة . لا بد فص وغده ، العبرة في العقود للمقصد

منه قالت المجتهدين في الافرار ، « اقرار الاحرس بشارته بمعقود معين . ولكن اقرار الباطق بشارته لا يعتبر . مثلاً لو قال احد الباطق « هن اعلان عليك كذا درهم حق ، ولا يكون قد اقر بذلك الحق اذا حصص راسه » ، اذ قد (١٥٨٦) .

وقد جالفت المالكون في ذلك ، وقالوا بان « غير الاحرس كالأحرس . اذا فهم عنه « لاشاره » وكل ذلك أو اشارة فهم منها الايجاب والقول « رم — السع وسائر العقود » ، وهو قول حسن معقول ، لا حرج فيه ولا تقصيد .

العامي

كما يكون الرد صراحة بقول ، كذلك يكون دلالة بالفعل . وامثلة ذلك واحدة في عقود الباطني . مثله في السع قال المجتهد : « حدث ان المقصد لأصبي من الايجاب والقول هو تراخي الطرفين ، فيسقط السع إذا دلالة الفعلية الدالة على التراخي ، ويستثنى هذا مع الباطني . مثلاً ذلك ان بطلني امتثري للحد مقدار من الدراهم فمقتضى الحد مقدار من الخبز بدون عقد » ، حيث يقول : « او في بعضي المشتري الثمن لا نفع واحد السلعة وسكت النع » . وكذا يوجد رجل في نفع الخبطة يدفع له خمسة دراهم وقد يكسب جميع امد من هذه الخبطة ، فعلى الباطني ، فسكت المشتري ثم طاب منه الخبطة ، فقد ان له النفع احدثت امد عدد ، ومعقد اسع صاً ، وان لم يربحها الايجاب والقول « امد ١٧٥ » .

وعقود الباطني صحبه في القول الباطني عند جمهور الفقهاء ، ومعهم ان في المعاطاة « دلالة عرفه » على الرضا وعلى طيب النفس . ولكن شد الاصل الشفعي عن الجمهور في مدحه المشهور ، وحجته ان الاعيان لا دلالة لها بلوضع وفقدون الناس من مختلف ، وقد روي عن بعض الشافعيين كان يبيع وغيره ارض عن بعض الخدم كالفدوري ، اهتم بحمروا التفاوض في المعاطاة الا في الاشياء الخفية دون النقيصة .

وعلى كل فالرأي السائد حوزة عقود الباطني على الاطلاق ، في اسع وفي غيره

من العقود ١ . وهما من أمثلة ذلك من الجهة -

أولاً في الإجارة : تفقد الإجارة بسبب إحصاء كالكوب في «حرة المسمرين ورواق النواقي ودروب الكراء من دربا مقبرة» و كانت الإجارة معلومة أعطيت والافحرة المثل (المادة ٣٧)

ثانياً في لودمة ، هـب الخجدة . لو دخل شخص حراً ، فذل لصاحب الخن من أرض داي ، فراه بملا فخر طر انداء فيه ، انعقد الانداع دلالة . (المادة ٧٧٣) .

ثالثاً : الاعارة تفقد بالانحب والقبول وبالسبب على مثلاً لو قال شخص لآخر عريت هذا اودول أعطيت يه عره ، فذل لآخر هـب ، او هـب وم قبل شيئاً ، او من رجل لآخر عطيت هذا اودول عره فأعطاه به ، انعقدت الاعارة (المادة ٨٠٤) .

رابعاً : انعقادها بالمعاصي أيضاً . المادة ٨٣٩

هـب - في عقد الوكالة ، هـب الخجدة على ان وركن الدوكليل الانحب والقبول ، رداً من فخر ، موكل وكال ثم الخصوص هـب وركن موكل هـب اودول كلاماً آخر شعرباقون ، انعقدت الوكالة كذلك لو دمن شيئاً وشئت سحر ، ذلك الخصوص ، صحيح صرره لانه كوب هـب ان وكالة دلالة (المادة ١٤٥١)

(١) اهر سديع (- ٥ ص ١٣٤) ، وشرح حديث (ج ٢ ص ٢٢٨) ، وتهي (ج ٤ ص ٤) ، والهمزة (- ٩ ص ١٦٤ - ١٦٥) ، وفيه اسرار (- ٨ ص ٩٢ - ١١) .
والاشياء والتأثير البيوطي (ص ١٧٤) .

البند الثالث حكم السكوت

كلمة عامة

ليس المحقق في عرف السكوت أي الصمت وعدم الكلام وكما لوحظ
إلى معرفة أحكامه في ثلاثة جهات، الأولى في المعروف مؤثره والمفقود
هل يكون به أثر شرعي، لا يكون؟ وهل هو دليل على إرضى الرافض، أم
هو يدل على الرضى والابتكار؟

هذه ثلاثة أطوار، يجب أن نبحث فيها على حدة، وهذه هي المسئلة
التي نبحث فيها في هذا الباب.

أما في وجه الأول، فنلاحظ أن السكوت في عرفنا هو ترك الكلام
والجواب، وهو إما أن يكون إيجاباً أو نكراً، فلهذا نبحث في وجه
هذه الأقسام التي تحت السكوت، أي السكوت الإيجابي والسكوت
في المسائل الشرعية.

والسكوت لا يعرف في المسائل الشرعية بوجه عام، وفي المسائل
بوجه خاص، ففي المفقود، حتى لم يكن إرضى شتماً، لا يجب أن يكون
إيجاباً والعرض عمل، أي يجب أن يترك، لا يمكن أن يكون
من السكوت مجرد، وهو عمل، أي ترك، تركه تركاً
الإرادة، ولا يكون في الأصل إرضى من السكوت

على أن هذا لا يمكن من حيث هو، بل على ضوء وجهها

(١) Qui non inprobat probat. Qui tacet consentire videtur. Qui
ne dit mot, consent

وغير أن الملاحة في السكوت معدومة، أي كان من روضه وكانت
بجانب اعتراضه والإيهام به في هذه الأحوال وحده السكوت
مقتضى عن إرادته محضة، وكان قوله قد مر.

هذا الوجه من هو، أي... في شئ من أحد وإلى أحد القصد
وعدا ذلك... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
في جميع البلاد... أي... في جميع البلاد
وسمى، والقبض الآخر ذهب مدتها وسطا.

والأثر... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
وهو قد قرأ في النص... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
الفتنة... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
والقصد... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد

... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد

... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد
... أي... في شئ من أحد وإلى أحد

١١ راجع إلى...
١٢ راجع إلى...
١٣ راجع إلى...
١٤ راجع إلى...
١٥ راجع إلى...
١٦ راجع إلى...
١٧ راجع إلى...
١٨ راجع إلى...
١٩ راجع إلى...
٢٠ راجع إلى...
٢١ راجع إلى...
٢٢ راجع إلى...
٢٣ راجع إلى...
٢٤ راجع إلى...
٢٥ راجع إلى...
٢٦ راجع إلى...
٢٧ راجع إلى...
٢٨ راجع إلى...
٢٩ راجع إلى...
٣٠ راجع إلى...
٣١ راجع إلى...
٣٢ راجع إلى...
٣٣ راجع إلى...
٣٤ راجع إلى...
٣٥ راجع إلى...
٣٦ راجع إلى...
٣٧ راجع إلى...
٣٨ راجع إلى...
٣٩ راجع إلى...
٤٠ راجع إلى...
٤١ راجع إلى...
٤٢ راجع إلى...
٤٣ راجع إلى...
٤٤ راجع إلى...
٤٥ راجع إلى...
٤٦ راجع إلى...
٤٧ راجع إلى...
٤٨ راجع إلى...
٤٩ راجع إلى...
٥٠ راجع إلى...
٥١ راجع إلى...
٥٢ راجع إلى...
٥٣ راجع إلى...
٥٤ راجع إلى...
٥٥ راجع إلى...
٥٦ راجع إلى...
٥٧ راجع إلى...
٥٨ راجع إلى...
٥٩ راجع إلى...
٦٠ راجع إلى...
٦١ راجع إلى...
٦٢ راجع إلى...
٦٣ راجع إلى...
٦٤ راجع إلى...
٦٥ راجع إلى...
٦٦ راجع إلى...
٦٧ راجع إلى...
٦٨ راجع إلى...
٦٩ راجع إلى...
٧٠ راجع إلى...
٧١ راجع إلى...
٧٢ راجع إلى...
٧٣ راجع إلى...
٧٤ راجع إلى...
٧٥ راجع إلى...
٧٦ راجع إلى...
٧٧ راجع إلى...
٧٨ راجع إلى...
٧٩ راجع إلى...
٨٠ راجع إلى...
٨١ راجع إلى...
٨٢ راجع إلى...
٨٣ راجع إلى...
٨٤ راجع إلى...
٨٥ راجع إلى...
٨٦ راجع إلى...
٨٧ راجع إلى...
٨٨ راجع إلى...
٨٩ راجع إلى...
٩٠ راجع إلى...
٩١ راجع إلى...
٩٢ راجع إلى...
٩٣ راجع إلى...
٩٤ راجع إلى...
٩٥ راجع إلى...
٩٦ راجع إلى...
٩٧ راجع إلى...
٩٨ راجع إلى...
٩٩ راجع إلى...
١٠٠ راجع إلى...

مجردة . فهي جمعاً كان هذا السكوت أو هذا الموقف الذي دبلا على امر متصل بطرفي الحال . ومعروف ، لاستباح اللام من حيث الظروف على أن من مسائل السكوت طائفة طريقه ، أحدها القم . في حكمها ، لا هم اختلافها في نصيبها وفي إذا كانت من امثلة المذات التي لا تستلزم ساكنة هول ، أم هي على العكس من فئة مستندة على كون في معرض الحجة والتي تكون في سكوت مطلقاً . ومن هذه المسائل اختلافه المذات من مسألة مع ما لا يغير بحضور صاحبه ، ومنها سكوت بعد في اوضاع ، ونحن نوضح حكمه بحرف ، انرى النحو الذي اسجد القم ، وهي وفي ، هي من مسائل

السكوت في بيع حال الغير

مسألة هي ان يبيع حذو ل غيره ، وصاحبه حذو و كذا . هل هو غير سكوته بالقول ؟ وهل يصير احده لغيره المبيع الموصوف ام لا يبيع كذا ؟ انما يراد به في باب الموصوف الحكم في هذه المسألة . فعند الفقهاء والاشاعريين والاطنسيين لا يعدل السكوت حذو . وحججه ان الصمت لا يكون رضى الرضا ، ولا يكون رضى ، وقد يكون رضى عنه . وفي سكوت يرضى به في رضى وانه اذا رضى اي طرف موصوف ، وقد يكون يرضى به ، يرضى به في رضى في ملكه بغير أمره . والى ماذا نقول في هذه المسألة ، ونحن لا نكون حذو ؟ وهذا أيضاً مذهب داود الظاهري والشافعي .

والشافعية والحنابلة ، في سكوت حذو ، سواء كان الساكن حذواً بحسن البيع ، كان أم لا ، ولكنه غير وسك مدة صوته ، الا ان يكون سكوته لغيره كخطوة او سلطان حذو ، لا يسكوت داود . وكذا في الامور التي يبيع في سكوتها اثبات اقرار ببيع . وحججه ان السكوت دليل

(١) مسند (ج ٣ ص ١١٤) والامام ج ٧ ص ١٢٣ . ويجمع فقهاء حاشي
 ٢١٤ . ومسند (ج ١ ص ١١٤) . مسند (ج ١ ص ١١٤)
 ١٢ . ونحن نرى في
 ٣ . حذو ، وفي مسند (ج ٢ ص ٢٩) . وفي مسند (ج ٧) . وفي مسند (ج ٧)
 ٢٠٢ . حذو ، في مسند (ج ١ ص ٢٨)

أوصى بغير العدة . لأن صاحب المال يرى غيره مع ذلك . هذا
أي أنه لا يجب له سكوت يرى ، إذا كان عاراً وكان غيره قد اعتصره بشئ يرى ،
وإن العرو حرام والضرر مدفوع ^١

والحكم في بعض المقامات ، وهو وجوب سكوت في الكلام ، وقد تكفي
سكوتة حكمته ، وهو بعض ذلك . أحب أنه " الكلام وعبرته سكوتة في
ونحن ، وإن كنا نرجح الرأي الثاني ، يرى من ذلك أن قوله " سكوتة في
أرى في مثل هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
رأيي بأن قوله " سكوتة في السكوت ، أحب أنه " سكوتة في
ومن هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
والحكم في هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
وهذا هو الحكم في هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
وعلى أن هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
" سكوتة في هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
إن سكوتة ما مع من سمع الدعوى ؟

ففي هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
الحكم " سكوتة في هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
السكوتة في هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
رأيي بأن هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .

وهذا في هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
الدعوى ، في حالة أخرى ، وقد حججنا في هذه المقامات .
سواء ورد أو لم يرد ، سكوتة في هذه المقامات .
أو سكوتة في هذه المقامات ، وهو بعض الحكم في السكوت .
لأنه وصف ما مع من سمع الدعوى ، وهو بعض الحكم في السكوت .
البراءة والبراءة ، وهو بعض الحكم في السكوت .

(١) السوط في الموضع المذكور .

(٢) الأشباه لأبي نجيم (ص ٦٢ والسألة ٢٥) .
وقرأه عيون الأحبار بكتلة ردة المختار (ج ١ ص ٢٥٤) .

لأن الثيب لا يجمعها الحياء عادة من الكلام .

أما السكر ، فهل يكفي سكونه الاقتران عن أدب وفقهه . نعم في قول حمور العقه . واحتجهم في ذلك أن أكثر النساء حبلن على الأمتاع من اسطق . لما يحقن به عادة من الحياء والحجل ، ولخوفهن من الإهم منه ليرجن . وهو حبل وإنما اشتهرت امرأة العرب بصورة عمه والمرأة نفسها بصورة حاصه من البحر وعمه الاحلاط ، وهما اشهر عن العرب من وضع النجاء له . بين صفات المروءة ومحاسن العادات .

وأما السجس ، كقول عن اسندان السكر بسلام ان صيته ايت من ، واشتراط بعضهم كان من ان يكون لاعلام ثلاث مرات وقص الطمبوب في المسنة فعدوا ان صيته السكر فقوم مقام الرضى جنبه بسندهم وسه القرب ، ولا غيرة . جنبه ساند غيرهم ، بل لا بد من الكمال الاعراب عن راسهم وفقوه ، وهو قول روي عن بعض شعبي ايضا ، خلافا لقول الخمار في مدحهم .

١٦٠ راجع في ذلك شرح ووف على نسخة مطبوعه (ج ٢ - ٢٥٠) ، ورس الاوصار (ج ٦ من ١٥٠) ، وهدد (ج ٢ من ٢٩) ، ورس (ج ٥ من ١٥) ، ووصفي (ج ١ من ١٤) ، وشرح الخرسى على سدي حبل (ج ٣ من ٢١ - ٢٢) ، ونصي (ج ٧ من ٣٨٦) ، والروس اربع (ج ٢ من ٢ - ٢٥٠) ، ووج عدد على اصد ومماشه النهاية (ج ٢ من ٣٩٨ - ٣٩٩) ، وجمع الاسير (ج ١ من ٣٣٤) ، والاحبار شرح الخمار (ج ٢ من ١٥٤) ، وارجع ٥٤٥٣ من قانون الحكام شرعه في احوال شخصيه .

البند الرابع المكاتبة والمراسلة

كلمة عامة

كثير ما يكون الالتفات والقول أو كلامه مكتوبة ، لا سيما إذا كان التعاقد بين اثنين ، وهذا التعاقد مكتوبه حثرت ، كما لو كان مكتوبه ، وهذا ورد في الهداية وعرفه ، وفي القواعد المكتوبة من المحبة ان « الكتاب كالحطاب » (اذلة ٦٩) .
وأما ذلك عدده ، ففي عقد البيع والحب ، كما يكون الالتفات والقول مكتوبه يكون مكتوبة أيضاً ، (اذلة ١٧٣) ، و « كتابا ان الاشارة به عقد بالمشقة كذا » (اذلة ١٣٦) .

ويكون التعاقد أيضاً بالبرق ، وهو ان يرسل احد رسولاً الى آخر ليلعبه عرض التعاقد ، وهذا من امر سهل اليه هذا العرض في مجلسه ثم العقد^٢
ومن أمثلة الخلاف في قبول البرق ، أنه حين المكان والرمال الذين يتم فيها العقد الحاصل بين اثنين مكتوبة ، و « كتابا » هذا العقد في مكان انقل
ويوقف القول ، ثم في مكان الموجب ويوقف اصطلاحه على القول ؟

لا شك في أن هذا السؤال أهمية عميقة ، على مكتب العقد يتوقف أولاً تعيين المحكمة التي لحدة للنظر في النزاع الذي يقع بين المتعاقدين ، وعندها إلى معرفة مكان العقد ، وتوقف تعيين بروعه ومسح الرجوع عنه . ونسفرع من ذلك سئلة هي : هل يجوز للقاتل ان يرجع عن القول من غير الموجب ؟ وهل يجوز له الرجوع ان

(١) ج ٣ ص ١٧

(٢) في اذلة ١٦٦ منها أيضاً ، « اذلة ١٧٣ »

(٣) المص ج ٥ ص ١٣٨

والم قسم احمل الى نظريات اربع . وهذا لمحة سريعة عن كل منها ^١
 اولاً " نظرية التسليم " . وهي تقول بان العقد مكتسبة لانتم لا عدد .
 مبيع الموجب قبول المرسل اليه . وهذا قول وجيه ومعقول نظرياً ، لانه كما يجوز
 الموجب على المبيع عرضه الى المرسل اليه كذلك يجوز هذا الاخير على المبيع قبوله
 الى المرسل . ولانتم ارتضوا الاجاب بالقول لا منى عبد المصدق كل منها
 برضى الآخر .

وقد نشأت القنون هذه النظرية في كثير من البلاد اللاتينية ، كاسبانيا واطاليا
 والبروسيا ورومانيا وبعض دول اميركا الجنوبية ، ونسبها لهما اسم دالماتيا في
 بلجيكا وغيرها .

ثانياً " نظرية التسليم " هذه النظرية تقوم بالعقد الحصري مكتسبة عندما
 يتم المرسل جواب العقد الآخر ولو من الاضلاع على مقصوده . وقد قال
 هذه النظرية القنون المدني الاثني ، المادة ١٣٠ ، الا اذا كان الموجب عن حق
 التسليم او اذا كان المرف على عدم لزومه ، فعندها العقد عد ما يصرح المرسل
 اليه بقوله (المادة ١٥١) .

ثالثاً " نظرية الارسل " . وهذه تقوم بان العقد الحصري مكتسبة بم عدم
 يرسل المبيع الى الفين مقبولة وجعله في الترد بحيث لا يمكن بعد ذلك من استردده
 وهذا مع هذه الطريقة اسم دالماتيا في الحكام والولايات المتحدة الاميركية
 وبعض الممتلكات البريطانية .

رابعاً يرى ان هذا المذهب عملي ومفيد في المعاملات التجارية ، لان ارسل
 الاخير يدل بوضوح على ارادة القبول ، ويجعله غير قادر على استردده فلوله هذا

(١) راجع مقال الأستاذ . وليم . (P. H. W.) في بعض جوانب لا
 وتقول : (Some aspects of offer and acceptance) في مجلة القانون المصدرة
 (Law Quarterly Review) (سنة ١٩٣٩ من ١٩٩٠ م) ، وكذلك نظرية
 عقد البيع في بعض الجوانب (سنة ١٩٩٢ م) .

(٢) Theory of Information

Theory of Reception (٣)

Theory of Expedition (٤)

الى ان وقت الارسل يمكن انسه يصح العريد او شهادة حامل الكتاب او بالوصل الخطى المشعره^١.

وعوق ذلك ، اذا رجع الموحب عن ايمانه ، فقد استقر الاحكام الاكليري .
وعلافاً بل فانه في الشرعيه الاسلاميه ، ان حصل تلبس هذا الرجوع الى المرسل اليه
من ان يحسن قوله ، حتى ان انعقدتم ويبرم ان صدر قبول المرسل اليه من
تسليمه خبر الرجوع عن الايماني .

رابعاً النظرية المتخففة . وهي نظرية وسط بين نظرية المليم ونظرية الارسل . ففيها لا تعد العقد تاماً الا من ذهب تسلم جواب القول الى ادوجب ولكن بعد الامة د منس مقعون العقد - واما عند ارسال القول . وبعد اجمع هذه النظرية القبول للمساوي والمساوي .

حسباً - نظره لاعلان ٣ وهي نقول ان العقد سمّيه وب اعلافت حرس
الله عن رعايه في القول ، وحدث قبل ارسا الخواب ومن وصوله الى الموضع
أو العلم به من قبله .

وقد رتب ان الشرع الاسلامي تنع هذه الطريقة . وكذا ان اسمها في
المواهب والمقود الاله في ، حيث ورد في : *و اذا كانت المـ ومات حـ*
بالمراسلة : *و بوسطه رسول الله* ، ولقد عرفت في لوه في ذلك
فأليس صدر منها القول من وجه الله العرش : (١٨٤) .

في حرب ، وقد كان الامر خلافا في مؤنثات النقباء وفي احتساب المحكم
وكاتب محكمة السير حتى وقع على جند منسوخه عن كود موافق حرم في هذه
المرحلة ، معبرة انما هي - دة - دة - خوف جلب عني صدر المحاكم في كل قضية حسب

(۱) بحر مدیانه و - د ک، دو-ه-د ریح قویون (کله که)

{ [١] } { [٢] } { [٣] } { [٤] } { [٥] } { [٦] } { [٧] }

۲۰. جلد گرامر و نحو : عدد ۱۴ (I & J) ، ۳۵ ،

Theory of Declarat (r)

الرسالة هي الخطابة بواسطة الرسول ، كما جاء في الآية -

الفصل الرابع

موضوع العقد

البند الاول

الموضوع وشروطه

كلمة عامة

لا بد في كل عقد من موضوع يحذف اليه وهذا الموضوع سمي في الاصطلاح العربي بحل العقد و المقود عنه ولاشك في ان موضوع العقد الحقيقي هو الالتزام بالشيء عنه ، بما حسم في ذمته موجدات والعقود للساني : فان الموضوع الحقيقي اكل عقد هو اشياء اموجبات المادة ١٨٦

غير ان هذا الموضوع يكون على انواع متعددة مثله الموضوع في البيع هو انتقال ملك امسح والتمس ، وفي حرة عمل هو تقديم العمل ودفع الاجرة ، وفي الاغارة هو الانتفاع بالعارية الخ .

وهذا في مرشد الخواص . ولا بد لكن عقد من يحذف اليه يكون بلا حكمه ، وصح ان يكون بحل العقد ، عسكاً او دساً ، او مسعفاً ، او عملاً . ولكن هذه العارء لا تظهر معنى الالتزام بالشيء ، ولا بد ذكر ان الموضوع يمكن ان يكون الامساع عن عمل معين ، ذلك كانت عبارة قانون الساني اوضح وانم ، وصح ان يمكن ان يكون موضوع عملاً (وهذا موجب العمل) ، او امساعاً ، وهذا موجب لامتساع ، ولا بد انك و انشء لحق

عيني (وهذا موجب الاداء) (المادة ١٨٧) .

وعلى كل ، يشترط في نحن العقد او موضوعه شروط . وهي ان يكون مكملاً
غير مستعمل ، ومعملاً غير مجهول ، وموجوداً غير معدوم ، ومباحاً غير محرم .
ونحن في هذا السند نكلم عن شروط الاول ، على ان نبحث بعد ذلك في
الشروط الآخرى كل منها في سبب خاص ، لنضرب الى ما يتعلق بها من تفصيل

امثلة الموضوع

من ابداء المسمى في عدم حصول الفقه الاسلامي ان شرع التكليف بقدرته
على التكليف به ^١ ، محلاً لآية الكفر . ولا تكليف به ^٢ لا وسهم ^٣ .
وكذلك في عقود ، وله يجب ان يكون مفقود عنه مكملاً لاداء صحيح
تهدد عن مستعمل ، و عهد بسم شيء غير مقدور التسم

، به في المحل في البيع ، اذ لو ان يكون اذ بيع مقدور التسم ، فبيع ما
هو غير مقدور التسم ، كبيع سعة عروب لا يمكن اهرام . من اسعر ،
او حساب رد . كبيع سكة و سيرة ، (سيرة ١٩٨ و ٢٠٩) . ومن ائذل
بيع غير مقدور التسم ايضاً ، مع الحدث في البحر او الصير في اهرام ، من صدمه ،
الا اذا كان الصير له وكرر كاهم صير به في هو ثم يرجع اليه ، ويجوز بيعه
حينئذ . لا ، كقول مقدور بسم ^٤

ومن هذا الحكم محضاً . مع تحسب ، ان هو عدم شفع العقود ، وقد نصت
المجلة على امثلة عديدة . وفي الآراء ، يشترط ان يكون التبعة
مقدورة الاستيفاء ، عليه لا يصح كبيع الداء الدراء (المادة ٤٥٧)
ومنه في الاعارة ، ويشترط ان يكون الشيء مستعمل لا مبيع به ، وبما
عليه لا يصح اعادة الخواص . ولا اسعره ، ائذ به ٨٠٨ . وبما
يشترط لا عقد برهن ان يكون سبي اهرام مقدور التليم في وقت اهرام

١ . واهب الشخصي ، ج ٢ ص ١٧

(٢) سورة معة (٢) - ٢٨٦

(٣) مجمع الاحكام (٢ ص ٥٥) . ووجه (ج ١ ص ١٣٥) . ووجه كبر (٢ ص ١٠١)

ج ٢ ص ٢٤

مشة ذات ائحة وبيع المحلول وبيع فلو فـ. النـع المشتري بعثك جميع الاشياء التي هي ملكي ، وقل المشتري اشتريها ، وهو لا يعرف تلك الاشياء ، فابيع فاسد (المادة ٢١٣) .

واقدر - فـ ان العقد المفسد يجب صحيحاً برؤاى صفة الصاد . واصلأ في بعض العقود ، كالبيع والقرض وارهن ، صحيح الفاسد فقص الشيء المقصود عنه . مثلاً ورد في مجلة من « البيع المفسد بغير فاسد عند نقص » يعني يصير صرف المشتري في البيع حـزراً حسنة . المادة ٣٦٦ .

وكذلك في بعض العقود الاخرى ، كالأجرة والشركة وما شابه ، لا يكون العقد المفسد دون اثر شرعي ، بل يصح وان كان مفسد الى حد اقل ، على ان لا يرد هذا البطل عن ابطال المشتى في عقد ، بقرض وحـود النسبة . مثله . والأجرة المفسدة بصفة ، لكن الاجرة بثبوتها حر اقل ولا يثبت البطل المسمى . وبيع لأجرة بثبوتها عنه عن كون البطل محلولاً ، وبعضه على فقدان « في شرائط الصيغة » وفي الصورة الأخرى يتم حر اقل مفسداً مبيع ، وفي الصورة الثانية يتم حر اقل بشرط ان لا يتجاوز اضرار المسمى (الماد ٤٦١ و ٤٦٢)

ولا يثبت ان حدوث المحل في هذا الموضع اصحبه فانه الائمة بعد صدور المادة ٦٤ من « نوب اصول المحركات المحفوظة » يعني ، التي حوسب القضي حق « في النقض » بقرعة في الموضع ، اذا سكت عنه مـ فـ قد تم حصص الرابع بينهم شـ ، عقد حـ في الموضع الأخيرة من هذه المادة

« اذا عوق الدفدان على نفسه الاصله من المذولة ، عت بعد ثبوت ولو لم ذكر النقض لقرعه وادام شفق الدفدان على النقض الفرعه ، فعليه بحكمة بعد الامعان في مهية القصة »

ثم « نوب الموجهات والعقود الملبي » و « بعد ان حسن علي » يجب ان يكون لتعدي ماهية الموضوع ومقداره ، « اذ لا يمكن ان يبيع نوع الشيء ون حصص العقد مـ يمكن معه بعض المقدار فـ حـ « المادة ١٩٠ » ، وذلك عملاً « للقاعدة القانونية ان » ما يمكن تصله بعد ثبوتها « يعني » .

البند الثاني

وحدود الموضوع

وهو العقود علة

والأصل في العقود أنه لا يصح إلّا إذا ردت على موضوع موجود . لذا كان التعاقد على المعدم باطلاً .

ولا شك في أن هذه القعدة لا تنطبق إلّا إذا كان الموضوع شيئاً ، لا إذا كان عملاً ومفعولاً . فإن العقود التي تقع على مفعول أو على من مفعول يكون في الحقيقة على من معدم وقت العقد ، وإن كان هذا الأمر يحدث عند ذلك شيئاً و شيئاً

واليك أمثلة توضح ذلك : ففي عقد اجارة الأشياء ، يقع العقد على مفعول شيء ، والمافع غير موجودة حين العقد ، بل هي مدمومة ، لا تولد إلا بعد ذلك ثم تدريجياً والقبس غدي بطلان هذه لأخيرة ، لكن الاستبعاد يجوزها ، باعتبار الحاجة الدائم ، والتمتع ، والملك ، ولستة والامتع

وكذلك هو الأمر في باقي العقود الواقعة على المافع ، كالأجرة ، أو في العقود الواقعة على عمل ، كالتوكالة واحدة . فله العمل وكفالة الدين وأخذه عند من قد يصحها ، وما إلى ذلك .

واقعد صدق عر الدين من عند السلام عند ، من د والعجب من يعتقد أن المندرسه على المعدم على خلاف الأصل ، مع أن الشريعة حذيفة من في جمع المصروف ، ٢

(١) جمع لازم - ج ٢ من ٣٦٨

(٢) بقدر كنهه فوجد لأحكامه في مادة ج لازم - ج ٢ من ١١١ - ١١٣ .

واشتري مسدع ، واشي مصوع ^١ . وشي المصنوع سعة عمن وعين
قدم له مع وئلهن موضوعاً مستقلاً عن موجود وب العقد . وعلى الرغم من
دث ، فقد حور هذا العقد استعجاباً واستد ان السة والاحماع ^٢

و كذلك حوز عقد السلام ، وهو مع مؤجل معين ، أي مع يكون و
مع مؤجلاً والتمين معجلاً ، كما فيمن استوفى الفديش على مائه كمن من الحظفة
وفي هذا العقد أيضاً يكون معسوماً عند الممعد . ولكنه حوز بالظار
معد من الداء ، ويسند حوزة إلى الكذب والسب والاحراء والاستحسان .

وهو من ثمرة علفه مد البحث ، هي من ثمرة النار . فقد ابق العلف على
حورار مع الثمرة التي يرتاح جمعهم وهي على شجره ، سواء اكلت من ثمره لاكل
ثم لم يكن واذا هو الاصل على اطلاق مع الثمرة الى م يور اصلاً . ويصنعهم
حدهم في مع الثمرة الى حورار من اكله صلاحه

فقد روي في صحيحه وغيره ان ناسا من
 دواخله : وروي مسند الباقوري عنه انه من النخ واشترى عن
 مع النخل حتى يرهو وعن ابن جني معن ومنه : والله في بعض
 الاثار عن النخ حتى يدر دواخله وذهب عنه : والله في دواخله
 حرته وصوته :

ونجد على هذا هي في ذوق النبي صلى الله عليه وسلم ، كما رواه الامام مالك وغيره . واما ما مع انه الثمرة ، فمن وجد احدهم في احداه ؟ او بعده اخرى الى غير النبي هي الخوف من صف الثمرة من صلاحه ووجهه عن ذلك من كل النوع من اشترى من طين وقد ورد النبي صلى الله عليه وسلم على المشتري نفسه اصد ، لانه بشرائه ذلك مع ماله ويوافق البائع على الحرام .

وفي تفسير هذه الأحداث الحق جمهور الفقهاء على وجهه بسم الشريعة فمن مدو

• ۱۴۱۱ هجری (۱)

(٢) الميوط : ١٢ ج ١ ص ١٣٨

$$-40.0 \text{ kN} \cdot \text{m} \quad \text{At } x = 0 \quad \text{At } x = 1 \quad \text{At } x = 2 \quad \text{At } x = 3 \quad \text{At } x = 4 \quad \text{At } x = 5$$

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ

$$eV \rightarrow T = +4.25 \text{ eV}$$

٥) بعد من ٥ الى ٦ ساعات

التركات المستقلة

من المسائل الخلافية في القواعد مسألة التعهد على التركات غير المستقلة . وهي ان يدرن أحد عن حقه في تركه شخص لا يراد في قيد الحياة ، او في شيء من هذه التركة او أن يقدّموا وصاحب التركة عنه عقد يكون موضوعه التركة او عسماً من ، من استحقاق بوفاء صاحبها .

وقد كان القوي يروى اول من حرم هذه العقود وجعله في ذلك ان الله قد عني التركات المستقلة بخلاف الاحلاف والمصلحة العامة ، إذ فيه من اضرار على موت المورث ، ومن ثم جعل هذا الموت . ولكن المحرم كان لمصلحة المورث وحده ، لذا كان هذا العقد مباحاً اذا رضى هو .^(١)

وقد اقتبس القايون من القوي اربعة ١١٣٠ هذه القواعد الرومانية ، ثم شدّدوا ، فحرم الله على تركات المستقلة ، وورثي المورث ، ووافق عليه . وسبب هذا التشديد انه لم ينظر فحسب الى مصلحة المورث ، الذي يجب ان يحرر في تصرف تركته كالمستقل ، ومن ثم ، ان تصرفاً الى مصلحة مورث الله قد ، فتمنع عن المنفعة تركه مستقلة ، لئلا يضر المراتب بالاسماء والمساواة في شيء من استحقاقه ، ومن ثم لا يكون عروضة للتبدل والاراف

ومما ذهب العقول أحد قايون الموحات والعقود النسبي فقل . . . لا يجوز من اراد عن ارث غير مستحق ، ولا ارث . أي عقد على هذا الارث أو على شيء من اثاره ، ولو رضى المورث ، ولا كان العمل بطلاً صلاً . مدة ١٨٨٠ .
في الشريعة الاسلامية ، فقد عرفت مع العاقد على التركات المستقلة أو المارل عن الارث غير مستحق . وعمل ذلك ان الارث حق حصص يولي لا يجوز المارل عنه ، ومن مات شرعاً من حق لازم لا ينفط بالاستعداد ، وان الارث لا يستحق لا يعوب المورث ، فكون العاقد عنه بد مصفاً ان يكون معدوم . وفوق ذلك ، فان التركة تكون عادة مجهولة ، ويكون في التعهد عليها

(١) راجع حيزار (ص ٢٦٤ ، وكوكس بوسداتوس (30 , De pactis , 2 , C .)

حيه له وعور ، وفقد هي لشرع عن عقود العروحة^١ ،
ولكن يصح التدرج والعدد والصحح الحاصل بين الورثة بعد موت المورث ،
ويقدن به التدرج في الاصطلاح الشرعي ومن شأن هذه القاعدة مع قبول
الوصية أو ردّها قبل موت الوصي ، وجواز قبولها بعد موته^٢ .
ومن الطرف أن غرض هذا المص : ' يستحق العقد الارثي ' ، أي العقد المعلق
بالأثر غير المنسحق ، الذي يجب له حصص القوائم بشروط معينة وهي المسا
مثلاً ، وإن كان الأصل مع البعد على البركة حال حياة المورث ، إلا أن العقد
الارثي ' جاز أن صدر عن المورث وسطم آدم الفضي أو الكاب العدل^٣ :

(١) تنص على ذلك المادة ٢ من ٥٩ . ويرجع في صدر بحث المادة ٢١٣ من
المجلة ، ولقناتى عليه ج ٢ من ٧٤ . ويرر حكام (٢ - من ٣٥٤)
(٢) تنص الامصار وشرحه الدر المختار ج ٢ من ٧٤٥ .

Erbvertrag (٣)

(٤) مواد ٣١٢ و ٢٢٧٤ و ٢٢٧٦ من مرسوم تنظيم لاسية . نص بمبدأ ٥١٤
وما بعدها من القانون مدني .

البند الثالث

أهمية الموضوع

مروعة العقود عليه

إن شرط الوفاء والاحترام للعقد عليه هو أن يكون مدعياً شرعياً ، ودالم
يمكن كذلك ، كان العقد باطلاً .

ولقد احتسب القوي وأبده في أحوال عدم الأمانة هذا لا يمكن ،
بعض هذه الأحوال ، ولأن في أي قسم كبير من كل حكمي على حسن
الأمانة من الأمانة انهم .

ولاً في معناه غواص والشرع في من الأحكام بعد ذات هذه الأمانة ،
ليس للطرفين المتعاقدين أن يتحداهم وأن ينفذوا على ما يجرؤ . ومن أمثلة هذه
الأحكام في الشريعة الإسلامية أحكام الأوقاف ، وأمانة المتعاقدين وأحكام الكاح
والطلاق وغيرها من أحوال الشخصية ، وأحكام الإرث والفرائض وما
ذلك . وهي كلها معروفة ومفهولة في برامج الأمانة

ثانياً - في عقود أحداً بوجه شروط شرطية الطردي ، وهذه شروط تعق
م الأعداد أو تعق م سقوط العقد ، ويسمى شروط التعق . وعندها شروط
يومي في تعديل . فتح العقد لهذه شروط تعق . ويسمى شروط
التعق . وهذه الشروط من هو شرط ، وفيه هو شرط ، وفيه ما يختلف
حكمه باختلاف العقود . وكثيراً ما يكون لهذه الشروط تحريماً ، فيكون
الموضوع غير مباح والعقد باطلاً . وسنجد أحكام ذلك في باب الشروط والأحوال .
ثالثاً - من أمثلة عقد العقد وعده أوجه الموضوع في شريعة الإسلامية

وعدة تحرم الرب . وهذا التحريم يستند الى الآية الكريمة : « وأحل الله البيع وحرم الربا » . فيحقق الله الربا ويرى الصدقات ، ^١ . ويستند الى احاديث قوية عديدة ، لا يحل لذكرها في هذا المعرض . ويكون الربا عدة في الصرف ، وهو « مبدله الاثنان عوض بعض » ^٢ . أو هو عبارة المجلة « مع النقد بمقدار » (المادة ١٢٩) .

واما الربا على نوعي ربه البينة ورب الغنم . ولاول هو التأخير في التسليم بين الدليل في بعض العقود التي يشترط فيها التسليم الفوري . والذي هو البينة وعدم التسوي بين الدليل اذا كان المعقود عنه من جنس واحد ، كدنة لذهب بالذهب ^٣ .

غير ان هذا النوع اذا كان عن شرط . او اذا لم يكن ثمه ، شرعه ، ويطوع المدينون مستقرض عند دفعه ، فانه ان اعطى اكثر او اخذ من أحد ، فهذا حرام . مستحب عند جمهور الفقهاء ، لانه من باب حسن دفعه الذي حصل عنه الربا . وهذا حرامهم في ذلك الامة ، ان شاء الله ، اذا احرقت يرد المدينون اوصى به أحد لا اكثر ^٤ . ولكن شتره في كل حال قبول الدائن بالحدود بالربا ، كما يدري في باب ابقاء الموصيات .

واما تكون موضوع غير مباح اذا وقع على بعض الاشياء . مثلاً اجمع العلماء على تحريم بيع سم الا اذا كان قد ائتمن للعداوي ^٥ . وكذلك لا يجوز « ما وجد شره على » لا بعد دلائل له . ففي البيع ، فانه يحتمل ان يكون المبيع « لا يفسد » . وهو مدمر معاً معاً معى انما استعوم وحلاف المداهب فيه . وانما يفسد فانه على حجر واخترت عند ائتمن ، وقد انما ائتمن الجاهلي

(١) نسخة ٢٧٥٠ ، ص ٢٧

(٢) البسيط ، ج ١٤ ص ٣ .

(٣) راجع بعض حرمه الى تعريفه في البيع ، ص ١٠٠ ، ج ٣ ص ٩٥ . وراجع (١ - ٦) ص ١٢٢ ، اولاً ، ج ٣ ص ٢٦ ، وبعده (ج ٤ ص ٣١) و٣٦ . وراجع في بعض حرمه ، ج ١ ص ٢٥١ . وراجع ، وراجع على اسم (ج ١١ ص ٨) والرقائي على الوطأ (ج ٣ ص ٢٨١) .

(٤) الخ ، ص ١١٨٣

(٥) راجع بعضه على سبيل حسن . ص ٢٢٦ . وراجع ، ج ٤ ص ١٩ ، وراجع ، ج ٤ ص ٢٥٢

1. $\frac{1}{2} \rightarrow \frac{1}{2}$

وحيث إنه في مسألة الموضوع اعتراف من عدم في ذوات الموضوعات وبقوله
فإنه لا وهو قد حصل كل عند موجب ولا يسجد القبول ولا يصدق على
الأدب والثاني الذي لا بعد له في نفس لا يجوز أن يكون موضوعاً
للموجب غير أن ذلك عند حصول هذه القواعد لا يخرج عن الاعتبار أن
المكرر ذو معنى في بعض الأدب وإن كان لا يصلح أن يكون موضوعاً
للموجب مع عدم صحة كل الصيغ التي يمكن في هذه المسألة (أمدد ١٩٢)

مرکز التفاف

[illegible]

والمراد من هذه المادة ان يحمى الميراث في دول الموحدة والممسود الا اني
 في ١٩٦٦، كان من الضروري ان يحدد في المادة ٦٤ من قانون اصول المحاكمات
 الجمهورية ١٩٦٦.

هـ ان سلك جميع دولات والعهود راعى مودة مع جميع الدول والعهود
مخصوصا في ما يخص حدوده وامن دولته وراحته وراحته مع الدول والشخصه
كذلك في ما يخص دولته وامن دولته وراحته وراحته مع الدول والشخصه في

(١) رواه البيهقي في الجامع الصغير - ج ٢ رقم ٧٢٥٥ ، نقله عن مسند أحمد بن حنبل -

(٢) ائمه نقابون ١٥ جادی الآخرة ١٢٢٢ هـ - ١٢٢٣ هـ - ١٢٢٤ هـ - ١٢٢٥ هـ - ١٢٢٦ هـ - ١٢٢٧ هـ

• ١٩٩٤ : ١٩٩٤

العقود والعقارات المعروفة والأموال غير المشغولة ، هي مرغية ومعتبرة في حق العاقلين ... » .

أما الشريعة الإسلامية ، فما قرأت هذا الشذ أيضاً . وقد حل ابن القيم الحجة على من قال مكس ر ، أث ، أو تلك الذين اعتقدوا أن عقود البيع وشروطهم زمة ملانهم كلها على الصلابة حتى يقوم المدخل على صحة ، وسعدوا ، بحيث كثير من معاملات الس ، وثبت أن انقضاء ان جمهور الفقهاء ، انهم ذهبوا إلى خلاف قول من ضمن عسهم ، لأن الأصل في العقود والشروط صحة ، إلا أنه نقضه الأثر من رهن عنه وهذا القول هو الصحيح في الحكم بطلان حكم بالحرمة والبيع ، ومعلوم أنه لأحكام الأله حرمة أنه ودخوله ، ولا شيء لا ما أنتم الله ورسوله ، فاعنه ، لا أنه لا واجب إلا ما أوجده الله ، ولا حرام إلا ما حرمة الله ، ولا دين إلا بهرعه . ولأصل في العادات الصلابة حتى يقوم دليل على الأمر ، والأصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على استطلاقات والحرمة ، ' .

وعلى الحق ، فإن شريعة الإسلام مبنية على مبدأ حرية الله فلا في المنسبات التي حرمتها الشريعة عسها . ولا ريب أن الفقهاء في مدارسهم استمدوا احتجوا في مدعى هذا الشذ على القصد ، وأما في المرجعية لهما من موضع وفيهم من يوافق ، ومنهم من يشدد . وفي هذا اختلعت المذاهب في تحريم بعض الأمور ، وفي رقي راحب . ولكن ذلك الفرع وهذا الاختلاف لا يبعد مبدأ الذي قدما ، ولا يؤثران في صحته بشيء .

الفصل الخامس

سبب العقد

البند الاول

التطبيقات الاجنبية

كلمة عامة

ان مسألة السبب في العقود من مسائل واحدة ، ومن الصعب البحث الي سبب ربح العمر و ربح نقود او ربح لا يرى من كدهه سره في معنى السبب في ربح لا يرى من ربح او ربح احد . بحث هو بحث في موقف الشريع الانساني من هذه المسألة .

في روم ، يمكن سبب ان يثبت في العقود الشكاسة ، و ان يشوب العقود ان لا يثبت . في هذه العقود ، ان انتم سبب او ان كان غير مشروع من احد اسماء ، وان القبول أو القضي المعروف ، من ثور كانت بحمي هذا المعاهدة ، و دفع الخداع ، لأجل رفض العقد ، أو كان يحط به حق استرداد ما دفعه الى التعاقد الآخر .^(١)

وقد تطورت هذه الفكرة بعد ذلك ، وسقط اي أيدي الفقه الفرنسي في القرون الوسطى ، ثم أقره القانون المدني الفرنسي ، فقال : وان الموجب ولا سبب أو لا سبب غير الصريح او غير المصحح لا يمكن أن يكون له أي اثر ،

(١) Cassa

(٢) حبرار ، القانون الروماني ، ص ٤٧٦ - ٤٧٩ .

السبب به التبرع به . وكذلك الفئد لآخرى من العقود أسبب مقصوده معيبة .

وانت ترى ان السبب ، وان اختلف بخلاف فئات العقود متعددة ، الا انه واحد في الغية او واحدة من . وهذا يدرك السبب السبب الشخصي على العقد ومثل بوضوح ذلك : في البيع مثلاً سبب الالتزام من جانب البائع هو دفع الثمن من قبل المشتري . وهذا السبب أو العرص مشترك من المقدم هو واحد في جميع البيوع . ولكن الدعة الشخصية على البائع هو ربحه من ثمن في استعانة الثمن . وهذه الرتبة مسبوقة ، وبخلافه بخلاف لآخران والأشخاص ، فمنهم من يدفع لانهق الثمن ، ومنهم من يربح في هبة ، أو في ذبحه ، وفي شراء شيء آخر به ، أو في مر آخر .

والدعة أدنى هو عرص العقد وعبر عنه شرعاً ، وهو عبارة المقصود بالسبب . وعلى كل فلا عورة في الأصل . سبب الشخصي في عقود ، بل العبرة وحده سبب والعرض البصر .

غير ان الأمر يكون على خلاف ذلك في بعض الأحوال ، عندما يكون الدعة معروفة من العرف لآخر ، وعندما يكون هذا الدعة هو والدافع الرئيسي لثمة العقد . وفي مثل هذه الأحوال ، حسن المقدم اذا كان الدعة غير مدح ، كما في عقود اجرة تدور لاجل اسمها به حي الدعة ، وفي عقود اقراض السبب . المقطرة ، وما أشبه . وهذا الموضوع في فهم نظره السبب فدانته ايجاداً لثمة في فرنسا بوجه عام ٣

ويشترط في السبب ان يكون موجوداً حقيقه ، وان يكون صحيحاً وشريعاً . وان اعدم أو كان غير صحيح أو غير مدح اعتبر العقد باطلاً ، وفوق ذلك ، فان قائمة صيربه السبب في الالتزام بخلاف صورة حاجته في العقود المتدعة بتسليمه . وهو الذي احد العاديين في احد هذه العقود ما يجب عليه دون العدة لآخر ، كما لو دفع المشتري ثمن ورخص البائع بسلع المدح ، فيحقق من بعد العقد ان يتقدم ما

(١) Cause réelle (٢)

Cause impulsive (٣) Cause juridique (٤)

(٣) انظر جوسران ، ص ٢ رقم ١٤٥ وما بعده .

الشكل المصوب ، وهو الصلح المعلوم ^١ . ولا يشترط فيه وجود السب ، إلا في بعض المصنوعات ، كالشركة المقتد للحرية أو ما أشبه ^٢ . والفئة الثانية غير شكلية ، بمعنى أن يكون مبني على سب ، متى في اصطلاحهم ، الاعتسار المتقوم ^٣ .

والسب أو الاعتسار المتقوم لا يعني المصلحة المقتد للعتق ، كما في النظرية القديمة ، بل هو العزم الذي يكتسبه الإنسان في الالتزام . وهو ما به العمل ولا يحد من أحدية أو عهد أحد هذه الأمور ، الذي يكون عقدة أو عهداً في عهد المتعهد حر ، وفي هذه الحالة ، كما في "عقد العرس" ، يخدم الاعتسار أيضاً عن الداعش الشخصي .

ويشترط في الاعتبار المتقوم شروط هي :

أولاً : يجب أن يكون لأحد طرفي العقد نص في عهد أحد أن يخدمه كمال واحد عنه شرعاً ، أو ما كان مبرماً في عقد سابق ، فلا يصح العهد ، لأن الاعتسار عقد عديم غير متقوم ، وهذا لا يكفي في المبرم وحده ، في عقود المبرم ، بل يجب أن يخدمه عقود تكون العتق المتقوم على أنه لا يشترط في المبرم المبرم وجود مبدله ، بل في موجبات المبرم .
ثانياً : يجوز في الاعتسار أن يخدم من المبرم الآخر ، وهذا لا يصح في عهد المبرم ^٤ .

ثالثاً : يجب أن يكون الاعتسار حراً ، ولا يكفي أن يكون مصفاً ^٥ .
رابعاً : يجب أن يدفع مالا آخر اعتبار في خدمته نحوه ، ولو جرد من طمعي

(١) Contract under seal

(٢) انظر كتاب آتون ، قانون العقد ، ص ٦٣ .

(٣) Adhesion contract

(٤) Consideration

(٥) ص ٦٢ و ٨٨ وما بعدها ، وخصوصاً ص ٩٢ و ٩٦ و ١٠٢ و ١١٩ .

(٦) انظر كتاب المحامي ، ص ٢٢٧ . (٧) انظر كتاب المحامي ، ص ٢٢٧ .

(٨) انظر كتاب المحامي ، ص ٢٢٧ . (٩) انظر كتاب المحامي ، ص ٢٢٧ .

(١٠) Past consideration (٧)

بدمته ، فلا يصح هذا التجهد ^١ .

وعده ، وهذه القواعد والشروط المتبعة في التسمية في الشريعة الإسلامية ، يجب
مراعاتها ، ولأن بعض العقود المتعددة اعتبرت غير صحيحة لعدم مراعاتها هذه
الشروط جميعاً ، وقد أسسه روح القانون لذلك ، وعرضت للتجديد في الشريعة
أدعان بعض المعدلات على هذه الصورة التقديرية ، إلا أن هذه الاقتراحات لم
تثمر ، لأن ثارت حجة ومرددة في بعض الآراء من العدمية ^٢ .

(١) صاحب مدعي مدعي في علوم عربي ومجاز (جلد ٢ ، ص ٢٠٠) .

(٢) راجع في هذا الموضوع ، ص ١٩٣٧ .

6 (b) interim report of the Law revision committee (1972) (Law Commission)
والخروج من يد المدعي لا يكفي في ١٩٣٧ ص ١٤٠ (Annual survey of English law)
ومقال المترجمين في مجلة المدعي الفصلية (Law Quarterly Review) سنة ١٩٣٨

البند الثاني

الشرعية الاسلامية

تمهيد

نحن نعلم ان مقادير السبب من مباحث ووضوح الفقه ، من
هي من ان في الصفة التي احصت في الضرر والقوانين كذا ، حتى ان اثار ط
السبب كركن ضروري في العقود ، مجمع على الفقه ، وقوانين وفوق ذلك ،
وان اذن ، او ضروري ، مسموحا على طرف واحد او على الجانبين ، خلاف
محاسبي ضروري ، وهو على كل حال من المباحث خادمة في شرح الشرائع
لا عرو ، بل لم يحد منه السبب من ان في درج العقبات المتفاوتة
كدرجته عامة ، وهم في غير مرسوم ، فدرجته من ان في الفقه الا على
طريقتهم العملية واصولهم الاستقرائي .

على ان دعوتهم تحت السبب كضرورة عامة في العقود ، فمهم تحت
ضرورة عامة في غير اصول الفقه ، ولا تحت ضرورة محضة في غير المروء وفي اواب
العقود المتخلفة . وليس من الصعب ان لا يهيل الفقه هذه مسألة مهمة ، فانه اذا
كانت ضرورة سبب ضروري ، واذا كان السبب ركناً حقيقياً للعقد ، فمن بعض
ان لا يحد منه في كتب فقهاء المسلمين ، وهم في ان في موضع اخرى
عددهم في تركه فولا مقداً او غير مقداً الا وضرورة ، ولا بد من عمل او فرضاً الا
وطرفه ، ومن من سكر عقبتهم في الامور وعقبتهم في مقادير الفقه ، كل
دعوى طبعاً مع اعتبار سنة الزمان والمكان .
ونحن لا ينبغي ان نضع في قفص ما كتبوه ، وكل من يريد ان يوضحه فقه ،

وكذلك في الدون الثانية في الدماء ، وهي كجاء من فئة الموحثات ، لا بد من سبب أو مصدر يؤيد منه هذا وأن المحمدية في دعوى عدم ان المدعي وأن لا عن سببه وحده . يعني - من هو من مسمع ، و آخره ، و من من حجة أخرى راجع من - من ي حجة كادس (المدة ١٦٣٧) .

ويبدو من هذا لا من معرفة . يكون حكا أو دلتان المدعي . سبب الوجوب المحرم القوي على ذكره ، لا يجوز ان سبب نفس المدعي من هذا . الحسب في الدعوى . مسمع من عدم ذكر سبب وجوبه . ولكن محله في مدعى هذا أقول ، لأن ، وإن اعترض بقصتي حتى مؤيد المدعي عن سبب المدعي مدعى ، لأن ، في قوله على ذلك . ومع هو في المدعى الحسب المحرم . فقد من وجوب ان عدم الروايات . ذكر ان الله تعالى لا يحرمه على . السبب ، وروى في قوله الامم . من محمد العربي . ان المدعي قد سجد عن بيان سبب الوجوب أو يثبت عليه بيان ذلك * .

ولا بد من الملاحظة ان سبب هذا من سبب المدعى الذي في قوله ، وليس هو بد من معنى الامم . وليس في يكون مستأن في عقد ، يكون من ، هذا عن غيره من مصدر ان تراهم ، كالأف والعصب . ان ، راجع من من راجع ان كل من سبب في ان كل التواضع ، في ان كل حجة من سبب

السبب في الغرور

ان عقد سبب من سبب ان تراهم ، من سبب الامم الذي قد . ويمكن من العقدة . من سبب . من هذه حجة هل سبب في العقد مقرر حصة يسمى السبب ؟

في اجواب عن هذا سؤال ، لأنه من رتبة في السبب . ثم شترطوا

(١) راجع مثلاً الفرائد ، ص ٤٠ ، لا . ص ٢٤٢

(٢) توفي سنة ٤٨٢ هـ . وقد روى عنه ، وروى عنه ، في حجة في قوله . له . وروى عنه ، في حجة كادس ، من ١٣٢ - ١٣٥

(٣) الفتاوى الحثية ، ص ٧٠ . حثية . ص ٢٧٨

ذلك بصورة واحدة حذره ، بل أجه كثيراً ما حذروا من محل العقد وسه .
وبرغم هذا ، فإنه منسج من بعض دراستهم ، تقرب من العبرة السنية ، أو ما
يبدل على تمكينهم فيها بصورة ضمنية .

كل الاستدلال على ذلك من القواعد الفقهية العامة - لا مراد أن من
مدى الشرع الإسلامي - أن كل فعل من محرمات الله بقصد بعمه عرضاً من
الأعراض ،^١ و إذا انقضت في العقود مدبره وأب يؤثر في صحة العقد وفسده
وفي حله وحرمته ،^٢ والعقود من باب منصوص على أنها في حكمها المقصود
منه قبل أن يصح ، وأن يحذف عنه مقصوده قبل أن يصح ،^٣

فإذا ان لكل عقد غرضاً أو حسناً مقصوداً ، وأن كل سب لا يحصل مقصوده
لا شرعاً ، وهذا العرض أو السب يحذف بخلاف ذلك العقود العامة
الرواج مثلاً سبته الأساس والحكمة والمودة ،^٤ وأما ما سبب إرادته الخير
للأهمل ،^٥ والوقوف صبيته ،^٦ إرادة محبوب النفس ،^٧ والمقصود من البيع
والمحرم ، هو إضعاف كل واحد من المعارض ، صير إليه ، وقد كان عدم المنفعة
أو محرم ،^٨ يحصل منه مقصوده ، فبطل عقده وإدراكه عنه ،^٩

وحذره أخرى ، فقد اعتبر الفقهاء أن السب في عقود البيع هو إرادة الخير
والبيع كونه دهن ،^{١٠} وأن سب في عقود إله وجهه هو إرض من الإضعاف
بأنه وجهه إلى قصد إيه كل من المتعدي

وإن سبب من إرضه من إرض السب عدمه هو إرض المباشر
المقصود في العقد ، وهذا يؤيده ما قدم من الشواهد ود سبب من السب .
وإن هذا كله ثبت على إرضه بدون تردد ولا مدعه أن في الشريعة الإسلامية من
الصواب والاحكام ما أصبح له سبب ضرورة السب

١ - إرضه من ٢ من ٢٢٧

(٢) إرضه من ٣ من ٩٦

(٣) المستقصى للفرالي ، ج ١ من ٦١ -

(٤) الفروق ، ج ٣ من ١٧١ .

(٥) مصدره

(٦) الدر المختار ، ج ٢ من ٤٧١ و ١٤٩ .

(٧) إرضه من ٢ من ٢٣٨

ولامع من شجرة ، وهو صاحب أحد ابداه الثلاثة ، و من الوعد كنه
لأرم ونقصي ، على الواعد ونحوه . ومن الألفاء ملك بري وسط ، وهو ان مجرد
الوعد لا يتم أبدا ، إلا ان كان مقرونا بذكر السبب ، وان ادخل الموعود
ككفه ، فحاشا بومه لود . مثله من قول لآخر توضح وثقت كذا ، وتوضح
بذلك ، واجب الوعد .

و لكن في ذلك سبب ولوا ان مجرد الوعد لا يتم الوعد ، ولا يكون
موجبا من مجرد الوعد والعبد لا يفي من وعد بواجب عنه ، ككذب من دس او
اد ، حتى يقيد . فعد . لا يكون للوعد في الحقيقة من الوعد . من
الواجب السابق الموجود .

والا فبعض الألفاء من بعده وسبب من مراجع حقيق . لبثة الوعد
من حاشا بومه لود . قوله د دى ادى مقداره كذا من ، ث ، وعد بومه
ثم اجمع من الاداء ، لا يجوز على ان لا مجرد وعد . د ١٥١٦ .

وكذا ان من وعد غيره وعد بومه لا يتم شيء ، كذا اذا وعد بومه
غيره من وعد على ارضه الفلاحة ، ولا بومه الوعد بومه شيء .

الا ان الامر يكون على خلاف ذلك اذا كان الوعد بومه بضمير
العدوى البرية " فاعلة كانه قدم ان بومه بضمير هكدا ، او اوعده كسب
صور البعق يكون لأرمه . ملاو ، ومن لآخر مع هذا الشيء ، لان ، وان
لم يعضك ثمة ، واعطيت ، ثم بعد المشوي لئس ، ثم على الرجل اداء الثمن
المدكور ، على وعد بومه ، ا دده ٨٤

وبعدا اخرى ، ان الوعد اذا اكس ولس صورة بضمير شرط ، كما في
تعهد الدفع ليدفع عند منع مدسه عن الدفع ، د الوعد بضمير كنه لا رمة . ا

(١) راق ج ٤ من ١٠٢٥ ، و - على ج ١٣ من ١٢٥٧ ، وعلى
ج ٨ من ١١٢٥ .

(٢) شئ في موضع ذلك

(٣) الفتاوى البرارية ج ٣ من ٣ ، بياض الهندية .

٤ لاساء لأرم (ج ١ من ١٠٥٠ ، وسر ج ١ من ١١٠٠)
المدد (ج ٢ من ١٣٧٢)

(٥) البرارية في الموضع المذكور .

فما عند ذلك ، فيكون الوعد مجرداً ، ولا يتم الوفاء به شرعاً .
 وشبهه بوعده المجرّد بالإقرار بالمجرّد . فهذا أيضاً لا يكون سبباً للإتزام ، لأن
 حكم الإقرار هو ظهور المقر به ، لا حدوثه بمادة ، أي أن الإقرار من هذه
 الجهة أحراز لا إثبات . ومنه لو ادعى المدعي على المدعى عليه شيئاً وحين
 صدقه إقراره فقط لا سمح دعواه . وكذلك لو ادعى المدعي عوارة على المدعى
 هذا ربح كبر عروشه من جهة القرض حتى هو كالمدين . وهو مدين في ماله
 أسمع من هذه الجهة ، أسمع دعواه . وما لو ادعى بقوله أن في حصة هذا المرحون
 كذا فربس لأه كالمدين فربس مدينون في ماله مع صدق كونه من جهة القرض ، ولا
 سمح دعواه (١) له ١٦٣٨

وجود السبب

قد بينا الآن أن الوعد المجرّد غير مبرم في الرأى الذي عند الفقهاء ، وذلك
 لأنه لا يثبت أن سبب الوعد من مقصود .
 ولا بد من أن يكون السبب موجوداً حقيقة . مثله لو أسخر أحد الحيات
 لأخر . محل إثم . أجرة ، وكان هذا العمل فريضة واحداً على الآخر قبل العقد ،
 لم يصح لأخيه . مثلاً لو أسخر رجل دروخته لترضع صبيته لم يجز ، لأن
 الأضرار مستحقة عليه . وهذا أن مثل هذا العقد لا يثبت في سبب
 في الواقع . وهذا شبهه في شرعية لا كبره شأنه الاستبعاد المعلوم .
 ولا يشترط وجود السبب في العرض المقصود وحسب . بل يجب دوامه أثناء
 العقد . ومنه يكون العرض هذا سبباً للعقد في حدوده ، وهو يفتن دوامه ما
 دام موجوداً ، وبسبب سقوطه عند زواله .

وبما يوضح ذلك قضية عرّضت على مجلس مشورتي في قرطبة . وخلاصتها أن
 رجلاً استدان من روجه ثلاثين ديناراً ، وأمهله لمدة خمس سنين . ولكنه طلبها
 بعد سنة ونصف . فرفضته الروحفة بطلب حلول الدين وسقوطه الأجل . فرفع القاضي
 أمرها إلى ذلك المجلس فبقي أن غائب لمصحتها ، معللاً بأن هذا الاتفاق كان

(١) له رأى فنده (ج - ص ١٦٩) ، والمناجاة (ج ٢ ص ٣٨) .

قدرة ماله على استعمال حقوقه أو نفيه واحد.

وسكون هذه الاداء مندورة تحت وجوه غير امتياز أو من كان في حكمه كالمجنون ، وعدم اهلية الاداء ، القبيحة ، ومن كان من فقه كالمجنون عليه نفيه ، كونه ناقص الاعية ودفعه ، لأنه ناقص لأخر ، بعض البصيرة دون بعض وأخير ، نحن الذين نرى رشد من كان لأهله ونحن لا نعرض هذا لبعض هذه الأمور ، خصوصاً ، لا نستطيع جمع عوارض ، من ماله أو مكنته ، التي تؤثر في الأهلية ، بل ، نحدد البحث في أهلية المعاهد بوجه عام وفي العوارض التي تؤثر في

المحرم

إن المحرم أهلية معناه المانع وبعضه واحد لاحقاً ، معناه ، أنه به المحلقة مع منع شخص بخصوص من يصره في القوي ، وعن حديث الشخص بعد المحرم كالمجنون ، لأنه ٩٤١ ، وكما هو عليه ، أن المحرم شرعاً هو عدم أهلية له ، وأجزاء من القوي ، وهو هو الذي أدى إلى أن كتب الفقه في محله الأحكام بعده ، والذي سمعته في هذا بعض

على أن هذه الكلمة استعملت في معنى العوي من لاحق في المحلقة ، والمحرم على من لا شخص ليس حراً ، كالمجنون ، لكن المراد هنا من المحرم منع من حراء العي ، لا مع " قدرت القول " ، لأنه ٩٣٤ ، ويكون المحرم على وعن حكمه ، في المحرم الحكمي يشمل من كان محرم عليه له ، دون حواء في حكمه ، وهو من غير السن والجنون والعلة والرق ومرضى موت ، وفي المحرم في الصغير والمجنون والمعوق المحرمون لديهم ، لأنه ٩٥٧

إن المحرم الفقه في هو الذي يحكمه الفقه في بعض الأحوال ، مثل له ذات المحلقة ، للحاكم أن يحرم على غيره ، وعلى المديون بضم (عمره) ، المذنبات (٩٥٨ - ٩٥٩) .

وإن المحرم عليهم طائفة منهم من هو دون الأهلية بآب ، كالمجنون

والطعن غير امير ومهم من هو نفس الاهلية فعند ، كالمعروف والصبي المستر .
ولاشك في ان بحث الحجر والمختور عنهم يعود الى موضوع الاحوال
الشخصية . فهو من مرجع عن بحث في هذا الكتاب له فمصر هب على كفه
موجبه فيه ، وذلك من ناحية علاقته بش ، المعهود .

وبالحجر لا يتعلق في الاصل الا بهمة المعهود أو همة "صرف القوي"
دون عهده المصروف المعنى أي من كلامه . في الجزء الاول ، والتي تخص
بصالح او المستوراة . حقه على الاسم غير ا حقه ، وتحتجور عده ، عبارة محلة
او باسم غير سردهم القوي ، لكن "مستوراة حلا" القدر والحجارة الدس بش
من فقههم ، ولا بد من الضمان على اصله . فبعض من العبر او كان غير مميز
(المادة ٩٦٥) .

ونحن انما نبحث الحجر عند حور ، هي الصغير و حور والعنه ورق والعه
والدس ومرص انوار . وهذا ما ثبت عهده حقه في عهده ، عده الرق لعدم انه ثمة
فيه في الواقع . عده من بوجده و عقود الجاني ، عده من بوجده لا نصعور .
وهي بشي لخصه ، بحث رجوعه بشي . عده من بوجده اي حكمة العهده ، اذا لم
يكن . عده او بوجده في العهده احد . وكذلك عند بعض العهده الاخره
او الزوجية بين اسباب الحجر كما سري .

البند الثاني

الصغر

الأدوار المختلفة

من أجله، يوجب عدي في الأصل بلولادة وهي بلوه د وقد يكون
حراً للحدس من تولده أيضاً ولكن أهنة لأداء توجه عام ، و عهده اليه قد
يوجه حسن ، لا يكون دائماً ، مع هذه الوجوب ، من يشترط من وجود درجة من
التفسير هذه شرعاً كافة لأجل الصغر عن ارتضى الذي هو الركن الأساسي للعقود ،
ولأجل فخير هذه الأهنة ، لا بد من بحث الأدوار الخمسة التي من بها المرء في
حياته . فيكون بحسب تدرجه في هذه الأدوار حراً ، وصغيراً غير مميز ، وصغيراً
مميزاً ، وصغيراً مأذوناً ، فبالأ ، فبالأ .

الخمين

لا يكون الخمين أحد أهلاً للإدلاء وكذا لا يكون أهلاً لوجوب الحقوق
عنه مثله لو اشترى لوى شيئاً له لا يحب عنه الثمن ، ولا يحب عنه أصلاً عفة
الاقارب ولا شيء من الواجبات أبداً
ولكن الخمين من وجوب الحقوق له ، كالأب والوصية والنسب مدلولات
وجن وامرء حراً من ، وخمين بعد من ابنته ، وعينه إلى الخمين ، وإن كان قد
أعطاه له عن الأم حراً من وجه ، إلا أنه مسرد سلطة ومعه الاعتصام ع

(١) شرح التلار لايم ملك (ص ٢٢٤) ، والقواعد لا رحب (القاعدة ٨٤ ص ١٧٨ وما بعدها) .

لذا اعتبر أهلاً للوجوب فيما يعود عليه بالمنفعة .

الصغير غير المتميز

إن هذا هو الأداء عند الضمن لا سيدي الأمن وقت وصوله إلى درجة العهدة والتميز . ولكن ثمة إن أهله الوجوب يكون من أولاده ، كان لا بد من تعين وبيّ نظري في مصالح الصغير غير المتميز ويقوم عنه في أدائه .
هذا إذا في أهله أنه لا تصح تصرفات الصغير غير المتميز القوادة ، وإن كان له ولده ، المادة ٩٦٦ . وهذا الجهر يكون في جميع التصرفات ، سواء ما كان منها غير مبيع كاهته أو الإعارة ، أو ما كان مبيعاً كالاستعارة وقبول الهبة ، أو ما كان متروكاً من هبة الثمن كالتسليم والإعارة والشركة والتسليم . أمّا جمع التصرفات القولية الصادرة عن الصغير غير المتميز باطلة ، لأن العقل والسياسة شرط لصحة الرضى أو بوجوب الرضى الحقيقي ، الذي هو ركن لكل عقد أو لكل تصرف هوولي .^١ وعمدة من قنونات الموجبات والعقود الملزمة على أن تصرفات الشخص مجرد كل التعبد من هبة التمييز (كصغير والمجنون) تمتد كنهانهم سكن . ١١ المادة ١٣١٦ .

أما معنى التمييز ، فهو غير مقدّر بنسبة معينة عند جمهور الفقهاء . فبعضهم عرف المتميز به الذي يفهم الخطأ في رتبة الجواب ، ولا يصح من أن يختلف باختلاف الأرقام ومجوده .^٢ والحقون عرفوه بأنه الذي يعرف أن البيع من حيث الثمن والشراء جالب له ، ويعرف معنى العاقل من التمييز ، ويقصد به تحصيل لربح والعودة .^٣

وهذا ما أحدث به مجلة الأحكام العدلية ، فثبت على أن الصغير غير متميز

(١) في الإعمال منه غير حتى غلبة المولود فيما كان فيه ضعف .

Infans est qui non potest habere quid sit de commodis suis agere

(٢) ابن سراج خطب على سيدي حسن (ج ٥ ص ٦٢) ، ومجلة الأحكام العدلية (ج ١ ص ٣٦١ و ٤٤٤ و ٤٥٨ و ٦٨٤ و ٧٠٨ و ٧٧٦ و ٨٠٩ و ٨٥٥ و ١٣٣٣ و ١٤٤٣ و ١٤٤٧ و ١٤٥٨ و ١٥٣٩) .

(٣) شرح الخرشي على سيدي خليل . ج ٤ ص ٣٤٧ .

(٤) شرح رستم على كثر . ج ٥ ص ١٩١ .

هو الذي لا يملك البيع والشراء ، أي لا يمكن كونه المبيع - أيضاً لم يتك والشرع .
 حالاً ، ولا يميز بين الفاحش ، مثل ان يعش في العشرة بحرية ، من العبد
 البشير . والتفصل اندي عين هذه المذكورات نقاب له حتى يبره : ٩٤٣ م ١٠٤
 وكذلك القانون الذي لم يحدد حتماً مبيعاً للبشر ، ولكن بعض الفوائد
 اعتبرت من البشير سبع سنين وأكثر . ومن هذه القوانين قانون الاحكام الشرعية
 في الاحوال الشخصية المصري^١ ، والقانون الذي في ١٠٤ م ١٠٤ . وهي
 أيضاً من البشير في امور الصلاة عند المسلمين^٢ .

وان وفي الصغير عند الشافعي هو الاب او اخوه ، وهو عند غيره الوصي لم يتوب
 من حبهما ، وعند عدم الوصي يكون الولاء للقاضي او من بعده القاضي والولي
 عند ذلك هو الاب ثم وصيه ثم القاضي^٣ ، اما عند حنابلة في التمسار يقدم وصي
 الاب او وصي وصيه على الجد .

فعله في الحق : ١ ولي الصغير في هذا الباب اولاً ابوه ، ثانياً الوصي
 الذي احضره ابوه وبه في حال حياته اذ مات ابوه ، ثالثاً الوصي اندي به .
 الوصي المختار في حال حياته اذا مات ، رابعاً جده الصحيح أي ابو أبي الصغير
 أو ابو ابي لاب ، خامساً الوصي الذي احضره الجد وبه في حال جده ،
 سادساً الوصي اندي به هذا الوصي ، سابعاً القاضي او الوصي المصوب من قبله .
 (المادة ٩٧٤) .

ولابد من التمسك في أن هذه الولاء لم تكن ، ان الصغير فقط . والولاء على
 نفسه فتكون للأبوة ، ولأخوة ، ولأخوة ، ولأخوة ، على ترتيب الأولاد ، ثم للقاضي . وعدم
 فدية الام على القاضي عند الحلف . وعلى كل حال ، فمصلحة هذا وصي
 من الأول والأول والأول ، وما يجوز لهم بطلان وما لا يجوز ، كما ينبغي بحث

(١) انظر مادة ٢٩٤ م ١ ، وشرحها في (ج ١ م ٢٢٣) وعلى هذا شرح في مصر .
 مصري ، بعد الاحكام المذكورة في كتاب الفقه في سبهي (ج ٣ م ٣٢٨ م ١٠٤) .
 (٢) المستفتى ، ج ١ م ٥٤ .
 (٣) فتح العزيز شرح الوجوه - ج ١ م ٢٩٠ - ٢٩١ ، وشرح حنابلة ج ٢ م ٢٠٧ .

(٤) شرح الوجوه - ج ٢ م ١٠٤ ، وشرحها في ٢٢٧ : ٢٢٨ من الاحكام الشرعية عليه في
 الاحوال الشخصية .

الاحوار الشخصية ، ويجرح عن موضوعه الآن

الصغير المميز

ان أهلية الأداء عند الصغير المميز ناقصة ، لان ادراكه ناقص هذا احراز له
الشرع والقانون بعض التصرفات القوية دون البعض الآخر
ففي قانون الموحد والعقود المدني ، صغر تصرفات المميز ولله الاطلاق بناء
على حسنه ، ولكن شرحت ان تصرفه المميز في العقد المدة ٢١٦ وهو قول
سيد ابي الفقيه المعروف بالسوم ، الصغير لا يصح تصرفه لوجهه صغيراً بل
لوجهه معوقاً

وفي هذه المسألة بعض من تصرف في امتهلة وعند جمهور الفقهاء فقد قسمت
تصرفات المعوق الى ثلاث وهي : التصرفات المقتضية كحداً ، والتصرفات
التي لا تضر به ، والتصرفات الدائرة بين هاتين

فمن جهة واحدة ، التصرفات المقتضية ، عند تصرف الصغير مميز اذا كان في حقه دفع
مقتضى ، وانما سببه ان يود بحرية ، كالتوفيق لطلبه وامه ، ولا يصح تصرفه
لدي هو في حقه ، بل يقتضي اذ كان في حقه ، وان كان في حقه لا آخر
سبب ، وفي عقود الدائرة بين دفع والضرر في الحصر ، فسمي - لا موقوفه على
حاله وانما - ورائه يجوز في اعطائه وعدمه ، وانما مقتضى في حق
صغير احرازه ، ولا فلا - فلا - اذع الصغير فلا الاذع ، كان هذا ذلك السمع
موقوف على حله ، وان كان في حقه ، فان من حقه ، لان عند السمع من
المعقود المترددة في الدفع والضرر في الاصل ١٤ من ٩٦٧

وان هذا القسم العملي يترك على عين معقول وفي الفقه الاولى والثانية ،
ففي مذهبنا صغير موقوف تصرفه المقتضى كحداً وبطلان التصرفات المقتضية
ضرر كحداً انما انشأ الدائرة بين الدفع والضرر ، كالمع والشرع والاستثمار
والاحراز والرهن والاربع والافاض والاستقراض وما شابه ، اذ اعتقد الصغير
اعتقد موقوفه على احرازه اوجي ، لان هذا النوع الذي ان من الصغير المميز

(١) انظر اذع ١٣٠٥ من القانون المدني ، ومن اذع ١٣٠٥
Minor sed tanquam lucus

(٢) حاشية لثاني على الربيعي ، ج ٥ ص ١٩٩ - ١٩٢ .

محرر هذه العقود ، له أيضاً أن يحرره — بعد إخراج يدون إذن منق ، وفق
 ألف عدة القائلة من الأحارة في لاسماء كالآتي في الإهداء ،^١
 ومن القول بعد عقود الصعير أمير التي تدور من البيع والصرف عقوداً
 موقوفة على أحارة أو هو قول أبي حنيفة وهو بث قول حمد بن حنبل أن هذه
 العقود صحيحة فقط إذا دل بها الولي قبل عقدها ، أما الشافعي ، قال بعدم صحة
 هذه عقود أصلاً ، وبأنه لم يورث ، لا ، غير جمع العقود المذكورة ، كما
 مر في باب موقوف ، وفي توجه عدم أن كل منفعة ، يمكن تخصيصها بثرة
 أو لا يجوز تخصيصه من قبل الصعير أمير ، وانعكس انعكس ، فعليه لا يصح
 للصعير عنده أن يبيع وشري ، لأن وجهه قد روي على القدم عليه ، ولكن جمع
 وجهه إذا كان ميراثاً ، لأن قول لا يورث على ، شريح عنه ،^٢ وصحح وجه الصعير
 أمير في باب مذهب ، كما أن عدم إيجاب الحفي ، فعليه لا يجوز وجهه ، كما هو قبل
 توجهه لا في مذهب غيره وجهه^٣

الصعير الميراث المأذون

أن في الميراثات الدائرة من بيع والصرف ، في مذهب الصعير أمير ،
 موافق ، على أن الولي وعلى أحارة ، ولكن هل يورث من الصعير الميراث
 موصي الأحارة ، وفي العقود المذكورة أدون الموقوف على واحد ،^٤
 وهل صح صرف موقوف على أحارة ،^٥
 ومن أحكام الميراث والامام ، بث والامام أحمد بن حنبل في حديث لرواه
 بخور ، بث قول ، ثم حواره ، الامام الشافعي والامام أحمد في لرواه

(١) البسيط (ج ٢٤ ص ١٨٢) ، والقفاوي المدة (ج ٥ ص ١٢٢) .

(٢) ج ١ ص ٢٧٥ ، و (ج ٢ ص ٢٢٧) ،
 و (ج ٧ ص ١٧١) ، و (ج ١ ص ٣٣٧) ، و (ج ٣ ص ٣٣٨) ، و (ج ٤ ص ٣٣٩) ، و (ج ٥ ص ٣٤٠) ، و (ج ٦ ص ٣٤١) ،
 (٣) ج ١ ص ١٩١ ، و (ج ٢ ص ٢٢٧) ، و (ج ٣ ص ٣٣٧) ، و (ج ٤ ص ٣٣٨) ، و (ج ٥ ص ٣٣٩) ، و (ج ٦ ص ٣٤٠) ،
 و (ج ٧ ص ٣٤١) .

فادن يرتفع الحظر عن الصغير بالتزوج ، إلا ان يجبر عليه الوصي إذا امتدان
عدم رشده . ولكن أمواله لا تدفع اليه الا بعد ثبوت الرشد . فالأهنة شيء ونسلم
المال شيء آخر . وثبت الرشد باقرار الوصي . أما اذا أنكر الوصي رشده الصغير
بعد بلوغه ، فالوصي لا يؤمر بتسليم اموال اليه ، لم يثبت هذا الصغير رشده بحجة
شرعية ^١ .

فصوصه ومفادته

هذه هي بيجار خلاصة أهلية الصغير في الشرع الاسلامي وفي مجلة الاحكام
المعدية . ونحن نرى على اخصر الابصار ان الرشد غير محدّد دائماً بنسبة معينة
وفي هذا ما فيه من الصعوبة ليس في معيلائهم مع الصغير ، وما فيه من محال
لتباعد بين هؤلاء ووصائهم .

وفوق ذلك ، فقد أصعب اخطا الاقتصار اليوم بمقتضى اكثر من كتاب في
القدم ، وصار لا بدّ فيه من حيرة وبحر لا يكون في العلم موجوده في سنّ
البلوغ الطبيعي .

لذلك من الحكمة العتبية مجمع دعوى التزوج قبل البلوغ اربعة عشرة
كماً اوضحنا . وكذلك صدر امر سعودي عام ١٨٧١ ^٢ مجمع مجمع دعوى الرشد
من الصغير قبل بلوغه العشرين من العمر ، وليس على ان الحاكم يستمع رأي
بها قبل هذه السنّ لا بعد حكمه . ومع عدم موافق الامم العتبية سلم صغير
أمواله قبل اكمله سنّ العشرين (المذق ١٥ و ٥٩)

ومن نظائر هذا التقييد ما جاء في المذهب الثانية من قانون التجارة العتبية من ان
أهلية لا تجارته ، كان اربعة والعشرين من العمر ، ولا بدّ حسب بحكمة البحارة
الاذن بالاجار بعد الثامنة عشرة .

وبعضاً نصّ قانون العائلة العتبية ، المعمول به في لبنان كما سنرى بعداً ، انه
يشترط في أهلية النكاح ان يكون الحاصل في سنّ الثامنة عشرة فأكثر ،

(١) بقايع (ج ٧ ص ١٧١) ، ونسج عتبيه (ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١)

(٢) من ذي الحجة سنة ١٢٨٨ هـ . تاريخ ٢ ساد سنة ١٢٨٧ مائة .

والمخطونة في سن السابعة عشرة وأكثر، إلا أن يأذن الحاكم بأهل من ذلك، شرطان تكون هيئة الصغير تختمل الرذاع، وأن لا يكون الخطب تحت السابعة عشرة، ولا الخطبة تحت التاسعة من العمر (المواد ٤ - ٧).

وفي تركيا اليوم حدد القانون المدني (المادة ١١) سن الأهلية بتمام السنة الثامنة عشرة. وكذلك هو الأمر في لـ ب. فقد ورد في قانون الميراث والعقود أن كل شخص اسم السابعة عشرة من عمره هو "هل للالتزام"، ما لم يصرح بعدم أهليته في سن ١٥ سنة (المادة ٢١٥). ومن مميزات هذه القاعدة ما ورد في قانون العمل اللبناني من أنه لا يحق لمن لم يبلغ السابعة والعشرين من العمر أن يستعمل متدرباً دون السابعة عشرة من العمر (المادة ١٥).

وإن في دول البحارة لاسيما في الخدمة مع صاحب السفينة التجارية، ولكن المادة السابعة أوجب الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون الميراث وأحياناً جاء في عدم محلي شرعية خدمة شتر في صحة الإفراز أن يكون أمراً متبهماً الثامنة عشرة من عمره (المادة ٤٣). ولكن هذه الخدمة تعادل قانون القانون الأول ١٩٤٦، وكفى من السبع السبعين في الإفراز في مسائل الزواج والطلاق والنسب.

وفي مصر أيضاً بموجب المادة من اللائحة المعدلة من أول السبعين، الإسلامية في هذه المادة تم صدر مرسوم ١٩ تشرين الثاني سنة ١٨٩٦ بمقتضى الرشد، كمن السبعين السبعين على التقويم الهجري. وأحياناً حددتها وث المجلس الحسنة الصادر في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٢٥، حتى وعشرين سنة عبي القديم بيلادي.

أما من الأهلية في القوانين الأوروبية، فإلى تراوح بحسب البلدان بين السابعة والعشرين والخمسة والعشرين. ففي ألمانيا وهولندا وإيطاليا مثلاً، تحدت سن الأهلية بتمام السابعة والعشرين من العمر.

(١) لمرسوم الأسعاعي رقم ٢٤١ صادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢.

(٢) مادة ٢٩ من ٠ حركات لاكوير - سيوري (رقم ٣٣ وهامته).

(٣) أطروحات (س ١٢٢)، وعيرين مدنية: الفرنسي (المادة ٤٤٨)، والألماني.

(المادة ٣٢٣)، والإيطالي (المادة ٣٢٣).

لعمري . وكذلك هو الحكم في تصرفات المحضون غير المطلق التي يجري حال حصوله .
ولكن تصرفاته في حال الادقة صحيحة كتصرفات الدفن (ابدان ٩٧٩ و ٩٨٠) .
اما المعنوي فهو ناقص المهر كالصبي المميز . وقد تصرفته حاكمها كتصرفات
الصبي المميز احياناً (المادة ٩٧٨) . مقتضى المصلحة مثلاً يكون تصرفه القولية
معتبرة اذا كان معها دفع محض للمعنوي ، ويكون غير معتبرة اذا كان فيها ضرر
محض له ، ويكون موقوفه على اذنه وله اذا كان دائرة بين النفع والضرر .

مقارنة

ان معظم الشرائع اليوم على عقود المحضون ، طلة اذا حصلت في حال الحضور .
ولاجل : طال هذه العقود انتزعت بعض الشرائع ، كالتشريع الاكليزي مثلاً ، ان
يكون له في الآخر الذي يعقد مع المحضون عملاً محضاً .
غير ان معرفة حال الحضور وتمييزه من حال الادقة من الامور الصعبة ، التي
تتولد محلاً وسبباً للترافع ، ويحكم المفقود احكاماً تردده من العينة ولا تجد شيئاً
لديك ، وضع الفنون في بعض البلاد ، كفرنسا مثلاً ، نظاماً خاصاً لمجر
المجذوب من قبل القاضي . فبعد هذا دور حكم المحض ، مع المحضون عليه من
الصرف ، سواء اكان في حالة الحضور او في حال الادقة . وهذا شأنه
وايناه في المذهب المالكي .

(١) هو ملايوس (ج ١ رقم ٧٤) ، وأسيون (ص ١٤٢)

(٢) انظر لقانون المدني الفرنسي (ص ٢٨٩ وما بعدها) ، ولاسيما المادة ١٤١٠ .

البند الرابع

السفاهة

كلمة تمهيدية

ليس الفقير في اوراق اقبال مدموماً وحده ، بل التديبر مدموم ايضاً . وليس
الناس من هذه الناحية متساوين . بل هم مهيرون في ذلك ، على درجات متفاوتة
من التقيير والتديبر . ولا شك في ان « خير الامور اوسطها » ، كما قال العرب في
امثالهم ، يدين امر الله تعالى في كتابه الكريم : « ولا يحمل بك مثقال ذرة الى علقك
ولا ينظم كل السطح ويقعد موقفاً محسوراً »^(١)

وعند حي عن الرجل والفقير : « مر ابدن بالاحسان والصدقات ، وامر الشرع
والافئدة . عرفت ان العرب ورداء الزكاه والخراج والضرائب رجاء في لايه
الكثرة » « كانوا من طبقات » روف كاه » وكذا تربي عن اصدقة المال وفحاش
التديبر ، فوضع الحجر على الصغار والضعفاء ومن شبههم ، كما قدما

على ان الخلاف كان في وضع الحجر على كبار السوء ، وهم اشد ضرراً ومن
الخلق بهم ، بمعنى الشرعي الذي يعرفه . قبل بحجر عبيهم وجمع عرفت انهم المصرة
بهم ؟ ام تركهم لحره عصفرون في اموالهم ومصالحهم كما يشؤون ؟ هذه مسألة
احتمل فيها الشرائع واختلفت .

فهي شريعة الالواح الاثني عشر الرومانية كان يحجر على ابدن ونصب عليه

(١) سورة الاسراء (١٧) : ٢٩

(٢) سورة عمه (٢) : ٥٧ و ١٧٢ . ولا يعرف ١٧ / ١٦ . وطه (٢) : ٨١ .

1. 1952-53 2. 1953-54

و فوق ذلک ، و ان اعداء لاجمعہ من مصلحتہ ، ان من واحد نمونہ کمی
من کلام مر قرارہ بعد لا تعمیروہ فی دیرامو دوحہ سیدہ ، و ان کمی
اصولہ سیدہ ، و ان کریمہ و من سیدہ ہی سیدہ

موقف الشرطة الإسلامية

كانت حاف في هذه السنة من التاريخ ١٢٥١ ق. م. في هذه السنة
الاسلامية قد تم حيازة العرب بلاد الحبش وبلاد السودان
الجزائري وبلاد الحبش وبلاد مصر من سنة ١٢٥١ ق. م. في
وعدده جرى في هذه السنة ١٢٥١ ق. م. في هذه السنة
في هذه السنة ، لأن الحرية اعلى من المال .

[illegible]

ولا ورد في الكتاب : ولا تقدر تبذيراً ، ان المبشرين كانوا

(۱) چه تا چه و چه - چه (بعضی و بعضی از) A

(٢) الطائر (ج ٧ ص ١٢٠) ، والبط (ج ٢ ص ١٥٧) .

(٣) المحلى (٨٠٠ رقم ١٣٩٤) : والقائم (ج ٧ ص ١٦٩) .

۱۰۰ - ۱۲۰ من ۱۳۳ و ۱۳۴ و ۱۳۵ (۱۳۶ من ۱۳۷)

(ج ۳ ص ۱۹۵) ، وافى (ج ۴ ص ۵۲۴ وما بعدها) .

نوع الحجر وسروط

ان الرمي المسمى بـ "سقط" لا يعتبر السعة بحجور لذاته ، خلافاً لمحمدين
 وجمهور ، بل لابد من حرك الحاء بالحجر عنه ، وكأنه مثلاً يرون الحجر عنهم
 إلا يحرك الحاء ، فثبت ، وقد سئل عنهم : لانه قد سئل الحسن ، قال ان السعة بحجور
 عنه لذاته دون حرك الحاء ، أي حرك الحاء في ، وان الحجر يزل عنه من غير حرك
 الحاء ، وكأنه روي عن الحسن بن ، انه جاز ، الحجر على سعة من قبل
 انه وحده ، ولكن قومه يبر مشهوراً *

وعلى كل ، والحجر على السعة يكون عاماً ، يعني انه لو كان احد الناس عن
 في بعض الصفات خاصة ، ومشهور انه لا يحجر عنه حجراً خاصاً في ذلك النوع
 من شروط *

رسكون الولاء على سعة الحجور ، في الرمي - ثم - ويجوز للحاكم
 ضمها في نصب وجهه ، في ذلك لا يجوز ، ومما كان احد ثبوتها ، ونصب
 على الرمي ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز
 من قبل الحاء (١٩ - ٥٥ - ٩٨٦) ، وان السعة الحاء ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز
 لا ، وحده واحد ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز
 " انه مشهور في حجره من ان حرك الحاء ، ٩٩٧٥ - ١٩٨٥ - ٩٩٧٥

وشتر ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز
 اراد حجره من حرك الحاء ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز
 حرك الحاء ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز
 عنه ، وكونه عمدة ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز
 (٩٩٧٥ - ١٩٨٥ - ٩٩٧٥)

ولا ر من ملاحظة ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز ، في ذلك لا يجوز

-
- (١) شرح الخطيب وجامعه شرح احوال ، ص ٢٠٠ ، و (١٦٣) ،
 وسبي (ج ٤ ص ٥٢٥) ، والمؤنة الكه - ١٣٠ ص ٢٠٠
 (٢) فتح العزيز ، ج ١٠ ص ٢٨٦ .
 (٣) فتح العزيز ، ج ١٠ ص ٢٨٨ .
 (٤) فتح العزيز ، ج ١٠ ص ٢٨٨ .
 (٥) فتح العزيز ، ج ١٠ ص ٢٨٨ ، وسبوه كى في جامع الكور

العقاري في سوريا ولبنان ، وأنه لا يتم بالشر في الجرائد فقط بل ان الاحكام
القضيه بالحجر ، كما ان تقيد حرية الملك المحجور عليه بصرفه في عقاراته وحقوقه
العقبيه العقاره ، بمعنى ان سجل في صحيفة عقاراته المدونه في السجل العقاري ،
حتى تكون ذا مفعول نجه من يعاقد معه من الناس^١

أثر الحجر

لا أثر للحجر على معاملات السبه السابقة لحكم الحجر . هذا قالت المحقة :
« تصرفات السبه التي تتعلق بمعاملات القولية الواقعة بعد الحجر لا تصح . ولكن
بصرفه قبل الحجر كصرفات - ثوالس - (المادة ٩٩١)
وان السبه المحجور عنه لا يكون عديم الأهليه في تصرفات والعقود ، بل
تكون أهليه ناقصة فقط . وهو يوجه عدم تصرف في المعاملات كالصغير (المادة ٩٩٠)
(المادة ٩٩٠) . وقد مرتب معاً حكام هذا الصغير والخلاف في ذلك من العقباء .
وذن في الجملة ، تكون عقود سبه مقبولة دون احرقة لحكم اذا كان همها
تفيع محض ، وتكون غير مقبولة ولو اضمحلت الحظ اذا كان همها صرف محض ،
وان ما كان دثاراً من التفيع والتصرف ، كالبيع مثلاً ، فلا يكون نافذاً إلا اذا
وئى لحكم فيه مفعلة واحده (المادة ٩٩٣) ، وذلك خلاف لما يعي . ولا يصح
هذه العقود باطله أيضاً^٢ .

رد عليه ، جاء في الجملة انه لا يصح حرار السبه المحجور بدين لأحر مطلقاً .
أما حقوق الناس التي هي على المحجور فتؤدى من ماله . وكذلك يقع من مال
السبه عليه وعلى من يرمته ففهم . ولكن اذا استقرض السبه المحجور عليه ،

(١) جم المادة بسبعه من الصادر في ١٨٨٥ الصادر في ١٥ مارس ١٩٢٦ (المادة
بالاقتار به من القرار ٤٥ ر الصادر في ٢٠ مارس ١٩٣٢) . موقعة سبه من القرار
ذي العدد ١٨٩ الصادر في ١٥ مارس ١٩٢٦ (المادة غرار ٣٩١ ر - الصادر في
١٣ كانون الأول سنة ١٩٣٩) . وظهر من اجراء محكمة لأستيف الملاحظة في بيروت
في المحكمين يوم ٤٩ الصادر في ١٢ حزيران سنة ١٩٤٤ ، ورجم ١٣ الصادر في ١٣ شباط
سنة ١٩٤٣ .

(٢) الوعر (ج ١ ص ١٧٦) . ورجحه فتح نمر (ج ١٠ ص ٢٨٨) .

هوام وصرفها في معتقه فلا يجيز القاضي منها إلا ما صرف بالقدر المعروف ويبطل الزائد عليه ^١.

هذا في المعاملات المالية التي تقع تحت الحجر. أم، المعاملات التي لا تقل المسح، كالطلاق والعاق، فلا تأثير للحجر عليها. وكذلك لا تأثير للحجر على السكاح في المذهب الحنفي وفي رواية عن ابن حنبل، خلافاً للشافعي الذي قال بعدم صحته زواج السفية. أم في المذهب المالكي، فراح السعة يتوقف على احصاءة الولي كما في عقود الدائرة من البيع والمهر ^٢. وقد كان أيضاً في غير ذلك من العقود ومعاملات خلاف بين المذاهب، لا يرى محلاً لتفصيله.

(١) شرميزاد ٩٩٢ و ٩٩٤ و ٩٩٦.

(٢) الفتاوى العددية (ج ٥ ص ٦١) وفتح مبرر في موضح مذكور، والقوانين الفقهية

(ص ١٩٧)، والتي (ج ٧ ص ٣٩٧).

المروءة

[illegible]

وہیں وہ محض فی بحث میں بڑے ذوقی ہوتے ، یہاں وہ محض دیکھنے اور
کاتب الہیات کے لیے مادی عدا ہے ، وہیں سے حق و شرف کی صورت
میں وہ اپنے راز میں اوجہ و سبکی رہتا ہے ۔ لیکن اس کے ساتھ ہی ہمارے تصور

وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخه وأمهه في وقت المرأة
حقوق الارث وحقوق اخرى كثيرة كانت بحوزة أمه في احمد بن عرق
الرجل والمرأة في الامة بوجه عام .

• Levitate amount (x)

(٢) عايش، الاحكام (١٩٠٤) - (Cairo, 1, 190)

(٤) انظر مثلاً الفروق القرآني، ج ٣ ص ١٢٦.

غير ان يصره فلا من يجمع ، كالحسن والصبر ، ويحده ويحد من حده
 وغيره ، قالوا ان يصابه من تحت الحجر ، لا من تحت ريشته ، ورجل في
 حرف الله ، اندكوس في لايه الكرند ، ولا ياتو السهم ، ولا
 وكذلك روي عن الامام مالك في قوله المشهور عن : عنه ان الله لا يخرج
 من حجر الا بالبرق والرشد ، وانما من في ولانه انهم اوردوه ، حتى يؤمن
 وشدها او حتى تنقضي بعد ارجاء هذه الحيف في محله من الدم ، الا انه اعوام .
 وانه يجوز لا يصاب الا بعد ان يبرئ من الروح ، اي لا يفتن عن حجره
 اس : ان الرشد ، وروي ايضا عن عمر بن الخطاب والقاضي شريح والشعبي
 واسحاق واحمد بن حنبل في رواه عن مشهوره عنه انهم يروا ان الله لا يخرج
 الا من بعد ان يبرئ من الروح ، وروي عنه في كتاب ارج
 ان هذا الصديق على هذه الرأفة ، فمن جمهور الفقهاء ، ورواه ابو حنيفة
 وشعبي ، من حسن في الردة المشهورة عنه واليوري وعبد الوان الماس
 ، ورواه شعبي ، وان الله ، جميعهم يروا ان الله ، كالمعنى في احكام الحجة والبرق
 ورجله ، وان الله في هذه المخرج في هذه الاخرى في ذلك ، ورواه في
 في ، وان الله ، ورواه اخرى بسند الاوثر بخلافه ، ان الله لا يخرج عن حقه
 ان الله في

وهو قول لا شك عنه من جهة قبول الرأفة ، ولكن من جهة عدم وجوب
 ، وروي عنه ارج ، يعني الامر خلاف ومصيل الى المذهب ، فلهذا
 حوزوا الله ، وان الله الرشد تخرج عنه ، خلاف في لايه ، ورواه في

١ - في هذا الحديث ، عن الرابي ، ج ٢ ص ١١٣ ، وشرح في على
 ج ٣ ص ١٤ ، من ان الله لا يخرج عن حقه ، ولا يفتن عن حجره ، ولا
 ، ورواه في ج ١ ص ١٣٤ ، ورواه في ج ١ ص ١١٥ ، وشرح في ج ٨
 ص ١٣٥٢

٢ - في هذا الحديث ، عن الرابي ، ج ٣ ص ١١٤ ، وشرح في ج ١ ص ١١٧ ،
 ورواه في ج ١ ص ١١٧ ، وشرح في ج ١ ص ١١٧ ، وشرح في ج ١ ص ١١٧ ،
 وشرح في ج ٨ ص ١٣٥٢ ، وشرح في ج ١ ص ١١٥ ، وشرح في ج ١ ص ١١٥ ،
 وشرح في ج ٨ ص ١٣٥٢ ، وشرح في ج ١ ص ١١٥ ، وشرح في ج ١ ص ١١٥ ،
 وشرح في ج ٨ ص ١٣٥٢ ، وشرح في ج ١ ص ١١٥ ، وشرح في ج ١ ص ١١٥ ،

لا رواج لأموي^١ وعلى كل حال لم يوسع في هذه المسألة ، لأنهم لم يثقوا بوجه
خاص في بحث الأحوال الشخصية

تأثير الزواج على أهلية المرأة

منذ الشريعة الموسوية^٢ وعقود من الشرائع القديمة إلى وقت قريب عرفت
معظم الشرائع الأوروبية ، كما كتب المرء المتزوجة بوجه عام لا تملك أهلية التصرف
في ماله أو أهلية التعاقد إلا بأذن زوجها

ففي فرنسا ، نص قانون نابليون^٣ في ذلك على أن المرأة لا تملك أهلية
عدم أهلية الزوج ، وذلك بما يقع تحت السلطة الزوجية ، ولا يصح تصرف
وعقوده إلا بموافقة زوجها ، وذلك الفتي وهذا النص على الزوجية لم يمس
لأنه امرأة من أمه المتزوجة ، وفيها خلاص من المستثنات التي أتت في القوانين
الإصلاحية ، كقانون ١٣ يونيو سنة ١٩٠٧ الذي أعطى الزوجة حرية التصرف
بمساحة من كسبها ، فقد قبلت هذه المسألة أهلية الزوجية موجودة في فرنسا ،
برغم مبدأ الكفالة والعنف ، ورغم أن القانون ١٨ - ١٩ - ٢٠ سنة ١٩٣٨ ، الذي
نص على أهلية الزوجة المدة المدة ، ولم يتوكل للزوج إلا حق الاعتراض إذا
تعاظمت زوجته حرية أو مهنة غير لائقة^٤ .

وكذلك في بولندا ، كما كتب المرء المتزوجة لا تملك أهلية التصرف في أمواله
بدون إذن الزوج ، ولم يقع هذا النص إلا في أواخر القرن التاسع عشر
وإنما في معظم البلاد الأوروبية ، كان الزواج حتى القرن العشرين مبدأ التمييز
أهلية الزوجية غير أن هذا التمييز لم يؤثر فيها جميعاً إلا في عدد من الدول

(١) المروى ، ج ٣ ص ١٢٧

(٢) كتب المقاربات والمقالات ، لمحمد حافظ مصري ، المادة ١٦٥ .

(٣) رجع على ٢٦٥ و ٢٦٦ من قانون نابليون ، وكجموعة قوانينه في

(لغة ١٩٣٨ ص ٧٧٢ ، وكتاب من (Ancel) ، مطبوع في باريس سنة ١٩٢٨ ص ١٠٠
" L'unité de la capacité civile de la femme mariée d'après la loi du
18 février 1938 " .

(٤) انظر بصورة خاصة قوانين أموال الزوجات لسنة ١٨٧٠ ولغة ١٨٨٢

Moved Women's Property Acts 1870 and 1882

في اثناء سنة ١٩١٩، وفي رومانيا سنة ١٩٣٢، اقام في امستردام وسويسرا،
 هالقيون امدى في امستردام، في اوجده والرحل من حيث تعبئة التعريف
 والعباد.

وأي حجاب هذه المعاملة الشدة التي منسوبة إلى روحه الأولى في وقت ليس
ببعيد ، والتي في غير ذلك من هذه الروايات لا يلاحظ في روحه ، كما أن روحه في
الشرعية الإسلامية ، روحه في جميع هذه الروايات ، نفس واحد من شتى
فقد كان جمهور عقلاء ذلك الزمان قد ذهبوا إلى أن روحه في ذلك الوقت ، ملك الأرض ،
سواء كان من روحه أم لا ، لأن الروح ليس له ولاية على مواهب الدنيا
ولم يشأ عن جمهور الأئمة ما ثبت في هذه الروايات ، من بعد لأهنة الروح
روح حرق في هذه الحوادث ، من بعد روحه ، من بعد أن حرق فيه عروس ،
كأنه روحه ، والأدلة في هذه الروايات ، كبرية روحه ، كبرية روحه ، كبرية روحه ،
البحر من روحه ، وكما أن روحه في ذلك الوقت ، من الخراج ، أما التصرف به
عروس ، كاشف من روحه ، وكما أن روحه في ذلك الوقت ، من الخراج ، أما التصرف به
على روحه ، من لا حجب في روحه ، كما أن روحه في ذلك الوقت ، من الخراج ، أما التصرف به
في ذلك الوقت ، من لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ،
وقد ثبت في ذلك الوقت ، من لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ،
لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ،
ولا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ، من لا حجب في روحه ،

هو مؤيد من المذهب الوهابي في الدين والسياسة وهو مؤيد من عقود الميراث والطلاق، ويعتقد في عقود الميراث أن الميراث يجب أن يوزع بين جميع الورثة، ولا يجوز أن يذهب إلى أحد الورثة.

(۱) حیر کوں دکان ۱۰۳۴ء سے ۱۰۳۵ء تک ۲۵۰ روپے ۱۹۲۵ء سے ۱۹۲۶ء
 وسمین (۱۰۳۵ء سے ۱۰۳۶ء) ۲۵۰ روپے ۱۹۲۶ء سے ۱۹۲۷ء ۲۵۰ روپے

[illegible]

۱۶ (۳-۴) ۱۳۵: ۱۳۵ (۳-۴) ۱۳۵: ۱۳۵

(۳) روزه و نماز در تمام ایام و احوال

(١) روم و داود و ح : = م ي ب د ا ج ه ز ح ط ث د ذ ر

والفتح الكبير في الموضع المذكور .

الاسماء لا تكون في هذه الموضع
الاسماء خير آية

وعمی کل وود ————— جودان عذرا کرمه سیدف + اندی بحر جان
بیشا هذا .

وہ صرف احمد لکھنوی ہی تھا جو ان کے ساتھ

لا أحد واحد في كل واحد من هذه المجموعات
 مودة متبادلة واحدة مشتركة .

[illegible]

١ - هم الف - ٢ - ج - ٣ - د - ٤ - هـ - ٥ - و - ٦ - ز - ٧ - ح - ٨ - ط - ٩ - ي - ١٠ - ك - ١١ - خ - ١٢ - ع - ١٣ - ق - ١٤ - ش - ١٥ - ص - ١٦ - ض - ١٧ - ظ - ١٨ - غ - ١٩ - ف - ٢٠ - ب - ٢١ - ت - ٢٢ - ث - ٢٣ - ج - ٢٤ - د - ٢٥ - هـ - ٢٦ - و - ٢٧ - ز - ٢٨ - ح - ٢٩ - ط - ٣٠ - ي - ٣١ - ك - ٣٢ - خ - ٣٣ - ع - ٣٤ - ق - ٣٥ - ش - ٣٦ - ص - ٣٧ - ض - ٣٨ - ظ - ٣٩ - غ - ٤٠ - ف - ٤١ - ب - ٤٢ - ت - ٤٣ - ث - ٤٤ - ج - ٤٥ - د - ٤٦ - هـ - ٤٧ - و - ٤٨ - ز - ٤٩ - ح - ٥٠ - ط - ٥١ - ي - ٥٢ - ك - ٥٣ - خ - ٥٤ - ع - ٥٥ - ق - ٥٦ - ش - ٥٧ - ص - ٥٨ - ض - ٥٩ - ظ - ٦٠ - غ - ٦١ - ف - ٦٢ - ب - ٦٣ - ت - ٦٤ - ث - ٦٥ - ج - ٦٦ - د - ٦٧ - هـ - ٦٨ - و - ٦٩ - ز - ٧٠ - ح - ٧١ - ط - ٧٢ - ي - ٧٣ - ك - ٧٤ - خ - ٧٥ - ع - ٧٦ - ق - ٧٧ - ش - ٧٨ - ص - ٧٩ - ض - ٨٠ - ظ - ٨١ - غ - ٨٢ - ف - ٨٣ - ب - ٨٤ - ت - ٨٥ - ث - ٨٦ - ج - ٨٧ - د - ٨٨ - هـ - ٨٩ - و - ٩٠ - ز - ٩١ - ح - ٩٢ - ط - ٩٣ - ي - ٩٤ - ك - ٩٥ - خ - ٩٦ - ع - ٩٧ - ق - ٩٨ - ش - ٩٩ - ص - ١٠٠ - ض - ١٠١ - ظ - ١٠٢ - غ - ١٠٣ - ف - ١٠٤ - ب - ١٠٥ - ت - ١٠٦ - ث - ١٠٧ - ج - ١٠٨ - د - ١٠٩ - هـ - ١١٠ - و - ١١١ - ز - ١١٢ - ح - ١١٣ - ط - ١١٤ - ي - ١١٥ - ك - ١١٦ - خ - ١١٧ - ع - ١١٨ - ق - ١١٩ - ش - ١٢٠ - ص - ١٢١ - ض - ١٢٢ - ظ - ١٢٣ - غ - ١٢٤ - ف - ١٢٥ - ب - ١٢٦ - ت - ١٢٧ - ث - ١٢٨ - ج - ١٢٩ - د - ١٣٠ - هـ - ١٣١ - و - ١٣٢ - ز - ١٣٣ - ح - ١٣٤ - ط - ١٣٥ - ي - ١٣٦ - ك - ١٣٧ - خ - ١٣٨ - ع - ١٣٩ - ق - ١٤٠ - ش - ١٤١ - ص - ١٤٢ - ض - ١٤٣ - ظ - ١٤٤ - غ - ١٤٥ - ف - ١٤٦ - ب - ١٤٧ - ت - ١٤٨ - ث - ١٤٩ - ج - ١٥٠ - د - ١٥١ - هـ - ١٥٢ - و - ١٥٣ - ز - ١٥٤ - ح - ١٥٥ - ط - ١٥٦ - ي - ١٥٧ - ك - ١٥٨ - خ - ١٥٩ - ع - ١٦٠ - ق - ١٦١ - ش - ١٦٢ - ص - ١٦٣ - ض - ١٦٤ - ظ - ١٦٥ - غ - ١٦٦ - ف - ١٦٧ - ب - ١٦٨ - ت - ١٦٩ - ث - ١٧٠ - ج - ١٧١ - د - ١٧٢ - هـ - ١٧٣ - و - ١٧٤ - ز - ١٧٥ - ح - ١٧٦ - ط - ١٧٧ - ي - ١٧٨ - ك - ١٧٩ - خ - ١٨٠ - ع - ١٨١ - ق - ١٨٢ - ش - ١٨٣ - ص - ١٨٤ - ض - ١٨٥ - ظ - ١٨٦ - غ - ١٨٧ - ف - ١٨٨ - ب - ١٨٩ - ت - ١٩٠ - ث - ١٩١ - ج - ١٩٢ - د - ١٩٣ - هـ - ١٩٤ - و - ١٩٥ - ز - ١٩٦ - ح - ١٩٧ - ط - ١٩٨ - ي - ١٩٩ - ك - ٢٠٠ - خ - ٢٠١ - ع - ٢٠٢ - ق - ٢٠٣ - ش - ٢٠٤ - ص - ٢٠٥ - ض - ٢٠٦ - ظ - ٢٠٧ - غ - ٢٠٨ - ف - ٢٠٩ - ب - ٢١٠ - ت - ٢١١ - ث - ٢١٢ - ج - ٢١٣ - د - ٢١٤ - هـ - ٢١٥ - و - ٢١٦ - ز - ٢١٧ - ح - ٢١٨ - ط - ٢١٩ - ي - ٢٢٠ - ك - ٢٢١ - خ - ٢٢٢ - ع - ٢٢٣ - ق - ٢٢٤ - ش - ٢٢٥ - ص - ٢٢٦ - ض - ٢٢٧ - ظ - ٢٢٨ - غ - ٢٢٩ - ف - ٢٣٠ - ب - ٢٣١ - ت - ٢٣٢ - ث - ٢٣٣ - ج - ٢٣٤ - د - ٢٣٥ - هـ - ٢٣٦ - و - ٢٣٧ - ز - ٢٣٨ - ح - ٢٣٩ - ط - ٢٤٠ - ي - ٢٤١ - ك - ٢٤٢ - خ - ٢٤٣ - ع - ٢٤٤ - ق - ٢٤٥ - ش - ٢٤٦ - ص - ٢٤٧ - ض - ٢٤٨ - ظ - ٢٤٩ - غ - ٢٥٠ - ف - ٢٥١ - ب - ٢٥٢ - ت - ٢٥٣ - ث - ٢٥٤ - ج - ٢٥٥ - د - ٢٥٦ - هـ - ٢٥٧ - و - ٢٥٨ - ز - ٢٥٩ - ح - ٢٦٠ - ط - ٢٦١ - ي - ٢٦٢ - ك - ٢٦٣ - خ - ٢٦٤ - ع - ٢٦٥ - ق - ٢٦٦ - ش - ٢٦٧ - ص - ٢٦٨ - ض - ٢٦٩ - ظ - ٢٧٠ - غ - ٢٧١ - ف - ٢٧٢ - ب - ٢٧٣ - ت - ٢٧٤ - ث - ٢٧٥ - ج - ٢٧٦ - د - ٢٧٧ - هـ - ٢٧٨ - و - ٢٧٩ - ز - ٢٨٠ - ح - ٢٨١ - ط - ٢٨٢ - ي - ٢٨٣ - ك - ٢٨٤ - خ - ٢٨٥ - ع - ٢٨٦ - ق - ٢٨٧ - ش - ٢٨٨ - ص - ٢٨٩ - ض - ٢٩٠ - ظ - ٢٩١ - غ - ٢٩٢ - ف - ٢٩٣ - ب - ٢٩٤ - ت - ٢٩٥ - ث - ٢٩٦ - ج - ٢٩٧ - د - ٢٩٨ - هـ - ٢٩٩ - و - ٣٠٠ - ز - ٣٠١ - ح - ٣٠٢ - ط - ٣٠٣ - ي - ٣٠٤ - ك - ٣٠٥ - خ - ٣٠٦ - ع - ٣٠٧ - ق - ٣٠٨ - ش - ٣٠٩ - ص - ٣١٠ - ض - ٣١١ - ظ - ٣١٢ - غ - ٣١٣ - ف - ٣١٤ - ب - ٣١٥ - ت - ٣١٦ - ث - ٣١٧ - ج - ٣١٨ - د - ٣١٩ - هـ - ٣٢٠ - و - ٣٢١ - ز - ٣٢٢ - ح - ٣٢٣ - ط - ٣٢٤ - ي - ٣٢٥ - ك - ٣٢٦ - خ - ٣٢٧ - ع - ٣٢٨ - ق - ٣٢٩ - ش - ٣٣٠ - ص - ٣٣١ - ض - ٣٣٢ - ظ - ٣٣٣ - غ - ٣٣٤ - ف - ٣٣٥ - ب - ٣٣٦ - ت - ٣٣٧ - ث - ٣٣٨ - ج - ٣٣٩ - د - ٣٤٠ - هـ - ٣٤١ - و - ٣٤٢ - ز - ٣٤٣ - ح - ٣٤٤ - ط - ٣٤٥ - ي - ٣٤٦ - ك - ٣٤٧ - خ - ٣٤٨ - ع - ٣٤٩ - ق - ٣٥٠ - ش - ٣٥١ - ص - ٣٥٢ - ض - ٣٥٣ - ظ - ٣٥٤ - غ - ٣٥٥ - ف - ٣٥٦ - ب - ٣٥٧ - ت - ٣٥٨ - ث - ٣٥٩ - ج - ٣٦٠ - د - ٣٦١ - هـ - ٣٦٢ - و - ٣٦٣ - ز - ٣٦٤ - ح - ٣٦٥ - ط - ٣٦٦ - ي - ٣٦٧ - ك - ٣٦٨ - خ - ٣٦٩ - ع - ٣٧٠ - ق - ٣٧١ - ش - ٣٧٢ - ص - ٣٧٣ - ض - ٣٧٤ - ظ - ٣٧٥ - غ - ٣٧٦ - ف - ٣٧٧ - ب - ٣٧٨ - ت - ٣٧٩ - ث - ٣٨٠ - ج - ٣٨١ - د - ٣٨٢ - هـ - ٣٨٣ - و - ٣٨٤ - ز - ٣٨٥ - ح - ٣٨٦ - ط - ٣٨٧ - ي - ٣٨٨ - ك - ٣٨٩ - خ - ٣٩٠ - ع - ٣٩١ - ق - ٣٩٢ - ش - ٣٩٣ - ص - ٣٩٤ - ض - ٣٩٥ - ظ - ٣٩٦ - غ - ٣٩٧ - ف - ٣٩٨ - ب - ٣٩٩ - ت - ٤٠٠ - ث - ٤٠١ - ج - ٤٠٢ - د - ٤٠٣ - هـ - ٤٠٤ - و - ٤٠٥ - ز - ٤٠٦ - ح - ٤٠٧ - ط - ٤٠٨ - ي - ٤٠٩ - ك - ٤١٠ - خ - ٤١١ - ع - ٤١٢ - ق - ٤١٣ - ش - ٤١٤ - ص - ٤١٥ - ض - ٤١٦ - ظ - ٤١٧ - غ - ٤١٨ - ف - ٤١٩ - ب - ٤٢٠ - ت - ٤٢١ - ث - ٤٢٢ - ج - ٤٢٣ - د - ٤٢٤ - هـ - ٤٢٥ - و - ٤٢٦ - ز - ٤٢٧ - ح - ٤٢٨ - ط - ٤٢٩ - ي

(١) ج ١ ص ٢٠٠
(٢) ج ١ ص ٢٠٠
(٣) روي في الصحيحين وفي كتيبي - ج ١ ص ٢٠٠
وصححه في ج ١ ص ٢٠٠
(٤) ج ١ ص ٢٠٠

البند السادس

مرض الموت

العرف

رأيت في بعض كتب تكون مرض العفن من الاجعير أو المقعد نهيبة العفد
والصدفات القوية ولا شك في ب مرض الحسد لا تحوله مدناً على هذه
لأهله غير ان الامر يكون على خلاف ذلك في حذوه مرض الموت

وان هذا المرض في الاصطلاح هو امراض الذي حكة العطب كبرة الموت
وهو مرض الذي يكون في خوف اهلاؤه ، و هو الرهاب من
الدم من تحذو الخوف ، و هو العفد عن الالب الى سجد وعجز السوفى عن
الالب الى ذكائه ، والذي عجز امراء عن اذنه مصحح داحس يتم . ولا
شك في ريث ب يكون امراض من تحت فرائس .

وان مرض الموت من على غلة وجود خوف هلاك لها بعد من هذا المرض
اسم الحارة وذات الحسد و منه لا احرب واليوس والرمد من المقعد
و يتوحد فيها كالحرس يصحح شام لكن مرضه تود ديوه فبوه

و كذا ثم يكن بعض الامراض من خلاف ه من مثلاً هذه الكون من
امراض الموت . وكن عند الحسد من ذاحس مرض وعجز السوفى يحول لا خوف
الموت ، فهو كالحصيص ، وقد حصد في معنى التحذو في هذه الحالة ويطيرام ،
و كذا معجم اى العرف ، و قد مره معجم سنة ، القوي على الرئي التي في
و قد مره اخرى ، ولرئي الحضي الخ لا يصح توتر مرض الموت امراض الذي بعد
اي اكثر من سنة ، الا اذا شدة مرضه وعجز حث المرض فعدت بحسب

بصرف تصرف مصر بموجب ذلك على ارض مصر اسرع محرم .
 مضبوطة هؤلاء ، و ان يحكي حقوقهم التي ينبغي في تركه عدووه .
 وهذا الامر ضروري ، ينبغي ان ارضى و هو حق ولا يملك الا ان
 الدماء ، ان غير محذور حرام ، ان من هذه الحوادث ، لا سيما في
 وعقود البراءة في كل واحد من هذه الحوادث في البراءة والعقود
 ابيه ، مع هذه الحوادث من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 ولا بد من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 وهذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 وحدها ، ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 ان هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 ولا بد من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 و ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 مع و ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 العزم ، ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 و ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 و ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 من لا بد من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،
 ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،

عقود المعارضه

ان من هذه الحوادث ، ان من هذه الحوادث ،

ذلك هو ان المذبح لا يبعد قليلاً في مذهبهم فلا يبعد السورج عنها في مرض الموت
مصر بالعماء والورد ، الذين على حقهم في عن تركه

وبعد ذلك وفي سنة ١٨٨٠م كان من بين ما جرى عليه من أعماله
أن يبيع داره الواقعة في سوق الموقوفة استيفاء لخصمه .

وفي سنة ١٨٨٠م كان من بين ما جرى عليه من أعماله
أن يبيع داره الواقعة في سوق الموقوفة استيفاء لخصمه .

وبعد ذلك وفي سنة ١٨٨٠م كان من بين ما جرى عليه من أعماله
أن يبيع داره الواقعة في سوق الموقوفة استيفاء لخصمه .

وبعد ذلك وفي سنة ١٨٨٠م كان من بين ما جرى عليه من أعماله
أن يبيع داره الواقعة في سوق الموقوفة استيفاء لخصمه .

وبعد ذلك وفي سنة ١٨٨٠م كان من بين ما جرى عليه من أعماله
أن يبيع داره الواقعة في سوق الموقوفة استيفاء لخصمه .

وبعد ذلك وفي سنة ١٨٨٠م كان من بين ما جرى عليه من أعماله
أن يبيع داره الواقعة في سوق الموقوفة استيفاء لخصمه .

ورثته إلا سيرة الدين بعد وفاة مورث، وتصح لأجنبي بقسمة ثلث التركة لأكثر من
 مثله في اربعة دنانير المجلة : إذا وهب امرؤ في مرض موته شيئاً لأحد ورثته ،
 ومدة مرضه بحجر سيرة الورثة ، لا صح في هذه رواية وهب رستم مـ
 إليه دون حرج الموهوب من ثلث ماله صححه ، وإن لم يخرج ولم يحل الورثة
 إليه فصح في ما يخرج من الثلث ويحجر الموهوب له عودته اليه ، (إدلة ٨٧٩)
 ومثله بيع المحل فهو لا يفسد إذا كان بقسمة أحد الورثة إلا بإجازة الباقيين
 (إدلة ٢٩٣) ويحجر ربه كان لأحسب ولكن لا يصح من ثلث ماله ، وإن كان
 اثنتي عشرة مائة (أي خمسة) صح ، وإن كان الثلث لم يصب به ثم اشتري بثلث
 مائة من ندين وعشرة مائة ، وإن كان بثلث مائة ، والأكثر ثلث مائة
 فصح ، فلا يورثه شخص لا يملك لأحد من ذوي الأرحام فيه ويشوع إدار
 أمه كورته في مرض موته لأحسب سيرة ورثته أمه فرش وصم له ثمن مات ، وفي
 ثلث ماله في مرضه وهو خمسة فرش ، كان هذا البيع معتبراً ، وإن
 يورثه وصيه خمسة مائة ، وإذا كان امرؤ قد بع مائة مائة خمسة فرش وصم
 لأمثري ، وفي ثلث ماله لذي هو خمسة فرش عدل صم ما جاني به وهو
 أمه فرش ، فصح للورثة أن يطلبوا من أمثري صم ما جاني به وهو
 خمسة فرش ، وإن دأب للتركة لم يكن للورثة فتح البيع ، وإن لم يؤدوا كان
 للورثة الفسخ واستردوا الدار ، (إدلة ٣٩٤)

وكذلك في الكفالة ، لو كفل أحد دين وارثه أو صله في مرض موته ، فلا
 يكون الكفالة صحيحة ، ولو كفل ذو الأحمق فصح من ثلث ماله .

ومعلوم أن يوفى امرؤ أيضاً حكماً حقه ، لكن يحل له لا يسمع ليعصيه
 وبكلمة موجزة يقول : يرضى أن يبيع دينه تركته إذا وفى ما لا في
 مرض موته لأحسب فصح من ثلث ماله ، أي أنه صح إذا لم يحارر الثلث ويوفى

- (١) هذا هو الذي يوضحه ، وجامع كنهه تحت (ص ٣٦٨) .
 وجامع أصول (ص ٢٤٥ - ٢٤٦) ، وفتح مولى خمسة (ص ٢٥٠ - ٢٥١) .
 وشرح الخرمي (ص ٢٩٦) ، وفتح مولى (ص ٧٨) ، والأدلة على صحة
 لا يصح من ٧٧ ، وفتح كرمه (ص ٢٥٠) ، وشرح كرمه (ص ٢٩١) .
 (٢) هذا هو الذي يوضحه ، وجامع أصول (ص ٢٤٧) .

(٣) هذه الأدلة هي التي لا خلاف فيها في مرضه ، (ص ١٩٢٧) ، وفي مرضه ، (ص ٣٨٠ - ٣٨١) .

ولاً - اقرار مرضى عدم ائديس واوارث

ح. في المجلة ان اقرار المريض الذي لا وارث به سوى روحه ، يعتبر بمنزلة الوصية ، هذا من هذا المرض ملك على جميع ماله وقرنه غيره ، صحح الاقرار وليس لأمي عبد الله ان يمرض لتوك انقصر مدونه (١٥٩٦) وحسب ذلك ان الوصية حادثة في مثل هذه الحال ، وحرر الاقرار الذي هو سائر ،
ثانياً - اقرار المريض المدين بالنسبة للعرماء .

س. في وقت حكم قرار المرض بدين و هي لوارثه وحكم قراره لغير اوارث .

واكن في الاحوال التي يكون فيها هذا الامر مبدءاً وصحياً ، سواء كان لمصلحة اوارث م غيره ، لا بد من الدؤن ان يكون حكمه ، قدس في ائديس الديون ، مع ان مرض الموت ، هل يسوى ديون الصحة وديون المرض م قد قدمه الاولى على الثانية ؟

في اذهب الحمي ، كما ح. في ائديس ، مع ديون الصحة مقدمه على ديون امراض ، يعني ان ائديس مسعرة بركة ، بلدي يقدم ديونه الي معتف مدونه في ح. ب. صحة على ديون التي لزمته بقرره في مرض موه . فتسوى اولاً ديون الصحة من بركه ، ثم يؤدى ديون امراض ان تحت فضلة ولكن الديون التي معتف مدونه امراض ب. ب. معروفة ، أي ب. ب. م. ش. ه. د. و معاملة عبد الله غير الاقرار ، كما ش. ر. و الاسعور من ب. ب. ل. ل. ، فهي في حكم ديون الصحة ، ودا كان بقرته من لاعلن حكمه على هذا موه. انصاً يعني إذا قر أحد لاصي بأي شيء كان في مرض موه ، فلا يستحقه انقصر له م. م. يؤد ديون الصحة و الديون التي هي في حكم ديون الصحة التي لزم ب. ب. ب. معروفة كما ذكر آتياً (المادة ١٦٠٢) .

وان قول الطبيين في تقديم ديون الصحة على ديون امراض هو أيضاً قول ائديمي والثوري ، قول غير مشهور عن ان جنل و ما في الآتية فاهم اعتبروا الاقرار في الصحة وامراض سواء .

ثالثاً - اقرار المريض لمصلحة الوارث

في اذهب الحمي لا يصح الاقرار بدين أو عيدين واوارث ، لأنه منهم هذا

الأفراد ذوي رتبة هذا الوارث على أنه قد سبق صرح^١ ولا يصح بعد الأفراد
لأحد رتبة في أول رتبة عدم الموت ، أو عدم تقدم العمر في حال حياته ، أو إذا افاد
بمرض من مرضه بعد الأفراد ، و قد كان الأفراد نقص الأمية من وراثته ،
و تلاف وديعة معروفة للوارث ، أو بقصه ما وجدته له الوارث بالوكالة من
مديونه^٢

و هذا و قد اراد المرض في حال مرض الموت لا بد من الموت الصحة في حكم
الأفراد في رتبة المرض ، فمما قد وجد في مرض موته قد استوفى طلبة الذي
على وراثته في زمان صحته ، لا بعد مرضه ، لا يجوز في الورثة ، وكذلك لو
قرئ أحد رتبة كان قد ذهب منه العيني بلان الذي هو من وراثته ، وكان ساهبه بانه
لا بعد أفراد رتبة من ساهبه أو بحد في الورثة ، مادة ١٦٠٠

و ان لم يرد من وراثته في هذا البحث هو الذي كان وارثاً لمرض في وقت
و قد واد الورثة الجدة ، لا طب في وقت و قد مقرره كمن قبل فلا
يكون له ما لصحة لأفراد في رتبة المرض ، لا بعد في مرض موته ثم
تزوج ثم مات فيكون وراثته واد الأفراد من كان وراثته قد مضى وم
كمن حياته سبب حدث فلا يكون نافذاً ، مثلاً لو قرئ من له من لا أحد له
حاجة من موته ثم مات بعد موت ابنه ، لا يكون وراثته نافذة ، لا بال إحد يرثه
من حيث كونه أماً له (المادة ١٥٩٩) .

و ان ما قد عرفت عن المذهب الحنفي و ان ما نص لامة حسن والله حي شريح
والحنفي وحنس الابن و قد قال بكه الائمة اش فعي في ابروايه المشهورة عنه
و ابو نور و اسحق و عطاء و الحسن و قد علم صح أفراد المرض وراثته و ان لم تجزم
ابو رتبة ، فما الادام مات و قد من عدم و بون واد المرض الا اذا لم يكن منها
فيه ، مثلاً لو كان أمقرت و من ح ، و قد يرد لأن الاجم تهم بأشده على
الامة ، و ان أفردت لائمة لهم يشرها على أن حة .

وابداً - أفراد المرض لاجني .

ان أفراد المرض في مرض موته يدين أو عيب بصحة غير الوارث صحح في

(١) البائع ، ج ٧ ص ٢٢٤ .

(٢) الألام وراثته لا حة و ١٥٠٧ و ١٥٠٨ من حة

فانه لم يجوز ذلك في قوله المشهور^١ .
ثانياً - الطلاق .

اتفق الفقهاء على صحة طلاق المريض في مرض موته ، ولكمهم اختلفوا في مسألة ارث الروح المضافه إذا مات روح المريض من ديث المرض .
فقد ادم الشافعي بأنها لا ترثه أبداً ، لأن سبب الارث ، وهو ربط الزوجية ، هذا انقطع قبل الموت . ومن الامام حديث بأنها ترثه دائماً ، وإن انقضت عدتها وتزوجت .

ومن هذين المذهبين المذهب الوسطي ، فذهب فقهاء الامام أبو حنيفة وإن في المني ما ينصفه في مرض الموت روحاً ، إذا مات وهي في العدة لا إذا مات بعد انقضاء . وقال الآدمي : من مات ثم ترثه شرط أن لا تتزوج بعده من بعده .

وإن من ذلك عدم حرمان الروح من الارث بعد موتها ، فثبت من هذه المسألة ، إلى أن الطلاق في مرض الموت يحسن على قصد حرمان الزوجة من الارث ، فلذا ردت الشرع هذا القصد على صاحبه^٢ .

مجرم المحكوم عليهم

فقد ثبت أن جمهور الفقهاء أطلقوا بمرص الموت بعض الاحوال نفي عتابهم من حروف هؤلاء . ومن هذه الاحوال حالة المحكوم عليهم بالاعدام أو انقطع ان حلف منه الموت . وكذلك ايضاً هو حكم المريد عن الاسلام عند بعض الفقهاء^٣ .

-
- (١) انظر كتابه فتح القدير (ج ٧ ص ٣) ، وجامع مصنفين (ج ٦ ص ٢٢٤) .
وشرح اعرابي (ج ٤ ص ٢١٦) ، ونعواين (ص ١٩٧) ، وندية الشهد (ج ٢ ص ٣٨) ، واوله (ج ٢ ص ٥٩) .
(٢) راجع موطأ شرح الزرقاني (ج ٣ ص ١٩٥) ، وجامع مصنفين (ج ٢ ص ٢٣٨) .
والنهر الزائق (ج ٤ ص ٤٢) ، والبر المختار (ج ١ ص ٣٨١) ، ونعواين العقبيه (ص ٢٢٨) ، وقانون الاحكام شرعية في الاحوال شخصية (مادة ٢٦٩) ، وشرحه لآل ياسين (ج ١ ص ٣٧٩ - ٣٨٠) .
(٣) انظر عدلان (ج ١ ص ٢٠٨) .

وشبه بذلك ما يراه اليوم في القوانين الحديثة من الحجر القوي على من
المحكوم عليهم بعض الحقوق المهمة . ومن هذا مع عكوه عليه من السعي
للقرب من نفسه ، أو محاولة الهرب من السجن . ويترى الحجر أيضاً حجر محكوم
عليه في الرابع من ادره اموله وحاجه الى من يسوب عنه في ديث

وقد ورد هذا الحجر في قانون العقوبات المسمى في المادة ٢٧ ، في الاصل
القانون الفرنسي المواد ٢٩-٣١ ، ثم في قانون العقوبات في اصله
فيه - كل محكوم عليه بالسجن المؤبد او بالسجن بكوت في خلال مدة
عقوبه في حدة الحجر وسنقل ، ومنه جفره في املاكه ، و خلا الحقوق المالية
للشخص ، في رعيه ، ولا يحكمه في الاحوال الشخصية المتعلقة به من الارضية
على شحور عليهم وكل من او دية او صرف يقوم ، محكوم عليه به
بأطلا ، فضلاً عن ذلك ، مع الاحكام المعمول بها في الحصة ولا تكون
ان يتم الى محكوم عليه اي دية او دية او دية او دية او دية او دية
او نظام السجون . وهذا في محكوم عليه ملاءمة عند كراهه عنه ، و يؤدي له
الوصي حساباً عن ولايته (المادة ٥٠)

ومن قانون واحد في الاصل في دية او دية او دية او دية او دية او دية
اهلية المحكوم عليهم ، و هو من تحت حجر القوي (المادة ٢١٨) .

[illegible]

ولابد في الحجر من الاستدراك واعلانه للناس ببلان منه ، سيكون الجميع على صيرة ، ولابد من اطلاع خبره في المدن ، الذي ينفي ممسماً به عليه الزامة حتى يصل خبر الحجر اليه ^١ .

ان اسبب الحجر ، فهي الافلاس الحقيقي عند جمهور العقلاء ، والافلاس الظاهر والمباظة عند بعضهم . وهاك ايضاح ذلك : -
أولاً - الافلاس الحقيقي .

ومعناه الحالة التي يكون فيها اموال مدني مرفقة بالدين ولكن اذا كانت الاموال مساوية لدينون فلا حجر عند جمهور العقلاء ^٢ ، خلافاً لما ذهب اليه الذي عرف امدن الفلاس ^٣ من كان دينه مساوياً لثأره فله في هذه الحالة ، اذا خاف العرم ، ان يصح امدن بنفسه بالثأرة او ان يحميه او يحميه باسم غيره ، وراحقوا الخ لا حد من حجره عن التصرف في ثأره او عن اقراره بدين لآخر ، حجره الخ لا يجرى بوانه منهم بين العرماء ، (المادة ٩٩٩)
ثانياً - المباظة .

بأنه هل امدن المتصرف في اداء دينه ، فهو كالمدين عذراً ، اذا حوّل الرأبي الحقيقي المدين ومن فقه ، يذهب الاخرى ان طاب اعرافه الحجر على امدن المباظ ^٤ وهو قول مقبول موافق لروح الشريعة الاسلاميه وللحدوث الشريف وهو محل على صفة ^٥ وهو سبباً من الحرب الذي يدينه فواهي المبررة المعصرة ، ومنه دون الحجر الاب في ، حيث جاء فيه ان الحجر بنفس هو من انقصع عن دفع دينه بالثأرة . (المادة ٤٨٩)

الا انه ، كانت اديون في حالة الخلاء لا تحجب جميع اموال امدن ، كان من الضروري ان لا يساع امواله جميعاً ، بل ان يساع منها هو هوون في حق لمدن ،

(١) مهذب - ١ ص ٣٢٩ . وشرح في موضع ذلك ، بونارد ٩٦١ و ٩٦٢ من المحققة
(٢) مهذب في موضع ذلك . وشرح (ج - ص ٢٨٨) ، وشرح خراسي (ج ١ ص ١٧٥) .

(٣) سابقاً لأوفاً ص ١٢٦٧ . وقاية المجهذ (ج ٢ ص ٣٢٥ - ٣٢٦) ،
ومهدب في موضع ذكره .

(٤) رواه المصنفان وأبو فاوود . امدن - يعني على عساري (ج ١٢ ص ٢٣٦) .
ومصنف (ج ٤ ص ١٠٣) و (ج ٣ ص ٣٤٥) .

ولا لا بدع الحجة اذ لا بعد ان تمتع المدين من بيعها هو .
 ومما كنه حدث الحجة ، فصب على انه . ولو ظهر عند الحاكم بمطابقة
 المدين في اداء دينه مع قدرته على الوفاء ، وطلب العرمان بيع ماله واداه دينه ،
 حصر حجة ماله . وادامع من بعد واداه الدين ، فصب الحجة واداه دينه .
 وقد ثبت بيعه هو في حق المدين عقده القود اولاً ، ومن بعد فاعروض ،
 ومن بعد فاعروض اهاً ولعقد ، المادة ٩٩٨ .
 وفي هذا الموضع ملاحظة لحاج المدين ، وهو شئ ما جاء في دونه أصول
 المحاكمات المدنية ، من انه اذا كان نوره المدين مؤلفه من أموال مختلفة ،
 فهذا يحصر الدين ، في قولات ، ثم الفقرات (المادة ٦٦١) .

أثر المحر في تصرفات المدين

للمدين المحر على الدين عماً شمل جميع تصرفاته وجميع أمواله ، بل هو مقدر
 من حيث التصرفات ومن حيث الأموال .
 بل يلاحظ التصرفات ، يختلف انعقد في غير المحر . فممن من مع التصرفات
 (المادة ١٠٠١) ، ومنهم من قصر المحر على التصرفات المبرمة فقط ،
 فانه عند المحر لا يصح تصرفات المحر عليه المبرمة ، كالمع والصدقة
 والبيع بين ان من من المثل ، ولا في ارضين لآخر ، وما اى ذلك . ولكن
 يصح فوريه بدينه ودينه شئ مثل ، وما شئ ، فعدم الضرر من ذلك على المدين .
 غير ان هذه التصرفات المجموعة لا تكون كذلك الا بعد من اى أموال
 من الموجوده وقت المحر . اما انما من الى الأموال التي يكتسبها بعد المحر ،
 فتكون هذه التصرفات معبرة .

ومما كنه حدث المحر فصب على ان المحر ليدى يؤثر في مال المدين
 الذي كان موجوداً في وقت المحر فقط ، ولا يؤثر في المال الذي يكتسبه بعد
 المحر . المادة ١٠٠١ . ومن المحر يؤثر في كل ما يؤدى الى طلب

١١ - المادة ٢ من ٢٣ ، ونموذج ١ من ١٢٨٩ ، ونموذج ٢ من ١٢٣٧ .
 ونموذج (ج ١ من ١٧٠) .

ون المؤخر يكون أحق من باقي العرماء ، على المأخوذ من المناع لاستعفاء ما
يتوجب له من الاجرة . وايضاً اذا آجر أحد ارضاً فروعها المتأخر ثم أفلس ،
فالمؤخر مقدم على باقي العرماء في حصة الاجرة ، ثم يقدم بعده حق باقي الزرع ،
ثم مزرعته . ومنه اذا سلم الصاع شيئاً فصعته ثم أفلس صاحبه او مات ، فالصاع
أحق بالشيء المصنوع لاستعفاء اجرة ان كان هذا الشيء لا يزال بعده^١

(١) انظر نهاية المجهد لابن رشد المجلد (ج ٢ ص ٢٤٠) ، وشرح الخرشي (ج ٤
ص ١٩٦ - ١٩٧) .

وقد حذف المقوم في حرف السكران ، فقل أو حسنة هو ، من لا حرف
 السماء من الأرض ولا الطوب من العرش ولا المرء من الرحمين . . وهو قول
 من ذهب النطاق ، . يعرضه من رذل الأمير ' كما
 ثم عرفت حديث . . من سوي عند الحسن والقبح . . وهذا أيضاً تعريف
 نظري فيه من العوض بعض الشيء .

هذا كل حرف في الآلة من حسن ودخلى الى حمة
 الطهر وسيرم ، وفق ووضح . السكران منزه الشيء وهو الذي احفظ
 كلامه من سوء واضمح بره امكوم ، وهو بوجه عام من كنه في كلامه على
 خلاف عادته ، فيأتي ثانياً لا يعقل .

أهمية السكران

١ كان العقل والضمير أحد من كل كلف ، فقد اعتبر علماء ادب الفقه ، ان
 السكران الذي لا عقل غير مكلف ، لان كلف من لا عقل كلف . لا خلاف
 ان هذه السكران في ادب ملات ، وقد ذهب الفقهاء الى مذهب بحسب . .
 وروي عن بعضهم في روايات متعددة من هذه .

فقل احدوا من بوجه عام ، سكر منب محرم كصوره ، غير انه في الاهلية ،
 لان سكران شرب محرم ، وهو عام ، بحر عنه الشرب من معتد
 يصح عنده حذره ، وعقوده حملاً ، الا في بعض منسبات ، كسكر الوكيل

(١) فتح القدر . ج ٣ ص ١٢٠ . ولا بد من صراحة من ١٠٠٠
 (ص ١٦٤) ، والمضي (ج ٨ ص ٢٥٧) ، والمجلد ج ١٠ ص ١٩٠٨
 (ج ٢ ص ١٧٤) .

(٢) التنقيح (ج ١ ص ٥٤) ، والاحكام للأمدني (ج ١ ص ٢٨) ، واعلام
 (ج ٣ ص ٩٣) ، والابحاح شرح (ج ١ ص ١٠٠) .

(٣) راجع في هذه في عدد ج ٣ ص ٢٠٢
 ٢٩ ، وكلمة حسنة (ج ٢ ص ١٨١) ، والام (ج ٣ ص ٢٠٩) ، والوحي
 (ج ١ ص ٥٧) ، ولا بد من صراحة من ١٥٠٠
 سدي ح (ج ٢ ص ٣٠) ، والمضي (ج ٨ ص ٢٥٧) ، والمجلد (ج ١٠ ص ١٩٠٨)
 ١٩٦٨ ٩٠٢٢

سبع ، وراح ، ولا بعد السبع على موكده^١ . ولكن الكبر حسب مراح ، كما شرب
للإدري . ثم الأكل أو الضرورة ، هذا يحمل السكران عبثاً بمعنى عليه ،
ويحمل تصرفه من ثم غير معتبر .

وقد دل برني الخليل على أن برني قد ساء به بعض الله تعالى والعقمة ،
كما قد ساء المستأجر وعبد ، وأحسن "صري" وأبوهم المحمي وأن سيوس ويحمد
ومعه ، وأن ثوبه والموري والدعوى ، من حال ، على الروايتين
عليه ، ولا دل على غيرهم ، مع بعض الخلاف في بعض من حال .

وقد دل بصرى السكران وعقوده عند هؤلاء الفقهاء ، لا سيما عند
الحنابلة . نعم ، لا يكرهه وأحكام أمه سكر مع أصناف الأهل ولا مع مراح
رهنه . وم - بمعنى حاله في دون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية الصري
أ ، في تقع ضلالي سكران الذي سكر معتدراً ، ضالاً عسراً ، لا مكرهاً
معتدراً . المادة ١٢١٨

والأصل في هذا القول فيه بعض الفسوة والشد . وهو فوق ذلك خلاف
للف من أبي جعفر العقل والتدبر ركن لكن عقد وعقود فلا عرو أو من
أن كذا طائفة من الفقهاء . استدلوا قد ذهبوا إلى خلاف ذلك ، وقد بواحد صرحت
السكران غير لارمه ، لأن العقل شرع في أمه ثلاث ، ولأن السكران ليس من
دري لا ياب . له هو كاعتوه لا عقل من بعض ، ولا هم ما يعتقد عنه

ومما دل الأمهات الكهفي وأن حسن في الروايات التي يسهل عنها ، وهو من
عند لعرب والقدم من محمد وطرس ورسعة والثلاث من سعد وأسحق بن راهبه
ويعتبر وقد رد الطاهر والبري والمرفي وغيرهم . وقد دل به من الحنفية الكرخي
والعقمة ، وي محمد بن سالمه .

ويجد أيضاً فيون العائنه العثني قد اتبع هذا القول في مسألة الطلاق ، فص
على أن طلاق السكران غير معتبر ، المادة ١٠٤ . ثم ذلك . كأنه يهدد العائنه
أحياناً من العكس والعرفه ، ووضع حدلاً كان يجري من طلاق السكراني
والعائنه ، خلاف لأرجح الشريعة العربية . التي جمعت أرواح عدة مسببه على المودة
والرحمة ، والتي أتت أن تضع هذه العمة بطلاق بلا شبهة معر .

(١) راجع غيره من نثبت عند الحنفية ، في الاشياء والظاهر لأنهم ، ص ١٢٤ .

ولقد كان من العدم ، من توسط من ادمهم اللسان ، ومنهم الاداء ذلك
 فهو وان روث عنه روايات مختلفة ، الا انه في اشهر من مذهبه اعتبر ان
 السكران يرمه الجنايات والعقوبات والحدود ، ولا يرمه الاثامات والعقود^١
 ان القوانين العنصرية ، هي بوجه عام عدت عقود السكران غير صحيحة اذا
 كان سكره تاماً ، بحيث يفقد معه كل اعز وعنى هذا ر. الوي السدس يوم في
 احميد نوحكم وفي كتب السفة في فرنسا^٢ ، كدلت في الشريعة الاسكناوية ،
 يجرى عقود ولا الاصل اذا كان احد من هذين بحالة سكر شديد يجعله غير قادر
 فهم على اتهم ، وكان المبدأ الآخر عاماً هذه الجهة^٣ .

ولابد من تدكير آخر : سبب ادخاله الى باب السفة من اثم
 الاداء على لسكر وانفق بوجه اخر عند السفة ، خلافاً لهجه ويقول
 جمهور الفقهاء : انهم لا يرمون بوجه العنق من الجنايات بخلافه انهم يراققه
 السدس او درف والعدالة في الاحكام الفرسية ، فقد اُلحق ادمهم على السكر
 بصعب العقل ، اذا فقد به هذا ادمهم ونجس عن اذرة شؤمه ، وجوز لذلك
 نصب باطر قد في عنه لاجل مساعده في حقن دم ملات والاصرفات وكذلك
 من القوانين اديني الايدي على حجر ادمهم في مثل هذه الحال^٤ .

(١) شرح المطالب في الموضع المذكور .

(٢) قاموس دور ايني ، تحت كلمة عمود . رقم ٢٥٥ - ٢٥٦ .
 (R. P. D. , V^o Contrats, 255 — 256)

(٣) آسول ، ص ١٤٢

(٤) راجع ما ذكرناه عن هذه السفة في بحث سفة ، ص ٦ و ١١٤ من الاصول
 اديني الايدي ، و ص ٩٦٣ من تلخه ، وقاموس دور ايني تحت كلمة حجر رقم ٢١٦
 (R. P. D. , V^o Interdiction , 216)

البند التاسع

الرق

الرق في الاسلام

كان رقيقاً شائعاً عند الشعوب القديمة ومعروفاً في شرائعهم وكان سببه الأول كثرة الحروب والغارات والحروب، وما حسسه من استرقاق الاسرى، وكان فوق ذلك ينشئ مع "ظلم الافتقار القديمة"، ومع نظريته الشعوب الى العمل كثيرون منهم لا يبقون الا لاداءه.

وشهدت تلك اراء من احكام الرق في الشرائع اليهودية والرومانية والعربية والاسلامية وغيرها. وقد كان لرقائق بحره محصورة عند العرب في عاهليهم وبعدها، واشهرت اسواق هذه البصرة في بغداد في القرن العاشر وفي القاهرة في ايام المماليك في منتصف القرن الثالث عشر لصلاد.

ونعم اسباب الرق في الشريعة الاسلامية الامر فهو بحره للامم فيها يحيزه له استرقاق الاسرى، ما خلا من اسم منهم قبل امره، اذ لا يجوز استرقاق المسلم بالاسر. ثم ان جهود الفقهاء، مع اعتدالهم ان عتق الاسرى العرب افضل من استرقاقهم، اختلفوا ان حكم الامر المسموح به بشن هؤلاء كما يشمل العجم^٢. وان الشريعة الاسلامية، وان لم تمنع الرق، الا ان ظرت اى الرقيق بظرة عطف

(١) انظر كتاب هاند W. Heyd "تاريخ بحره شرق في لغز الواسطي"، الطبعة الفرنسية، (Histoire du Commerce au Levant au Moyen âge) ببيع سنة ١٩٢٣ (ج ٢ ص ٥٥٥ - ٥٦٣).

(٢) شرح ابن عسكاري (ج ١٣ ص ١٠٠ و ١٠١)، ومعي (ج ١ ص ٤٠ - ٤١).

واحسان ، وموت بحس مؤمنه ^١ ، ومحمد علي الشجاع بحريه عن طريق العتق
و . ك . ه . والديبر . ومعنى ليدبر ان عتق السيد بحريه عنده يوده ، عونه اعلمه
مثلا ه . ب . حر . و مدبر بعد عوي ، ومعنى اشكاه انني السيد مع عنده عني
بحريه ه . ب . مع من اني و قدى في اهل معي ^٢ .

وفد جعلت الشريعة تحرير الرقاب نو الاراء ، كعادة كثير من الخطب ما
واسوب فهو مثلا كد به الان في الآيه كرهه . وومن قس مؤمنا خطب
محرير رفته مؤمنه ^٣ . و قد عو كدرة العتق في الآيه . لا يؤاحده في له
يبيعو في . ك . و لكن و احدها . عتقه الان فكدره اطعام عشرة مـ . كـ
من اوسطه . فمؤن اهدك اركسوه او بحريه ^٤ .

وان من حسن الس على اله ساق في الحدث الشريف . من
ظم عو كه ر د ر ه ككاهه ن . ب . ب . ه . و به احدا . و ان امرئ مـ
عتق امره مـ . ب . استغنى الله كـ عمو به عتق مـ من الاراء ^٥
و قد رسل س به حربه و ذم و حسن . س . و اعظم و تزوج و . ه .
آمراله ^٦ .

و قد ر المران الكرم ر لادن اي لرفق ، و ه . مـ . كـ . ه . من امره
فقد ر و سوايدس حـ . و ردي القرن ر لادن و ان كـ و الحار دي نقرى
و د ر الخطب و الص حـ . و ر ان السس و مـ مـ كـ . ه . كـ . ه . و حسن
هم صـ . من الصدقات في الآيه الكرمه . ه . ا . الصدقات للفقراء و مـ . كـ
و حسن عـ . و مؤمنه عو بهم وفي ثروب و الدر مـ و في سـ . بـ . الله و ان

(١) جاء في تاريخ طبرستان ٢٠٥ من ١٩٥ - ١٩٧ .

(٢) النسخ ١٢ من ٢٢٣ و ٣٠٧ و ٢٢٨ .

(٣) نسخة ٢٠١ (٢) .

(٤) المائدة (٥) ٨٩ .

(٥) حـ . ب . مـ و حـ . و . حـ . مـ . مـ . مـ (حـ . ٥ من ٩٠) ، و سـ . بـ . في داود

(حـ . ٤ رقم ٥١٦٨) ، و مـ . كـ . هـ . (حـ . ٣ من ٢٢٧) .

(٦) حـ . مـ . مـ (حـ . ٢١٨) ، و سـ . بـ . في . و . (حـ . ٤ رقم ٣٩٩٠) ، و جامع

صـ . بـ . مـ (حـ . ١ رقم ٢٩٩١) .

(٧) سـ . بـ . مـ . مـ (حـ . ١٣ من ١٠٨) ، و جامع صـ . بـ . مـ (حـ . ١ رقم ٢٩٩٧) .

(٨) سورة النساء (٤) ٣٦ .

السبيل^١

نصف أو ذلك ما مره الذي من وجوب معيشة الارقاء بالرفق ،
ومعاملتهم بالحسنى ، ومعدراهم في الطعام والكسوة . فقال : لا بد
احدكم عدي متى ولحق فتدي وعلامي^٢ . الاميرال طه مره وكنسوه
ولا تكاف من العسل لآما نطق^٣ . من كان أخوه يحب لله فليطعمه
بما كل ولينه . ليس ولا تكافهم ما عسهم دن كاتموهم وعسوم^٤ .
وفد كان للرق فدأ مهمة عنه كبرى غير ان هذه الامهه ثلاث شئ
عشياً ، سبيل الحصاره ومدي الحزنه . وهكذا العي ارق ، وحرمت بحوته في
السير والقراي . ومعاهدات الدوله ، كصريح مؤثر فيما دم ١٨١٥ وعيوه^٥
ومحب العائده من تحت الرق حشيه . من لم عد في الواقع الا محناً تاريخياً .
فلهدا كله كسفي هم من هذا البحث الوسع دراسة سرعه عن الرقيق من ناحية
اهسته للثقافه .

فترك حاً في مدى الامر اهله الرقيق في الصرافات القملة ، وما حقه
من حد . وفد من اوصى ، لأب ذلك برمه سابقاً . وترك حاً ايضاً اهليه
في الاحبار الشخصيه ، ولا يقول . الا ان الرقيق حوه عم اهل للارواح
شمره موافقه سنده ، واهل للطلاق ايضاً^٦

فمن ناحية هذه المعاهد في انشأ الدليه ، فيجب الفصل بين الرقيق
ادون وغير ادون . ولا بد من بحث ذلك من كلمة موجزة في أهليه الرقيق

(١) ونه (٩) ٦٠

(٢) هوسه حديث المؤدي للحري . لا يقل حدكم اصم ربك وصي . وساسق رمان
وسن . سدي مولاي . ح ١٠ - ربح عي اح ١٣ من ١١٢

(٣) صبح مسير (ح ٥ من ٩٤) . و صبح صبح (ح ٢ رقم ٧٣٥٠) .

(٤) صبح مسير - ٥ من ٩٣ ، و صبح عي على عتاري (ح ١٣ من ١١٧) .
وسن . ي . و (ح ٤ رقم ٥١٥٨)

(٥) صبح كومة عده ، تدو ، نأب س كوت ، صبح سب ، سنة ١٩٣١ ، ح ١ رقم

١٤٩ (Gebbettes Cases on Criminal Law)

(٦) الزجر . ح ١ من ١٥٢ ، و عود سدي (ح ٥ من ٨) . و صبح حكام بصره
(بهاش جامع القصولين ، ح ١ من ٢٩٩) .

اهلية التملك

اتفق جمهور الفقهاء ، ونحو المذاهب الإسلامية على أن العبد ممتنع من السمع لا غلظ شيئاً ، بل إن ما يملكه يكون لسيده كهيئته ، وإنه لا يرث ولا يورث أصلاً ، ولكن إباحة مذهب الظاهري قالوا بعكس ذلك ، وإن العبد كالأحر في التملك ما لم ينتزع سيده ماله .

ثم اختلف جمهور الفقهاء في مسألة أخرى ، وهي : هل يملك العبد ، ~~ماله~~ ماله سيده أم لا ؟ بل أو ضعفه والثاقبي في مذهبه الجسد وأن حصل في الرواية المشهورة عنه والثوري واسحق بن العبد لا يملك أنه ممتنع سيده شيئاً ، ومن يحوار يملكه مالك والثاقبي في مذهبه المذموم وأن حصل في الرواية السابقة عنه وأنت ترى على الجملة أن الآراء متضاربة في المسألة فصعب إعطاء الرأى حوزة التملك كاملة ، وبمعهم بعضها عنه كاملة ، وبمعهم بوسط بين أو ثلث وهؤلاء .

اهلية التافه

ذهب أهل الظاهر بما أيضاً مذهباً محمداً مذهب أبي العباس . فقلوا أن العبد كالأحر في حوزة صدقه وعنه وسعة وشرائه . وحدهم في ذلك أن الموصى به تفرق في كل ذلك بين الحر والعبد ، وتفرق ماله حصاً إلا حيث حاز حصاً تفرق ماله .

غير أن في الفقهاء لم يقلوا بهذا الرأي . فقلوا أن العبد محجور عنه في الأصل

(١) حر في هذا بحث هدية (ج ٢ من ١ - ١٧) ، ومذهبه (ج ٥ من ٧٢ وما بعدها) ، والدر المختار (ج ٢ من ٥٤٥) ، وجميع حكاية صدر في موضع تذكر ، ولعله الكثر (ج ١٣ من ٩٢ وما بعدها) ، وشرح خصص وبه من يولي على - في حديث (ج ٥ من ٧٥ وما بعدها) ، وشرح آخر في (ج ٤ من ٢١) ، وكتاب العقبة (ج ٢٩ - ٢٩١) ، والوحي (ج ١ من ١٥١ - ١٥٢) ، وشرح فتح مبرر (ج ٩ من ١١٨ - ١٤٨) ، ولحي (ج ٤ من ٢٥٦ و ٢٩٧ - ٢٩٨) ، وأوصى بربع (ج ٢ من ٧٩) ، والمجلد (ج ٨ رقم ١٣٩٨) .

وفصلوا جهة أهلية المصدقين لعدم المأذون وغير المأذون

أولاً - العهد غير المأذون .

اختلاف الفقهاء فيما يجوز هذا العهد أجزأه وما لا يجوز . ولكن الرأي السائد عدمه لا يستوعب له أن تصرف في أجزأه من الأجزاء . وكذلك يشتبه أدب السيد في الأصل أصح عقود المروحة ، كما مع والشراء . وعدم عدم الأدب ، ول بعضهم سلطان تصرف ، وقد آخرون أنه يعقد موقوفاً على أجرة السيد ، يصح ومنه ما جازاه ، ويطلق بعدم الأجر .

ثانياً - الموقوفات الموقوفة ، كقولهم أهله والمروحة ، فهي صحيحة في الرأي السائد . ولكن محل . فكيفه العهد من في ذلك منه

ثالثاً - العهد المأذون

السيد أن ما عده من مطلق الموقوف . وكوب الأدب مقدم . موع المأذون به عهد الشامي وإن كان . عهد في حقه ومالك ، وإن الحجر لا يجوز ، هذا زال بعده زال كنه . فعليه إذا كان السيد له في نوع من التجارة ، كانت هذا مأذوناً في حقه . وعدم بعض الفقهاء في الأدب حجة دلالة من مكوت السيد ، كما أوضحنا في بحث أصغر المأذون

ونوجه عدم المأذون أن مطلق جميع العقود وسدرة الأدب تحت الأدب بالتجارة ، كالمع والشراء . وليس له أن يتقاضى عقود الموع ، ككفاه والصدقة وما إليها . وعلى كل موع للسيد من شأنه أن يوقع عنه الأدب ويجوز على العهد بمؤداه . أما ديون العهد ، فهي بعض من ماله ، وإن كان له ديون ، فقد اختلفت المذاهب ، ورويت في المذهب الواحد روايات متعددة . فمن الفقهاء من قال بأن الله في بضمه السيد إذا كان قد دى عده بالتجارة . ومنهم من قال بأن هذا الذي يتعلق برفعة العهد ، يساع فيها إذا طلب العرفاء ذلك . ومنهم من قال بجواز أن الذي يتعلق برفعة العهد ، يساع به إذا اعتق ويسر . ونحن لا نرى في ذلك كافيًا لتفصيل على ذلك .

والخلاصة أن الرقيق غير المأذون يجوز عليه في الأصل ، لا يجوز تصرفه فيه بغير رضى المولى . وإن الرقيق المأذون ، على العكس ، أهله لمعطاة جميع ما يتعلق بالأذن من التصرفات والعقود .

الفصل السابع

شوائب الرضى

البند الاول

الغلط او الجهل

تمهيد

ان رضى امعانى . كمن نسي ان ياكل عقه . ومعنى له ان يكون صافياً
خالياً من الشوائب والعيوب ، اى من العوارض التي تؤثر فيه وتعيبه .
ومن شوائب الرضى عدم لاهيه اذا كان سببها سوء العمل او التمييز ،
كصغر السن والخلو والعمه وهـ . وهـ الشوائب الـ هي الغلط والتعريف
والعن والاكراه . ويحى حكمه عن العصبية . هـ السد ، عى ان يسكنكم عن
الشوائب الاخرى في البنود الآتية .

ان الشريعة الاسلاميه توجه عدم اساسها الدعوه النكحة . والاعين سببات .
فالبية بلا رتب ترفع محل الخط والسبب . ففي الاله الكثرة . ورتباً لا تؤخذنا
ان سبب او احطه . ١ . وليس عليكم حرج فيما اخطىتموه ولكن ما تعمدت
قوتكم . ٢ . وبمعناه جاء في الحديث الشريف ، ان الله تعالى تجوز بي عن امتي
الخطا والسيان وما استكروها عليه . ٣ .

(١) الفرة (٢) ٢٨٦ .

(٢) الاحزاب (٣٣) .

(٣) اخرجته ابن ماجة وعبدان واحاكم به . هـ احكام عدمه السببى ، ح ١ رقم

والخطأ هو نقص العلم وقد من ذلك على الجهل والعلم في جميع
من عدم السهولة ورضي الله له من هو الخليل بن علي وكلامه في الحق
والفساد، في حكم واحد عدمه، صول المقدم، هذا الخطأ في حلاله، والكل
الرأي المخير عدلهم من التوسل، فله في حقه في هذه الحق في أم ذات
والعقود، ولا عدلهم كما في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
بوجه العقود، والعقد في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
في الانلاف خطأ أن المتلب يكون حاملاً^١.

وهذا لا بد من كونه في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
ولا يقتضي في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
أن الخطأ لا يحل بسره في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
غير أن هذه القواعد لا يجوز أن تكون على الإطلاق، بل هي في الحق في
الأحوال التي يشهد بها، والحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
الاحتمال، وهذه القواعد لا يجوز أن تكون على الإطلاق، بل هي في الحق في
وكل من جهل بحقه في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
ولذلك هو دأب الأحكام حقه واحسن في الصفة في الحق في الحق في
الآن في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في

المحل في التصرفات القولية

وقد أتت هذه المسألة من كمال في الحق في الحق في الحق في الحق في
الكافي، يقع عنه، ويعارضه من عدمه، أو الخلل
والخلل هو عدم العلم من الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
١٠ - الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في
و (١٣١).

(٢) Nemo jus ignorare censetur

(٣) حقه وشرحه، في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في

(٤) في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في

(٥) الأسره وشرحه في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في

فهو مركب^١ ومعنى ذلك ان الجبل اذا كان مرتبطاً بمن معه كس ، فهو ما
يسمونه العنصر ، و هو من العنصر و الجبل امر كس هو الشعور بالشئ على خلاف
ما هو^٢ ، أو هو الصن الخطي ، أو التصور^٣ في التصورات
و ان الفقه ، وان ، درسوا العنصر صورته عامه في العقود كس في الرضى ،
لانهم يحروا الله من وجهه اهل الله في الحقة ، واعبروه سداً لا يطل
الصوره في كبر من الاحوال وان ، وهكذا يكون العنصر نوعاً من الجبل ،
ولا بد لاهل عهده من دأسه مع اهل بوجه عام
وقد مررت مع القاعه الدمه ، حوده عن لاشه والحدث ، والله^٤ لمة .
ولا علة من اهل حصره^٥ ، و قد مر ، لا ، باقى على العنصر في
صورته القوانيه ، فهو من حد نأه دساً لأخر فدفعه اليه ، ثم تبين انسه
كخطيه في حده ، قد ستره ، دفعه^٦ ، وكلمه ان به ، دفع المي الى
هذا العنصر .

ومن آخر من قد سجد لربيع الور ، س اهل ارضي عود ، ولا يهون
من رضى ، افقوا بعد احره ، ارضي ، لا ، صبح ، و ان ، صبح .
اذا أجازوا بعد العلم^٧ .

وقد احسب في حكم الخطأ ان الجبل في بعض الصوره ، كالتلاق والعق ،
بعض عهده ، ككلام الشافعي ، و هو ان الدس ، و الخطي ، لا ، صبح ، طلاهها ولا
عدها ، لا ، لا احدها ، وعنده ، كالحده من مثله ، فلو ، صبحه ، ريث^٨

اسئله من الجبل في العقود

ان العنصر الواقع على موضوع العقد يقسم الى قسمين : وما ان يقع على حسن

(١) لاسه و سار لاسه من ١٤١

(٢) لاشه و سار في صبح سكر

(٣) لاسه ٧٢ ، سار رجح عده لاسه من هـ سكر من ٩٥ .

(٤) لاسه ٧٢ ، سار رجح عده لاسه من ٩٥ ، و لاسه من ٩٥ .

(٥) لاسه ٧٢ ، سار رجح عده لاسه من ٩٥ ، و لاسه من ٩٥ .

(٦) لاسه ٧٢ ، سار رجح عده لاسه من ٩٥ ، و لاسه من ٩٥ ، و لاسه من ٩٥ .

المجهول في بعض الجارات

الجارات جمع جارة وهو الحق معطى لأحد من فدين في بعض الجارات من
محرر فسخ العقد أو القيد ولا ريب في أن تعليل بعض الجارات من غير
وجود الجارة في العقد الذي يعلق به وتقدم به بعد فسخ العقد
بأنهم كلمة مختصرة في معنى جارة الرقعة وجارة القيد من صفته
أولاً جارة الرقعة في بعض عقود

وهو الحق الذي يكون من صفته على شيء من الأشياء ولا يرد عليه
رؤيته أما أن يفسخ العقد أو أن يقبل به .

مثال قالت الهبة في البيع : من اشترى من رجل شيئاً من الثياب
بكذا وكذا رأى أن شاء الله ، وإن شاء فسخ البيع وهو هذا الخبر من
الرؤى ، العدد ٣٣٠

وجارة الرقعة من صفته وبما كان في حقه من الرقعة من صفته
الشافعي بعدم خوارجه وعدم صفته مع بعض الناس ، وقد تقدم في بعض
وصفها ، وإذا كان المشتري قد رأى ما يفسد

وليس جارة الرقعة كجارية الرقعة بعد الجارية من صفته من الرقعة في
الرقعة ، وأصبح ، وقد رآه الأئمة ، وأما العمل في كتابه من صفته :
باجتلاف أهل العلم .

ثانياً جارة العيب .

والعيب هو من صفته من الصفات العيبية ، وقد تقدم في
وإذا رجع بعض في بيع كان المشتري يحرر في العقد من صفته من صفته
بفسخ العقد ورد البيع وبفسخ البيع من صفته من صفته في
الأصل أن يفسخ المشتري البيع ويرجع على البائع بقصد التمسك بالأمر ، خلافاً
لأن جارة العيب هو الذي يفسد به ذلك ، وذلك قد تقدم في بعضه من صفته لا يمكن

(١) (ج ٢ ص ١٨) ، (ج ٣ ص ١٢٠) ، (ج ٤ ص ١٢٠) ، (ج ٥ ص ١٢٠) ،
ولقد من صفته من صفته (ج ٢ ص ١٢٧)

(٢) (ج ٦ ص ٦٦) ، (ج ٧ ص ١٢٠) ، (ج ٨ ص ١٢٠) ، (ج ٩ ص ١٢٠)

(ج ١ ص ٢٢٤)

لذكره^١.

وأهمهم ن، حسن العهد أو حذر النسخ مهم بي عبي الجبل الموحود في العقد .
فمنه شتره في حذر العبد أن لا يكون المشتري عاماً بالعب قبل الشراء ، فهو
كأن عاماً ، وكان العبد طاهر ، فلا يحل للحذر بعده تصور العبد اله في لرضى ،
ولا ثبت حذر العبد في البيع فحسب ، بل هو ثبت أيضاً في الإجارة
والشركة ونفسه وبيع وعبره من عقود المعاوضة^٢ ، ومعنى العيب بصورة عامة
ما يفوت الغاية المقصودة من العقد أو ما يحل بها^٣
ثانياً حذر مرقى الصفقة في البيع .

في عهده ، أو اشترى أحد شيئاً من لأشياء المعروفة بمقدرات ، أي موروثات
و مكالات والعقوبات والمروءات . ثم ظهر البيع عند التسليم نهضاً ، فلمشتري
في سموة حذر عرق الصفقة وهو الحذر من مبيع البيع أو أن يعل به
وإذا حذر قبل العقد راعاه دون له الحق طلب الخط من الأمن بقدر
قد لا يبيع في الأحوال التي تكون في الأمن مفصلاً لأفراد المبيع وأجرائه ،
أو في الأحوال التي يكون فيها المبيع دليلاً للمعص و المعرشة بدون ضرر ،
كالكالات والعقوبات المارة و هي موروثات والمروءات .
هذه الحذر أيضاً كما ترى مبني على وجود العقد في حقيقة مقدار المبيع .
و يكون هذا العهد سلباً طلب الخط المبيع

(١) انظر مبداء ج ١ ص ٢٨٢ ، وابحثة شرح نصه (ج ٢ ص ٩٨-٩٩) ،
و مؤلفه عنه (ص ٢٦٧) ، وفي ريبه ٢ ص ١٢٥ و ١٢٦ (ج ٢ ص ٢٣)
(٢) انظر مبداء ج ١ ص ٢٦٧ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ (ج ٢ ص ٢٣) ، و جامع المقصولات
ج ١ ص ٣٣٩ (ج ٢ ص ٢٣) .

(٣) انظر الأشباه والتأريفي (ص ١٧٨) ، و ان ٥١٢ من أمثلة

(٤) راجع نصيب في أمثلة ص ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، و درر المحكم (ج ٢ ص ١٢٧)

البند الثاني

التعريف

مقدمة

من المبحرة والمعاملات الاقتصادية باسم من اجتهاد وما يستلزمه من الوثائق التي
تربط اي ترويج العرض واستغلال الثمن وبعد اتيحت هذه الوثائق من الامور
الضرورية في بحيرة لوم ، كما ترى في الاعلانات المصنوعة وعبره من صرف العمل في
الشوق والبرهان ولا يخفى ما في ذلك احداث من انواع النكبات وحروب

غير ان هذه الوثائق كغيرها من بعض حدوده المعروفة في العرف التجاري
وتحيز الطرق الاقتصادية المشروعة ، فبعد حتمه ايجاد والتهجير ، ويكون لها
بها في احوال المعهود الى حسب عدل ، وفي ضمنه اخذ مع يساهمة من الضرر
في س هذا ان ما في من من بحر ، على ما جاء في الحديث الشريف : ليس
من شئ في

وهي التعريف مع حذاع وقد عرفت المحلة في باب البيع به ووصيف المنع
مشتري عبر حده لحقيقته (مادة ١٦٤) وهو بعد من شوائب الرضى ، ما
يصحله في ذهن المعرور من الحبل والعلط .

ولار ب في ن التعريف غلب ما يكون في السوق هذا الحد المصلحة وهو معظم
كرب لعمه بحثت فيه مع عقد البيع ، لذا اجباً ترى معهم امتلته متجاوزة عن هذا
العدد . انجمن من هذه الاستخلاص انه دى العمة من كل ذلك على قدر الامكان

وكونه عرب
وتارة أخرى لا أثر له على الوجود
العقد من أن سوق عصا شجرة حرة في هذه الغار
وظروفه . وهذا أيضا هذه الشروط

صفة العربة وظروفه

أن العربة على شكل
مخاضاً عن
و

ومعنى المصراع
المخاض
حسب
راشده

هذا الذي
والله
ردّها
و
اللع مع
فلا
وقومها هو المختار

(١) أخرجه البخاري ، ورواه مسلم وأبو داود ومالك وغيرهم
شرح أبي داود ١١٠ من ١٢٦٩
(٢) رد المحتار على الدر المختار (١٢٢ من ١٢٢٢)
كذا
(ج ١ من ١٣٧)
من ١٨
(ج ١٠ من ١٦٧)

وشبه بحكم العزيم القوي و الدائس كثر العيوب ابو حوده في المعقود عليه
وعدم اظهاره للقاعد الآخر وهذا الكتاب يعطي لموضوع حذر عيب . وقد
مر بعد اصابه في السد الذي في الكلام على العيب الخالي من العزيم ،
حدث اوضح خلاف امدع ، ووسا المعقود الي يكون فيها وشروط
لا تظن المقدم . عيب ان يكون لعب وحشا في امدع . لكي ، خلافاً
للحاشي وعزيم . فعدم كمي لدلالة العيب السير .

ود قال حذر سديس والعيب منسباً للمع عند ظهور العقاب ، من العزيم
القوي اسري يدع من المول فعد لا يكون كذا لا اذا رافقه بعض الفاحش
بالمع الذي نعرفه في السد الآتي . مثله ، قلت انجدة في المع . و دأعر احد
المسا عن الآخر وتحقق ان في السبع عساً فاحشاً فليصور ان يعسح السبع حشده .
(ا دة ٣٠٧)

او ان كان العزيم القوي بدون عن فاحش فلا تأثير له في الاصل على جهة
العقد غير ان هذه القاعد مستثبات في مع امر فحة وطرء . فهي هذه النوع
كمي العش بدون عن فاحش لطب فصح العقد في بعض الماداه

ويعبر المراجعة هو مع الشيء برأس اس مع صر ربح معين معق عليه . ويقرب
منه مع اوصافه والوجه . فلو حصة مع بالثمن الذي صار الشيء به على النفع مع
نقصان معلوم . والتولية مع برأس اس دون ريادة ولا فدان

وان هذه النوع جمعاً منة على الامه ، فذ فيها من اعتمد امثري على صدق
النفع لجه من برأس اس وما يبعث . من الرواند او ما يتعلق به من العيوب
والفقدان . وذا كذب ان نفع فيها ، او فحش ما وجب عليه اظهاره ، عد
حاشاً وسمي عمله حبة

وان هذه الحياة حرب من العزيم والعش . وقد اختلف الفقهاء في حكمها .
ففي المذهب الحنفي لمثري حق حذر الحادة ، اي انه ان شاء فصح المبيع ، وان
شاء اجاره وقوله يجمع الثمن المسمى . وهذا اخبار قال به محمد بن الحسن في المراجعة
والتولية ، خلافاً لابي يوسف الذي أعطى امثري حق طلب حطاً اربادة دهما .
اما الامام ابو حنيفة فقد يقول محمد في المراجعة ، وقول ابي يوسف في التولية .

وكذلك أحرر الأمام وأنت المشوي من نصب إبطال البيع حذر حذابة ، ار
إذا عرض عليه الشئ ان يبعه الشئ شمة الحقيقى ، فعندئذ لا يجوز له بيع
العقيد

اما الامامان اس حصل والثقة في خذ قوله ، فهم م راجع . اشترى خبر
الشيخ من ابي له عندهم لا طلب حدث زبدة الى كذبهم ان نعم .

عند الفجر المشرق

شأنه في التعرّف على الرضى وؤدى الى احداث العقد ، ان يكون قد
عن احداً من ، ومؤثر في المدة الآخر ، والثالث مفسر له :

أولاً - يجب أن يكون المقعد قد حصل من غير الجوراع مثله لو كان اشتري
عقباً لا جازاً له ، فمذعه الذئب هو وصف المسع ، كثر من : ، ، شراء الأول
معتبر بقوله ، ، في مدفوع سميره ، كان المقعد بلا لاط من شرمه
الفاحش .^٢

ثالثاً : يشترط في التعرير حتى يكون مفيداً لتفصح أن يكون صادر من العرفد الآخر . فلو كان المشتري قد عرره رجل أجنبي غير العرفد الآخر وغير الدلائل ، فلا يثبت له حق الفسخ ^٣ .

ولكن هذا الشيء عند بعض الفقهاء فيما سمعوه من بعض النحاش وهو ان يريد احدهم في سلعة المعروضة للبيع ، لالزعة في شرطه ، من مقصد اعلاء النفس وتعريض المشتري ايذاء وشترج . فهذا لا يحسنه اذا كانت الباعية لم يسمع قيمته بعد ، ولكن النحاش اذا كان مقصد الرابدة على فيه المسمع فهو محرم بالحديث

(١) اجتر حقه سله (ج ١٣ ص ٧٨)، و شرح ج ٦ ص ١١٠، وال
البحار (ج ٢ ص ٢٤٤)، و راجع الخراج (ج ٤ ص ٢١٥)، و دعوى حقه (ج ٣ ص ٢١٦)،
والام (ج ٣ ص ٨٣)، و شرح حقه على سبيل حبل (ج ٤ ص ٨١)، و شرح مؤلف
(بها من الحقايق ج ٢ ص ٩١)، و قريه عقبة (ص ٢٦٣)، و ديه المحبسه (ج ٢
ص ١٧٦)، و اعي (ج ٤ ص ٢٦)، و شرح كعبه (ج ٤ ص ١)
(٢) عمه عيون حقايق شرح (لله و بعدد العمومي، ج ٢ ص ١٩٥،
(٣) رد الشارح ج ٤ ص ٢٣٠،
(٤) فتح الثوب و سكون عم

الشرع ولا يحشوا^١

أما ما ذكره صاحب هذا السمع ، فقد احتجعت المذاهب في رأي مذهب أبي حنيفة ومذهب أبي يعقوب في أحد قوليه ، وإن كان سمع الجعش مكروهاً ، إلا أنه صحيح وعي عكسه اعتبر المذهب الظاهري هذا السمع باطلاً بسبب العش ، واعتصم بشترى حصار فحجه أما عند مالك وإن حصل والثقة في قوله لا في ، فاستثري الحصار يسمع السمع إذا كان الجعش فندحرى غير المنع ومرواحه ٢

النهر من مذهب الصحابة

هـ . فـمـا الاحوال التي تكون في العش والعرير سبباً لاطار العقد الذي
حرى تحب ان يره غير به توجد احوال اخرى ، وان لم يكن العرير في سبباً
للا طال ، الا انه يكون سبباً لالرام الهـر بعض المعروض من العرير الذي خلق
به من حرائره .

وقد مر معنا من هذه الاحوال امثلة في السبع اذا وجد فيه الداس او كمان
العقب او ظهور الحذبة ففي تلك الامثلة رأينا ان بعض المقامات سبغوا عن المرور
حمار الصبيح ، واعطوه حق طلب بحصص الثمن نسبة من حذته المبرج من الصرد.
وعلاوة على ذلك الاحوال ، فقد ذكر الحفصون احوالا ثلاثة تكون فيها —
المرور سبغاً تاماً ، وهذه الاحوال ، وان كانت تعود لاحتات وعقود بخلافه ،
لا يرى فيها من سبغها مع العلم بان الجـمـهـد ذكرت الاولى منه فقط ، وها هي كما
وردت بدون تعليق .

(١) نظر احراري شرح = (ج ١١ ص ٢٥٨) ، وصحاح = (ج ١ ص ١) ،
وشرح النوادي (ج ١٠ ص ١٥٩) ، وشرح في دود (ج ٣ ص ٣٢٨) ، وشرح
بشر الارزاي (ج ٣ ص ٣٢٨ - ٣٤١) .

(٢) وج: مدر على المدية (ج ٥ ص ٢٣٩) اوسر - خراسان (ج ٣ ص ٢٣٨ - ٢٣٩) -
 وندانة المجدد (ج ٢ ص ١٢٧) ، وسيدنا (ج ١ ص ٢٨٩) ، وشرح الكبير
 (٢ من ٧٨ - ٧٩) ، ونحو (٨ - ١٤٦٦) .

(٣) انظر في هذا الموضوع: عداوى حسنة (جائز الهدية ج ٢ ص ١٩٢) ، وحامع
الفضول (ج ٢ ص ١١٦) ، والآساء وحمار لآ (ج ١ ص ٨٤ - ٨٥) ، وسرجه
للحموي (ج ١ ص ٣٣٤) ، وعذر حكا (ج ٢ ص ٣٠٥) ، والدر لحمار (ج ٢ ص
٢٤٧ و ٣٣) ، ورد اعشار (ج ٤ ص ٢٢١ - ٢٢٣) ، وتجمع لصلوات (ص ٤٥٤)

أولاً : العرور في عقود المعاوضة

جاء في المحقق ، ولو سرق أحد آخر في ضمن عقد المعاوضة بضمن ضرره مثلاً واشترى أحد عرسه ونى عليه ، واستحققت ، أحد المشتري من البيع من لارص معاوضة لا ، جاء بين يديه كذلك لو سرق أحد لارص لسوق ، هذا الصنيع ولدي بعينه ، جاء في أدلة ، جاء به ، ثم بعد ذلك لو ظهر أن الضمي ولد غيره ، فاعل السوق من صانعه نفس صانعه التي بعوه للضي ، أدله ٦٥٨
ثانياً : العرور في فسخ الرجوع بعه في الرجوع ، كما في الودعة ومن أمثله
أو الشركة فهو اودع أحد ماله عند آخر وهلك الودعة ، ثم ادعى شخص ثالث أن الودعة ، واستحققت ضمن الودعة ، فهذا الأخير حق الرجوع على اودع ، دفعه ، ولكن هذا الحكم لا يجري في عقود البيع التي لا مرد بعه في الرجوع ، كالمسألة والمردية

ثالثاً : ضمن المارصة السلامة بعرور ، أو العرور بالسرقة

دلالة قوله " جاء صاحب الحفظ " أن بضمها في دلو منقوب وهو عالم سابق ، فوضعا صاحبها فذهب في الماء ، كان المصداق حاصلاً ومنه لو غل رجل لأخر وأصلك هذا التصرف في أنه آمن بأن ضمن ما يؤخذ منك ، فسلط الطريق وحلب منه ، فعلى الفاعل الضمان لأنه أصبح عاراً بما فعل

مفارقة

نبحث قانون الموجبات والعقود التي في الخداع ، واعتبرة معسلاً للبرص ومؤذناً في ابطال العقد ، وإذا كان هو العامل الدافع اليه والحامل للمعذور على العقد ، ولم يشترط وجود العلم بالخداع ، كما فعلت المجلة في التعرير انقولي . ولكنه اشترط أن يكون الخداع صادراً من العقد الآخر . فعليه إذا ارتكبته شخص ثالث ، فلا يكون مؤثراً في صحة العقد ، إلا إذا كان الطريق الذي استعاد منه عالماً به عند اثناء العقد .

أما الخداع المبرص الذي أفضى الى تمعير سود العقد ولم يكن العامل الدافع الى اذنه ، والخداع المبرص عن شخص ثالث إذا لم يكن المعقد الذي استعاد منه

علاً ، فلا يكون سبباً لابطال العقد ، بل يكون فقط سبباً لمدعاة .
 منحل والصبر ضد الخدع اذ دلت ٢٠٨ و ٢٠٩ .
 وشبهه ذكره ما جاء في الدعوى المدني الفرنسي ، اذ في ١١١٦ ، والدعوى
 المدني الاسي اذ في ١٢٣ ، والدعوى الاسكندرية في سنة ١١١٦ ، والدعوى
 في خداع مدعى ، لا بد من ان يكون الخدع سبباً في البطلان ، كما هو
 الوجه في المدعى عنه ، وعلى لافل مقصر في انعقده .
 ، و كان الوجه في المدعى عن المدعى من المدعى الآخر ، وهو قد عني
 به حقه المدعى ، ولا بد في سنة اربع الفقيه والاشارة ، المدعى عنه
 لا المدعى ، ولا يوجب الاصل بطلان المدعى ، غير ان الاحكام لا تكوني قد
 ذهب مدعى حده ، فحصل الى اعداء المدعى اعداء المدعى ، سبباً
 لا قبل العقد اذا كان هو المدعى على المدعى :

١. Wilful misrepresentation (١)

(٢) يجوز ان يكون سبباً لابطال العقد ، بوفوت فيه شروط ابطال القابلية .

٢. Innocent misrepresentation (٣)

(٤) يجوز ان يكون سبباً لابطال العقد ، بوفوت فيه شروط ابطال القابلية .

١٩٣٥ م ١٩٣٥ م

البند الثالث

المسألة

المسألة والواجب الاقتصادي

لا يبرهن في أن المعاملات الاقتصادية وحدها ، والتجارة بوجه خاص بقصد
إلى الكسب ، وأن كل عقد يجب يسعى إلى تخصيص الربح والمصلحة ما وجد إلى
ذلك صيلاً .

ولا يبرهن أيضاً في أن الموادات ، أو ما اسماء الفقهاء ، عقود المعوضة ، يقتصر
فيها التساوي في الدلائل التي تقدم كل من المتعاضدين .

غير أن أصل المسألة هذا ليس الا نظرياً . فاستدراكه لا يتحقق في الواقع إذا
نظر إلى قيمة الأشياء المطلقة ، إذ أن تقدير القيمة امر نسبي يعتمد بالقياس إلى
الأفراد وحاجاتهم . فربما شيء له قيمة كبيرة في نظر صفة لا تكون له قيمة
للقيمة في الحقيقة . وعلى كل ، فقيمة الشيء الواحد هي في نظر طالبه أكثر مما
في نظر البائع .

أما إلى ذلك أن عقود المعوضة طبيعتها خاصة ' فليس العرض والطلب
الذي يحكم المعاملات الاقتصادية . فلا بد من بعض التفاوت بين موجبات العرض
إذا كان العرض رائداً على الطلب ، أو كان الطلب رائداً على العرض .

فذلك إذا كان المتعاضدان يسمعان دلائل الشرعية اللامعة ، فالشرع لا ينظر
إلى التساوي في السعر المنبع لكن منهما ، ولا يحسب أن المسألة أو عدم التساوي في
الأصل موجباً لإبطال عقد المعاوضة .

ومما يعد النقص في التمسك في البيع والشراء ، والنقص في البذل في باقي

عقود المعوضة ومعركة في ديون الموحدة والعقود المتساوية في العقود وانسداد
التوازن بين الموحدة التي توضع مصلحة فريق واموجات التي عرض على الفريق
الآخر في العقود ذات العوض ، المادة ٢١٣

فادن في الاصل لا عشرة من في العقود ولا ينبغي له على صاحب وهذا كما
تري ملائمة لروح التجارة ، التي يجب ان يكون منه على حرية التعاقد وعلى
امراحة الاضداد

ا، نحن نأخذ كما هو في احوال المدين احر المدي الذي لا يلاسه صروف
استثنائه و صرق غير مشروعة فهي هذه الاحوال الاستثنائية ، تحتل التوازن
الاقتصادي موقع الصبر على احد الفريقين دون الآخر ، ويكون ذلك سداً لمداخلة
الشرح او التوازن لاجل دفع هذا الظلم ، ومع انفس الديج عنه وهناك اهم هذه
الاحوال في الشرع الاسلامي :-

اولاً - احوال الربا .

نقد عرفنا منه ، وما مضى في بحث نحن العقد ، ولد يعود اليه

ثانياً - الاحكار

وهو شراء بشيء واحد رد في وقت اخره انه ليعتبر انه يكون ذلك عادة
في اليد المصنوعة وفي حال نصيب ، وهو يحرم منه من الصبر على عامه الناس^٢ .
فمن الذي احرم ، لا يفتكر ، لا حربي^٣ ، وول نصاً ، احوال مردوق
والفتكر ممنوع^٤ ، وروري عن عمر الخطب ان قال : لا حكرة في
سوق ، وعن عثمان بن عفان انه كان يهن عن الحكرة^٥

وهذا حصر الشافعي وابن حنبل وعبد بن الحسن بحرم الاحكار في الاوقات
وحددها ولكن مالكاً و ابن يوسف حرما ذلك في كل ما كان الناس بحاجة اليه

(١) في الصفحة ٢٩ من هذا الكتاب .

(٢) انباء علوه الدين للبرقي (ج ٢ ص ٦٦) . ووجه انه المانع للمعوي (ج ٢ ص ١١١) ،
ومقدمة ابن خلدون (ص ٣٤٦)

(٣) احرجه احمد ومسلم وابو داود وبيروني . انصح صحيح مسلم ج ٥ ص ٥٦ ، وسنن أبي
داود (ج ٣ ص ٣٤٤٧) ، و جامع صغير السوطي (ج ٢ ص ٩٩٥) .

(٤) رواه ابن ماجة ، الجامع بصري ، ج ١ ص ٣٦١٠

(٥) مؤلفاً شرح البرقاوي ، ج ٣ ص ٢٩٩ .

وكان مصر - اسوق

وذا ان جعل الورد الحش مع الصبر مع ، فقد من محمد بن الحسن ،
 حلالاً لأي حصة ، ان للامام ان يحرر المحصر على البيع اذا حلف بمسألة على
 ان لا يحرر ، وعلى قوله حرب عوى عند الحسن ، وهو أيضاً قول مالك
 والشافعي .

ما يعبر الاثبات المحككة من قبل بعض ، فقد في جمهور الفقهاء ، عدم
 حوزة وحديثه في ذلك ما روي عن اسامة بن زيد ، فعلا السعر على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ، فقد رسول الله لم يعرفه ، فقبل ان يبيع هو نفس الرجل
 الزاني المستقر ، وانما لا يحرر ان يبيع له عمر واحد ولا يصح احد مظهره ضامها
 ايده في دم ولا لعل ، ولكن روي عن مالك انه احل - التبعير للسعر .
 وكذا في روي عنه بعد الحسن ، حوزة السعر ، كان عشرة اهل الرأي
 والصبر ، وكان لا يبيعه مع ارباب النعم من عدي الفقه .

ثالثاً - طرق التجارة غير المشروعة .

في التجارة احداً طرق محرمة ، فمن اولها ارباحه المتوهمه مشروعة .
 ومن هذه الطرق المحرمة - بيع الحش وبيع المنفعة البدن مرة مع في البدن
 الباقي ومنها احداً - مع من الخضر البيع اهل الدية ، فمفسده ، أو ان
 يمشروهم خارج الاسواق - براءه عليهم رحمة ، أو ان يبيعوا من حبي بين
 اهلهم من وعرض مع مفعله شروط حسن من شروط البيع

وهذه كلها موعف كثر من الفتن ، وقد استعملت حيلة الراس ، وحرقت
 حوزة الدلائل وينصدق في ابعادات الاقصاء ، وهي مثل - حوزة البلاغ في
 الشجرة ما يقرب من اسواق حرب يوم حاد ، ان - شرقة الاثم
 وفي الحديث شريف - لا يبيع بعصك على مع عصه ، ولا يبقوا البيع حتى

١ - وهو يودو و - مباح وعرفه - بن سنان في روي - ج ٣ رقم ٣٤٥١ .
 واعلم الصغير (ج ١ رقم ١٨٠٦) .

(٢) - روي في أحسن - النوازي - ج ٣ ص ١٢٧٢ ، في مشأها الخاتبة (ج ٢
 ص ٢٥٥) ، وهو مذكور في ج ١ ص ١٢٣ ، وروى في ج ٢ ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ،
 وفي ج ٢ ص ٢٨ ، ٢٨٣ ، وفي روي في ج ٢ ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ج ٥
 ص ١٨٦ - ١٨٨) ، وشرح النووي على مسلم (ج ١ ص ٤٣) .

يكون البائع كذلك ١.

فإن عند أخيهين يكون لبيع ولا للبيع شرعي ، وهم نفعي ، فالحش والتعريض من العود الآخر ، ولقد روي في الخبر في البيع الذي . أما العود الحش فهو لا يفسد البيع في ماله ، وفيه ماله لا يفسد نفعه ، فالحش ماله لا يفسد نفعه ، أي الذي يخرج عن قدره الموقوف ٢ ، وقيل إن يحكم عن المراج لو هاجب ٣ . فعلى البيع فيه قدره خير من نفعه الممنوع ٤ . وفي العود نصف العشر ، وفي الحيوان العشر ، وفي العود خمس ، وفي حرج عنه فهو ماله من البيع فيه ، وفي غيره في البيع من أنواع الأموال هو أن التصرف فيه بحسب مقتضى البيع يكون كثير في الأموال في من فيه التصرف ومعاملة ، وأن التصرف كثير وجوده في العود ، وقيل في العود ، وحيث في الحيوان ، وعلى ماله من ، قدرت السنة في لدرهم ربع المشر ، أي في ماله . حقيقة ٥ .

وهي أي إن يحسب ذلك ، والبيع الحش نوع لا يفسد البيع فيه هو ما راد على القدر الذي عنه ، أما إذا كان مع ذلك روي فيه فهو من سائر ما يمكن ، فظني بحكم الأحكام العقلية ، وهم ذلك ، واعتبروا الحش الممنوع ، أي هو من سائر ما يحسب ، ماله البيع الحش ، وقصوا على أن البيع الحش من على قدر نصف العشر في العود ، والعشر في الحيوانات ، وخمس في العود ، ورواه (أبو ١٦٥) . والأصح أن يفسد البيع الحش هو ما راد على القدر المذكور فقط ، لا ما كان مساوياً له .

وسقط دعوى البيع الحش بغير ماله ، وبذلك المانع أو بماله ، أو بالسكوت والتصرف بالبيع بعد بيعه من الحش ، فقد حرم في المجلة ١٠ ، وإذا

(١) البحر في الموضع المذكور .

(٢) هذا لا يمكن ، أي لا يمكن أن يكون ماله من سائر ما يحسب ، كما أنه من ترجحه لأمره من غيره . في كتابه في سائر ما يحسب ، ص ٧٥ .

(٣) توفي سنة ٢٦٨ هـ . عن الفوائد البية (ص ٢٢١) .

(٤) بحر (ج ٧ ص ١٦٩) . وجمع ماله من ماله ، أي ماله في فوائد الخيرة

ص ٢١ ، ورواه غيره ج ١ ص ٢٢٠ .

(٥) شرح علي بن جابر على المادة ١٦٥ من المجلة .

مات من غير نفع وحش ، فلا يسقط دعوى التعرير إلى وارثه . والمشتري الذي حصل له تعرير ، إذا اطلع على العيب لعاش ، لم يعترف في المبيع صرفاً ابتداءً ، سقطت حق فسخه ، وإذا هنك واحتسبك المبيع ، لذي بيع نفع وحش أو عرر ، أو حدث فيه عيب ، أو بشي مشتري العرصه علياً ، فلا يكون للمعصون حق في أن يفسخ المبيع . (المواد ٣٥٨ - ٣٦٠) .

ولابد من الإشارة أخيراً إلى أن الأصل في المذهب الحنفي ، الذي يشترط لاطل المبيع أن يكون نفعاً وحشاً وأن يحصل بغير التعرير ، وهذا الأصل قد مستندت بكفي من المذهب وحش دون تعرير ، أو بكفي من المذهب التعرير وحده . وهناك أمثلة من هذه المسئلات : -

أولاً في بعض الاحوال بكفي المذهب المبيع المفسوخ العقد . مثله لا يجوز المريض المدس أن يبيع ماله في مرض موته لأحسب حدة ، وبوسيله ، ولا يصح بيعه إلا بشي المثل .

ثانياً يفسخ المذهب وحده سناً لاطل المبيع ، ولو كان بدون تعرير ، في حال التيم ومال الوقف وبنت آدم . فقد ورد في نسخة المذهب : إذا وجد عيب وحش في المبيع ، ولم يوجد تعرير ، فليس للمعصون أن يفسخ المبيع . إلا أنه إذا وجد المذهب وحده في مال حرم ، فلا يصح المبيع . ومال الوقف وبنت المال حكمه حكم مال التيم . (المادة ٣٥٦) .

ثالثاً إذا باع الولي أو الوصي مال التيم ، أو إذا باع مولي الوقف مال الوقف بحال الاستدانة مثلاً ، أو إذا باع المأمور المذون مال بنت آدم ، أو ماله يسير صح المبيع . أما إذا كان المبيع نفعاً وحشاً فلا يصح ، ولو لم يكن اشتري عراً .

أحوال أخرى من النقص في المصلحة

ليس أثر العيب محصوراً في المبيع والشراء بل هو موحود أيضاً في غيرهما من عقود المعاوضة . وقد تكررت المحلة أمثلة من ذلك في الاحارة ، والقسمة ، والوكالة

١ . المادة ٣٩٤ من محلة . نص مثله أخرى من مساق جمع عضوين في موضع مذكور . وفي دعوى لادوية - ١ من ٢٥٨

بإشراء . وإليك بيان ذلك بإيجاز :

أولاً - في الإجارة .

يعتبر العين العاقبة حشاً مبدئياً مسح العقد في إجارة أموال الضعيف ولوفف فقد ورد في المحل ١٠٠٠ بوجوه الوحي والموسى عقد السلم أو لوفف ، نقص من حرمه أمثل يكون الإجارة مبدئية ويؤخر آخر أمثل (المادة ١٦٤)

ومعنى العين العاقبة حشاً ، كما ذكره ، لا ينعى الدرس في مثله وثبت هـ . أما العين العاقبة حشاً مبدئياً ، فهو والإجارة . وكما في أن يكون الأخير واحداً عند الإتمام أو انقضاء وفي يوفف ، خلافه لمحمد الشاذلي .

ثم أنه في غير من السلم و يوفف ، يكون حكمه في إجارة كحكمه في السلم . أي ، إذا تم أحد العقدين الآخر ، وكان في إجارة عين حشاً ، فعليه مسح لإجارته . وهذا ، وإن لم يذكره المحقق ، لا ينافي مع مقتضى القصة الأخيرة .^٢

ثانياً - في القسمة

حاشا في المحل ١٠٠٠ . ويتم أن يكون القسمة عده ، أي أن يعدل الحصص بحسب الاستحسان في أن لا يكون باعاً . هذا بقصد أن حاشا . فبدلاً من دعوى العين العاقبة في القسمة ، (المادة ١١٢٧) .

ودعوى العين العاقبة هذه . جميعاً ، سواء كانت لنفسه أو لغيره . ثم رخصه ، وسواء كان العين يسجده عريز أم يسجده عند^٣

ثالثاً - الوكيل بإشراء

إن هذا الوكيل لا يجوز له أن يشتري من حش . عليه أنه - بل ذلك ، فلا يبعد شراءه على أمواله كل كل حال ويبقى الأصل على رصته ، (المادة ١٤٨٢)
ومما يلاحظه ، و كمل ، بإشراء عن الوكيل ، ليسع المصنف . فهذا الأخير ، وإن كان
هل موكله يضمن الذي يراه مبدئياً ، أم لا ؟ كثيراً ، (المادة ١٤٩٤) .

١ - لا ينعى لا حش من ١٧٠ ، وحاشا من ٢٠٠ ، ٢٩١ ، وبلغ من حش
للطرسوسي (ص ١٧٢) .

٢ - شرح علي حشر ، في مقدمته ، أنه عاقب من كتب لإجارة - ج ٢ ص ٤٨ .

٣ - قانون مدني ، ج ٥ ص ٢٤٩ .

ومذهب المجتة في لو كين سبع احده من الاله لا يصير ، الذي دل عليه
سبع لو كين فالله الا في العرف . ي سبع انقد بسند اصابه و يوصف
ويحمد ، فلهذا ولا من الوكيل سابع ، كالمو كين شرا ، لا يجوز عرفة مقصود
لا يتعاقب الناس فيه^١

واحد لا بد من التدكير بان الحق والخلف من عبود الله . وفي ساق في ثمة
صرفت الصبي المتبر ومن كان في حكمه كالمعبر . وفيه اتحد عنه . وفي ثمة
كما رتب صحيفة ادا كان قسم يقع كقص . وفيه صحيفة را كذا . وفي ثمة
وهو دفعه على احدة نوي ادا كان من المفقود . وفي ثمة من دفع والحق .

وهذا ادا ردنا له بسند كذا . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة
المتفق اجتمع العلم بالحق مع العرف ادا كان من المفقود . وفي ثمة
او لا . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة

يعوب ، وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة
ثانياً . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة
اذا ، وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة

ثالثاً . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة
المريض وما يشه

العلم في ما في المذهب الاسلامي

وروي في كتب الحديث ان رجلاً من جنات من معه كان يجمع العلم ،
وكاتب بعض المحدثين ، وروي في كتب الحديث ان رجلاً من جنات من معه كان يجمع العلم ،
اذا كانت فقل لا جلالة ،^٢ في صحة ان يشترط عدم وجود الحجة ، حتى
اذا جهر العلم كان ان يرد التمسك ويسرد اسم

١ . البحر ، ج ٧ ص ١٦٧

(٢) روي في كتب الحديث ان رجلاً من جنات من معه كان يجمع العلم ،
(ج ١١ ص ٢٢٣) وصححه من ج ١١ ص ١١٠ . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة
والموصوف بشرح برقا ص ٣٠٢ . وفي ثمة من دفع والحق . وفي ثمة

وقد كان هذا الحديث من أحوال طرف بين العهدين في مسألة البيع
 منهم من قال بان الحديث خاص بخلاف من قد لا يصف العقل ، وبأنه لا يجوز
 القس عليه . وفي هذا ذهب الجمهور كما أوضحنا ، وذهب الشافعي ، فاشتروا
 صحيح العقد وجود التعريف أي جانب من

مادني لأنه فقد توسعوا في المسألة ، واعتبروا العن صلباً للعقد بدون تعريف
 في أحوال عديدة . وهكذا رسم المحرر
 أولاً في جمع النجش ، الذي من مخرجه في الرد المتفق ، بحق المشتري عند
 إحداهما أمث ان يصح العقد إذا عني فيه عنياً يخرج عن العدة .

ثانياً في حق الركن الذي أوصفه في أول هذا القسم ، وان أحمد بن حنبل
 من لا يبيع المخرج العقد إذا هجم السوق وعنه أنه عني عناً خرجاً عن العقد .
 ثالثاً مع الاستصحاب وهو المخرج الذي سترسل فيه حينئذ من يلى
 الآخر ، عدم جزمه بل أنه راجع للأسعار ، فعليه بخرجه وبسأله ، وتفق معه
 على شراء أو البيع مخرجاً من مخرج البيع . وفي هذا البيع إذا عني استرسل
 بعض المسألة في المخرج في بعضه من كفي والحسبي

رابعاً في النوع العدة ، إذا كان عني فاجتبا درجته بآية وكما
 مبيون لا حجة له قيمة البيع ، فبذلك الرد . عني أيضاً عند بعض الخلفاء
 وفي رواية بعض المحدثين عن بعض المحدثين ، لا أنه إذا عني أحد المتبعين
 عنه الشيء ، فإن العقد وفرا دعام لغيره ، بدون عرض ، فهو كالأهت و
 كالمشتري بعد عليه بالعيب في المبيع .

و معنى العن في حش ، فقد قدره بعضهم ثالثاً وكثر ، وقد ذكره غيرهم ، سندس
 ولكن روي الغار عند من كنهه والخدثة حدده . لا ينعني السس به ، ثم تراء فغيره
 إلى العرف والعده . وبكلمه أخرى العن الدحش عندهم هو ما خرج عن العوائد

١ - نشر في هذا المخرج حديثي سني حسن - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١

والحاصل من كل ذلك ان العن في البيع والشراء اذا كان راداً على المذوف
وكان المصون فيه دليل الحرة ، فهو بعض هذا المصون حيث راد الفسخ عند بعض
النفهاء . وهذا الرأي كما سترى قريب من نظرية بعض القوانين العصرية
وحيث ما لا بأس بتلاخيصه ان العن في المذهب المدعوي بعد تأسيسه لا يطل
البيع او الشراء اذ لم يكن المصون عناً له عند العقد ، لان بيع الشيء باطل من
وقته او شراءه كغيره ، كما يحتمل ان يرد من جهة المصون ، وان كل من العين
بالباطل من جهة العاين ^١ .

معارضة مع بعض القوانين الحديثة

ان معظم القوانين الحديثة توجه عام لا تنصرف الى العن كسب لاصول العقود الا في
احوال استثنائية وشروط محددة وهي اذ من حيث المبدأ شذوذاً بشروطه
الاستثنائية ولكن هذه لقوانين احدثت في بعض هذه الشروط وبات الاحوال
وهي القوانين الحديثة ، ليس الاطلاق بل هي معمولاً الا في احوال استثنائية
محدودة . واظم احوال تقصير المصون ، وتأنع الفقهاء مصون نفسه اكثر من
سنة بسبعة اى الاثني عشر ، والعن الراد على ربيع في القسمة ، ورائد على
النصف في موب بركة ، وان كان الراد على ربيع في بيع المهاد ، او الرائد على
الثب في الدرل عن مؤسسة تجارية ^٢ .

ولكن هذه التقديرات قد لا تسع ، ففي احوال المذكورة ، خاصة
من عت . غير الحاجة اليه او نحن وفيه الاحكام وذلك خلافاً للقانون المدني
الآدمي ، الذي يحدد حرة مفعول وسبعة (اذ ١٣٨) ، ونحن على ان هذا العقد
اذا كان فيه عن شيء حددنا من اى مبروف احوال ، وكان هذا العن ناجحاً عن
استثمار الحاحه والجيش او عدم اخيره ^٣ .

١١ حتى ٨ - ١١٦٣

٢ - ١١١٨ ، و ١٣ و ١٧٥ ، و ٨٨٧ و ٧٨٣ و ٧٩١ من قانون

في ١٩٠٧ و ٢٩١ من سنة ١٩٣٥ .

٣ - Ueber Unberuflichkeit des Anderen

Unerfahrenheit eines Anderen

البنـد الرابع

الأكراه

نظرة عامة

ورد في آيات القرآن الكريم "لا أكراه في الدين" ١ ، "من كفر بالله من بعد إيمانه لا منكر" ٢ ، وهذه معاني لا بد من ٣ ، "ولا تكرهوا قضاةكم على الله" ٤ ، "ان اردن تحصناً" ٥ ، "موا عرس الخاء الدنيا ومن يكرهم من فان الله من هذا كراههم عن عود رحمة" ٦ .

وقال "ابن ابي شيبي" في حديث الشريف "ان الله يحور لي عن ائمتي اخطأ واليهن وما يكرهوا عنه" ٧ ، وروى الدرري وغيره قصة رجل من بيت حدام الاخير "ان الله روحه وهي ثوب" ، فكرهت ذلك فبث رسول الله (ص) فرداً نكاحه ٨ .

هذه خصوصية أم ، زه ، خصوصية علمه من عدل ووضوح ، كل ذلك جعله من اصول صفات الأكراه بين الأعداء الشرعة ، وحمل الفقهاء والمبتهب يحشون فيه كبر في معبود العقبة ، وكشانه من جوانب الرضى في العقود

١ - سورة البقرة ٢٥٦

٢ - سورة البقرة ١٦٠ - ١٦١ جمع منكر من لا يكره على كبر وده مؤمن ، في تفسير الفهر الرازي (ج ٥ ص ٣٥٥) .

٣ - سورة البقرة ٢٤٠ - ٢٤١ "لا يكرهوا قضاةكم على الله" ٤ - سورة البقرة ٢٤٠ - ٢٤١

٥ - سورة البقرة ٢٤٠ - ٢٤١ "ان اردن تحصناً" ٦ - سورة البقرة ٢٤٠ - ٢٤١

٧ - سورة البقرة ٢٤٠ - ٢٤١ "موا عرس الخاء الدنيا ومن يكرهم من فان الله من هذا كراههم عن عود رحمة" ٨ - سورة البقرة ٢٤٠ - ٢٤١

(١) من ترجمه في البد الاول من هذا الفصل ص ١٦٤

(٥) شرح المصطفى على الطائري ، ج ٢٠ ص ١٢٩ ، وج ٢٤ ص ١٠١ .

وسائر الضرورات القولية . ونحن لن نبحث حكم الاكراه في حصول الفقه ولا في العبادات لخروجه عما نحن بصدده ، وان يعود مرة أخرى الى بحث حكمه في التصرفات العملية أو الخرائط بعد ان ابداه عنه فيما مضى ^(١) . لا نكتفي به ببيان احكام الاكراه في العقود وفي باقي الضرورات القولية . فتقدم تعريفه ثم نوضح شروطه ، ثم نوجز حكمه واثره في هذه الضرورات

ومن المبادئ بدأ في كتب الفقه تعريف الكلمة لغة قبل تعريفها في الاصطلاح شرعي . معنى الاكراه لغة ، «عسره ، معصم ، هو من الانسان على أمر يكراهه» ^(٢) وفي الاصطلاح الشرعي «هو فعل يفعله المرء مبره فتقي به رصه او يمد به اجباره» ^(٣) اركانها عرويه الخلة ، وهو اجبار تحد بالاحاطة على ان يفعل عملاً معيناً ، من دون رصه ، وبفعل ان به امكراه (بفتح الراء) ، ويقال لمن اجبر بغيره ، ولذلك الفعل مكروه عند ، ولشبهه الموجب للخوف مكروه به . المادة (١٩٤٨) .

وقد بحث الفوق المسألة في الاكراه بمواضع الخوف . اذدة ٢٦٠ وما بعدها ، وبحث فيه بعض الفقهاء بمواضع الضعف والمصعوط ^(٤) . ونفسر ذلك انه في الاكراه معصاً وشدة ، وان الخوف ليس الا نسيعة الاكراه والضعف واثره في امكراه . وان الاكراه بسبب هذه الخوف يجعل رضى امكراه معذوراً فيما يفعله خلاصاً من العيب والتهديد الواقع عليه ، ويجعل اجباره مثلاً ورسداً أيضاً في غالب الاحيان . وهكذا بعد الاكراه من شوائب الرضى وعذره ، لما يفعله من بناء الشريعة المرء والتصرفات جميعاً على القاعدة الذهبية «ان الاعمال باليات وانما لكل امرئ ما نوى» .

الا انه حتى يكون الاكراه من عداد عيوب الرضى ، لا بد من ان يستوفي شروطاً وهي الاكراه بدون حق ، وفقدرة الجبر على ايقاع تهديده ، وخوف المكروه الكافي بالناسي للرضى ، وحصول المكروه عليه بسبب الخوف .

(١) في الجزء الاول من ٢٢٤ .

(٢) در الحكمة ج ٢ من ٢٦٩ .

(٣) لليوسط ، ج ٢٤ من ٣٨ .

(٤) ج ٢ من ٧٥ .

وبحسب توضيح كلا من هذه الشروط الأربعة ، ثم بين عدد ذلك حكم الإكراه
مالم يمتدح في نواقضه هذه الشروط جميعاً .

الشرط الأول الإكراه ضروري

ان الإكراه المحرم هو ما كان يردن حق ، وإنما ما كان بحق ولا عتد ، لانه
إكراه شرعي ، ولا تأثير له على صحة التصرفات أبدأ
ومن أمثلة الإكراه الشرعي جبر المدين من قبل القاضى على بيع ماله بوفاء
الدائنين ، أو جبر المعلق على العمقة الشرعية ، أو جبر المروء على دفع الخراج ، أو
جبر المالك على بيع أرضه لتوسيع المسجد أو الطريق العام ، أو جبره على بيع
الطعام أو الشراب المفسد ، وما إلى ذلك .
وبخاصة من ههنا الموحدة والعقود اللسانية على أمثلة من الإكراه الشرعي ،
وقد لاه الحروف الدشيه عن احتواء الاب والام او غيرهم من الاصول
لا تكفي لافاد العقد وكذلك استنفا الولاية القيدية ما دام هذا الاستنفا
مشروعاً ، أي ان يكون الغرض منه مجرد الحصول على ما يجب به المادة ٢١٢ .

الشرط الثاني : فدية المحرم

لا بد في الإكراه من ان يكون الجبر قادراً على دفع فدية محرمه ، وان
يكون فاهراً له لا يقدر على دفعه . وهكذا جاء في الجملة : يشترط ان يكون
الجبر مقدرأ على ايقاع تهديده ، سواء عليه لا يعتبر إكراه من لم يكن مقدرأ على
ايقاع تهديده وأخبرائه (المادة ١٠٠٣) .
وعند الامام الاعظم لا إكراه إلا من السلطان وحده . ولكن رأي صاحبه
الذي عليه الفتوى عند الحنفيين ، ورأي باقي المذاهب يقول بان الإكراه ينصوّر

(١) مسود (ج ٢٤ ص ٥٧) ، ومجمع الزهري (ج ٢ ص ٤٣٠) ، ونسخته شرح لعمدة
(ج ٢ ص ١٧٥) ، والحنفي (ج ٣ ص ٣٦٥) ، والمجوع (ج ٩ ص ١٥٩) ، والروس
المرجع (ج ٢ ص ٣) . وغير عدد لاين رحب (ص ٣٢ و ٢٢١) .

من كل منعت قد عني الإلقاء والتفكير، سواء كان ملطاً أم لهما أم غيرهما .
مثلاً ، فأقول ان التبرر ، يمكن لاكره ان تقع من الروح عني روحه ^٢
وإلا فأنه لا بد في التعديل ، إذ يشهد بشرح لاسلامي ان يكون لاكره
في العقيدة ، قد عني اسمه عند الآخر ، بل بعدته به بوجه عام ، ولو صدر عن شخص
ثالث أخصى عن العقيدة ، فبعبارة ، لا اكره أحمد عني مع شيء ، فاعلم هذا أولاً
اللاط ، وان هذا الحكم صحت ، ولو كان لاكره م صدر عن اشثوي وم
يمكن هذا عني ، كما يفهم من مدلول أدوار جمهور الفقهاء ، لا سيما في المذهب
الحنبلي والقول بخلاف من المذهب المالكي وأحد فروع المذهب الشافعي . ويمكن
بوجود بعض التردد في سموه لاكره عني من البيع ، وهو ان لا يكره لاسي
عني البيع من غيره ، بل ان يكره عني ذلك من جهة ، ويحظر اي بيع شيء آخر
سواء في المصنوع . فم : صرح البيع في القول بخلاف عند الشافعية والحنابلة وعدد
أما مع مذهب الحنطري ، خلافاً لمذهب المشهور عند المالكية ^٣ .
وفي هذا مورد ، وان صحت القول بالمدعي عني انه لا حاجة للتفسير
بل ان يكون (هذا) المقصود قد عني عن أحد اسمه قد عني او عن شخص ثالث او
عن احوال خارجة عن دائرة العقيدة ، الا انه حوت في الحاشي الاخير ان
يتم المكره اربع في التمهين من العقيدة ، فإدعاء الموعظ الى الفرق الآخر قد
كان هذا الفرق حسن التبيين . ويكون هذا التمهين عني اسم ما يقتضيه
لاصف : مادة ٢١٠

الشرط الثالث : هوف المكره

ان الحوف مع عقيدة الفقهاء ، هو الظن القوي في ذهن المكره بزلول الوعيد به

(١) مادة ١٩٠ ج ٣ ص ٢٢٢ ، وفي مادة ١٩٠ ج ٢ ص ٢٢٢ ، ومذهب (ج ٢ ص ٨٣) ،
والنبي (ج ٨ ص ٢٦١) ، وفي مادة ١٩٠ ج ٣ ص ١٢٨ .
٢ - قانون العقوبات ج ٣ ص ١١٢ ، وفي مادة ١٩٠ ج ٢ ص ٨٣ .
(٣) - شرح حاشي على : المادة ١٩٠ ج ٣ ص ٢٢٢ ، وشرح مختار (ج ٢ ص ٢٤٨)
٢٠٩ ، وفي شرح : المادة ١٩٠ ج ٣ ص ٢٢٢ ، وفي مختار (ج ٢ ص ١٥٢٩) ،
وفي شرح : في مادة ١٩٠

ان لم يفعل ما طلبه المجتهد منه ، ولا بد من حصول هذا الخوف حتى يستند بالاكراه .
وهذا ما اوجبه ائمة تقوى ، يشترط خوف اكراه من وقوع اكراه ، يعني
يشترط حصول من غلب له اكراه ، جراء اكراه اكراه ، ان لم يفعل اكراه عليه ،
المادة ١٠٠٤ .

وسكن ما هو المعيار الذي يقاس به هذا الخوف ؟ هو مع رتب مقاس يقاس
، جمع ليس " م هو معيار - رتب يقاس - من في اجسامهم واعمالهم
رصد لهم وحدهم ، ومن ثم في حجبهم من الشجعة ودرجته " نؤمن لا اكراه " .
قال ابراهيم انه لا يستند لا الاكراه الذي يؤثر على اشجع ارجح ، ولكن
هذا ، كما يرى ، ومن حيث ، اذ هو لا يحس الا من اصف ، شجعة الـ درة ،
ويطلب من المرء ان يكون في اموره السومة العذبة وفي تصرفاته العسمة اقوى
و قسمة هو عنه في الواقع ، وقصر عنه حد منه

هذا احسن قول من لم يسي حده مقاساً الاكراه طرفة ارجح ، من ان
ويقوله بوجوب انصر في ذلك الى من المكراه وحسبه وحده (المادة ١١١٢) .
واوسع منه من هذه الناحية ، ما جاء في قانون الموجبات والعقود الذي من انه
للوقوف على ماهية الخوف " وتأثيره بحسب الاعداد بشخصه ، كالمطر الى
... او الى كراه امره ، او رجلا وان درجته عنه ومبرراته الاضحية ، المادة
(٢١١) . وهذا يمكن عمق حامي او يحد موجهه الى شخص اشد او الى
اموله او الى روحه او احد امور او فروعه (المادة ٢١٠) .

وعد ، فكيف كان موقف شرعية الاسلاميه من هذه المسئلة ؟ هن ذهب
ذهب برومن اندي الحسنة ، ام ذهبت منهضاً معبواً على عرار القواص
اعصره ؟ لا شك في ام احب اذهب المعوي ولا يرى نساء لاثبات ذلك يقن
كثير من عذاب الكتب بفقرة ، حرجاً على دفع تهمه الناس او ابدعه .
ذلك المجتهد ، فعلا عن كتب الحبيب ، لا اكراه على قسم الاون
هو الاكراه المبيح ، الذي يكون ، صرط الشديد المؤدي الى اسلاف النفس او

FD - god rict use usa , IV - 2 - C / 15 - 1 - 1971 - 1972 (١)

Homme raisonnable (٢)

وطع عضو . والثاني هو الاكراه غير المنجى الذي يوجب العم والام فقط ،
كالتصرب والجلس غير المبرح والمديد ، (المادة ٩٤٩) .

وان القصص بعدان الرضى ، ولكن الاول وحده عند الاحسان ايضاً ،
لانه لا يمكن احتاله او التصبر عنه . ولقد رأينا اثر هذا التعريق عند الكلام على
حكم الاكراه في الصلوات العقلية ولكن في الصلوات القولية والعقود ، لا عبرة
« بتريق بن العيسى » فكلامه معتد بها لأجل بعدان الرضى .

وقد فهم بعض الافاضل من الامته انه كوره في تعريف المحلة ان الاكراه
يجب ان يكون جنسياً ، وان احكام المحلة في الاكراه اصحت خارجة عن
الاسمها ، لانها لا تقتصر حدة الصلوة الصلوة التي تقع في الاعلى ^١ . ولكن
هذا كما يدور استخلاص لا تنكح المذهب اله ، لان حرف النكاح الذي ربطت به
كافة التصرب في ادمه المنة آتياً ليست الا للسئل ، كما يعرف من هو عند الله ،
وكما اوضحته شروح المجلة المعتبرة ^٢ .

ويؤيد ذلك ما رواه الفقهاء المأمون على اختلاف مذاهبهم في هذا الموضوع .
فقد روي عن الفقيه شريح انه قال : « لقيت كره ، ووعيد كره ، والتصرب
كره ، والسجن كره » . وصرح الشيخ في التصرب والجلس بان ليس فيها حد
لا يراد عليه ولا نقص منه ، ولان نصفه دير مالي لا يكون ، ولكن دبت
على قدر ما يرى الحاكم . ولا كراه في دين عبده ويختلف باختلاف احوال
الاسر ، فلهذا جعل « موكولا » اي رأي القاضي في ذلك على حال من اهل
« ٣ » . مثله : ومن كان شريعاً بعت بكلام حش فعدت مثل « ٤ » في حقه
اكراهاً ، وهو شدة له من ألم التصرب . ومن كان ودلاً ولا بعت الا بضرب مؤلم
او محس شديد ^٥ . ولا كراه اذا « يشمل الوعيد » ^٦ .

(١) هذا رأي رئيس سكرية العريخي . في رواية عن فاضل بوجبات الذي . طبع
رئيس ١٩٣٢ ، ص ٥٣ .

(٢) راجع شرح علي حيدر تحت مادة ٩٤٩ .

(٣) لاسود . ج ٢٤ ص ٥١ - ٥٢ .

(٤) نفع الاسر ا - ج ٢ ص ٤٣٠ . قيل في تفسير العرب . « عند تفرغ هوا وح .

نكبة الاسيرة أو « منه » . نص نفع لاسر بعدان (ج ١ ص ٤٢٦)

(٥) رد المحتار على الدر المختار ، ج ٥ ص ١٠٩ .

وهو قد دللت ، لا ينظر الى الاكراه بلوجه الى عسى المكروه يحسب ، بل ينظر الى كل ما نسب خوف الا- ن على ماله كاه او عصبه لان المال شقيق الروح .
وبعد ذلك استجيباً ، وحلفاً للقدس الذي قال به بعض الفقهاء ، ولا كراه
التي تنبع عن حسن لو ادبى والاولاد ، وراى القصد في الاكراه الد- اسح عن حسن
غيرهم من المخارم^٣

وبين ما قد ذكره محققاً في هذا ، بل هو دللت في قول جمهور الفقهاء المذاهب .
فبعد ان حسن في إحدى الروايات عنه ، ان الوعيد بغيره اكراه ، . وعنده ان
كان الضرر بغيره واقعاً في حق من لا يملك به نفس بغيره ، وان كان من
دوي المروءات على وجه يكون اضراراً بغيره وعدت له وشهرة في حق- فهو
كالعرب الكثير في حق غيره . وان يوعده بتعديس ولده . الاولى ان يكون
اكراهاً ، لان ذلك عنده اعظم من اضرار ، والوعيد بدلت ، فكذلك هذا .^٤
والمعروف ان شرح اضراره ان عصبه لا يملك به الا كراه . يكون في خوف
مؤلم من قتل او ضرب او- حسن او عصبه او صريح بدوي مروءة علاناً او قتل ولده او
احد ماله . . والا انه اضراره من لا يملك به كراه .^٥

واخيراً احتجنا لاهوا في المذهب الثاني ، وقد عدت من السوطيني .
والمشهور اندي ذكره الشيرازي ان الاكراه يكون عصباً يلحق الضرر بغيره ،
كالقنن والضرر المخرج والحسن القبول والاستحسان من بعض منه ذلك من
دوي الامداد ، لانه بغير مكرهه بدت . وان الضرر القنن في حق من لا يملك
به ، والاستحسان من لا يملك به ، او احد القنن من المال من لا يملك به ،
او الحسن القنن ، فليس بأكراه . ومن الاكراه والضرر بغيره بغيره

(١) رد المحتار ، ج ٥ ص ١١٠ .

(٢) كارتعلي في شرح كراه ، ج ٥ ص ١٨٢ .

(٣) وفي الاثر ، دوو . بعد المخرج . بغيره دوي الاحكام (مباشرة ضرر الحكم) ج ٢

ص ٢٧) ، وورد في موضوع المذكور

(٤) المفتي ، ج ٨ ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٥) اسبحة شرح حقه ، ج ٢ ص ٧٥ .

(٦) المذهب ، ج ٢ ص ٨٣ .

أيضاً .

ومن أحسن ما كتب في هذا المقام القول الذي صدره الإمام النووي في
رواه . وهو أن الإكراه يحصل بكل ما يورث مدح الأوامر عليه جديراً بما
يهدده . ويرى أنه خلاف الأشباح ، ولا يورث المدح ، والأمر المخوف
بما فقد كونه الشيء . كرهه في شيء ، أو غيره ، وفي حق شخص دون آخر .
ولا إكراه على طلاق كونه مخوف بنفسه والتضييع ، وأحد الأصول ،
وحرص الكبير والمستحسن ، وحسنه ومصلحته ، وسخوف ذوي مروءة ، أصعب
في الإكراه . وسوء الوجه ، ومخوفاً ، وكذلك قبل تولد الواب غلا والولد ، وإن سئل على
الصحيح ، لا يترسخ ، وإلا فلا بأس على الأصح . وإن كان الإكراه على
النفس ، فالحديث حسن ، ومن يورث من الإكراه ، وإن كان على الألف ، ل
فالتحريف بجميع ذلك إكراه .^٦

وعد ، فمن يدين ، فمدح أن الطمع صورة حاشية وجمهور الفقهاء ، صورة
، أنه أمروا بالنظر ، أمروا ، التي تحمل معار الإكراه ، كمنعها ، خلاف أحوال الناس
والأفعال ، أمروا ، والأمر مخوف ، وإهمهم ، يوجب أن يكون الإكراه
حاشياً ، لصورته ، معروفاً ، وعد القول والهدية ، وذات كنه ، موافق ، ورد
في فتاوى الحديث ، ولكنه سابق عنه ، فمن يمكن معرفته في تلك الفتاوى ،
وعد أصح البحث في هذه المسألة ، أدق ، فتد ، د ، لا تشكل فيها
على الدين ، يتناول بدراسة الفقه الإسلامي .

الشرط الرابع : عداوة الإكراه بالمكره عليه

يسمى أن يعمل المكره تحت تأثير الخوف حتى يصح له الاعتذار بالإكراه .
فإذا حصل قانون الوجبات والعقود السيئة على أن الخوف لا يفسد الرضى إلا إذا
كان هو الحامل عليه ، (المادة ٢٩١) .

وتعد حاشية في المحلة له : « إذا فعل المكره المكره عليه في حضور المجهز أو

(١) ج ٢ ، ص ٥٧ .

(٢) كاتله السيوطي ، في الأشباه والنظائر ، ص ١٣٦ .

عونه، كان الاكراه معتبراً. وانما اذا وقع في سبب المحبر او عونه، فلا يعتبر لانه
يكون قد فعله طوعاً به. ودروان الاكراه مثلاً لو كره أحد آخر حتى يسع ماله
ودهب اكراهه وسع ماله في غلب المحبر وعونه، فلا يعتبر الاكراه ويكون السع
صحيحاً ومعتبراً (أمددة ١٠٠٥)

فعله، لو فعل جبراً شتاً وقرأ له فعدس حلف على نفسه، كان ملزماً بما
فعل، لأن الاكراه مكنى هو ابدى جبراً به
ولا شك في سبب ذلك هو سبب الاعتداد بالاكراهية يكون قد فتر
في الرضى رافضه. ودروان الاكراه مكنى من الرضى، ويكون هذا الرضى
من ثم صحيحاً لا شائبة فيه.

وهو رافضه حلف ومكنى من الرضى مكنى من الرضى مكنى من الرضى مكنى من الرضى
الاكراه، فهل يعد راضياً؟ او كراهية أخرى، هو الرضى الاكراهي لللاحق، وعلى
العمل المكروه عنه. وقد روي عن الشافعي ومن حوله ولا يخلو عقد
المكروه وبعدم صحة اجازته.

الخطبون، وهم عمرو والصرف والمقعد سدي جرى - غير الاكراه
موقوفاً على احدى مكروه ودروان هذا الاكراه. وهذا حرة جسد العقد
وعنه. وهذا أيضاً جسد العقد مكنى مثلاً في السع كره يكون للسع بعد
دروان الاكراه احدى بين حرة السع ورده.

وانت ترى ان القول الثاني في مفعول وموافق للحدث الملبس ولا كره
شائبة من شائب الرضى، والاعتقاد هو من حق المكروه وحده. وادارحي
هذا جرى تحت جسد الاكراه، كما رده. ولا يملك من حقه، ولا يملك
للجلال اخص. فليس ما يقع منه من مد العقد والرؤية. ورواية عصرية، لا تعد
عقد مكروه بصلاح حكمه، بل لا الاصل. وعلى حسب هذا المكروه. وعلى
هذا احدى درويش بوجبات وعقود الا في نوادر ٢٣٣ ٢٣٧

(١) لا - ٣ - ٢١

(٢) مدة لاحقة من ١٠ من ليلة، وشرح المخطوط (ج ٤ ص ٢١٩) :

والجملوع (ج ٩ ص ١٦١)، وهذه (ج ٢ ص ٢٢٢).

حكم الاكراه في التصرفات القولية

بـ الاكراه ، اذا توافرت فيه ثمرة في اوصافها ، بان كان بدون حق
وكان المحرور قدرة على سببه وحذف المنكره فانثرت في حوقاً على رضاء ، وهذا
الاكراه بعد من عيوب الرضى .

ثم هي ذلك ؟ و بعدة أخرى ، ما هو اثر الاكراه عند توافر شروطه في
بصرفات المنكره القولية بوجه عام وفي عقود بوجه خاص ؟

الجواب عند جمهورهم ، ، الاثر في ذلك و شفعي وان حسن والاوراعي
وداود الظهري و غيره جميعاً وغيرهم احدى ، هو انه لا يغيره بالضرورة القولية
الى بحري بحسب تأثير الاكراه . والله من اكبره على شيء . و هو يوم يحضر
له ، فانه لا يلزمه .

ولا فرق في ذلك عندهم بين ادراع العقود و تصرفات القولية ، سواء منها
ما كان مآلاً للفسخ كالبيع والشراء والاحراء و هبة و كفارة ، او ما كان عبثاً
في الفسخ كالإكاح والطلاق والعاق .

أما الحنفيون فقد شذوا عن الجمهور ، و فرقوا في التصرفات بين ما يقبل الفسخ
وما لا يقبله ، ولعله لا يوزن ، اذا حارب تأثير الاكراه في بطلان العقد . والله و ردي
المجلة ، ولا يصح بيع لذي وقع بأكراهه ، ولا الشراء ، ولا الإيجار و الهبة
والفروع ، والبيع عن من ولا إقرار والابراء و تحلل ادين واسقاط شفعة ،
و ايضاً كان الاكراه اثر غير منجى . ولكن لو أضحى المنكره ما ذكره مددول
الاكراه صح (١) مادة ١٠٠٦

وهي هذا اداً لا خلاف بين الحنفين وجمهور الفقهاء . ولكن الخلاف كان في
قوة التصرفات التي لا تقبل الفسخ ، كالبيع والطلاق والعاق . فمذهبهم في

أعدهم الحنفى ، وإن جرت تحت الأكره^١

ولا ريب في أن رأي الجمهور بعدم التعريق تعدل وأقرب لمصلحة والمأدب .
الشرعة العامة فلا يعقل أن يكون الزواج أو الطلاق بالأكره صحيحاً ، والنية
شخصية . هذا أي ما في ذلك من خطر على كيان الدالة والمجتمع جميعاً
فإذا قد أحسن المشرع العثماني في قانون العائلة عندما نصّ على عدم صحة زواج
الأكراه وحلّاه^٢ . وصدق أن حرم عندما صرح أنه من فرق بين الأمرين (من
الهدية القولية) فقد نصّ قوله ، وقد دل رسول الله ص على أن الأعمال
تستوي لكل أمرى ، ما جرى^٣ . وهذا وحده ما لا يوافق الآيات الكريمة
ولا أحدث الشريعة إلى حدّ ما هذا ما حدث

١ - هذا أصله من حديث في حكم الأكره في مسند (ج ٢ ص ٤٦) . وهذا
(ج ٣ ص ٢٢٢ - ٢٢٤) . وسبح - يعني على كسر (ج ٥ ص ١٨١ - ١٨٧) .
ولم في موضع يدور ، ومحمود (ج ٩ ص ١٥٥) . ووجد (ج ٢ ص ٥٧) . وسبح
عربي (ج ٣ ص ١٧٥) . ووجد من كتب (ج ٢٢٨) . ووجد (ج ٥ ص ٢٧٣) .
وج ٨ ص ١٢٥٩ . ولحق (ج ٨ ص ٣ - ١٠) . ووجد (ج ٢ ص ١٢٨) .
وهذه الأحكام سرعته في (ج ١ ص ٢١٧) . وترجمه (ج ١ ص ٢٩٩ - ٣٠٠) .

(٢) رجع مادتين ٥٧ و ١٠٥ من قانون ، وما سطره من أسباب بوجوه وهذا
على ما معناه في باب تزوج من بعد وفاة أمه في ٢٢١ صدر في ٢ شهر الثاني
سنة ١٩٤٢

(٣) الحنفى ، ج ٨ ص ٣١٤ .

الباب الثالث الشرط والأرض

الفصل الاول

الشرط

تعريف

يُسمى العقد جميعاً على وسيرة واحدة من ناحية المجرى من هو مسودع ،
كسوق الماء ملات الأولى دة ومفهومه المسمى واحد منهم وحقوقهم ، والعقد
هذا المسمى كما يسميه ، فإن العقد مظهر بطن ، ولكن العقد لا يجرى حياً
مطلقاً شروطه مستقلة ومفصلة شروطه معه أو مفقداً أي المسمى من دة ،
في مسودع الأصل

والعقد المسمى هو العقد المسمى الذي لا يفسد حكمه بحقوق شرط ولا موقوف
على أصل ، بل تقع مع عمله في الأصل ، كما يرى في الأصل الذي يسمونه من المبيع
واشتري وسمي في الأصل لنسب والذي استع في أصل دون أصل ولا قد ر
شرط ومثل آخر - في الكهنة المجرى ، فسمى العقد ، فبالكلمة حلالات
كان الدين معجلاً في حق الأصل ٦٣٥ وهذا النوع من العقود لا
يحتاج الى زيادة في الإنصاح .

ومن المعروف أن البحث الواحد كثيراً ما يكون ذا علاقة بنوات متعددة من
أبواب العقد مثله دة الاكرام كيف يكون في اللبثات الفعية ، ثم درس دة

المرجع لا بعد شرط المعنى المقصود ، في هذا البحث المادة (٨١)
 ثانياً - بمعنى ان يكون الشرط وعلى حصر الوجود ، أي ان يكون غير
 مؤكده وبشكله . وهذا كان مؤكداً للحصول لم يكن شرطاً من اجله ، كما سيوضح في
 الفصل الآتي . وكذا مع التعلق باستحقاقه مطلقاً . ومعنى هذا شبهه ، كما
 في تعريف القانون الجاني الذي اثبتناه .

وقد من انقضاء العقود والضرر التي يجوز بحسب ما شرطه والتي لا يجوز .
 ونحن نرى من ان انقضاء العقد الجاني دون غيره من لعلاقة ذلك بالضرورة وبسبب
 العقود الخاصة بالضرر عدمه هو ان لا يصح التعلق بالضرر في السبب
 والقيودات ، وحين في الاضطرابات والاضرابات التي بحسب ما . وذلك بعض
 الاثر ، مع العلم ان غير حصرية وان وقع في بعض او غيرها من الخلاف او
 بعض المستببات ، استحقاق مقدم عن تعصبه جمعاً

المستببات هي العقود وسائر الضرر والضرر التي فيه . ذلك للمعنى او المعنى ،
 كالبيع والشراء والاعارة والاحتجاز والهدية والكفاح والافراز والافراز
 والوقف والاعارة واحدة العقد والضرر وما شابهه . والضرر هي الضرر
 التي هي من قبيل ، كقول الوكيل وجعل مادي والرجعة

وهي المستببات والضرر من حيث لا يصح التعلق بالضرر . مثلاً في الوقف لو
 دل الوقف ، اذا كانت فلا ، او اذا تزوجت فلاه وما اشبهه ورجعي هذه صفة
 موقوفة ، يكون الوقف مطلقاً ، لا بهن والوقف لا يحسن التعلق بالضرر لانه
 لا يحسنه . وكذا من الافراز المطلق ، كما لو دل ، اقر بان لفلان علي
 الف درهم ان هبت الريح ، وهكذا .

اما الاضطرابات والاضرابات التي بحسب ما ، كاطلاق والعقد وما اشبهه ،
 وجوز بحسب ما شرطه مطلقاً . مثلاً او تعلق اموالي حرية عنده بدخول دار فلان
 صحيح التعلق ، وهذا دخل الدار صحيح العقد جراً

وقد وقع في بعض العقود خلاف وتضليل . مثلاً في النكاح ، يصح التعلق
 بشرط معروف ، نحو اذا قدم فلان او اذا استحق المبيع فدا من . ولكن
 اذا كان متعلق بشرط محض ، نحو اذا دخل فلان الدار او ان هبت الريح او

الحدود بطريقه الكهف في بعض الشرط

منقول شرط التلقيح

عند تحقق الشرط المعنى : العقد ، أثناء وقوعه ، متى أصبح حصوله ، - معناه
تاريخ العقد - ، وضرورة جري ، أثناء المعنى : المبرور ، من يوم تحقق الشرط ، ثم
يكون له أثر رجعي يثبت من تاريخ العقد في الماضي ؟

ول الرومان كان يحكي شروعه في معقود رحلي وهذا أحد ثمة ثوب امدني
المرحلي اامده ١١٧٩ وكان احد رايحه في القهقهه احد البصريين في معقود
الشواهد العكس ، اي انه في اعلى من معقود رحلي معقود رحلي من روث
محقق الشروعه في معقود^٢

ونظرية الأثر الرجعي هذه قد عدها بعض علماء الفقه الفرسية وهم
على حق في قدمهم، لأنهم لم يجدوا في علم الأخلاق لدى ترى التفرع
الحديث، كآلة يوثق منها في الأثر في ١٥٨ - ١٥٩ وهو يوثق الموحدة
- ويبري المواد ١٥٦ - ١٥٨. وقد عدها المدرسة العربية، واعتبرت
مربع محقق لشرح وحده مبدأه عن المصروفات الشريعة إلا إذا وافق الفروع
فها على اثبات الأثر الرجعي.

و نحن ، اذ نرى القواني الحرة ، و المؤامرات المرمية على حصره و دعواه الشرع ارجعي ، يجب ان نرى في هذه الامور ، بالذات ، في احوال مدنية ، ولا نقصد ان نحفظ ما لا من نفعه ، الحقوق امكنه سرعا شخص ثالث حسن

(١) بعد انفصال هذه المقادير في جامع مصر في (٣ ص ٢ - ١٦٠ ، و في كتاب
مصر نور لاف (٣ ص ٢٧٩ - ٢٨١) ، ونخمس لأن مرجع مدني آخر
(٣ ص ١١١) ، ولاشأنه في ذلك (ص ١٢٨) ، وشرحته في كتابي
للجمهوري ج ٢ ص ١٣٢٥ ، ولاشأن في حركة القوافي في نسخة مدني
١٩٧ ص ١٠٣ ، ولاشأن القوافي في نسخة مدني (ص ٣٣٢) ، وفيه كتاب
(ص ١٩١)

(7) *مدرسة في غزوة (البحر الأحمر) في سنة ١٩٢٥* - *مدرسة في غزوة*
(Req. 10 Fév. 1925, S. 1925, 1, 61)

(۳) حیدر (میں ۱۹۹۰)، وکولان وکمان (ج ۲ میں ۱۹۶۷)۔

المادة ٩٥ فقرم الاحرة ، كائناً لمرء مديوي هذه اظنه من الة حبة
العيلة .

والثانية لأسلمة ، فم قس بصرية المعول ، وحقق شرط التعليق
الصرح . ان الة دل على ذلك في بقعة الكلمة الواردة في اجماع ان
المعول شرط تحت نوعه عند رة ، ومعصية من ثبوت شرطه . مثلاً لو
عقب اروح ضلالت امر به على دخول دار ولا يتق امره من هذا الصريق قبل
دخول موقوفه . رة . رة . في تحيد . المعنى شرط تحت نوعه عند
ثبوت الشرط ، (المادة ٨٢) .

الان الامر يكون على خلاف ذلك في العقود والشروط التي تكون تحت
هذه معناه على شرط صحتي . فحينئذ يكون المعنى الشرط اثر وحقق وبعبارة
ذلك ان سرع مريض في بعض الاحوال . نج معيه بالاستنداد الى شرط معني ،
ومن ثم حقق هذه النج شرطه . فحقق لشرطه . فثبت له النج من وقت
بداية اصابه ، وادام . فحقق سقطت بعدت . كذا .

مثله مريض المريض في مرض الموت . فان تلازم . معني شرط حصول
الموت ، وهذا موت المريض . وادام . وادام . وكذا هو الحكم في
جميع العقود الموقوفة . فهي بعد الاجارة . ومريض معصية عند انعقادها ، وبكيفية
بطلان بعدم الاجارة . بعد كذا . من ذلك أيضاً اجارة الورثة
بوصية الموت . وفي موقوفه امه موقوفة ، وادام . من وقت الوفاة لا من وقت
الاجارة .

ومن آخر ان اخبر وانما له اهله . وحرب كذا . فها يعود لنفعه ، فهو
اهل حقوق الارث والوصية والسب . ولكن هذه الحقوق معقبة بشرط ولادته
حيّاً . وادام . فثبت له هذه الحقوق جميعاً . رة . وادام . ولد متناً
دون جدية فلا يثبت له شيء منها على الاطلاق . ٢ .

(١) لمجمع وشرحه جامع ، ص ٣٣٢ .

(٢) لقو عدلان رحب (بقصة ٨٤ من ١٧٨ و ٣٩٠) ، وافية ٦٣٩ من كتاب
الاحكام الشرعية في الاحوال شخصه .

سُوطِ الْمَر

معين ان الشرح وضع احكاماً عامة لجميع العقود ، واحكاماً خاصة لكل نوع
منها غير ان هذه الاحكام وضعت في الغالب بغير اشارة الى المدين . فبما حذر
هؤلاء المتأخرين من خروج معناه عن نطاقه على علاقاتهم وصرفهم
وهذا كتاب هذه الشريعة فقامت احكام المعنة فقد تناسبت شروط التقيد فشرحت
التقيد ان هو ما اتفق عليه المتعقدان ، بدون استعمال اداة الشرط ، لتعديده
علاقتها ، وبما هو صحيح ، وبما احكام العقد المدة ريدة أو قصداً مثله الشرح
الخاصة بحصة الارباح في عقد الشركة ، والحاجة لدفع الاخرى في عقد الاحارة ،
او ما اشبه .

وان الأصل في ذلك القعدة العامة الواردة في المجموع وفي هذه الأحكام العدة
(أمدد ٨٣) وهي : « يتم مراءء الشرح في الامكان » ويستخرج من
هذه القاعدة الصلح المؤقت في مسائل الوفاء ان « شرط الوفاء كسعى
الشارع » . ومن أمثلة هذا الصلح شرط الاستدانة والادخل والاحراج
والرأدة والتقصان وغيرها المعروفة في كتب الوفاء

عبر انه بمعنى فرائدة الشرح ان يكون حُرّاً لا قسداً ولشرح الحُرّ هو ما كان موافقاً للشرع . ويعتبر كذلك كل شرط من مقتضيات العقد ، كاشتراط حسن السبع حتى يفسخ الثمن في عقد لسع ، او كل شرط ملائم للعقد ، كاشتراط الرهن بمسأ يدفع الثمن ، او كل شرط معروف من قبل الله ، كاشتراط تسليم النفس في الباب عند شرائه ^٣

أما الشرط الثاني ، فهو ما كان محلًّا للشرع . ومن أمثلة العباد في الشروط ما كان منها غير ملائم لمقصد العقود والصرف القوي . فلا يجب في

(١) الجامع وشرحه المتأخر ، ص ٣٣٥ .

(٢) وردت في جميع هذه النسخة وفي نسخة أخرى في مراحه - ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٣) راجع شروط ج. ٥ في مع عدد حقين ، وعندها ثلث وأنثون ، في الاسم
و. حناثر لاس بحمر ، ص ٨٣

الوقف بحسب تعريفه أن يكون مؤدباً ، وهذا اشتراط اوائف أن يكون مؤدباً
كان هذا الشرط وسد الخلقه مقصود الوقف^١ . وكذلك من مقصود البيع
أن يملك المشتري مبيعاً ويستمتع به . فإذا اشترى السائغ أن لا يبيع اشترى
بالمبيع كان هذا الشرط باطلاً .

وعلى كل حال ، ففي المرفق بين الشرط الحظر والشرط القصد خلاف من
أهداف الخصة وتفصيل في العقود الخاصة . ونحن لا نرى محالاً للتوسع في ذلك ،
لخبره عن بحث في المسألة العامة للعقود والمواضع^٢ .

وأخيراً فنحن الفقهاء في العقود والمواضع التي يطل بالشرط القصد والتي
لا يطل ، قصد الحظر ، قصد الشرط القصد كل ما كان مبادله من مال ، أو ما
كان مبادله ، كالتسليم والقسم والإجارة والصلح على ما والبراءة على الذي
وإجارة والمدة والوقف وإجارة العقود الموقوفة والتحكم عند أي يوم ،
وما إليها .

وعلى العكس لا يطل بالشرط القصد كل تصرف ليس فيه مبادلة ، إمارة ،
كالقرض وإمارة والوصية والطلاق والنفق والرهن والصلح وغيرها من
المصرفات ، التي تمت عند بعضهم ستة وعشرين وسبعة . فبعض الفقه من التصرفات
لا يوجب الشرط القصد ، بل لا يصح^٣ هي وتطل الشرط وحده^٤ .

وكذلك في الفقه لا يرى التي قسم ، مبادلة ، يصح العقد وتلغو الشرط
القصد إذا لم يكن هذا الشرط مع واحد من المصاعدين^٥ . مثلاً في الفقه والتسليم
شرط ليس فيه مع واحد المصاعدين يصح والشرط لغو فمع أطوار على أن لا

(١) الأسعاف ، ص ١٦ .

(٢) بعد فصل في بيع مؤدباً ، مجلة (ج ١٨٩ - ١٨٩٠) ، والبر للحد .
(ج ٢ ص ٢٣١) ، ومواضع المصاعدين (ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٤) ، ولقد بين الفقهاء
(ص ٢٥٧) ، وهذا (ج ١ ص ٢٦٦) ، وهي (ج ٢ ص ٢٨٥) ، وسدله شرح
الكبير (ص ٤٨) .

(٣) بعد ما بينه من (ج ٢ ص ٦) ، وقرر حكاه (ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٢) ،
والبر للحد (ج ٢ ص ٢٧٩ - ٢٨١) ، ويصح لأن (ج ٢ ص ١١١ - ١١٤) ،
ولأنه وبتأثير لأن (ص ١٤٨) ، صر في غير شجرة ، سدله ص ٨٢ .
قانون الموجبات والعقود السابق .

(٤) مرشد خزن ، ص ٣٢٢ .

سواء اشتري آخر أو عـلى شرط أن يرسد في امرعى صحيح و شرط لهو ،
(المادة ١٨٩) .

الشرط وحرية التعاقد

ب بحث الشرط بحسب محله (الحكام العدلية وفي كثير من المذاهب الإسلامية
من الأمور المدنية ، منه من يتواطى ويعملات ، من ناحية بياب العقـود التي
صح رتبها بشرط العسق أو بفتح القوام شرط القيد ، ومن ناحية أخرى
الشرط القيد و يتبدل على تلك العقود

و تقدر - - - - - في باب موضوع العقد كيف بعدد أحكام اجتهاد في هذه
المادة بقول اصول المحاكم الحقوقية العنق (مادة ٦٤) ، وقبول الموجهات
والعقود التي (المادة ١٦٦) ، وكيف أصبحت الشروط مضمومة - - - - - حرية
التعاقد ، - - - - - كان من محله بقول أو الإذابة أو لا نظام له م أو كان
- - - - - من الأمور الإبرامية

ولا شك في أن هذه حرية - - - - - موافق لروح الشريعة الإسلامية ، و - - -
بب عنه من علم وسيور ، فقد جاء في الكتب الكريمة (كتاب البيع) ، و - - - -
وقول عقود ، - - - - - ومعلوم أن الشرط الآخر ، كما أصرح أن القيد ، هو - - - -
المعقد أن هو عقد وعنه ، - - - - - في الحديث الشريف : " المسبوق على شروطهم
إلا شرطاً حرم حلالاً أو حلالاً حراماً " ، وذكر النووي تعساء قول عمر بن
الحبيب : أن مقاطع الحقوق عند الشروط والمك ما شرطت ، - - -
وذلك ، أن الشريعة الإسلامية تحظر الشروط المنع من م في عرف الناس ، - - -

١١ ، في سند شار من فصل - - - - - من م ٨٩ .

٢ - - - - - (٥) .

(٣) اعلام الموقعين ، ج ٣ ص ٤٤

(٤) روه برندي و بر دو - - - - - وسلك وسلك . وفي أنه حدث صعب - - -
نوع - - - - - من ١٧٩ ، ومن ي دو (ج ٣ رقم ٣٥٩٤) . ومن الأواخر

(ج ٥ ص ٢١٥) ، والخامع الصغير للسيوطي ، ج ٢ رقم ٩٢١٣ .

(٥) شرح المبني على البخاري ، ج ١٣ ص ٢٩٨ .

(٦) شرح مبني ، ج ١٤ ص ٢١

لا بد كانت هذه الشروط محرمة بالشرع، فحاشا لا تشيع وفق قاعدة
الحكمة ان « من ثبت بالشرع منعه على من وجب بشرطه »^(١)
ولقد ذكر ان القم الخيرية - سداً لطريق الانشوات منه عسدة من حقوق
واح مع الصدقة واقرباء بعض الائمة - لا يصح دمه ان حاشي ومصلحة
ان القم في حوزة هذا الاصل الشرعي عظيم، وادب في قده من ان يحكمه
وعلى ذلك وهو « صاحب » حاشي على جميع محكمه وتسلمي حسن فهمه الذي
الشرعية ولا هوها الحقيقية .

قال ان القم بالحرف « منقضي المقتود والمعدوم - بل هو معدوم - وانما امره
بشرطه امر قد يدعو اليه ضرورة او اجتهاد او مصلحة ولا معنى له اذ يجب
والمقصود من الشرط عدم اشرع شئ ليس عند كثير من فقهاء واهم اهل
الشرع انهم « اشرع او معدوم » مفقود من غير مفسدة حتى قدومه وهم
منه « منقضي » في « شرع » وهو « لا يفسد » فليس فيه من خط مقتود
معكس يقوم عليه دليل ... »

« وهما قصداً كما ان من قصده الشرع انما يفتى به في ربه احد هما
ان كل شرط يجب حكمه به وانما كنهه فهو معدوم كما ان كانت
والله ان كل شرط لا يجب حكمه ولا يفسد كنهه ، وهو « محور تركه
وهو « منقضي شرطه » فهو لازم بالشرع ولا يحسن من « من القصد به شئ » وقد
دل عليها كما بان في رسالة رسول الله واعدق الصدقة ولا عداً بالنسبة
ولا اقرباء الأمانة - بل لا يدم فعدة من قواعد الشرع .

« فمقتضى الحقوق عند الشروط . واذا كان من علامات التوقي إخلاف الوعد ،
وليس مشروط ، فكيف لوعد انما كنهه بالشرع . ان « ان الوعد بالشرط يلحق
في الكتاب والحدف واجتهاد والعدوم « من مقتضى »^(٢)

(١) الاشياء والظاهر البيوطي ، ص ١٠٢

(٢) علامه يوسف بن محمد بن محمد ، ص ٢٢٧ ، ٣٥

خوار السُرط

خلافاً للشروط الإرادي، يحصل أي فوج جديد من حارس الشرط وشرط
الجرح ثراً وهو أن شرطه يكون بـ كبره، أن يكون أحدهم، أو
أن يكون شخصاً في عمره في بعض المرات، بحيث في العند مداعبه، أما
بعضه أو باحارته في مدة معينة .

مادة ١٠ في محلة ١٤٠٠ يجوز ان شرط احدى الباعين ان يحرره مدة
معلومة بكل من الباع واشتري او لاحدهم درس واحد وان كان كل من شرط
له الحذر في البيع يصح يجوز عيونه في مدة اقصاها سنة وان اشترى
الاحزره في كونه موقوتاً بغير ان يشترط ان يحرره او ان يحرره بغير ان يشترط
ببيع ولم يحرر من له الحذر لم يبرم البيع وما ذكرنا من هذه الشروط احدى في
الاحزره وفي هذه الاحاس ان يحرره او يحرره بغير ان يحرره

وليس هذا الخرج حثري فهد كره من المفقود ذهب إلى هو حثري حتى عند
الطعن في جميع المفقود إلى نفس المذهب . كما مع راحة والصالح عن . ل
ولكنه لا يجوز له والأدلة والعلم والبرهان وأجمع باسم الشريعة وغيرها . وك
غير حثري لا في المذهب من المفقود والصرف . كما كج والطعن في الوكالة
والاقرار والتولية والصرف والسلم وغيرها . ٢ .

هد عدد المحققين ، عدد غيرهم ، كاش فوس واحد فوس ، وبن حيدر الشرح
لا سب الا في عقودهم ، وجه اللزامة اني لا يشترط في المحقق في المحقق ، كاش
والصالح وما أشبه ٣

و مستند جوار جبار الشرح عند الفقهاء - أي السنة - فقد دل على (ص) أي

(١) غير مؤدب ٣ وما بعدها، و ٢٩٧ وما بعدها، و ١١٥٣ - ١١٥٤ من مجلة
(٢) اسم الأسماء، و بقاء (ل) غير (أ)، و سرجه غير (ع)، و بعد
(ج ١ ص ٣٧٧ - ٣٢٨)، و الفرق بين (ب) و (ج) ٢٢، و غير
(ج ٦ ص ٣)
(٣) المص (٤ ص ١١٩)، و بديله شعر (٦٧)، و المجموع (٩٠ ص ١٩٣).

ثم ان في كل سنة ستم رطل ثلاثين الف رطل و سبب و ان سقطت
و ردها على صاحبها^١

وان حصل اثنتي عشرة سنة وتلقبته وهو والثعبي وابن شونة والاوزاعي،
استدواهم بالحديث على انه لا يجوز ان يكون هذه الحوزة كثر من ثلاثة هم .
و لكن صاحبها يوسف و محمد بن الحسن والامام بن الحسن و ابن همام بن نوا
لهم قدس حرمه من هذه الحوزة من حيث و تراجم حدثت بحكم الاحكام عدله .
ام الامام . ثلث في راي ابن ابي جعفر و ابن ابي عمير و ابن ابي عمير و ابن ابي عمير و ابن ابي عمير .
بحدود مختلفه بخلاف سبعة^٢

وقد اختلف الفقهاء في مسائل حوزة الشرع فوجدوا اختلفوا في ذلك
وان كان في حوزة الشرع لا يثبت و قد كان حوزة مع و ثبت في هذه تلك
المشتري سبع و ان كان المشتري ثلثه و رتبته الاخيرة . هذه ١٣٥٦ .
و حوزة ان حوزة لا يشترط رتبة و قد كان حوزة و الارث و
من اختلف^٣ و ان الفصل من حوزة من حوزة و حوزة و ان حوزة
المن حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة

ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة
لاصلاح المبدأ فهو بطلان ايرتبه في الحقوق اذ لا يترتب
و حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة

(١) روى في حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة
(ج ٥ ص ١٥٤) و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة
و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة

(٢) هذه حوزة (ج ٣ ص ١٢٢) و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة
هذه (ج ١ ص ٢٧٢) و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة
و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة

(٣) هذه حوزة (ج ٣ ص ٢٠٠)
(٤) مجمع الأنهر (ج ٢ ص ٢٩)
(٥) روى (ج ٢ ص ٢١) و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة
و ان حوزة (القاعدة ١١٤ ص ٢١٦)

(٦) المجموع (ج ٩ ص ٢٠٥) و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة
(بهاشم الخطاب، ج ٤ ص ١٢١) و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة و ان حوزة

« بحق للمريض أو لأحد من منحه الحق في البيع المبرمج في هذه المادة من يرد
البقاء على العقد أو فسخه وهذا الحق لا يجوز اشتراطه في الاعتراف منى ولا
في المنه ولا في إسقاط منى ولا في بيع السر ، وإذا لم يمتنع منة . . . فكان طريق
تمككه أن يوجب على المريض الآخر المبرمج قراره في منة كالمه وإذا انقلب
المنه ولم يصرح ذلك الطريق بوعده في فسخ العقد أصبح عقداً من منى من يبرمج
العقد . وإذا صرح من الآخر بوعده في فسخ العقد عدت لأحق كانه لم
يكن . (٨٩ و ٨٥) . وقد نزل هذا القانون ورثت منه ر بشره
(٨٦ - ٨٧)

البند الجزائي

بالبند الجزائي ، كما استقر في القوانين التي قبلت لأعلن المبرمج المريض هو
الاشتراط على منة كالمه كحق المدين عن العقد بعهده حرم . . . ما يرد . . . منى في
الدين بقا العقد والضرر الذي ينشأ عن عدم عمله .
فقد الاشتراط لم يبحث فيه المنه بل تركه لخواص الشرط العام . ولكن
من حول ذلك كانت المحققة العنصرية (١١١١) على قرار القانون منى
المريض (١١٥٢) ، بحث في البند الجزائي . . . وعرض على منة وعنى انه من
المنه المصنف أن يدفع من من المانع لشرطه وليس عليه أن يدفع أكثر . . .
غير أن هذا المانع كثيراً ما يكون فاحشاً فاقده من الى الضرر الواقع . لا سيما
عندما يكون البند الجزائي موضوعاً بقصد الإكراه منى على منة تعهده . لهذا
طُرب بعض الشرائع الحديثة ، كالمانون المدني الألماني (١٨٦٣) ، واثقة . من
الذي ، الى هذه الجهة ، وبحول القصي حتى يخصص البند الجزائي الفاحش
وهكذا نص قانون الموحدة الذي على ان . . . المدين ان عشتوا منة ما
في لعقدار في حاك لاحق فسخة بدل لعرض والضرر في حده بحيث المدين عن منة
الموجب كله وبعضه . وقد وضع البند الجزائي لعرض الدائن من الاصرار التي
تدفع به من عدم تنفيذ الموجب . فلا بحق له ان يصاب بالاحل والعرامة معاً ، لا

إذا كان السدأخرائي قد وضع مجرد الإكراه أو على سبيل الإكراه مدبوس على الألف ،
 وبحق للدعي أن يقتص عرامه الإكراه إذا رجع وحشة ولله حتى أن يقتص
 السدأخرائي في السدأخرائي إذا كان قد تقدم من أموجب الألف ، أدلة ٢٦٦
 وقد تمت الإجماع الثاني ، ووفقاً للاحتياط الفرنسي ، على عدم عدم
 لزوم إثبات الضرر ومقداره عند تطبيق البند الجزائي .

أما الإجماع الأكبر فقد وجد حرية المتعدي بعد الشك ، وحرر لثقتي
 أن يوافق في مبلغ المشرور ، وقد كان قد وضع بقصد تحديد بل الضرر الذي
 يمكن وقوعه ، فهو معبر ومبني للمعنى ، وأنه كان في الواقع رائد على الضرر
 الحاصل ، ولكن قد وضع كعرامه " بقصد الإكراه المتعدي على " ، وبقصد
 بحراة على عدم التعدي فلا يصح ، ولثقتي أن السدأخرائي قد وضع لثقتي
 أخيراً .

(١) حرم من محكمة لانتفاد خاصة بوحدة لأحد ، مدر في ١٢ من لاول
 ١٩٤٥ ، عدد ١٦

Liquidated damages (٢)

Penalty (٣)

In terrorem (٤)

(٥) أجل القرار الصادر في قضية :

Dunlop, Pneumatic Tyre Co. v. New Garage Co. (1915) . A. C. 79

وغيرها ، وإلى اجتماع الفقهاء وتعامل الناس .

وصفة الإحسان مؤكدة الحصول ، وأنه لا تنبع انعقاد العقد ، على ما سبق
عرضاً ، وإنما بحسب ما حل من شروح التفسير ، الذي هو غير مؤكدة ، والذي
يتفق به انعقاد العقد الشرعي ، وأنه رتب في الجملة أن الكفاية صحيح بوجه
الاعتاق ، أي صحيح بمقتضى شروح عدم دفع امدن الأصل ، والكفيل لا يجلب
فمن لا عند يحقق الشرط ، أي عند عدم الدفع ، وهو ممكن بكونه غير كند
الحصول ، أم في الكفاية ، بصفه من الكفيل يطالب من حل الإحسان ، وخطوبه
مؤكدة لا محالة (المادتان ٦٢٣ و ٦٣٦) .

أما الإحسان ، كما عرفت الدون للكتاب ، فهو أعرض من مقتضى مؤكدة
الحصول ، من شأنه أن يحقق الموضع أو مقوضه ، ولا يكرب له معمول
رحمي ، (١٠٠٠) . وهو عرفت حسن مقتضى . . . على ما سأل في
الشرعة الإسلامية

وأما الإحسان بخصه ، فهو من باب الإكثار في غيره أصلاً ، فإنه من
وجه في الضرورة معدة من أحسن روع لديه في ثلاث ، سئل إذا كان واحداً
في جنابة الخطأ أو ما كان في حكمها .

ولأنه من الضرورة خبر . . . من حيث هم في الإحسان المصوح من من
القاضي امدن امدن ، وهو لأنه مكثرة ، وإن كان ذو عشرة أو ستة أو
مؤثرة ، . . . ولكن شرط في هذا الإحسان بحسب الأصل ، فعدد هذه الإحسان
لا يجوز تأجيل القاضي لأن الحق ليس له .

الأصل التعجيل

يعني في الإحسان أن يكون مضموناً عليه في العقد أو مستنداً بالدلالة من
مقتضى أو من التعديل أو العرف وعدم عدم التصريح ، أو الدلالة على الإحسان ،

(١) إمامه دون من ١٥٢ .

(٢) مرة ٢٨٠ في هذه المسألة في كذا . . . مع في الإسلام

(٣) بعض سأل من سأل خمس من ٢٤٨ . . . ١١٥ من سأل من سأل

(٤) خبر الأئمة لأن خبر (من ١٥٠ . . . رتب الإحسان ٣٦١)

معتبر الالتزام بأمور في الحال . وبعد رد في القبول الذي له وادام كمن ثمة
أجل مخصوص عليه أو مستبعد من مذهب القصة فممكن طلب السبق له . (المادة ١٠١) .

وبوجه ذلك صحت في نسخة السبع المطبوع نسخة معجلاً ثم د حرى
العرف في محل على أن يكون له سبع المطبوع مؤجلاً أو مقطوعاً في محل معلوم
عرف السبع المطبوع في ذلك الأصل مثلاً في الشئ وحسب من فوق شئ بدون
أن يذكر بعض الشئ ولا حصة ربه إلا أن في الأصل أنه إذا كان حرى
العرف والعدة في ذلك المحل دعته جمع لأن وحق معنى منه بعد السبع و
شهر به السبع العدة و عرف في ذلك (المادة ٢٥١)

وكذلك في لائحة : أن لا يذكر أصل العدة من عقد يعتبر من وقت
العقد (المادة ٨٦) . ومن حرى لو أصدر عدة صاعاً على حدة في يوم
مذكر حرى من الصبح أو بعده فيكون له حلاً .

فصل في الدجل

لا يمت في الأصل من أن يكون معلوماً بوجهه في لايامه وهذا لا يمت في موافق
له وفيه في وجوب من على عقد على العموم . ولا في حقه في أن يكون
أبده معلوماً في معناه من وجهه وقد عقد البيع على حسن الشئ أي كذا
يوماً أو شهراً أو سنة أي وقت معلوم عند المقدس كونه في يوم أو ليلة
صبيح السبع : المادة ٢٤٦ - ٢٤٧ . ولا شك أنه شتر في حسن الشئ أي
أيرو وما شئت من بيع أو اشتري في أي وقت لاحق ، ولا م صبح
البيع .

(١) مثلاً مادة : ١٠١ . لا يمت في لايامه . عند خيار مدينة بيروت وغيرها .

(٢) المادة ٨٦ . عند خيار حسن (بها) . كذا في (أ) : ص ١٢١ .

(٣) في : ١٠١ . و : القارسية . وبها يوم الحديق . وكانت عبد اول السنة

شبهه عند حسن عند . غير بيع لأب في معرفة حله . كذا في (أ) : ص ١٢١ .

(٤) ص ١٢٨ .

(٥) قانون : ٢٠٠ - ص ٢٣٧ .

أو إذا كان أحسن الثمن ، هذه محبولة أو غير معسرة كما في ر. الس. ، وإلى
 أحسن غير معقول كما في س. ، وبيع يكون وسداً^١ وكذلك هو الأمر عند أبي
 حنيفة والثقة في أحسن أي الخصم والبيع^٢ وم. شبه ولكن ما كان
 أحسن هو. ، د. ، لأن الأحسن معروف في مثل هذه الأحوال^٣
 وأنت ترى أن مدعى الأمر من حيث ر. الس. ، وفق لأحس. ، من من
 هذه الناحية ، ولقد أحسن فيون أصول المحاكمات^٤ حقوقه العينية ، أي به من
 بعض في هذه الحالة ، فإنه بعد عدم من التغير بقرائه في العقد وسداً ،
 وإنما لفتني أن من هذه الناحية وفقاً لخصوم الخ (مادة ٦٤) وبمعه
 أصلاً في ر. س. موحدة والعقود التي في صحة أحسن غير أحسن (مادة ١٠٠
 م. م. لا يوجد)

العقود التي يصح ربطها بالأحسن

سب العقود حمداً في الدول أو الأمانة ، والعقود التي فيها معنى البيع
 والبيع لا يمكن أن يكون موقفاً ، أي مربوطاً بأحسن مستبعد ، ومن أمثلة هذه
 العقود البيع والمكاح وهذه الواقعة وم. شبه ولكن العقود التي ليس فيها
 معنى صحيح موقفاً ، بل لا يكون في الألعاب إلا كذا ، أي يرى في الأمانة
 والأمانة والوكالة والكفالة وم. الس.
 وكذلك يجب الفصل في العقود والتصرفات القولية جهة حوار أصح في أي
 المستقبل ، ونحن نسوق ما جاء في ذلك عند الخليلي .
 والعقود والتصرفات التي لا تحس السبب في الحال تصح أصح ووجهه إلى
 المستقبل ، وأهم الأمانة والوكالة والكفالة والوصية والضرورة والمراعاة وسادة
 والوقف والصلاق والعناق .
 أما العقود التي هي من نوع التملك في الحال ، فلا تصح أصح إلى المستقبل ،

١) مادة ٢٤٨ من مجلة ، والمحمود - ج ٥ ص ٣٣٩ .

(٢) مكر المال ، أي مكر الزرع .

(٣) مادة ٣٠١ ص ٢ : وخمسة ج ٩ ص ٣٤٠

ما في لادته من معنى القهر ، وتعمده العقود هي البيع وعده والقبض والشركة
والصلح على ما والآخر ، على يد الزوج ورجعه وما في ذلك^١
وأخير "بحر" حين كل دس في لده الأخص السندات ، ومن العوض
وه من خوف الـ^٢ ، وان حين السد حـ ، ولو كان مـ عن عقد لا
نصح انه دس أي مـ ، ولا صلح حين دفع مهر في عقد الزواج مع انه لا
مده مـ عقد دس مـ ، و"بحر" حين دفع السد في البيع ،
و حين مـ دس في عقد السد ، وهكذا^٣

معاقب الاذن

ان العقد اذ هو لاذن ، سواء اكان مداهاً مؤقتاً ، مـ مـ في
اطال .

وهذا موقوف هو مـ مـ ، من حيث انه حكمه جري في طول الكه
خلاف مـ مـ ، مـ لاذن مـ مـ مـ له مـ ، مع مـ آثاره
بـ مـ مـ لاذن مـ مـ

مثله مـ مـ على انه مـ مـ الكه في الكه الموقه لا في مدة
الكه مـ مـ مـ مـ من هذا اليوم أي شهر ، لا مـ الكه الا في
حرف هذا الخبر ، مـ مـ مـ من كـ (المده ٦٣٩) وكـ في
الاحرة الموقه مـ مـ مـ ، ولكن مـ مـ مـ ، وظل
مـ مـ مـ تلك المدة صحيحة .

اما العقد انصرف أي انقضى فهو مـ في طول . ان يقب مـ مـ حتى

١ جامع الفصول ٢٠ من ١٧ ، وير حكاه ج ٢ من ١٢٢ ، والذ المحار
(ج ٢ من ٢٨١ و ٢٨١ و ٢٨١) .

(٢) التماوى الدارية (ج ١ من ٥٣٨ بهامش الهدية) ، وجامع الفصول (ج ٢
من ٢١٣ - ٢١٤) ، والخص ج ٩ من ٣٣٠ ، مـ في المقتيات في الاشياء والنظار
لان نعم (م ١٥) .

(٣) اطر المادى ١٢٣ و ٢٤٥ مـ مـ ، وير حكاه ج ٢ من ١٥٤ ، وشده
(ج ١ من ١٦٧) ، وسـ مـ مـ مـ (ج ٢ من ١٥٥) .

بحلول الأجل معين وقد وصفت المصلحة، فقال أن الأجل له بأصله حقيقة
ويتم من حلول وقته، عليه، من لأجل أن يكون منسجماً بالأجرة، مجرد قوله
من الآن وفيه (المدة ٢٠)، فهذا الأجل، قد مضى من وقت معين في المستقبل
(المدة ٢٠٨)

وهكذا يجوز أن يكون في من هذه المقود أن يدفع، بالوسائل الأجل، حقيقة
للمصلحة على حقوقه، في كل ما يوجب في بحث السيد، ومع من الموحدة،
ثم من حل الأجل في عقد، يجب أن يصح هذا العقد، كما يجب، فيستدعي،
مع غيره من هذا، وأن

شروط الأجل

أن الأجل مدد، يحدد بحوله، وهو شرط أصلي، لا بد منه، في كل عقد،
المدة، أو الأجل، أو مدة، أو مدة، أو مدة، مع الخلاف، أو دفع في بعضه،
ومن ذلك، لا يمكن أن يكون الأجل، لا يبرأ، أو لا يبرأ، أو لا يبرأ، على الأجل، يجب،
فعله، ولا يخل من أن مع المؤجل، يبرأ، مع
أولاً - وفاة المدين،

أن جمهور الفقهاء، يذهبون بحل الأجل، بوفاء المدين، وحينئذ، في ذلك
أن مدة المدين، يبرأ، ولا بد من وفاء، لا بد من وفاء، لا بد من وفاء،
بمدين، وأن حق الدائن، يملك، في التركة، من مصلحة لورثته، بمدين، في كل
الأجل، لأنه لا ميراث لهم إلا بعد قضاء الدين.

ولم يشترط عن الجمهور، إلا من قبل، كل حال، في مذهب الجمهور، عن هذا
الامام لا يبرأ، الذي المؤجل، بوفاء المدين، إلا بعد عدم وفاء، وعندها، مع هؤلاء، عن
فوتق الدين، أنه إذا كان للمدين ورثة، وهما موثق الدين، بوفاء، أو كدالة، عنهم

(١) بعض الأصول من كتاب الأصول من مذهب السيد الخليلي، في المجلد ٦٨٦ من مجلة، واردة ١١١
من قانون الموحات والمقود اللبناني.

(٢) المجلد ١ من (١ من ١٩٢٩)، وولد في (١ من ١٩٢٩)، والام (١ من ١٩٢٩)،
من (١٩٨٨).

يرتفع حق الاستعانة من الأجل كما يرتفع في الحقوق المالية^١

أ. وبنو الموحدين والمعمود اللذان ، فإنه حتى في هذه المسألة على ما أن
وإذا تدبرنا بمجمل كل ما علمه من الموحدين ذات الأجل مستحقة الأجل ، ما عدا
الدون المصنوعة بأصواتهم ، (أنشأه ١١٤٤) وهو بذلك قريب من مذهب
جمهور الفقهاء المسلمين ، وبعد عن أصحاب المذاهب الأخرى ، الذي ذهب كذهب
ابن حنبل إلى أن الأجل لا يسقط بوجه المدين مدين^٢ .

ثانياً - أفلاس المدين .

من أن أفلاس مدين وعجزه عن دفع ديونه يسقط الأجل ويحمل ديونه مؤجلة
من حقه ، لا لا أحد في الفقهاء ، في الجواب عن ذلك

فمن الحنفية ، لا أن الأجل على الأجل . فعليه ذلك كانت الديون التي
بوجه مدين مدين ، حتى وعجزها مؤجل ، فمقسم له في الأجل ، ليس حسب
ديونه ، ما عدا حال الأجل ، وذهب أصحاب الديون المؤجلة ، وفيه عسوا
بالحصول ، وأى ، ذهب أحد الأمام ابن حنبل في الرواية المشهورة عنه ،
وذهب أصحاب المذهب المالكي^٣ .

وأمكن هذا ، أي في جرح على أصحاب الديون المؤجلة ، وقد حصل على
حقوقهم ، وعلى عسهم ، فذهب إلى أصحاب الديون المؤجلة ، لذلك كان رأي الأمام
مات في هذه المسألة ، وفق المصنف ، وعلى من عجزه ، فإنة من المدينين ، فحق
مذهب هذا الأمام ، نحن ، أفلاس مدين الديون المؤجلة التي عليه^٤ ، وهذا رأي أحد

(١) لأثره ، ولا في المصنف المذكور ، وبهذه كى أ - ج ١٣ ص ١٨٦ ، ولا .
المجلد (ج ٢ ص ٢٣٧) ، وعلى (ج ٢ ص ٢٨٥ - ٢٨٧) ، وبهذه كى أ - ج ٢ ص ٢٨٤
١٢٤ ص ٣١٧ ، وبهذه ١٤٩ ص ٣٢٦) ، وذهب أ - ج ١ ص ٣٢٨) ، وبهذه كى أ - ج ٢ ص ٢١٤) .

(٢) بصر في محكمة جبر بدة بصادق في ٢٣ آب سنة ١٨٧١

(٣) (Civ. 234 GL 18,1 D P 71 1 131)

وقاموس له (عني) تحت كلمة موحدين (Civ. 234 GL 18,1 D P 71 1 131)

(٤) الفتوى هذه (ج ٥ ص ٧١) ، ورر بحدار على بحدار (ج ٥ ص ١٣١) .

(٥) المحلى (ج ٨ رقم ١٢٨٠) ، والشفي في الوصع المذكور

(٥) الديون المذكورة ، وبهذه كى أ - ج ٢ ص ٢١٤

أما في الحجة الثانية ، في هذا كان حق من غير هذه الاموال ، كما ذهب وعده
والمعاش وغيرها من العروص ، وهذا لا يجبر على استيفاء حقه ولو قبل الأهل
وبعد ، فواضح ان في ذهب الأخير كثير من الصحة والمعدل ولا يخفى ،
وان كان في الأهل موضوعاً لصحة دينه ، إلا انه يوضع واجباً لصحة الدين
وحده أو لصحة الطرفين معاً ونحن نرى ما عرّف مدته في الخطرات العصرية
منه من القبول لمساكني على انه لا يجوز اضرار الدائن على قبول الأهل ، فمن
الأهل ، إلا اذا كان الأهل موضوعاً لصحة دينه وحده ، اذ قد ٣٠٣

(١) الام (ج ٣ ص ١٢١) ، والمحل في الموضع المذكور .

الباب الرابع مفاعيل العقود وهما

الفصل الاول

مفاعيل "العقد"

قسم العقود

بعد درس العقد المفرد والشروط المحيطة به ، لا بد من دراسة اثره الشرعي ، من ناحية التصور ، من جهة ، ومن ناحية الاستدراك من جهة اخرى ، من ناحية اخرى

التصور : العقد كلف من طرف واحد ، هو بيع ، اجاره ، هبة ، ام عقد آخر ، وكلف ايضا من طرفين ، مثل التبرع ، الهبة ، وامر شرطه فيه من شروط وتعهدات .

وكثيرا ما يجتاح الامر لاحل بغيره هذا المضمون الى غير العقد ومما به انما قدس الحقيقة ، وفق الفقه الحكيم ، وان الامور بهذه ، وان العبرة في العقود للمقصد والمعاني لا للافاد والاسم في (المذهب ٢ و ٣ من المجلد ١) ، تلك القاعدة التي تستلزم على الحديث الشريف : ان الاعمال بالنيات وان لكل امرئ ما نوى .

وخصص المقدم من هذه الجهة الى قواعد المقصد العامة التي تشمل جميع الظروف الشرعية ، وقد اوضحنا هذه القواعد بصورة مفصلة في غير هذا الموضع ،

فيتراجع^١ ونحن من يعود أدنى إلى أصحابه بل يكفي منحصراً وسرداً هذا ما
في اسمه ، على من من ذكره ليس إلا وهو هي
أولاً - عبد الله بن أبيه والصهر نعم ، به ، إلا يدعني بظاهر حق العير
أو إذا تمّت معرفة سنة فحدثه بعمل ، الصهر صهر أو وعلى من الاستد
ومعارة محله ، ودل الشئ في لأمور المصلحة عموم مدحه يعني أنه يحكم في
صهره في عصر الأطلاق على حقيقة ، المادة ٦٨
ثانياً - أن الأصل في الكلام من نحن على حقيقة معناه وهو لا يحمل على
المعنى الحصري إذا ما قدرت الحقيقة أو كانت مبهمة بدالة المادة ٦٩ لا يحمل
لكلامه إلا إذا صدر عمله ، أي من على معنى المواد ١٢ و ٤٠ و ٦٠ و ٦٢ ،
ثالثاً - ولا عورة بالدلالة في مقابلة التدريج ، وقد مطلق بحري على اصطلاحه ،
إذا لم يمتدح من يفسد نصاً أو دالة ، المادة ١٣ و ٦٤
رابعاً - أن سود العقد كمن وعسر - هو المنعود عرفاً وعادة ، لأن
المعروف عرفاً كالمشروط شرعاً ، وبأن المعنى بالمعروف كما في المادة ٦٥ ،
(المادتان ٤٣ و ٤٥) .

أثر العقد بجزء الأشخاص

معلوم أن عقد راضية شرعاً من عقد من الآثار ، وأن من هذه الرابطة
هو الوصي منهم ، فكان طبعاً أن يكون العقد مبرماً لهذه قدس ولا غيرهم ،
وبأن يكون من العقد منحصراً في نفسه ووجهه .
ولأن في المادة ١٤ ذكر الموقوف فصار له قدس الحلقة من أنفسهم ،
لأن يوجب عليهم بولاه أو موكله فواضح أن العقد الذي يحل الآت بولاه
على أنه الصغير أو الذي بجزءه الوكيل بولاه عن موكله ، هذا العقد يفسد حكمه
على الصغير دون الآت في لجنة الأدنى وعلى الموكّل دون الوكيل في لجنة شقة .
بعد الحق بمتقد قدس من يقوم معهم ، أو بغيره بغيره من كان حقيقاً عدلاً

(١) في الفصل الثالث من الباب الخامس من
٢٥٦ ، وفي هذا كذا (من ٢٨)

وهذا ورد في قانون المواعيد والعقود الذي في هذه المادة
 وان المدة السبعة في عقود محسن شهادات من الواجب في الاجابة ، فيجوز
 ان يحدد المدة لمصلحة شخص ثالث بحيث يصح هذا الشخص دائماً المتبرع
 بمقتضى العقد نفسه وان العقود لمصلحة الغير تكون صحيحة معصولة ، ولا
 يجب ان يكون مضمناً في مقتضى العقد في مصلحة الخاصة به كانه كان قد
 تأسس - يجب ان يكون ثانياً او ثالثاً بغير من الاجزاء او بغير في الاجزاء رضي
 في المدة مصلحة شخص آخر (الموعود شرطه) المادة ٢٢٧)
 وان الشخص الثالث المستفيد من قبل - ان يكون صحيحاً ولا يوجد شرطه دائماً
 له اتم () المادة ٢٣٠

وان العقود لمصلحة الغير يجب ان يكون صحيحاً ، ووجهه ان في هذه المادة الشخص الثالث
 المستفيد من المدة صراحة وضمنية () المادة ٢٣١

الفصل الثاني

حل العقود

اسباب الحل

ان لا يتم الشيء عن العقد هو كذا في الاثرات حتى شحني لا يكون في الاصل اذ لا يكون موقفاً فهي لا تكون موقوفة معها ، هم لا يوافقوا وبقائه واتحد اذ هو واسد به السبب والسبب .

فمنه كل اذ لا يحل بالعقد فحل ، بل هي اذ لا يفسد العقود جميع الموجهات على ما صيغ في القسم الآتي .

غير ان الاثرام العقدي اذ لا يحل للسقوط ، بل عن حل العقد من بعده ، او في اثنائه ، او بسبب انتهاء مدته .

فقدرة كذا يكون لاجل المسقط سبباً لاجل الحل العقد في العقود مرفوعة ، كالأجرة وغيرها ، ولكن هذا لا يخلو له ، لانه يحل بعد العقد معه

وهو هذا يوجد اسباب متعددة لاجل الحل العقد ، وهي تختلف باختلاف انواع العقود التي مرت معده ، فهي الاقالة في العقود الآلهة ، وهما الفسخ في العقود غير الآلهة بطلها او سبب وجود احد الحارات ومنه الطلاق او الفسخ في العقود غير الصحيحة ، فمن عرّ هذه الاسباب مرتين ، ثم توضح بعد ذلك اثر عدم التمسك او استجائه على بقاء العقد اذا كان من فئة عقود المدونة .

وملاحظة : استعملت كلمة الفسخ في كتب الفقه اذ لا يعني رفع العقد من احدى اكم في الفسخ بسبب احد الحارات ، واستعملت ايضاً بمعنى رفع العقد

المستقبل ، كما في احوال فتح العمود الخيرة او غير الاربعه . ان دعوى اموحست
الاساسي ، و هو ينفي حل العقد العـ ، دا كان ذا اثر رجعي ، و سيمتد فسيحت اذا
او صدر نزه على المستقبل . (٢٣٨)

ولقد درس العقيدة، وأتممتها في عقد السبع بصورة خاصة، وخصصوا
 أي سبع لعقد السبع ثم سبع جديد^١ قدس جمهور العقيدة، أي سبع للعقد الأول
 وسبع غيرها من الطبقات لادم أبو يوسف، فقال إن الأداة سبع^٢، و...
 ذلك لا في سبع الصعد والشفعة وسبع السرخية^٣
 أم شروط الأداة، فهي مبدئاً من شروط الاعتقاد، من تحجب و...
 ويحد بحسن و...^٤، و...^٥، و... في أداة سبع أن يكون...^٦ و...^٧
 تدف كله لا صح، أو له، وإذا لم يجد صح في الـ في تحصيله من...^٨
 ولكن هلاك... لا يكون...^٩
 ... صح لا عقد بل رضى الصريح أو العبدى، كذلك صح لأداة حرام...^{١٠}
 أو دلالة، وفي الخطة وعقد جمهور العقد...^{١١} روى...^{١٢} رضى
 يجوز... الأداة... من الخرافة والشرور^{١٣}

الصيغ في العقود الجائزة

قد في صدر هذا القسم * من العقود التي قد يقسم من حيث روعها أي ثلاث
 فئات، الأولى فئة العقود اللازمة، وهى...^١ لأن... لا يحل، لا لأداة وفي
 الاحول التي تحتل الصيغ فقط
 والثانية... هي العقود الجائزة أو غير اللازمة من حيث روعها أي من حيث
 واحد... هذه العقود يجوز فيها...^٢ من...^٣

والعقود الجائزة أو غير اللازمة من حيث الرقعة يجوز فيها...^٤

(١) ص في هذه الصيغة (ج ٥ ص ١٣٦) ... في...
 ... (ج ١ ص ١١٢) ...
 ... (ج ٢٢) ...
 ... (ج ٨ ص ٣٨٤) ...
 ... (ج ٢٢٥) ...

(٢) المراد ١٩٠ - ١٩٦ من الخطة.

(٣) سبع مصون (ج ٢ ص ٢١١) ...

(٤) الأشباه والنظائر لأبي نجيم، ص ٨٤.

(٥) الفصل الثاني من الباب الأول ص ١٦.

يُفسخ العقد دون رضى الآخر مثله في الشركة يفسخ العقد بفسخ أحد الشركاء .
وأيضاً في الوكالة يجوز لكل من لو كس أو وكل أن يفسخ العقد ، إلا إذا علق
بوكالة حتى له يبر . وكذا في الوديعة لكل من أودع والوديعة يفسخ العقد متى
شاء ، وهكذا .

والعقود اللازمة من حيث واحد من أطراف الآخر يجوز فسخها دون
الرضا ، أو طلب العرق الذي يكون حرة من حبه ، كما في الرهن والوكالة
منه في الرهن المرهون والمرهون أن يفسخ الرهن بغيره ، وكذا المرهون أن
يفسخه وحده . ولكن ليس للمرهن هذا الحق بدون رضى المرهون^١

وأيضاً الفسخ في جميع هذه الأحوال لا يتوقف على حكم الحاكم ، ولا يكون
بشرط حمي . فلو فسخ أحد من أطراف العقد دون رضى الآخر في عقود
عقد الذي يفسخ ذلك الحق . فلو عرق موكل أو وكيل مثلاً ، فسح وكالته من
دون وصول خبر المعلن له ، ولكن متى علم به صححت في ذلك الوقت
١٥٢٣ هـ .

الفسخ بسبب أحد الجارات

إن العقود غير اللازمة التي ذكرنا هي على هذه صفة تضمن وبحسب هيب ،
لأن المرهون المقصود منه يقتضي ذلك .

غير أن العقد ، وإن كان يضمنه لأمر ، يكون أحد غير لازم سبب وجود
أحد الجارات فيه . ومعنى الجار ، كما أوضحنا ، هو الحق المنعطي لأحد
العقدين بأن يفسخ العقد أو أمده حسب رأيه .

ويثبت أحد في العقد إما رضى المتعاقدين ، وإما بدون رضى من الغلبة
الأولى حذر الشرع ، وقد فسره معناه وإحكامه في الباب السابق .

ومن الغلبة الثابتة الجارات التي تنجم عن وجود شيء أو عيب في رضى أحد

(١) ج ١٣٥٣ و ١٥٢١ و ١٥٢٢ و ٧٧٠ من المحل .

(٢) ج ٧١٦ و ٧١٨ من مح .

(٣) القواعد لأين وحسب ، القاعدة ٦٣ .

(٤) الفروق ، ج ٤ ص ١٣ .

المسلمين، كالعقد والعين والميراث والأحكام. وقد حل في عداد هذه الخدرات
حبر الوصف وحبر القيد وحبر العن وسعري وحبر الرتبة وغيرها.

وبعد أوضح كثيراً من هذه الخدرات في البحث الخاصة وعلى كل تفصيل
الخدرات جميعاً يخرج عن موضوع في ابتدئ العامة، ويرجع إلى بحث العقود
الخاصة وفروعها. هذا أي أن حثمة من ثبوت خلافاً من ادعاء، من حيث
ثبوت في بعض العقود دون الآخر، ومن حيث أحكامها ونحوها.

وبوضح ذلك رأينا في بحث الرتبة بعد أن نعرض بعض المقامات كالطهارة،
ورفضه بغيره كالتحريم، وأما في عقد الميراث ونحوه من غير ذلك،
الآن نريد في المذهب الحنفي، ولا يجوز في المذهب المالكي والحنفلي.

والخلاصة التي قصدنا هي أن صاحب الحق لا يدر على العقد أو على
حده كسبته دون رضى الآخر، وأما إذا سقط بالاحتراف المبركة
أو بغيره أي بكل من عني أو بغيره العقد مدعيه أو من سلبه
وإذا مدع على هذا الوجه صحيح عند الأئمة.

ودون العقد الذي له هذه الخدرات لا يفسخ بغيره، بل يحلج إلى فسخ.
ولكن هذا الفسخ في القبول لا في النفي، فلو ادعى أنه دون حكم الحاكم، إلا
في بعض المستثنات، وفي الأحوال التي يخص فيها نوع من الظروف.
وغير ذلك لا بد من حكم الحاكم في الفسخ وعدمه.

عدم الامانة في العقود الموقوفة

من حيث الحلل العقد عدم احياء من يتوقف مدع العقد على رضاء في ذاته
العقود الموقوفة

مما يترتب في عقود موقوفية أن رأي السائد عند الفقهاء المسلمين يعتبره عقداً
موقوفاً على احياء صاحب الحق. فان احياء مدع والافسخ بعد كونه يمكن.

١١ - صاحب السبب في بيعه في جرد (١ - ٢) من (٢)، ومن أحكام (١) من
(١٨٩)، ولا بد من (١) من (١٨٩).

١٢ - بوجه لا ربح (تقاعمة ٦٢ من ١١٦)، والأشياء لابن نجيم (١٣٥) ،
ولا بد من (١) من (١٧٨).

و كذا في أصله ، و ربه أمانة أخرى من ذلك في عقود تضعير الشئ الدائر من
البيع والحرر ، وفي التصرف ، وفي رهون ، وفي الوصية وما ألحق به من
تصرفات المرتص .

و قد أوضح أحكام العقد ، و عرفت في موضعه ، و ذكرنا أن بعض العقد
فلو غطاه و رخصه ، و لا حاجة من يعود إلى كل ذلك ، و يرجع في محله .

طوبى العقود و فوائدها

إن العقد الصحيح هو العقد المأشروع دأ و وجهاً ، و المعلن هو غير
المأشروع أدلاً ، كعقد العزل من العقد المأشروع ، و هو غير مأشروع أدلاً
لا وجهاً ، كالعقد الذي فيه حصة أو ، أو إلى ذلك .

و العقد « ظل لا حيلة مقتضى » ، ولا يقبض صحيحاً دأ ، و لكن به
يقبض صحيحاً ، و إن جده العقد دأ ، و قد أوضح بعض ذلك في موضعه .

و قد كان العقد « ظل لا شئ من العقد » في صحيح العقد المأشروع ، و من ذلك
في صحيح العقد المأشروع ، و لأن الواجب شرعاً لا يحسب إلى العقد « ظل » ، و لكن
ذلك كله لأرباب عند عدم التوافق بين العقد و بين ، و إنما عند حصول هذا التوافق
لا بد من مراعاة العقد .

مقارنة

و اردنا على أن نذكر في هذه المقسم في الشريعة الإسلامية و ما يقع به
في الشرائع المدنية الحديثة ، و جده أن هذه الشرائع بصورة عامة تفرق بين البطلان
النسبي و البطلان المطلق .

و البطلان النسبي هو الذي يرجع بطلانه فربق من انتفاء أحد من دون الآخر ،
بسبب عيب في رضاء أو عدم أهلية ، فهذا لا يمكن الإدلاء به إلا من قبل هذا

(١) في بحث قيام عقود - و تصرفات مدني - و تصرفات لمحمو عليه .

(٢) الفصل الثاني من الباب الأول من هذا القسم ، أي من ١٢ -

(٣) درر الحكام - ج ٢ من ١٢٥ .

التي هي : ومن سمعكم لئلا يسهل عليه ، وهو قد سقى الشريعة للإسلامية الفصح في
معهد علم الأرم : باب أحد الجواب ، وبمعنى في عقد وعقود وعقد «المانع»
عند من قال بها .

أما الضلال فمقتضى ، فهو ان يسمع عن فقدان أحد اركان كبرى العقيدة
و يعتقد ان موضوع هذا الضلال مقتضى لا يسلح الاثار الفورية التي يقصد اليها
مفقدين ، ولا يمكن مبدئياً احداً ، كما يرى في العديد من موضوعات يرمح
او بدون اشكال اضطراب فوري ، و ان شاء الله هو يعتقد انه العقد ال وطن في
الشريعة الاسلامية .

ولابد من ملاحظة ان الشرع الاسلامي مع العقد الذي بحره المحدث
والصغير غير المتزوج بطلا ولا احره الوفي . ومعلوم ان العقد المطلق في
هذه الشرع لا يحكمه اصلا ، ولا يجوز اصدؤه ولا اضراره . وان كان في النظره
الطبيه ، بعد من هذا العقد كفي عقود عدني الاخير بطلا سنيا .
عسى مستمر على احداثه فاعيد دام الاصله من قصدياً ، وهو يصح
صحيحاً مرور الزمان او لا .

ولأنّ من الإشارة أيضاً إلى بعض المؤرخين رادوا على ما ذكره أنه أحري
من العقود غير الصحيحة، وهي العقود الممثلة وغير الممثلة وكذلك احتساب
المسألة في شريعته، فبعد أن كان يرى المبرق بين العقد الباطل
والعقد القبيح الاطّاع والعقد غير العادل.

وعلى كل ، و نسخة التي تسجد من هذا البحث هي ان يعود غير الصيغة
منه لا صحيح عقده واحد ، وهذا ، ومنه ، صحيح عقده واحد ، ولاوى
لا يعقد خلا ، والثمة تعقد واكثر على حظر الاطـ ن حسب من مصر من
ة . هـ هي المصكرة لعمه في التوقي وم يكن خلاف الآ في العصين
والنسية والاصطلاح .

(١) ص ٤٦٢ و ٤٦٦ و ٤٧٩ من المطبوع.

(۲) صفحہ ۲۳۳ - ۲۳۷ میں بعض ملاحظات و عقائد اسلامی و کتاب جو سرائ (ج ۲، صفحہ ۲۶۰) و سرائ (ج ۱، صفحہ ۲۵ و ۳۱-۱) و بعض عقائد کفریہ و غیر اسلامی (صفحہ ۲۷۸)۔

$$V = \frac{1}{2} \int_{-\infty}^{\infty} \int_{-\infty}^{\infty} \left(\frac{1}{2} \left(\frac{\partial \phi}{\partial t} \right)^2 + \frac{1}{2} \left(\frac{\partial \phi}{\partial x} \right)^2 \right) dx dt \quad (1)$$

عدم التنبؤ وشرط اللعاق الصريح

من المذهب في معرض الكلام عن حق العقود وفسخه ان يحدث في يكون أحد الطرفين عن بعد ما التزمه في عقود المعوضة ولا يبر ذلك في موقع العقد الآخر وفي نقد مواجده

ولا شك في ان لكن من الضرب ان يجوز الآخر على بعد مواجده المقدمه مسراً أو سطره القضاء ، وان هذا السند يكون موضوعه فعل الموجب اشتق عنه ، وبعد بعد ذلك يكون بالبدل ، وهذا بعدة ، ان كان الأصل بصر إلى البديل ، كما سيأتي بيانه في القسم القادم .

وهذا ذلك ، حتى لكل من المتعدين ان يسع عن السند ان امتنع الآخر عن بعد ما عليه ، مثله جاء في المحلة في عقد الاحرة او لو شرط دفع الاحرة معطلا ، ولما ذكر ان يسع عن تسليم الخمر او عن اجراء العمل اذ من عنه الى ان يسوي الاحرة (المادة ١٦٨) وكذلك قد أعان ان يرفض تسليم البع حتى يقضى الثمن (المادة ٢٧٨) . وسواء أمته اخرى من ذلك في بحث حسن النعم .

وهذا شبهة ، لا سيما في الفوا من العسرة ، والدفع عدم السند ، والامور الا في مثله من على ان ومن كان عليه التزام فاجبه عن بعد ما دل بكونه اسع من الاداء حتى يبرن العوض المتقن ، الا اذا كان قد التزم بالاداء اولاً ، (المادة ٣٢٠) .

ولكن لو عقد أحد الطرفين ما عليه وتبع الآخر عن السند ، فمهل يجوز للدول ان يفسح العقد ويتردد دفعه لاني (اي هل يجوز مثلاً لا تسع الذي ستم المبيع ان يستردّه عند عدم دفع الثمن ؟

لا شك في ان حق البيع نائب محل التمسك بالبيع . فقد حرّر الجمهور في الرأي لخير مروى عن الامم الاعظم ومحمد ما يستتبه حذر النقد . وهو ان يشترط البائع على المشتري ان يؤدي الثمن في مدة معينة ، والا لم يبيع بينهما . وكذلك لا تسع ان يشترط انه اذا ردّ ثمن المشتري في امدت معينة يفسح البيع وقد حرّر ابو حنيفة هذا الحد واستبعداً معاً مما طلة اشتري بدفع الثمن .

ومما أحد جمهور الفقهاء ، وانكسر أحققوا في المدة فحدده بعضهم كآني حسنة
ثلاثة أيام ، وحدده غيرهم عدة مختلفة ، وتركها البعض الآخر كـ محمد بن الحسن
بن إدريس بن محمد . ومما الرأى الأخير أحدب مجلة الأحكام العدلية . وقد شدت عن
الجمهور بعض الفقهاء ، كآشعبي وزفر ، فعزلوا عدم صحته حد القدر مطلقاً^١

شُرط الانفا الضمني

بـ : وقد تعد منه ، سميونه في بعض الشرائع شرط لآله العرير^٢ . غير
أنه عند عدم وجود هذا الشرط ، قد رت بعض القوانين وجوده ضمناً .
وبوجه ذلك بعض قانون الموصيات والعقود التي فيها آاشن ، حيث جاء
في^٣ : « بقدر وجود شرط الآله في جميع العقود المسددة إذا لم يقم أحد المتعاقدين
بإيفائه ، لم ينعقد في وسعه أن يبيع بآلهه أسفه » . ولم يكن فيه
استثناء منصوص عليه في القانون .

وعلى أن العقد لا ينعى حين في هذه الحالة من العرس الذي ، وهو حقوقي
يكون محيراً بين السعد الاحدري على وجه من الوجوه ، وآله ، انعقد مع
طلب التعويض .

وفي الآس لا يكون هذا الآله ، إلا بحكم من القاضي ، فهو بحث عند
السعد آاني عما إذا كان القصد في هذا السدنة من آاشن وآله ، بصوت
آله السعد . ويجوز للقاضي ، حتى في حالة عدم السعد ، أن يبيع المدينون مهلة نانو
مهلة بحسب ما يراه من حسن بيه . (١٢٤١)

وانت ترى أن هذا الحد لا يفسح لا يقدر القاصي ، بل يترك له الحرية في
امدائه إذا قدر من ظروف الحال ما يستوجب ذلك .

وبعد ، يسأل ما هو موقف الشريعة الإسلامية من هذه المسألة ؟ لا شك في
أن هذا سؤال دقيق ، ولجواب عنه هو أن هذه الشريعة عند عدم الشرط العرير

(١) عرير ٣١٣ - ٣١٥ من مجلة . وعرير (ج ٦ من ٦ - ٧) . والمدينون
قصر في (ج ٢ من ١٦٩) ، وعرير كبر (ج ٤ من ١٥٩)
Lex commissoria (٢)

م مرة كما نأثم حتى انه ، المعتقد بسبب عدم السيرة . بل انه قوت ذلك في احوال
معينة ، حصص وفي اختلاف كثير وهذا هو المحرر -

اولاً : ان حق العسخ معترف به في بعض احوال استعانة به ، على ما
يسود به قوتاً . مثلاً لو عجز النسخ عن تسليم اسبغ ، كان لمشعري حذر العسخ .
وكذلك في بيع النسخ ، اذا تعدد بسم اسبغ عند تحويل الاصل لعدم ، ومشعري
يحرر من فسخ البسم واسترداد النسخ او حذر اني العلم المنقلب^١
نسباً . شترت احد الطرفين اجاباً وعود وصف مرعوب في عقود المعوضة ،
وذا لم يوجد هذا الوصف كان للعددي شترت حق العسخ ، بمشعري حذر
الوصف ، على ما مر مرة معاً^٢

مثلاً ورد في المحرر انه : اذا انعقد لاصحح قدس لاحد نه قدس بروجع
واذا لم يكن المصوح على الاوصاف مضمونه اسبغ كان المستصحح محرراً^٣
(المادة ٣٩٢) .

ثانياً : يحوز السسخ احداً من لادلاس عند جمهور الفقهاء .
فقد جاء في الحديث لشراء : من ارأى عليه عده عند رجوعه او ان كان قد
افلس فهو احق به من غيره^٤ .

وهذا الحديث الشريف استدل به جمهور الائمة ، من اثباته في وان حصل
ودارد مشعري واباعهم ، لاجل اعتد . حذر العسخ في عقود المعوضة له عددي
سخر شيئاً معيناً اي الآخر ان سترده منه بوجه افلاسه او كان هذا الشيء لا يرس
موجوداً عنده نفسه . وقد رآه في تحت الحجر على مدس ان لدائن في مثل هذه
الحال امسره فأنه سلكته بعينها ولا يشارك فيها باقي الغرماء .

وقد شطوط الفقهاء حديث شروحه ، عصبية بحسبه باختلاف اذهب ، ولا يرى
بحال سرده . ولكن بعض الفقهاء كالأمام مالك ، معوا حق الخردده دا

(١) (١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠)
وغيره من الفقهاء (٢٦)

(٢) من ١٩٧٠ . راجع في شرح كذا . (٢٨)

(٣) روي في صحيحه . وروى في تحت الحجر على مدس ، في البلد السابع
من الفصل السادس من الباب الثاني من هذا القسم ، ص ١٥٣ .

من العزماء ان يدفعوا الى حب السوء وحب له سنة مدس
ومثل ما جرت له في حب السوء مدس استري مدس - اذ مع روق دفع الامن ، دفع
حد الفصح واسترد المانع اذا كان هذا السبع لا يراد به في مدس استري
وعمل ذلك ، فوق من حدث السبع الذي ذكره ، مدس والعجز عن المدس
الشمس بوحس حق الفصح مدس على المدس عن المدس مدس ، واحد مدس مع
(البيع) عقد مدس ومن قصيته اشارة .

ام طلبة وادوية مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
فعبارة المدس مدس قص مدس استري مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
استرداد المدس مدس يكون من المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
في قانون المدس المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

وقد علم المدس المدس المدس المدس المدس المدس المدس المدس المدس المدس المدس
المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس
المدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

رابعاً ، ان حق الرجوع والاسترداد الذي انتم جمهور الفقهاء في حال الافلاس
المدرس الحلي ، قال به الامام الشافعي ايضاً في حال وفاة امس اذا تيسر انه مفلس .
ولكن باقي الائمة خالفوه في ذلك ^١ .

وان سب الخلاف بين المذهبين يرجع الى اختلاف الروايات في الحديث
الشريف ، اذ ورد فيه ما يؤيدهما جميعاً فقد روى الامام مالك وابو داود
السجستاني عن النبي (ص) انه قال : رجل باع متعاً ، ففلس الذي ابتاعه
منه ، ولم يقرض الذي دفعه من ثمنه شيئاً فوجده يصينه فهو أحق به ، وان مات
الذي ابتاعه ، فصاحب المتاع فيه أسوة العرماء ^٢ . وروى الامام الشافعي في
مسنده عن عاصي انبسية عمر بن خلدة انه قال : جئت اذ هريرة في صاحب لك قد
أفلس ، فقال هذا الذي قصي فيه رسول الله (ص) : اءا رجل مات او أفلس
فصاحب المتاع أحق بمناعه اذا وحده يصينه ^٣ .

وعلى اتمه ، هي الشريعة الاسلامية والقبيلة فاروق كبير بوجره في حملتين .
الاولى ان الشريعة الاسلامية تأسست المذهب الحنفي ، وخلافاً لقانون التجارة
الاساسي ، أقرت حق الفسخ والاسترداد في عقود المعارضة بحال الافلاس .

والثانية انه في عدا حال الافلاس ، ثبت قانون الموجهات الاساسي شرط الاعاء
الصحي كمتداً عام ، خلافاً للشريعة الاسلامية التي لم تعط حق الرجوع والاسترداد
هذا اذا تضرر اسبغاه الدين بامساع المدين غير المعسر ، بل ان أعطت القاصي حينئذ
حق اجاراه على الايفاء ايس ^٤ .

ويوم ذلك فان شرط الاعاء العصى ، وان كان غير معروف في الشريعة
الاسلامية كمتداً عام ، الا ان في هذه الشريعة ما تقوم مقامه في الواقع بحال
الافلاس ، وهي الحال التي يحشى فيها الدائن على ماله ، ويكون له فيها مسعة عملة
من الفسخ هذا الى ان شرع الاعاء الصفي في القوانين التي قامت به بس اجاريا ،

(١) عني (ج ٤ ص ٥٥) ، ويرجع مذكورة .

(٢) سيرة النبوته شرح موصلاً ص ٨٣ (ج ٢ ص ٨٣) . وسنن أبي داود (ج ٣ رقم
٣٥٢٠) .

(٣) مسند شافعي (تاسع المجلد ٦ ص ٢٥٣) وقد خرجه ابو داود بلفظ مختلف
ايضاً في سننه (ج ٣ رقم ٣٥٢٣) .

(٤) راجع (ج ١ ص ١٢٣) .

بل يتوقف على تقدير القاضي وحكمته .

استحالة التنفيذ ما قد سماه

إن بعيد المقصد من صدام أحداث مستحالة ناشئة عن فعل الإنسان أو عن فعل خارج عنه . والحال أنه الأولى ساقطت بحكمها عدم فروع . فمصدر الحكم الآن في التصحاح الحالة الثالثة .

وقد اختلف في تسمية هذه الحالة وهي القنود الفرنسي استعملت عبارة القوة القاهرة ، أو الاحوال الطارئة ،^١ ويقصد بهذا التعبير الحوادث غير المتوقعة التي تم نشأ عن فعل إنسان أو عن حظه . وقد استعمل القنود الله في كلمة القوة القاهرة ، هذا المعنى أيضاً^٢ .

وفي هذا المنعصر اصطلاح رحل الشريعة الانكليزية على استعمال عبارة الحادث الآتي^٣ ، تسمى الطارئ الذي يرجع الى الله بطبيعته خارجة عن تدخل الإنسان وعن كل تصور معقول منه .

وشهدت عدة الآراء السابقة التي وردت في الاصطلاح الفقهي العربي . ونعبر من توجه عام إلى كل ما أمر من الله أو كل حادث لا يصح للإنسان فيه . وبعد ، إذا سجدت هذه الالتزام في عقود المعوضة بسبب القوة القاهرة أو الآفة السابقة ، فما هو تأثير الاستحالة على العقد وعلى مواجب الفرق المتعاقدين ؟ ومن هو الذي يحمل خطر العقد في مثل هذه الحال ؟ هو المصدق الذي استحال التنفيذ عليه أم هو المتعاقد الآخر ؟

فجواباً عن هذا السؤال ، وضع قانون الموحدين الله في مدناً عاماً ، مآله أنه في عقود المعاوضة إذا استحال بعد التزام أحد المتعاقدين بسبب خارج عن فعله أو خطئه سقط هذا الالتزام عند سقوط الالتزام فحقن عن العقد الآخر . أو بعبارة

(١) Force majeure , cas fortuits

(٢) نص قانون الموحدين وقود مسي ٢٤٣ و ٣٤١ و ٣٤٢ ، وكولاب وكاتينال (ج ٢ ص ١٠) .

(٣) Act of God . انظر آتون ، ص ٣٣٧ .

١٠ خري ج ٢ ص ٦٩ . ومعني ج ٢ ص ٢١٦

و لا يجوز بيعه ، وهي مثال في غير هذه ، فلهذا روي او حرث او ربح
او حرق ، و هو شامل عند هذه ، التمسك بعقد و عرفه و ان
قال : بيع العدي

في هذه احق ، و الشا في ر : قال : يبيع من البائع الى المشتري الا
مقتصر ، فلهذا روي : يبيع في ر : قال : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
هلاكه من قبل البائع ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
اعلاء عند القرض ، و يكون من قبل المشتري و لا ينشئ على البائع ،

غير ان هذا يري : يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
المبيع تابعاً له ، فهو مقتصر من البائع الى المشتري ، و يبيع من البائع الى المشتري
و وافق : يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون

فعله يجب التفريق في هذا الرأي الذي بين حالتين ، الاولى هي عندما يكون
بيع من المكيلات او المورومات او المعدودات ، و هي هذه الحالة ، يبقى ضمان
البائع الى البائع ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ،

و الحالة ثالثة هي عندما يكون بيع عند هذه اي غير مكيل ولا موروم
ولا معدود ، و هي هذه الحالة ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
المشتري ، و هذا من مسؤول عن البائع ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
بائع فلهذا روي : يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
هذه حاله ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون

١ - يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
١٢ - يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
٢١٦ - يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
٢١٦ - يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
٢١٦ - يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
رق : ١٢٢١ ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون

٢ - يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
المشتري (٣٨٨ و ٣٩٦ و ٣٩٧ ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
(يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
(٢٩٧ - ٢٩٨) ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون

(٣) Res perit domino ، في المذهب المالكي ، و يبيع في ر : يبيع من البائع الى المشتري ، و يكون
القبض ، من ٢٠٧ .

سأستفيد من جميع هذه الأشياء في حياتي

11044

تأمل - الإحارة .

[illegible]

أوسع العقد ام لا 2

في المذهب الحنفي يمنع لأجرة راءة حتى يفسد حر وسفردا
أدلاسه وسفرده منه واحترق بدعه ولكن جمهور الفقهاء لا يفتوا
بقولوا باستمرار العقد وبأنه وغم هذه الأعداء من مذهب الحنفي
الأجرة^١

اموال عامه في الربوك

[illegible]

ارلا - فعل الدائر

لا تتركوا الدنيا على هذه العقيدة - والله وشرى أحد شئ - والله هو

فمن فحشه ، فبعداً ، يا الله ، يارب القدس ولا يحق له المسيح لأنه أرباب ، ملكه

وہاں صحر معقول و تنوع و دردی و بیرون اموات لای فی ۱۰ او ۱۱

السمع أو به عب قبل السلام فعل أو حفظ من المشركي كان مبرأ حسبه ع
حاله ويدفع ثمنه كاملا : (المادة ٤١٦) .

ثانياً - فعل الاجبي .

يو ان رجلا احببنا عن العقد اتلف اسمع من ان بقصه امشري ، فلا خلاف

(١) المبسوط (ج ١٥ من ٥٩)، والروض المربع (ج ٣ من ١٢ - ١٣)، وسيد
الغمام (ج ٢ من ١٨٩)، وشكل (ج ٨ من ١٢٩٣)، ورسائل السعدي (ج ٢ من
١٢ - ١٣).

ان خدا اشری بنی العقر وان حاکم است علیه . . . مع ان کان فیما ویشه
ان کان ویش

والمشتري اذ قد حوّل بغير ان يفتح القيد و يسترد الثمن و قد
يجوز له ان يطالب بالسب لانه من بيع المني و قد
قال - هلاك المبيع الجري .

راحتی در تلاش بود که این مشتری را در میان بقیه ببرد و به او بگوید که این کتاب را از دست من نرو. اما او به او گفت که این کتاب را از دست من نرو. اما او به او گفت که این کتاب را از دست من نرو. اما او به او گفت که این کتاب را از دست من نرو.

رابعاً - هلاك المبيع في بيع الخُبَار .

اد كان في عقد^١ مع ثمره الخ ورجع لاحد من هذين ، وروى بشري
 اربع ، ثم ثبت في نه في روى^٢ من غير الحكم في هذه الحال ؟ وعلى من
 يقع صحت خلاصه ؟

احكام في الادب ٢ فقط في شوقي في شرح الشرح و هو كتاب
الحرف لا مع ثم مشهور ولا معروف في شرح في مشهور
ومن الحرف لا يعرف منه اذ هو في شرح في مشهور

وہاں مٹ و لٹت والا اور عیسا اے مع و کج ح من مٹ ال۔ مع فی رین
ال۔ ہواں ملا کہ کوں من وہ، واں مشہوی کا رہاں لا حصہ دروب
نقص او تعدد۔

١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

(١) في سنة (١٢٠٠ هـ) حضر (١٠٠ من ١٢٠) وفتح لير - (ج ٨ من ٢٩٩ - ١٠٠) وفتح لير - (ج ٤ من ٧٠ - ٧٣) وفتح لير - (ج ٤ من ٢١٨ - ٢١٩) .

۲. اصر (ج ۷ ص ۹۱) - و ش - ک - ج ۲ ص ۱۷۵ و نقویں صفحہ ۴
(ص ۲۷۲) - و ش - ک - ج ۲ ص ۱۷۳

يلزمة التوقيع المسمى ، بل يرمه اداء حيث للبايع يوم قبضه ، (المادة ٣٠٨) . فهي
هذه احوال ، وفق هذا ، يجب مذهب الذي

و لكن ، خلافاً لما ذهب اليه ، اذا شرحت الحرف المشري فقط - روح - مبيع عن ملك
مبيع و هو ملك مشري . و قد هات في يد مشري = ملكه = يرمه اداة ثمة
الشيء = مبيع = ١٣٠٩

وكانت حيرة ، فحكم الله في ثلاث ايام ، فالتفت الى راس الحيرة ،
فوجد راس الحيرة في موضع التفت الى راس الحيرة ، فوجد راس الحيرة في
الموضع

القِسْمُ الرَّابِعُ
مفاعيل الموهبيات وانتقالها وسقوطها

الكتاب الأول
مفاعيل الموهبيات

الفصل الأول

التقديم

الأصل والبدل

نحن نعلم أن من مبادي الفلسفة ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
وأن من مبادي دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم .

والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم .

والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم ،
والأمر في دراسة الحقوق ما لا ينفك عن دراسة الحقوق عديم من أحدكم .

ادعى حقاً على أو سنة مُدَّ يدهي به ، فمن احضر سنة احدث له تحققة ، والا
استغلب القصة عنه . ومن ذلك امي لثك ، واحلى للعين ، وسموون عدول
مصهم على بعض ، الا بخوداً في حد أو بحر أعبه شهدة رور او طبيباً في ولاه
او بسب فان الله عه عن الانسان ، ودرأه لثبات واياك والقلق والصبر
والدفع ، لخصوم . فان استقرار الحق في مواطن الحق يعظم الله به الآخر ويحسن
به الذكر . والسلام »^١ .

وان العناء مصب وضع ، لتعطل من الناس في الخصومات ، حسماً للتداعي
وقطعاً للزعج ، ، وهذا الاحكام التفرقة ومدرج في ولاية القاضي العامة ، كما
ذكره الماوردي ، فصل اسرعت وقطع التناحر والخصومات ، واسيهاه
الحقوق من مغل ، وادها الى مسعها ونحو الولاية على من كان ممنوع
الصرف من القصر وغيرهم ، وانظر في الارواق ، ربيع الوصية ، وتوزيع
الايمان ، واقامة الحدود ، والنظر في مصالح مسلمة من تكلف عن التعدي في
الطرافات ، وضعف اليهود والامم ، وحبار الشين ، والسبوة في الحكم من
القوي والصديق والعدل في العناء من المشروف والشريف وعدم اساع الموى في
تقصير الحق او حماية المظل ^٢ .

(١) هذه عباره كتابها في اورد في الاحكام سبهاه من ٦٨ ، ومن نقل منه
كان حادون في مقدمه (من ١٩٢) وقد بينه غيرهم عبارات اخرى ، وفي خلاف غير . نظر
الموضوع (ج ١٦ من ٦ وما بعدها) ، واعلاه مؤيد من ١ من ٧٢ ، وعنوان الاحكام لان
قوله ج ١ من ٦٦ ، وقد بينه ج ١ من ١٢٧ ، والاحكام آتدي ج ٣ من ١٨١ ،
ومجمعة رسائل من هذا من حد ركي صفوح ١٩٣٧ ، ج ١ من ٢٥٢ ، وغيرها
وقد روى هذا كتاب كبرون من عفا ، ثم سب في صفحه من كتابين كان حرم الذي
ادعى في موضوع انظر كتابه . في في صفحه لفته تنادي من ٤١ ، ونحو ج ١ رقم ٩٩
مع ارد في امو من . وكتاب تاريخ عفا لاسلام في الذكر عند نظام من ٧٠
(٢) الاحكام سبهاه (من ٦٧ ٦٨) . من احكام العفاء ونحوه . ربيع القصصاء في
الاسلام للسيد محمد عروس (مصر ١٩٣٤) ، وانصاف في الاسلام للسيد . (١٩٣٩) ،
وتاريخ لامم الاسلام للصوري (مصر ، طبعه ترمه ، ١٣٥٤ هـ) ، وكتاب نعمة الاسلام
للكاوي حسن ترم حسن وسعد عني ابراهيم حسن (مصر ١٩٣٩ ، من ٣٧٧ وما بعدها) .
وانظر باب قصاء في مجلة (سنة ١٧٨٤ وما بعدها) وفي كتاب عقبيه كلبوط (ج ١٦
من ٥٩) ، وجميع نصوص (ج ١ من ١٣) ، ومعين احكام (من ٦) ، وبنوينة كدي (ج ١٢
من ١٢٤) ، والام (ج ٦ من ١٩٩) ، وسعي ونحو ج كدي (ج ١١ من ٣٧٣) ، ولقوانين
الفتية (من ٢٩٣) وغيرها .

ولاية القضاة

كان الخلفاء الاولون والقضاة في ردي الامر بشؤون بعيد احكامهم واسبق ،
الحقوق ، وكانوا يظرون فيما يسمى النظام ثم أصبحت « ولاية المظالم » وظيفة
مستقلة ، متميزة من سطوة السلطة وسلطة القضاء .

وكان يدخل في اختصاص وادى تنظيم امور يعتبرها بلع اليوم مشتركة بين
سلطة الادارة وسلطة القضاء وهي النظر في تعدي الولاية وعمل الخدية وعمل
الاداري ، والنظر في نظم المستوفى من قص اوراقهم أو نحرها عنهم ، ورد
الاموال التي يصبها الولاة والمعدون الى اصبحت ، ومشاركة الاوقاف ، وتعب
ما عمر القضاة عن ابداء من الاحكام ، والنظر فيما عمره البطرون من الحسة
في مصالح العامة ، ومراعاة المعادات الطاهرة ، والنظر في المشاخر والحكم
بين المتنازعين .

وان الفارق بين « صر النظام والقاضي » هو ان الاول أقوى يحد من الثاني .
فمضي ما عمره عن امثاله ، ويكون نظره اوسع منه في البيوت والتقوير
واعتماد الامارات والفرائق ونحو الحكم الى استعلاء الحق وحمل الحصن على
الصالح واستحلاف الشهود وما الى ذلك .

ومما يراه أخرى ، كان اختصاص « صر المظالم » مربحاً من الولاية القضائية والولاية
الإدارية ، وكان له في التحقيق سلطة واسعة شبة ، راء اليوم في المنازل الخراجية
وطرق اثباتها .

وكانت الحسة « اصلاً من الوظائف الخدمية لمصب القضاء في تاريخ الدول
الاسلامية » . وهي « من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » . واختصاصها
شبه باختصاص الشرطة البلدية في ايامنا .

ويذكر في اختصاصها امور يتردها القاصي لعمومها وسهولة اعراسها .
وهي النظر فيما يتعلق بالعيش والتدليس في المعاش وغيرها وفي المكابيل والادوار ،
والرام العاطلين على تعدد الحقوق المعترف بها . ويدخل في اختصاصها أيضاً حمل
الناس على المصالح العامة ، مثل المنع من اصبقة في الطرقات ، ومنع الخيل والهن

« من من ادكر ربي حق و حاكم على من ادركي الله بعد ان لم يرد بهده و ان
 م وقع من حرمه على ان لا يترك على يدي المومن في الكسب وغيره في
 الاملاخ في حرمهم للصبيان والمتعلمين » .

و حرم من من ادرك من دارة في فصل في وظيفه من حب الشرحه والولي
 و حرم من لو كان في عرف في ربح الامم الاسلاميه و ان علاقه بعض م
 لو ان من ادركه

طرقه التقيد

من الامم الصالحه في ربح النفع ان حرق الله على من كان في
 جميع مدمه و منه شدة حسوة و كان تقع بوجهه على شدة لا على م
 و بوجه ربح م فرب من حرم الله عدد الروايات القوية و كان م
 من حق م و وقع م على حرم م و استقر م و حرمه و م و ربح م
 و م كان م في م في م ان ربح م م م م م م
 حتى جاء الاسلام و حرم هذه العادة الممجة .

من الامم الصالحه و ان من م م م م م م م م م م م م م م م م
 المدمه م
 مال المدين دون شحمه . و م لم يعد حرم م في م م م م م م م م م م
 لاصعده على م

و م
 م

و م
 م

و م
 م

و م
 م

و م
 م

لنايوس (25 21 4 108)

م م

وان جمهور الفقهاء المذهب ، ومنهم أصحاب أبي حنيفة ، دعوا إلى ذلك
بحجر ما من المذهب المأثول ، وان دفعه عليه لأحد أئمة دبره . وقد حاكمهم في ذلك
أوجسفة والدبر ، فقلابا الحاك لا يجمع على المذهب ماله ، بل يحسه حتى يبعه
هو ، إلا اندرام والدبر في حده فلا حس .
وكذلك يجوز في الرئي الصا حس المذهب المؤسس لا كراهه على الدفع .
وبحور احكاما حس ماله حتى يدفعه عليه وهذا ، راء على

الفصل الثاني

حسن المدين

جواز المجلس

لا مرد في نكاح المذهب الاسلامي جميعاً مع حسن المدين الفقير ، لأن
 المجلس ليس لأوصيه لا كراه المأكل على الدفع ، والفقر لا فائدة من إكراهه .
 وهذا ثابت بحسن القرآن الكريم . وإن كان ذو عسرة مدظرة في مسرة .
 وقد كان أحماً من رحل المسلمين وفقههم من دل حتى بعدم حسن المدين
 المؤسر . مروي عن أخيه الصالح مربي عبد العزيز ^٢ أنه كان لا يحسن الحر في
 دنه . لكان يقول إن مذهب مدي في دنه خير من أن يحسن ، وإن
 حقهم في مواضع أبي وهو مذهب مدي . ومذهباً أو ملاً ^٣ ، وإلى مثل رأيه
 أيضاً مذهب فقهاء مذهب الفهرري وعبد الله بن جعفر وألقت بن سعد ^٤
 إلا أن الرئي السائد عند الآله هو جواز حسن المدين المؤسر . الممنوع من
 دفع الحق أي مسحقه . له . له وحلا عليه ^٥ . وفي في ذلك أدلة من ^٦ كـ
 والسنة والاحكام .

اولاً - الكذب .

في الآية الكرمة ^١ . ونحوها من لادرس ^٢ . وهي التي عند جمهور الفقهاء .

(١) سورة (٢) ٧٨ .

(٢) ولد سنة ٦٢ وتوفي سنة ١٠١ هجرية .

(٣) اللوحة الكبرى ، ج ١٣ ص ٥٥ .

(٤) المعنى (ج ٤ ص ٥٠٣) ، والمحلل (ج ٨ رقم ١٢٧٥) .

(٥) وقد أعد لأحكام العرب عند . ج ١٠ ص ١١٠ .

(٦) القائمة (٥) ٣٣ .

ولا عذر فيه بل بحسب المسمى إلى ان يثبت اعتباره؟ ثم لا يحدس حتى ثبت الدائن يساره؟
لا يثبت في الأصل في الدس عدمه المسمى، ولا يتوجب في شأنه المسمى
هذه الصفة، لأن المسمى لا يثبت على المسمى. ولكن هذا الأصل قد استلحق بالمعهود
عن الدس، إذ لم يكتسب في العاقبة. لذا يجوز الفقهاء حدس المدين في أن
يثبت هو اعتباره فيحلي عليه. ولا يثبت في سنة الاعتراض من أن يكون الشهود من
العدول الخارجين بحسب المسمى من جهة، لأنه لا يكفي في ذلك المعرفة الطمعية العذرة.
و لكن طائفة من الفقهاء قاروا بأن الحقوق إذا كانت من عتقت أو حذائق أو
صحة أو حصة فالقول قول المدعى مع دية، أي أنه يصدق عليه في أنه عدم،
ولا سبيل طلبة حتى يثبت الدائن البسار.

وإن من ثبت اعتباره عند جمهور الفقهاء، لا يجوز حصة به عند ذلك هي ثبت
الطلب يساره. ومن كالم يقول الحال وطال حصة، حذر عند بعض الفقهاء
إحراجهم بعد مدة قدرها الحال بالتدريس إلى مقدار الدس واجتلاف الأشخاص.
و نصاً لسوء الدس في الأوامر مدونة مؤسرة وتعديله، إذ أن لصاحب الحق
مد لا. ولكن هل يجوز له ملازمة المدعى المعتبر؟ لا يجوز حصة به ذلك،
إذ قيل في أحدث الشرف لصاحب الحق بدو له، إذ لا يملك الملازمة
وذلك في النقصي^٢ ولكن في كذا وثالث فهي رفر قلبه عدم جوار الملازمة، لأن
الدس يصدق مد المدعى لا حصة. إذ مؤاخره المدعى لا بد على الكسب،
فلا خلاف في تجريه عند جمهور الفقهاء^٣.

(١) حديث شريف رواه أحمد. انظر الجامع الصغير للسيوطي، ج ١ رقم ٢٢٩٩.

(٢) النهاية، ج ٣ ص ٢٣١.

(٣) راجع في حدس المدعى بمرحلي كذا في شرح ٢ ص ٨٨، ٩
والهذه (ج ٣ ص ٨١ - ٨٢) ومروى هذه ج ٤ ص ١٧، ورجع في طي
كبر وهاهنا حصة بني (ج ٢ ص ١٦٩ - ١٨٠) وأما شرح ٢ ص ٣١٧،
ورد بخلاف (ج ٢ ص ٤٣٥)، ومسنونه كبرى (ج ١٣ ص ٤٥ - ١٥٥)، وشرحي
لخطاب ومروى على سيدي حسن (ج ٥ ص ٤٧ - ٥٠) وشرح غرشي (ج ٤ ص ١٨٦
١٩١)، ولزم (ج ٣ ص ١٨٩)، والاحتمار (ج ١ ص ١٧٢)، وفتح العربي
(ج ١ ص ٢٢٧)، وبعني (ج ٤ ص ٥٢ - ٥٥)، وغيره كبرى (ج ٤
ص ٤٦٢)، والروس الصغير (ج ٣ ص ٤٦٩ - ٤٧٠) وأما الأحكام لا عدلهم
(ج ١ ص ١١٠ - ١١٢)، ونحو (ج ٨ ص ١٢٦ - ٢٦٨)، وفتح
(ج ٢ ص ١٩٣) هامش النهاية.

أهم طيغ الطغى الدين لا تمس زون شيء من السروى والمجس والمجس والمجس والمجس .

١٠ إذا كان المجموع قد وصل إلى مستوى من الرقى والندية بحيث يكون فيه الثقة عمداً ، ويكوّن فيه الامانة من المدايب ، فحينئذ لا بأس بمسح حسن الدين ، وفقاً لما ثبت عن عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن مسعود ، ورواهما لروح الشرح الجديد . فلا مراكب الامر راجع الى الشريعة الشرعية ، أي رأتها بالامصار المختلفة وبالاعصار المتقنة .

منع المديونية من السفر

١١ هذا البحث متصل بالبحث السابق وهو يتعلق بمدة الدين الذي لم يحل الدين عنه ، ولذي - وي الفرار من السفر - فهل يجوز لذاته ان يسعه من ذلك ان يقدم كره لا أو رها ؟ احكام الفقه في الجواب

١٢ قد بعضهم ، كالشافعي ، ان الدين لا يثبت له مدة بالدين المؤجل ، ولا يملك من ثم مده مده مكفيل ولا يسعه من السفر

١٣ وقد آخرون كمالك وابن حنبل وبعض اصحاب الشافعي ، ان من زاد سقراً وعينه حق يستحق من مده سفره وصاحب الحق يسعه ، الا ان يقدم باحق كره لا ملبساً و يدفع رهاً كافياً . وكذلك له يسعه ، اذا كان السفر الى الحدود أو أشبه ، وان كان لدى لا يستحق اذا عد رجوعه من السفر ، في مثل هذا سفر من خطر الموت وهوان الحق .

١٤ وفي حقه اربعة عند الحنفية ، فليس يثبت مع مدين من السفر . بل حين الدين ، بل بعد يسافر معه ويلازمه . ولكن ان يوسف استحسن احد الكفيل من اروج من سفره ملبساً يسعه روحه مده شهر . وعلى قوله القوي في هذه المسألة عند الحنفية

١٥ وقد روي عن بعض المتأخرين من انهم ذهبوا الى ان كره صاحب المجهول والصادر

(١) انظر (ج ٤ ص ٥٠٦ - ٥٠٧) ، وشرح كره (ج ٤ ص ٥٠٦ - ٥٠٧) ،
وفصح - (ج ١٠ ص ٢١٥ - ٢١٦) ، وشرح حرسى (ج ٤ ص ١٧٣)

الشهيد وصاحب المنقوش ومظومة المحبة وغيرهم ، قدس الدين العديدي على مقعة
امرة ، ودرج راجهم انبي او السعود في معروضته وابن عديدين في حاشيته .
وحجهم في ذلك انه ليس من ارفق شيء ان يقال لصاحب الدرس سافر مع
(الدرس) الى ان محل الاصل ، بدر : بصرف في السفر اكثر من دية ، وهكذا
رى ان عديدين انت الاف ، بقول هؤلاء ، المتحررين حسن ، وفيه حفظ الحقوق
انهم من الصانع والنفذ خصوصاً في هذا الزمان .^١

والى هذا المذهب ذهب بحكم الاحكام العدلية ، حيث جاءهم في المدونة
مؤجلاً ، لو راد الذهاب الى ديار اخرى وراجع الدائن احكاماً وطلب كميلاً يكون
بحرور على اعطاء الكفيل ، (امددة ٦٥٦)

وقريب منه ما جاء في ديون المرحلات والمفود الله في ربه ، ان الدين
اي اجل ، كنه ، حتى من الاستحقاق ، ان توسل بكل الوسائل الاحباطية
لصدقه حقوقه وان يطلب كفلة او غيرها من وجوه التمس او ان يعمد الى اخراج
الاحد من حيث يجد من الاسباب الصحيحة ، بحمله على الخوف من عدم ملائمة
المديون او من افلاسه او من هرقه ، (امددة ١١١)

وهذا نص يوجب على المدين ، اذا حلف من هرقه ، ان يقدم كفلة او ضماناً
آخر ، على طلب دائنه ، ولكن قبل تقديمه ذلك ، هل يقع امدن من السعر ؟
بحسب مقتضى النص ، وكيف يصور احداً على تقديم الكفلة والتمس منه
دمره وقراره ووقعه في قصد جبره منه والاحسان له ؟ ونحن لا نرى هذا النص
من معنى حقيقياً ومن حقيق في الواقع ، لا ما يفسر ذلك على الرغم من مع
حسن امدن في حسن ، وان اخلص شيء ومع اقرب قبل تقديم الكفلة شيء .
آخر ، (امددة) يعكس هذا الفسر ، فيكون صاحب الحوار الحكم على من

(١) (هداية ج ٣ ص ٢٢١) ، ولا ريب في راجح ٢ من ٣٠٤ ، (ورد مجد) (ج ٤
ص ٣٩٤ - ٣٩٥) ، (والحديقة ج ١ ص ٥٧٣) .

(٢) بطر بعض الاحاديث بحكمه في حكمين مدرسين في ٢٥ آذار و ٣١ شباط ١٩٣٥
من قاضي لادو سمعة في بيروت الى مجلة شامي ، به اتمعه ، عيسى باي ،
من ٣٦ و ٣٧ و ٣٨) اصر على حكمين عديدين من محكمة مداه بيروت ، لادو
التي حلت به . راجع في آذار سنة ١٩٣٧ و من امدته لمصلحة مدية ١٦ رسالة
١٩٣٧ (من مجلة . به شاه عشيرة ، عيسى باي ، ١٢ ، وقسم باي من ١٦٨)

بجنى هربه بتقدم انكسالة مع "الحج له" هرب من بتسديت . وهذا غير معقول ولا مقبول .

ولا من الاشارة الى ان الاجب والى بجواز الجمع من السفر في الاحوال الاستثنائية التي لا يزال فيها حسن المدين حائزاً . كما في حقد بدل العطل وضرر الناتج عن جرم جزائي^(١) .

(١) هذا هو معنى حكم محكمة الاستئناف بدمية بحدود (دول من هربه بربعه بربعه
١٣٦) بتاريخ ١٣ كانون (دول سنة ١٩٢٦) . وفي من هربه كتابه ربيع ٢٠
سنة ١٩٢٧ .

المفصل الثالث

حبس العين

المبدأ العام والخاص

حق حبس العين هو الحق الممنوع شخصاً في ماله شيء يخص ماله لا يخص غيره شيء حتى يدفع له وجهه الذي اوجبه عليه ، الا ان يرفع في البيع ، يصدق في معظم الشرائع الحق بحبس المبيع حتى تدفع العين من المشتري ، وهذا هو الحق في الاصل صلاح المرفق حق حبس المالك موضوعه على شيء ، وانما يرفع من حبس المدين الذي اوجبهنا ^١ .

وقد اختلف في الاحوال الى محور فحق حبس المالك ^٢ ، فهي نظرية اولى صفة ، لا تعطى حق الحبس الا عندما يكون شيء ، فحبس في حوزة المالك ، بصفة العقد الذي شيء المالك ، وهذا يقع في عقود الميراث ، وهو ، يمكن من المالك ان يبيع من اذنه ، بصفة ان يكون له ، ولا يجوز هذه المدة ، وفي نظرية ثانية وسيطه يكون حق حبس المالك في جميع الاحوال التي يجوز من شيئاً ملك مدينه .

وقد نظرية ثالثة توصف من الانس ، وقد اختلف في كون الميراثات والعمود ، اللساني ، فقلنا عن بعض القوانين الحديثة ، كما تبين المدين الألماني المادة ٢٧٣ وغيره ، فمادة قانون اللساني لا تحصر حق الحبس في من كان دليلاً ومدين ، بموجب عقد من ذلك ، بل يجوز أيضاً في كل حالة يكون فيه المدين مديوناً موضوعه ^٣ .

(١) - سمي في القانون الفرنسي *le droit de rétention* ، وفي الانكليزية *lien* .

(٢) - بعد كولد وكامبل ، ج ٢ من ٧٧٨ - ٧٧٩ .

(٣) *Debitum cum re junctum* .

أي حيث يكون التلزام موحداً بين الموجب المطلوب والدين المحض من يستعمل
حق الحس من أجل ذلك الموجب . فهو أي حق الحس يعود مثلاً إلى راضع اليد
أو إلى مستثمر أو محرر الشيء الموهون بدون أن يكون ثمة تغير من الأموال
المقولة وغير المقولة ولا من الحس الحس السلة وسبب . وإن يحرم حق الحس
محرر الأشياء المفقودة أو المسروقة ومحرر الأشياء التي انتزعت بغيرها من صاحبها
أخفق ، (المدة ٢٧٢)

فهذه نظرية الأخيرة تشتمل كلاً على أحوال الامتناع عن سبب الموجب في
عقود المصدرة ، كعقود البيع في حس أبيع حتى دفع الثمن . وتشتمل فوق ذلك
أحوالاً أخرى ، أنهم عندما يكون حذر الشيء المحس قد ضرر به أو أخطأ
عنه بعض المصروفات . مثلاً في القبول المبدئي (بحق للصاع أن يحس بشأ
و- ث الأشياء التي يتسلم من صاحب الأمر للقبض بحس ، أي أن يدفع له البذل
والأخر وما يكون قد أصغه عند الاقتضاء ، ثم يمكن العقد بالدفع في أصل
هنا ، (المدة ٦٧٧)^١ وكذلك يدفع أن يحس بالوديعة أي أن يسوفي
كل ، (وجب سبب الادعاء ، المدة ٧١٨) .

غير أن كثيراً من الشرائع م صاع مبدأ عاماً على غرار مبدأ المذكور إلى
: اكتف بغطاة مثلاً من حق حس في أحوال معينة . وهذا ما مراد في الشرائع
الإسلامية والعرفية والانكيزية^٢ .

وإن حق حس العين بوجه عام يغط نزوان الإحراز فعليه لو ستم النزع
بمع فصل بعض الثمن ، فقد حقه في حبه ، وليس له استرداده من المشتري
هذه الغاية^٣ .

وفي قانون الموجبات السافي ، لصاحب حق الحس رفض الرجوع إلى عن شيء
المحسوس . ولكن أمر له حق سعه إذا خرج من يده إلى حبرة الغير ، ولا حق
الافضلية على باقي المرءاء في ثمن المحسوس (المدة ٢٧٤) ، إلا في الرهن وما أشبهه .
وكذلك هو الأمر مبدئياً في مجلة الشريعة الإسلامية لحجة رفض الرجوع إلى

(١) انظر أيضاً المادة ٥٩ من قانون حس لاني

(٢) كولون وكاسا ، (ج ٢ من ٧٧٥ وما بعدها) ، وسبب (ج ٣ من ١٧٦-١٧٨) .

(٣) المدة ٢٧٣ من قانون موجبات السافي . ومدة ٢٨١ من مجلة

هو المحل الأصلي للبيع ، وهو بيع ما يبيع ويشتري ، وفي كل من البيع والشراء ، مع ان الثمن ليس الا وسيلة لمبدلة ولا ينعى الا بالنقص لذلك وجب تعيين هذا الثمن بالنقص او لا حتى يصح مبيعاً كاملاً ، فيحصل المساواة من الجانبين . وبصورة اخرى ، وان عقد البيع ينعى اسواقها ، الطرقات ، في البيع والشراء ، ففي احوار البيع على التسليم قبل حصول الثمن ، يكتبه من قبضه امراؤه . وهكذا بقي المبيع في البيع كالمبيع بالثمن .

وبما ذهب الاجير احدث محلة الاحكام العتدية ، فصب على انه وفي البيع بالثمن المحل ، اعني غير المؤجل ، لا ينعى ان يحسن المبيع الى ان يؤدي المشتري جميع الثمن ، (المادة ٢٧٨) ، وفيه محله في هذين الموضعين الاساسي ان النافع لا يبرم بتسليم المبيع ، دام المشتري لم يدفع اليه الثمن (المادة ١٠٧) .

والذي يشترطه الحق في المحلة وفي المذهب التي ولد بقوة ان يكون البيع من نوع البيع المعلق ، اي مبدلة بالثمن ، وان يكون الثمن حلالاً ، وان يكون المبيع حاضراً ، فانه لا يوجد حق الحس اذا كان المبيع منقولاً . عتياً ، او اذا كان البيع مبدلة اي بالثمن المؤجل (المادة ٢٨٣) ، او اذا كان البيع من نوع تصرف او المدة (المادة ٣٧٩) .

وأخيراً يجب في مبدلة الثمن او الكدلة على حق الحس ، فهي اجملة (المادة ٢٨٠) ، واثبات الدائني (المادة ١٠٧) ، لا يذبط حق الحس اذا أعطى المشتري رهناً او كفيلاً ، يجب دفع الثمن . اما في بعض القوانين ، كقانون المدني الألماني ، المادة ٢٧٣ ، مثلاً ، لا يذبط الدائني العيني ولا ينقطع بالكماله .

ثانياً - عقد الاجارة .

نقص المحلة اصلاً ، بشرط لاخره معطلة في مسقطه حلالاً ، يعني انه يجب

(١) انظر في بعض هذه المذاهب : (ج ٣ ص ٢٢) ، ورد بخلاف (ج ٥ ص ٥٨) ، وشرح الخريفي (ج ٤ ص ٦٩) ، ووعين عليه (ص ٢٤٧) ، وحدث (ج ١ ص ٢٩٣ - ٢٩٤) ، وفتح مغر (ج ٨ ص ٤٦١ وما بعدها) ، وشرح بكر (ج ٤ ص ١١٣ - ١١٤) ، ووعين برقع (ج ٢ ص ٢٧) ، واعلام ، فقه (ج ٤ ص ٢٧ - ٣٠) ، واوراد ١٥ و ١٥١ و ٢ و ٢٤٣ و ٢٦٢ و ٢٧٨ وما بعدها من محلة ، وانظر (ج ٨ ص ١٤٣٩) .

(٢) الاشهاد لابن نجيم ، ص ١٥١ .

نسبها الى مؤخر، سواء اكان موضوع الاجرة شيئاً او عملاً فهو مؤجر في اجرة الاشياء ان يتسع عن تسليم المؤخر، وللأخير في أجره العمل ان يتسع عن العمل، الى ان يسوف الآخر (المادة ١٦٨) وهذا كما يرى مثل آخر من حق الحس في عقود المعاوضة .

حس العين للتلزم

في المجلة وغيره من كتب الفقه حالات تكون فيها يدان حق حسن العين ، دون أن تكون هذا الحق من نوع الامساع عن سعة الموجب الاصيل في العقود انية دلة ، بل ان تكون هذا الحس واقعاً على شيء ملك المدين استوفى من مصل هذا الشيء ، والبك حسن الامثلة من ذلك
اولاً - اجرة العمل .

عند جمهور الفقه . يصح الأخير الذي عمله نر ، كالحصان والذئب والمقتدر ، ان يحسن المشتر من لاسد . الآخر الى له بدمه صاحب . ولكن لا يصح ذلك الأخير الذي ليس لعمله نر ، كالحمل والملاح وه . وقد شد الامم ان حسن عن الجمهور ، تسع حق الحس عن الأخير في اجرة الاولى اصلاً .

فهو انتم الأخير بتقدير العمل والتزم المشتر بدفع الاجرة وان كان قدّم الاول عليه وامسح الذي عن دفع آخره ، فالاول حسن الشيء الذي وقع عليه العمل اذا كان هذا العمل له نر في الشيء المشتر منه . فهو من تسع الأخير عن سعة العمل ، او بعبارة اخرى هو من حسن العمل ، بل حسن شيئاً آخر مصللاً بالحق المطلوب

ثانياً الوكالة .

في عقد الوكالة بالشراء ، اذا أعطى الوكيل الثمن من ماله ، فهو ان يحسن اول المشتري الى أن ينضم الثمن من موكله (المادة ١٤٩١) . وكذلك في الوكالة بالاستئجار ، اذا دفع الوكيل الاجرة معجلاً ، فهو ان يحسن امدار المؤجرة حتى

(١) بصر علام موقعين (ج ٢ من ٢٧ - ٢٨) ، وبده التجد (ج ٢ من ٢٤٠) ،
واللادتين ٤٨٢ - ٤٨٣ من أمة

يستوفى ما دفعه من المؤكل^١

ثالثاً - حسن البيع .

من أمثلة المحلة أيضاً أنه ، إذا قدم البائع الأمانة التي عيّن بها لوأحد ومعهما الآخر أو احترقت ، فكل واحد يضمن استيفاء الباقي ، ليس لأحدهما أن يمتنع الآخر . ويقوم صاحب العيو لصاحب السفل بمقر استيفاء لا ركب أو استيفاء عليهم . ومن امتنع صاحب السفل ، يستأن صاحب العيو الحكة ويبيع السفل والعيو ويمنع صاحب السفل من الصرف حتى يعطيه ما أصابه من الخسائر ، المادة ١٣٦٥

رابعاً - بيع المأجور .

لو استأجر أحد داراً فذهب المؤجر بحجارة المسنح من انتهاء مدة الإجارة ، فلهذا الأخير عقدت المحلة أن يضمن المأجور ويضمن عن سلبه حتى تسترد الإجارة التي عيّن عن ائدة الدفعة من الإجارة (المادة ٥٩٠) .

خامساً - البيع الفاسد .

في البيع المفسد ، له ، بدفع البيع وكان المبيع في يد المشتري ، فهذا أن يحسنه ليرد البيع لمنعه^٢

(١) الهدية ، ص ٣ ص ٢٢٢ .

(٢) بدفع (٧ - ١٧٥) ص ١٧٥ و - مادة ٣٧٣ من مجلة .

الفصل الرابع

حقوق العرماء

المادة

إن حق الدائنين يتملق في مان مدسهم^(١) . وهذا ما استاءه افشرع لاساني
حق الارتمان العدم ، نقلا عن الاصطلاح العربي وهو كما ترى تسميه فيها من
الاسكال . من الشيء ، لما قد تحرك كلمة الارمان من احاطة بمعنى الرهن العادي
معروف .

وان الشريعة الاسلاميه حوّات العرماء ومثل شئ لاجل يحصل حقوقهم ،
أو لاجل صلبها من تصح . فقد قدم من ذلك في هذا الكتاب كثيراً من
الأمثلة . فربما بصورة خاصة مسألة الحجر على ائمة اهل البيت والباطل ومعه من
المصرفات المضرة ، ومسألة الحجر على من ائمة وبنوه عبيد بدينهم لديونه ،
ومسألة حبس ائمة وعلمائهم ومعه من الضرر ، ومسألة حبس من له ائمة من
مردى هذه المسائل جميعاً

ووفق ذلك ، نجد في معظم الشرائع وسائل اخرى منعت للدائنين لاجل
الحفاظ على حقوقهم . وهم يعرفون على بعض التصرفات المضرة بهم وعطاب
وسم ، والمداعاة دسم مدس ومأشبه . والبيت كلمة مريضة في ذلك

فصل في عقود الميراث

معلوم ان عقود ائمة سري في ائمة على غيره . ولكن هذا لاجل

(١) عالم بوعين ، ج ١ ص ٦

مطالب من الحاكم ابطال للتصرف^١.

ولقد أوضح ذلك اس القيم بقوله ان حق العرمة قد تعاقب اهل المديان ، ورس
وفي تمكين هذا المديان من الترع ابطال حقوق العرمة . والشرعة لا تأتي بمثل
هذا . فمما جاء به محمد حقوق ارباب الحقوق بكل صيرت واحدة الطرق المعصية
اي اصاعب . وول التي (هـ) من اجد اموال الناس يريد اداها اذى الله
عه ومن اجدها يريد ائلاف الله الله . ولا رس ان هذا الترع الملاف هـ .
وكيف بعد ترع من دى رسول الله صلى على فاعله ؟ ٤ ٣ .

وان رني مالك ومن قال قوله شبه اصفون ما هو مشهور اليوم باسم الدعوى
الدواينة^٥ ، نسبة الى الفصي الروماني بولص ، الذي كان اول من سمعها للدائنة
لمسيح عقود المدن التي احرق بعضه الاصر روم^٦ . وهذه الدعوى معروفة في
معظم القوانين المصرية^٧ .

وكذلك أقر العايد الذي يدعو الواحدة ، وسمي بالدعوى الواحدة ، وهي ترجمة حرفية غير موفقة ، فكان الأولى ترجمتهم بدعوى بعض الصرعات أو ما شبهه ، وذلك في الترجمة موافقة المعنى والاصطلاح العربي السابق .

والذي نحن في المرحلات الأولى في هذه المسألة، كما هو مفسر في هذه الكتب.

قال هذا القانون (المادة ٢٧٨) : —

و بحق يدريس الدين أصبح دسهم و بحق الاداء ان يطولوا ساجدهم الخاصة و
 و مع العقود التي عقدها المديون و هم حقوقهم و كتاب الدين في احداث عجزه عن

١٠ مرسى على سبيل حداد (ج : ع ١٧٣) ، و قد كان في سنة ٢٢٢

۱۱۱

$$P_1 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$$

وإحدى هذه المصنفات هي (١٤٥١، ٢ -)

(*) ۱۰۲ و ۷

Aclis Pauliana (f)

١٩٨٧ء تا ١٩٩٠ء تک کے دور میں

• (A. 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848,

. ۷۴۷ روم یی وادی اعدا و کوه د، quar in fr., red green. VI II 8)

١٦٠ - ج ١، ص ٩٦٧ - في بيتي القري، وسكان الاراضي نائب م.

(۷۷۹)

الأيام ، وتمام هذا العجز ، العقود التي تكون مع المدين لا مهملاً لكسب
فلا تناهها دعوى القسح .

وهذه الدعوى المبنية على الدعوى الواسعة ، يجوز ان يسأل شخصاً عما قدم
المدين حده . غير انه لا يصح ادعاءه على الاشخاص الذين كانوا حقوقهم مقبل
عوض الا اذا ثبت اشتراكهم في الموضوع مع المدين .

ولا يستبعد من نتائج هذه الدعوى لا الشخص او الاشخاص الذين اؤتمروا ،
وذلك على قدر ما يجب لصيانة حقوقهم ، واما رادعهم فسوف المقدم قائماً ويستمر
على انتاج جميع مدعيه .

وإنما هذه الدعوى ضرورية من بعد عشر سنوات ،

الدعوى الضرورية

اما ما قدمه عن دعوى الشخص الضرورية او الدعوى الواسعة ، فمقتضى وجود
ضرورت ، وفقدان حرم المدين احسباً ، وقصد الاضرار بالمال ، وبما يصح تخرج
امواله من الامن بوجه ، فيصح بسببها حارساً ، ولكي على كل حال ضرورت
وعقود حقة ، لا محذور باطنها عن ظاهره .

ان يوجد حوالاً بحري لا يكون في العقود ، وضرورت حقيقته ، من
يكون وهمه او ضروره ، ويكون الغرض من ذلك حياً ضروره ، كما لو حلف
انه لك سطوة ، تعبت ضميره ، فاشبه ، وانما على حقه في الظاهر من حرج
قوي بحمه ، ويكون حياً غير ضروره ، كما لو واصل المدين مع احد قومه
او غيره ، ودفع منه امواله طهرآ لغيره من وجه العرفه ، او احدثها عنهم ، بحيث
لا يبقى لهم عدد ذلك كفى لاناء ديونه .

ومن امته هذه الضرورت الضرورية ما به استحدث الي بحث في العقبة ، في باب
البيع ، مع ان حكمه بحري في جميع الضرورت التي تقل البسح
وفي النجدة ، معنى الاطال والاضطرار ، فبيع النجدة هو البيع الذي صطر اليه
المرة الاولى ، او استصبره في آخر ، وهو بيع ضروري طهر بحسب في بطله
انفاقاً محالاً ، وقد احتج الفقهاء في حكمه .

ووجهه في رواية عنه والشافعي ولا من العروة للبع الظاهر ، لانه لاحق
للاه في السابق وملح له ، وروي أيضاً عن أبي حنيفة ، قال من سعى النجعة
موقوف على أحارة سبعين ، ومن أحاراه حذر وان رده بطل ^١ .

أما صاحب أبي حنيفة ، أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، اللذان أحداً لخصمون برأيهما
في هذه المسألة ، فقد فصلاً في سعى النجعة ، وهو هذا الفصل على ثلاثة أبواب
الأول أن تكون النجعة في سعى سعي ، مثلاً قول رجل لآخر ، ابي يظهر
اني معك داري منك وليس يسع في الحففة ، وتشهد على ذلك ، ثم يسعون في
الظاهر ، فهو سعي بطل ، لانه كاهل لانه مع

والذي من تكون النجعة في دل سعي . يجوز أن يفتى أيضاً في السرعي
أن النسي الف وان شهد في الظاهر سعي ، فمن انصرف هو هو المقصود في
السر ، وبعداً من هو سعي في أروده

والعرب الذات أخيراً هو ان مع السعة في حسن نسي يجوز أن يتوابع
الذين في الدفن على أن النسي الف درهم وان ، ما في العدة : درهم ، وهي
هذه الحدة ، محمد بن الحسن بن المقد بطل ، وسأ ، ويكنه يصح عنه دسار
استنباطاً ^٢ .

فوجه عام إذا لا يصح سعى النجعة في المذهب الحنفي المختار ، وكذلك لا
يصح فيه الأقوال بالتجعة ^٣ . وقد ذهب الحنابلة أيضاً إلى أن سعى النجعة باطل ^٤ .
وهذا المسمى عن تشريع العثماني في الإرادة السنة المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني
سنة ١٣٠٧ م (١٨٩١ م) على ما فيه من صدق السندات ، ولا كنه للغير
بواطن ، سواء أكانت بصورة السعي أم أهة أم الأقوال بغير الملك أم غير ذلك
من الصور . وحسب أيضاً في الإرادة السنة المؤرخة في أول كانون الأول سنة
١٣١٤ م (١٨٩٨ م) على ما فيه من محكوم عنه من سعى أمواله لأحد
أقربائه خوفاً من النجعة والتهميش .

١ - مجموع شرح نهدي (ج ٩ ص ٣٣٤) . ونحوه في هذه (ج ٣ ص ٢٧٧)

(٢) لأخبار شرح مختصر لموصي (ج ١ ص ١٩٤) ، وهذا في صريح المذكور .

والقاضي لأقربائه (ج ١ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) ، وفيه بعد (ج ٤ ص ٣٢٩)

(٣) بفتح حامدة ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٤) محي ، ج ٤ ص ٣٣٩ .

وكذلك في حال ادّعاء المذنب بجرء أو حبس لمدة خمسة من دون ٢٩
 حدى الآخره سنة ١٣٢٣ (٩ آب سنة ١٣٢١)، لا حيل بعد ردّونه بعض
 الاخره، ان يكون مدانته مصدقه لدى الكاتب العدل وان يكون مقبولة في
 دفتر المجلس، وحدث معاً من الاحكام والنواصر،
 واحتراماً في هذه دول المحاكمات لمدة لا في : وان دائمي المتعاقدين
 وحدهم المخصوصين لدى ائتمني السيد القاضي احمد في الاحكامهم بحقهم
 ان تقبوا دعوى اعلان التواطؤ وان لا يوجه بحسب حقوق الثلاث (١٩١٠)
 ولكن اذ قدس عنهم، وحدهم المقبولين لا يمكن ان تكون حوزة بعد، لا
 يستند بهدياً.

وبعد ان الضرورات الضرورية مفضوذة هم حقوق الدين حسب الاصل
 نوع العدل الشرعي المحرمة عند جمهور فقهاء، لان هذه الضرورات حسب على
 اكل أموال الناس وعلى العدل حقوقهم، وبذلك كان كل من العير محرماً، فلا
 الكرم ولا لا كانوا اموالكم مكررة حسب،^١، كتاب الجليل على اكله بحرمة
 اكله وان لا يوجع من الدم، حتى تترك بحرمة شيء في عيه، ان ثبت بحرمة
 احسن ولو بان وانما نفع نفسه اليه ولو اوجب له ذلك كان نقضاً
 للبحرمة واعراضاً للموسر، وهذا لا يمكن القبول به.^٢
 ثم ان العقود ضرورية بحد ذاتها فلا تحدث خريف وان الاعمال بالذات
 وبه ان امرئ، بوي، وما مقصود ان امة قدس، وان اظهر خلافه
 انعقد عليه في الرطب، والعمرة، صمراء واعقد عليه وقضاء بعقد،^٣ ودون،
 ان مع دعوى ضرورية العقد لان روح الشرعة ويركز على مدته الاساسية.

المداخلة باسم المصلحة

لا يكون اصرار المذنب مدانته بطريق التبرع والديعة محسب، بل يكون

(١) غير في جنس سرقة وجرمها وخلاف مدته وبذلك،^٤ وقسمه على سبع في
 الاسلام، الفصل الاول من الباب الرابع، ص ١٩٢.

(٢) سورة المائدة، ٢٩.

(٣) اعلام الموقعين، ج ٣ ص ١٢ و ٢٨٠.

(٤) المصدر ذاته، ص ٨٢.

الفصل الخامس

الموجبات الطبيعية

اصلاً ومضافاً

درسنا في العنود السابقة من هذا الباب معنى الموجبات وأوصفاً أهم —
سواءً كانت موجباتاً للكل والمباطل — ولكن هذا الأخير مستبعد لا يكون
فهمه يدان حق السعيد الخيري ، بل لا يمكن السعد فيها ولا احبباً من —
المدن . وقد نسمى بوجه الموجبات في هذه الاحوال بالموجب الطبيعي^١ ، لتعريفه
هو الموجب العددي المادي^٢ .

وقد كان هذه اموجباتاً مادية فترجمه عند الرومان ، منها ان القانون اشتد
للعقود شروطاً شكلية وشروطاً غير شكلية فاسية . فكان اسماء هذه الشروط
مادة لا تطل العقد ، والمادي سماع تعينه . ولكن في بعض الاحوال كان من
العدل والاحسان ان يكون سعيد المدن للموجبات الباشقة عن هذه العقود معبراً ،
وان لا يسوع استرداد ما دفع نتيجة هذا السعد .

وكانت الموجبات الطبيعية عند الرومان قسمين الاولى اموجبات التي تنشأ
طبيعية مسداً لها ، كعقود الارهاق وبعض عقود القصر التي يجرى بها بدون
إذن ولتهم وعقود اعراد العائنة الواحدة فيما بينهم وغيرها . والثانية هي اموجبات
التي تنشأ مدته ثم تنقلب طبيعية لأسباب لاحقة ، كعقود الحر المصححة التي تصبح
صعبة اذا انقضت شخصه بدخوله في الرق أو ما أشد ذلك^٣ .

(١) Naturalis Obligatio

(٢) Civilis Obligatio

(٣) صخر حيدر ، ص ٦٧٥ - ٦٧٦

وقد اسقط فكرة الموجب الطبيعي أي بعض الشرائع التي نزلت بشريعة
الرومانية وأنهم هذه الشرائع الشريعة الفرنسية وفي هذه الشريعة أمثلة عديدة
من الموجب الطبيعي، بعضها القليل من علمه قانون مدني، والبعض الآخر أثره
احتمال المحاكم وتوسع فيه كثير، مستوحياً بظهور المدعي في ذي الشرف
والوحدان^١

واحد من هذه «نصوص» الحق في موت الموحات واقفود غلب في^٢، وفي على أن
والموجب الطبيعي هو واحد ويؤتي لا يمكن ضرب عدده إلى أن يكون له
الاجتهاد يكون له من الشئ والمعين م يكون تفسير الموجب المدني (المادة
التيبة ويمكن القول للسائق من بعض أحوال هذا الموجب من تركه في حالة
العدالة الص، أن الفصل في إذا كان الواجب انه موي يكون من موجب
طبيعي أو لا) (المادة ١٢٨٤).

ومن أمثلة الموجب الطبيعي المذهب من عتبه في قانون الموحات اللاتيني ما جاء
في مرور الزمن والمدة واماهاه فيديون في مقدمته مرور الزمن يتر
دمته من الوحدة المدنية، ولكن فصل مقصد موجب طبيعي يمكن الحدده
للأهله (المادة ٣٦٦). وكذلك بعدد من امة مره أو المراهمة موحات مدتها،
لأنه وإن كان لا يكون الرابع حق المداعة شأنه، لكن لا يمكن للامر أن يتردد
دفعه احساراً مدتها ١٠٢٤ و ٢٦ و ١٠٠ واهلاً من قانون الدجرة التي على
الإبراء الرابع عن عدم الصبح البصر الذي يعقده انفس مع دائمة أثر بوم دته
على عتبق هذا انفس موحاً طبعاً (المادة ٥٧٢)

وأثر الموجب الطبيعي هو أن مدفعه المدعي عن عدم لتفنده ولا يصح استنوده
ولا بعدد بوعاً، من يكون له شأن الأهله (المادة الرابعة) ويجب أن يصح تخويل
هذا الموجب إلى موجب مدني بتعدد المصاد (المادة ٦ و ٣٢٢)

غير أن في عهد ذلك لا أثر للموجب الطبيعي في الاجتهاد الفرنسي والعديد
اللاتيني فهو خلاف لما كان عليه عند الرومان، لا يسوع أن يكون موضوع

(١) كلاً وكلاً، ج ٢ من ٢٤ - ٢٥

(٢) غير مدني بل مدني دوحه عن موحات مدنية في حقة بعددته لسنة ١٩٤٥.

من الله شيئاً ، لا يؤمنه الوجود ، وعده شرعاً ، وإن وثق فيه وعصب ، أي أن
الأيض الاحتمالي مقبول ، لأنه الخلف في الوعد حرام ، في الدنيا

حراماً في المذهب الحنفي ، من على الام أن تصح ولده ، ولا يحسن على
ذلك قصده . ولكن في الارواح مسحق عيب دونه ، قد لو استخرج روحه
اتوسع ربهام بحر الاحزاه^٢

وهذه اخرى ، من الام أن رجب ضوام كان فمهم آتاه . بحث عصب دونه ،
فلا يصح من أحد آخر على ذلك ، كما لا يصح استرداد اداء الروح الطيب في
القوايم التي احدث به

ومنه المناسبة ، تذكر أن استخرج اروح روحه لارواح ضومه لا يجوز ، صاً
هذه الامام الشافعي في رواية عنه . عا في الرأي الحسبي المتأخر ، فان هذه
الاحزاه حازه^٣

صلاً - راب اصلاً كيف يكون حكم عقود لصد ، وكيف بعد من ماله
كان به دل ، وكيف يصدق في برفته او بدفته . هنا ايضاً لا تصح هذه
العقود احياناً من جهة القدر ، ولكن يصح دونه وسهله على ما اوضحه ، فلن
نعود اليه فليراجع^٤

صلاً - من يصحون ، وحال دل لآخر خطبي من كل حق لك على ، فمع
واحدة . من كان صاحب الحق عماً ، عنه يرى المديون حكماً ودونه . من لم
كن عماً ، من في الحكم ولا يبر دونه في قول محمد بن الحسن ،^٥ ودون لو دفع
المديون الدين احدراً بعد هذا الايراد ، صبح الدفع ولا داعي لاسترداده

تاماً . يجوز في المذهب الحنفي الاب المصح ان يسع عروض ارضه ~~الكبير~~
الله ثم يقدر حظه . ولكن لا يجوز له ان يسع أمواله في غير دين البعق راب فمع
ذلك حتى قصده ، لا دونه

(١) تنقيح حاشية - ج ٢ ص ٣٧٢ ، ولا ساه وحبش - لان ج ١ ص ١١٥ ،
وشرح عمر عيون - ح ٢ ص ١٩٩ - ١١١ ، وشيخ - ٨ ر ١١٣٥

(٢) هدية - ج ٣ ص ٣٨

(٣) المهرج الكبير - ج ٦ ص ٣٤

(٤) شرح ح - ج ١ ص ١٦٢

(٥) الفتاوى الحاشية - ج ٣ ص ٢٩٢ ، حاشي الهدية .

ساعاً . واحد ما من أخير ، يعني بوضوح ليس هذه وضوح أنبر الدين في المعاملات
والفقه . وهذا من سبقه ثم بدأ مع صاحب عن الاتفاق عنها . هل يجوز
هذا على الاتفاق ؟ مع بحر دسنة لأفصح في ظاهر المذهب الحنفي المروي عن
الشحن إلى خمسة وإلى يوسف . أم عند محمد بن الحسن ، وعند بعض
أحمد بن كاتحوي والكهال ، وعند أبي ثناء المذهب الثلاثة ، وفيه يجب من قضاء
أدباً ، وعند ذلك كنه المذهب الشرعي عن مذهب الجوان واحدة المال .
وعند ، فظهر من الأمنه التي قدمت وما اليها . في الشريعة الإسلامية نظرية
خاصة في الشريعة بين الفقه ، وأدبها ، نصرة تركيز على فلسفة تشريع وأصوله
وتشريع أحكام العبادات والمعاملات جمعاً ، في علم جامع متأسك ، توسط أدبيه
بمنه ومنه أدبيه . وهذه النظرية على كل حال ، وإن لم تكن هي النظرية
الموجب الطبيعي الروميه حسب ، إلا أن فيها ما يشبه تلك الطريقة كثير

(١) الدر مختار شرح نور لأخبار ، ج ١ ص ٤٤٠ . غير أن هذا هو من هذا
الكتاب ، ص ٧٣٣ .

الباب الثاني

سقوط الموجبات

الفصل الاول

الابفاء

تمهيد

ان ارباطة شخصه التي نشأت من الموحثات لا تكون بديه ، بل هي فقط
بأسباب معدة . وبعد فتمت من هذه الأسباب فئة خاصة بالعمود ، كالشيخ واليتيم
وما الى ذلك ، ولستنا نعود اليها .

غير ان من هذه الأسباب فئة أخرى ، هي السقوط في انوحات جماعاً ، وفي
العمود . وهذه موضوع بحث في هذا الباب .

وهم هذه الأسباب بالارباب الائمة ، لانهم هم الموحثون اليهم ، ولأنهم فئة
الاصنام من كل موحث على الاطلاق . واي حجة الائمة بوجود أسباب أخرى .
منها ما كان موقوفاً على رضى القرينة بين الصريح والضمني ، كالأجداد او ذاء
العوض ، ويجدد الموحث ، والابراء . ومنها ما كان مراحاً عن رضى القرين ،
كمرور الزمن ، واتخاذ ابدنه ، والمفارقة ، واستحالة السعد .

ويبحث في هذا الفصل بحث في الائمة ، على ان نشأت في الفصول القديمة
بأقرب أسباب سقوط الموحثات . ويبحث في الائمة توافر بعض الشروط ، لحجبه من
مجروره لاسبابه ، ومن يجب عليه التوبة ، ورجعة مكاب لالباء فيه ومصرفه ،

وهو أي ذلك، فمن وضع كل هذه الشروط، ثم بين مدخل الاعداء وما يتعلق بها.

من استيفاء الالتزام

أب استيفاء الدين والالتزامات يعود مبدئاً إلى الدائن وإلى صاحب الحق وحده. وهو أيضاً إلى وكيله أو ولته أو وارثه أو إلى الموحي له به^(١) وكذلك يجوز سيقاض الدين وفصل الالتزام من قبل أحد الشركاء في حق شركاء العقد، باعتدالها ضمن الوكالة المدللة على اعتدالها كما سبقت.

وعند بيع الدائن أو من يقوم مقامه عن استيفاء حقه يجوز للدين أن يراجع الحاكم وللعق كاحتمال أن يضر الدائن بعض أو بالأحرى، فإنه أصح هذا على الاستماع، فخص به طحاك الدين ويرى الدين^(٢).

وهذا الشأن يخص دون الأجراء النهائي المادة ٣٥ على أن يحكموم عنه أن يجوز لدائرة الأجراء الحكم على دفعه، وبذلك الدين يحكموم به على وجه البودعة باسم الدائن، فيستقيم عنه بعدد فائدة الدين.

وأما ورد في قانون الميراث والعقود التي، فإن الدائن الذي يرفض لغيره حسب مشروع الأعداء، فهو من عنه شروط مصفقة على الأصول، بعد من جراه ذلك في حالة التأخر مد محقق رفضه، ذلك رسمي. ومن ذلك الحين يصح حظر هلاك الشيء، ويعتبه على عهدة هذا الدائن ويقتطع حكم الفائدة عن الدين. وعلاوة على ذلك يحق عندئذ للمدين ادعاء موضوع الموجب وتحمل الدائن عنه النفقة والمخاطر، وسواء دمنه على هذا الوجه من الموجب، (مادة ٢٩٤).

وهذا كما هذا النص بقانون أصول المحاكمات المدنية اللب في، أي أي اجار هذا الدين ان يجري العرض المعنى على يد الكاب العدل، ثم اجار له في رفض الدائن هذا عرض ان يردع المبلغ أو الشيء الموجب عليه لدى مصرف أو مؤسسة تقبض الحكومة (المادتان ٨٥٠ و ٨٥٣).

(١) هذا سند من سرح محي حيدر مد. ١١١٤ من هـ.

(٢) لا (ج ٣ من ١١٢١، و مواضع (م ر ح) (معه ١١ من ٢٢٥)، و قد شد

الحيران (مادة ٢٠٩).

من يكون الاصل

في الاصل يكون الاصل من حيث المبدأ . ويكون ايضاً من حيث وكيه
او واية او كونه ، او من كان مبررة الكيفية مساماً معه ، مثل الشريك في
اربع شركة المقتد ، كشركة ام ودية وشركة الاعمال^١ ولكن من هؤلاء جميعاً
ان يرجع على المدين الاصل ويحسبه ، دفعه عنه^٢

وكذلك يجب الاداء على ورثة المدين بعد وفاته في المواعيد التي سبق
بالات . فهو ذي احد الورثة من امورث من ماله الخاص ، كما انه ان يرجع على
ذوي ورثته كل بقية حصة في الارث ، لكن شرط ان لا يريد حصة في الدار على
حصة في شركة ، ودفعة واحدة والعزم بالحد^٣ .

واخيراً يسوق الاداء من بين الاحياء ، في غير المدين ومن يقوم مقامه من
ذكره وليس على احد ان يتوهم ما دفعه ، ولا له حصة في الحق او رفض هذا
الاداء مبدئياً ، الا في الامور التي يكون طعمها او مقصدها في غير حق
واجبة على المدين شخصياً .

مثله ، في اعادة العمل لمن تلاحق الذي استؤجر على ان يعمل نفسه ان
يسعمل غيره . ولكن لو كان هذا شرطاً صراحة او دلاله ، بل اطلق المقتد
حين الاستئجار ، وتلاحق ان سبب غيره في العمل

وان من ذي عن غيره وحده او قضى عنه دينا بمره كما انه الرجوع عنه
ولا يفي . او عليه عدم الامر او القبول ، فان الرجوع ايضاً عند ان حسن
وذلك ان كان له حق في قصد الرجوع . ولكن عند ان حصة في حصة في حصة ،
من الدفع من غير مبدئياً ولا رجوعاً على مدين ، على ان اوصحبه في ذلك

(١) ٦٤٤٥ و ٢٢٠ ١٣٥٠ و ١٣٥٠ و ١٣١٧ من سنة

٢ من سنة ٦٥٧ و ٢٢٠ من سنة

(٣) ٨٧ من سنة ١٢٤٠ من سنة ٧٥ (١٤١) .

(٤) ٥٧١ و ٥٧٢ من السنة ، و ٥٧٣ من سنة ١٢٣٠ من سنة ١٢٣٠ .

و عرفت في ايج ٢ من سنة ٢٠٠

زمان الإجازة

يختلف وقت الاداء باختلاف اوجبات . فما ما يكون معطلاً ، وما
يكون مؤجلاً .

ولا بد لنا قبل من حق في العقد او من دلالة مستنتجة من ماهية الموجب او
من التعامن او العرف . وعند عدم الصراحة او الدلالة على التأجيل يعتبر الموجب
مأجلاً في الحال ، لان الاجل في ادوات التعجيل ، على ما أوضحنا في بحث الاجل .
وقد أوضحنا أيضاً في ذلك البحث ان الاداء يكون في الاجل يوم الاستحقاق ،
وذكرنا خلاف المذهب في مسألة بطل المدعي عن الاجل وحكم الاداء قبل حمله
من نعود الى ذلك ، فليراجع ^٢ .

ونحن لا نستطيع ان نذهب بكل انواع اوجبات من دون الاداء .
انما يكفي بثلاث من البيع والاجارة .

اولاً - في البيع .

ان عقد البيع المطبق ، عقد في الاجل معطلاً ، بمعنى ان دفع الثمن واجب الاداء
دون تأجيل ، لا بد كما العرف او شرعاً من مفسد . فحينئذ يكون الدفع
في الاجل المأمور ^٣

ثانياً - في الاجارة .

اختلف في زمان دفع الاجرة في عقد الاجارة . فذهب الامامان الشافعي وابن
حزم نحو الاجرة نفس العقد . ومذهب ابو اسحق حذم دفعه به بده معلومه

(١) - جزء الاول من هذا كتاب من ٦٥ و ٨٢ . وداناه : فقه (ج ٢ ص ٣٢٦
و ٣٢٨ ، و بده شيخه (ج ٢ ص ٢٤٧) . و يعني (ج ٤ ص ١٥٥) ، وسفير الحاشية
(ج ٢ ص ١٢٢) ، و جامع الفوائد (ج ٢ ص ٢١٦) . و بده كافي (ج ١٣ ص ٦٨)
و له عنه (ج ١ ص ٢٥٨) . و بده (ج ١ ص ١٨٤) . و بده
الحيران (مادة ٢٠٥) .

(٢) من ٢٢٤ من هذا الجزء .

(٣) المأذنان ٢٤٥ و ٢٥٩ - محلة .

بحرة معلومة وم شمره السعدان بعض الآخره او تخلصها ، فمستحق جمع
الاجرة من وقت الاعتقاد والتسليم ، الا ان مؤخر سمح بالخروج ومنك المستاجر
السعة ، فصاره موجوده حكماً ووجب بمقتضى اسم الاجرة

ولكن عند الامام من اني حصة ومالك لا يرم الاجرة حالاً ، بل بعد اسبوع
امسعة ، الا ان يكون العرف او شمره اسم قدس . حتى السعدان او ان يدفع
امس حراً لاجرة مفسدة بوجه . ومدا احدث بكون الاحكام بعدالة (المواد ٤٦٦)

٤٦٨ ، ووجوب الموحدة الا في اادة ٥٦٩ ،

وبعض المحققين ومن ذهب منهم في هذه المسألة ان عقد الاجارة « بعبارة
شيئاً فشيئاً على حسب حدوث المدفع » ، والعقد مدونة من فسخ المدونة
ضرورة التراضي في حصة السعة التراضي في حصة المدون الآخر .

واخيراً سؤال : يجوز المدون على الاداء ان يملكه ام لا يجوز ؟ لا ريب في ان
الحرف في حق السعدان ، على وجهه من وجه ؟

« اذا كان الموحدة موضوعه من في الدمة ، كالمقود ، فلا يجب ادائه بدون
مطالبة المستحق ، ثم اذا كان موضوعه عين مملوكة ، فلا يجب رد هذه العين في
صاحبها بدون مطالبة الاداء كما في يد المدون ، ثم دون رضى صاحبها ، واداء
نعمه المتقرب سلمها مدونة ، كما في العارية الى . من في يد المدون بعد اسبوع
العرض اسبوعه . وفي عدا ذلك من الاحوال ، لا يجب اداء المدون الا قبل
المدفع ، كما يرى في حصة السعة الذي حق في يد المدفع في حصة المدون
الموجوده في المدفع رضى صاحبها

وبشبه ذلك ما جاء في فصول الموحدة الذي ، ولكن مع بعض الخلاف في
التفصيل . ففي هذا الفنون لا يعتبر المدون متأخراً عن الاداء الا عند مطالبة بذلك
حظياً ، ما عدا بعض المشتبهات ، كاستعانة السعيد ، او في الموحدة الذي وضع
فيه الاحل . بكون المدون في الموحدة الذي يكون او وعنه رد شيء حرره
المدون بوجه غير مشروع ، المدة ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(١) هداية (ج ٣ ص ١٨٧ ، وشرح (ج ٧ ص ١٣) ، وموثر عليه اس ٢٢٤ ،
واللهي (ج ٦ ص ١٤) ، ووجهه في ج ١ ص ١٣ ، وشرح (ج ٢ ص ٣٠) ،
(٢) مدونة ٢٤٠ ص ٥٣ ، ٥٤ .

مطلبه القضاء

في موحدة التي يكون موضوعها من ادعاء اعمية يكون الاعاء متدنياً في
امكان ادعى عليه في عقد وعند عدم الشرح يكون الادعاء في مكات وحود
نشيء وقت العقد

هذا ول قانون موحدة والعقود المادية المادة ٣٠٢ ، والقانون المدني
المصري المادة ١٣٤٧ وفي هذا حدث محقة في باب البيع ، حيث جاء فيها
انه اذا بيع مال على ان يسهل في مح كذا يسهل في ذلك المحل ، واذا
كان البيع مطلقاً عينه مكان يسهل يسهل وحيث يسهل في المحل الذي وجد
فيه وقت العقد .

وايضاً في لودعه ، وهو غير مكاني ادعاء في سعة لودعه ، ولا لودعه
من في اسرار في ادعاء لودعه ولا يجوز الادعاء على سعة في ادعاء
(المادة ٧٩٧) .

أما إذا كان موضوع موجب من لاء ان يسهل من كان في سعة ،
كأن قود ولاشء اذ لا من يسهل ، ومن يكون الاعاء عند عدم البيع في
العقد لا يكون في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل
على اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل
اذا لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل
حمة محطر النقل ، وقد احتلعت النظريات فيه .

وفي قانون المدني المصري المادة ١٣٤٧ ، والقانون المدني المصري المادة ١٣٤٧ ،
كذلك يوجب الموحدة التي في المادة ٣٠٢ ، والقانون المدني المصري المادة ٣٠٢ ،
لاعين اعمية وهو يوضع عرض صريح وصحي في هذا باب واجب عليه في مح
إدعاء مدعي ، ويحدد ذلك إلى المدعى القائل من الديون تطالب ولا يحسن ،
وهذا موافق لقواعد الصلاحية في أصول المحاكم ، التي توجب إقامة الدعوى

(١) اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل

(٢) اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل اذ لا في مح يسهل

مكان الآدمي . وإن وجد من هو بعض ، عند ذلك ، وحار الشئ مع .
أشترى ، شئ من شئ .^١

وعد ، بعض من رأت أن له . شئ من شئ من شئ ، لا في
الشئ المؤجل الذي يكاف قبه مؤجله ، فبعد حب على حب لا . وإن هذا
عدرة أخرى غير من القول بل الآدمي يكون في له . لئلا رأت . وهو
فوق مد عن فعدرة القبول . في ، وشئ على شئ بلا . لا كإثري

وعد ذلك ، فبعد رى العكس في مدة مع الشئ . من هذا الشئ . من أن
يكون المبيع من الآدمي ، أي من بعض البعض ، والوصف ، أي من الأشياء
المشبه ، ويجب تعيين مكان الآدمي . ولكن إذا اختلف الطالب والمطالوب ، أي
الدائن والمدين ، في مكان الآدمي ، وهو كالأدمي ، فعدرة على ذلك ، والقول
قول المطالوب مع شئ عند في حقه ، أي من بعض يكون بعض من شئ .^٢

وأخيراً ، نذكر ما جاء في بعض الأدب ، كذهب به هري " شئ " ، لا
يحل مع شئ مع شئ مكان دفع أو العلم . فعدرة الشئ ، فعدرة شئ من
مع والآدمي . من حيث جدد . شئ من رأت من الآدمي .^٣

فئات الأدب

في القبول الذي الفرنسي ١٢٤٨ ، وهو من فئات الأدب في
أدب ١٣٠٤ ، يكون فئات الأدب . على ، على الأدب . وهذا شئ ، وله الحق
وفقاً للمذاهب المختلفة في بحث البيع .

مؤجلة وأحداث مشوي ، كعد القودورم ، فعد على ومؤجلة وأحداث
المبيع ، كعد راف استعقده بحره الكيل والورن ، فعد من شئ واحد ، فعد في
عص المشتقات ومن الأشياء المبيع ، فعد ، فعد مصرع من مشوي
ومن أيضاً الأشياء ، التي مع محمولة على الحيوان من مصرع من يكون حارة على

(١) ٤ دى (ج ١ ص ٧) : ٨-١١ ، ولا بد من ١ ص ٢٨٤

(٢) بسوط ج ١٢ ص ١٤٦ . و . و ٣٨١ و ٣٨٢ من علة

(٣) على ٨٠٠ ر ١٤٥٤

حسب عرف البلدة وعادتها^١.

وان هذا الحكم صق أيضاً في جميع الأحوال التي تكون على الدين فيها واجب الاداء من . كما في الاعارة والعصب والائلاف ومثله . وفي جميعها . تكون مؤونة الاداء على المقتض . او بصورة اخرى تكون مصارف الاداء على الدين .

ما في الأحوال التي لا يجب فيها على الدين الا تمكيز صاحب الحق من القرض ، ومؤونه الاداء . لا يقع على الدين . منه في الامارات والودائع لا يجب على الدين و يودع الا تمكيز صاحب الاداء من احدثه . ولا يرمه الا ماض ولا دفع مؤونه^٢ وهذه القاعدة مستثناة وصراحة صاحبته في ديون الصواع اللساني ، الذي يوجب دفع رسم الطوائع مديونية على من صدرت عنه الورقة او سند او الاعلان الخاضع لرسم ، لا او حوالات واوراق الاتراء ، وب رسمه تكون على من احدثه^٣.

جهة الاداء عند صدور الديون

اذا كان دية الدين الواحد ديون متعددة لدائن واحد ، واؤدى الدين قسماً منهم ، ثم احسب الناس على دين جهة الاداء ، فيؤخذ قوت الدائن ام قول الدائن^٤ ؟

قلت الحق انه يصير تعين الدين ، فيخص به على انه اذا أعطى من عدة ديون بمداينه لذئته مقداراً من الدين ، فيقول له في الاداء انه أعطاه بحسب ادبيه الغلاني (المادة ١٧٧٥) .

منه لو كان على المسافر دين غير الاحرة ، فدفع مبلغاً ، فمضى ، فذهب عن الدين ، وول الامر عن الاحرة . فيقول قول الدافع ، لانه اعطى بحقه لدفع^٥ .

١ - مادة ٢٨٨ من مجلة . والبرج ٥ من ١٣٠ . وهذه مادة ٣٨ من ٢٨٨ ، وشرح الخبي (ج ٤ ص ٦٧) ، وفتح البر (ج ٨ ص ١٥٤) . ومسي (ج ٤ ص ٢٢)

(٢١) مادة ٧٩٤ من مجلة . وروى الاحكام فيمن عند سلام (ج ١ ص ١٧٩)
(٣) مادة خامسة من مرسوم (مسرعى ج ١ ص ١٣٠) صادر في ٢ كانون الاول سنة ١٩٣٣ .
(٤) جامع معيوني (ج ٢ ص ٢١٧) ، وفتح جديدي (ج ٢ ص ٢٥٨)

وهل يحرم القول بالهبة في جهة المالكين ، وبما كان عليه أي الدافع
 من جنس واحد ، فدفع شيئاً ، ونقص الدافع ، لا إذا كان من جنس
 يصبح تعينه من خلاف جنس ، ومعنى ذلك أنه يشترط في صحة عطف جهة
 لا أنه من جنس ، بل ان يكون الدفوع مسجلة الجنس ، لأنه عند اختلاف الجنس
 يصير الدافع المدفوع من أصل الدين أو الدين إلى من جنس ، وليس لهذين حد
 أن يعين إيفاء من جنس آخر .

مثلاً ، لو أحكم الميراث على زوجة ، فبقيت له ، وكان له غيره أيضاً ، فله ميراث
 في عطف شيئاً ، من أحد ، فله الزوج هو من ميراث ، واثبات الميراث لا هو من
 الميراث ، وهو قول أرواح ، لأن الدافع عطفه الميراث . ولكن يشترط أن
 يكون المؤدى شيئاً من جنس الميراث ، أي عطف في الميراث ، كما كان شيئاً
 من جنس الميراث كالطعم ، وما شئت ذلك ، فلا يقل عطف الزوج .

وهذا من عطف الزوج ، لا في جهة على حق من مدينياً في تعين جهة
 الإيفاء عند تعدد الديون ، ثم قد ذلك شروط وأما بفصلات كما في -

أولاً - ان للمدين ان يبرح عند الإيفاء . للمدين الذي يقصد به دفعه ، عسى
 أن لا يمكنه إيفاء رأس المال من الفوائد ولا ان يحصل المدين غير مستحق الاداء
 على دين مستحق (المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨) .

ثانياً - اذا لم عين الدين جهة الإيفاء ، يكون الخبر بذلك ، شرط ان
 إليه فلا تحيز في سداد الدين ، فمما يعترض عنه المدين (المادة ٣٠٨)

ثالثاً - و اذا لم يكن هذا ، فخصص مخرج من قبل احد المدينين ، وحب
 أن عند الإيفاء محضاً مدينين مستحق الاداء ، لا للمدين الذي لم يحل أجله . وبما
 وجدت عدة ديون مستحقة الاداء ، فخصص الإيفاء للمدين الذي يكون من
 مصلحة المدين ان يوفيه قبل غيره ، والا فبالدين الذي يكون أثقل شيئاً من
 سواه . وعند المدين كل سبب آخر للتقدير ، يشمل الإيفاء الديون على اختلاف
 بقية مقاديرها (المادة ٣٠٩) .

المشتري أن يؤدي النسي من أي نوع شاء من العقود الرافعة غير المنوع بدونه ،
وأنه لا نفع أن يطلب نوعاً مخصوصاً منها (المادة ٢٤١) .

فإذا جرت هذه العقود المصعدة في الملاءة ، فقد أفتى المشترون من
الخصم بعدم محجب المشتري ، ومن هذا يؤمره بدفع المتوسط رخصاً لا الأكثر
رخصاً ولا الأقل ، حتى لا يلزم الخصم الصراحة ولا البيع لكن هذا إذا
حصل الرخص جمع أنواع العملة ثم لو بقي منه نوع على حاله فسعي أن يقل
دفع المشتري الدفع منه ، لأنه أحسن به دفع غيره سيكون بعضاً بقصد صرار
البيع مع إمكان غيره .^١

وهذا ، كما ترى ، موافق لما صدر له من الذي ورد في ديون الموحدة التي ،
وهو أنه إذا كان الشيء من بعض الأصناف ، فلا يجب على المدين أن يدفعه من
النوع الأصلي ، ولكن لا يجوز له دفعه من النوع الأدنى ، المادة ٢٩٩ .

نلاحظ عند ذلك أن الأمر المقتضي عدمه في العقد ، سواء في ذلك الغلاء أم
الرخس ، يقوم المدين في الرئي بالتمسك به من لا القيمة فعليه إذا كسدت
القيمة يرد الدين منه ، ودفعه ففعله بدون بعضه .

غير أنه إذا دفع المدين ديون الملاءة الكاسدة وتركب الملاءة ، وجب
جسدها رد منه في بعض الأقسام والخصم ولكن عند ذلك والشايفي والليث
أن يعد ، أمس على أصل الأصل أيضاً .^٢

ولا يرى من جهة القول بأن الألف هو أصل الموحدة الأصلي ومعرفة .
قد كان الموجب الأصلي مؤمناً برهن أو كفاً ، ومن سقوطه ، لأنه ، يوجب ود
الرهن وبره الكفيل .^٣

الابطال بأداء العروض

لهذا أن يؤدي شيئاً آخر عوضاً عن موضوع الموجب ، لكن بشرط موافقة

١ ، رد هـ . على ما يحار . ج ٤ ص ٣٠

(٣) الدر المختار - ج ١ ص ٢٤٠ (ج ٢ ص ١٩٥ و ٢٥٢) ، و دعي لا يجوز

ج ١ ص ٣٩ ، و في صحيحه ج ٢ ص ١٢٠ ، و دعي (ج ٤ ص ٣٦٥) .

(٣) اللذان ٦٦٢ و ٧٢٦ من المحلة .

الفصل الثاني

المقاصة

تعريفها

كبيراً ما يقع في انه ملاك ان يكون احد الدرس دائماً معبره من وكون
مدته به من آخر من حده وحدته ، في وكونه لمدته ودراسة معرو وكون
لعمرو بدمه زيد مائه وحمسونه . أفيدني حينئذ ان يدفع ربحاً مائة ويطوع عمرو
المائة وثمانين " ثم يشرح الدرس الاول من الثاني فلا يدفع شيئاً ويطوع عمرو
أ. في وهو الخمسون .

لا شك في انه يجري هذا المديح ، ويحصل ما سمي في الاصطلاح بمدة حقه .
وفي هذا لا ترى مساواة بين مرقم في اداء الديون ، واداء حقه - ولو في
امه ملاك ، لاستقام في حساب المدد الحرة فيما بينهم

وان المقاصة ، تعرف البحري ، هي انقطاع دين من دين ^١ او مدرة
ان عمرو ، هي دمه ركنه المطلوب ، في حساب ما عليه له على طلبة فيما ذكر
عليه ، أي في حال كون الممثل الذي لاحدهم هو الذي على الآخر ^٢
اما ديون الموحات والعقود اللسنة ، وانه لم يذكر يعرف . ان اوضح المقاصة
بقوله (اذا وجد شخصان وعلى مئتي دينار ومدون الآخر ، حق لكل منهما ان
يقاض الآخر ، فيه على قدر ائتماع الدين من الدين) امددة ١٣٢٨

(١) ان عليه من ٢٩٢ . ومع ان مرجعنا مداه موديسوس وهو
هو : J. D. , XVI, 2, et cons. est le red. in vers. cor. ibidem .

(٢) شرح الحرشي على سيدي خليل ، ج ٤ ص ١٤٣ .

شروط المقاصة

ان بحث المقاصة من الأبحاث التي حصدت فيها بعض المقاصلات فرغمه في بعض المذهب ، وفي مذهب مالك مثلاً ، فصل الفقه في المقاصة من أصول اختلاف حسن الدين ومذهبهم ، وفي حل مذهبهم فصلوا في أنواع الديون المختلفة ، في كون كونه من الطعام أو من العروس أو من القود ، ونحن لا نرى محلاً لسرد هذه المقاصلات جميعاً^١

وإيضاً في المذهب الحنفي مقاصلات ، ولكن يمكن استخلاص شروط المقاصة من مذهبهم ، ونحن نذكرهم مع المذهب مالك مستندة في بعض أنواع الديون ، وهما هي -

أولاً : ديني في ديون المقاصة ان يكون مدينه أحسن والصفة بعد اختلاف الحسن والصفة من الدين ، لا يزوج المقاصة إلا برأعي العرقين^٢ وقد خلق الفقه اختلاف الحسن خلاف القوة في الديون مثلاً أول من ادرك لو كان لرجل على امرئ دين ، وصار ارجحه من ماله ، فلا تقع المقاصة من المدة والدين إلا وصح ارجح خلاف - ثم الديون ، لأن دين المدة أصعب ، وصار كاختلاف حسن وأشبه ما إذا كان أحد الطرفين حراً والآخر رقيقاً^٣

ثانياً : لا يدخل في مقاصة إلا المملوك الخدم فعليه إذا كاتب المدين مؤجداً ، وكان أحدهما حراً والآخر مؤجلاً ، فلا يصح المقاصة إلا برأعي^٤

وهذان الشرطان لا يشترطهما أصلاً في ديون موحدة المدين ٣٢٩ مدين و ٣٣٠ ويجب فوقهما في هذا الفنون المادة ٣٣٠ ، كما في قانون المدين العربي ، المادة ١٢٩١ ، ان يكون المدين بحريين ومعنى المقادير ولكن

١ - غير مبني على معنى وسر - فخرشي في الوصم المذكور ، وشرح الخطاب على سيدي خليل (ج ٤ ص ٥٤٩) ، والهجاء - حقه ، ج ٢ ص ٥ - ٥٤

(٢) بحر (ج ٦ ص ١٩٩) ، وروية (ج ٢ ص ١٠٧) ، هامش الهندية .

(٣) البرازية : ج ٢ ص ٤٨٦ .

(٤) البحر في الموضع المذكور ، فخلاص مذهب

رابعاً - رد على المدعى مقدماً عن المقدمة .

كيف تحصل المصلحة

تقع المقدمة في القانون المدني الفرنسي (المادة ١٢٩٠) حيث تنص على القول
بأنه ، و دون طلب من أحد الفريقين ، وحتى رغم ادعاء المدعى ، لا يمكن أن يرفع
حرف من الأبناء الجزري .

ولكن في القانون المدني الألماني ^١ ، وفي قانون الموحدة الأسباني ، ولا
جزري المقدمة حتماً ، بل بناء على طلب أحد الفريقين ، المادة ٣٣٢ .

وكذلك في الشريعة الإسلامية ، تقع المقدمة على طلب أحد الفريقين ولكن
تقع حيزاً محدداً من ، إذا توافرت شروطها جميعاً ، لا يجب فيها رفض الفريق
الأخر ، وإنما يقتص على الأقل ومقدار ما يقابل من الدرس الأكبر .

و عند فقدان أحد تلك الشروط ، فلا تقع المقدمة إلا بتراضي الفريقين قبل
أن يبرره ، ولا شك في أن المقدمة تكون حينئذ اختيارية ، وهي تحول الاستدلال
أو الإثبات بداء الدعوى ^٢

(١) هو غير ساهم في رفعه لكنه يرفعه *Ipso iure* ، راجع كولا
وكايتان ، ج ٢ ص ١١٧ .

(٢) المادة ٣٨٨ من ، حيث جاء في : *Der F. Forderung gegenüber den
Anderen Teile* .

(٣) ، نوي هذه (ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٦) ، و غير (ج ٦ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٢٠١)
ورد المختار على ذلك مختاراً (ج ١ ص ٣٣٢) ، و كذلك ٢٢٥ و ٢٢٧ من مرشد حسن .

الفصل الثالث

الأبراء من الدين

نصرتهم وأدلتهم

صحت محبة علي عليه السلام في دفع الأبراء عن الدين مع فلاان دعوى رابع ، أو
عن أبي عبد فلاان حقي ، أو عرب من دعوي الي هي مع فلاان ، أو تركهم ، أو
م بقي في عنده حقي ، أو اسوقب حقي من فلاان بالهم ، وكوبت له أو ١٠
١٠٥٦١

والأبراء نوعان : أبراء اسند ، وأبراء سفتد فلاان اعترف بحدثة من جهة
راسدته وهو بالخلفه اقرار بالعدم ، ولا علاقه به
ثم أبراء لاسدته ، فهو من يروي أحد الآخر بامانة ثم جهة الذي هو عنه
الآخر ، أو بحد مقدار منه عن جهة ، امددة ١٥٣٦ وان ترى مث أبراء
الاسدته من اسدته سفتد المدونات والموجبات التي يحسن صدده
وبها سفتد الحق كذا ، و جهة روع من ال سروع والاحسان ، الذي حص
الكاتب وسنة علي عهد فعي قرآن الكريم ، ان الله مر بعدل والاحسان ،
« وإن كذبوا عسرة عظيمة في سيرة وان هتفوا حسرة كبريات كتم
مورث » ٢

وروي في الصحيحين وغيرهم عن النبي (ص) أنه قال سمى مع الناس
للإسقاط ويوضع من دينهم ، كما فعل مع كعب بن مالك ومع ذاتي مورث حابر

(١) نسخة عن (١٦) ٥٠

(٢) نسخة (٢١) ٢٨

من عند الله^١

وهكذا كان الإبراء حائزاً في جميع المداهب وهو مرادف عند جمهور الفقهاء
هبة الدين للمدين، إلا عند الحنفيين وسبب الفرق عند هؤلاء هو أن حق الرجوع
حائز مدنياً في إضاعة عقد القرض وغيره حائز في الإبراء على حق تباين كونه^٢
يجوزوا هذا الرجوع في الحالين^٣.

أنواع إبراء الاسقاط

قسم إبراء الاسقاط إلى قسمين أحدهما وحيد وهو من جميع الدعوى
والخفوق التي تكون لأحد مدعيه الآخر وإلخاف بخلاف حق أو في دعوى
معدة، ولا مدعى مدعوه هذه الدعوى أو راتب الحق^٤
ونه من مدعيه ودعت في كتب الطعن لأشكالها حكمهم بها، وهي
معلقة بالإبراء من بعض الدفوع شرط جعلها في كمالها لو كان لأحد ألف درهم مدة
الآخر ألف درهم له وحصلت عكسها فبطلت على أن مدعى حسمته، فهي هذه
المسألة صورها كالتصنيف^٥:

الأول ما تروى من مدعيه من أصله على ما دفع له المذهب
الآخر دون ما دفعه من دفعه مع الإبراء في المذهب، سواء دفع المدعي
في المدعى دفع
المدعى ما دفعه المدعى من أصله على أن يدفع المدعى

١١ - من ج ١ - ١٣ من ١٦، وصحح من ١٥ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ -

حسبته ، فان لم يقدها فالألف عليك على حده . فان قل المدين هذا ثم نقده
الخسارة في اليوم يرى عن الذي ، وان لم يقده في اليوم لم يبرأ .

الثالثة ان يقول الدائن لعرضه و حططت عليك حسبته على ان نقده الي في
اليوم ، بدون ريادة ، وان يقل العريض بذلك . فالحكم ههنا كالحكم في الحالة
الثانية عند اني حبيبة وصاحبه محمد ، أي انه ان دفع المدين في الحال كان يبرأ عن
الذي ، وان لم يدفع لم يبرأ . اما عند اني يوسف ، فالحكم في هذه الحالة كالحكم
في الحالة الاولى ، أي ان البراء تقع عن الذي ، سواء أدفع المدين في اليوم
ام لم يدفع .

الرابعة اذا عدت الدائن البراء بشرط صريح ، كما لو قال لمدينه : ائت
اذبت إلي حسبته او متى أدت يبرأ من الذي ، فهي هذه الصورة ، لا يصح
البراء وتعليل ذلك ان البراء لا يجوز تعليله بالشروط الصريح ، ولكن يجوز
تقييده بشرط التلف ، كما في الاحوال الثلاثة الاولى .

وعلى كل ، فمسألة تتعلق بمسئلة الشروط وحرية التعاقد ، وقد أوضحنا حكم
ذلك في غير هذا الموضع وروى من الافضل ان يرجع الى امدة العام ان الامور
عقاصده ، وان يقدر القاضي في كل قضية فرعاً بنية الطرفين الحقيقية ، سني هي
مسي الشريعة وأساس المصروفات حمداً وهذا ما أخرته المادة الرابعة والستون
المستدرة من قانون أصول المحاكمات المحفوعة العثماني

مسألة القول في البراء

من المسائل الخلافية بين الفقهاء مسألة القول في البراء . فهل يقع البراء
باسقط الدائن وحده ، أم لا بد من قول المدين به ؟

في المذهب الحنلي وفي القول المأثور من المذهب الكوفي ، بعد البراء اتمة ط
حق ، فهو كفي الاستقاطات بمحض بدون قول المدين ودعم رده له ^(١) ولين
في ظاهر المذهب المالكي وعند زهر صاحب اني حبيبة ، البراء غير الاستقاط ، فلا

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١١٥ ، وروى من ج ٢ ص ١٤٩ ، وأما
(ج ٦ ص ٢٥٧) .

بأنه من قنون امدن^١ . ومثله في قانون الموحث الساسي ، لانه الابراء الا
تقتصر اتفاق اصحاب الشأن (المادة ٣٣٨)^٢ .

بالاته الجمعية في صدر روايتهم ، فقد ذهبوا مذهباً واسعاً واعتبروا الابراء
اسقاطاً مبدئياً ، فلا يتوقف على قبول المدين الا في عقدي السلم والصرف .
ولكنهم اعتبروا الى ذلك ان في الابراء معنى التخلي وادحوا ان يردت بالرد ،
أي أن لا يتم عذر دفعه من جانب المدين^٣ .

وهكذا جاء في المحلة^٤ : « اذا ابراء أحد آخر فلا يشترط قبوله . ولكن اذا
رد الابراء في ذلك المجلس ، بقوله لا اقبل ، فيكون ذلك الابراء مردوداً ، يعني لا
يبقى له حكم » (المادة ١٥٦٨) .

غير ان لقاعدة « الابراء يرد » مشدات عند الجمعية ، ذكرت المحلة
مها ثلاثة وذكر المقتضى غيرها^٥ وهي الآتية :

أولاً - لا يسرع رد الابراء من قبل المدين بعد قبوله^٦ .

ثانياً - في الحوالة اذا تبرأ المحل له المحل عنه ، ورد هذا ذلك ، فلا يكون
الابراء مردوداً .

ثالثاً - في الكفالة ايضاً ، لا يقبل رد الابراء من قبل الكفيل بعد اوائله من
قبل الدائن ونعمته ان الكفالة عقد غير لازم من جانب الدائن ، فحق هذا ان
يسرع بفسخه لانه وضع لمصلحته وحده .

رابعاً - اذا تبرأ الدائن مدينه وسكت هذا ، ثم بعد ايام بحسب الابراء عند
المدين ورد الابراء ، فلا يسمع قوله .

خامساً - اذا حصل الابراء بطلب امدن ، فلا يجوز له رد ذلك الابراء ، لانه
قبل به مقدماً .

(١) مروي (ج ٢ ص ١١١ - ١١٢) ، وسبرج الحرسى (ج ٥ ص ١٣) .

(٢) نظر خصوص سبرج عن حق سبرج عنه او ان كان عن الدعوى بعد اقامتها لواء
٤٦٦ - ٤٧٠ من قانون اصول المحاكمات المدنية الساسي

(٣) فتاوى ابي حنيفة ، ج ٣ ص ٢١٠ (سماش هندية)

(٤) امدن ٦٦ و ١٥٦٨ من محلة ، والاشارة لاجلهم (س ١٥) ، وراي على
الكفر (ج ١ ص ١٩٨) ، وفتاوى هدية (ج ٤ ص ١٣٩) ، ورد لمحار (ج ٢ ص ٧١٧) .

وبعد ، فلا شك ان في الآراء عدة عند عظم مدوي المروءات والاعمال
وان الآراء كما في جمهور العقول ، من نوع هذه الذي لا يرى ان دولة من قس
مدى ضروري كـ في نواع اعدب والاعقاب . وان عند القبول كما يصح
صراحة يكون مدله ، وان عدم ربح الآراء ، على ما اوضحه سابقاً ، ليس في
الحقيقة الا من روح القول التسمي

شروط الآراء

فوق شرط العنصر الذي عتد . ويجب صحة الآراء بغير شروط اخرى
ومثل المحررة ، فلا عن محله بوجه خاص
ولا لانه من حسن لداني في تاريخ ١٠٠٠ ، كما في في الحروف الع وبيه
فهو لا يصح براه امكره (امدده ١٠٠٦) ، لانه انكره على الر
و به امدده ، كما في بعض لقمه ، ثم ذلك وجوبه مدله في مدله
د برعي وانه ، راجع على ذلك ، في ٢٠٠٠ ، وبعين دون مودت اللبي
عن على من السلم لاحد ربي للسند اوصي الذي كان في حوه اندى قدر
معه حصول الآراء ان ثبت العكس ، (امدده ٣٤٠) والاصح ان لا تترك
ذلك الى تقدير القضي والى فرائض الاخوان المعروفه
ثلاً . ان الآراء من نوع التبرعات ، وان امريه مدعي ان يكون اهلاً
للبيع . فعليه لا يصح ابر ، المحمول والمفتوه ولا آراء الصغير ، صفاً (امدده ١٥٤١)
وكذلك ليس امريه من اموت حرية الآراء . وذا كانت مدله تستغرق
امواه ، فلا يصح ابرائه مطلقاً . وادام تستغرق ديوه جميع امواه ، وان آراءه
من دس احد ورعه لا يصح الا بحره القضي ، وان آراءه من دس الاحي لا
يصح الا من ثلث التركة ٣ .

(١) بروج . ج ٢ من ١١١

(٢) شرح بروج على سمي حسن وهاشم خصاص - ٥٥٠ ر ٥٥٠ ، و ج فخرشي
(ج ٢ من ١٩٩)

(٣) اصر - ج ١٥٧ و ١٤٧١ من بحث - ٥٥٠ ر ٥٥٠ في مدله جره من ١٣٩

ثالثاً : يجب ان يكون المبرور معقوباً ومعيصاً به عند الموت احدى
برئت كاهن مدني أو ليس من عند احد حق ، لا يصح ابرأؤه . و لو دل ابر ت
التي عنده به ، و كتاب من ذلك الحق به من وعادة عن اشخاص معدودين ،
فصحيح لأثره . (١) ١٥٦٧

ولكن هل يكون الإبراء من الحقوق الشرعية في خلاف قول الشافعي
لا يجوز ذلك مطلقاً ، و هو ان يوجد به براءة ، و قد وجد ان حصل ذلك ، فصحيح
الإبراء من حقوق عدم جبره . (٢) ان كان من سائر في معرفة

حكم الإبراء

من بين من خلده من الفقهاء من عدمه ، و رواه في اسبقه عدمه .
فهو من

لا شك في ان المبرور يحصل معنى السمعة احدى . فعلى هذا الإبراء ،
ان اثره لا يكون براءة من جميع الحقوق ، و لو كان في حق احد اهل البيت
الذين هم من غيرهم ، و قد ورد عندنا من الاجر . فلو كان له حقاً مخصوصاً ، لم يقع
دون قبول المدين ، و لما بطل بشرط التعليل .

وعلى ما في من سائر الفقهاء من رواه الإبراء من جميع الحقوق ، و قد وجد
فيها من التي هي في بحث سقوط المبرور . فبما ، و اذا لم يكن احد آخر من حق
سقطت الحقوق ، و قد ورد في ١٥٦٢ ، و ذلك و قد
لغة عدة الكلية ان الساقط لا يعود .^٢

و ان كان الأثر من غير عدم آخر ، شتر من ان يكون هذا العقد صحيحاً ، يكون
للأمر حكم الاسبق . و ان كان الإبراء من عقد ، فهو من احدى ، و قد
وعنده ان طلق الشيء من في حقه ، مثله و اذا بيع احد مالا و قد حصل منه
و هو من كاهن المدعي التي تتعلق بسبع ، و مشتري كذا اثر الابع

(١) صحيح عدمه ١٥٦٧ ، و في (٢) من ٢٥٧ ، و قد وجد في
(٣٠٣ من ٥١)

(٢) لاسباب لا من ١٢٧ ، و في ٥١ من نسخة

(٣) لاسباب لا من ١٥٧ ، و في ٥٢ من نسخة

من كافة الدعاوى التي تتعلق بالثمن المذكور، ويعطى بيدها وثائق على هذا الوجه، ثم استحق المسع، فلا يكون للأبراء تأثير، وسترد استقري الثمن الذي كان اعطاء للبائع، (المادة ١٥٦٦).

ولا ريب في ان الأبراء لا يشمل ما بعده. يعني اذا أبرأ أحد آخر، فإنا نسقط حقوقه التي كانت قبل الأبراء، وله ان يدعي بحقوقه الحادثة بعد الأبراء، (المادة ١٥٦٣).

وعلى كل، فالأبراء يفسر بحسب نوعه وصورته. فأبراء الأصل يوجب راءه الكفيل، لانه اذا سقط الأصل سقط الفرع، ولكن أبراء الكفيل وحده لا يوجب راءة الأصل^١

وكذلك، اذا أبرأ أحد آخر من دين، فلا يجوز له ان يصدله بالدين نفسه ولكن يجوز ان يدعي عليه به مالوكاله او بالولاية عن غيره^٢.

(١) المواد ٥٠ و ٦٦٠ — ٦٦٢ من المجلة.

(٢) الفتاوى البرارية، ج ٢ ص ٣٤٣ (هامش المدة).

الفصل الرابع

مرور الزمان أو التقادم

تمهيد

عرفنا الزمان كيف يكون عملاً في تغير المظاهر الاجتماعية وفي تطور المدنية ، وعرفناه كيف يكون مؤثراً من ثم في نقل الشرائع وتبدل القوانين .

وإن للتقادم أو مرور الزمان فوق ذلك أثر هاماً في الحقوق ، من ناحية اكتسابها وسقوطها . فهو نواة بكسب الحق من م يمكن له حق في نظر انقياد ، ويسمى التقادم المكسب للحقوق ، وهو نواة أخرى سقط الحق عن تركه طويلاً ، ويسمى التقادم المسقط للحقوق .

وإن أحكام مرور الزمان كغيرها من الأحكام تترت بسبب الزمان نفسه ، وحدثت بحالات عصور التاريخ وبمختلف الشرائع . وكان هذا في حلال ذلك سبب خاصة وأخرى عامة جميعها .

وبسبب تأثير مرور الزمان في الحقوق برز عدم إلى ما للعصر أشخاصاً كثيرة من أهمية وعبرة . فإذ كان هذا الظاهر وفقاً لحدث عتياً ، مدة طويلة ، بدون مدراع يدعي عكس ، أو بدون غير يبرره أو عيب يشوبه ، فمن الحكمة والمصلحة ، أن من الضرورة أن يبقى القدر على قدمه ، بحفاة على الاستقرار في المعاملات الاقتصادية وعلى الأمن في الحياة الاجتماعية .

بعم قد يكون الظاهر بحالاً للحققة ، وقد يكون الاعتداد بالتقادم سبباً لحسرة حقوق الناس . ولكن ذلك نادر ، و العبرة للعالم الشائع لا للنادر ، كما قلنا في المحلة (المادة ٤٢) . وهذا النادر قد يكون منه قبول صاحب الحق

و... فلا من في هذه الحُلْ وقد كَوْن هذه التقدير ولا مَل ، و...
 فَيُؤْمَرُ مَعَ ... لا ي ... القَوَانِينُ عَوْنُ الْإِبْقَاطِ لَا التَّيَامُ ١ .

صَبَّحَ ... عَلَى ... شَاءَ ... لَمْ يَحْثْ فِي الْحَقُوقِ الْمَتَوَكِّلَةِ الْقَدِيمَةِ مِنْ صَعُودِ ...
 وَ ... أَوْرَثَهُ وَهَرَبَ أَحْيَاوْنَ عَدَمَ ، وَ ... مَعْدَجَرُ ذَلَّتْ مِنَ الصَّبِيحِ وَالْأَوْرُورِ
 وَ ... الْأَسْمَارِ فِي الْحَقُوقِ ... وَ ... وَ ...

وَمَرُورِ أَرْدَلِ وَ ... مَكْسَبِ وَ ... وَ ... الْمَقْطُوعِ
 ... حَلَمَ ... لَمْ يَحْثْ ... مَسْجِدَ ... وَ ... مِنْ ... فَقَطْ
 وَ ... الْكِبَايَةِ ... فِي مَوْجِبِ الشَّرْعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ
 هَذَا الْمَوْجِعِ الْخَصِيرِ ، وَ ... فِي الْعَدَمِ الْمَكْسَبِ لِلْحَقُوقِ الْعَدِيمَةِ وَ ...
 الْقَدِيمَةِ الْمَسْقُوتَةِ ، ... الْمَسْقُوتِ ... وَ ...
 مَدَّ ... وَ ... وَ ... وَ ... وَ ...
 وَ ... مِنَ الْقَوَانِينِ الْمَدِينَةِ

وَلَا شَيْءٌ فِي ... الْحَقُوقِ الْمَكْسَبِ ... الْقَدِيمَةِ ...
 لِلْعَقُودِ ... عَنْ مَوْجِعِ ... وَ ... مِنْ ...
 هَذَا ... وَ ... مِنْ ... وَ ...
 الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

اتِّقَادُ الْمَكْسَبِ لِلْحَقُوقِ الْمَدِينَةِ

فِي الْقَدُونِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْقَوَانِينِ الَّتِي أُخْدِتْ عَنْهَا ، كَأَنَّ ... الْفَرَسِيَّ وَ ...
 يَكُونُ ... مِنْ ... شُرُوطَ ... الْكِبَايَةِ ...
 الْحَقُوقِ الْمَدِينَةِ ، هَذَا ... الْمَكْسَبِ ٢ .

وَمِنْ أَحَدِ ... السُّورِيِّ الْقَدِيمِ ، فَصَّ ... أَنَّ ...
 ... الْعَقْدِيَّ يَكْسَبُ ... وَ ...
 ... النَّسُولِيِّ ... عَلَى ... وَ ...

والدواب . وتكون هذه المدة عشرة أشهر فقط اذا كان المتصرف مجهولاً من الملك ، سواء اكان هذا الملك عمارة ام مقولاً . وكذلك يعتبر التقادم مانعاً من سماع الدعوى في السكوت عن احداث الضرر في الملك ، كفتح الكوة وما أشبه . وحجة المالكي في ذلك الحديث الشريف : « من حار شيئاً عشر سنين فهو له » . واثار الحجة عندنا ، لا تنقل الملك وحدها ، ومن ثم لا يعتبر التقادم مكسباً للملك^١ ، لأنه ، كما جاء في الحديث الشريف ايضاً ، « لا يطل حق امرئ مسلم وانه قدم » . ولكن الحجة دليل على انتقال الملك ، فتكون مانعة من سماع دعوى المدعي ومن سماع بینه ايضاً^٢ .

وعلى الجملة ، فالشرعة الاسلامية لا تنعرف مبدئياً الى التقادم المكسب للملك ، في ذلك من ابطال حقوق املك الحقيقي ، وانكنا تعتبر التقدم مانعاً من سماع دعوى املك اذا تركها مدة معينة بشروط معينة . وان الفارق بين التقدم المكسب والتقدم مانع من سماع الدعوى ليس كبير ، ولكنه موجود على كل حال ، لا سيما عند اقرار المدعي عليه كما سوضح قريباً .

التقادم المنقط للعقوبات

نحن نعلم ، عدماً في بحث الجرائم ان في بعضها حق الله تعالى ، او ما يسميه في اصطلاحنا اليوم الحق العام ، وان العقوبات المقدره شرعاً لمثل هذه الجرائم تسمى الحدود . ونحن الآن نبحث عن تأثير التقادم او مرور الزمان في هذه الحدود احتلف الفقهاء في ذلك ، وذهبوا مذاهب ثلاثة . فذهب الاول هو الجمهور الفقهاء ، الاثنية مالك والشافعي وابن حنبل والاوراعي والثوري واسحاق وداود الظاهري واتبعهم وغيرهم ايضاً . فهذا جميعاً قالوا بان الحدود صك أثر الحقوق لا ينقض بطول الزمان ابداً .

(١) نحن اذ نبحث في هذه المسألة نرى . رئيس سكري يردحي . في رسالته عن قانون المؤاحات البشري المذكورة ، ص ٧٦ .

(٢) شرح الخطاط على سبيل جليل (ج ٦ ص ٢٢١ - ٢٢٨) ، وشرح الخشي (ج ٥ ص ٢٤٢ - ٢٤٤) ، والبهجة لقنولي شرح محله الحكم لابن عاصم (ج ٢ ص ٢٥٢ - ٢٥٣) ، (ص ٣٤٢) .

والمذهب الثاني هو لأن أبي لى، وهو يقول بأن التقدم مسقط للحدود اسقاطاً
تأماً . فبدا لا يقبل في الحدود القديمة عده لا الشهادة ولا الاقرار .

واخيراً ذهب الحنفيون مذهباً ثالثاً ، وقالوا بان الحدود تظل بالتقدم مبدئياً ،
بإحلال بعض المستنبات . فهي الأصل عديم لا تسمع الشهادة في الحدود القديمة
وتعبر ذلك بان الحدود الحالية حق الله تعالى ، وان الشاهد فيها ، كما أوصى في
الحج ، هو يحترق بين السر وأداء الشهادة . فالإقدام على الأداء بعد التحجير يحمل على
مبتغ صعبه أو يحرك عداوة ، فيجعل الشاهد مذهباً في شهادته .

ويترتب على هذه العلة وجود مستنبات هذا المبدأ عند الحنفى ، وهي . -
أولاً - حد القذف . ان هذا الحد يجمع الى حاسب حق الله حق العمد أيضاً ،
ولا تقام الدعوى بشأنه الا بطلب المقدوف ، لاجل دفع العار عنه . فادن لا تهمة
في تأخير الشهادة ، لانها كانت موقوفة على دعوى المقدوف . ولذا تسمى الشهادة
فيها مسبوقة رغم التقدم .

ثانياً - ان دعوى المال في السرقة ، ولو كانت قديمة ، تسمع فيها البينة لاما
من حق العباد .

ثالثاً - ان الاقرار يسمع في الحدود القديمة ، لعدم التهمة فيه . وقد استثنى من
ذلك حد الشرب عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، لا عند محمد بن الحسن .

ام تعرف التقدم ، فقه الحنفى الحنفيون فيه ايضاً . فروي عن أبي حنيفة
انه قد سمع من ربي القاسي في كل عصر ، ونثار الطحاوي الى سنة أشهر . اما في
الرأي المخار فمروي عن صاحبه ، فقد قدر التقدم بشهر واحد ، الا اذا كان بين
القاسي وبين الشهود مسيرة شهر او كان التأخير لعذر ظاهر . وهذا بخبري في حد
الشرب ايضاً عند محمد بن الحسن . ولكن عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، يقدر
الحد في حد الشرب بزوال ريح السكر^١

وعنى من المقامرة ، لاخذ بان للتقدم احكاماً خاصة في القبول العثماني
فمنه تسقط الدعوى المبنية على الخرائط الخرائطية تخصي عشر سنوات في الحماية ،

(١) الجامع الصغير (هاتف ك. س. ح. ج. ٥٠) . وسنن أبي حنيفة (ج ٩ من ٦٩-٧٠) ،
وهذه ج ٢ من ٨٩-٩٠ ، ودرج الله بدر (ج ٤ من ١٦٢-١٦٤) ، والقوانين
الغريبة من ٣٦٢ ، وشمس ج ١ من ١٨٧ ، ومغني ج ١١ من ٢١٧٥ .

٩٦ أما في قانون المصري^١، فإن عقبة الرجعة نحو الأتومف على قدر أو
و. و. ولا يسقط نسب الأولاد، والاراء.

مرور الزمان في الدبونه والموجبات المأذنة

إن الشريعة الإسلامية، فوّتت بقعدة الحكمة أن الحق لا يقصد بدم الزمان^٢
و يؤمد هذه القعدة الحديث الشريف الذي مرّ معه، وهو لا يسطر حق امرئ
مسيء وإن قدمه. وكذلك كان الأمر أيضاً في بعض الشرائع القديمة، كالتقانون
الكائن في القرون الوسطى^٣.

وقد أحدثت المذاهب الإسلامية جميعاً هذه القعدة غير أن بعضها، كالملكيين
والحنفيين، وإن قرأنا أيضاً عدم سقوط الحق بمقدم، إلا أنها مع ذلك
رصدت بعد مضي مدة معلومة، أي أنها اعتبروا مرور الزمان عاماً من سماع
الدعوى فقط.

فمن المذهب المالكي إذا سكنت صاحب الدبون بعد مضي مدة من الزمن،
بأنه يصير مقسراً وبعض الآخر خلافه، ثم حلت بدله من بعد
بأنه وادعى عدالة دفع الدبون، وهو صدق بقوله بدون مدة ولا يسمع دعوى
مستعجلة.

وبعض ذلك أن أثبت بدمع مدة هذه المدة وتعد لامكان موت الشهود و
يأبى هذا إلى أن سكوت الدبون عن إحصاءه دون عدله هو كالأمر
المستوفى به من الطائفة الذين لم يصوب عدلهم لأحق له عليه، ولأن
هذه السكوت يحمل على حصول الدفع لأن الغالب من الحلف به قصده وقد
فهي بسبب الأحوال يمر من الخطأ، وله ماثل^٤.

أما في المذهب الحنفي، فعدم سماع الدعوى للتقدم متى على استعجال أئمة
المذهب المتأخرين. فروي أن محم عن ابن العرس عن المسوط أن رجلاً ثارت دعواه

١ يصادر في سنة ١٩٢٠ عدد ٢٥. في الجزء الأول من

٢ الأشبه لاس بحج (ص ٨٨)، وادة ١٦٧٤ من المحلة

٣ انظر كتاب القانون القديم لثاين (Maine's Ancient Law)، ص ١٦٨.

(٤) شرح لمصنف، ج ٦ من ٢٢٨ - ٢٣٠.

ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن له عسر ثم ادعى ما لم تسمع دعواه ، لان تراه الدعوى مع التمكن بدل على عدم الحق خدراً ١ .

فادن في نأدي الامر كانه حكم مرور ارمين عبد الحميد صدره اجهاد الفقهاء واستعصامهم وهؤلاء قدروا مدته بن الثلاثين سنة والست والثلاثين وسكن هذه المدة وحده سلاصبي آل عثمان طويلة فامروا بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في بعض المستثبات ، وهذا احدث بحكم الاحكام المدنية . وسبب هذا السبي السلطاني قطع الحبل والتزوير ٢ .

وان الحميد استندوا في تعطيل هذا الاستئناف والمنع السلطاني الى واجب طاعة السلطان ، لانه من اولى الامر ، وهؤلاء بحب طاعتهم وهدفاً بلاقه الكرامة و اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ٣ . واستندوا الى ان ولادة العصاة مستبعدة من السلطان ، وانما تخمل الشخص ٤ ، وفق الفقه السكينة ان القضاء يحوز بحصصه بزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصيات ٥ .

وان هذه البعثة وردت في المحلة مع انهم هم هكذا القضاء فقد وبسبب بعض بزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصيات . فالاتى كما انهم يحكم ثلاثة سنة بحكم في ذلك لانه فقط ، وليس له ان يحكم من حوالى سنة او بعد مرورها . وكذلك الحال كما منسوب في قضاء يحكم في جميع احوال ذلك انقضت ، وليس له ان يحكم في هذا آخر . والحال كما المنسوب على ان يحكم في محكمته نفسه يحكم في ذلك المحكمه فقط ، وليس له ان يحكم في محل آخر . وكذلك لو صدر امر سلطاني من لا سمع الدعوى بملفها والخصوص الملاحة عادية ، حتى بصلحه العدة ، ليس له ان يسمع بملف الدعوى ويحكم . او كان الحال كما تحكمه مذكوراً

(١) البحر ، ج ٧ ص ٢٢٨ .

(٢) البحر في المصنوع ، وغيره من كتب الدعوى ج ١ ص ٣٥٢ ، وسبق الخادمة (ج ٢ ص ٣) وههنا . وقد ذكر على قدر الخدم ٢ - ٢٧٥ - ٢٧٧ ، وغيره من الاسرار بكملة رد اهلار ج ١ ص ٤٥٤ .

(٣) النساء (٤) ٥٩ .

(٤) الاحكام بسلطنة ماوردى ، ص ٣ و ٦٩ .

(٥) كما بين عن الخاصة في الاسماء وخصار لان ج ١ ص ٩٣ و ٩٤ هو انصار الخبر (ج ٢ ص ٣٢٧) وسبق بملف ج ١ ص ٣٤٩ ، وبعوى خبره (ج ٢ ص ٦٦)

بإستماع بعض الخصوصات المعبية فيه ان يسمع الخصوصات التي أدن م وان يحكم فيها فقط ، وليس له إستماع ما عداها والحكم م . وكذلك لو صدر أمر ملصقي بالعمل برأي مختد في خصوص م ان رأيه بالناس أرقق ولمصلحة العصر أو فحق ، فليس للمعالم ان يعمل برأي مختد آخر مذهب لرأي ذلك المختد ، واذا عمل فلا ينفذ حكمه ، (المادة ١٨٠٩) .

وعلى الجملة ، فان المذهب الحنفي والمالكي قرأ م بدأ عدم سماع الدعوى للتقدم في الديون والموصحات كما في الحث والحقوق المعبية . وهذا من ذلك على الاستعصاء وعلى الضرورات العلة ، وعلاوة بعدم الحق ظاهراً بعد مضي زمان ، وبقرينة الإبقاء المسبقة من السكوت ، وبقطع الحيل والتزوير ، وبصدع الادلة كميال الشهود او موتهم او عناهم او ما الى ذلك .

وبعد هذه الكفة السهبية ، نبحث الآن في مدة مرور الزمان ، وطريقة حسابها ، والاعداد المدعومة من مرور الزمان ، ونسبها بقطع وفي نزهة ومعبية . ووجه خاص مستشهد ، ورد في مجلة الاحكام العدلية .

مدة مرور الزمان

ان مدة التقدم استقصاء الحقوق او المانع من سماع الدعوى لم تكن واحدة في جميع الشرائع ، بل كانت ولا تزال من المسائل الفرعية التي اختلفت ولا تزال بخلفة في القواني غير ان أمراً مهماً بقي صاعراً مبهوماً أثناء هذا الاختلاف وهو تطور القواني واتجاههم نحو قصير مدة التقدم

فقداء عند رومان كان الدعوى غير مقبولة بعدة على الاطلاق ، ولم يكن مرور الزمان اثر في . ثم اصعب هذه مرور الزمان ثلاث سنة مدتها في قواني يوسيبوس^(١) ونيبولون (المادة ٢٢٦٢) ، وفي القنون المدني الالمني (المادة ١٩٥) ، ما خلا مسميت عديدة^(٢) مثله حدّد القنون المدني العربي (المادة ١٣٠٤) مدة التقدم في دعاوى بطلان العقود عشر سنين

(١) خير ، م ٧٧٠

(٢) مصر ابرود ٢٢٧١ - ٢٢٧٧ من قانون مدني عربي . وصادق ١٩٦٦ و ١٩٧٧ من

القانون المدني الالمني .

[illegible]

وكذلك في الشرع الاسلامي تجد من الجبر والائمه واما ان كانت
الافقه لا تراه في روى الامر ، اصح عندنا من سماع الدعوى في ائمه
الشيعة وحقن على ما اورد .

وقد حددت مدة التقادم مع من مبلغ الدعوى في الدون إلى مدة التقادم
من ثلاثين سنة ، وعند مظرف عشر سنين ، وعند آخر من الأئنة الخمسين
شأئنه أو ثلاث وثلاثين أو ست وثلاثين سنة .

وعند الحكماء من يقول هذه المذاهب هو من المذاهب العديدة ، وظهر الى نور
الحركة الاقتصادية وما تستتبعه من كثرة في المعاملات ونشوب في العلاقات ، فصدر
الامر السعدي بقصر مدة مرور الزمان على خمس عشرة سنة ، فظما للجل والتزويج .
ومما حدث بحكم الاحكام لهذا ، وهي : عرق في مرور الزمن بين دعاوى
الدين ودعاوى الناس والاثام ، فقد ورد فيهم : لا تسمع دعوى الدين
وايودعه ، والدين والعقود والاثام ، لا يمود من الدعوى اي المدة ، ولا الى
اصل الوقت في العقود ، موقوفه كدعوى انه صعبه او انصرف بالاجازين
والبوله اشروطه والعلة بعد ان تركت خمس عشرة سنة (المذاهب ١٦٦٠)

(١) مثاله مدة هي ربع سنة في الإحصاء على نفس ومبدأ في الأبحاث باستخدام . نظر
سبون ١ من ٣٩٩ ... ١ و١٠١ (من ٢١٣ ٢١٣)

(٢) الخطر ٢١٩ و ٢٢٥ و ٢٢٦ - ٢٢٧

(٣) راجع مثلاً مادة ١٤٦ من قانون بحارة بحالي، ونمود ٧٦ و ٨ و ١٧١ و ٢٦٢ و ٣٠٥ و ٣٩٨ و ٤٤٢ و ٤١١ من قانون بحارة الهادي

(١) شرح المحضات (ج ٦ من ٢٢٩) ، ونسخ الحمدية (ج ٢ من ٣ - ٤) .

ولقد رأينا بعض المنشآت السبعة بدعوى الحق العامة والوقف ولا ريب في
الأميرية ، فمن يعود اليها وانهم بها أن غير أن الديون العامة فيه وربي انواع
الموجبات لا تسمع الدعوى . بعد مرور خمس عشرة سنة على تركها بدون عدد
وكذلك هي لا تسمع من ورثة صاحبها لعدم اعداده ١٦٦٩

ولا بد من الاشارة الى أن دعوى القسم قد اجتمعت في مسألة دعوى الارث
وقد بعضهم ، كالأعلامه الخير الرملي وشيخ الاسلام علي ابيدي احمدي وغيره
احدي ، بان هذه الدعوى غير مستندة من السبي السطحي . وان لا تسمع عد
تركها بلا عدد مسند خمس عشرة سنة . وقال آخرون ، كالمصنف القصة لاسلاف
تصر وشيخ الاسلام محمد ابيدي استقاري والعلاني صاحب الدر المختار وغيرهم ، بان
دعوى الارث مستندة ودعوى عن آخرون اصلاً ، كالأعلامه ابي السعد ومضى دمشق
احمد ابيدي المهدياري ، فادعى مقاضاة وحل هذه الاضطراب ان السبي
استند في كانت تأتي نارة مستندة . دعوى الارث ودره بعدم استقامته .

• بحلة الأحكام المدنية ، ثم عدت دعوى الارث من ادعوى السبي لا تسمع
مدعى خمس عشرة سنة . ولكن مصنف موشد الحيوان^٢ احمد بقول من افنى
السنين . وهو عدت خمس من القبول عرسني^٣ ومن فاقول الموجبات السطحي
(اعدده ٨٤٣) ، حيث . فيها ان حكم مرور الزمن لا يسبق على طلب القصة .

سباب مدة مرور الزمان

• المعروف في البلاد الاسلاميه اسمعري بن اسمعيل السراج الهجري اسمى على
المؤرخ العمري . ومعهم ان الله بحسب هذا التقويم أقصر من السنة الشمسية

١ . دوى حدة ج ٢ ص ٧ . دوى حدة ج ١ ص ٣٥٣ . والقر
حد ٢ ص ٣٢٧ . دوى حدة ج ٢ ص ١٧ . ورد المختار (ج ٤ ص
٤٦٦ ٤٦٧ . دوى حدة ج ٢ ص ١٢٣ . دوى حدة ج ١ ص ١٢٣ . دوى حدة ج ١ ص ١٢٣ .
٢ . دوى حدة ج ٢ ص ١١٢ .

(٢) المرحوم قنوي باشا ، في المادتين ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) جوسران ج ٢ رقم ٩٧٤ .

المعروفة في التقويم العربي الميلادي مدة تراوح بين العشرة ايام والاثني عشر يوما
وان المحلة لم توضح أي التقويمين بحسب اتساعه في حساب مرور ارمينان لهذا
سببنا لحمة المحلة عن ذلك فحسب منه يعني حساب مرور الرومان على التقويم
الهجري ، لانه موافق لما عرف الشرعي المعبر في الكتب العقبية وقد اُصِّدَتْ
بطرة العدلة العينة مشورة عما للعامل تقصى رأي اللجنة^١ وهذا ايضا فلت
اشعة الاسلامية^٢ ، وعليه شئنا احتياط محكمة الميز العنسية^٣

وقد جاء في جواب لجنة اعمار المودة به انه في المعاملات المقيمة بزمان
كالحل للدين والاحارة ، فاعبروا للدرج ادموعه بين المتعاقدين ، فاستدل
بعضهم من ذلك ان مدة مرور ارمينان تحسب على اربعين سنة الميلادي في السدات
المعروفة بهذا الراجح ، ولكن محكمة الميز العنسية فصلت على هذا التفسير
وارضعت بان مدة مرور الزمان تحسب على التقويم القمري في هذه الاحال ايضا^٤ .
ام الاحمد الذي ، به لم يكن واحداً مستغنياً في هذه المسألة ، بل كانت
متروكة ومقسمة بين مدعي ، فالاول ، وهو المتقدم ، ذهبت اليه محكمة التمييز
البنانية^٥ ، وذهبت اليه بعد ذلك محكمة الميز محكمة الاستئناف^٦ ، وهو يقو
بان مدة مرور الزمان يجب ان تحسب على الحساب الهجري اذا كانت عقد المدانة

-
- (١) منشور مؤرخ في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ هـ ، يوم ١٥ سبتمبر الاول سنة ١٢٩٦
م هـ و ١٨٨٠ ميلادية . اعبر بوجه في شرح محلة ر ، ح ، ب ، بادة ١٦٦٠ م هـ
(٢) محرمي شح لاسلام ، وسر كاهن ادب بدرجة في جريدة العنسية ، سنة الثالثة ،
لعدد ٣٢ الصادر في سون سنة ١٣٣٥ م هـ ، ص ٩٠ ، وص ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤
سنة ثرية دن هاسكنسي معبر و بوز ، لغوات ، سنة ١٣٤٠ م هـ ، ولور ٤ .
(٣) راجع لقرار المؤرخ في دن عيسوي سنة ١٣٢٧ ر هـ ، ١٣ . منشور في مجموعته
بمعرفة سنة حقوقه ٦٠ جلد ١ . حيث حوكم به في ١٤ كانون الثاني ١٣٢٧
الزمان مأخوذة من حساب بقبه ، وان عسك عنها ان من ذلك في اصف من لانه
تقريبه ، لذلك يجب حساب مبدأ مرور زمان وسماه على سنة معرية .
(٤) راجع قرارها المؤرخ في ٦ شوال سنة ١٣٠٥ هـ ، ١٨٨٨ ميلادية ، منشور في
رجل تقويم اصول المحاكمات الحقوقية الشافعية تحت المائدة ١٧٩ .
(٥) راجع عدد ٦٥٧ الصادر في ٢٦ شوال سنة ١٢٩٦ هـ ، وعدد ٣٦٩ الصادر
في ٧ تموز سنة ١٢٩٨ هـ .
(٦) مرقه هـ الاولى ، في قرارها عدد ٢١٦ الصادر في ٧ ايار سنة ١٢٩١ هـ .

مؤرخاً من تاريخ

أ. المذهب الثاني ، فهو انديكت به مؤخرآ بحكمة الاستئناف العادية ، ثم تمت بحكمة الاستئناف الخاصة بوحدة الاحكام ، إذ قررت ان مدة مرور الزمن في القضاء هي لا تزال خمسة لاسكام المحاكم ، تحت بحسب علي القويم المحوري ، مهما كان « موطن السمع من قبل المرقن في العقد موضوع النزاع » و قد انتقل الحق من شخص الى آخر دلائل او البيع او امة بحري جمع مدة مرور الزمن ، فدخل قسم ما كان سابقاً بلاعس وما كان لاحقاً له مثله ، دا ترك الموث اندموى مدة وتركه انوارث ايضاً مدة ، وبيع مجموع المدعى حصة مرور الزمان ، فلا تسمع .^٣

وبعد رده المحلة : يعتبر مرور الزمن من تاريخ وجود صلاحية الادعاء بمدعي المدعى ، مرور الزمن في دعوى ذي مؤجل انفس من حلول الاجل ، لانه ليس للمدعي صلاحية دعوى ذلك لدى ومطلبه من حلول الاجل مثلاً لو ادعى أحد على آخر قوله في غيبك كذا درهم من من الشيء الغلابي الذي بعثك اياه من خمس عشرة سنة مؤجل ثلاث سنين بسمع دعواه لا ، يكون قد مرت اثنتي عشرة سنة اعتدراً من حلول الاجل كذلك لا يعتبر مرور الزمن في دعوى النطق التي بالنوفا انشروا الاولاد بصاً بعد سن الا من تاريخ انقراض النطق الاول ، لانه ليس للنطق التي صلاحية الدعوى ما دام النطق الاول موجوداً . وكذلك يعتبر مرور الزمان في دعوى المهر المؤجل من وقت الطلاق او تاريخ موت أحد الزوجين ، لانه المهر المؤجل لا يكون مفعلاً الا بالطلاق او الوفاة ، (المادة ١٦٦٧) .

ومثله في قانون الموحدات اللبناني ، لا يتبدى حكم مرور الزمن الا يوم يصحح الدين مستحق الاداء . وفي دعوى ابطال العقد بسبب غيب في الرضى ، لا يتبدى المهلة من تاريخ العقد العائد ، بل من تاريخ روال الغيب او العلم به (امدادات ٢٤٨ و ٢٣٥)

(١) في قرارها ذي العدد ٢٨ مؤرخ في ٢ شباط سنة ١٩٤٣ .

(٢) في لقرارها ذي العدد ٥ صادر في ١٧ شباط سنة ١٩٤٥ .

(٣) مادة ١٦٧٠ من المحلة . انظر ايضاً مادة ١٦٧١ منها ، ونقح الحمدي (ج ٢ ص ١) ،

وقرة عبود الاحبار (ج ١ ص ١٤٥) .

الاعتذار الموقوف لمرور الزمان

لا أثر للتقادم على جميع الدعوى الا اذا كان بلا عذر . ان اذا وجد احد - مد
الاعذار الشرعي ، وله يوقف حكم التقادم . وأتم هذه الاعذار هي : كون المدعي
وقد الاهلة ، وكون المدعي عليه من المعلقة او محالة الافلاس ، وكون أحدهما
عائلاً . والبك احدها جميعاً ، كما وردت في المحلة وكتب الحنفى
أولاً - فقدان الاهلية .

لا يعتبر مرور الزمان اذا كان المدعي صغيراً او مجنوناً او معوقاً ، ولا مدعي
الا من تاريخ تمام اهليته . مثلاً لا يعتبر الزمان الذي مضى حال صغير المدعي ، و
يعبر من تاريخ وصوله الى حد البلوغ (المادة ١٦٦٣) .
وقد عدت المحلة فقدان الاهلية من الاعذار التي يوقف حكم مرور الزمان ،
سواء في ذلك اكان مدعي الاهلية وى أم لم يكن . وهي ذلك احد دلت بقوى
بعض افاضل ائمة لم يعرفوا في الامر ، كالحبيب الرمى وشرح لاسلام عبي ابي
احلي وغيرهما نقلاً عن الحارثي برهاني ١ ، وحديث ابن أبي - ثعلبة الحنفى
الدين اعتبروا العذر عند عدم وجود الزمان فقط ٢ . وهذا الراي السائد موافق لما
سأه في قانون الموجدت اللبناني (المادة ٣٥٥) .
ثانياً - العيبه .

ان العيبه التي تعد عذراً شرعياً في مسألة التقادم هي العيب في قدر عسدة
مدة سعر . ومدة السعر ، كما عرفها المحلة ، هي ثلاث ايام ، اي مائة ثلثي
عشرة ساعة بالسعر المعتدل ٣ ، (مادة ١٦٦٤) ، على حساب معدل اليوم للسعر
صت ساعات .

وقد ذكرت المحلة عسمة المدعي صاحب الحق فقط (مادة ١٦٦٣) ، ولكن
العتوى المعتمدة تعتبر عسمة المدعى عليه ايضاً من الاعذار اذ يحكم مرور الزمان ٤

- (١) املاوى اخبره (ج ٢ ص ٧٠) ، واملوى عبي ابي (ج ٢ ص ١١١) ، وشرح
الاناسي على المادة ١٦٦٣ من المحلة في جزء الخامس من ١٧٧
- (٢) عمر عبون افاضل فقهي (ج ١ ص ٣٦٩) ، ونعم الحامدية (ج ٢ ص ٣) ،
وقرة عبون الاحبار (ج ١ ص ٤٥٣)
- (٣) الفتاوى الخيرية ، ج ٢ ص ٧٠ .

وإذا كان صاحب الحق وحصة سكي مدعي بسبب مساواة سعر سلعى لذي
أوريجنا ، وكسبه بمحمدان في بلدة واحدة كل تصع سوت مرة دول ان مدعي
الاول على الآخر ، ولا عوة بعد انفاة حينئذ المادة ١٦٦٥ .

وشبه بذلك ما جاء في القانون الاسكيري من ان عبه المدعى عبه وراء
المدار بعد من اسباب ايف حكم المقدم^٢ ، وكذلك كانت عبه المدعي قبل
عام ١٨٥٦^٣ .

ثالثا السعي .

كاه كان حصم المدعي من السعيه ، كلامير الجاثر وغيره من ذوي اليد وده .
وكاه المدعي يحشى حشه وامداد حده اداء ادعي عبه ، ومعه لا يور لانه دم
على سعي المدعى ، لان العيب على السحر غير شرعي ولا عوة مرور ارمين
الا من وقت زوال التعلب (المادة ١٦٦٣) .
رابعا - افلاس المدعى عليه .

في السعي داه مرور ارمين في دعوى السعيه من افلاس الا من تبيع
زوال الافلاس من زولو دعي احد مدعي افلاسه خمس عشره سنة وتحقق
ساره بعد ذلك سنة من خمس عشره سنة كان في غلبك من احبها بعلامة كذا
درهم ذهب ولما كتب مقصدا من ذلك الدرع الى الآدم يكتفى لاداء ولا فده راء
الآن على اداء الدين ادعي عا شيه ، تسع دعواه^٤ ماده ١٦٦٨ .

وبعد ، فده لاعدار الي سرتهم المنحلة وعبيده من كتبت العقبة ؛ بسبب
حصصه . فحرف الكاف ادعي ورد في السعي^٥ ، في معرض بيان الاعداد الشرعيه ،
بدل على ان ما ذكره من كان على منس المثل وشبهه

وهذا ليس ما تسع من الاعداد غير ما قدم من الاعداد شرعيه اذ كانت
حرية بالعبود مثله افنى المتأخرون وده اذا مع الروح روحه صاحبة الحق من

(١) Abience beyond the Seas

(٢) انظر الحكم الصادر عام ١٨٩٤ في قضية

Mustashev v. Gadban 1894, 2 Q. B. 3٥2

(٣) The Mercantile Law Amendment Act, 1856

(٤) مصر في مدعي سكي سرح حصص على سكي حبس . ج ٦ من ٢٢٩

(٥) في غاره ككون مدعي صغير ج ورقة في سنة ١٦٦٣ .

أقامة الدعوى مفعلاً ، فبعد ذلك عدواً شرعاً لقراء الدعوى ، ومن ثم لا بد من مدة المنع في حساب امدة اللامعة بمرور الزمان^١

وأخيراً حسن^٢ وول الموحى بالله في عني ان حكم مرور الزمان لا يسري على الروحين في هذه الرواح ، ولا بين الاب او الام وولادتهما ، ولا بين اليد والخدم في مدة عقد الاستخدام ، ولا بين وفد الاعمه ووجهه او ماله (المادة ٣٥٤)

وهذه الاعذار بمرور الاستحالة الادلة التي ينتج من رتبته لقراءة ولاحترام وكذلك عن تقبيل اللسان عني ان حكم مرور الزمان يفت بوجه عام مصادقة كل دائر استبعاد عليه فبعضه لسبب يمكن هو فيه بحكم (المادة ٣٥٦)

واست ترى ان عدول الاعذار الشرعية ضروري ، لا لا وجوده في تقصير صاحب حق في محصله ، ومعني ان يكون مذكورة - رلاء - عن حقه ، او اقراراً بعدم حقه في الظاهر .

ومن هذه الاعذار مع مفعول مرور الزمان حتى زواله ، وبوجه ه الدعوى اذا حدثت بعد اثنائه . ومن رالى العبر رجع مرور الزمان الى مفعوله ، وبوجه امدة الابقاء ابقاء العبر الى امدة اللاحقة لبقاء الابقاء وبقائه حتى ان العبر بوجه حكم مرور الزمان ، وان كان لا يفتفع هدا (حكم) ولا يجوز ان يترتب عليه حدوثه^٣ .

و يكون اثر العبر حاصلاً من كان معدوماً فقط . فعليه لو وجد مرور الزمان في حق بعض الورثة في دعوى من اثبت الذي هو عند العبر وم بوجه في حق باقي الورثة بغير كاهن ، وادعى ه واثبت ه ، يحكم بوجه في المدعى ه ، ولا يسري هذا الحكم الى سائر الورثة ه (المادة ١٦٧٢) .

اقطاع مرور الزمان

ان قطع مرور الزمان سبب من أسباب انقضاء دعوى من امدة وهو مدا بمرور العبر الشرعي الذي يوقف حكم مرور الزمان بس لا

(١) فتاوى علي حيدر (ج ٢ من ١١٧) - ج ١ - نسخة عن حيدر - طبعة ١٩٦٢

(٢) علي حيدر ، في شرحه على المادة ١٦٦٣ .

ويقطع مرور الزمان في الجملة فمرار المدعي بحق المدعى في سنة حطية^١ .
ويقطع أيضاً بقية الدعوى لدى القضاة قبل بقاء مدة التقادم . أما ما قبله خارج
القضاة فلا عبرة بها^٢ .

وهكذا كانت المحلة على أنه إذا دعى أحد على آخر خصوصاً في حضور الحاكم
في كل سبع سنوات مرة ولم يقض دعواه ، ومرة على هذا الوجه خمس عشرة سنة ،
ولا يكون هذا المرون عاماً لانساع الدعوى وإنما كان في حضور الحاكم
من الادعاء والمطلقة ، فلا يدفع مرور الزمان عنه إذا ادعى أحده خصوصاً
في سبع بحسب الحاكم وبسببه ، وعلى هذا الوجه وجد مرور الزمان ، فلا تسع
دعواه ، المادة ١٦٦٦ .

فما قولكم أموجات والمقور^٣ في ، فهو يختلف في هذه المسألة عن الجملة .
فبـهـ ويقطع حكم مرور الزمان ، مراراً مدس ، ولو لم يكن خطأً ويقطع
تطامه الدائن مدس ، ولو لم يكن لدى القضاة ، شرط أن يكون حصدة ذات
. مع شحيع ويقطع أيضاً حسب قول دس ادائن في حصدة امس ، او بعمل
احد صي ، او باملا ، مدس ، او بمرصه رمي في في الارث في اجراء عن من
هذا النوع (المادتان ٣٥٧ و ٣٥٨) .

مناهل مرور الزمان

إن التقادم في تدوين المدة لا ينفذ الحق في اشرافه الاسلاميه ، وفي لف عدة
من الحق لا ينفذ به دم الزمان ولكن التقادم يسمع من مناع الدعوى في
انتهى المكس والحق في وهذا كما وصحه حسب عند الحقيقين الى الاستحداث
واحد في المقام ، وبهي السبب : انه من حق نفسه ولان القضاة ، وذلك قصداً للحيث
والبرور . فدون ان سقط هو الدعوى وليس الحق نفسه

لذلك ، والدعوى التي مر عليها الزمان لا يسمع أمام القضاة ، لانه بموجب عن
منعها بالسلطاني ولكنك يسمع أمام الحاكم ، لانه عد بموجب عن ذلك .

(١) مدس مدس لأخيرة من مائة ١٦٧ .

(٢) مدس حديدية ج ٢ ص ٨ ورد المحل ج ٤ ص ٤٧٦

واضحاً سمع الدعوى اذا اعترف الخصم بحقوق المدعى به ، لانه لا يزوير ما سمع الاقراره ^١ .

وهذا كله احسن به ائمة فقهاء : لا يستطع الحق بتقديم الزمان له عليه ،
اذا امر واعترف المدعى عنه صراحة في حضور الحاكم بان المدعى عنه حق في
الحل في دعوى رخصتها مرور الزمان بالوجه الذي ادعاه المدعى ، فلا يصح مرور
الزمان ، وبحكم توجب اقرار المدعى عنه ، واما ما نرى المدعى عنه في حضور
الحاكم وادعى مدعى بكونه اقر في محسن آخر ، فكذلك لا سمح دعواه الاصلية
كذلك لا سمح دعوى الاقرار . ولكن اذا كان الاقرار المدعى به قد رخصه المدعى
حازر لحق المدعى عنه او حقه ، موقوف ، ومعه مده مرور الزمان من تاريخ رخصته
ان وقت الدعوى ، فبعد ذلك سمح دعوى الاقرار على هذه الصورة : انك قد

١١٦٧٤

وان خبره سقوط دعوى دور الحق ذهب اليه القنوت الاكابر ^٢ .
ودفع اليه نصاً اوضح في العريضة ، انني اقر ان مرور الزمان وان كان
مستقلاً للدعوى الا انه لا سمح من بقاء الحق ومن الادلاء به بطريق دفع الدعوى ^٣ .
ان في وجوب موافات المدعي ، وان حكم مرور الزمان لا يصح ، ان
استند حق الدائن في اقامة الدعوى ، بل يستند أيضاً بموجب عنه ، ولا يمكن
معدلات الاستدانة بوجه من التوجه لادومه دعوى ولا يستند دفع على ان
اندرج مدعي اقراره مرور الزمان من اوجبة المدعية بطل مقيداً بوجوب مدعي
يمكن اخذاه سبباً للإبقاء (المادة ٣٦٦) .

وحيث يرى انه من المنافي ان يظل سقوط الحق مع بقاء الموجب الطبيعي
وموجب الطبيعي ، كما نعلم ، هو الموجب الذي لا يمكن حقيقته الا احرازه من
من ايدى : او بمبادرة اخرى ، هو الموجب الذي لا سمح الدعوى ^٤ . او

(١) نصح حميد (ج ٢ ص ٨٥) ، وروى بخلافه (ج ٢ ص ٢٧) ، معاً عن تقي
سعود قاضي .

(٢) قال آئيني ، في كتابه « قانون القصد » ، ص ٣٩٩ :

"The necessities are barren, though the rights are not extinguished"

"The necessities are barren, though the rights are not extinguished"

اطار جوسران ، ج ٢ رقم ٩٩٥ ص ٢٤٤ .

(٣) هذه المادة من قانون المرافعات المدنية

الموجب أمدي مجرد من حق المدعاة ، وإذا كان موجب الطبيعي كذلك ، وكان مرور الزمان يجعل الموجب أمدي طبيعياً ، فإنه يجرده من حق المدعاة وحسب . ومن ثم لا يمكن أن يقال بسقوط الحق أو انقضاءه ، إذا أنه ليس للسقوط من اثر لا مادي ولا طبيعي .

وعلى كل ، بخلاف بين انشراح الاسلامي او غيره من الشرائع القائله بسقوط الدعوى فقط وبين القبول المادي او غيره من القوانين التي تقول بسقوط الحق مع قاء موجب الطبيعي هو خلاف صريح ، لا ، وسيجده العمليه في كلا المذهبين واحدة . وهي ان رد الدعوى بسقوط مدعى على حضور المدعى وانكاره ادعى وحده عدم سماع مرور الزمان ، كما صرح

الادلاء بمرور الزمان وانقضاءه

هل انه يحسم عدم سماع الدعوى بمرور الزمن ، ثم يجب الادلاء بذلك من من المدعى ؟ اي هل على القاضي ان يرد الدعوى لعدم من ثبوتها ، ثم يوقف ذلك على طلب المدعى ؟

ترددت محكمة التمييز المصرية في هذه المسألة ، فبعد ان ذهب في مدى الامر الى ان الهي السبب في سماع القاضي من سماع الدعوى وبوجوب عليه ان يرفض من تلقاها ، عدلت وجهته به شقوت حضور المدعى عليه الى المحكمة وانكاره الحق ادعى به ، وادلاؤه هو مرور الزمن حتى يحوز له حكمه ان ترفض سماع الدعوى لهذا السبب ١ .

وان هذه الراي الاخير عشت عليه محكمة التمييز المصرية ٢ ، بخلاف محكمة التمييز

(١) طار في الاحكام عدم مرور الزمن في ١ كانون الاول سنة ١٣٠٨ هـ .
(١٨٩٢ ميلادية) ، و ٢٠ من كانون الاول سنة ١٣٢٦ هـ (١٩١٠ ميلادية) ، وعدم ١٧ مؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٣٢٧ هـ (١٩١١ ميلادية) . راجع محلة انعامي ١٠ سنة ١٣٢٧ روى (رحلة) سنة ١٠ قبله (١٨٦٠) ، وسجل في ديوان المحاكم المصرية عثاني تحت مادة ١٧٩ .

(٢) جهر ملا بقررت يوم ٢٣ مؤرخ في ٢٢ من طيس سنة ١٩٢٧ هـ ، وعدم ٢٥ مؤرخ في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ هـ .

السورة^١ وهو نصاً رتب القوانين المدني الفرنسي المادة ٢٢٢٣ ، ورتب قانون
الوجوهات والعقود المدني ، حيث جاء فيه : « لا يجري حكم مرور الزمن حياً بل
بحسب أن يدعى من في مصلحته ، وبكسر الأدلة » في جميع أطوار المحكمة
حتى في الاستئناف للمرة الأولى . ولا يجوز لأنه حتى أن يخلق من ملاءمة أحكام
مرور الزمن ، المادة ٣٤٥ .

ولاشك في أن ذلك يندفع أن يذهب أن يدرج عن حكم مرور الزمن بعد
الخصم عليه ، بل له من حصار الأضرار ، ومن حق عدم الأدلة مرور الزمن ،
كما هو واضح .

ولكن هل يجوز للمدين أن يدرج مقدمه عن حكم مرور الزمن ؟ أم لا ؟
القانون المدني صراحة على منع ذلك^٢ ، كما « حرم الإبقاء على إطلالة مدة مرور
الزمن » أو على تقصيره . وهذا موافق لأرجح المذهب الطبيعي الذي سيجي عدم منع
بدعوى على التبع الساطع . ويحد من استيعاب نص في القوانين مدنى الأدنى ، إلا
في ما له قصور منه ، ولم يرد في هذا القانون المادة ٢٢٥

(١) راجع مثلاً : رهاورد ١٢٠ ، ص ٣١١ ، في ١٩٠١ ، ديكر في الحق
القضائية للبيد يوسف صادر ، بيروت ، ١٩٤٤ ، ص ٢٢٤ .
(٢) ان المادة ٣٤٦ منه ذكرت حصصاً للدين بموجب من كلف به ، وهذا الخطأ ظاهر ، لأن
الذي يدرج عن حكم مرور الزمن هو الذي يستعمله ، أي المدعى لا المدعى .

الفصل الخامس

اسباب اخرى لسقوط الموححات

انحداد المرحوم

شخص على امره شرعاً أن يكون دائماً ومدة نفس الدين فعليه اد اقل
الدين الذي على شخص الى دائمة الشخص معه ، فعند تجمع ه ه ، عبارة
القانون اللبناني (المادة ٣٣٧) ، الصعيان اذ مر حان ، حده بداش وحدة الدين .
فهذا الاحتاج - متى انحدر لده ، اي كحدومه الدائن مع دمه الدين ، وهو سقط
الدين أو المرجب بنسبة هذا الاتحاد .

وفي الكسب العقبة انه عندما يترث ، والثالث هم :

اولا - اذا توفي الدائن وكان المدين وارثا له لمخبر ، سقطت الدين بحكمه
وان كان له دائن ورثة آخرون ، فالدين سقط عن المدين الوارث بحصة حصته في
الارث . مثلا اتي وصي بدين له او مرق وحسن من له دلايم توفي ابو وهو
ورثه ، فالدين يتقبل بالارث انه ويسقط عنه ٤ .

ثانياً - لو توفي الدائن والمقدر اثناء سداد ، دون التكفل برؤوس كفاية ، إذا
ب سداد الاصل بالمحدد دمه مع الدائن امورث بسبب الارث من ابيه ، وان
برؤوس الاصل بوجه برؤوس كفاية ، اما ، اذا كان الدائن وارث آخر مع المدين
التكفل ، و كس برؤوس حصة الوارث الاخر المادة ٦٦٧ .

١- القاري - كي ج ١ ص ٣٣٩-٣٣ ، ح ٢ ص ٤٠٥-٤٠٦
در . ب . ق . د و ه ه س ع ص ز (وسع غ) حتى حيدر ج ١ ص ٨٨
في البحث الخامس المعنى بالافقة (١١٦٣)
(٢) ادوى حيدرة ص ٣٧ ص ٣٨١

ثانياً - في الحوالة ، اذا توفي الدائن المحل له وورثه المدين المحل له سقط حكم الحوالة (المادة ٧٠٠) ، لاجتماع صفتي الدائن وامدين في دمة واحدة رابعاً - في المجلة وغيرها ، لو مات المستاجر عن المستاجر ورث أو هبة يرث حكمه الاخره ، المادة ٤٤٢ - وكذلك تمسح الاحارة ، اذا غلثك المستاجر المستاجر بالشراء . وسنة المصادقة المؤخر والمستاجر ، اذا ان المستاجر سبكه المستاجر احد صفة اذ بك - مؤخر ، فتدريس العفتان في نفس الشخص وسقطت الاحارة ، واما تلك المستاجر بعض المستاجر فقط ، سقطت الاحارة بقدر ما سب ، وتقيب في له في ١

تجديده الموجب

سقطت الموجب تجديده المادة ٢٠١ - موجب آخر من كنه . وقد امرت في موجبات المدين في هذا الموضع المستاجر الموجب ومرفوعة دة الاستبدال موجب لاوس موجب جديد ، واستخرجت لصحة وجد - ود - المجلد رادحان غنصر جديد في الموجب - في - وهذا بعد من يكون تبدل الدائن او المدين او موضوع الموجب او المدين الذي سجد منه الموجب (المادة ٣٢٠ و ٣٢٣) وان بعض القواني ، يدكر التجديد في موجب امدي الا في مثلاً كنه بالاسدات او الا - دة - العوض كوسيلة تعبير لدى ، ودخولة كوسيلة تعبير الدائن او المدين ٢ .

اما الفقه ، المسمون ، فهم ، عرروا هذا البحث بحثاً خاصاً ، بالمرافق وجوز الحوالة التي تعني عن التجديد الداع من سبيل الاشخاص . ولكن بوء ذلك وبه الشرية الاصلاحية لم يسع هذا المجلد ، بل ان فيه ، ما يشاع على وجوده ، كما يستدل من الكتب الفقهية ، وكما وصحه - هات - مرشد اخير (امود ٢٥٠ - ٢٥٢) مثله ، لو اذ ان رجل رجل متلعاً معلوماً مؤخر اى سنة وكه في رجل آخر ،

(١) جميع مصوبين وبهاشئة ابي بدر (ج ٢ ص ٥٢) ، وادوى (ج ٢ ص ٩٤ بهاشئة الهدية) ، وخفي (ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨) .
(٢) انظر المادة ٧٨٢ وما بعدها من ذلك القانون .

ثم استحق الآخر فآذى أحد المديين ما عليه وآذى الآخر العيص ونقي عنه مائة
فرش ، فعمل الدائن ما وراده عشرين فرشاً واحل ذلك الى احل معلوم من غير
حضور الكفيل ، ففي هذه الحال اتى مؤلف الخدمة بان عقد الكفيل افسح
سقوط العقد الاول ، ولا يكون الكفيل صاماً يمنع الحصول بالعقد الجديد^١
وهذا شبهه : جاء في القانون الذي بان الجديد سقط بموجب الترتيب
اصلاً وفعلاً ، الا اذا قبل الكفيل ضمن الدين الجديد او اذا وجد من صريح
بالحاق التامين السابق به (المادة ٣٣٥) .

وسكن من يعتبر عيبه من الدين بمصرته جديدة كافاً للجديد ؟ ان القانون
الذي احب بالمهي عن هذا السؤال (المادة ٣٣٤) ان في الشرع الاسلامي ،
في ظاهر العكس ، وقد اُلغى عدة من اختلاف الصك يكون ، بترية اختلاف
الصلب^٢ وعلى هذه قاعدة من اجتهاد المحاكم الشرعية ، في الفصول السابقة
بمقتضى قانون الموحدين الجديد^٣ .

ومن اهل الخدمة الواردة في المجلد انه اذا كرر عهد البيع بدين الشئ
وترددت في سقوده ، يعتبر العقد الثاني . ولو كان وحلان مالا معلوماً بانه عرش
ثم بعد ابعده السبع له ذلك اهل مدعى من دوات امانة او عشرة او
تسعين عرشاً يعتبر العقد الذي به المادة ١٧٦ .

(١) ربيع خدمية ، ج ١ ص ٣٣٤ .

(٢) افادى لخدمة ج ٣ ص ١٧٧ . وشرح في موضع المذكور .

(٣) انظر مثلاً حكم صادر من محكمة الاستئناف ، بترية بدمه الاول ، تاريخ ١٣ آب

سنة ١٩٤١ عدد ٢٦٢ .

باب الثالث انتقال الموقوفاتالفصل الاولالانتقال بالارث

من الموقوف في التركة

ان التركة هي مجموع ما تركه الموقوف بعد وفاته من ماله او حقوق ماله ،
 وتتعلق بالتركة في «الشرع الاسلامي حقوق» رامة مقبلة لم بعضها على بعض وفق
 الترتيب التالي

اولاً - يبدءً بتكفين الميت ومجهره ، أي ما يحتاج اليه من وفاء الوفاة او
 وفاء الدين ، بدون تدبير ولا تقدير .

ثانياً - بقصى ديون الميت من جميع ما بقي من المال بعد مصروفات التجهيز .
 ثالثاً - بعد الوفاة من ثلث المال الباقي بعد الدين شرط ان تكون لغير
 الوارث وقد تعاد هذه الفعده في المصالح بخصوص غير اسماء تقابل الوصية
 امير المحمد بن الصادر في ٧ آذار ١٩٢٩ ، الذي اوجز الوصية لوارث ولغير وارث ،
 حتى ولو كانت اكثر من الثلث ، شرط ان يحفظ مروض بعض الورثة
 رابعاً واحيراً - بقسم ما بقي من التركة بعد التجهيز والدين والوصية بين ورثة
 الميت الذين ثبت اوتهم بالأدلة الشرعية ١ .

(١) راجع شرح شريف الخرجاني على سراجيه في علم الميراث (مطبع صبيح منصور ، ص
 ٢ - ٦) ، وفتاوى الفقهاء (ص ٣٨٣) ، وصحفي (ج ٢ ص ٤٩٣) ، وقانون الاحكام
 لشرعية في الاحوال شخصية (مادة ٥٨٣) ، وقانون الميراث (ميري) مادة ٦٦٦
 سنة ١٩٤٣ (المادة رابعة)

ويجن لن نعرض ههـ الى بعض هذه الحقوق ، ولا الى مسا احكام الوصية
والنواريت في الشرع الاسلامي . ههـ كاه حارج عن موضوعهـ ولكننا نقول
كلمة عن حق العرماء أولا ومصير ديورهم بعد دأوداه ، وعن انتقاله بقي من
التركة الى الورثة .

معلوم ان حق العرماء يتعلق بدمهـ ايدي . بعد دأوداه انتقال حقهم الى
التركة ، فمعلق بمعاها لا بصورم . اي انه لا يتعلق بشيء معين من ، بل يتعلق
بمجموع . ههـ دن تقوم مقدم امورث اذا بيع مثل هذه الشئ
ولكن ، لا كان حق العرماء معلقاً بالتركة ولا مقدماً على حق الورثة ، ههـ
يوقف عليك هؤلاء للارث حتى الى بعد دأوداه الديون ؟ ام اهم يلكونه مجرد
موت المورث ؟

في المسألة قولان الاول قول بعضم اهل التركة الا بعد وفاة الديون
والثاني ، وهو المحرر ، يعتبر ان التركة يلكون الارث مجرد موت المورث قبل
وفاة الديون ، لا اذا كانت هذه الديون بمرق التركة فمقتضى لا يملكون
شئاً ولا بعد شيء من تصرفهم من ، كما وقف وما أشبه ، الا يرضى العرماء .
ومن ثم يلكون ولأهـ مع التركة بغيره بالدققة حي لا للورثة .

وهكذا ينقل المباحث من المورث الى الورثة ههـ وهم بموت مقدمه بطريق
الخلافة : وينصب خديم وحده حصهـ عن الباقي في دعوى الدين التي تقوم بسم
أيت او عليه . ههـ وعدون مع مورثهم في حكم انكهم الواحد في مسألة المناقص

(١) ههـ (ج ١ ص ٣٢٨ ، و د ع ج ٧ ص ٢٢٦)

(٢) جامع مصوي (ج ٢ ص ٣٢ ، و دأوى خبره ج ١ ص ١٧٥ و ٢٢٤ ،
و دأوى راره ج ٣ ص ٢٦٢ ، و دأوى من حم ج ١ ص ١٤) ، و دأوى سوطي
، ص ١٩٤ ، و دأوى اسكي (ج ١ ص ٣٣١) ، و دأوى (ج ١ ص ١٨٧) ، و دأوى
لاي رحب (ص ٧٧ و ٨٨ و ١٩٣ و ٣٩٥) ههـ خلاف الواقع في الاتحاد المصري في
هذه المسألة بين حكم الخاصة والحاكم خاصة في كتاب .

و The Study of Law ، و Adhy's Text ، و دأوى ، ص ١٩٢١ .

(٣) ههـ (ج ١ ص ٣٤٨) ، و دأوى (ج ٢ ص ٣٢٦)

(٤) ههـ (ج ١ ص ٣٤٨) ، و دأوى (ج ٢ ص ٣٢٦)

(٥) جامع مصوي (ج ٢ ص ٣٤) ، و دأوى ١٩٤٣ من الشقة . نصب هذه قاعدة في
نشان عدون بأهـ ١٩٥ من ديون صول ههـ كانت بصفة و بصفة ٧٦ من قانون الوصيات ،
و قرر محكمة الاستئناف الخاصة ههـ لأهـ ١٨٨ صادر في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ .

تورث الحقوق والاموال

روي عن النبي (ص) انه قال: «اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلثه»^١ الا من صدقه حاربه أو غير يدفع له أو وددت له بدعونه^٢

ولكن اذا انقطع عمل الانسان ثلثه، فلا ينقطع بذلك ديونه وموحياته وحقوقه جمعاً فقد اوصى كيف يتعلق الديون، تركه، واوصى تورث الحقوق الاخرى التي تنسب هذه التركة

وفي الحديث الشريف أيضاً ان «من ترك مالا» (أو حقاً) فهو رثة^٣، وان الصابط في ذلك ان لورثة يربون المال ويرثون من الحقوق ما كان يتعلق بالمال او ما يدفع الضرر عنهم تصحف منهم^٤، كان منسباً نفس المورث وعقله وشهوته عاره لا ينفصل الى ورثته^٥ مثلاً لا يصل البيع المطلق ثوب النافع، ولكن بيع الاستصناع يصل ثوب النافع^٦

وان هذا الصابط معقول لا خلاف فيه من حيث المبدأ ولكن الخلاف كان من حيث تطبيقه على المروع، ونحن لا نوسع هذه في الحقوق التي يورث والتي لا يورث، بل يكفي بعض الامثلة المهمة فقط

أولاً - خيار الشرط.

رأيت في كتاب الشرط ان هذا الخيار يورث كذا في الحقوق عند جمهور الفقهاء وفي القانون المدني، خلافاً للحنابلة لعدم سقوط هذا الخيار بالوفاة، لانه ارادة ومشية تتعلق بهذه التأمل، وهذه الاهلية سقطت بالوفاة^٧

(١) رواه هذه عبارة مسري صححه (ج ٥ ص ٧٣) وقد حجه صاحب نوادير في ص ٣ رقم ٢٨٨٠، وسناني ونرمدي واحد وجدي في لارب وقال عه وطلي انه حديث ضعيف، عه جامع صحيح (ج ١ ص ٨٥)، واصل الاوتار (ج ٦ ص ١٨)

(٢) رواه احمد بن محمد عه طبع بكتبة (ج ٣ ص ١٧٨)، ونسبي (ج ١ ص ٤٨٦)، وعروبي (ج ٣ ص ٢٧٥).

(٣) القروبي، ج ٣ ص ٢٧٦.

(٤) اسناد بن عجم، ص ٨٤.

(٥) راجع بعض ذلك في هذا الجزء، ص ٢٦٤. عه صاحب نوادير، ص ٣٥٨ و ٣٦١.

(٦) عه بن عجم، ص ٨٤. عه روضة وحارثي والتفري، وانظر امثلة اخرى عن الحقوق التي يورث في عه بن عجم، ص ١٢٢ من ٣١٥ - ٣١٨.

ثالث - الاجارة

«تسبب الاجارة بوفد احد سلفين ؟ م م لا تصح ، وسفل حقوق العقد الى ورثة الشوقى»

احصى فى الجواب هم عقد ثل سفل اشوري والثلث من سفل وابو حنيفة السهم وداود نظهرى والثلث من عقد الاجارة تسبب بوفد المؤجر والمستأجر وحجهم فى ذلك ان الاجارة عقد سعة فلهذا حسب حصول السعة ، التي لا يحدث الاثبات بعد شيء ، وحق المؤجر اسفل المأجور الى وارثه مع مناعه واصح العقد الذي احياه اهل الشوقى بظلالا لها ، ملكه بموت ، وادامات المستأجر ، ولا بدقل حقوق السعة الى ورثة ، لان السعة لا تصور انتقاله قبل وجوده .

اما عند جمهور الاثنا ، فالثلث فعلى وان حسن وعيرهم ، فان حق العقد فى الاجارة من الحقوق الموروثة ، وان يوفى احد العادس لاسمى الاجارة ، من نقل حقوق المومن الى ورثته ، ومما الرأى انى احد بضم المحر العقار العائلى ، وقبول الموجبات اللباني ، حيث حرمه ، لاسمى عقد الاجارة ، وموت المستأجر ولا يموت المؤجر ، المادة ٦٠٠

ثالثاً - الشفعة

ان حق الشفعة هو الحق المخصص للشفيع ، ملك السعة بفتح السين الذي يقدر اشترى ، فمن له هذا الحق حسن ، شفع ، اما انه يشغل الى ورثته بعد وفاته ؟

قال الامامان مالك والشافعي يورث حق الشفعة مرسماً على الاموال ، وفن الامام ابن حنبل ان هذا الحق لا يورث الا ان يكون مسدود طالب به قبل وفاته .

(١) هذه (ج ٣ ص ١٢١ - وندى محمد (ج ٢ ص ١٨٩) ، والمحق (ج ٨ رقم ١٢٩١) ، وروى به (ج ٢ ص ١٠٢) ، وحاشية شجوي (ج ٢ ص ٣١-٣٢) ، (٢) ص ١٧٢ من لا يدرى فيه حاشية في ٢٨ حاشية لوى سنة ١٢٩٩ هـ ، او ١٢٩٨ هـ (١٨٨٢ ميلادى) ، هذه (ج ١ ص ١٣٢٩ سنة ١٢٩٩ ميلادى) .

(٣) وندى محمد (ج ٢ ص ٢١٨) ، وروى (ج ٥ ص ٥٣٦ - ٥٣٧) .

أما في المذهب الحنفي فإن الشفعة لا يورث^١ فعليه ، نص المحلة على .
 هـ لو مات الشفع فس ان يكون مالك المشوع بنفسه ، يوازي مع شتري
 ، وبحكم الحاكم لا يسفل حق الشفعة أي ورثته ، المادة ١٠٣٨ رقم ١٥
 أحد قانون الملكية السوري الذي ، المادة ٣٤٣ ، وفي تعداد في قانون
 ٥ ش ٢ سنة ١٩٤٨ ، الذي نص على ان حق الشفعة من عدد ورتبه له
 ورثته .

(١) الإختيار شرح المختار للموصلي ، ج ١ ص ٢٠٠

الفصل الثاني

الانتقال بين الاحياء

النسب الاول — انتقال دين الدائن

مخرجه

معلوم ان الدين و الموجب رابطة شخصية يعرف بالمعبر لا بالخص و قد اجمعت
على اموجات في الشرائع القديمة و انه لا انتقال غير ممكن بامكان الدائن ان
يقول حقه الى آخر ، و مع ذلك بامكان المدين ان يحمل الدائن بحقه على آخر
و قد كان الامر كذلك في القانون الروماني غير ان ضرورات الخدمة الفعلية
اوجبت بعض الوسائل أو احسن لنقل دين الدائن فكان ذلك يحصل في يدى
الامر بواسطة محيد الدين مع نصيب شخص الدائن ، و بواسطة الوكالة القصية الي
مطلبها المتفرع له لاحل يحصل الدين مع اعفاءه من محاسبة التوكيل عن عمله ، و هذا
كما ترى من نوع الوكالة مصلحة التوكيل^١

ولكن ذلك لم يكن وادنى بالمعنى المنشود فطريقة الجسد لا يندرج الانتقال
الحقيقي لما هو من اثر اسبق الموجب القديم . و كذلك في واسطة الوكالة ، لم يكن
التوكيل المتفرع له تامين عن العمل من جانب التوكيل فبما انه مثل الامر في اسم
الناظر ، و صار المتفرع حائراً في الواقع مشرد ابلاغه الى المدين^٢ .

و قد اصبح المتفرع عن الدين من اسمائ المسحقة في فوائيد اليوم فهي ذنون

(١) Procuratio in rem suam

(٢) حيار ، ص ٧٧١ — ٧٧٨ .

الموحدات الساني يجوز ادخاله ان يفرع شخص آخر عن ذي له ، ولكن لا مفعول
هذا الفرع عنه اقدس او عنه الغير الا بتلاع الفرع الى اقدس أو بقول هذا
المدين بالفرع في وثيقة ذات تاريخ محدد . وسكون الفرع حدثه مفعول قبل
اقدس مع جمع متعقبة (المواد ٢٨٠ - ٢٨٦)

اما الشريعة الاسلامة ، فها دروس مسألة الفرع عن ذي الدائن في بحث مع
الدين وهنه . ولقد رأيت حكم مع الدين بمن عليه الدين في باب الاستدال او
الايداء ، سواء العوض ، ورأيت حكمه الدين بمن عنه الدين في معرض بحث الابراء ،
وأوضح أنها جائز ان شروط وعضلات مرتبة مع .

ولكن نحن هنا نبحث في فرع عن ذي الدائن ، سواء او عنه او غيره اقدس
وان هذا بحث احلف حكمه بخلاف المذهب . ونحن نرى من نظر المذهب الحنفي
اولا ، ثم طرأ في المذهب الاسلامة ، بوجه موضح على قدر استطاع

المذهب الحنفي

في هذه المسألة ، كما في غيره ، من ومبادئ . والاصل هو ان يثبت الدين
من غير من عليه الدين بطلان^١ ، سواء اكان هذا المبدأ موقوف واسمه . مع
الدين ثم غير عوض واسمه هو الدين . ومدين ، سواء مع هو المدين عن الدين ،
لان الصبط في العقود هو ان يكون الموقوف عليه مقدور الدين . يثبت بخلاف
ثبت الدين بمن عنه الدين ، براه لا حاجة فيه الى الدين^٢

ونحن هذا الاصل مستند^٣ وهي

ولا خلافه . ونرى حكمه في السند الآتي . والله اعلم .
له ان يتصرف شئ المبيع قبل القبض . مثلاً لو باع ماله من آخر ثمن معلوم له
ان يجبل بثمنه دائره (المادة ٢٥٢) .

(١) الاستدلال ، ص ١٤٠ (س ١٤٠) ، وجميع ورجحه تابع اس ٣١٠

(٢) السند (ج ١٢ ص ١٤٠) ، وسند (ج ٤ ص ١٤٨) ، وسند (ج ١ ص ١٤٨)

ص ٢٦٣ (٢) ، ورد المختار (ج ٤ ص ٢٣٠)

(٣) الاشعري في التوضيح بتكرار ، وسند (ج ١ ص ١٤٨) ، وسند (ج ١ ص ١٤٨)

ص ٢١٧) .

دنيا الوصه . فليدأ ان يوصي بدمه لغير من هو عليه .

ثالثاً - الهبة مع التوكيل بالقبض .

ان القبض ، الذي دل به الامام زهر صاحب ابي حنيفة ، بقضي به لا يجوز لأحد ان يهب آخر دماً به دمه رجل ثالث ولو سلطه على قبضه منه ، لان الدين ليس له . وان سمع ادين من غير من عليه الدين لا يجوز لانه عقد مشروع . فلو كان الدين دونه منه او أولى ، لان اياه لا يمكن ان يتصرف في دمه الغير لا يتصور .

وان كان الايمان في حقه الرواية عنه اخص جاز ذلك . ووجه هذا ان الايمان انما يقع بين طير امة لانه يوجب الملك وقت العقد وقبل القبض خلافه . وان اذهب ان يهب موهوب له في القبض منه ، ان يهبه فيجعل من الموهوب به كقبض الواهب . وهكذا في الموهوب له وهدماً للواهب . فلو كان الموهوب له حياً لم يملكه بحكم امة . او يهدره اخرى ، يكون المهرع به هباً وكيلاً قابضاً للمهرع ثم لنفسه .

وقد اختلف المذهب في الايمان ، ودل على انه من هب دمه الذي هو في دمه . حد وحر واداه صراحة به من ، قوله اذهب فحده ، وذهب الموهوب له وقبضه تم امة . (المادة ٨٤٨) .

وإنما ، شهور . سجد سهرج به عبي هض ، والا تطل المهرج . ولكن هذا ما منع ان يهرج ان يهرج امة عن التسلط من القبض . وفي هذا فيه من خطر وعدم استقرار .

رابعاً - الاقرار بالاسم المنعور .

وبالاسم اذا كان احد من دين الذي هو في دمه . لان موجب سند وهو كذا فربما كان قد يهرج به ، والا انه هو علان ، واسمي يدي تخرز في السند هو مبرر ، وكذا وقد فرت ، المبلغ المذكور في عني الأمر هو حق لذلك . (المادة ١٥٩٣) .

ومع ذلك ان من كان اسمه مبعث كذا في سند ادين اذا اقر ان اسمه به

(١) هـ في عهدك . ص ١٢ ، و ١٧ ، و ١٨ ، و ١٩ ، و ٢٠ ، و ٢١ ، و ٢٢ ، و ٢٣ ، و ٢٤ ، و ٢٥ ، و ٢٦ ، و ٢٧ ، و ٢٨ ، و ٢٩ ، و ٣٠ ، و ٣١ ، و ٣٢ ، و ٣٣ ، و ٣٤ ، و ٣٥ ، و ٣٦ ، و ٣٧ ، و ٣٨ ، و ٣٩ ، و ٤٠ ، و ٤١ ، و ٤٢ ، و ٤٣ ، و ٤٤ ، و ٤٥ ، و ٤٦ ، و ٤٧ ، و ٤٨ ، و ٤٩ ، و ٥٠ ، و ٥١ ، و ٥٢ ، و ٥٣ ، و ٥٤ ، و ٥٥ ، و ٥٦ ، و ٥٧ ، و ٥٨ ، و ٥٩ ، و ٦٠ ، و ٦١ ، و ٦٢ ، و ٦٣ ، و ٦٤ ، و ٦٥ ، و ٦٦ ، و ٦٧ ، و ٦٨ ، و ٦٩ ، و ٧٠ ، و ٧١ ، و ٧٢ ، و ٧٣ ، و ٧٤ ، و ٧٥ ، و ٧٦ ، و ٧٧ ، و ٧٨ ، و ٧٩ ، و ٨٠ ، و ٨١ ، و ٨٢ ، و ٨٣ ، و ٨٤ ، و ٨٥ ، و ٨٦ ، و ٨٧ ، و ٨٨ ، و ٨٩ ، و ٩٠ ، و ٩١ ، و ٩٢ ، و ٩٣ ، و ٩٤ ، و ٩٥ ، و ٩٦ ، و ٩٧ ، و ٩٨ ، و ٩٩ ، و ١٠٠ .

أدلة وإن الدس في الحلقه شخص آخر، وإن هذا الإقرار صحيح، عند رده أحد ر
لا تسك، وإن لمقر أنه عندئذ إن يقض الدس بدون تعويض من المقر^١، وإن
توى ما في هذا في الواقع من وسيلة للتجمل على قاعدة مع نقل دين الداس^٢

بافي المذاهب الإسلامية

من المذاهب الإسلامية فئة أحدث بالقعدة التي قل - المحسوت ، ولكن
دون القبول مستثناة ، ومن هذه الفئة المذهب الحنفي والمالكي ، فهما لا
يجوز سخراج عن الدس لا عوض ولا غيره ، أي لا يجوز سرج الدس ولا هبته من
غير من هو عليه على الإطلاق ،

ومن مذهب المذهب شبه بعض أصحاب ، وهو عدم القدره على تسليم
المعقود عنه ، ولأنه لا بدري ذلك الحق الذي به عند فلان في أي جواب المذهب
هو وله في ملك غيره الآب ،^٣

رمداً ، صأ أحد المذهب الكوفي في القول المحدث ، إلا أنه أخذ من المذبح
بيع الديون إلى غير من هي عليه إن كان المثلث عليه مسفراً ، كذلك لتعويض في
الآلاف وذل المقرض ، لأن المذهب في ذلك أن المذبح يقدر على تسليمه
سها من غير منع ولا جعود ،^٤

أما الإمام مالك فقد حلف جمهور تفرقه ، فما ذكرنا ، يجوز نقل دين الدس
شروط ، هـ ب -
أولاً - أنه الدس

- ثانياً - مالك ومن ذهب لرحل ديناً على آخر ، فذهب مالك ذلك حشر شروط

(١) لا بشرح ٢ ص ٢٨٣ ، وفتح ١٠٠ ص ٢ من ٥٣

(٢) دكا جوي (في بحر عمود حشر ٢ ص ٢١٣) عن مذهب مالك في
القعدة في حين صدره سألته ، وهي - في - (حيثي بشرح مذهب مالك في
مذهب مالك وحنافتي و جعل سألته مذهب مالك في مذهب مالك - مذهب مالك في
و كان هذه سألته سألته في مذهب مالك في مذهب مالك - مذهب مالك في مذهب مالك
الآن مذهب ، وهذا حشر كما رأيت في محله .

(٣) محو ٩ ص ١٥١ و ١٦٢ ، وفي ٦ ص ٢٥٧ .

(٤) المحمود شرح مذهب (٩ ص ٢٧٢) ، وفي مذهب مالك (٦ ص ٦٨)

الاشهاد على الغيبة ، وقبول اموهوب له ، وصحة وثيقة الدين هذه الاخير عند وجودها ، واعلام الدين ذلك ، ويستحسن حضوره أيضاً .

ثانياً - بيع الدين .

يسوع في المذهب الانكليكي سمع الدين لمع من هو عنه بشروط هي حضور المدين ، واقراره بالدين ، وتفحص الدين ، وان لا يكون المبيع من نوع الطعام ، وان لا يكون المشتري عدو للمدين ، وان لا يصد بشراء عدت هذه الدين وحضره . ويشترط أيضاً ان يكون الدين من غير حسن المبيع ، وفي بيع الدين يجزى من رد محرم

وكذلك يسوع في المذهب الانكليكي سمع الدين بغير المدين في امسية المصلحة بقلب الرهن . وهي ان يكون سداً رهن في دن مؤجل ، فيحتاج الى دونه قبل الاصل ، فدمه مباح ، ونحن المشتري المدين بكل ثمنه ، في حدوده ، في الرهن . ويجزى كونه هذا المدين في شهر وثيقة الدين .

وعلى الخلة ، نحن سمع ، فدمه ان اسفل دن الدائن حوّل في المذهب الانكليكي شروط مفسه ، وان خيرة الانكليكي في هذه امثلة قرينة من مظهره الفوق الله في وعيره من القوابل العصرية . اما في دين المذهب الاسلامي ، فدمه عن الدين لا يجوز ، ولا في الاحوال لا يشهد له العبداء الى غرض الحقيق ، وفي الاحوال الاستثنائية القليلة الى احرازه بعض لث بعض

(١) ندوة انكليكي ، ج ١٥ ص ١٢٦-١٢٧ . وشرح مختص على سبيل حسن (ج ١ ص ٥٢) . وشرح مختص (ج ٥ ص ١٣) .
(٢) البهجة في شرح النعمة ، ج ٢ ص ٢٧ : ٢٨

البند الثاني

—

ان لدوس را موجدات علاه شحه في دن ومدين . فلا عجب من ان
مراه في شريع الفقه غير انه للدين والاحكام وقد راسا في السند النبائي وفي
وكفه كحور مدني ان معراج حرمه عده يدوس والآن روى في وكفه
كحور الدين ان حسب عونه في الترمه كحور الدين

[illegible][illegible]
$$12 = 120 \cdot 10^{-4} = 0.012 \text{ (kg, Y5, 1)}$$

(٢) فتح العربي شرح له - ١ من ٣٣٨

(۳) روی فی محقق و فی (۴) و غیره = عتاری بشرح معنی (۱۲)

مس ۱ : ۱) $z = 1 + i$ و $z = 1 - i$ را در $z^2 - 2z + 2 = 0$ قرار دهیم و جوابی که می‌دهد را z_1 و z_2 بنویسیم.

18147 27. 4 = 1222 27. 4 = 1222 27. 4 = 1222

ركن الخوالة المرضي

أب الخوالة كمن في العمود من دلائل الحب والقبول ، ويكون ذلك على الصورة الآتية -

أولاً - الخوالة مرضي لمحب له والمحب عليه .

هذه الصورة غير مرضي بثلاثة أوجه - مرضي لمحب له لا بد منه عند جمهور الفقهاء ، إذ إن الدين حقه وهو مدخل من ذمة إلى ذمة أخرى ، وإن الدم بمحبة والدس منه رتب في الفقهاء والأصول^١ .

وكذلك لا بد من مرضي المحب عليه في هذه الصورة ، لأنه هو الذي يبرم دس ، ولكن لا يشترط حضوره بحسب الخوالة ، بل يكفي قبوله حين عمله^٢ . وقد بحثت المجتهد على هذه الصورة الأولى من الخوالة ، بقوله : لو دل على لادائه أحدك على فلان ومن أحب له والمحب عليه سمعت الخوالة ، (المادة ٦٨٠) . ثانياً - الخوالة مدق المحب له والمحب عليه .

فلب المحبة - بصحة عقد الخوالة من المحب له والمحب عليه وحدهم ، مثلاً لو دل أحد الآخر حدهم على فلان من الدس وهدره كذا فرساً خوالة عنك ، فقل له الآخر قلب ، أو قل له أقر الدس الذي لك دمه - ففلان وهدره كذا فرساً خوالة ، أي فقل ، أصبح الخوالة حتى أنه لو دم المحب عليه بعد ذلك لا تعد بدامته ، (المادة ٦٨١) .

فهاهنا عبرت المجتهد من مرضي محب غير ضروري لعقد الخوالة ، وهو الرأي الشعبي الحقير^٣ . ولكن في أمدهم نفس مدق ، من استوطنت مرضي المحب لاعتقاد الخوالة^٤ .

ولاشك في أن ضرورة الخوالة دون مرضي المحب مدرة في الواقع . ورغم ذلك فهي مذكورة في قانون الموحد العربي ، أي بعد انتقال دين المدين بالانفاق

(١) الإحصار شرح المحرر - ج ١ - ص ٢٧ .

(٢) نفوى خاتبة - ج ٢ - ص ١٣٩ .

(٣) عليه دوي الأحكام لشر بلدي ، جهات - ج ٢ - ص ٨٠ .

(٤) شرح المصنف - ج ٥ - ص ٩٠ - وصححه - ج ١ - ص ١٢٣٨ ، وصححه - ج ٥٨ -

من لدن أنبيائهم له وحي من زجدهم على ما في النسخة ٢٨٧
 من - الحوالة مالاته في بين المحيل والمحال له .

ان هذه الحوالة ، التي تخص من النسخ والنسخ له وحي ، تكون في نسخة
 وفي نسخة الحوالة موقوفه على نبي النسخ عنه ، ونسخه من هذا النسخ صحب
 ونسخه ، والا كان نسخة ٦٨٢ من له او احد ربه عمره عنه ، في
 نكر النسخ ، ثم هذه النسخ لم تكن الحوالة ، ولا تكون هذه الحوالة صحيحة .
 اما عند نبي الاثمة ، في ذلك والشعبي في اصح القول من مدهه وان حصل
 والحوالة في نبي النسخ والنسخ له دون نبي النسخ عنه صحيحة .
 راجعاً الحوالة مالاته في بين المحيل والمحال عنه .

هذه الصورة ، تنقد في المحلة وعند الفقهاء الى حصة ومالك وشافعي وموقفه
 على قول النسخ والنسخ له ، وهذا هو الحق ، والا بطب المدة ٦٨٣ ومما
 اصلاً احد دون النسخ والنسخ له ، حيث هو ، في ان النسخ من النسخين يصح
 مالاته في من النسخين اي النسخ والنسخ من زجدهم على ما في النسخ له عنه ،
 ولكن نبي النسخ هو ، في الاصل موقوفه في المحلة على احارة النسخ
 (المادة ٢٨٧) .

ولارب في ان النسخ من النسخ والنسخ له ، يورده تفاوت النسخ في المعاملة
 والملاحظة ولا فدر على النسخ ، ولكن بعض الفقهاء ، كالأمة من من حصل وداد
 القهري ، في شتره دون النسخ ، وكان النسخ عنه منشأ ، أي ، فلا
 من اصل محقه على نبي ، فواجب على ان قبل الاحالة .

الاهلية في الحوالة

نعمي نسخة الحوالة ان يكون كل من استعاض عنه اهلاً لعقدده ، وقد رأيت في

(١) وردت خطأ في النسخ العربي في النسخ .

(٢) نفي حاشية ، في ١ من ٣٤٢

(٣) نسخة نسخة (ج ٢ من ١٢٤١ . وفيه من ١ من ٣٣٥) ، وفيه من

الفقه (من ٣٢٦) ، وشرح احصاء (ج ٥ من ١٠٩) ، وفي (ج ٥ من ٦٠) (٦١)

(٤) المحلى (ج ٨ رقم ١٢٣٦) ، والمعي (ج ٥ من ٦٠) .

فتم بحث العقود اهنة التعهد بوجه عام وحالات المذهب فبما ونحن لن نعود الى ذلك ، من يكفي بتطبيق تلك القواعد في مسألة الخوالة ، على ما أوضحنا بحلة الاحكام المعدلة . وهي تتعلق بالحل ، والحل له ، وانحاز عليه ، واليك بها
أولاً - أهلية المحل .

لابد لاعتداد خوالة من ان يكون المحل ، ولا هذا عدت المحلة خوالة الصغير غير امير باطله (امدد ٦٨٤)

وفوق ذلك ، لابد لاعتداد خوالة بعد اعتداده من ان يكون المحل بالغا ، عنه ، لا يكون خوالة الصبي امير باطله ، بل يبقى موقفه على احده ، وله
 فان احراز عدت ، ولا فلا ، امدد ٦٨٥)

ثانياً - اهلية المحل له

ان يجعل له ، كما يجب ، يجب ان يكون عدلا لاجل انعقاد الخوالة ، ويجب ان يكون بالغا ، كون الخوالة امدد . وهذا في قبول الصغير المميز الخوالة لنفسه يكون موقفاً على احدة اولى ، ولا بد من احده الوفاء في قبول الخوالة من ان يكون محل عنه ملاً ، اي اعني من المحل (امدد ٦٨٥)
ثالثاً - اهلية المحال عليه .

بمعنى ان يكون المحل عنه عدلاً وبالغا ، يصح قبوله الخوالة أي أنه لا يكفي لاعتداد الخوالة ان يكون المحل عنه كالمحل عدلاً فحسب ، بل يشترط ايضاً ان يكون بالغا . وهذا في ذلك ان قبول الخوالة من المحل عنه بعدت من هذه الصفات التي قسم صدرت بحسب ، ولا يجوز للقبض عليه ولو حتى ذلك وقت .
 فعليه ، لا يصح قبول خوالة من الصغير ، سواء كان من غير امير امير ام محجور ام مذبذباً ، وداعياً ، فكيف قبوله ، ولا امدد ٦٨٦ . ولكن اذا كان المحل عنه ، عدلاً ، يصح قبوله مضمناً

شروط العقود غلب

ان الذين المحل له يجب ان يكون من الديون لا من الاعيان ولا عيان لا تصح خواتمها في الرئي المند . وسبب ذلك ان الخوالة قبل حكمين ، ولا تنقضي

لأنه لا يتصور فيه نقل الخسب^١
ولا بد في الدين الخسب من أن يكون معلوماً لا مجهولاً، وإن لم يكن
مستقراً لازماً، وكذا ثبت اشتراط حضور الأقدم أن يكون المدين به بهلاً مدين
بدينه في الصفة والمقدار^٢
ولكنه يشترط معه أن يكون مدين عليه مدين^٣ لا مجهول ولا مستحق
الخوالة، وإن لم يكن مدين مدين على مدين عليه^٤
وتقسم الخوالة، خاتمة المدين الخال، وأخته، أي ماله وماله من ماله.
وماله هي التي لم يدين فيها، فمدين الدين الخال، وأخته، وحكمهم في الأدب
وكان الدين قسم معلوماً على مدين يكون حوله معلومة على المدين عليه وأخته لأداء
في الخال وإن كان الدين مؤجلاً يكون حوالته مؤجلاً وغيره الأدب يكون الإجلال
(٢٩٧ هـ)

ما الخوالة غير ماله، وهي بي مدين ومن أحسن الدين الخال، وأخته
وهذا كان في هذه الخوالة من الأقدم خلاف ما يرى في الآراء، بل كره
في عهد الفقهاء، فقد هؤلاء يجوز الخوالة بالدين المؤجل على المؤجلين
والمدين الخال على الخال، ويجوز حوالته الدين الخال على من يكون مؤجلاً في
جل معين^٥.

أثر الخوالة بوجه عام

هل أن خوالة تدين الدين الخال به أي الخال له أم لا، نقل إليه حق المتأدية
قطاً، ولأن الأمام محمد بن الحسن قد حجب أبي حنيفة أن الخوالة لا يفسد الحق

(١) شرح سمعي على كفاية (ج ٤ ص ١٧١)، و (ج ٦ ص ٢٤٧)
(٢) ج ٤ ص ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٨٧ و ٢٨٩ من الشرح، وشرح غصبات (ج ٥ ص
٩٢)، وشرح من ماله (ج ١ ص ٣٢٧)، و (ج ١ ص ١٨١)، و (ج ٥ ص
٥٤ - ٥٧)

(٣) مادة ٨٠ من مجلة، وشرح جامعة (ج ١ ص ٣٤٣)
(٤) نقل في أبي مذهب، مؤيد بن عيسى في موضع مذکور، و (ج ٥ ص ١٥٥)،
و (ج ٨ ص ١٢٢٨)
(٥) الفتاوى الهندية، ج ٣ ص ٣٦٨.

فأذن بمعنى النجاسة ، الخوالة تروي ، دمه ، يحصل ، ويسقط التامسات العبدية
والشخصية . وكذلك هو الأمر في القانون المدني ، الملتقى ، (مادة ٤٦٨)
أما قانون المواريث اللبناني ، فيه نجد رأياً وسطاً ، فمن علي : ان التامسات
العبدية بمعنى وفاة عداً يتقبل الدين ، أما التامسات الشخصية فتسقط ، إلا اذا وافق
المسؤولون على الاتفاق الذي عقده ، (مادة ٢٢٨)

والحاصل ان الأصل في صحة براءة دمة المحيل من الدين ، ومنه قوله : ولكن
هذا الأصل من مستثنات " وهل يجوز للمحال له ان يرجع على المحيل ان لم يتمكن
من تحصيل دمه من اغتال عليه ؟ " ومنى محور ذلك ؟ في هذه المسئلة اجنبى المذهب ،
فعند الامم من الذمعي وان حصل ، لا يحل له ان يرجع على المحيل بوجه
من الوجوه ، لان البراءة عدمية ، يحصل بعبارة صريحة ، فلا يعود الحق الا بسبب
جده او اذا استقر المبدأ له الرجوع . وهذا الرأي فان الامام حديث مدني ،
ولكنه يعطى المحل له حق الرجوع على المحيل اذا عثره هذا وأجده بدون علمه على
عدم مفلس من الاحكام . وذهب أصحاب المذهب الظاهري الى ان الخوالة
لا تخور الا على ملي ، وان اعتبر المحل عليه ، ثم الاحالة لا عثرة به ولا يعطي
المحل له من ثم حق الرجوع على المحيل .^٢

أما في مذهب الحنفي من الخوالة تروي ، المحيل مدني ، ولكن للمحال له
الرجوع عليه اذا روي أي حيث حقه ، اذا ان البراءة في هذا المذهب مفيدة سلامة
حق المحيل كما يفتيد ذلك المصنف سلامة مبيع . وهذا كان قواً وصف العلامة
صلياً ففسخ الخوالة .

وقد أسند الحنفيون في ذلك الى شرط الاملاء بصور عينه في الحديث
الشريف : " من حيل على ملي ، فليسع " ، والى ما روي عن الحسن ا.هـ قال
في المحل عليه " اذا مات مبيعاً عاد الدين الى دمة المحيل " ، وروى لا يوي على
مال امرئ مسم ، واستندوا الى ما روي عنه عن القاصي شريح ، والى عدم
رواية ما يخالف ذلك عن الصحابة ، فكان هذا من ثم اجماعاً منهم

(١) الام (ج ٣ ص ٢٠٣) ، وفتح عزيز (ج ١٠ ص ٣٤٤) ، واعلام الموقعين (ج ٤
ص ٣٢) ، والردوس مربع (ج ٢ ص ٦٥) ، وسعي (ج ٥ ص ٥٤ و ٦١) ، ولقواسم
عنه في موضع ذكره ، وشرح الخطوط (ج ٥ ص ٦٥) ، وبروس بصير (ج ٣ ص ٩٤) .
(٢) المحلى ، ج ٨ رقم ١٢٢٦ .

وخصص المولى ربحاً لآله الخيرية في حالي الأولى أن يحدد الخصال عليه
الحالة دون أن يكون له جعل له فيه عليه ، والكتابة أن عوت الخصال عليه مفسداً .
وقد راد الخصال حاشية ، وهي حكم الخصال كما رافلس الخصال عليه حال حياته .

معرفة الخصال في الخصال عليه

إن الدين مفسد في أوصاف من الخصال أي خصال له ، وهذا حق مصلحه
الخصال عليه وليس الخصال . ولا ير الخصال عليه من الدين هي الخصال له إلا بسبب
مفسد الدين المعروفة ، أي بلاءه ، وأحواله على آخر ، والإبراء من الدين ،
أو هبة الدين ، أو اتحاد الدمة .^٢

وم أنت أهلة على أن تر الخصال في نسب الدفع المفسدة وليس و شخص
المدين ولكن مدين ، حاشية ، و مفسدة دمه ورد في دون الموصفات الله في
هذا الشأن . وبه : إن نسب الدفع وبيان الدفع الملازمه ليس مفسدة من
المدين أي من الترمدين . أم يورثي شخصه شخص المدين الله في ولا نحو
المدين الخصال مفسدة ، أي عاقبة مفسدة دفع الدفع وورثي الدفع
المختصة بشخصه ، (المادة ٢٨٩) .

معرفة المدين بالمال عليه

والدين المدين شرط في الخصال أن يكون له مال عند الخصال عليه .
فعليه ، تقسم الخصال في المجله من هذه الناحية فمدين : المطلق والمقيدة .
والأولى هي التي لم تقدر بأن تعطى من مال المدين الذي هو عند الخصال عليه .
(مادة ٦٧٩) وحكم هذه الخصال هو أنه إذا لم يكن للمدين عند الخصال عليه دين ،
كان له مال عليه أن يرجع على المدين بعد الأداء . وإذا كان للمدين دين على المدين
عليه ، فإن ما يؤدبه المدين عليه يكون نقاشاً بدينه (المادة ٦٩١)

أما الخصال المقيدة ، هي التي قدرت بأن تعطى من مال المدين الذي هو في دمه

(١) البسوط (ج ٢٠ ص ١٥٢) ، وأهله (ج ٣ ص ٨) ، وندائع (ج ٦ ص ١٨) .
(٢) اهر براد ٦٩٠ و ٦٩٩ و ٧٠٠ من الخطة .

المحل عليه أو في مدة امانة ٦٧٨ وفي ٨- الحوالة مصطلح حق محل مصداقه
بأنه محل لا يجوز بيعه عند تملكه - يجوز أن يقع هذا من المحل
وأن يقع ربه حرة - وإذا بقي محل غير مملوك بوجه من وجهه
فليس - في الحرة - ركعة - من المحل عليه

والمحل الحوالة مقدمة لزوم الأمانة وهي ٢

ولا - الحوالة مقدمة - وهي التي لا يقع من المحل الذي يجب
لأنه محل من المحل عليه ، كما في حله "لأنه من - مع الذي لا يملكه - يملكه
ثانياً - الحوالة مقدمة - من موصى ، كإحدى - من موصى - يوجد - في محل
عليه أمانة حسابه .

ثالثاً - الحوالة مقدمة - من موصى ، كإحدى - من موصى - يوجد - في محل
المحل عليه .

رظهره - في هذا القسم في المحل عند هذا - من محله - في كل هذا
المحالات حيث يجوز مبيعها أو حيث يجب الأمانة أو حيث يجب الحوالة
وعند الدرس على المحل - ما - إذا كان ذلك مضمون في المحل عليه كالمحصول
فإن هلاكه لا يضمن الحوالة ، بل يبقى المحل عليه مسؤولاً

ولاشك في أن الحوالة يجوز أن تكون مقدمة بشرط - من محله - في محله
ولو أحسن أحد دأبه على آخر على أن يبيع - لا مبيعاً له ويؤدي الدرس من ٤٤
وهو المحل عليه الحوالة - هذا الشرط مضع - ويجوز المحل عليه على بيع ذلك المال
وأداء دين المحل من ثمنه (المادة ٦٩٦) .

أما رجوع المحل عليه على المحل بمقتضى المحل ، فإنه لا يجوز من أداء الدين
المحل - ويجوز بعده ولكنه يكون محس المحل - لا محس المؤدى - مثلاً - لو أحصل
عليه مئة وأعطى دهماً لأحد فمئة وليس له أن يطلب بالذهب كذلك لو أداها
بأموال وأشياء آخر فليس له إلا أخذ ما أحصل عليه ، (المادة ٦٩٨)

(١) المادة ٦٩٢ من المحل ، وقد بحثوا - محار - ج ٤ ص ٧١٤ وشرح خطابه
(ج ٥ ص ٩٥)

(٢) الفتاوى الهندية (ج ٣ ص ٢٦٧) ، وقد بحثوا في موضع مذكور .

(٣) انظر الأمانة وعمليات اسمها في مواد ٩٥ - ١٠٥ من المحل

أخفى (رقم ٢٨٦ وما بعده) .

فبدأ الدين غير اشتراء ، وهو الاصل في موحات . ومرة اخرى ان كل دين ، أو موح لا بد من في فئة الديون المشتركة أو ديون الصامن بعداً حتماً دياً غير مشترك .

وان الدين غير اشتراء ، يعرف المجه ، هو الدين الذي يكون لداين أو أكثر في دمة مدين واحد ، دون ان يش من سب واحد (المادة ١٠٩١) .
وامثلة ذلك عديدة : سوق البك ، بعضها ماحود من المجه -
فهي القرض ، إذا فرضت اثنان آخر دراهم على طريق الاعراد كل على حدة ،
ولا يكون الدين الذي في دمة المستقرض مشترك بين الاثنين ، كل واحد دون
على حدة (المادة ١٠٩٤) .

وابيضاً في البيع ، اربع اثنان منها مشترك مع يرفي حصة كل منها مدين
مقب داره ، أو نوع ، أو نوع كل منها حصة الثلاثة الاعراد ، ولا يكون من
المسح مشتركاً بينهم ، بل صبح كل من الاثنين دائناً على حدة ، ومنه ، نوع
اثنان منها غير مشترك بصفه واحدة مع حصة من معلوم يكن من اثنان ، صار
كل من الاثنين دائناً على حدة (المادتان ١٠٩٥ و ١٠٩٦) .

وفي الدين غير المشترك ، يسوي كل من الدائنين دمه على حدة من مدين
وان ما حصه كل واحد منها بحسب من ديمه وليس لداين الآخر ان
شركه في حصه .

الدرجة المشتركة

ان الدين اشتري هو الدين الذي يكون لاثنتين أو أكثر في دمة مدين واحد
والذي يش من سب واحد
وأمثله نوضح ذلك إذا بيع من مشتراء دون حصة كل من الشركاء ،
أو إذا بيع شخصان منها غير اشتراء بصفه واحدة وثنان واحد ، فالدين
شريكاً في الثمن .

(١) المادة ١٠٩٩ من المجلد ، ونفج المادة ٣ من ٢٥٧ ، وسعي (ج ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩) .

وأيضاً ، لو استقرض أحد من شخصين مبلغاً مشتركاً ، أو لو أنفق لمصلحة مشتركة ، فبيع القرض أو الدين الذي يرمي دونه المستقرض أو المتنفذ يكون مشتركاً بين صاحبي القرض أو المال المتنفذ .

وكذلك ميراث مشترك لا يخضع له الدين الذي يتقبل ثبوت السندتين إلى ورثته ، والدن الذي يؤده الكفيلان عن المدين الأصلي أو الذي يؤده المورثان عن الأمر من ماله ، لا يترتب عليه كسبه أو سلب الأمر بالدفع^١

وإن حكم الدين المشترك هو أن يكتفى من الشركاء أن يصب ويقص حصته من الدين ، وليس له أن يصب ويقص حصته الأخر إلا إذا كان وكلاً عنه

وإن كان له أن يصب حصته في الشركة ، دون حق غيره ، إذا كان الدين موروثاً^٢

وعلى كل ، فإن ما يخصه أحد المدينين من الدين المشترك لا يكون حصصاً

له ، بل يكون مشتركاً معه وفي شركته ، وهذا الآخر انما يحصل حصته من

القروض وهذا هو المحل المذكور ، وذلك به جمهور الفقهاء ، وأما غير ذلك فلا

يكون له شيء ، وأي فلاه وإن سببوا في عدمه وإن حصل في رواية عنه ، وبعد

هؤلاء من لأحد الشركاء ، أو أحد حقه دون حصته ، وليس الآخر أن يشاركه

في حصته ، وذلك لأنه إذا لم يشاركه في حصته ، فإنه من المدينين

باعتبار ، وليس للشريك أن يشاركه فيما يخصه ، كما كان قد عارض السمرقاني .

وإن حكم القرض - يري حياً على الصحيح - لا يستدال والاستدراج والمقتضى

وإنما يترتب له إذا ما أصبح أحد الشركاء المدينين على حقه منه على شيء وقبضه ،

وإذا اشترى حصته منه ، ولذا لا يجوز له أن يشاركه في تصرف شركته

وشركته فيما يخصه ، وإن شاء لم يجز ، وصاحب المدين حصته ، وفي الحالة الثانية لا

يرجع على الدائن القرض إلا إذا حدث الدين به في عهد المدين وفلاسه

وأيضاً ، إذا استأجر أحد الشركاء المدينين بقدر حصته ، وأحد منه وهو

رئيس ، أو قبض حصته واستهلكه ، أو إذا أحد كفلاً لخصته ، أو أحيل على

شخص آخر ، أو إذا أنفق مال المدين وحرب المقتضى لخصته شيئاً لم ينفذ ، فهي

١ - يري في هذه المسألة ١٠٩٢ - ١٠٩٨ من مجلة - وسراج - سعي على ك

٥ من ١٢٥ ، وبعد (ج ٧ من ١٢٥) ، وهي (ج ٤ من ١٩٧) .

٢ - يري في ١١٠٠ و ١١٢٢ من مجلة

عنه اتحاد العمل والمكان ، خلافاً لابي حنبله . وهكذا .

رابعاً - شركة المدد وجه في الوجوه .

وهي الشركة المعقودة بدور من مال لأصل النسخ والشراء بحمد الشركة وثقة
بهم على أن ينقسموا الأرباح ويكون كل منهم كعقل الآخر فهذه الشركة
لا يجوز عبده لك والشركي ، ويجوز عند أبي حنيفة وإن حبس .

وأما في ما يتعلق في هذه الأقسام الثلاثة من الشركة ،
بحور من الشركاء في سوي كامل أو الحق الذي يحق للشركاء ،
وبحور الذين في من اندس مدونه في عدمه ، له ، حسب توجه في شركة
الأعمال على ما في بحور يمكن واحد من الشركاء محله المستحق لهم الآخر ،
وذلك ما استخرج من نص في ي من روى ، المؤيد ١٣٨٨

ولابد في ان يكن من شركاء الشركة اآخر كونه من ابناء المقوم ،
وان يعرفه حصة من الحصة التي يجب . او على هذه الحصة فهي كحصة
مختلفة انواع الشركة وبمختلف المبالغ ، ولا يرى محلا لمقتضى

وتسمى هذه من لدن في احوه الاولى في احواله الصريحه وفي احوال لاحري
في احواله الصريحه المستعجه من احواله الشركه وسمى هذا الصريح وورد في
الاحوال الموحده والعقود المثلثه في من ان الذين استعملوا هذا الصريح من من
من الدائره في احواله على القيم الذي يورد صريحه وفي احواله من
المسؤولين (المادة ١٦) .

(١) هم في: شركة في دمشق ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٦٠ و ١٣٨٨ و ١٣٩٠ و ١٣٩٢)، ولبسود (ج ١١ ص ١٧٤)، والبائع (ج ٦ ص ٦٨ - ٧٧)، وخدمة (ج ٢ ص ٢٩)، ووجع عنبر (ج ٢ ص ٦ و ٢٨)، ووجع عنبر (ج ٢ ص ٢٨٢ - ٢٨٤)، ووجع عنبر (ج ٢ ص ٢٩٠ - ٢٩١)، وشرح الحرشي (ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٧٠)، ووجع (ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧)، ووجع (ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٥١)، ووجع عنبر (ج ١ ص ١١١ - ١٢٢)، ووجع (ج ٢ ص ٣٦٥ - ٣٦٧)، ووجع (ج ٨ ص ١٢٣٧ - ١٢٣٨).

الفصل الثاني

تعدد المدينين

الدبولة العادية

دب الاصل في الدبولة عند تعدد المدينين عدم التصرف في سهم . ولكن مدين لا
سكن مدينياً الا انهم عود عليه من الدين ونحن نسوق هذه بعض الامثلة مقتطعة
من المجلة بوجه خاص : -

اولاً - في سبع
ولت الملة . و ذابغ احد مالا لانس ، وطاب كل واحد منها بحصته على
حدة . ولا يطب دين احدهم من الآخر ، يمكن احدهم المشتركين ككلا
الآخر .^١

ثانياً - في الاجارة .
« بحور البحر شي واحد شخصي وكل سهم وانطى من الاجارة مقدار مسا
نوب على حصته ، ثم بعد ذهاب حصة حصه الآخر . ثم يمكن كقبالة (امة ٤٣٢) .
ثالثاً - في شركة العنان .

وهي شركة لا يكون فيها احد الشركاء معوصاً عن القين بدون اذنه
وفي هذه شركة ، لا يطب مدين ، ولا يترام الا الشريك الذي انتمى مثلاً ،
في شتري احد الشركاء شتري للشركة حواط هو سهمه دون الآخر .^٢

(١) . دة ١١١٣ . اهر بة ٢٢٢ عند رجب . دة ١١٥ ص ٢٣ .

٢ . نظر دة ١٣٦٧ من شلة . وهذا (ج ٣ ص ٦) .

ثانياً في الرهن

في حالة الرهن الواحد الذي حده الدائن في ماله من الدين الذي حده دائن ،
بحور أي أن يحسن الرهن حتى . في جميع ماله من الدين الذي حده دائن .

فإن في هذه الحالة ، . رهن واحد من في كل الرهن ، فحده أن يدفع
فيه ودين الدين الآخر . وير دفع دين . الآخر لأجل ذلك الرهن ، يمكن
مستوعباً يدفع ، . هو . يحسن الرهن حتى يسوفي . دفعه ، عن ذلك .

ثالثاً التوام نصف من .

لأن رهن في أن الدين . معدن بقاؤه . بالدين من أي أهم مقروء
دائناً بالدين ، ويكون كل منها كذا على الآخر . فحده . أن كل ذلك كلاً
. هم مجموع الدين . وقد . من جمهور فقهاء . لا لا شئ من رهن
الطهري فحده لا يحور هذا الكمال .

وإن من هذا الكمال . كان على دين من حده واحد ، . خارج
و شئ . وقد كثر كل عن حده ، . فأن كل . مجموع الدين .

وإذا دى حده من الدين . من يرجع . على . في
الدين الحامي ، لا يحور لأجل الدين الذي دفع . أي دين . يرجع على
شئ كذا شئ . يدفع . من يرجع . على الدين ، ويرجع بأربعة فقط .
عند باقي الأئمة ، فإنه يرجع بنصف ما أدى .

رابعاً - تعدد الكفلاء .

عند تعدد الكفلاء ، . فأن كل منهم مقدار حصه من الدين . ولا يسأل عن
مجموع الدين إلا إذا كانت كفله كل منهم على حدة أو إذا كف كل منهم المصنع

(١) المادان ٧٢١ و ٧٤٠ من المجلة ، و عاوى الحاشية ج ٣ ص ٦٦ هامش أصدده

(٢) الخاتمة ج ٣ ص ٦٦١

(٣) المواد ٤٣٢ و ١١١٣ و ٦٤٦ من المجلة .

(٤) الهداية (ج ٣ ص ٧٨) ، وفتح القدر (ج ٥ ص ٤٣٦) ، وإجماع الصغير للحميد
بن الحسن (هامش إخراج ص ٨٩) ، وتقريب لفتية ، (ص ٣٢٦) ، ولبني (ج ٥ ص ٩٢) ،
والبني (ج ٨ ص ١٢٣٣ - ١٢٣٤) ، ومرشد الخيران (المواد ١٩٠ - ١٩٤) ، وفتاوى
الموحيات وفتاوى السامي (بادة ٢٣ وما بعدها) .

الذي أرم في ذمه الآخر وهذا قول المحقق المدة ٦٤٧ ، وهو يثبت الموحدة والعقود لله في (المدة ١٠٧٥) ، وهو يثبت النظم ، انتهى ، عدا من شربة وداود الظاهري كما قدمنا .

وعددهم : ألفهم ، إذا أدى أحد الكفلاء شيئاً ، فهو بالخيار ، أن شاء رجع على كفيل لآخر نصف المؤدى ، وإن شاء رجع بجميعه على المدين الأصلي المكفول عنه ، وإذا أقر المدين أحد الكفلاء ، فإن هذا الدائن يرجع على كفيل الآخر بجميع الدين .

خامساً - «شركة»

في أنواع الشركة التي ذكرها ، وهي المدونة في الأموال وشركة الأعمال وذمه وحده شركة لوحده ، أو شركاء في إمدادها إلى حوالت هذه شركاء مسكوبين من مدين ، وهذا ما طلب تأشيره منهم جميعاً .

ومن أدى أحد الشركاء دين الشركة ، فإنه في المذهب الحنفى لا يرجع على باقي الشركاء إلا إذا أدى أكثر من حصته من الدين ، ومنه في شركة العمل ، المدة ١٠٧٦ ، أو طلب منه العمل الذي تقدمه أحد الشركاء من جهته أراد ، وكذلك إذا أراد أحد الشركاء في حق غيره ، وفي حق شركته أيضاً .

وللشريك الذي دفع أو عمل شيئاً عن الآخر أو حصر شيئاً بسبب الشركة أن يرجع على شركته حصته ، على ما أوضحه في الترام النص ١٠٧٧ .

سادساً - النقصان في التصرفات الفعلية .

بالأصل ، كما ذكرنا في الضرورات الفعلية ، فإن النقصان لا يكون من المخرم من المتعدين ، ولكن هذا الأصل مشكوك ، أهم ما رأيناه في باب النقصان

١ - جمع المذكورة أعلاه . وهو قد لا يوجب إقصاءه ١١٣ من ٢٥٤ .
و خلافه فيها للمصري ج ٢ من ٢ - ٢١ ، وأخيراً ج ٤ من ٨٥ ، وشرح الحارثي على سيدي خليل (ج ٤ من ٢٤٧ - ٢٤٩) .

٢ - جمع الأصناف بصير محمد بن حسن في موضع المذكور ، وبسبب ج ١١ من ١١٧٤ ، وسائر ج ٦ من ٧٢ - ٧٧ ، وهدية (ج ٣ من ٢ - ٨ و ٧٨) ، وشرح الحارثي ج ٤ من ٢٩١ و ٢٦٥ - ٢٧ ، وعليه ج ٥ من ١١٤ و ١٣٨ ، وأبروس بصير ج ٣ من ٣٦٧ ، ومجلة نوادر ١٣٥٦ و ١٣٥٩ و ١٣٨٧ و ١٣٦ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣) .

السوسي - موير الخوانك شرح موطأ مالك ، مصر ، ١٨١٣٤٨ ، حره
السوطي - الجامع الصغير من حديث الشيوخ السير ، مطبعة مصطفى محمد ، ١٣٥٢ هـ ،
حره

السوسي - جامع الكبير في تم اريدة الى الجامع الصغير ، جمع سبهي ، ١٨١٣٥٠ ،
لانه حراء .

الروطي - اللآي ، مصنوعة في الاحداث ، موضوعه ، انصبة الحسنة ، مصر ،
١٣٥٢ هـ ، جزءان .

شوقي - اختلاف الحديث ومسد الشوقي ، ٢٠٠٠ ، من كتاب الام
الشوكلي محمد - حل الاوطار شرح منقلى الاحرار ، طبع الحلي ، مصر ، ١٣٧١ هـ ،
ثانية اجزاء .

الصوري محمد بن جرير ، مع الذين في غير القرآن ، مصر ، ١٣٢١ هـ ، ثلاثون جزء .
الدي ، درالدين محمد القوي شرح صحيح البخاري ، مطبعة الشيوخ ، مصر ،
١٣٤٨ هـ ، ٢٥٠ جزء .

الحلي ، حلال الدين ، ولصوتي - غير الحلاين ، مطبعة - الحلي ، مصر ،
١٣٥٢ هـ ، جزءان .

مسد صحيح الامام مسلم ، طبعه صحيح ، مصر ، ١٣٣٤ هـ ، ١٠٠ جزء .
الدين في الدين شرح السوسي ، مطبعة انصبة ، مصر ، ١٩٣٥ ، ١٠٠ جزء .
حره

الزوري يحيى الدين شرح صحيح مسلم ، مطبعة بخاري ، ١٣٤٩ هـ ، ١٠٠ جزء .
١٨ جزء .

الرحماني البيه يوري ابو الحسن عي - مسد البرول ، مطبعة عسدة ، مصر ، ١٣١٥

٢ - علم الاصول

الآمدي سيف الدين - الاحكام في اصول الاحكام ، مطبعة صحيح ، مصر ،
١٣٤٧ هـ ، ثلاثة اجزاء .

الآدمي - منهى سوء في علم الأصول ، طبع مصر ، مصر
 ابن حزم - الأحكام لأصول الأحكام ، مطبعة السعدية ، مصر ، ١٣٤٨ هـ ،
 - سنة حراره

ابن حزم - رد به الدد في الفقه الظاهري ، مصفحة الانوار ، مصر ، ١٣٦٠ هـ
 ابن عبد السلام عر الدس - قواعد الأحكام في مصالح الامم ، مكتبة احسنه ،
 مصر ، ١٩٣٤ ، جزءان .

ابن ملك - شرح المنار ، الاستانة ، ١٣١٤ هـ .
 الادوي - حجة الوصول شرح مباح الوصول ، طبع مع شرح السبوي
 اليبوي - مباح الوصول او عر به لأصول ، مصفحة الوثوق ، مصر ، ثلاثة
 اجزاء .

الحادي (ابو محمد) - بح مع الحقائق ، طبع مع ترجمه مصنف الوثوق ، الادب ،
 ١٣٠٨ هـ

الحصري (الشيخ محمد) - أصول الفقه ، طبعه الثاني ، مصر ، ١٩٣٣ .
 تسكي (ابن عبد ربه) - شرح شرح اسرار ، طبع مع شرح الادوي
 تسكي (ابن عبد ربه) - جمع خواص ، مع شرح اعني وحاشة اسكي في مصر ،
 ١٣٥٤ هـ ، جزءان .

الشافعي (ابو جعفر) - لأصول ، مصفحة مصنف محمد ، مصر ، ١٣٣٢ هـ ، جزءان
 الشافعي (ابو جعفر) - في أصول الفقه ، مصفحة الرحمة ، مصر ، جزءان .

منهجي (ابن عبد ربه) - في علم الأصول ، مصفحة محمد ، مصر ، ١٣١٢ هـ
 المنهجي (ابن عبد ربه) - شرح اسرار ، طبع مع شرح ابن ملك .
 الهرالي (ابو محمد) - المستصفى من علم الأصول ، مصر ، ١٩٣٧ ، جزءان
 الكور لحصاري مصنف - مصنف الوثوق شرح بح مع الحقائق ، الاستانة ،
 ١٣٠٨ هـ

المجلي (اخوان) - شرح جمع خواص تسكي ، مع حاشة الشافعي
 التسفي (حافظ) - منار الانوار ، طبع مع ترجمه لابن ملك

٣ - فقه حنبلي

ابن العربي - عدوى للبرية في جامع بوجي، ١٠٠٠ من عدوى حنابلة
 شجرة - برهم محمد - من احكام ١٠٠٠ من احكام بالقرسي
 ابن عبد بن محمد (من) رد المحتار في شرح الدرر - ١٠٠٠ - ١٣٢٤ هـ
 حنابلة

ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 لابن نجيب

ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 ١٣٧٨ هـ، حنابلة

ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 السادة ١٣٢٧ هـ، حنابلة

ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 الارهرية، مصر، ١٣٥٥ هـ، حنابلة

ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 حنابلة

ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 ثمانية اجراء

ابن عبد بن محمد (من) حنابلة في شرح الدرر - ١٠٠٠ من احكام
 الابن في محمد ريد - شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية، مصر،
 ١٩٢٠، ثلاثة اجراء

الانبي والسحفي - شرح مرشد الطيوان، مصر، ١٩٠٨
 الانامي (محمد حمد ومحمد طاهر) - شرح ١٠٠٠ من احكام، ١٩٣٠ - ١٣٧ هـ، حنابلة
 اصاف (يوسف) - مرآة الحق، مصر، ١٨٩٥ هـ، حنابلة
 الانقروبي - الفتاوى الانقروبية، حنابلة، ١٣٨٠ هـ، حنابلة

- دو (حبيب رستم) - شرح بحره احكام العداله ، بيروت ، ١٩٢٣ .
 البولي محمد بن محمود - شرح العبد على اعداده ، موش مع القدير .
 البولي محمد بن عبد (مرجع الطلاب ، بيروت ، ١٩١٤ .
 معددي ابو محمد بن عبد - مجمع سموات ، المطبعة الخيرية ، مصر ، ١٣٠٨ هـ .
 السكري (اسلافه) - اذات الاوصاف ، موش مع الفصولي .
 حردي (شريف) - شرح التراجيح في علم الفرائض ، طبع مصر ، مصر .
 الحدي بن علي - فادى علي دوي ، طبع طبع بحره الموسوي ، ١٣٠٥ هـ .
 حردي .
 الحدي بن علي محمد علاء الدين - موش مع شرحه ، ادر الفخر ،
 مصر ، طبع مصر ، مصر .
 الحدي بن علي - شرح الفقه ، موش مع مجمع لاهر .
 الحدي (احمد) - موش مع شرحه ، طبع مع شرحه مجمع لاهر .
 حموي احمد بن حمد - موش مع شرحه ، طبع دار المطبعة
 العامة ، ١٢٩٠ هـ ، جز ١ .
 الحدي بن حمد بن احمد - شرح الفقه ، مصر ، ١٩٠٤ .
 الحدي بن حمد بن احمد - شرح الفقه ، مصر ، ١٣١٤ هـ .
 داهود احمد بن (حمد بن حمد) - مجمع المير شرح موش الفخر ، دار المطبعة
 العامة ، ١٣٢٨ هـ ، جز ١ .
 الزبيدي (حيدر الدين) - شرح الفقه ، دار المطبعة ، ١٣١١ هـ .
 الزبيدي بن حمد بن احمد بن علي - الفوائد الخيرية ، موش مع الفصولي .
 الزبيدي (احمد بن علي) - شرح الفقه ، شرح كبر الدقائق ، بولاق ،
 ١٣١٣ - ١٣١٥ هـ ، ستة اجزاء .
 المرحسي (حسن الدين) - المسود شرح الكافي ، مطبعة السعادة ، مصر ،
 ١٣٣١ هـ ، ثلاثون جزءاً .
 المرحسي (ابو الفتح محمد الاستروشي) - جامع احكام الصغار ، موش مع
 الفصولي .
 الشربلاوي (حسن بن عمار) - غية ذوي الاحكام ، جامش درر الحكم .

الشي (شهاب الدين أحمد) - حاشيته على شرح الزمعي على نكحهم ثم مش الزمعي .
 مشني (محمد بن الحسن) - الجمع الصغير ، ٣٠٠ من كتاب الخراج لابن يوسف ،
 طبعة بولاق .

الشد في الخدم نكحهم ، مطبعة الاستقامة ، ١٣٥٦ هـ
 الخراساني (برهان الدين إبراهيم بن موسى) - الاسود في المحرم لاوف ،
 مصر ، ١٩٥٢ هـ .

الخراساني (علاء الدين) - معين الحكام ، مطبعة المدية ، ١٣١٠ هـ
 الطرسوي حكم الدين إبراهيم - مع الوصل في تحرير المسائل ، لاوف ،
 بالعتاوي الطرسوية ، مصر ، ١٩٢٦ هـ .

صوري (محمد) - كتاب البحر الرائق لابن نجيم ، الجزء الثاني من
 ، كبير - له رأي اهدى ، له مكتبته ، انطمة ، مصر ، ١٣٢٤ هـ
 ، جزء .

صوفي محمد مهدي - القدر في الفقه ، مصر ، ١٣٠١ هـ ، ١٩٨٥ هـ
 عي حيد - شرح اجملة ، مع شرح التوكيد فهمي الحديث ، عريه وعريه ،
 ١٩٢٥ - ١٦٤٣٦ جزء .

الهي (محمد سعد مراد) - شرح الفقه ، انطمة ، المطرير كة ، ١٣٢٨ هـ
 وصي ردة احمد ، فودر - سابع الاكبر سنة فتح القدير ، ٨٧٧
 وصي ردة محمود الاربعيني - الدواي الحجة ، مع مش اهدى
 فدري دة محمد - دواي الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ، مصر
 فدري دة - دواي مرشد اخيران الى معرفة احوال الا - مصر .
 فدري دة - دواي العدل والاصناف للفقه على مشكلات الاوف ، مصر
 الكاس في (علاء الدين) - دواي الفقه في ترتيب الشرائع ، مصر ، ١٣٢٧ -
 ٨٢٨ ، سعة اجراء .

كسار (السن) - النسخة العفوية ، بيروت ، ١٩١٢
 المرعية في (برهان الدين) - اهداه شرح داية اسدي ، انطمة ، حيدر ،
 ١٣٢٦ - ٨٢٧ ، اربعة اجراء .

الحصاني (محمد سعيد) - شرح المحلة ، دمشق ، ١٩٢٧ ، ثلاثة اجراء .

مسعود امدي . مرآة مجله . احكام عدليه ، الاستانة ، ١٢٩٩ هـ .
 اودي (عبد الله) - المحار و شرحه الاحمر ، مطبعة حدي ، مصر ، جزءان
 هـ و دي (نجف) - مع الآلة على مواد المحلة ، الحدث سن ، ١٩٠٥

٤ - فقه مالكي

ابن حري - نفوس الفقهاء في تفسير مذهب المالكية ، سن ١٩٣٥
 ابن ساهون الكندي - المقدمات في الاحكام ، م مش - صرة الاحكام لابن فرحون
 ابن عاصم - تحفة الحاكم ، مقدمه مصدق ، مصر ، ١٣٥٥ هـ ، جزءان
 ابن فرحون (ابراهيم بن محمد) - جزء الاحكام ، مصر ، ١٣٠٢ هـ ، جزءان
 اودي (ابراهيم بن محمد) - حدي مقدم شرح تحفة ابن عاصم ، م مش الهجاء
 للنسولي .

السيوطي (ابو الحسن) - ايجاد في شرح الهدى ، مقدمه مصدق ، مصر ، ١٣٥٥ هـ ،
 جزءان .

الخطيب (بوعلامه) - مواهب احسن شرح - حدي حبل ، مطبعة السعادة ،
 ١٣٢٨ - ٢٩ ، سنة احراء .

الحارثي (عبد الله) - شرح مختصر سيدي حسن ، مقدمة السعادة ، مصر ،
 ١٣١٦ - ١٧ هـ ، حصة اخرى .

حليل (سيدي) - المختصر ، مصر ، ١٩٣١ .

العديري - حاشية على شرح الحارثي ، م مش الحارثي

دك (الامام) - المدة (الكوي بروا) ، مقدمه السعادة ، مصر ،
 ١٣٢٣ هـ ، ١٦ جزء .

دوق - الدج والاكليل مختصر حبل ، م مش الخطيب .

٥ - فقه شافعي

ابن فهد العربي - شرح من دعوى والتقريب لابي شعاع ، م مش حاشية
 لسجوري

«أحمد أبو عدل دي» (السيرة شرح معناه والتقريب لأبي شعاع، مصر، مطبعة صحاوي، ثلاثة أجزاء .

«أحمد دي» (أبراهيم) حاشية على شرح ابن قسطنطين على أبي شعاع، مصر، ١٣٤٣ هـ، جزءان .

أبراهيمي - فتح العزيز شرح الوحي، صنع من كتاب مجموع لأحمد دي السكي (نقي الدين) المسمى، مصر، ١٣٥٥ - ١٣٥٦ هـ، جزءان

الروحاني - الأشهر والمصنف، مصنفه مصطفى محمد، ١٩٣٦

في فهم كتاب رقم، بوندي، ١٣٣٥ هـ، نسخة أجزاء

أحمد دي (أحمد دي) أمهات، مطبعة الخدي، مصر، ١٣٤٣ هـ، جزءان

أحمد دي (أحمد دي) مطبعة المؤيد والكتاب، مصر، ١٣١٧ هـ، جزءان

المربي - المختصر، طبع هاشم الأم

أحمد دي (أحمد دي) شرح أمهات، كتابه، نقي الدين السكي، مصر،

١٣٤٤ - ٥٥٣ هـ، المطبوع ١٢ جزءاً .

«أحمد دي» (أحمد دي) مطبعة الخدي، مصر، ١٣١٩ هـ

٦ - فقه حنبلي

أحمد القمى (أحمد) - اعلام الموقعين عن رب العالمين، المطبعة سنية، أربعة أجزاء .

أحمد القمى (أحمد) - الفهم الحكيم في السيرة الشرعية، مصر، ١٣١٧ هـ

أحمد القمى - مجموعته لروايتي كبرى، مصر، ١٣٢٣ هـ

أحمد القمى - دي، مصر، ١٣٢٦ - ٢٩ هـ، خمسة أجزاء

أحمد القمى (أحمد) - الفهم عند الرحمن القواعد في الفقه الاسلامي، مطبعة صدق

الخيرية، مصر، ١٩٣٣

أحمد القمى (أحمد) - موقد الدين - كتاب المعنى، مطبعة المسار، مصر، الطبعة الثانية،

١٢ جزءاً .

أحمد القمى (أحمد) - شرح الدين، طبع من المعنى

السهوي (مصور من يونس) - الروض المربع شرح روضة المسدق، القاهرة،

١٣٥٢ هـ، جزءان .

٧ - مذاهب أخرى ومقارنات

ابن حرم - اعلي ، مطبعة النهضة ، مصر ، ١٣٤٧ - ١٩٥٣ ، ١١ جزء
ابن رشد الحفيد - مداه المحمود وم ، المقصد ، مصعة صليح ، مصر ، الصبعة
الاولى ، جزءان .

الطبري عبد الرحمن - مداه على مذاهب الاربعة ، مصر ، ١٩٣٣ - ١٣٨ ، اربعة اجزاء .
الحسيني الهادي - محمد الحوازي - مداح الكرايم ، مصر - الشورى ، مصر ،
١٣٣٣ - ١٩٢٦ .

الحلي المحقق جعفر بن الحسن - شرايع الاسلام ، مصعة الطبري ، ١٣٢٠ هـ
الطلمي - روض البصائر شرح المجموع (فقار - دي) مداح سعة ، مصر ،
١٣٤٧ - ١٩٤٩ ، حجة اجزاء .

الدمشقي - رحمه الامة في احاديث الامة ، مداح موشى البيرى الكبرى
اشهر في (عند اوس) كتاب البيرى الكبرى ، المطبعة الأزهرية ، ١٩٣٢ ، اجزاء
صليبي (محمد حاد) - مقارنت وامة لاب ، مصر ، ١٩٠٢
الصدوق في (آية الشريعة) - العروة الوثقى ، ص ١٣٤٨ - ١٩٤٩ ، اجزاء
«صليبي (محمد بن حريز) - اختلاف الفقهاء ، صليح كرس ، مصر ، ١٩٠٢
القراي (شهاب الدين) - الفروق ، مصر . صفة اوى ، ١٣٤٩ - ١٤١٦ ، اربعة اجزاء .
المنه في رصود شهابي - احاديث اربعة في عيون واشهر ، مصر ، ١٩٣٠
محمد في (صحي) - فلسفه الشريعة في الاسلام ، بيروت ، ١٩٤٦

٨ - قوانين وكتب مختلفة

ابن خلدون - المقدمة ، المطبعة البهية ، مصر .
ابن خلدون - وفيات الاعيان وموشى الشقاقى العنانية والعقد المستوفى ،
مصر ، ١٣١٠ هـ ، اجزاء

ابن عبد البر - الاسنة في حديث الثلثة ، الآفة الفقهاء ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
ابن عبد البر - العقد الفريد ، مصعة مقصدي محمد ، مصر ، ١٩٣٥ ،
اربعة اجزاء .

ابن قدام - الأمانة والسنة ، مصبعة مصطفى محمد ، مصر ، ح ١٩٣٠

ابن قدام - عنوان الأجود ، مصبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

ابن قدام - (معرفة) ، المطبعة الإسلامية ، مصر ، ١٩٣٤

ابن منظور - قاموس لسان العرب .

اللويسي محمود شكري - نوح لارب في معرفة - عنوان العرب ، مصر ،

١٩٣٢ ، القاهرة

اصور يوسف (حورج) - نقطة العرب ، تعريب الركاوي ، دمشق ، ١٩٤٦ .

در (سنة روم) - شرح اصول الحركات الحقة ، بيروت ، ١٩٣٥

يوسف (حورج) - قاموس الكتب المقدسة ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ج ١ ، ٢ .

الديلمي (سدي محمد) - من الاصحاح بطريرك المسيح ، دمشق ، ١٩٣٥

لان مرحون ، مصر ، ١٩٣٥ ، ج ١

الجريدة الرسمية اللبنانية ،

الجريدة العامة ، المطبعة الإسلامية ، مصر ،

حسن (حسن ابراهيم وعلي ابراهيم) - المطبعة الإسلامية ، مصر ، ١٩٣٩

الحضري - محاضرات تاريخ الامم الإسلامية ، المطبعة العامة ، مصر ، ١٩٥١ ، ج ١ ، ٢

ح ١٩٥١

ورق (فؤاد) - مجلة الحامي ، رحلة .

رعاول (احمد فحي) - تاريخ الامم ، دمشق ، مصر ، ١٩١٣

صبيان (الشيخ محمد) - رسالة في شرح المحكم ، بولاق ، ١٩٣٦

السيوري (الدكتور عبد الرزاق احمد) - العصر ، الامم ، الالتزامات ، الجزء

الاول نظرية العقد ، القاهرة ، ١٩٣٤

صادر (يوسف) - المجلة القضائية ، بيروت .

صادر - مجموعة القوانين ، بيروت

صادق احمد دكي - جملة رسائل العرب ، مصر ، ١٩٣٧

عبد الرحيم ادهوي ، احمد شاه ويا - حجة الله له ، المطبعة الخيرية ، ١٩٥٢

عبد القادر (الدكتور عبي حسن) - نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي ، الجزء

الاول ، القاهرة ، ١٩٤٢

مرويس (محمود) - ربح القضاة في الإسلام ، القاهرة ، ١٩٣٢ .
الغزالي - أحياء علوم الدين ، المطبعة العثمانية ، مصر ، ١٩٣٣ ، ر.م.هـ
أجراء .

القانون المدني الاهلي المصري .

دواوين عثمانية - دواوين حوزة - دواوين حقوقه ، دواوين الاجراء ، دواوين العائلة ،
دواوين حراء ، نظام ادارة اموال الانعام .

دواوين ائمة - دواوين اموال و العقود ، دواوين اصول المعاشات ، دواوين
دواوين الجيرة ، دواوين العقوبات ، دواوين ائمة في شرعية

امرسوم (الاشراعى رقم ٢٤١) ، دواوين ملكية السوري

الامري (الامراء رقم ٣٣٩) ، قرارات مجلس العفري في

سوريا و لبنان ، باب الاروم ١٨٦ - ١٨٩ و تعديلهم)

الكتاب المقدس ، العهد القديم .

اللكوي احمدى (محمود) - العوائد ائمة في ربحه ائمة ، دواوين العقوبات
دواوين مصر ، ١٩٣٤ .

امر دواوين - احكام ائمة في مصر ، ١٩٢٣ .

دواوين الاحكام السعد ، دواوين ائمة في مصر ، ائمة و حقوقه الجيرة ،
مصر .

مشرقة (عمدة مصطفى) - ائمة في الإسلام ، مصر ، ١٩٣٩ .

ميداني (ابو الحسن احمد) - مجمع الامثال ، مصر ، ١٩٤٢ ، ح.م.هـ

الشجرة الرسمية للمفوضية العربية في سوريا و لبنان .

الشجرة القضاة الملائكة

المصادر الاجنبية

- [illegible]

- HALLIS - Principles of Property Law, 1906, 1907, 1908
- HEADWAY - Insurance Contracts Law, 1921, Leipzig, 1923
- HUBERT - Les Contrats de Louage, 1901
- HOFPSWHLER W. S. - Die Einführung des Zivilrechts, 1907
- JENKS - Principles of English Law, London, 1932
- JOSSEHAND (L.) - Cours de droit civil positif, tome I, Paris, 1930
- JOSSERAND - De l'esprit des droits et de leur déclin, Paris, 1927
- KENNY - Cases on the Law of Torts, Cambridge, 1908
- LAW Quarterly Review, esp. 1909-19
- MAINE - Les Actions, Paris, 1901
- MATANCES - Les Contrats de Louage, 1908
- MILES & BISHOP - Cases on the Law of Contracts, Oxford, 1923
- MILLAR - Principles of English Law, 1908
- PETIT (E.) - Traité élémentaire de droit civil, Paris, 1928
- PERCOLLIER - Cases on the Law of Contracts, 1901
- PERROT - Les Contrats de Louage, 1901
- PLANOL - Les Obligations, Traité de Droit Civil, Paris, 1930-31, les Obligations, T. VI & VII, Paris, 1930-31.
- POLLOCK (P.) - The Law of Torts, London, 1920
- SALMOND - Jurisprudence, London, 1921
- SIRRY - Recueil Général
- STEPHEN - The Law of Torts, 1925, 4 vol.
- WALLACE - The Law of Torts, 1921
- WELDON - The Law of Torts, 1921

فهرست الجزء الثاني

من كتاب النظرية العامة للعقود في الشريعة الإسلامية

١٤٠٥ هـ

القسم الثالث . نظرية العقد

الباب الاول - معلومات عامة

٧	الفصل الاول - الخشنة المفردة والعقود
١٢	الفصل الثاني - اقسام العقود
	الباب الثاني - شروط انعقاد العقد وصحته
٢٣	الفصل الاول - تعداد هذه الشروط
٢٥	الفصل الثاني - شكل العقد
٣٧	الفصل الثالث - الرضى
٣٧	البند الاول - الاحتياج الى قبول
٤٦	البند الثاني - الاحتياج الى قبول بالتقول والعمل والاشارة
٥٢	البند الثالث - حكم الكوثر
٦٣	البند الرابع - الكفاية والبراهنة
٦٨	الفصل الرابع - موضوع العقد
٦٨	البند الاول - الموضوع وشروطه
٧٢	البند الثاني - وجود الموضوع
٧٨	البند الثالث - اذعة الموضوع
٨٣	الفصل الخامس - سبب العقد
٨٣	البند الاول - النظريات الاجنبية

١٠٨٥

٨٩

البند الثاني - الشريعة الإسلامية

١٠٨٦

الفصل السادس -

١٠٨٧

البند الأول -

١٠٨٨

البند الثاني -

١٠٨٩

البند الثالث - الخئون والعنه

١٠٩٠

البند الرابع - السقه

١٠٩١

البند الخامس -

١٠٩٢

البند السادس - مرض الموت

١٠٩٣

البند السابع -

١٠٩٤

البند الثامن -

١٠٩٥

البند التاسع - الرق

١٠٩٦

الفصل السابع - شوائب الرضى

١٠٩٧

البند الأول - العاط أو الجهل

١٠٩٨

البند الثاني -

١٠٩٩

البند الثالث -

١١٠٠

البند الرابع - الأكرام

البند الخامس - السرحه والمأخوذ

١١٠١

البند السادس -

١١٠٢

الفصل الثامن - الأجل

البند الرابع - مفاعيل العقود وحملها

١١٠٣

الفصل الأول - مفاعيل العقود -

١١٠٤

الفصل الثاني - حل العقود -

القسم الرابع : مفاعيل الموحدات وانتعاب لها وسقوطها

البند الأول - مفاعيل الموحدات

١١٠٥

الفصل الأول - التقييد

٢٥٨

الفصل الثاني - حبس مدس

٢٦٥

الفصل الثالث - حبس مدس

٢٧٢

الفصل الرابع - حقوق القرواء

٢٨٠

الفصل الخامس - الموجبات الخمسة

الباب الثاني - سقوط الموحدات

٢٨٧

الفصل الاول - الإبقاء

٣٠٠

الفصل الثاني - المقاصة

٣٠٤

الفصل الثالث - الإبراء من الدين

٣١١

الفصل الرابع - مرور الزمان أو التقادم

٣٣١

الفصل الخامس - حري - سقوط الموحدات

الباب الثالث - انتقال الموحدات

٣٣٥

الفصل الاول - انتقال الموحدات

٣٤١

الفصل الثاني - الأول بين الأحياء

٣٤١

الفصل الثالث - انتقال دين الدائن

٣٤٦

الفصل الرابع - انتقال دين المدين و الخوانه

الباب الرابع - الموحدات المركبة

٣٥٧

الفصل الاول - تعدد الدائنين

٣٦٣

الفصل الثاني - تعدد المدينين

٣٦٩

المصادر العربية

٣٨٠

المصادر الأجنبية

٣٨٣

مراجع

الاعتراف الطبعة

الصفحة	العدد	الخط	الصواب
٨	١٧	ب	ب
٩	٥	كالا دور	كالا دور
١٢	١٠	بصحة	بصحة
١٤	١	عن المدس	عن المدس
١٨	٨	بموجب	بموجب
٢٦	١٦	هـ	هـ
٢٨	١١	المشاهدة	المشاهدة
٢٩	١٧	وان	ب
٣٠	١٣	فم معنى	فم معنى
٣١	٣	اشد	اشد
٣٦	٤	معنى القواي	في معنى القواي
٣٧	٨	حد	أحد
٤١	٢١	خمسة عشر	خمسة
٤٤	٧	اي هذا	اي هذا
٥٨	٢	عنى	عنى
٦٢	٥	وُلد	وُلد
٦٥	١٥	عده	عده

العدد	السفر	الحص	الاصوب
٧١	١٠	عن البدل	على البدل
٧٢	١٧	المعارضة	المعارضة
٨٤	٥	تخل	تخل
٨٨	هامش ٢	الاجحة	لجنة تعديل القوانين
٩٣	٧	والعقود	والعقد
٩٦	٨	حماماً ما	حماماً
١٢١	٢	ن	ان
١٥١	١	بيعه هو	بيعه
٢١٨	١٤	ثلاث ، سين	ثلاث ، سين
٢١٩	١	ورد	ورد
٢٤١	١٥	عشراً	عشراً
٢٤٤	٧	للتأني	للتأني
٢٤٤	١١	هـ	هـ
٢٤٥	ش ٢ سفر ٢	الم	الم
٢٦١	١٢	بتسليم	عن تسليم
٢٧٨	٢	عند	عند
٢٩١	١٤	عين	عين
٢٩٤	١٦	العرب	في "قرون"
٣٤٩	٢	الصورة	الصور



THE GENERAL THEORY OF THE LAW OF OBLIGATIONS & CONTRACTS UNDER MUHAMMADAN JURISPRUDENCE

A comparative study of the Islamic rites
from the modern standpoint

BY
SOBHI MAHMASSANI

THE UNIVERSITY OF SYDNEY
FACULTY OF LAW
AND
MILWAUKEE
UNIVERSITY

VOL. 2

All rights reserved

Published by
DAR AL KACHAF
BEIRUT - LEBANON

Printed in Lebanon

349.297:M21 [nA.c.1

مخصصات الصيغ

النظرية العامة للموجبات والمقود في

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



0100-0371

American University of Beirut



349.297

M21 nA

2v. in 1

General Library

